

المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال

واستخراج خبايا الخزرجية

لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي

التمساني [766هـ-842هـ]

تحقيق ودراسة

الدكتورة صباح مجاهدي

## المثقف للنشر والتوزيع

التوزيع الدولي للكتاب: مصر، لبنان، العراق، الأردن، السودان.

اسم العمل: المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية  
لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني [766هـ-842هـ]

اسم المؤلف: صباح مجاهدي

تصميم الغلاف: ل. سيف الدين

إخراج وتنسيق: ل. سيف الدين

رقم الإيداع: 2019/ السداسي الثاني

الترقيم الدولي (ISBN): 978-9947-79-431-9

الناشر/دار المثقف للنشر والتوزيع

المدير العام / سميرة منصور

هاتف/ فاكس 06 66 76 28 50/ 033 85 65 75

صفحة الدار على موقع فيسبوك: <https://www.facebook.com/elmothakaf/>

الموقع الإلكتروني:

[www.elmmothakef.com](http://www.elmmothakef.com)



المثقف للنشر والتوزيع

بيلومانيا للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى 1440 هـ - 2019 م

جميع حقوق النشر الورقي والإلكتروني والمرئي والمسموع

محفوظة للناشر وغير مسموح بتداول هذا الكتاب بالقص أو النسخ

أو التعديل إلا بإذن من الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الفضل والإحسان والجلود والامتنان، مفضل نوع الإنسان على سائر الحيوان، ومكرمه بإنزال الكتاب إليه بالحق والميزان، والصلاة والسلام على نبينا محمد المنتخب من ذويه معد بن عدنان، الداعي إلى دار السلام والرضوان، وعلى آله وأصحابه ذوي الهدى والإيمان.

وبعد:

يتعزّز ارتباط الأمم والشعوب بماضيتها إذا ما أيقنت قيمة تاريخها وتراثها، وما المخطوط إلاّ لسان ناطق بحال وواقع ثقافة أمة ما، لخصت معارفها وأفكارها ومعتقداتها في كتب، تحكي حقيقة مكانتها في الوجود الحضاري والقومي، ومن ثمّ فإنّ "الإيمان بالتراث، والعمل على إحيائه وتحليله، ودراسته بروح علمية متّزنة، هو مظهر من مظاهر الإيمان بالأمة... وهو عامل ثقة ووحدة، وعامل ثروة وبناء، إذا ما أحسن استعماله"<sup>1</sup>

وما اقتحامي لميدان تحقيق مخطوطات التراث اللغوي الجزائري، إلاّ إيمانا واعتقادا مبني بقيمة ومكانة التراث الجزائري، الذي حوى بين جنباته ثروة نفيسة من الذخائر العلمية، التي قلّما نجد لها نظيرا في خزائن ومكتبات العالم بأسره، كتبت بأقلام علماء أجلاء، لم نسمع عنهم ولم نقرأ لهم، إلاّ في كتب غيرنا من المستشرقين، الذين لم يدّخروا أيّ جهد للكشف عن كل جديد مدفون في خزائن المخطوطات ومكتباتها، فكان ما حقّقه المستشرقونما نشره من ثرائنا، يفوق ما حقّقه فئة معيّنة ممن أخذتهم الأنفة والغيرة على التراث الجزائري.

<sup>1</sup> - حاتم صالح الضامن، المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات، العراق - بغداد 1999م، ص2

إنّنا بتنا اليوم لا نعتبر مهمة تحقيق المخطوطات مقتصرة على فئة معينة من المحقّقين والناشرين فحسب، بل أصبحنا نعتبرها مسؤولية الجميع، ملقاة بالأخصّ على عاتق النخبة، من الباحثين والأساتذة والطلبة الجامعيين، فلا ينبغي أن ننظر إلى هذا العمل على أنه عمل، بقدر ما ينبغي أن نراه مسؤولية اتجاه هذا الوطن، لإحياء التراث هو جزء من إحياء الذات، وجزء من تحقيق الوجود وتأكيدّه.

ومن هذه الزاوية الواسعة، يأتي هذا العمل امتثالا لواجب الوفاء، وتأكيدا لروح الانتماء إلى التاريخ والتراث، ومساهمة متواضعة لتقريب هذا الكتاب وعرضه على المختصّين والمهتمين.

إنّ مخطوط (المفاتيح المرزوقية لحلّ الأفقال واستخراج خبايا الخزرجية) لأبي بكر بن مرزوق الحفيد التلمساني، يمثّل إضافة مميّزة إلى التراث اللغوي العربي بعامة والجزائري بخاصة، لما له من أهمية كبيرة في حقل الدراسات اللغوية، إنه مخطوط ملئم ومستوعب لأبواب علم العروض والقافية، غنيّ بأقوال العلماء وآرائهم، كثير الشواهد، شرح فيه ابن مرزوق أهمّ دقائق العلمين بأسلوب علمي سهل، قويّ العبارة، قريب الدلالة، كثير الإفادة.

فلما كانت للكتاب ومؤلفه قيمة علمية بارزة، ارتأينا أن نأخذ المبادرة في إخراج واحد من مخطوطات ابن مرزوق اللغوية، التي ظلّت حبيسة النسيان واللامبالاة، أملين أن ينال هذا العمل قبول ورضى الطلبة والباحثين، وأن يكون كتابا متداولاً بين أيديهم.

**سبب اختياري للموضوع:** تعود أسباب اختياري لهذا الموضوع للاعتبارات الآتية:

1) الرغبة في إحياء التراث العلمي، وإبراز جهود علماء الجزائر في خدمة اللغة العربية

2) إبراز شخصية علمية كبيرة لم تلق الاهتمام الذي يليق بها، وهي شخصية الإمام ابن مرزوق الحفيد

3) محاولة تقديم كتاب جديد للمكتبة اللغوية الجزائرية، في مجال علم العروض والقافية، عساه أن يكون نافعا للطلبة والمتخصصين والمهتمين بالدراسات اللغوية التراثية

4) قيمة الكتاب العلمية، فهو من أهم وأكبر شروحات متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لضياء الدين الخزرجي

5) قلة كتب العروض والقافية التي حُققت تحقيقا علميا، إذ لا يزال أكثر تراث هذا العلم مخطوطا، لم يشهد إقبالا كالذي شهده علم النحو والصرف

6) إنّ كتاب "المفاتيح المرزوقية لحل الأفعال واستخراج خبايا الخزرجية" إذا كتب له أن يطبع أو ينشر، فسيكون -حسب علمي- ثاني كتب التراث الجزائري في علم العروض والقافية، بعد كتاب "المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي" للعالم الجليل موسى الأحمد نويوات (-1390هـ)

7) إنّ ميدان تحقيق المخطوطات يساعد الباحث على التمرّس على جملة من الممارسات، ويساعده على اكتساب جملة من المهارات، نحو: القراءة، والمقابلة، والمراجعة، والنقد، والتوثيق، والتصحيح، والتصويب، والتعليق، والمقارنة...، وإن كان التحقيق عمل شاق يتطلب دراسة عميقة في مختلف مجالات المعرفة بما في ذلك علوم التخصص وعلوم الآلة، فما من شك أنّ الباحث يخرج من هذه الجولة العلمية مزوّد بفوائد كثيرة، لا يدرك قيمتها إلّا من مارس وتحمل أعباء هذه المهمة

**الدراسات السابقة:** من خلال متابعتي المتواصلة لما جدّ في موضوع رسالتي، عبر مختلف مراكز البحث والدراسات، كالجامعات والمكتبات وخزائن المخطوطات وحتى شبكة الانترنت، تبّين لي في مرحلة متقدمة من إنجازي للرسالة، أنّ الكتاب محقق في شكل أطروحة علمية بإحدى الجامعات العربية وهي جامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب)، تحت عنوان "المفاتيح المرزوقية بحلّ الأفعال واستخراج خبايا الخزرجية" لابن

مرزوق الحفيد، تقديم وتحقيق أمينة زين العابدين، تحت إشراف الأستاذ أحمد شوقي بنين، في السنة الجامعية 1999م-2000م.

وعلى الرغم من هذا الاكتشاف المتأخر، والذي أوقعني في حرج كبير بين التوقف عن تحقيق الكتاب، وبين المضي فيه، إلا أنني لم أستسلم أمام هذا المدّ والجزر، خاصة بعد مساءلتي لأهل العلم والتجربة، فتبين لي أنه يجوز إعادة تحقيق الكتاب بشرط أن لا يكون مماثلاً للتحقيق السابق، وعلى أن أطلع على الرسالة المحققة بعد نهاية العمل لأقاربها بالنص الذي حققته، ثم أقدم استدراكاً للنقائص والمفوتات الواقعة في تحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين-إن وجدت-، وفعلاً مضيت في تحقيق الكتاب ودراسته، إلى أن اكتملت صورته واستوت أقسامه وفصوله، لأسافر بعدها مباشرة إلى المغرب للإطلاع على الكتاب المحقق، لأقابل بينه وبين النص الذي حققته، فاتضح لي في تحقيق الأستاذة أمينة زين العابدين خلل ونقص كبير على مستوى القراءة غير الجيدة للنص، والخلط بين النصوص، بالإضافة إلى ما له علاقة بتوثيق النصوص والتخريج وتراجم الأعلام، فحاولت قدر المستطاع أن أسجل هذه النقائص والأخطاء التي طالت تحقيق الباحثة، وأفردت لها فصلاً خاصاً في قسم الدراسة، تحت عنوان: "قراءة نقدية في تحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين"

وإن كنت قد وقفت في تحقيق الأستاذة أمينة على بعض الأخطاء والنقائص، فهذا ليس معناه التقليل من شأن العمل وصاحبته -أبداً-، وإنما كان القصد من ورائه تصحيح وتصويب الخطأ الوارد في النص المحقق، خدمة لكتاب (المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية) حتى يخرج في صورة صحيحة وكاملة، ترضي مؤلفه وقارّئه.

### المنهج المتبع:

تتعدّد مناهج التحقيق بتعدد أغراض المحققين، واختلاف توجهاتهم، ولما كان هذا المخطوط مقدّم في إطار علمي أكاديمي بحث، رأيت من الأفضل أن أنتهج المنهج

الأمثل<sup>1</sup> في تحقيقه ودراسته، وهو المنهج الذي يخضع ويوافق أصول قواعد علم التحقيق، وهذا حتى نضمن إخراج الكتاب إخراجا صحيحا ودقيقا إلى حدّ ما. وفيما يلي بيان مفصّل لخطوات المنهج المتّبع، نلخصه في النقاط الآتية: قسّمت هذا العمل إلى قسمين: قسم للدراسة وقسم للتحقيق، وأتبعتهما بملحق للفهارس الفنية.

### قسم الدراسة: وتناولت فيه ما يأتي:

1) التعريف بالمؤلفين، وهما صاحب متن الرامزة وشارحها، وذلك بتقديم دراسة شاملة لأهم العناصر، والتي تتضمن: اسم الناظم أو الشارح، نسبه، مولده، مسيرته العلمية، شيوخه، تلاميذه، آثاره العلمية، ثناء العلماء عليه، ووفاته. وقد قدّمت ترجمة ناظم الرامزة عن الشارح، مراعاة للأسبقية في التأليف، واحتراما للتسلسل الزمني لهما

2) وثّقت الشرح من حيث إثبات نسبته لشارحه

3) درست الكتاب بعدما بيّنت موضوع المتن المشروح وأبوابه

4) بيّنت دوافع تأليف الكتاب، وقيّمته العلمية، ثم عرّفت بالكتاب لبيان موضوعه، ومادته، ومصادر المؤلف فيه، ومنهجية المؤلف وأسلوبه

5) وصفت نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في إخراج النص، في جدول تفصيلي يحمل الأوصاف العلمية لكل نسخة، نحو: مكان تواجد النسخة، رقمها، خطّها، ناسخها، عدد أوراقها وأسطرها، سنة النسخ، الختم، بداية النسخة ونهايتها.

---

<sup>1</sup> - هو اصطلاح قدّمه الدكتور حاتم صالح الضامن، كخلاصة لتجربته العلمية في مجال علم التحقيق، حيث تمكّن من خلال إجراء موازنة بين مناهج القدامى في تحقيق المخطوطات، ومناهج المحدثين، من استخلاص أهم الخطوات والمراحل التي ينبغي انتهاجها في تحقيق المخطوطات، والتي جعلها ضمن إطار المنهج الأمثل في علم التحقيق. ولمزيد من التفصيل في هذا المنهج، انظر: حاتم صالح الضامن، المنهج الأمثل، ص4

6) أتبعَت الدراسة بقراءة نقدية لرسالة (المفاتيح المرزوقية بحلّ الأفقال واستخراج خبايا الخرجية) تقديم وتحقيق أمينة زين العابدين، حيث بيّنت أهم النقائص والهفوات التي طالت هذا التحقيق

قسم التحقيق: أتبعَت فيه الخطوات الآتية، وأهمّها:

1) إخراج النصّ سليماً، حيث قابلة النسخة الأصلية التي رمزت لها ب (و) بالنسختين الأخرتين وهما (ر) و(س)

2) أعدت ترتيب ورقات النسخ بعدما تبين خلط في ترتيب بعض ورقاتها، وكان أكثرها في (و)

3) أتبتّ الفروق الموجودة بين النسخ المعتمدة، وقد آثرت الوقوف على أهمّها، وإهمال الفروق الأخرى التي لا تفيد خدمة النصّ، كالأخطاء الإملائية والنحوية، وغير ذلك مما قد يثقل الهامش دون كبير فائدة

4) أشرت في متن الشرح إلى نهاية ورقة النسخة الأصلية (و) فقط، وذلك بوضع رقم الورقة بين معقوفتين، على هذا النحو: [و10]، أي نهاية الورقة رقم 10 من النسخة الأصلية (و)

5) قمت بكتابة النص وفق قواعد الإملاء المتداولة، حتى يسهل قراءة الكتاب وفهمه

6) حاولت إثبات الفروق الموجودة بين النسخ، وتوضيحها في الهامش، كالسقط حيث جعلت ما سقط من الأصل وباقي النسخ بين قوسين، وأشرت إليه في الهامش قائلة: ما بين قوسين سقط من (س) مثلاً، في حين جعلت الزيادة في النسخ بين معقوفتين، وأشرت إلى موضع الزيادة في الهامش، قائلة: زيادة في (ر) مثلاً

7) توثيق النصوص التي صرّح الشارح بنقلها، وذلك بعزوها إلى مصادرها الأصلية

8) حاولت توثيق الآراء والأقوال من مظاهرها المتوفرة ما أمكنني ذلك، واجتهدت في توثيق ما استصعب عليّ إيجاداه من مصادر أخرى تضمنت تلك الآراء والأقوال

9) أحلت مسائل العروض والقافية إلى كتب العروض والقافية، وأحلت مسائل النحو واللغة إلى كتب النحو واللغة حسب الاستطاعة

10) خرّجت الآيات القرآنية من القرآن الكريم، وبيّنت في الهامش اسم السورة ورقم الآية

11) خرّجت الأحاديث النبوية من مصادرها في كتب الصحاح، وبيّنت الباب الذي ذكر فيه الحديث ورقمه

12) ترجمة للأعلام الواردة في الكتاب المحقق، عند أول ذكر لهم، وجعلت الترجمة مختصرة من كتب التراجم القديمة والمتخصّصة .

13) حاولت تخريج الأبيات الشعرية والأرجاز من الدواوين الشعرية المحققة، ونسبتها لأصحابها، ما أمكنني ذلك، وحاولت تخريج باقي الأبيات التي لم يعرف قائلها من مصادر مختلفة

14) حاولت خدمة هذا النص بصنع فهرس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وللأبيات المتن المشروحة، والأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات، والأعلام، والمصادر المذكورة في الكتاب، وفهارس للموضوعات، حتى يسهل على القارئ الاستفادة منها

15) خرّجت الصدق والأمانة العلمية في نقل النص وتخرجه على النحو الذي جاء به صاحبه، ولم أتجاوز فيه حدود المحقق، فلم أضف فيه ولم أحذف منه شيئاً، وذلك احتراماً للنص ومؤلفه.

## الخطّة المتّبعة:

تبعاً لموضوع الرسالة ولنظام التقسيم المتعارف عليه، امثل هذا العمل وفقاً لخطوات إنجازه، أمام خطة منهجية قامت أساساً على: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامة

❖ **المقدّمة:** تضمنت الحديث عن: أهمية الموضوع، والأسباب الدافعة لاختياره، والمنهجية المتّبعة في تحقيق ودراسة المخطوط، وعرض تفصيلي للخطة المتّبعة

## ❖ القسم الأول: الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

\* **الفصل الأول:** خصّصته لدراسة حياة ضياء الدين الخزرجي، ومثنته (الرامزة الشافية في علم العروض والقافية)، تحت عنوان: "الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، لضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي" وجعلته في أربعة مطالب:

\* **المطلب الأول:** ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي (حياته ومؤلفاته)

\* **المطلب الثاني:** متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

\* **المطلب الثالث:** القيمة العلمية لمثن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

\* **المطلب الرابع:** شروح الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

\* **الفصل الثاني:** تحت عنوان كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

\* **المبحث الأول:** الإمام ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره

ضممته ستة مطالب، هي على النحو الآتي:

- \* **المطلب الأول:** اسمه ونسبه ومولده
- \* **المطلب الثاني:** تكوينه العلمي ورحلاته
- \* **المطلب الثالث:** شيوخ ابن مرزوق وتلامذته
- \* **المطلب الرابع:** ثناء العلماء عليه
- \* **المطلب الخامس:** آثاره
- \* **المطلب السادس:** وفاته
- \* **المبحث الثاني:** دراسة كتاب المفاتيح المرزوقية
  - وفيه تسعة مطالب، هي على النحو الآتي:
  - \* **المطلب الأول:** توثيق عنوان الكتاب
  - \* **المطلب الثاني:** دوافع تأليف الكتاب وملايساته
  - \* **المطلب الثالث:** شرح عنوان الكتاب
  - \* **المطلب الرابع:** قيمة الكتاب
  - \* **المطلب الخامس:** التعريف بكتاب المفاتيح المرزوقية
  - \* **المطلب السادس:** مادة الكتاب
  - \* **المطلب السابع:** مصادر المؤلف في الكتاب
  - \* **المطلب الثامن:** التوثيق اللغوي في الكتاب
  - \* **المطلب التاسع:** منهج المؤلف وأسلوبه
- \* **المبحث الثالث:** دراسة النسخ المعتمدة في التحقيق
  - تضمن هذا المبحث أربعة مطالب، هي:
  - \* **المطلب الأول:** وصف النسخ المخطوطة
  - \* **المطلب الثاني:** منهج التحقيق
  - \* **المطلب الثالث:** الرموز المستعملة

\* **المطلب الرابع:** نماذج من المخطوطات

\* **الفصل الثالث:** قراءة في تحقيق الدكتورة أمينة زين العابدين

\* **الخاتمة:** توجنا قسم الدراسة بخاتمة أودعنا فيها خلاصة إجمالية لمجموعة من

النتائج والملاحظات وقف عندها البحث وانتهى إليها

### ◆ **القسم الثاني: التحقيق**

تحقيق كتاب (المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية) تأليف الإمام أبو عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني [766هـ - 842هـ]

◆ **الفهارس العامة:** فهرس لأبيات المتن المشروحة، فهرس للكتب المذكورة في الكتاب، وفهرس للآيات القرآنية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الأعلام، فهرس مصادر ومراجع التحقيق والدراسة، فهرس الموضوعات

وبعد، فلنّ اجتهدت في إخراج هذا الكتاب في أتمّ وأحسن صورة، وإنّي لا أدعي فيه بلوغ درجة الكمال والتمام - معاذ الله -، لأنّ الكمال لله وحده سبحانه وتعالى، والذي يمكنني قوله أنني بذلت في تحقيقه وإخراجه إلى أقرب ما يكون من نص المؤلف، بصورة ترضيه، وترضي القراء، من طلبة، وأساتذة، ومتخصصين في هذا المجال. فإن وقّفت في ذلك وأصببت، فهذا فضل من الله وحده، فله الحمد والثناء، وإن أخطأت فمن عندي، وأستغفر الله من ذلك وهو الغفور الرحيم. وصدق الشاعر حين قال:

قَالَمَرَّةٌ مَّقْتُوونَ بِتَأْلِيْفِهِ \* وَنَفْسُهُ فِي مَدْحِهِ عَاوِيَةُ

وَالْفَضْلُ مِنْ نَاطِرِهِ أَنْ يَرَى \* مَا قَدْ حَوَى بِالْمُقَلَّةِ الرَّاضِيَةِ

وَأِنْ يَجِدْ عَيْنًا يَكُنْ سَاتِرًا \* عَوَارُهُ بِالْمِنَّةِ الْوَافِيَةِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين.

الأستاذة : مجاهدي صباح

# قسم الدراسة



## الفصل الأول

متن الرامزة الشافية في علم العروض  
والقافية  
لضياء الدين الخرجي

المطلب الأول: حياته ومؤلفاته  
المطلب الثاني: متن الرامزة الشافية في علم  
العروض والقافية  
المطلب الثالث: القيمة العلمية لمتن الرامزة  
الشافية  
المطلب الرابع: شروح الرامزة الشافية

# ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي

## الأندلسي

### المطلب الأول

#### ◆ حياته ومؤلفاته:

لقد كانت الأندلس مهدا للعلم والأدب، وقد نبغ فيها كثير من العلماء في مختلف العلوم، كابن رشد في الفلسفة، وابن مالك صاحب الألفية في النحو والصرف، وأبو جيش الأنصاري في العروض، وغيرهم كثير. وكان ضياء الدين الخزرجي من العلماء البارزين في عصر الموحدين، ممن نبغوا في الدين واللغة والأدب والشعر.

ولد ضياء الدين علي بن محمد بن يوسف بن عفيف الخزرجي بمدينة (بيغو) بالأندلس، سنة تسعين وخمس مئة (590هـ)، أيام ولاية الأمير المنصور يعقوب بن يوسف، الذي وصفت أيامه بأنها "أيام دعة وأمن ورخاء ورفاهية وبهجة"<sup>1</sup>.

وقد التبس على الكثير من الباحثين والمؤرخين أمر التفريق بين ضياء الدين الخزرجي ومحمد الأنصاري الخزرجي، المعروف بأبي جيش الأنصاري المتوفى عام (627هـ / 1229م)، صاحب المنظومة الأندلسية في العروض، معتبرين ضياء الدين الخزرجي صاحب متن الرامة الشافية في علم العروض والقافية هو أبو جيش الأنصاري ناظم الأندلسية، وهذا خطأ وخلط، وربما يعود سببه إلى تشابه العالمين في لقب (الخرجي)، كما يعود أيضا إلى أنَّ للعالمين نظما في علمي العروض والقافية.

لقد عكف الخزرجي منذ صغره على طلب العلم والمعرفة، فتلقى علوم الدين على شيخه القاضي أبي محمد بن حوط الله، وأبو الوليد هشام بن واقف المقرئ، ليرتحل من الأندلس متجها إلى مكة، أين تلقى علوم الدين والأدب، فسمع عن شهاب الدين السهروردي صاحب كتاب (عوارف المعارف)، ليرتحل بعدها إلى مصر حيث اجتمع

<sup>1</sup> - الاستقصاء 2 / 177

بجعفر الحمداني وأبو الخطاب بن دحية، ليعود الخزرجي إلى موطنه مزوداً بزيادة  
معرفي غني، نفع به تلامذته، وعلى رأسهم ابن رشيد صاحب كتاب (ملء العيبة بما  
جمع من طول الغيبة)، وزين الدين أبو بكر بن منصور، وغيرهما.

للشيخ ضياء الدين الخزرجي مؤلفات قليلة، أشهرها ديوانه الشعري الذي جمع فيه  
شعره، سماه (المواجد الخزرجية)، وقصيدته المشهورة (الرامزة الشافية في علمي العروض  
والقافية)

"ومن شعره قوله في مسمطة له معارضاً القاسم بن علي الحريري، في قصيدته التي  
أولها:

حلّ اذكّار الأربع \* والمعهد المرتبع  
والظاعن المودّع \* وعدّ عنه ودع

يقول الخزرجي:

هوّن بأهل البدع \* والهجر والتصنع  
ودن بترك الطمع \* ولذ بأهل الورع  
وعدّ عن كل بذ \* لم يكثرث بالنبد  
والهج بير جهيد \* وعالم متّضع

ومما نقل ابن رُشيد من نظم الخزرجي قصيدته في الزهد والنصح التي أوله:

بأمر دنياك لا تحفل وكن حذراً \* فقد أبانت لأرباب النّهي عبراً

والتي منها:

يا نائماً وعيون القوم ساهرة \* ولا يبالي أطال الليل أم قصراً  
قم للتهجّد يا نومان مجتهداً \* فللجديدين سيف ينسف العمرا<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السّبي، ملء العيبة بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرمين مكة وطيبة، تقدّم  
وتحقّق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، 1402هـ / 1982، 3 / 46 - 47

## المطلب الثاني

### ♦ متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية

يعدّ متن الرامزة الشافية أحد متون اللغة العربية المشهورة في علم العروض والقافية، وهو من أشهر مؤلفات ضياء الدين الخزرجي، التي ذاع استعمالها بين المعلمين والمتعلمين، نظرا لما يتضمنه هذا المتن من أبواب ومواضيع أساسية تخص علم العروض والقافية. عرف هذا النظم تسميات عديدة من بينها تسميته بالرامزة، ويعود سبب هذه التسمية لأنّ الناظم أراد في تأليفه الرّمز في كلامه عن التفاعيل والأبجر والدوائر اختصارا، ويسميه البعض بمتن الخزرجية نسبة إلى مؤلّفه ضياء الدين الخزرجي، كما اشتهر أيضا بميزان الشعر، أخذنا من قوله في أول المتن: وللشعر ميزان... .

يندرج متن الرامزة الشافية ضمن المتون التعليميّة التي تهدف إلى تقريب علم العروض والقافية إلى ذهن المتعلّم، وتيسير كل ما يستصعب مركبه، ويستوعر مسلكه، على كل مقبل عليهما، بأسلوب علمي قائم على التوضيح والشرح المعتمد على الرّمز والاختصار.

جاء متن الرامزة الشافية في ستة وتسعين بيتا على ميزان الطويل، مقسّم إلى مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة.

تحدّث الخزرجي في المقدمة عن المبادئ الأولى والأساسية في علم العروض، من تعريف لعلم العروض وبيان لموضوعه، ذاكرا أنواعه الخمسة عشرة وأسس بنائها، ثم بيّن المقاطع العروضية بمسمّياتها وأوصافها، ولخصّ الأجزاء العروضية المؤلفة من هذه المقاطع في بيتين شعريين، جمع فيهما التفاعيل العشرة المعروفة، ثم أتى بعدها على ذكر الدوائر العروضية، باستخدام الرمز الحرفي الذي مكّنه من حصر عدد الدوائر العرضية ومحتوياتها من أوزان، في شكل مختصر وفق قواعد نظم القصيدة، لينتقل بعدها إلى ذكر مقومات بناء البيت الشعري وأجزائه المكوّنة له.

أما أقسام المتن وأبوابه فقد انتظمت وتوزعت على سبعة أقسام متجانسة، هي كالآتي:

- مقدمة في علم العروض (في أربعة عشرة بيتا)
- (1) - ألقاب الأبيات (في خمسة أبيات)
- (2) - الزحاف: • الزحاف المنفرد (خمس أبيات)  
• الزحاف المزدوج (في بيتين)
- (3) - المعاقبة والمراقبة والمكافئة (في خمسة أبيات)
- (4) - علل الأجزاء (في خمسة عشرة بيتا)
- (5) - ما أجري من العلل مجرى الزحاف (في سبعة أبيات)
- (6) - البحور الشعرية: • الطويل (بيت واحد) • المديد (بيتان) • البسيط (بيتان) • الوافر (بيتان) • الكامل (ثلاثة أبيات) • الهزج (بيت واحد) • الرجز (بيتان) • الرمل (بيتان) • السريع (بيتان) • المنسرح (بيت واحد) • الخفيف (بيتان) • المضارع (بيت واحد) • المقتضب (بيت واحد) • المجتث (بيت واحد) • المتقارب (بيتان).
- (7) - القوافي والعيوب (أربعة عشرة بيتا)
- (8) - الخاتمة (بيتان): وهي قصيرة، ذكر فيها الناظم كمال وتمام المتن في ستة وتسعين بيتا، بحيث قال:

وقد كملت ستا وتسعين فالذي \*توسّط في ذا العلم توسعه حبا  
ويسأل عبد الله الخزرجي من \*مطالعها إتحافه منه بالدّعا  
تمت بحمد الله وعونه وتوفيقه وصلى الله على سيدي  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تلك هي الأبواب التي اشتمل عليها متن الرامزة الشافية في العروض والقافية للخزرجي، وهي أبواب كما نراها موزّعة بين بابي العروض والقافية، في عرض سلسٍ

تدرج به صاحبه من المبادئ الأولى للعروض؛ وذلك من حيث تعريفه، وعدّ أوزانه ومقاطعها، والتفاعيل، إلى الدوائر العروضية، ثم مكونات البيت الشعري، ثم التغيرات اللاحقة بأوزان البحور الشعرية، وعلى هذا النسق سار الخرجي في القسم الثاني الخاص بالقافية، حيث بدأ بذكر حدّ القافية وحروفها وحركاتها، ثم أتى على حصر أنواعها وعيوبها، مستخدماً في ذلك الحروف والألفاظ رموزاً على أبيات معروفة من ضروب الشعر، و شواهد مألوفة من أعاريضه<sup>1</sup>، ومثال ذلك:

يقول الخرجي:

فعولن مفاعيلن ومفاعلتن وفا\* علات أصول الست فالعشر ما سوى  
أصابت بسهميها جوارحنا فدا\* ركونيهمة كوقعيهما سوا  
فما زائراتي فيهما حجتهم\* ولا يد طولاهتيّعتاده الوفا  
استخدم الخرجي في هذه الأبيات حروف (أبجد) رموزاً لحصر وضبط أجزاء الشعر العشرة، معتبراً همزة أصابت رمزاً لأول الأجزاء الأصلية وهو (فعولن)، وباء بسهميها رمزاً على ثاني الأجزاء وهو (مفاعيلن)، وجيم جوارحنا على ثالث الأجزاء الأصلية وهو (مفاعلتن)، ثم دال داركوني على رابع الأجزاء وهو (فاع لاتن) المفروق الوجد، فتمثلت بذلك صيغالتفاعيل الأصلية التي يقاس بها الوزن في الشعر العربي في بيت شعري بليغ. ليتابع بالرمز حصر ما بقي من الأجزاء المتفرعة عن الأصول، فكانت هاء بممة للرمز على فاعلن وهو أول فرع منشق عن الأصل فعولن، وكانت واو كوقعيها للرمز على سادس الأجزاء وهو مستفعلن، و حاء حجتهم لوزن متفاعلن، وطاء طولاهنّ على تاسع الأجزاء وهو مفعولات، وباء يعتادها على عاشر الأجزاء وهو وزن مستفع لن ذو الوجد المفروق، وبه تمام بيان الموازين العشرة.

وينظم الخرجي بيتاً آخر يختصر به أسماء الدوائر العروضية الخمسة في رموز، فيقول:

<sup>1</sup> - الشريف السبي الغرناطي، شرح القصيدة الخرجية في العروض والقوافي. تحقيق محمد هيثم غرة، دار البيروتي، ص12

فرّتب إلى الباء زن دوائر **خفشلق**\* أولات عدّ جزء لجزء ثنا ثنا

فقد جاء الخزرجي على ترتيبه السابق لأجزاء التفاعيل العشرة، مرتبا دوائر الشعر الخمسة، حيث قال زن بأجزاء التفعيل المذكورة دوائر الشعر المعروفة، والتي يجمعها في قوله (خفشلق)، وهي حروف منفردة انتزعها الخزرجي من اسم كل دائرة، وجعل من حروفها رمزا على أسمائها، فكان حرف الخاء رمزا على اسم الدائرة الأولى، والتي تسمى بدائرة المختلف، أما الفاء فهو رمز على دائرة المؤتلف، والشين على دائرة المشتبه، واللام لدائرة المجتلب، ثم حرف القاف الدالّ على دائرة المتّفق، فيكون بهذه الرموز قد جمع أسماء الدوائر العروضية في كلمة واحدة، تشير بحروفها الخمسة على أسماء الدوائر العروضية المشهورة (المختلف، المؤتلف، المشتبه، المجتلب، المتفق).

وقد تميّز الخزرجي بأسلوب رائع جدا، في الباب السادس من النظم وهو يتحدّث عن البحور الشعرية الستة عشر، بطريقة ذكية نظم بها أوزان البحور الشعرية في أبيات منفصلة، محترما في ذلك ترتيب البحور الشعرية، جامعا بين تعداد أضرب كل بحر على حدا، وبين الشواهد الشعرية المناسبة بطريقة مختصرة ذكية في الاستشهاد؛ ف«وضع حروف أربع كلمات من ألفاظ (أبجد هوز حطي كلمن) على أربعة عشر بحرا، أولها الطويل وآخرها المجتث، إذ كان عدد حروفها أربعة عشر، وجعل للمجتارب السين، لأنّ السين في اصطلاحه في هذه الحروف واقع على الخامس عشر كما قدمت»<sup>1</sup>، ومثال ذلك قوله في الطويل:

أأجرى غرورا أم ستبدي صدوركم\* أسود وأحداج أم المور قد عفا

جعل الخزرجي الهمزة الأولى من قوله (أأجرى) للطويل، وهو أول البحور الشعرية، وأما الهمزة الثانية فدلّ بها على أن عروضه واحدة وهي (مفاعلن) المقبوضة، وبالجيم على أنّ أضربه ثلاثة، وقوله غرورا أم ستبدي صدوركم، فهي ثلاثة كلمات اقتطعها

<sup>1</sup> - الشريف السبتي الغرناطي، شرح القصيدة الخزرجي، ص 154

من ثلاثة أبيات احتجاجية على عروض الطويل، وضروبه الثلاث، ف"غرورا" من قول  
طرفة بن العبد:

أبا منذر كانت غرورا صحيفتي\* ولم أعظم في الطوع مالي ولا عرضي<sup>1</sup>  
و"ستبدي" فهيمن قول طرفة بن العبد أيضا:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا\* ويأتيك بالأخبار من لم تزود<sup>2</sup>  
وأما "صدوركم" فهي من قول الشاعر:

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم\* وإلا تقيموا صاغرين الرؤسا<sup>3</sup>.

وعلى هذا المنهج والطريقة سار الخرجي مع باقي البحور الشعرية، معتمدا الرمز  
والاختصار، والتي سنرى تفصيلها أكثر في مكانها من التحقيق -إن شاء الله تعالى-  
ضمن شرح ابن مرزوق الحفيد.

إنّ الخرجي بهذا المنهج الذي ارتضاه في نظم الخرجية، القائم على الترميز  
والاختصار المفيد غير المخلّ، قد تبنى منهجا تعليميا دقيقا، وافق علما كعلم العروض  
والقافية، فالتأمل في بدايات تشكل هذا الفن على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي،  
وهو أول من أصل هذا العلم وضبط قواعده ومسائله، يرى أنه قد عمد في أولى خطوات  
عمله التأسيسيلضبط الإيقاع الموسيقي في الشعر العربي، على طريقة الرمز  
والاختصار، وذلك حين اكتشف الخليل أولى الوحدات الصوتية التي يقوم عليها مبدأ  
التحليل العروضي للأوزان في الشعر العربي، فكان الحرف المتحرك والساكن وحدة  
صوتية دالة، تدرج بها إلى حصر الأوزان العروضية المختلفة، فرمز للمتحرك من  
الحروف بخط مائل (/) يوحي بوجود إحدى الحركات الثلاث على الحرف، ورمز  
للحرف الساكن برمز الصفر أو دائرة صغيرة -كما يروق للبعض وصفها- (0)،

<sup>1</sup> - ديوان طرفة بن العبد، 209

<sup>2</sup> - ديوانه، 100

<sup>3</sup> - ليزيد بن حذاق الشني، كما جاء في: عروض لابن جني، 45، رفع حاجب العيون الغامرة، 74، الكافي في العروض والقوافي

20، كتاب العروض للربيعي 10

للدلالة على خلو الحرف من الحركة، وعلى أساس هذين الرمزین تمكن الخلیل بن أحمد من ضبط باقي المقاطع العروضية التي ینتظم علیها الإیقاع فی الشعر العربی، فكانت الأسباب، والأوتاد، والفواصل، مختصرة فی قول الخلیل (لَمْ أَرْ عَلَى ظَهْرِ جَبَلَيْنِ سَمَكَيْنِ)، فقد اختصر الخلیل بن أحمد صورة المقاطع العروضية، فی أمثلة موحية بطبيعة مكوناتها من حرف متحرك وحرف ساكن، فكان أدنى هذه المقاطع ما تتركب من حرفین، وأوسطها ما تتركب من ثلاثة حروف، وأفصاها لا یتجاوز خمسة حروف؛ فما تتركب من حرفین أحدهما حرف متحرك والثاني ساكن عرف بالسبب الخفيف، نحو (لَمْ) ورمزه (0/)، وما تتركب من حرفین متحركین عرف بالسبب الثقيل، نحو (أَر) ورمزه (//)، وأما ما تتركب من ثلاثة حروف فهو نوعان، حرفان متحركان ثم حرف ساكن، فهو وتد مجموع، نحو: (عَلَى) ورمزه (0//)، والثاني ما تتركب من حرفین متحركین یتوسطهما حرف ساكن، وهو وتد مفروق، ورمزه (0/0/)، أما الفاصلة فهي نوعان: فاصلة صغرى، وتتركب من ثلاثة حروف متحركة وساكن ورمزها (0///)، وفاصلة كبرى، ما تتركب من أربعة متحركات وساكن ورمزها (0////).

ثم حاول الخلیل بن أحمد بعدها أن یترجم لنا سلسلة هذه المقاطع فی شكلها النغمي المنتظم، الموضح لصورة الإیقاع الشعري فی وحدات موسيقية ضابطة للإیقاع، فیما أسماه بالتفاعيل، المركبة فی جملتها من حروف المیزان، والتي یجمعها اختصارا فی جملة (لمعت سیوفنا)، إلى آخره من محاولات الرمز والاختصار التي أبدعها الخلیل بن أحمد الفراهیدی -رحمة الله علیه- فی بناء الدرس العروضي.

### المطلب الثالث

#### ◆ القيمة العلمية لمتن الرامزة الشافية:

**تصنيفه:** یصنّف متن الرامزة الشافية تبعا لطبيعة موضوعه إلى ما يعرف باسم الشعر التعليمي أو الشعر المنظوم أو شعر المتون، وهو فن من الفنون الشعرية التي عرفت انتشارا كبيرا فی تاریخ الأدب العربی، منذ القرن الثاني للهجرة، حيث تبني

الشعراء منذ ذلك الزمان أداة تعبيرية تقريرية، لتحقيق اهداف ومقاصد علمية محظلة، "فقام الشعراء المثقفون بنظم العلوم والمعارف، والسير والقصص والأخبار، بقصد تيسير حفظها، وتقريب معانيها إلى الطلاب والدارسين"<sup>1</sup>، سعيًا منهم "إلى تثقيف الناس وتعليم شؤون دينهم ودنياهم، والدعوة إلى الأخلاق الحسنة، وتزويدهم بمختلف الحقائق المتعلقة بالفرد والمجتمع والطبيعة وما وراءها"<sup>2</sup>

لقد انتهج الشعراء في هذا النوع من التأليف الشعري، منهجا علميا يهدف إلى تقرير الحقائق، وصياغة القواعد، وبسط القوانين، لتكون مفهومة وواضحة عند الطلبة، عاقلة في أذهانهم، فتيها الذاكرة، وتسجلها الحافظة، فيسهل حينئذ استدعاؤها واستحضارها في الوقت المناسب، وهنا تظهر قيمة وأهمية هذا النوع من الشعر، الذي استهوى الكثير من العلماء والشعراء، للنظم في شتى صنوف العلوم والمعارف، وكان على رأسهم في العربية الإمام ابن معطي، والإمام ابن مالك، وابن هشام، وابن آجروم، وابن الحاجب، والكسائي...

يعد متن الرامزة الشافية، على ذلك واحد من هذه المتون العلمية في اللغة العربية، الخاصة بتقرير مبادئ وقواعد علمي العروض والقافية، فقد ذهب الخزرجي عبر هذا المتن مقررا حقائق هذين العلمين وقواعدهما، مستنبطا قوانينهما بأسلوب علمي تقريرى، قائم على العرض والتحليل والبرهان والدليل والحجة، مستخدما لغة الرمز والاختصار، فتمكن الخزرجي بطريقة بارعة، نظم مختلف أبواب علمي العروض والقافية، في أبيات منظومة على ميزان الطويل، مزاجا بين القاعدة والشاهد، مما يشهد له بالتمكن والمقدرة الفائقة على الملازمة بين إيراد القواعد والقوانين العروضية، والنظم الشعري المحكم.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن عيان، الشعر التعليمي في الأدب الجزائري القديم على عهد الموحدين، دراسة في موضوعاته وبنائه - ابن معطي غودجا-، رسال ماجستير في الأدب العربي، قسم اللغة العربية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007م - 2008م،

<sup>2</sup> - عصمت عبد الله غوشة، الشعر التعليمي في العصور الأربعة الأولى الهجرية، القاهرة 1970م. ص 279

## خصائص المتن ومميّزاته:

ثمة خصائص كثيرة يتصف بها متن الرامزة الشافية، والتي أضفت عليه صبغة علمية فريدة ميّزته عن غيره من المتون اللغوية الأخرى، ومن تلك الخصائص والمميزات ما يأتي:

- يتسم متن الرامزة بما تتسم به طبيعة المتون العلمية، ببعدها عن الانفعال الشعوري العاطفي، إلى الخطاب العقلي للإقناع
- متن الرامزة من المتون المتخصصة في علم العروض والقافية
- يقوم المتن على التعريف بمبادئ العروض ومسائله وشرحها
- يعتمد المتن على الاستشهاد بالشعر بطريقة بارعة، مع مختلف الظواهر والمسائل
- يتميز المتن بأسلوب علمي في تقرير المفاهيم والقواعد
- يتميز باللغة المشقّرة، في استخدامه للرمز والمختصرات
- المتن موجه بشكل خاص إلى طلاب العلم، ممن تتوفر فيهم قدرات عقلية خاصة، قادرة على فك الرمز وفهم المختصرات
- يمتاز المتن باحتياجه إلى معين ومرشد كما يسميه ابن مرزوق، حتى يتمكن قارئه من فهمه
- يحتاج الدارس لمتن الرامزة إلى تحصيل معرفي مسبق في علم العروض والقافية، ليتمكن من فهم ألفاظ المتن ورموزه ومختصرات شواهد
- يمتاز المتن بالعمق العلمي، في نسق تألفت فيه المعاني الدقيقة، والتعابير الجميلة، وضوابط النظم

## المطلب الرابع

### ◆ شروح الرامزة

يعد شرح المنظومات العلمية عند العرب عامة والمغاربة خاصة، ظاهرة بارزة في مسار تنوّع أشكال التأليف عند العلماء قديماً، شكّل بمكانته، ولدرجة أهميته منحى

هاما من مناحي التأليف التي التزم بها العلماء قديما، فكان كلما ظهر نظم أو متن من المتون في مختلف العلوم، وأحسن العلماء بقيمته وفائدته، حرصوا على شرحه وتفسيره بمناهج علمية مختلفة، سعيا منهم لبسط مضامينه أمام المتلقين من المتعلمين، تسهيلا لعملية فهمه واستيعابه، ولعل أهم وأشهر المتون اللغوية التي قام حولها هذا النوع من التأليف، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، متن الآجرومية لابن آجروم الصنهاجي، ونظم الكافية الشافية لابن مالك، ونظم الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لضياء الدين الخزرجي.

وفيما يلي بيان لأشهر شروح الخزرجية المطبوعة والمخطوطة:

1. شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي، لأبي القاسم محمد بن أحمد الشريف السبتي (697هـ - 760هـ). وهو أول شرح على الرامزة، حققه الدكتور محمد هيثم غرة، وطبع سنة 2003م بدار البيروتي دمشق - سوريا.
2. العيون الغامرة على خبايا الرامزة، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني المالكي (-827هـ)
3. المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، لأبي بكر بن محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد العجيسي (-842هـ).
4. ديباجة شرح القصيدة الخزرجية، لأبي القاسم الفتوح بن عيسى بن أحمد الصنهاجي (-852هـ).
5. حواش على الخزرجية، لمحمد بن أحمد بن الغازي العثماني المكناسي (-919هـ)
6. فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية، لأبي زكرياء الأنصاري (-926هـ)
7. رفع حاجب العيون الغامرة على كنوز الرامزة، لمحمد بن محمد الدلجي (-950هـ)

8. المواعد الوفية بشرح شواهد الخزرجية، لبدر الدين أبي الفتح عبد الرحيم عبد الرحمن بن أحمد العباسي (-963هـ)
9. تقييد الأبيات المشار إليها في القصيدة الخزرجية (تقطيع الأبيات لا غير)، لأبي العباس أحمد بن علي المنجوري (-995هـ)
10. حاشية سيدي يوسف الحفني على الخزرجية، ليوسف الحفني
11. الدرر النقية شرح المنظومة الخزرجية، لعثمان بن إبراهيم نعمة الله
12. شرح الابشيطي على الخزرجية، للإبشيطي أحمد بن إسماعيل
13. شرح القصيدة الخزرجية، للصنهاجي الزموري
14. إدراك الأمنية في شرح الخزرجية، لمحمد بن القاسم بن عمر الصيرفي
15. بسط الرموز الخفية في شرح عروض الخزرجية، لابن قنفذ القسنطيني
16. النفحات الأرجية والنسمات البنفسجية لنشر ما راق في مقاصد الخزرجية، لأبي زكور القاسي (1121هـ)
17. حواشي القاضي زكرياء على الخزرجية، لمحمد بن الطيب الفاسي (-1170هـ)
18. إيضاح الدليل إلى علم الخليل (وهو حاشية على شرح الخزرجية لأبي زكريا الأنصاري)، لأحمد بن يوسف أطفيش (-1332هـ)

الفصل الثاني  
كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال  
واستخراج خبايا الخزرجية  
لابن مرزوق الحفيد

## المبحث الأول

### الإمام ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره

- المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده
- المطلب الثاني: تكوينه العلمي ورحلاته
- المطلب الثالث: شيوخ ابن مرزوق وتلامذته
- المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه
- المطلب الخامس: آثاره
- المطلب السادس: وفاته



# المبحث الأول

## الإمام ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره

### المطلب الأول

أولاً: اسمه ونسبه ومولده

◆ اسمه ونسبه: هو أبو عبد الله محمد- السادس- بن أحمد-الثاني- بن محمد-الرابع- بن أحمد-الأول- بن محمد-الثاني-<sup>1</sup> بن محمد-الأول-، بن أبي بكر بن مرزوق (ق6هـ-12م). المشهور بلقب "الحفيد"<sup>2</sup>.

◆ أسرته: ينحدر نسب ابن مرزوق من أسرة عريقة أصلها من القيروان، كانت تعرف بأسرة ابن مرزوق العجيسية<sup>3</sup>، نسبة الى القبيلة البربرية العجيسية التي كانت تقطن منطقة المسيلة وقلعة بني حماد بجبال المسيلة، وإقليم الزاب في شرق منطقة الهضاب العليا الجزائرية.<sup>4</sup>

هاجرت عائلة ابن مرزوق بعدها من مدينة المسيلة إلى مدينة تلمسان، في نهاية القرنين الخامس هجري (الحادي عشر ميلادي)، واستقرت هناك بعد أن زحف عرب بنو هلال على شمال إفريقيا<sup>5</sup>، أين التقى أبو بكر بن مرزوق (ق6هـ-12م) الولي المشهور أبو مدين شعيب المغربي-وهو أندلسي المولد-، فعقد معه صداقة وعلاقة

<sup>1</sup> - أبو عبد الله محمد-السادس- بن أحمد-الثاني- بن محمد-الرابع-(711هـ-781هـ) بن أحمد-الأول-(681هـ-741هـ) بن محمد-الثاني-(629هـ-681هـ)

<sup>2</sup> - يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، دار الغرب الاسلامي، 51/2. عبد الرحمن الجيلالي تاريخ الجزائر العام، 213/2

<sup>3</sup> - نسبة إلى قبيلة الجزائر العظيمة "عجيسية" المقيمة بجبال مدينة المسيلة، شرقي جنوب زاوية أي في نفس المكان الذي أنشئت فيه القلعة الحمادية

<sup>4</sup> - 617 Berberes, 1, G Marçais ; les Arabes en Berbérie

<sup>5</sup> - محمد ابن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن. دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغرا، تقلص محمود بوعباد. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1401-1981 ص 15

قوية ظلت مستمرة بخدمة ضريح أبي مدين شعيب الحسين(520هـ- 594هـ) من قبل أفراد عائلة ابن مرزوق .

❖ **مولده ونشأته:** ولد الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن مرزوق الحفيد، بتلمسان ليلة الاثنين 14 ربيع الأول 766هـ الموافق لـ 10 ديسمبر 1364م. نشأ ابن مرزوق الحفيد في بيت علم ومعرفة، وصلاح، ودين، وولاية، حفظ القرآن الكريم وتعلم على أبيه وجده محمد (الرابع) بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بن مرزوق العجيسي التلمساني، الملقب بشمس الدين والخطيب الأكبر الجدّ والرئيس (711هـ-781هـ)، وتتلّمذ على يد عمه محمد الخامس، كما تعلم على بعض شيوخ تلمسان وشيوخ البلدان المجاورة علوم العربية وعلوم الشريعة.

## المطلب الثاني

### ❖ تكوينه العلمي ورحلاته

يعد ابن مرزوق موسوعة علمية متنوعة؛ فقد نهل من علوم كثيرة، وأجاد فنونا عديدة، فكان كما وصفته كتب التراجم "آية في تحقيق العلوم، والإطلاع المفرط على النقول، والقيام التام على الفنون بأسرها"<sup>1</sup> ظهر نبوغه في علوم عديدة ومتنوعة؛ فهو الفقيه الأصولي، والمفسر المحدث الحافظ، المسند الراوية، الأستاذ المقرئ، المجود النحوي، اللغوي، البياني، العروضي، الصوفي... الآخذ من كل فن بأوفر نصيب<sup>2</sup>. لقد كان ابن مرزوق منارةً للعلم في المغرب العربي بأسره، يُستدل بها على فنون وعلوم الشريعة وعلوم العربية، ويُتهدى بها في أمور الدين والدنيا، فلُقّب على ذلك بألقاب عديدة كشيخ الإسلام، وإمام الأئمة، وفارس الكراسي والمنابر، وعالم الدنيا.

لقد كان الزّاد العلمي لابن مرزوق كما نرى متعدد المناهل والروافد، فقد كان كغيره من علماء الجزائر الأفذاذ الذين شقّوا طريق العلم بكل حماسة ومثابرة، رغبة منهم في

<sup>1</sup> - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقرئ 348/6، و التنكيي، نيل الانتهاج، 127/2

<sup>2</sup> - أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة. منشورات دحلب، الجزائر 2000م، ص 428

تحصيل القدر الكافي من العلوم والمعارف، فبعد أن حصل ابن مرزوق كل ما يمكن تحصيله من علم نافع في موطنه، تآقت نفسه إلى المزيد من العلم، فامتدت خطواته العلمية الرصينة إلى بلدان ودول خارج أرض الوطن، وبين بلاد المشرق والمغرب تنوعت ثقافة ابن مرزوق وتفرعت على معارف عديدة ومتنوعة بين علوم الدين، وعلوم العربية والمنطق...، فكان "جامع أشتات العلوم الشرعية والعقلية، حفظا وفهما وتحقيقا، راسخ القدم، رافع لواء الإمامة بين الأمم"<sup>1</sup>

#### ◆ رحلاته:

\* **سفره إلى تونس وفاس:** كانت تونس المقصد الأول لابن مرزوق في مسيرته العلمية خارج وطنه الجزائر، أين تلقى فيها علوم القرآن كالتفسير والفقه وأصوله... على أيدي علماء أجلاء أمثال: الإمام المفسر ابن عرفة، وأبي العباس القصار. ليشد الرحال بعدها إلى مدينة العلم فاس بالمغرب، واعتكف هناك على الدراسة، والتحصيل، في حلقات العلم والذكر، التي كانت تجمعها بعلماء أمثال: أبي زيد المكودي، وأبي حياقي، والحافظ محمد بن سعود الصنهاجي الفيلاي، وغيرهم<sup>2</sup>

#### \* سفره إلى المشرق

واصل الشيخ تنقلاته وأسفاره في سبيل العلم، ليحط الرحال بعد فاس في مصر (القاهرة)، أين وُفق للقاء عدد من علمائها المشهورين كابن خلدون، وسراج الدين البلقين، وشمس الدين الغماري، وزين الدين الحافظ العراقي، ومحمد الدين الفيروزآبادي، ومحب الدين بن هشام ابن صاحب المغني، ونور الدين النويري صاحب النهاية، والقاضي ناصر الدين التنسي، وابن الملحق، وغيرهم كثير من ذوي الفضل والمنة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نفح الطيب 397/7

<sup>2</sup> - ابن مريم، البستان. ص 204، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر 51/2

<sup>3</sup> - أعلام الفكر والثقافة. 52/2

### \* عودته الى تلمسان

بعدما ارتوى ابن مرزوق من قدح العلم والمعرفة، قفل راجعا إلى أرض الوطن في تواريخ غير مضبوطة، متوجها بعدها إلى الأراضي المقدسة بمكة المكرمة، من أجل أداء فريضة الحج، وكان ذلك بين سنة (790هـ) و(792هـ)، رفقة شيخه الإمام ابن عرفة التونسي، أين اجتمعا مع ثلة من العلماء والشيوخ، كالشيخ بهاء الدين الدماميني، ونور الدين العقلي، حيث تمكن من رواية صحيح البخاري على الشيخ ابن الصديق، ولازم المحب ابن هشام ودرس عنه اللغة العربية وآدابها، ليعود بعد ما أتم مناسك الحج إلى تلمسان ليتولى بها مهمة التدريس والإقراء والإرشاد والتأليف<sup>1</sup>

### \* سفره إلى المشرق

في سنة (819هـ/1416م) عاد ابن مرزوق مرة أخرى إلى المشرق، قاصدا أرض الحجاز ليؤدي فريضة الحج للمرة الثانية، غير مغفل في سفره هذا الاحتكاك بشيوخ العلم ورواده، فالتقى كما تذكره المؤلفات التي ترجمة له، الإمام ابن حجر العسقلاني، وتمكن أيضا من تحصيل عدة إجازات علمية من علماء أندلسيين أهمهم محمد بن الجزري، وأبي القاسم بن الخشاب، وابن عبد الله محمد القيقاطي، والمحدث بن علي الحفار الأزهري، والحافظ بن علاق<sup>2</sup>

### \* عودته إلى تلمسان

عاد ابن مرزوق إلى تلمسان بعد مدة زمنية طويلة، حاملا في جعبته تراثا علميا ضخما كان خلاصة تنقلاته ورحلاته المتكررة، وخلاصة احتكاكه ومجاورته لجملة من العلماء والشيوخ. ونتيجة لروحه المجتهدة والمثابرة في اكتساب المعارف المتنوعة الدينية واللغوية، غدا بحرا لا ساحل له في هذا الميدان، فعرف الإمام في عصره " بالذكاء وحسن البيان والخطابة والتوسع في الرواية، فأجمع الناس يومئذ على فضله من المغرب

<sup>1</sup> - المرجع نفسه

<sup>2</sup> - المرجع نفسه 53/2

إلى الديار المصرية، واشتهر ذكره في البلاد فصار يدعى بشيخ الإسلام وعالم الدنيا"<sup>1</sup>،  
ولقبه العلماء بألقاب عديدة كالعلامة الصدر، ورئيس علماء المغرب، وسيد العلماء،  
وذي اللّحيتين، وفارس المنابر...

### المطلب الثالث

#### ❖ شيخ ابن مرزوق وتلامذته:

أخذ الشيخ ابن مرزوق مفاتيح العلوم ومبادئها على ثلة من أكابر العلماء  
وأجلاتهم، فأخذ في صباه عن جدّه بالإجازة، وأخذ عن أعلام من أهل المشرق  
والمغرب يطول استقصاؤهم هنا، نذكر منهم عل سبيل المثال: والده الخطيب ابن  
مرزوق، وعمه محمد الخامس، وأبو محمد الشريف التلمساني، وأخوه أبو يحيى، وسعيد  
العقباني، وابن عرفة، وأبو إسحاق المصمودي، وأبو زيد المكودي والسراج، والبلقيني وأبو  
الفضل العراقي، والحافظ بن مسعود الصنهاجي، وابن الملقن، والشمس القماري،  
والفيروز آبادي، ومحي الدين المغني، وابن خلدون، وناصر الدين ابن التنسي، والنور  
النوري وغيرهم، وغالبهم أجازوه كما أجاز ابن الخشاب والقيحاطي، وابن علاق،  
ومحمد بن جزّي، وأبو الطيب بن علوان.<sup>2</sup>

#### ❖ تلاميذ ابن مرزوق:

إن البصمة التي تدل على قدرة المدرس على التدريس، بالإضافة إلى مؤلفاته وغزارة  
علمه، هي كثرة عدد التلاميذ الذين درسوا عليه، فقد جلس الشيخ ابن مرزوق  
لتدريس وتعليم عدد كبير من العلماء، الذين وفدوا إليه لينهلوا من مورده الذي لا  
ينضب، ومعينه الذي لا ينشف، فكان من تلامذته: عبد الرحمن الثعالبي، وأبو الفرج  
بن أبي يحيى الشريف التلمساني، والشيخ يحيى بن إدريس المازوني، والحافظ التنسي،  
وأبو الحسن القلصادي، وأبو الفضل المشدالي، ونصر الدين الزواوي المشدالي، والحسن

<sup>1</sup> - تاريخ الجزائر العام، 2/213

<sup>2</sup> - محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. المطبعة السلفية 1349، ص252

أبركان ، والقاضي عمر القلشاني قاضي جماعة تونس، وإبراهيم بن فايد الزواوي،  
وأحمد بن زكرياء.

## المطلب الرابع

### ◆ ثناء العلماء عليه

لقد كانت لابن مرزوق الحفيد مكانة علمية بارزة ومرموقة في أوساط العلماء  
والعارفين، شهد لها الحاضر والغادي في بلاد المغرب العربي، فأثنى عليه نفر غير قليل  
من الأساتذة والشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم وتعلموا عليه، من أمثال ذلك:  
تلميذه أبو الحسن القلصادي حيث قال في رحلته : " أدركت بتلمسان كثيرا من  
العلماء، والزهاد، والعباد، والصالحاء، وأولاهم بالذكر والتقديم الشيخ الفقيه العلامة  
الكبير شيخنا وبركتنا أبو عبد الله بن مرزوق العجيسي رضي الله عنهم، حل كنف  
العلم والعلا وجل قدره في الجله فضلا، قطع الليالي سهرا، واقتطف من العلم أزهارا،  
فأثمر وأورق وغرب وشرق حتى توغل في فنون العلم واستغرق، إلى أن طلع الأبصار  
هلالا كان المغرب مطلعاه، وسما في النفوس موضعه... كان رضي الله عنه من رجال  
الدنيا والآخرة، وكانت أوقاته كلها معمورة بالطاعة ليلا ونهارا من صلاة وقراءة"<sup>1</sup>

وقال عبد الرحمن الثعالبي في حقّه ما يأتي: " هو سيدي الشيخ الإمام الحبر الهمام،  
حجة أهل الفصل في وقتنا وحناتهم، ورحلة النقاد وخلاصتهم، ورئيس المحققين  
وقادتهم، السيد الكبير، والذهب الإبريز، والعلم الذي نصبه التمييز، ابن البيت  
الكبير، والفلك الأثير، ومعدن الفضل الكثير، سيدي أبو عبد الله محمد بن الإمام  
الجليل الأوحّد الأصل، جمال الفضلاء، سليل الأولياء، أبي العباس ابن العالم الكبير  
العلم الشهير تاج المحدثين، وقدوة المحققين أبي عبد الله محمد بن مرزوق"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - البستان ص207، تعريف الخلف برجال السلف 1/152،

<sup>2</sup> - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب 6/351

وقال تلميذه الحافظ التنسي بعد ذكره قصة الإمام مالك عندما سئل في أربعين مسألة، وقال في ست وثلاثين لا أدري، بقوله: "جنة العالم لا أدري"، ما نصه: "ولم نر فيمن أدركنا من شيوخنا من تمرّن على هذه الخصلة الشريفة وكثر استعمالها غير شيخنا الإمام العلامة رئيس علماء المغرب على الإطلاق أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق"<sup>1</sup>.

وأسهب المقري في كتابه (نفح الطيب) في وصفه والثناء عليه، فأفرد له من كتابه ترجمة مطوّلة عن حياة الرجل ومكانته العلمية وإحاطته بمختلف المعارف، وهذا مقتطف من سرد مطوّل، يقول المقري: "هو البحر الإمام، المشهور الحجّة، الحافظ، العلامة، المحقق الكبير، النظار، المطلّع، المصنّف التقي، الصالح، الناصح، الزاهد، العبد الورع، البركة، الخاشع، الخاشي، النبيه، القدوة، المجتهد، الأبرع، الفقيه، الأصولي، المفسر، المحدث، الحافظ، المسند الرواية، الأستاذ المقرئ، المجود، النحوي، اللغوي، البياني، العروضي، الصوفي، الأوّاب، الولي الصالح، العارف بالله، الآخذ من كل فن بأوفر نصيب، الراعي في كل علم مرعاه الخصب..."<sup>2</sup>

## المطلب الخامس

### آثاره العلمية

لقد ترك الشيخ ابن مرزوق الحفيد مصنفات عديدة ومتنوعة، ذات قيمة علمية عظيمة في مختلف العلوم والمعارف، منها:

1- شرح البردة<sup>3</sup> للبوصيري في ثلاثة أحجام، متسلسلة على النحو الآتي:

<sup>1</sup> - البستان ص 207

<sup>2</sup> - نفح الطيب، 6/ 351

<sup>3</sup> - وهي القصيدة المشهورة في مدح خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم، التي تعرف بـ"الكواكب الدرية في مدح خير البرية" للإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد بن حماد البوصيري (608-696هـ) يراجع الأعلام لخير الدين الزركلي

**الأول: الاستيعاب لما في البردة من البيان والإعراب:** هو الشرح الأصغر على البردة، تعرض فيه المؤلف إلى إعراب مفردات القصيدة، وبيان ما فيها من ألوان البيان والبديع المختلفة.

**الثاني: إظهار صدق المودة في شرح البردة<sup>1</sup>:** وهو الشرح الأكبر الذي صنّفه الشيخ ابن مرزوق على قصيدة البردة لصاحبها البوصيري، استوفى فيه غاية الاستيفاء إذ ضمنه سبعة فنون في كل بيت<sup>2</sup>.

**الثالث: الأوسط:** لم يثبت له عنوان في مختلف المصادر والمراجع التي ترجمة له.

**2- تلخيص إظهار صدق المودة من شرح البردة:** كما لابن مرزوق تلخيص على كتاب إظهار صدق المودة في شرح البردة، وهو وإن لم تشر إليه الفهارس والمصادر التي أمكنني الإطلاع عليها، فللمخطوط نسختان في فهارس الكتب المخطوطة بالمكتبة الوطنية المغربية، تحت عنوان "**المختصر الموثوق لأهل المودة من شرح ابن مرزوق على البردة**"<sup>3</sup>، لناسخها عبد الله السماح بن بنعلي، نسخها

<sup>1</sup> - توجد نسختان خطيتان بالمكتبة الوطنية الجزائرية، الأولى في (301)ق تاريخ نسخها مجهول، وهي برقم (ح18). والأخرى في (64)ق غير مذكور تاريخ نسخها، برقم (ح2). وقد حقق هذا المخطوط مرتان فيما أعلمه، الأولى كانت رسالة ماجستير تقدم وتحقيق الطالب الباحث محمد الكوار، تحت إشراف علّال الغازي، جامعة محمد الخامس المغرب، نوقشت عام 1994م. والثانية رسالة ماجستير في اللغة والأدب العربي، تقدم و تحقيق الطالب: محمد بن أحمد فلاق، بمعهد الآداب واللغات جامعة تيزي وزو 2010م. وتمّ طبع هذه الأخيرة في جزأين، بدعم من وزارة الثقافة الجزائرية بمناسبة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011م.

<sup>2</sup> - يقول ابن مرزوق: "وجعلت الكلام على ما أشرحه من أبياتها في سبع تراجم: أولها شرح الغريب.. ثم التفسير.. ثم المعاني.. ثم البيان.. ثم البديع.. ثم الأعراب.. ثم الإشارات الصوفية.. وربما أضفت إلى هذه التراجم بآثر ترجمة التفسير ترجمة ثامنة، إلا أنني لم أبوب لها، أذكر فيها ما يوافق المعنى الذي قصده الناظم من شعر الغير أو نثره، ليكمل بذلك قصد الشرح ويعظم بفضل الله الأجر..". ينظر: إظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق. تحقيق ودراسة أحمد فلاق ص 61. ويراجع: نفح الطيب، المقرئ، 402/7

<sup>3</sup> - وقفت على تحقيق هذا المخطوط في شكل مقال علمي، تحت عنوان: تلخيص إظهار صدق المودة في شرح البردة، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن عبد الكريم نجيب الشريف، مجلة قطر الندى، مركز نخبويوه للمخطوطات، ع: 12، سنة 2005م.

بتاريخ 26 صفر 1352 هـ الموافق لـ 20 جوان 1933م<sup>1</sup>. وأغلب الترجيحات تقول أنّ هذا الكتاب هو الشرح الأوسط للبردة.

### 3- المسبّع للإمام ابن مرزوق

لقد كانت لقصيدة البردة مكانة هامة وكبيرة بالنسبة لابن مرزوق، وهذا ما دلت عليه كثرة المؤلفات التي نسجها حولها، والحق أنّ اهتمامه بالبردة ما هو إلّا دليل واضح على عناية الرجل وشغفه بالتأليف فيه نظما ونثرا، بما فيها هذا العنوان المذكور لمخطوطة من تأليفه، والتي جاءت على طريقة التسبيح، تحت عنوان: "مسبّع الإمام ابن مرزوق"<sup>2</sup> بلغت أبيات هذا النظم أربعة وأربعين بيتا بعد الستة مائة بيت (644 بيتا)، والتي جاء مطلعها كالآتي:

الله يعلم ما في القلب من ألم \* ومن غرام بأحشاء ومن صرم  
على فريق جنّ في حرم \* فقلت لما هما دمعي بمنسجم  
على العفيف عفيفا غير منسجم \* أمن تذكر جيران بذي سلم  
مزجت دمعا جرى من مقلة بدم

### 4- المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية: وهو شرح

على قصيدة الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، المعروفة بالخزرجية نسبة لمؤلفها ضياء الدين أبي عبد الله الخزرجي، وسوف نفرد لهذا المصنّف حديثا خاصا في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

<sup>1</sup> - انظر: WWW.BNRM.MA

<sup>2</sup> - جاء في الورقة الأولى من المخطوطة ما يأتي: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. هذا مسبّع الإمام ابن مرزوق رحمه الله ورضي عنه ونفعنا به آمين. المخطوط، و 1

5- نهاية الأمل في شرح كتاب الجمل<sup>1</sup>: وهو كتاب نفيس جدا شرح فيه ابن مرزوق كتاب جمل الفوائد للخونجي في المنطق، توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية للمملكة المغربية<sup>2</sup>، ونسخة أخرى في مكتبة مدريد<sup>3</sup> تحت رقم (6)

6- كنز الأمالي والأمل في نظم الخونجي في الجمل<sup>4</sup>  
لم يثبت في جل المصادر التي ترجمة لابن مرزوق الحفيد أيّ عنوان صريح لهذا النظم، بل اكتفت فقطبالإشارة إلى وجود أرجوزة نظم لجمل الخونجي<sup>5</sup> في المنطق. وقد بلغت أبياتهاذه المنظومة أربعة وتسعين بيتا بعد المائة (194بيتا)

7- الغاية القراطية في شرح الشقراطية  
وهو شرح على قصيدة أبي محمد بن عبد الله بن يحيى الشقراطي في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، أثبتته السخاوي بعنوان " الذخائر القراطية في شرح الشقراطية"، ووافقه البغدادي في ذلك، وأضاف عنوانا آخر هو "المفاتيح القراطية في شرح الشقراطية"<sup>6</sup>

8- المتجر الرياح والسعي الرجيع، والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح<sup>7</sup>

وهو شرح عظيم وثمين وضعه على صحيح البخاري، لكنه لم يكمله. موجود منه نسختان مخطوطتان في مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المملكة العربية السعودية -الرياض-، ونسختان منه في الجامع الجديد بالجزائر العاصمة، وهما بخط

<sup>1</sup> - ورد الكتاب تحت عنوان " منتهى الأمل في شرح الجمل للخونجي " في كتاب غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، لمحمد بن مخلوف الثعالبي.تحقيق محمد شايف شريف، دار ابن حزم.

<sup>2</sup> انظر: WWW.BNRM.MA

<sup>3</sup> -انظر:أسماء الكتب التي انتخبت من مكتبة مدريد العامة، تحقيق عبد الرحمن بلحاج علي 2010م

<sup>4</sup> - توجد منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع في مكتبة سعود للمخطوطات تحت رقم (7128). نسخة منه في مكتبتنا .

<sup>5</sup> - ينظر: البستان ص211

<sup>6</sup> - البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي بيروت (د)، 192/2

<sup>7</sup> - الكتاب مطبوع

المؤلف أتم الجزء الأول، وبقي الجزء الثاني ناقصاً<sup>1</sup>. وقد قامت حوله دراسات جامعية أكاديمية تولّته بالدراسة والتحقيق في المعهد الإسلامي بقسنطينة.

## 9- إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم<sup>2</sup>

وهو كتاب نفيس جدا في علم الأنساب، أجاب فيه ابن مرزوق على أسئلة تتعلق بإثبات شرف النسب من جهة الأم، وهذه هي مقدمة الكتاب: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. سؤال : سئل شيخنا الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق العجيسي التلمساني المالكي -رحمه الله تعالى- ونفعنا به في الدنيا والآخرة آمين، نص السؤال: الحمد لله، سيدي أدام الله سعادتك وبلغكم في الدارين، أردت جوابكم أبقاكم الله وسددكم في مسألة رجل أثبت أنّ أمه التي ولدته شريفة النسب ، فهل يثبت لهذا الرجل شرف النسب من جهة الأم؟..."<sup>3</sup>

## 9-نور اليقين في شرح حديث أولياء الله المتقين:

وهو كتاب نفيس جدا في الحديث، وهو في أول الحليّة، أي حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، وقد تم تحقيق هذا الكتاب وطبعه، وقد حققه الشيخ أحمد فريد المزدي، وأصدر الكتاب في 20 جانفي 2001م، نشرته دار الكتب العلمية للنشر -لبنان- في نحو 106 صفحة.

<sup>1</sup> رقم الحفظ(00311) و(00310)، ونسختان منه في الجامع الجديد بالجزائر العاصمة تحت عدد 143- 443

<sup>2</sup> - ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة الالكترونية المسماة بباب النوادر، نسخة منها في مكتبتنا. كما توجد نسخة أخرى في مكتبة تشرتيبي، دبلن-إيرلندا تحت رقم 3296، وهي نسخة تامة ذهبية. ونسخة أخرى في مكتبة مركز جمعة الماجد، رقمها 251641. وفي سنة 2013م بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء- المغرب، وقفت على نسخة محققة في كتاب تحت عنوان: إسماع الصم في إثبات الشرف من قبل الأم، لمحمد المراكشي الأكمه(739هـ/807هـ) ويلي إسماع الصم في إثبات الشرف للأم، لمحمد بن مرزوق الحفيد (766هـ/842هـ). دراسة وتحقيق: مريم خللو، مطبعة الشرق - وجدة، ط2: 2006م

<sup>3</sup> - مخطوطة سؤال وجواب في الشرف من قبل الأم، لابن مرزوق الحفيد ص 1 . وقد اشتهر الكتاب بعناوين بديلة أخرى ك: إسماع الصم في إثبات شرف النسب من جهة الأم، ورسالة في شرف النسب من الأم، وسؤال وجواب من قبل الأم.

10- الروضة، رجز في علم الحديث : وهي الأرجوزة الكبرى في علم الحديث بعنوان "روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام"<sup>1</sup> للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني. هكذا ورد عنوانه كاملا في فهرس المخطوطات بالمكتبة الوطنية المغربية وهي أرجوزة عظيمة ومفيدة، جمع فيها ابن مرزوق بين ألفيتي العراقي، وابن ليون. أوله:

الحمد لله على عظمى النعم\* هدى النبي محمد هدى أعم  
بين للناس الذي قد أنزل\* من الكتاب لطريق العلى

11- حديقة العلوم الفاخرة: وهىالأرجوزة الصغرى في علم الحديث، تحت عنوان حديقة العلوم الفاخرة، وهى كما يذكر ابن مريم في البستان اختصار على الأرجوزة الكبرى الروضة. توجد نسخة منها ضمن فهرس المخطوطات بالمكتبة الوطنية المغربية أوله:

يقول راجي العفو وهو موثق\* محمد بن أحمد بن مرزوق

12- اغتنام الفرصة في محادثة علماء قفصة: وهو عبارة عن أجوبة على مسائل علمية وردت عليه من عالم قفصة ابن السراج أبي يحيى بن عقيبة، توجد منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط على الميكروفيلم بالمكتبة الوطنية بالجزائر<sup>2</sup>

13- المعراج في استمطار الأستاذ ابن السراج: وهو عبارة عن كتاب أجاب فيه ابن السراج الغرناطي على مسائل نحوية ومنطقية

14- المنزع النبيل في شرح مختصر الخليل<sup>3</sup> - لم يكمله -

15- الدليل المومي في ترجيح طهارة الكاغد الرومي

<sup>1</sup> - وقد تم تقديم وتحقيق هذا الكتاب من طرف الطالبة سناء اليزيدي، بإشراف من الدكتور محمد الراوندي، سنة

2009، (دار الحسينة) مركز فيصل للدراسات الإسلامية

<sup>2</sup> - انظر: غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، ص 60

<sup>3</sup> - توجد نسخة منه بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 1136.

- 16-الروض البهيج في مسائل الخليج
- 17- النصح الخاص في الرد على مدعي رتبة الكامل الناقص: رد فيه ابن مرزوق على فتوى الإمام قاسم العقباني حول مسائل الفقراء الصوفية، وعارضه في آرائه.
- 18- أنوار الدراري في مكررات البخاري
- 19- المقنع الشافي، أرجوزة في علم الميقات: توجد منه بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 2165
- 20- إيضاح المسالك على ألفية ابن مالك: وهو كتاب في النحو
- 21- شرح التسهيل: وهو كتاب في علم النحو، شرح فيه ابن مرزوق كتاب التسهيل لابن مالك
- 22- أرجوزة نظم تلخيص المفتاح: توجد نسخة منه تحت عنوان "مواهب الفتاح في نظم تلخيص المفتاح" لابن مرزوق، في دار الكتي الناصرية بتامكروت، رقمها 1659
- 23- أرجوزة في اختصار ألفية ابن مالك
- 24- روضة الأريب في شرح التهذيب
- 25- شرح لكتاب تهذيب الكلام والمنطق للتفتازاني
- 26- عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد: اعتنى بها: حسن بن عبد الرحمن الحسيني
- 27- الآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات
- 28- الدليل الواضح المعلوم في طهارة كاغد الروم
- 29- شرح ابن الحاجب الفرعي
- 30- أرجوزة ألفية في محاذاة حرز الأمانى للشاطبي
- 31- أرجوزة نظم تلخيص البناء

- 32- مناقب الشيخ إبراهيم المصمودي<sup>1</sup>  
33- تفسير سورة الإخلاص على طريقة الحكماء

## المطلب السادس

◇ سادسا: وفاته

توفي العالم الشهير ابن مرزوق الحفيد في مساء يوم الخميس 14 شعبان 842هـ الموافق لـ 30 جانفي 1439م، بتلمسان، تاركا وراءه تراثا ضخما من المؤلفات والآراء والمواقف، التي تشهد له بعلم واسع، وثقافة موسوعية شاملة.

---

. وهو تأليف خصصه للذكر مناقب شيخه ابراهيم المصمودي.<sup>1</sup>



## المبحث الثاني

### دراسة كتاب المفاتيح الرزوقية

- المطلب الأول: توثيق عنوان الكتاب
- المطلب الثاني: دوافع تأليف الكتاب وملابساته
- المطلب الثالث: شرح عنوان الكتاب
- المطلب الرابع: قيمة الكتاب
- المطلب الخامس: التعريف بكتاب المفاتيح الرزوقية
- المطلب السادس: مادة الكتاب
- المطلب السابع: مصادر المؤلف في الكتاب
- المطلب الثامن: التوثيق اللغوي في الكتاب
- المطلب التاسع: منهج المؤلف وأسلوبه



## المطلب الأول

### ❖ توثيق عنوان الكتاب:

لقد أثبتت كل المصادر والمراجع<sup>1</sup> القديمة والحديثة، التي ترجمة للشيخ الحفيد ابن مرزوق، صحة هذا العنوان وصحة نسبته إليه، فلم يختلف أحد في اسم الكتاب الذي شرح ابن مرزوق فيه المنظومة الخزرجية، ولا في نسبته إليه. فنسبته صحيحة ولا يعتريها أي شك، لأسباب كثيرة أبرزها: تصريح ابن مرزوق في مقدمة كتابه، فمن خلال تصفحنا لمخطوط ابن مرزوق تبين لنا أن المؤلف وأثناء شرحه للقصيدة الخزرجية سَمَّيَ شرحه هذا "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"، وذكر ذلك صراحة في مقدمة شرحه، بقوله: "وسميته ب: المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، الله يعلم أنني ما تعبت له إلا رجاء دعاء من أخي ديني، أن يسأل الله لي عفواً ومغفرة من عذاب لظي..."<sup>2</sup>

## المطلب الثاني

### ❖ دوافع تأليف الكتاب وملايساته

ألّف ابن مرزوق الحفيد كتاب "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" لشرح منظومة في علمي العروض والقافية، وهي المنظومة المسماة بالرامزة الشافية في علم العروض والقافية، لصاحبها ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي.

<sup>1</sup> - ك: البستان 201، البدر الطالع 2/119، والضوء اللامع 7: 50، رحلة القلصادي 96، نيل الابتهاج 499، تعريف الخلف برجال السلف 1/124، فهرس ابن غازي 113، نفح الطيب 5/427، تاريخ الجزائر العام 2/212، وأعلام

الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة 2/51

<sup>2</sup> - الكتاب المحقق، ص 115

وقد دلّنا ابن مرزوق في مقدمة كتابه على بعض الشواهد الدّالة على الأسباب والدوافع التي دفعته إلى تأليف كتاب في علم العروض والقافية أولاً، وأسباب أخرى جعلته يهتم بمكن الرامزة الشافية على وجه التحديد، وهي على النحو الآتي:

انطلق ابن مرزوق في مقدمة الكتاب من تعظيم اللسان العربي وبيان قدره ومكانته، التي اكتسبها بنزول أرقى وأبلغ خطاب وكتاب، جعله الله هدى ورحمة للمتّقين، فزدادت اللغة العربية به دقة وجمالاً وبياناً، وانتظم به الخطاب العربي (المنظوم والمنثور) على قواعد وقوانين لا تتبدّل ولا تتزلزل، فكان أمر التمييز بين النوعين عند ابن مرزوق أمراً ضرورياً لمعرفة وجوه إعجاز القرآن، ومن تمّ كان صرف العناية إلى معرفتهما والاهتمام بهما ضرورة ملحة، شكّلت بالنسبة لابن مرزوق أول دافع لوضع كتابه (المفاتيح المرزوقية) حيث يقول: "فأعظم به من لسان عربي مبين، أودع فيه من الأسرار برهاناً، ومهد له من الاستقامة أشد طريقاً وأعدل ميزاناً، فمنتوره جلّي على قوانين لا تتبدل، ومنظومه مؤسس على قواعد لا تتزلزل، ولما كان بعد تمييز النوعين منه يعرف به وجوه إعجاز القرآن، وأنه كلام خارج عن طوق الإنسان، لا جرم وجب صرف العناية إلى معرفتهما، والاهتمام بشأن كلّ منهما"<sup>1</sup>

إن إقرار ابن مرزوق ودعوته بضرورة التمييز بين المنظوم والمنثور، في معرفة وجوه إعجاز القرآن، دفعه ليقودنا إلى سبب آخر مهم للتأليف في علم العروض، وهو في نظرنا سبب هام ومباشر، تمثل في دعوته إلى المساواة بين علم النحو وعلم العروض في المعرفة، فإذا كان علم النحو قد احتل مرتبة الصدارة، من جملة علوم اللغة العربية في دراسة القرآن الكريم وتفسيره، فإن علم العروض يماثله ويساويه في المرتبة حسب رأيه، ودليله في ذلك أن الشريعة الإسلامية قد خصّصت موضوع علم العروض الذي هو الشعر، بالعناية والاهتمام في بيان إعجاز القرآن، مستشهداً في ذلك بما جاء في السنة النبوية عن النبي صلى الله عليه وسلم من حبّه لسماع الشعر، وما بذله من إحسان

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق، ص 113

وعطاء للشعراء، كقصّته المشهورة مع كعب بن زهير وخلعه لبردته، ودعوته أيضاً لحسان بن ثابت بأن يهجو قريشا، فتجلت حينها قيمة علم العروض بقيمة موضوعه، فكانت معرفة النحو من معرفة العروض كما يقول ابن مرزوق، الذي اتخذ مما سبق ذكره دافعا للوضع في هذا الفن، حيث يقول: "ولما تعين لهذا الأمر كون معرفة النحو من العروض، لزم بطريق مساواة الأمثال أن يشاركه فيه أخوه علم العروض، وقد دلت الشريعة على أنّ لموضوعه عندنا اهتماما، وأعلن صلى الله عليه وسلم بفضلته إعلانا، فسمع الشعر ووصل عليه إحسانا، وأصغى لكعب وبذل له أمانا، وخلع عليه برده الطاهرة تكريما وامتنانا، هذا في باب المديح، وجاء في الهجو ما في الصحيح، من قوله صلى الله عليه وسلم لحسان الحسن المثل: "أهجم وروح القدس معك -جبريل-"، والشواهد أكثر مما لا يجد جاحدها عنها ملاذا، فتبيّن الداعي إلى الوضع في هذا الفن"<sup>1</sup>

إنّ تأليف ابن مرزوق لكتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، هو دلالة صريحة تؤكّد لنا إحساسه بقيمة متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، ولو كان الأمر عكس ذلك لما أقام له ابن مرزوق هذا السفر العظيم ليشرح فيه رموزه ويفتح أقفاله.

لم ينس ابن مرزوق ولم يتنكّر لجهد وفضل من سبقوه من العلماء في شرح القصيدة، كالإمام الشريف السبتي الغرناطي (-697هـ) الذي يعد أول عالم شرح قصيدة الرامزة، حيث يقول بلسان العالم المتواضع المعترف بالجميل: "ولولا ما فتح السيد الشريف العلامة وحيد الدهر وفريد العصر أبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسيني الغرناطي -رحمه الله ورضي عنه- من أقفال رموزها، ما انتفع أحد بما خبأ فيها ناظمها من كنوزها... ولما فتح في فهمها الطريق، وهو بالفضل لذلك حقيق، تكلم عليها بعده فضلاء وسادات أعلام، فسهلوا ما بقي منها صعبا على الأفهام

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق، ص 114

واستدركوا شيئاً يسيراً من محاسنها التي أغفل ذلك الإمام، لا لقصور منه وغفلة، بل لأنه رآها قريبة المرام، كما أن طبعه الاقتصار على المهم من الأمور العظام"<sup>1</sup>، وأمام هذا الاطلاع الواسع لابن مرزوق حول ما أُلّف على هذا المتن من شروحات، نجد ابن مرزوق قد كوّن نظرة خاصة به، حول متن الرامزة، مكنته من الوقوف على ما أغفله العلماء في شروحاتهم، والانتباه لما لم ينتفطن إليه غيره من الشراح، فجاء على أثرهم مستدركا لما أغفلوه، مبرزاً ما بقي من بيائها وجمال بديعها لم يذكره، حيث يقول: "ثم جئت على الأثر والفضل لهم، فظهر لي أنه بقي من حل تركيب ألفاظها ما لا بدّ من ذكره، ومن إظهار محاسن معانيها وإيضاح بيائها، وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يغفل لعظيم قدره، فوضعت عليها شرحاً جاء جليلاً بكل مليحة كما تراه كفيلاً، وسميته بالمفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"<sup>2</sup>، وهو في شرحه هذا لا يرجو إلاّ دعاء أخ له في دينه، يسأل الله له العفو والمغفرة والنجاة من عذاب النار، حيث يقول في أبيات من الشعر:

الله يعلم أنني ما تعبت\*له إلاّ رجاء دعاء من أخي ديني  
أن يسأل الله لي عفواً ومغفرة\*من عذاب لظي بالفضل ينجيني  
وأسأل الله مولانا الجميل الجليل\*أن ينفع به وهو نعم الوكيل<sup>3</sup>

### المطلب الثالث

#### ◆ شرح عنوان الكتاب

إن المتمعن في عناوين مؤلفات ابن مرزوق المختلفة، يلاحظ تلك السمة البيانية في اختياره لأسماء مؤلفاته، كـ "المتجر الرياح والسعي الرجيج والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح"، و"إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم"، و"الآيات

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق، ص 114

<sup>2</sup> - الكتاب المحقق، ص 114

<sup>3</sup> - الكتاب المحقق، ص 115

الواضحات في وجه دلالة المعجزات"... وإنما سُمّي ابن مرزوق الحفيد كتابه بالمفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، على عادته في إبداع أسامي وعناوين الكتب، ففي عنوانه هذا دلالة صريحة وواضحة توحى إلى طريقة ابن مرزوق ومنهج المتميّزين في شرحه للقصيدة الخزرجية، فهو مجهود فريد ومتميز في الشرح، يتضح بجلاء في تلك المنهجية التي اختارها وسيلة لفتح أقفال الخزرجية، واكتشاف خفاياها الجمالية والدلالية، هذا بالمقارنة مع أغلب الشروحات التي قامت على القصيدة الخزرجية، التي كانت في معظمها تميل إلى الشرح العام المختصر، كشرح القصيدة الخزرجية للشريف السبتي الغرناطي(-697هـ)، والعيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامزة للإمام الدماميني(-827هـ)، وفتح ربّ البرية بشرح قصيدة الخزرجية لزكرياء الأنصاري(-926هـ)، وكتاب الدرر النقية بشرح المنظومة الخزرجية لعثمان بن إبراهيم نعمة الله، ورفع حاجب العيون الغامرة على كنوز الرامزة، لشمس الدين محمد بن محمد الدلحي العثماني(-947هـ)

فعنوان الكتاب كان جامعا مانعا من خلال مفرداته الموحية والدالة دلالة صريحة على مضمون الكتاب أولا، ثم على جهد ابن مرزوق الفريد والمتميّز عن غيره ممن شرحوا متن الرامزة، كما سنعرّفه في المطالب اللاحقة

## المطلب الرابع

### ❖ قيمة الكتاب

يعد كتاب المفاتيح المرزوقية الذي صنّفه الإمام ابن مرزوق الحفيد، إضافة علمية عظيمة تثري المكتبة الجزائرية، بكتاب قيّم في علمي العروض والقافية، إذ لم تحظ هذه الأخيرة بما حظيت به المكتبة النحوية من المصنّفات والدراسات

يمثل كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، إضافة علمية هامة في مجال البحث والدراسات اللغوية التراثية، حيث تكمن أهميته بالإضافة إلى كونه كتاب متخصص في واحد من علوم اللغة العربية وهو علم العروض والقافية، في

كونه لعالم جزائري من علماء القرن الثامن هجري، والذي لم يشهد له مثيل في سعة علمه وثقافته، وفي إسهاماته العلمية المتميزة التي جعلت منه إماما من أئمة المشرق والمغرب العربيين.

للكتاب قيمة علمية أخرى مضافة له، فهو كتاب متخصص في علمي العروض والقافية، وهو واحد من العلوم اللغوية المهمة التي لم تنل حظها من العناية والتأليف، كالتي عرفها علم النحو ونظيره علم الصرف، فما يزال علم العروض والقوافي يشهد نفورا كبيرا من قبل الباحثين والمؤلفين، بدعوى أنه علم صعب لا يسهل ارتياضه، وهو عند البعض "علم مستغنى عنه، بدليل أنّ ثعلب أبو العباس كان واحدا في عصره وفريدا في دهره، ولم يكن يحسن العروض ولم يضّرّه ذلك، فجعل أبا العباس سببا لزهده فيه، ولو ذهب الناس حتى يزهّدوا في العلوم لأنّ أحمد بن يحيى لم يكن يحسنها ولم ينظر فيها، لترك الناس علما كثيرا، ومن الناس من يزعم أن العروض إنما يراد لأن يقول صاحبه الشعر فقط، وأن من قال الشعر بطباعه فقد استغنى عن العروض، وليس الأمر كذلك، لأن صاحب العروض، وإن قال الشعر وعلم كيف وضع الكلام ورصفه، فلعمري إنه قد سلك طريقا يعرفه ووضع الكلام موضعه، ولكن إنما يراد بالعروض معرفة الأوزان فهي صحيحة أم مكسورة، ومن أي صنف هي، فإن قوما رأيتهم كثيرا ما ينشدون البيت المكسور فلا يحسّون بموقع الانكسار منه، وهم عند أنفسهم علماء بالشعر ورواة له ومعادن من معادنه، وهم مع ذلك يطعنون في العروض"<sup>1</sup>

إنّ كتاب المفاتيح المرزوقية الذي نحن بصدد تحقيقه ودراسته، هو كتاب تعليمي مفيد، ساهم به صاحبه في شرح وتذليل كثير من القضايا العروضية العميقة التي ربما تستصعب على فكر الكثير من الطلبة والمتخصصين، فالكتاب كما نعلم هو شرح لمثل من المتون العروضية، المعروف بمثل الرامزة الشافية في علمي العروض والقافية

<sup>1</sup> - أبو الحسن العروضي، الجامع في العروض والقوافي 35

لضياء الدين الخزرجي، والتي حوت في أبياتها كل مايتعلق بمهذبن العلمين، فكان لابن مرزوق الفضل في فكّ مقفلات هذا المتن وشرح رموزه، بطريقة علمية وافية، حيث كان في معالجته يتوقّف عند كل مسألة عروضية ويعالجها معالجة دقيقة، مكّنتنا من الاطلاع على آراء العلماء حولها، مستعرضا تلك الآراء والنصوص بطريقة سلسلة جذابة، قائمة على المناقشة والاستنتاج، والتنبيه على مختلف القضايا، التي لم يقدّمها الناظم في شكلها التام، وإبراز الخفيّ منها، غير مغفل إبداء آراءه وتصوراتهِ.

## المطلب الخامس

### ❖ التعريف بكتاب المفاتيح المرزوقية:

هو كتاب في علمي العروض والقوافي، شرح فيه الشيخ ابن مرزوق الحفيد نظم الرامة الشافية في علم العروض والقافية لضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي (549هـ)، بأسلوب علمي سهل وعبارة واضحة سلسلة، معتمدا الشرح الطويل والتعليل العلمي الدقيق اللذين أثريّ بهما كتابه، مظهرًا بذلك كل الأسرار والخبايا التي انطوت عليهما القصيدة الخزرجية، مستدركا على ما أغفله بعض العلماء في شروحهم على الخزرجية، حيث يقول ابن مرزوق في مقدمة كتابه المفاتيح المرزوقية: "ولولا ما فتح السيد الشريف<sup>1</sup> العلامة وجيه الدهر وفريد العصر أبي القاسم محمد بن احمد بن محمد الحسني الغرناطي رحمه الله ورضي عنه من أقفال رموزها، ما انتفع بها أحد خباء فيها ناظمها من كنوزها... وتكلم عليها بعده فضلا وسادات وأعلام، فسهلوا منها ما بقي صعبا على الأفهام، واستدركوا شيئا يسيرا من محاسنها، التي أغفل ذلك الإمام..... ثم جئت على الأثر والفضل عندهم، فظهر لي أنه بقي من حل تركيب ألفاظها ما لا بد من ذكره ومن إظهار محاسن معانيها، وإيضاح بياتها، وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يغفل لعظيم قدره فوضعت عليها شرحا

<sup>1</sup> - وهو أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف السبيعي (697هـ) صاحب أول شرح للقصيدة الخزرجية، تحت عنوان: شرح

القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي.

جليلا، بكل مليحة كما تراه كفيلا، وسميته المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية...<sup>1</sup>.

لقد اشتمل كتاب المفاتيح المرزوقية على كل الأبواب التي اشتمل عليها نظم الخزرجية، لأنه شرح لها، حيث التزم ابن مرزوق في هذا الشرح الترتيب الذي ورد في المتن فلم يقدم فيه ولم يؤخر بل ابتداء بما ابتداء به الخزرجي متتبعا أبوابه بالشرح، والتمثيل، والتعليل، والتعليق.

إنّ ما يميّز شرح ابن مرزوق هذا على غيره من الشروحات الأخرى لنظم الخزرجية هو ضخامة حجمه أولا، فهو يضم بين دفتيه ما يقارب (270 ورقة) على اختلاف نسخ الكتاب المخطوطة والموجودة، أي ما يعادل خمسة مئة وأربعين صفحة، جاء كذلك لالتزام ابن مرزوق طريقة تفصيلية دقيقة في عملية الشرح، تعد طريقة فريدة من نوعها بالمقارنة مع شروح الخزرجية التي سبقته، وتتمثل في قيامه على ثلاثة خطوات رئيسية في شرحه، هي كالآتي: اللغة، والتركيب، والإعراب.

فهو يبدأ أولا بتحديد أبيات من نظم الخزرجية ثم يباشر بعدها في شرح مفردات هذه الأبيات بحسب الوضع في اللغة العربية معتمدا على معجم الصحاح في اللغة لإسماعيل بن حماد الجوهري، ثم يقوم بعدها بإعراب تلك الألفاظ وتحديد موقعها الإعرابي، ليُقدم في الأخير على تفصيل الحديث حول المعنى الدلالي التركيبي للأبيات المنظومة بشكل مسهب وأحيانا يطنب في الشرح، مدعما كل ذلك بالأمثلة والنصوص، والشواهد المتنوعة، مما أضاف لكتابه قيمةً موسوعية.

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق، ص 115

## المطلب السادس

### ◆ مادة الكتاب

لقد سار ابن مرزوق الحفيد في كتابه المفاتيح المرزوقية، على نفس الطرح الذي أتى به الخرجي لقضايا وأبواب علم العروض والقافية في متنه، من دون تغيير منه في تنظيم أو ترتيب أبوابهما، ولعل في ذلك دلالة نرى فيها اتفاقا واضحا بين العالمين حول أبواب علم العروض وقوافيه المتناولة في المتن، وهذا ما لاحظناه في الحقيقة ولمسناه في شرح ابن مرزوق، حيث لم نجد معارضا أو مخالفا الناظم في عرضه لمختلف أبواب العروض والقافية، إلا في القليل النادر أين وجدناه معقبا ومعلقا على الخرجي، فيما يتعلق ببعض المفردات التي لم يحسن استخدامها في نظمه، أو معلقا على بعض الظواهر العروضية التي لم يذكرها في النظم، لكنه سرعان ما يجد لذلك مبررا، يفسر به عدم استعراض الخرجي لمثل تلك الظواهر أو المسائل. ومثال ذلك حديثه عن سكوت الخرجي عن الفاصلتين، حين تناول المقاطع العروضية، فقال بطريقة السؤال: "إن قلت، فما مذهب الناظم في الفاصلتين؟ قلت: يحتمل أن يكون قائلا بهما، وسكت عنهما اختصارا واقتصارا على ذكر الأهم، ويحتمل أن يكون وقف فيهما لتعارض أدلة المثبت والنافي، ويحتمل وهو أرجح الاحتمالات أن ينفيهما لرجوعهما إلى الأسباب، وإليها وإلى الأوتاد، ولذا اقتصر على ذكر الأصل كما اقتصر على ذكر الجزأين، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله"<sup>1</sup>

كما يقف ابن مرزوق أمام الخرجي في نظمه، وقفة المستفهم الباحث عن تفسير أو تعليل في البيتين اللذين رمز فيهما الخرجي إلى أوزان التفاعيل العشرة، التي يقاس بها الوزن الشعري، حيث لم يجعل من الوزن المهمل (فاعلاتك) أحد العشرة المذكورة، مع العلم أنه أحد الأوزان المتفرعة عن الأصل (مفاعلتن)، فيقول ابن مرزوق بعد شرح

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق، ص 135

طويل: "...فإن قلت هذا كله ظاهر رشيق، فما الدليل على إلغاء وزن (فاعلاتك)؟ وأنّ الناظم لم يجعله أحد العشرة، مع أنه متفرع عن أحد الأصول التي ذكر، كما تفرع غيره من الأوزان؟ فما علة أنّ الناظم ألغاه دون غيره؟ وأما فذلك ترجيح من غير مرجح إذ ليس في كلامه ما يدل على ذلك، قلت للمتكلمين على هذا النظم عن هذا السؤال أجوبة؛ أما الشريف -رحمه الله- مبتكر هذا النظم ومفيد علمه، فظاهره أنه لم يتفطن إلى أن الكلمات التي منها الرموز هي الأوزان العشرة، فلذلك تكلف في الجواب، فقال ينبغي أن لا يتقيد بهذا الجزء، لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف، إذ هما كالصوت الواحد، لذلك سمّوها معا فاصلة فسموها باسم جزء...<sup>1</sup>، هذا جزء من نصه الذي أطال فيه التعليل والاستشهاد بأقوال أعلام بحثوا في هذه القضية وأفاضوا الحديث فيها، باختلاف الرؤى والتصورات، ولا يسعنا المقام هنا لسردها، فغایتنا الاستشهاد فقط بمواقف ابن مرزوق أمام نظم الخزرجية.

لقد بدأ ابن مرزوق الشرح بالمقدمة الواردة في المتن، منطلقا في ذلك من شرح وتحليل أربعة قضايا حوتها المقدمة، وهي: الشعر، والنظم، والفرق بينهما، ثم الوزن، وعلم العروض. إذ ضبط لكل من هذه المصطلحات مفاهيمها ودقائقها المتصلة بها، مستندا على مجموعة غنية وقيمة من نقول وآراء العلماء المشهورين في اللغة والأدب العربي، أمثال: ابن بري، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والجوهري، والدمامي، وابن رشيق القيرواني، وقدامة بن جعفر، والإمام القزويني، والزنجشري، وابن ليون.

وقد وضح ابن مرزوق هذا التحليل بالكلام العربي الفصيح؛ من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ومن الشعر والنثر، ليمثّل في كتابه الأسلوب العلمي الدقيق القائم على العرض، والشرح، والتمثيل، ثم الاستنتاج، وعلى هذا النهج والطريقة يسير ابن مرزوق مع سائر أبواب العروض وقضايا المعروضة في المتن، متتبعا مفردات المتن وتراكيبه، لغة وإعرابا، وتركيبا، مذكيا شرحه بالاستشهاد المتنوع والشرح

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق، ص 116

المفصل، فجاءت مادة الكتاب في الشرح غنية بمزيج من الآراء والنقول لثلة من العلماء والرواد في علمي العروض والقافية، سنستعرض أسمائهم بالتفصيل أثناء استعراضنا لمصادر المؤلف في الكتاب.

## المطلب السابع

### ❖ مصادر المؤلف في الكتاب

إنّ طبعة كتاب المفاتيح المرزوقية القائمة على شرح متن من متون اللغة العربية، في علم العروض والقافية، تستدعي من الشارح استقاء مادته من أمهات الكتب اللغوية والعروضية على حدّ سواء، لأننا نبجده في شرحه هذا أمام شرح وتفسير لمعاني ودلالات مفردات النظم وعباراته من جهة، وبين شرح وتفصيل لمسائل وقضايا علمي العروض والقافية من جهة أخرى، ومن ثمّ كان التنوع في المصادر مطلوباً لشرح متن الخرزجية شرحاً دقيقاً، وهو ما تجلّى وتحقّق في كتاب المفاتيح المرزوقية لحلّ الأقفال واستخراج حبايا الخرزجية.

فمن خلال تتبعنا لكتاب "المفاتيح المرزوقية"، نستطيع التعرف بوضوح على جملة المصادر التي تزوّد منها الشيخ لشرح النظم وفتح مقفلاته، فقد كان يحيل الى معظم من نقل عنهم أو استعان بأرائهم المرصوصة في كتبهم، ومن أبرز من استفاد منهم ونقل عنهم: الجوهرى، وابن الرشيقي القيرواني، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وابن جنيّ، والأخفش، والزجاج، والسيد الشريف، وابن مالك، وقدامة بن جعفر، والزحشري، وجمال الدين القزويني، وابن بري، والمازني، والمبرد، وأبو بكر الدماميني، الفراء، وابن كيسان، وابن السّقاط، وأبو زيد الأنصاري، وابن الحاجب، وأبو العلاء المعري، وابن السكيت، وابن دريد، وابن النديم، والفارسي والخطيب التبريزي.

كما اعتمد ابن مرزوق أيضاً في كتابه على مجموعة من المصادر الهامة، نصّ على بعضها ولم ينص على البعض الآخر، فنراه يعتمد على:

- 1- معجم تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، وهو المعجم الذي استند عليه في شرح كل مفردات متن الخزرجية من دون استثناء.
- 2- الكتاب، سيبويه
- 3- كتاب التسهيل، لابن مالك، الذي نقل عنه في مواضع كثيرة
- 4- كتاب التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي
- 5- شرح الكافية، لابن مالك
- 6- مروج الذهب، للمسعودي
- 7- كتاب الجامع، لابن طريف
- 8- إيضاح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن مرزوق الحفيد
- 9- معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي
- 10- الإيضاح، لأبي علي الفارسي
- 11- التذكرة، لأبي علي الفارسي
- 12- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام
- 13- كتاب العمدة، لابن رشيق القيرواني
- 14- العقد الفريد، لابن عبد ربه
- 15- الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض
- 16- القوافي، للجرمي
- 17- أجناس التجنيس، للثعالبي
- 18- المفصل في علم العربية، للزخشي
- 19- شرح أصول ابن السراج
- 20- الدرر اللوامع، لابن بري

ونجد ابن مرزوق الحفيد في أغلب نقوله من هذه المصادر يلتزم أحيانا بأخذ النص كاملا من أصله، مشيرا صراحة إلى ذلك بذكر اسم المصدر، أو مكتفيا باسم مؤلفه

أحيانا أخرى، محدّدا نهاية النص المنقول بعبارة (انتهى) التي يضعها عادة للفصل بين النصوص المنقولة وبين شرحه هو.

## المطلب الثامن

### ❖ التوثيق اللغوي

لقد اصطبغ كتاب (المفاتيح المرزوقية) بفكر ابن مرزوق وثقافته العلمية الواسعة، التي تنوّعت في مصادرها وتعدّدت في مواردها العلمية، ونلاحظ ذلك جليّا في معظم مطارحاته وتحليلاته اللغوية لنصّ المنظومة، كما نلاحظها تتمظهر في قدراته على التنويع في الشواهد وحسن توظيفه إيّاها، فقد نوع ابن مرزوق في الشاهد الذي استدلّ به في شرح أبيات المنظومة، فاستشهد بالقرآن الكريم، وبالأحاديث النبوية، وبالأبيات الشعرية، وبالأقوال.

1) الاستشهاد بالآيات القرآنية: كان ابن مرزوق الحفيد من حقاظ القرآن كما سبقت الإشارة إليه في سردنا لحياته العلمية، فلا عجب حين يجعل من آيات القرآن الكريم شاهدا لتعضيد وتأصيل مسائل لغوية وعروضية، إذ بلغت شواهده خمسة وخمسين آية قرآنية، والملاحظة الأولية التي يمكن تسجيلها في استشهاد ابن مرزوق بالقرآن الكريم، أن معظم شواهده جاءت عند مرحلة إعراب ألفاظ المتن، لبيان وتوضيح بعض الظواهر النحوية، والتي يتوافق معها التمثيل بآيات من القرآن الكريم. ومن ذلك على سبيل المثال:

قوله: "الخبر الظاهر لثلمه، وإن كان فيه الفصل بينهما بالمعطوف بالحرف المقدّر، وخبره المقدّر ليكون من الحذف من الآخر، لدلالة الأوائل الذي هو الكثير، ونظيره في وجه آية المائدة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾<sup>1</sup>، وإن قدرت بدا خبر ثرمة، كان من القليل...."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المائدة : 69

<sup>2</sup> - الكتاب المحقق 202

ومثال ذلك أيضا: "فإن قَدَّرت ما حجازية، فالجملة في محل نصب، وإن قَدَّرتها تميمية ففي محل رفع، وفاعل حجت ضمير الزائرات، ووحده على تقدير قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجٌ مَّطَهَّرَةٌ﴾<sup>1</sup>، والأولى في هذا المقام حجبها بالنون، لأنه جمع قلة، نحو قوله تعالى ﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ﴾<sup>2</sup>3

ومثاله: "وإنما قال قفا، بإفراد الضميرين دون قفيا، معاملة لضمير الاثنين معاملة ضمير الواحد... فإفراد الضمير ما ولا كأنه قال ومن يكن هذا النوع أو من ذكرت، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون راعى لفظ من قال ابن هاني، ومنه بما العينان تنهل، ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾<sup>4</sup> على رأي، ومنه عند الفراء ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾<sup>5</sup> وعن اليمين وعن الشمال قعيد<sup>6</sup>7

## (2) الاستشهاد بالأحاديث النبوية:

يأتي الاستشهاد بالحديث النبوي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، في باب الاحتجاج اللغوي، إذ لا تعهد العربيه في تاريخها خطابا أبلغ بعد القرآن الكريم من الحديث النبوي الشريف، إلا أنَّ الإمام ابن مرزوق في كتابه المفاتيح المرزوقية، كان مقلداً في احتجاجه بالأحاديث النبوية، التي لم تتجاوز العشرة أحاديث، وكان منهجه في الاحتجاج بالحديث، تقديم الحديث بلوازمه التي ينبغي ذكرها، مثل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم، ومن كلامه صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم.

وفيما يلي أمثلة لإبراز مواطن الاستشهاد بالحديث النبوي:

<sup>1</sup> - آل عمران: 15

<sup>2</sup> - التوبة: 36

<sup>3</sup> - الكتاب المحقق 168

<sup>4</sup> - التوبة: 34

<sup>5</sup> - طه: 117

<sup>6</sup> - ق: 17

<sup>7</sup> - الكتاب المحقق 295

- "وأعلن صلى الله عليه وسلم بفضله إعلاناً، فسمع الشعر ووصل عليه إحساناً، وأصغى لكعب وبذله أماناً... وجاء في الهجو ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم، لحسان الحسن المثل: "أهجمهم وروح القدس معك" <sup>1</sup>
- وقال في الشعر: "والشعر من هذا لعظم منزلته عند العرب، ولقوله صلى الله عليه وسلم "إنّ من الشعر لحكماً" أو لحكمة، وحضّ السلفرضوان الله عليهم تعلمه لقصد فهم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا خفاء لاحتياج علوم الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام إليه، وإنما لم يكن من صفاته صلى الله عليه وسلم، ليتحقّق إعجاز القرآن... وما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم في ذمّه من نحو قوله "لأنّ يمتلئ" الحديث محمول على بعض أنواعه" <sup>2</sup>
- وفي نسبة قول الشعر لرسول الله عليه الصلاة والسلام، قال "ونطق صلى الله عليه وسلم بيتين من المنهوك الذي زعمتم أنه شعر، وقال: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب" والشعر يستدعي شاعراً والله تعالى وجلّ يقول ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ يس: 69" <sup>3</sup>

### 3) الاستشهاد بالأبيات الشعرية

اعتمد ابن مرزوق في شرح متن الرامزة الشافية على الشواهد الشعرية، بشكل كبير ومميّز، إذ نجده يستحضر حافظته الشعرية القويّة كلما دعى المقام إلى الاحتجاج بالشعر، فزوّدنا ابن مرزوق على إثر ذلك بأبيات شعرية غزيرة، وهو يفتح مقفلات النظم، ويفكّ رموزه ومختصرات شواهد الشعرية، وكانت أكثر استشهاداته بالشعر ترد عند المرحلة التركيبية من شرح أبيات المتن، مقرونة في أغلب الأحيان بتقطيعها العروضي.

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق ص 114

<sup>2</sup> - الكتاب المحقق ص 116

<sup>3</sup> - المصدر نفسه ص 94

لقد ساعدنا ابن مرزوق حين عزا كثيرا من الشواهد الشعرية لأصحابها، فسَهّل علينا مهمة تخريجها من أصولها، وحاولنا في السياق ذاته أن نتبث ما بقي منها من دون عزو، من مختلف المصادر المتاحة، ووفقنا في ذلك إلى حدّ ما، بينما تعذر علينا تخرّيج بعض الشواهد الشعرية المنسوبة للمولّدين أو لمجهولين، وما أكثرها في تنظير وتأصيل قواعد علم العروض.

اختلفت طريقة ابن مرزوق في نسبة الشاهد الشعري، فهو أحيانا يذكر اسم الشاعر صراحة، كقوله: قال امرئ القيس، وقال زهير، وقال النابغة، وأنشد المعري، وأحيانا أخرى يقول: قال الشاعر، أو كقوله. ومرات أخرى يأتي بالشاهد الشعري على نحو مثال، كقوله: فمثال التام من الكامل، ومثاله من الرجز، ومثال الوافي من الكامل. ويرشدنا أحيانا إلى الشاهد في مؤلّف من المؤلفات الأدبية أو اللغوية، نحو: والبيت في العمدة.

وفيما يلي أمثلة لما ذكرناه:

- الخبل: "وأما في الاصطلاح فقال الناظم هو أن يطوي الجزء بعد خبئه، وقد عرفت الطيّ والخبن، أي ان تحذف رابع الجزء بعد أن حصل فيه الخبن، أو بعد خبئه، وحاصله اجتماع الطي والخبن في الجزء، وهو مأخوذ من الخبل الذي هو الفساد والاختلال، يقال مخبولة للمختلة، وأنشد الزجاج:

يابني سليمى لستما بيد \* الأيد مخبولة العضد"<sup>1</sup>

- قال في جواز المعاقبة في الكامل والوافر والمنسرح: " وأتبثها الناظم وابن ليون في الكامل والوافر والمنسرح... وأجازها الأخفش بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن، وجعل الخليل ما حذف فيه من ذلك من فساد المعاقبة، وسببه عدم اجتماع المتحركات الأربعة، ألا ترى فاعلات متفعلن فيه ثلاثة، مع هذا سمع حذفهما معا، نحو:

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق ص 248

ثم ناد إذا دخلت دمشق \* يا زيد بن خالد بن يزيد  
يا زيد بن خالد إن تجبني \* تلقني طائرا بسعد السعد  
وعليه قول ابن الرومي:

لو تلففت في كساء الكسائي \* ثمالبستفروة الفراء  
وتخللت بالخليل وأضحى \* سيويه لديك رهن سباء  
وتكونت من سواد أبي الأ \* سود شخصا يكنى أبا السوداء  
لا فالله أن يعذك أهل الأ \* رض إلا من جملة الأغنياء<sup>1</sup>

### المطلب التاسع

#### ◆ منهج المؤلف وأسلوبه

لقد جرت عادة المؤلفين والكتّاب، أن يلّمحوا في مقدمة مؤلفاتهم إلى بعض الخصائص المنهجية المتبعة في تأليفهم، وذلك من شأنه أن يقدم للقارئ صورة واضحة لطبيعة الدراسة، وكيفية عرضها ومعالجتها، قبل أن يباشر القارئ قراءتها، ليستطيع بعد ذلك أن يبيّن مسبقا إطارا أو نظاما يكيّف به قراءته على نسق معين، يساعده على إنجاح فعل القراءة.

غير أننا ونحن بصدد قراءتنا ودراستنا لكتاب ابن مرزوق، لم نجد يشير لا من قريب ولا من بعيد، إلى تلك الخصائص المنهجية المقصودة في شرحه لمتن الخزرجية، حيث اقتصر في مقدمة كتابه على بيان قيمة متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية لصاحبها ضياء الدين الخزرجي، منوها بما قام حولها من شروحات شافية ووافية لها، مما دعاه هو أيضا أن يكون له شرح عليها، نظرا لما بدا له من "أنه بقي من حلّ تركيب ألفاظها، ما لا بد من ذكره، ومن إظهار محاسن معانيها، وإيضاح بياها، وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يغفل لعظيم قدره، فوضع - كما يقول -

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق ص 260

عليها شرحا جاء جليلا، بكل مليحة كما تراه كفيلا، سَمَاه "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"<sup>1</sup>

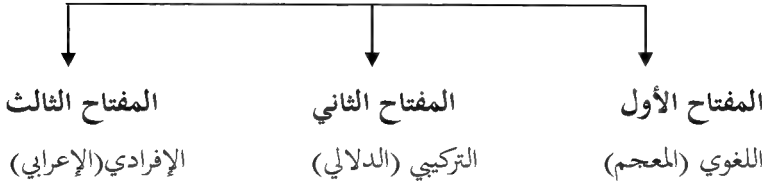
ولم نجد تفسيراً واضحاً، لغياب هذا المطلب المنهجي الهام في شرح ابن مرزوق، خاصة وأنه جاء في عديد من مؤلفاته غير كتاب المفاتيح المرزوقية، ساردا وبشكل مفصّل لخطواته المنهجية، ككتاب إظهار صدق المودة في شرح البردة<sup>2</sup>، أين فصّل بالحديث بشكل بديع ودقيق، منهجه في شرح بردة البصري المشهورة.

لكننا وباعتمادنا على آليتي الاستقراء والملاحظة، لنا أن نستنتج الخطوات المنهجية التي اتبعها الإمام ابن مرزوق في شرحه لمثن الرامزة، منطلقين أساساً من المعطيات الآتية: العنوان، والنص، والأسلوب.

فانطلاقاً من عنوان كتاب ابن مرزوق الذي وسمه بالمفاتيح المرزوقية، ومن خلال أيضاً قراءتنا لنص الكتاب، تبين لنا أن ابن مرزوق اختار أن يكون شرحه لمضمون القصيدة الخزرجية قائماً على ثلاثة مراحل أساسية- كما هو ظاهر في محتوى كتابه-، يمكننا أن نعتبرها استناداً على عنوان الكتاب، بمثابة المفاتيح التي أراد بها ابن مرزوق فتح مقفلات القصيدة الخزرجية وفك رموزها، ولنا أن نبسطها على نحو الشكل الآتي:

<sup>1</sup> - المصدر نفسه، ص 115

<sup>2</sup> - يقول: "وجعلت الكلام على ما أشرحه من أبياتاً في سبع تراجم: أولها شرح الغريب في شرح لغات الألفاظ المفردة، وما يتعلق بها من التصريف، ثم التفسير في شرح المعنى المقصود من تراكيب الجمل، ثم المعاني في ذكر حكم خواص الكلم المستعملة في ذلك التركيب دون غيرها إفراداً أو تركيباً، ثم البيان في ذكر وجوه ذلك التركيب من وضوح دلالة على المعنى المراد، وبيان الحقيقة منه وإنجاز، وما ينخرط في سلك ذلك المعنى من ذلك الفن، ثم البديع في ذكر وجوه ما في ذلك التركيب من المحاسن اللفظية والمعنوية، ثم الإعراب فأذكر منه الوجوه القوية الظاهرة دون غيرها، وهو ترجمة معينة على فهم معاني الأبيات، ثم الإشارات التصوفية أذكر منها ما يمكن أن يكون إشارة ظاهرة إلى المعنى المذكور". مقدمة، إظهار صدق المودة في شرح البردة، دراسة وتحقيق: محمد فلاح، ص 61



فهي ثلاثة خطوات تقصّي من خلالها الشارح معاني المتن وخفائياه، بأسلوب علمي دقيق تميّز بالتحليل وطرح البراهين لشتى آراء العروضيين، كما تميّز بحسن النظم والشرح لمسائل علم العروض والقافية، معرّفاً ومفسّراً لمصطلحات العلم، ومفكّكا لرموز المتن التي جمعت بين المفاهيم والشواهد والمواضيع، حيث استطاع ابن مرزوق بحنكته وذكائه وبصيرته، أن يفتح مقفلات هذا النظم بأسلوب بديع ممتع، وبيان بليغ وعلم غزير، ما جعل من شخصية ابن مرزوق العلمية والأدبية ظاهرة وواضحة في هذا الكتاب.

لقد غلب على شرح ابن مرزوق في الكتاب اهتمامه بدراسة ألفاظ المتن دراسة لغوية، حين بيّن معنى اللفظ من حيث الوضع اللغوي المتعارف عليه، وهي أولى خطواته المتبعة في الشرح، فقد قام ابن مرزوق بشرح لغويات المنظومة خير قيام، معتمداً في ذلك على معجم واحد فقط وهو صحاح الجوهري، بالإضافة إلى كتب في النحو واللغة حتى يزيد المعنى توضيحاً وتفصيلاً، ومثال ذلك، ما أتى به في شرحه للفظ (كلها) في البيت الثاني من نظم الخزرجية، حيث يقول الخزرجي:

وأأنواعه قل خمسة عشر كلها \* تؤلف من جزأين فرعين لا سوا

قال ابن مرزوق: "(كلها) الضمير للأنواع الخمسة عشر، وكل قال الجوهري: "لفظ واحد ومعناه جمع، تقول: كل حضر، على اللفظ، وحضروا على المعنى، وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بأل وهو غير جائز، لأن فيهما معنى الإضافة، وإن فقدت" (انتهى). وفي "المعني": كل وضع للاستعراق أفراد المنكر والمعرف، وأجزاء المفرد المعرف، وحكم لفظه الأفراد والتذكير.... فقال أبو حيان: يجوز اعتبار الأمرين،

والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة، فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد....(انتهى مختصرا)<sup>1</sup>

ويغلب على شرحه اهتمامه أيضا بالنحو والإعراب، ليجسد بهذا الاهتمام مرحلة من المراحل المنهجية التي سلكها ابن مرزوق في الشرح، فراه يتتبع موقع الألفاظ والجمل من الإعراب، بطريقة دقيقة ومفصلة ومطوّلة، توحى بمقدرة الشيخ النحوية، وعمق ثقافته وسعة اطلاعه، انظر على سبيل المثال في قول الخزرجي:

فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها \* تغيّرت الأجزاء فاختلف الكنى  
"فجملة (فاختلف) معطوفة على جملة تغيّرت، وتغيّرت نصب صدرا ، وما عطف عليه نصب الظروف الحقيقية، لأنها أمكنة لا أنها منصوبة على إسقاط الخافض، إلا أن في نصب ضربها على الظرفية المكانية نظر لاختصاصه، وعروضاً عطف على حشو بتقدير العاطف، وجملة قل اعتراضية بين المتعاطفين، وجملة تغيّرت معمولة لقل، ومنها وما متعلقان بالمختص والمرفوع بالمختص النائب عن الفاعل ضمير يعود على لك..."<sup>2</sup>

وقوله أيضا في بيت الخزرجية:

إذا السببان اجتماعا لهما النجا \* أو الفرد حتما فالمعاقبة اسم ذا  
"السببان فاعل يفعل محذوف، يدل عليه اجتماعا، وقيل مبتدأ خبره اجتماعا، والنجا مبتدأ خبره لهما، والفرد عطف على لهما وفيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إما للضرورة، أو على رأي من أجاز اختيارا وفصل بين المعطوفين بالمبتدأ للضرورة، واو للتفسير وحتما مصدر نوعي، وعامله النجا، وفيه

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق ص132

<sup>2</sup> - المصدر نفسه ص166

نظر، أو حال من الفرد كما شرحناه، أو حال من الضمير المجرور، أو في متعلقه على القولين على شرح الجماعة، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة...<sup>1</sup>

وتتجلى مرة أخرى اهتمامات الشيخ في كتابه، من خلال تناوله لأبيات القصيدة من الناحية التركيبية الدلالية، مترصدا جماليات النص ومعانيه ومقاصده، بأسلوب فني رفيع، ليبني على ذلك مستوى ثالثا من مستويات التحليل والشرح، وهذا نموذج من النصوص التي توضح ذلك، فمثلا يقول في بيت الخزرجي:

أصابته سهميها جوارحنا فدا\* ركوني بهمة كوقعيها سوا

فما زائراتي فيهما حجبتهما\* ولا يد طولاهنّ يعتاده الوفا

"ومع ما أفاده الناظم ببني أصابت من الإحكام، حصل بنظمهما معنى من التغزل لطيف منحى من الإشارة شريف، كما أن ذلك ممكن في جميع قصيده من أول بيت إلى آخر بيت، إلا أن إبداء ذلك تكلفا لغير المحصل، واشتغالا عن الأهم المقصود من علم هذا النظم، فهو يقول في هذين البيتين، إن هذه المرأة التي دلّ عليها بناء التأنيث اللاحقة للفعل المسند إلى ضميرها أصابت، أي وجدت أو قصدت بعينيها اللتين هما سهمان أو كالسهمين، لما بهما من الملاحاة التي تروع القلوب، حين نظرت إليها ونظرت إلى جوارحي، ولم تخطها فتألمت جوارحي لتألم قلبي بعدم وصلها، والقلب، إذا تألم تألمت الجوارح كلها لأنه سلطانها إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسدت كله، فأدركوني يا أحبابي وألحقوني أو تابعوا مصابي باهتمامكم، بالاشتغال بما يذهب عني هذا الألم بسعيكم في وصلها إليّ قبل أن أموت من ألم فراقها وقطعها إليّ، كأينا وقوع ذلك الاهتمام منكم وسقوطه عنكم في القوة وسرعة النفوذ كوقعي سهميها، سواء واعتدالا في المساواة والمساورة والتأثير، فإنها لما سدّدتكما نحوي أصابت في الفور، فإن لم يكن الهمة التي تتابعوني أو تلحقوني بها لإزالة هذا الألم مثلها وإلا وقتّ بنفسي ثم اعتذر لأحبائي عن تكليمهم بتكليفهم بهذا الطلب، بأن لم يجد

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 180

في النساء اللواتي يزرنه ويواصلنه من أجل المد بالسهمين، أو في زمن المها واحدة منعت ألم السهمين عنه أو أصابتهما إيّاه لأنه ليس بهما من الحسن ما بالتي أصابته فيتسلى بهما، وتقوم له صفات تلك المرأة مقام الصفات الممدوحة ولا تداني واحدة منهن في الفضل فضل طولاهنّ، وهي التي أصابته لعدمنظيرها بالوفاء، فيعتادها ذلك الوفاء من حاله وتسمح بوصاله فترتفع إليه، ولا يخفى عليك بعد هذا الشرح أجرا هذا المعنى في هزل أو جدّ، ويكون كنى بالمصيبة عن النفس أو الدنيا أو حبّ الآخرة أو منزلة الأبرار<sup>1</sup>. وهذا واحد من جملة النصوص التي تعرّض فيها ابن مرزوق إلى تحليل وتفكيك معاني أبيات القصيدة بطريقة فنية بديعة، ساعدته في تبيان جماليات التعبير في أبيات النظم.

- هذا وقد انمازت طريقة ابن مرزوق في شرحه للخزرجية بعدّة مميزات أبرزها:
- أن الشيخ قد حدّد تلك الخطوات المنهجية التي سبق الإشارة إليها، بعناوين بارزة وواضحة، تفصل بين كل مرحلة وأخرى، حيث عنون الخطوة المنهجية الأولى بـ(المفردات) أين شرح الألفاظ لغة، ووضع الخطوة المنهجية الثانية تحت عنوان (التركيب)، وأما الخطوة الثالثة فعنونها بـ(الإعراب).
  - لقد سلك ابن مرزوق في شرحه طريقة الفصل بين المتن والشرح، مما سهل عملية الفصل بينهما؛ حيث بدأ بأبيات من متن الرامزة أولا ثمّ أعقبها بالشرح
  - حرص الشيخ ابن مرزوق الحفيد على إيراد الشواهد المختلفة لكل مسألة من المسائل التي تناولها بالشرح والتوضيح، وهذا في غالب الشرح
  - اهتم الشيخ بشرح ألفاظ المتن شرحا دقيقا، مقتصرًا على ما جاء به الجوهري في معجمه الصحاح

---

<sup>1</sup> - الكتاب المحقق ص 166

- كان الشيخ يشرح وهو واضح في اعتباره شروحا معينة للخزرجية، كشرح القصيدة الخزرجية للشريف السبتي، وهو أول من شرح القصيدة، وشرح أبو بكر الدماميني العيون الغامرة على خبايا الرامزة
- لقد كان أسلوب ابن مرزوق، يميل إلى الإطالة والإفاضة في الشرح، مما أضفى على كتابه قيمة علمية، لم نجد لها نظيرا في أغلب الكتب التي شرحت متن الرامزة. معززا أسلوبه هذا بسهولة ووضوح العبارة.
- من مميزات هذا الكتاب أنه يشرح المصطلحات العروضية شرحا مطولا ودقيقا، بحيث يربط فيه الشارح بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، آخذا بعين الاعتبار غرض الناظم ووقصده.
- لقد زخر كتاب المفاتيح المرزوقية بكثير من الشواهد الشعرية، بحيث لم أقف على شرح من شروح القصيدة التي اضطلعت عليها أكثر منه ذكرا للشواهد.



## المبحث الثالث

### دراسة النسخ المعتمدة في التحقيق

المطلب الأول: وصف النسخ المخطوطة

المطلب الثاني: منهج التحقيق

المطلب الثالث: الرموز المستعملة

المطلب الرابع: نماذج من المخطوطات



## المطلب الأول

### ◆ النسخ المخطوطة

لقد كانت كانت أولى خطواتي التي سلكتها في تحقيق مخطوط "المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" هي محاولة توفير النسخ اللازمة من أجل ضبط النص وتوثيقه، فاعتمدت في تحقيقي هذا على ثلاثة نسخ خطية تامة، وبخط نسخ مختلفين، فرمزت للنسخة الأولى برمز (و)، وهي النسخة التي عثرت عليها في المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة) قسم المخطوطات، ورمزت للثانية برمز (ر) وهي النسخة التي انتقيتها من المكتبة الوطنية العامة بالرباط (المغرب)، كما عثرت على نسخة ثالثة في جامعة الملك سعود مكتبة الرياض - قسم المخطوطات - والتي رمزت إليها برمز (س).

وطبيعي أن يقودنا أمر قراءة هذه النسخ والموازنة بينها من حيث خصائصها ومميزاتها، إلى اختيار نسخة نجعل منها الأصل في استنساخ النص، ونجعل من النسخ الأخرى نسخا مساعدة لاستكمال النقص، وإصلاح العيب، وتصويب الخطأ، وتصحيح التحريف والتصحيف.

ويمكن تحديد مواصفات كل نسخة على حدا، مقدمين أفضلها ثم التي تليها في الخصائص والمميزات، على النحو الآتي:

النسخة الأولى (و) - الأصلية -	
نسخة	المكتبة الوطنية الجزائرية، مكتبة الحامة (قسم المخطوطات) الجزائر العاصمة
رقمها	2544
الخط	مغربي مقروء. مداد أسود وأحمر
عدد أوراقها	176 ورقة
مسطرتها	232 × 181 مم

عدد السطور	25 سطرا، متوسط كلمات السطر (13) كلمة
الناسخ	لا يوجد
سنة النسخ	( <sup>1</sup> ) وتسعين وثمان مئة
الختم	يتكرر في ورقات المخطوط ختم مربع الشكل، كتب فيه اسم بالعربية والفرنسية، وهو ابن أحمد عبد الرحمن
بداية النسخة	بعد البسملة والصلاة على رسول الله (ص): "قال الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق رحمه الله وغفر له، ونفعه بقصده، ورضي عنه وعن جميع سلفه، الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجدات...."
نهاية النسخة	وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله رب العلمين...وكان الفراغ من تبويضه ليلة الجمعة، لأحدى عشرة خلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانئة بتونس حرسها الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى -انتهى-، وفرغ من نسخ هذه النسخة، آخر يوم من المحرم فاتح سنة(وتسعين وثمانئة، عرف الله خير، فرحم الله كاتبه وكاسيه...وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه

وهي نسخة كاملة وتامة، كتبت على ورق أصفر، وعلى أوراقها آثار أرضية، لوجود ثقب كثيرة على حواف الأوراق، والتي امتدت في مواضع كثيرة إلى متن الكتاب، مما أعاقني في قراءة بعض الكلمات، إنّ هذه النسخة تعرف خلطا كبيرا في ترتيب ورقاتها، وعليه كان أمر إعادة ترتيب ورقات هذا المخطوط وتنظيمه، أمرا ضروريا قبل مباشرة تحقيق النص وإخراجه. ولم يكن هذا العمل بالأمر الهين، في مخطوط ضخمة كهذا

<sup>1</sup> - لم أتمكن من تحديد الرقم المتعم لسنة النسخ، بسبب تآكل في أطراف الورقة

تجاوزت ورقاته المائة ورقة، إلا أنّ الإصرار، وهوس إخراج هذا الكتاب في شكله التام، كانا دافعان قويّان في تذليل كثير من الصعوبات من أمثال هذه<sup>1</sup>.

كتب الكتاب بخط مغربي مقروء متوسط الكلمات، بمداد أسود وأحمر أحياناً، حيث كتب أبيات القصيدة الخزرجية بخط كبير وجليظ، وملون أحياناً بالأحمر والأسود، وخصّ عناوين الكتاب ومفردات القصيدة المشروحة، بخط جليظ أحمر اللون، قصد إبرازها.

النسخة الثانية (ر)	
نسخة	المكتبة الوطنية العامة الرباط (قسم المخطوطات) -المغرب-
رقمها	2410 د
الخط	مغربي مقروء، مداد أسود
عدد أوراقها	481 ورقة (ضمن مجموع من ص24 إلى ص505)
مسطرتها	/
عدد الأسطر	23 سطراً، متوسط كلمات السطر 10 كلمات إلى 11
الناسخ	محمد بن إبراهيم
سنة النسخ	الأربعاء 10 شوال سنة 1055هـ
الختم	ختم بيضاوي الشكل، كتب عليه المكتبة العامة -الرباط-
بداية النسخة	بعد البسملة والصلاة على رسول الله (ص): "قال الشيخ الفقيه الإمام الحافظ العالم العلم الناسك السالك، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق رضي الله تعالى عنه ونفع به ...الحمد لله الذي تفضلي بإيجاد الموجودات.....

<sup>1</sup> - الترتيب الصحيح للنسخة بحسب أرقام أوراقها، هو كالتالي: انتضمت الورقات الأولى من الكتاب، من: [و1 إلى غاية و9] لنجد تتمتها في [و103 إلى غاية و175] وتتمة هذه الورقة في [و97 إلى و102] ثم من [و48 إلى و96] ثم من [و42 إلى و47] ثم من [و15 إلى و18]، وكانت الورقة الأخيرة [و178]

نهاية النسخة	وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله رب العلمين... وكان الفراغ من تبليغه ليلة الجمعة، لأحدى عشرة خلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانمائة بتونس حرسها الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، قال كاتبه الفقير إلى عفو الله محمد بن إبراهيم، تاب الله عليه وأصلح حاله، فرغت من كتابة هذا الشرح المبارك، بعد زوال يوم الأربعاء العاشر من شوال سنة خمسة وخمسين وألف...
-----------------	--

لقد جاءت هذه النسخة تامة، وكاملة، ومرتبّة الأوراق، سقطها وخطؤها قليلان، خالية من الضبط، وعلى حواشيتها تعليقات، وجدت هذه النسخة محفوظة في صيغة ميكروفيلم بالمكتبة العامة بالرباط، ضمن مجموع حوى ثلاثة كتب، يحمل الرقم 2410.

النسخة الثالثة (س)	
نسخة	جامعة الملك سعود، مكتبة الرياض - قسم المخطوطات -
رقمها	489
الخط	مشرقي جميل ومقروء، مداد أسود وأحمر
عدد أوراقها	270 ورقة
مسطرتها	21 × 16 سم
عدد الأسطر	23 سطرا، متوسط كلمات السطر 10 كلمات إلى 11
الناسخ	محمد بن علي بن تاج الدين بن عبد الله
سنة النسخ	الأحد 12 شعبان 1157هـ
الختم	ختم دائري الشكل، يحمل رمز الجامعة ومكتوب عليه مخطوطات جامعة الرياض
بداية	في الصفحة الأولى: "كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال... تأليف الشيخ العلامة العمدة الفهامة أبي عبد الله محمد بن أحمد... التلمساني المغربي المالكي،

النسخة	<p>نفعنا الله تعالى به آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل"<sup>1</sup>. الورقة الأولى: "بعد البسملة والصلاة على رسول الله (ص):" قال الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناسك السالك المسلك، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق رضي الله تعالى عنه ونفع به... الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات....."</p>
نهاية النسخة	<p>وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله رب العلمين... وكان الفراغ من تبسيطه ليلة الجمعة، لأحدى عشرة نخلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانمائة بتونس حرسها الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. ووافق الفراغ من تعليقها في يوم الأحد المبارك، ثاني عشر شهر شعبان، الذي هو من شهور سنة 1157 من الهجرة..</p>

تعد نسخة مكتبة الرياض المرموز إليها بحرف (س)، النسخة الثالثة من نسخ التحقيق المعتمدة، والتي حصلت عليها من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للمكتبة<sup>2</sup>، قمت بعدها بطبع هذا الكتاب لتحويله من صيغته الإلكترونية إلى الصيغة الورقية، فاكشفت خلطاً في ترتيب بعض ورقات الكتاب، فالتزمت حينها بإعادة ترتيبه وتوظيف ورقاته، كما اكتشفت سقوط ورقتان من النسخة<sup>3</sup>، و التي استدركتها من النسخ الأخرى، النسخة محفوظة في مجلد أخضر اللون، مكتوبة على ورق أصفر سميك وأملس، وبخط بارز جميل واضح الرسم، كتبت أبيات المتن بمداد أحمر، مع ضبط الحروف، كما كتب الناسخ مراحل الشرح وأبواب الكتاب بخط أسود بارز، واضعاً متن الكتاب في إطار يحده عن الحواشي والهوامش.

<sup>1</sup> - في نفس الصفحة تم عرض البطاقة الفنية للمخطوط، والتي تحمل المعلومات الآتية: مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات، اسم الكتاب، الرقم، اسم المؤلف، تاريخ النسخ، عدد الأوراق، القياس، ملاحظات (عروض).

<sup>2</sup> - [www.ksu.edu](http://www.ksu.edu)

<sup>3</sup> - لقد حددت بداية سقوط الورقة وغايتها في التحقيق، وجعلتها بين معقوفتين، وأشارت في هامش التحقيق على مكان سقوطها

## المطلب الثاني

◆ **منهج التحقيق:** عُنيت في تحقيق هذا المخطوط بالجوانب الآتية:

- ★ اعتمدت في التحقيق على ثلاثة نسخ خطية كاملة، وقد تقدّم وصفها
- ★ بعد مراجعة النسخ، ومعرفة الفوارق التي بينها وخصوصية كل واحد منها، جعلت نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية التي تحمل الرمز (و)، أساسا لاستنساخ النص الأصلي، وذلك للاعتبارات التي تقدّم ذكرها
- ★ قابلت النسخة الأصل مع باقي النسخ، وأثبتت بعض المخالفات التي وجدت بينها

وبعد المقابلة قمت بنقل النص وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث، الذي يراعي نقط الحروف، واحترام علامات الترقيم، والفصل بين الفقرات، وشكل الأبيات الشعرية، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية

★ فصلت بين أبيات المتن وشرح ابن مرزوق، بوضع عناوين فاصلة بينهما، فحدّدت الأبيات بعنوان **المتن**، وحدّدت الشرح بعنوان **الشرح**، وهذا ليميّز القارئ بين نص القصيدة ونص الشارح

★ أثبتت في النص الزيادات الموجودة في النسخ الأخرى، ولم أدخل إلا ما رأيته يفيد تقويم النص ومعناه، ووضعته بين معقوفتين [ ]، وأشارت في الهامش على النسخ التي وردت فيها الزيادات، كما أثبت ما سقط في النسخ من كلمات وجمل ونصوص، ووضعته بين قوسين ( )، وأشارت في الهوامش على النسخ التي وقع فيها السقط.

## المطلب الثالث

**ثالثا: الرموز المستعملة**

اعتمدت خلال استنساخ النص وتوثيقه، على جملة من الرموز، يمكن تفصيلها

كالآتي:

- (و) : نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية، وهي النسخة الأصلية
- (ر): نسخة المكتبة العامة الرباط
- (س): نسخة مكتبة الرياض، جامعة الملك سعود
- [10]: يدل هذا الرمز على نهاية الورقة من المخطوط الأصل
- [ ] : تعيين الزيادة
- ( ) : تعيين السقط
- " " : تعيين وتحديد الأقوال والنصوص المقتبسة، وأسماء المصادر التي استعان بها الشارح
- ﴿ 》 : لتعيين الآيات القرآنية

#### رابعاً: الفهارس

وختم البحث ذيّلناه بمجموعة من الفهارس الفنية، التي رتّبناها وفق الترتيب الألف بائي، وهي كالاتي:

- ★ فهرس الآيات القرآنية
- ★ فهرس الأحاديث النبوية
- ★ فهرس الأبيات الشعرية
- ★ فهرس الأعلام
- ★ فهرس الكتب الواردة في المتن
- ★ فهرس مصادر ومراجع التحقيق
- ★ فهرس المحتويات



نسخ من المخطوطات



الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 العزيز العظيم الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 العزيز العظيم الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 العزيز العظيم الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي  
 ما ذكره عظيمه بين البيضا والاضل من الغلبة عبد الحميد بن علي







في هذا المشرح واخذت من بيت اعلم من بيت النعم والعلم والفضل والام  
 على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وحسينه كما ذكرهم الذكرون وغفل عن  
 ذكرهم الغافلون وكان الفراغ من تبييضه ليلة الجمعة لآخر عشرين  
 خلعت من رجب الف سنة ثمان مائة وعشرون وثمانية بموافقة سنة الله  
 وخليفته وسلام على عباده الذين اصطفى في ذوق الفرج من غلبتنا في يوم  
 الاحد منها سنة ثمان مائة وعشرين شهر شعبان الذي هو من  
 شهر نور سنة ١١٥٦ هـ من الحنف الميمنية على ما فيها  
 افضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 عباد الله محمد بن علي بن ابي طالب  
 ابو عبد الله غفر الله عنه والوالدين  
 ومناجحه والجميع سديد  
 والسلام على الاخيار منهم  
 والاشواق  
 سنة ثمان مائة وعشرين

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الرياض جامعة الملك سعود (س)

الفصل الثالث  
قراءة في تحقيق الدكتورة أمينة زين  
العابدين



## قراءة في تحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين

تمهيد:

بعد رحلة مضيئة من البحث في رحاب المخطوطات اللغوية الجزائرية، تمكّنا سنة 2008م من الانتهاء إلى مخطوط قيّم في علمي العروض والقافية، لعالم جزائري رفيع الدرجة، عالي الممّة، ذو قامة عالية في العلم والمعرفة، وهو : الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، صاحب كتاب «المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية»، فكان لنا ذلك دفعا قويا لخوض غمار التحقيق والمجاهدة فيه، من أجل أن يرى هذا المخطوط النور ويستفيد منه أهل العلم والمعرفة، فتّم بفضل الله وعونه، وبمساندة الأستاذ المشرف الأستاذ ملياني محمد، تسجيل هذا العمل ليكون عنوانا لأطروحة دكتوراه، بمعهد الآداب واللغات (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة وهران، شهر سبتمبر من عام 2009م.

وقد تحقّق لنا ذلك، بعد عملية جرد وبحث في قوائم فهراس المخطوطات في المكتبات العربية، وفهارس الرسائل الجامعية المنجزة في مجال التحقيق عبر مختلف الجامعات، كما قمنا أيضا بإطالة مسحية لمختلف المواقع الإلكترونية التي تهتم بفهرست المخطوطات المحققة وغير المحققة، وهذا كله في سبيل التأكد من أنّ مخطوط (المفاتيح المرزوقية) لأبي عبد الله بن مرزوق الحفيد ليس محققا، فلم يتبيّن لي من أي جهة أن الكتاب محقق، أو مسجل كرسالة علمية بإحدى الجامعات، حتى أن الرسائل الجامعية<sup>1</sup> التي أنجزت حول شخصية ابن مرزوق وبعض مخطوطاته، لم تشر هي

---

<sup>1</sup> - مثل : النزعات الأصولية والمقاصدية عند الإمام ابن مرزوق الحفيد، مع تحقيق الجزء الثاني لكتابه "المنزغ النبيل في شرح مختصر الخليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل" ماعدا باب القضاء. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 2005م، والمنزغ النبيل في شرح مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل (قسم فرائض الوضوء)، رسالة ماجستير في أصول الفقه، إعداد بورنان أحمد. كلية العلوم الإسلامية، خروبة الجزائر 2004م، وقسم مسائل الأعيان الطاهرة والأعين النجسة، إعداد عشير الجيلالي، ماجستير في أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية، خروبة الجزائر 2005م، روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السامي، لابن مرزوق الحفيد. تقديم وتحقيق: سناء الزبيدي، إشراف

الأخرى في سردها لحياة العالم وآثاره العلمية، ما طبع من مؤلفاته وما حقق منها - للأسف-، في حين أنه قد تبث لدينا ونحن في إطار البحث وجمع المادة العلمية للموضوع، تحقيق ونشر بعض من مؤلفات ابن مرزوق، كما بينا ذلك في قسم الدراسة. وهذا ما جعلنا في البداية نطمئن ونستأنس في مباشرة العمل على تحقيق مخطوط (المفاتيح المرزوقية)، لغياب أدنى إشارة تفيد بتحقيقه.

عقدت العزم وشددت الرحال، سعياً للحصول على نسخ كافية لهذا المخطوط من مكتبات مختلفة، فحصلت على النسخة الأولى من مكتبة الرياض جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية، وشرعت في المقابلة بينها وبين النسخة الثانية التي حصلت عليها من المكتبة الوطنية الحامة بالجزائر العاصمة، ليصلي بعد أشهر قليلة نبأ وجود نسخة أخرى في المكتبة الوطنية العامة بالرباط-المغرب، فضممت النسخ الثلاث إليّ ثم شرعت في المقابلة بينها، وحررت المتن، وحققت ما ينبغي توثيقه وتخريجه، كالشواهد والنصوص والأعلام وغيرها من المسائل التي تحتاج إلى ذلك.

وفي سياق بحثي المتواصل حول الموضوع، إذا بي أقع على معلومة في أحد المواقع الإلكترونية، تفيد بأنّ مخطوط (المفاتيح المرزوقية) محقق في إطار أطروحة علمية لنيل دبلوم الدراسات العليا، تقدم وتتحقيق: أمينة زين العابدين، تحت إشراف: د/ أحمد بنين، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك محمد الخامس (الرباط) 1999م-2000م.

لقد كان هذا الاكتشاف بالنسبة لي في أواخر سنة 2012م، حينها تبادل في ذهني سؤال مهم، وهو: هل يجوز إعادة تحقيق مخطوط سبق تحقيقه من قبل؟ وهل يوقع هذا في التكرار؟، أسئلة محيرة وصعبة في نفس الوقت، خاصة بعد ما مضى على

---

محمد الراوندي، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، 2009م، وإظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق الحفيد. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي، تقدم وتحقيق أحمد محمد فلاق، قسم اللغة العربية، جامعة تيزي وزو 2010م.

عملي ثلاثة سنوات، فليس من السهل على طالب الدراسات العليا أن يتراجع عن موضوعه إلى موضوع آخر، وقد تجاوز فيه ثلاثة سنوات.

وعليه، وحتى لا يذهب جهدي سدا، اطلعت على المراجع المتخصصة في علم التحقيق في معالجتها لمثل هذه المسألة، واستشرت أهل الاختصاص في مسألة إعادة تحقيق مخطوط ما، فانتهدت بي الرؤى والتصورات والنصائح إلى مواصلة العمل، بشرط أن لا يكون مشابها أو مماثلا لتحقيق الدكتورة أمينة زين العابدين، وكانت الدعوة أيضا بأن لا أطلع على الرسالة المحققة كي لا أتأثر بها، وأترك مسألة الاطلاع عليها بعد نهاية العمل، حتى أقاربها بالنص الذي حققته، ثم أقدم استدركا للنقائص والهفوات الواقعة -ربما- في تحقيق الدكتورة أمينة زين العابدين وألحقه بالدراسة.

أخذت بالنصيحة والمشورة، واستكملت ما وصلت إليه في تحقيق الكتاب ودراسته، وبعدما استوى العمل في صورة شبه نهائية واتضحت ملامحه بالتقريب، سافرت مباشرة إلى المغرب للاضطلاع على رسالة الباحثة المعنونة بـ "المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية" تقديم وتحقيق أمينة زين العابدين، لأقابل بينها وبين النص الذي حققته، فاتضح لي في تحقيقها خلل ونقص كبير، على مستوى القراءة غير الدقيقة، والخلط بين نص المفاتيح المرزوقية ونصوص الاحتجاج، بالإضافة إلى ماله علاقة بتوثيق النصوص والتخريج لتراجم الأعلام.

وقبل أن أستعرض مختلف الملاحظات المسجلة على تحقيق الأستاذة أمينة زين العابدين، لابدّ من توضيح الغرض من تسجيل هذه الملاحظات، فأنا لا أقصد من وراء هذه القراءة التقليل من شأن العمل ولا من جهد صاحبه، وإنما قصدي من ذلك تصويب ما فات المحققة، واستدراك ما سقط منها بسبب الغفلة أو النسيان، وأنا أعترف بأنّ مهمة تحقيق كتاب ككتاب (المفاتيح المرزوقية)، ليست بالسهلة ولا بالهينة، فهي تستدعي في أدنى شروطها التفرّغ التام، والصبر الكبير، والوقت الطويل، وإني أقدر وأؤمن عملها، فلها فضل السبق في تحقيق الكتاب وتخريجه.

## وصف تحقيق د/ أمينة زين العابدين

تقع رسالة (المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية)، في جزأين ضخمين، بلغ مجموع عدد صفحاتهما 656 صفحة، الجزء الأول من [ص1-ص333]، والجزء الثاني من [ص334-ص656].

قامت خطة البحث على العناصر الآتية: مقدمة، وقسمين: قسم التقديم، وقسم التحقيق، خاتمة، وفهرس عام.

القسم الأول: **تقديم**، تطرقت فيه الباحثة إلى: عصر المؤلف، ترجمة المؤلف وآثاره العلمية، ودراسة حول مناهج الشرح، أنواع الشروح، وطبيعة الشرح ومنهجه في كتاب المفاتيح المرزوقية<sup>1</sup>

### القسم الثاني: التحقيق

اعتمدت الدكتورة أمينة زين العابدين في نقلها للنص وتحقيقه، على ثلاثة نسخ خطية، وهي كالآتي:

النسخة الأولى: وهي النسخة المعتمدة كأساس للتحقيق، توجد بالخزانة الملكية بالرباط، تحمل الرقم 11852، عدد أوراقها 204 ورقة، ومتوسط أسطر صفحاتها 23 سطرا

النسخة الثانية: نسخة محبسة على خزانة ابن يوسف بمراكش، تحمل الرقم 64، في جزأين كاملين

النسخة الثالثة: توجد بالخزانة الملكية، تحت رقم 6534، مؤلفة من حوالي 137 ورقة، بخط مغربي ملون

لقد اختارت الدكتورة أمينة أن تعتمد في تحقيقها لنص الكتاب على هامشين، حيث أرادت أن يكون الهامش الأول خاصا بالإشارات التي أفرزتها المقابلة بين

<sup>1</sup> - المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، أطروحة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا، تقديم وتحقيق: أمينة زين العابدين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية، الرباط (المغرب)، 1999م-2000م، 1/ 3-6

النسخ، من سقط، وتصحيف، وزيادة... وما شبه ذلك، وأرادت أين يكون الهامش الثاني خاصا بالتخریجات، وتوثيق ما جاء في النص من إحالات وإشارات وأعلام، وغير ذلك

وإني أنتقد الباحثة في هذا الفصل بين الهوامش؛ بين هامش التأصيل وهامش التخریج، لأن هذه الطريقة من شأنها أن تشتت ذهن القارئ بين الأرقام والرموز، كما أنما طريقة تثقل كاهل التحقيق بما لا طائل منه.

أتبعت الدكتورة أمينة زين العابدين النص المحقق، بفهرس عام: للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس لأعلام التقديم، وأعلام المتن، وفهرس للأشعار، وفهرس لأنصاف الأبيات، وفهرس القصيدة الخزرجية، وفهرس الكتب الواردة في المتن، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات

وعلا رغم من الجهد المبذول من طرف الدكتورة أمينة في نقل النص وضبطه وتوثيقه، إلا أنّ في عملها بعض الهفوات والهنات التي ينبغي الوقوف عندها لتصحيحها وتصويبها، وإني حاولت قدر المستطاع أن أسجل بعضا من هذه الأخطاء والهفوات في الرسالة، وما منعي من الإتيان على جلّها، إلا ضخامة حجم الرسالة أولا، وضوابط وقوانين مكتبة الباحث في شعبة اللغة العربية بجامعة محمد الخامس بالرباط ثانيا، فهي لا تسمح بإعادة الرسائل الجامعية، ولا حتى باستنساخها، فحاولت الاستفادة قدر المستطاع، من تسامح بعض القائمين على المكتبة في تصفح الرسالة داخل المكتبة وتدوين المهم منها، فجزاهم الله عني خير جزاء. وهذه أكثر النقائص التي وقفت عليها في تحقيق الدكتورة أمينة:

## 1- جاء في تحقيقها: الصفحة الصواب الصفحة

«وانتقى منهم فأحلهم أرفع الدرجات» 21/1 «وانتقم منهم قريشا فأحلهم أرفع الدرجات» ص 113

«فمنثوره جار على قوانين لا تبدل...» 21/1 «فمنثوره جلي على قوانين لا تبدل...» ص 113

«كاختصاص الفقه بفقه...» 24/1 «كاختصاص الفقه بالفتا...» ص 115

2- لم تترجم الباحثة لعدد من أسماء الأعلام المذكورة في كتاب المفاتيح المرزوقية، أمثال: كعب بن زهير 22/1، وابن رشيقي 24/1، وابن جني 24/1، وأبو العتاهية 26 /1، وقدامة بن جعفر 26/1، والزخشي 27/1، وابن مالك 46/1، وابن النديم 51/1، وابن السراج 108/1، وابن السيد 108/1، وأبو بكر الصديق 190/1، والخليل بن أحمد الفراهيدي 26/1، وابن كيسان 37/1، وأبو علي الفارسي 106 /1

3- تناست الباحثة توثيق الكثير من النصوص المستشهد بها في نص الكتاب، مما أفقد عملها صبغة الدقة العلمية، ومن هذه النصوص:

- نص أبوبكر الدماميني: «واصطلاحا ماقال شيخنا أبو بكر: الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية» 25/1. والنص موجود في كتاب العيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامزة، للدماميني، ص 5

- ونص الخليل بن أحمد الفراهيدي: «والشعر، قال الخليل: ماوافق أوزان العرب» 25 /1. والنص موجود في كتاب العيون الغامرة للدماميني ص 4

- ونص الأخفش: «وروى الأخفش عن الحسين بن يزيد، سألت الخليل هل للعروض أصل؟ قال نعم...» 129/1. وأصل النص في كتاب العروض للأخفش، ص 14

4- إهمالها للتوثيق أحيانا، أوقعها في دمج النصوص فيما بينها، بين نص وكلام ابن مرزوق ونصوص أخرى، ومثاله «قال الشيخ أبو بكر: "هو النظم من كلام العرب"، "أو ما وافقه وزنا ومهيغا"، فالكلام الأول الموجود بين المزدوجتين هو كلام

الدمامي في كتابه العيون الغامرة ص5، وأما الكلام الثاني الموجود بين المزدوجتين فهو زيادة من ابن مرزوق الحفيد، أراد بها إتمام المعنى

5- والأمر نفسه تكرر معها، حيث لم تنتبه الباحثة لنص الآية القرآنية في متن الكتاب، فدججت بينها وبين كلام ابن مرزوق، ولم تفصلها عنه بتحديدتها بالقوسين الزهراوين، فجاءت كالاتي: «قلت، وعلى ما قال هو في الأصل، أحصي بمعنى الإحصاء، ومنه إنما نعد لهم عدًّا<sup>1</sup>، أو اسما لمقدار ما يعدّ أو الشيء المعدود...» 170/1

6- أسقطت الباحثة آيتين قرآنتين من نص الجوهرى، وذلك في شرحه للفظه (وطا)<sup>2</sup>، وهي ثابتة في شرح ابن مرزوق وفي صحاح الجوهرى، حيث يقول «وطأته على الأمر موطأة، وافقته من الوفاق، و فلام يُواطئُ اسمه اسمي، وتواطؤا توافقوا، ومنه ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾- التوبة 37-، ﴿وَإِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً﴾- المزمل 6-، بالمد أي مُوَاطِئَةً، وهي المواتاة، أي مواتاة السمع والبصر إياه وقرئ ﴿أَشَدُّ وَطْأً﴾، أي قياما<sup>3</sup>

7- أسقطت الباحثة نصا منسوباً للزبيدي من كتاب المفاتيح المرزوقية ومضمونه:

«فأثبت الزبيدي الدَّعب مصدر دعب<sup>4</sup>» 116/1

8- لم توثق الباحثة أكثر النصوص التي نقلها ابن مرزوق عن الشريف السبتي من كتابه (شرح القصيدة الخزرجية)، منها:

- «فقال السيد الشريف الشارح الأول: " يريد أن أجزاء التفعيل التي تؤلف منها أشطار الشعر، منقسمة إلى خماسي وسباعي لا ثالث لهما...» 43/1. والنص في شرح القصيدة الخزرجية ص62

<sup>1</sup> - ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ مريم: 84

<sup>2</sup> - المفاتيح المرزوقية محل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية 114/1

<sup>3</sup> - الصحاح 81/1

<sup>4</sup> - الزبيدي، تاج العروس، تحقيق علي هلال. مطبعة حكومة الكويت، ط2: 1407هـ - 1987م. 407/2

- « فيكون قوله لاسوى أي لا سوى الأسباب والأوتاد، فتنتفي الفواصل والشريف يمنع ذلك ويقول: معنى لا سوى أي لا سوى الخماسي والسباعي » 46/1، النص في شرح القصيدة الخزرجية ص 66

- « وقال الشريف: "الساكن ما ساغ تحريكه بثلاث حركات، ولا يصح الابتداء به، والمتحرك ما ساغ تحريكه بحركتين ولا يصح الوقف عليه، وصورة الساكن خط كما ترى (/)، وصورة الحركة نقطة كما ترى (●)، وصورة المتحرك حلقة كما ترى (O) » 53/1، شرح القصيدة الخزرجية، ص 63

- « وقال السيد الشريف: قرر الناظم أن كل صوت ينطق به لابد أن يكون أولا محركا » 52/1، وهو في القصيدة الخزرجية ص 63

- « أما الشريف -رحمه الله... فقال: " ينبغي أن لا يتقيد بهذا الجزء، لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف إذ هما كالصوت الواحد » 88 / 1، وهو موجود في شرح القصيدة الخزرجية ص 89

- « قال الشريف: إنّ هذه الدوائر مؤلفة من أجزاء مضمومة لأجزاء » 1 / 109، وهو في شرح القصيدة الخزرجية ص 97

- « وقال الشريف: في إلى أنّ الأجزاء التي يقوم منها البحر مثناة، أي تتكرر في كل بحر، لأنّ بيت كل شطر مصراعان، في كل منهما من الأجزاء مثل ما في الأخرى » 109/1، وهو في شرح القصيدة ص 97

- « قال الشريف: وتبعه بعضهم لأنه أفاد أنّ أول أشطار الدائرة ستة، فلو اعتبر الألف لكانت مثمثة إذ تكون أربعة أجزاء في أحد المصراعين، ومثلها في الآخر » 1 / 138، وهو في شرح القصيدة الخزرجية ص 89

9- غفلت الباحثة عن توثيق بعض من نصوص التوثيق اللغوي، كالشعر والحديث النبوي، ومثال ذلك:

- البيت الشعري: رب أخ كنت به مغتبطاً\* أشد كفي بعري صحبته 26/1. والبيت منسوب للباقلاني في كتابه إعجاز القرآن<sup>1</sup>
- قال امرؤ القيس: فَأَقْبَلْتُ رَحَقًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ 66/1، وهو منسوب إليه في شرح القصيدة الخزرجية ص106، والعيون الغامرة 29
- الحديث النبوي الشريف: "من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه" 64 / 1

#### 10- ملاحظات:

- نجد الباحثة أحياناً تتجاوز توثيق ما ورد من نصوص الاحتجاج في كتاب المفاتيح المرزوقية، إلى تخريج ما تضمنته تلك النصوص من أبيات شعرية مثلاً، وآيات قرآنية، وأسماء أعلام، وأرى أنها ليست معنية بذلك.
- لم تحدد الباحثة بداية ونهاية الصفحات من المخطوط المحقق
- لقد أخطأت الباحثة حين فصلت كلام ابن مرزوق عند كلمة تلخيص وجعلتها عنواناً، وهذا خطأ فابن مرزوق لم يورد في ذلك المقام عنواناً جديداً، وإنما حاول تلخيص كلام بعض المحصلين، في دليل إهمال صيغة فاعلاتك من صيغ الموازين، فقال: "وأجاب بعض المحصلين بأن دليل إهمال فاعلاتك اختصاصه بالكاف، الدال على تركيبة الإضافي لأن مادة الأوزان حروف لمعت سيوفنا، وليس منها الكاف"<sup>2</sup>، ثم يواصل ابن مرزوق في شرح وتحليل مطوّل لهذا الكلام، إلى أن يصل إلى قوله: "انتهى تلخيص ما ذكره هذا المحصل من الكلام مفرّق طويل، وأثنى على جوابه هذا وأنت خبير بما فيه من التكلف وعدم التعود"<sup>3</sup>، فالباحثة أمينة زين العابدين اعتقدت أنّ الكلام الأول انتهى عند علامة النهاية (انتهى)، واعتبرت ما

<sup>1</sup> - ينظر: الكتاب المحقق 118

<sup>2</sup> - الكتاب المحقق 161

<sup>3</sup> - الكتاب المحقق 162

لحقه من الكلام بداية عنوان جديد فجعلته تحت عنوان (تلخيص)، وهذا خطأ سببه عدم الدقة في القراءة.

- مما يلاحظ على تحقيق الدكتوراة امينة زين العابدين، أنها التزمت في الصفحات الأولى من النص بالضبط والشكل للنص، لكنها سرعان ما توقفت عن ذلك، واكتفت فقط بشكل ثلاثة صفحات فقط، وهم [ص21، ص22، ص23] من الجزء الأول، وهذا أقل ما يقال عنه إخلال من الباحثة

هذه إذا بعض الهفوات والنقائص التي اعتورت تحقيق الدكتوراة زين العابدين، وهي أخطاء واردة قد يقع فيها الكثير من الباحثين، نتيجة الغفلة والنسيان، وليس لهذه الأخطاء وغيرها تفسير، إلا أنّ ورودها يأتي ليؤكد لنا أن الكمال غاية لا تدرك، لأنّ الكمال لله وحده عزّ وجلّ. وإن كنت قد وضعت إصبع على بعض هذه النقائص، فهي لا تقلل من قيمة العمل ولا من شأن صاحبه، فإليها يعود فضل السبق في إخراج هذا الكتاب إلى النور.

# الخاتمة



## الخاتمة

البحث عن الحقيقة من مظان الأمور وأشقاها، وأكثر من ذلك البحث في تاريخ الرجال وأعمالهم، حيث تنزاح أمام الباحث أسوار المكان وتطوى له حدود الزمان، فيمضي مرافقا من عاش في ذلك الزمان من سادات وأعلام.

وقد كانت رحلة بحثنا مع الإمام ابن مرزوق الحفيد، عبر واحد من مخطوطاته اللغوية، رحلة ممتعة ومثمرة، تمكّنا خلالها من التعرف على مكتنزات وذخائر التراث اللغوي الجزائري، واستطعنا التقرب أكثر من فكر الرجل وعطاءاته العلمية المتميزة، فوصلنا ونحن نختتم هذا البحث إلى تسجيل بعض الملاحظات، أردت أن أسجل معظمها في شكل نتائج، هي كالآتي:

أولا: سعيت من خلال هذا العمل أن أعرف بواحد من الشخصيات العلمية البارزة في التراث الجزائري، وهي شخصية الامام ابن مرزوق الحفيد، وقد رأينا في دراستنا لحياة العلامة، كيف كانت حياته العلمية زاخرة وحافلة بالجدّ والكّد والترحال، فلم يترك علما من العلوم إلّا وامتطى جواده بكل جدارة وبراعة، فكتب في الفقه، والحديث، والتاريخ، والأنساب، والنحو، والعروض، والبلاغة...

ثانيا: حاولت بقدر ما أتيح لي من مصادر ومراجع، أن أقف على مختلف العناوين التي تركها ابن مرزوق في قائمة آثاره العلمية، وتمكّنت - بفضل الله - من الوصول إلى بعض العناوين التي لم تذكر في أغلب المصادر والدراسات التي ترجمة للشيخ، واستطعت أن أضبط المخطوط من مصنفاته والمطبوع

ثالثا: تحقيق كتاب (المفاتيح المرزوقية) هو محاولة للاقتراب من التراث اللغوي للإمام ابن مرزوق، ومحاولة للتعرف على منهجه وطريقته في طرح القضايا اللغوية على العموم، والعروضية على وجه الخصوص

رابعاً: لقد لاحظنا من خلال تحقيقنا لكتاب (المفاتيح المرزوقية)، كيف أنّ شرح ابن مزروق الحفيد للرامزة قد استوعب كثيراً مما ذكره الشراح قبله، وزاد عليهم بذكر كثير من الفوائد المتعلقة بألفاظ المتن وتراكيبه، واستخراج الكثير من الفوائد العلمية خامساً: اشتهر الامام ابن مزروق بألقاب عديدة، تشهد له بمكانته العلمية الرفيعة، وكان مما لقبه به العلماء "العروضي"، وإنّ كتاب (المفاتيح المرزوقية) يشهد له باستحقاقه لهذا اللقب، لأنه أثبت قدرة وكفاءة في علم العروض والقافية، تشدّ الانتباه وتثير الإعجاب

سادساً: لقد أفاض ابن مزروق في كتابه من آراء العلماء ونصوصهم، ومن أساليب الاحتجاج اللغوي بأنواعه المختلفة: من قرآن، وحديث نبوي، وشعر، وذلك لتعزيز شرحه وتدعيم أفكاره

سابعاً: برزو شخصية ابن مزروق الحفيد في هذا الشرح كعروضي متمكّن، يجاري بعلمه الرواد في علم العروض، كالخليل، والأخفش، والجوهري، ولاحظناه في كثير من المواقف ينتقد العلماء ويستدرك عليهم وينتصرلهم أحياناً، من دون تعصّب أو تزمت ثامناً: كتاب (المفاتيح المرزوقية) من أهم كتب العروض، فمتن الرامزة من المتون العلمية التي أفاد منها عدد كثير من طلاب العلم، والعمل على شرح من شروحها المتميّزة كشرح ابن مزروق، يزيد في إعلاء مكانة هذا المتن

تاسعاً: إنّ إخراج كتاب (المفاتيح المرزوقية) لابن مزروق ما هو إلاّ دعوة نوجّهها للباحثين من أجل الالتفات إلى هذا النوع من الدراسات التراثية، التي تحتاج إلى البحث والدرس، فما يزال تاريخ الدراسات العروضية في هذا القطر محاطاً بالغموض، وعدم الاهتمام

عاشراً: الاعتراف بمجهود من سبقنا إلى هذا العمل، هو واجب علمي، وحرصنا على الالتزام به دعائي لأقدم قراءة في تحقيق الدكتوراة أمينة زين العابدين لكتاب (المفاتيح المرزوقية)، قراءة في المميّزات والنقائص.

وفي الختام وبعد أن اكتمل هذا البحث واستوى على سوقه، أجدني ملزمة أن أقف  
وقفت إجلال وتقدير، وقفت اعتراف بالجميل، لمن كانت له يد العون، لمن كان  
صادق النية في رعايته لهذا العمل على أن يرى النور، إلى أستاذي المحترم الأستاذ محمد  
ملياني، فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

والشكر موصول إلى من تفضل عليّ بقراءة هذا العمل، ليفدني ويضع يدي على  
سقطاته وأخطائه، وإني أزعم صادقة أنني أخلصت لهذا البحث ومنحته كل جهدي  
ووقتي، وإن خائني ضيق الوقت أحيانا مما أقعدني عن إتقانه وإبرازه بالصورة المرضية،  
وإني ألتمس من القراء النقد والتوجيه الهادف، فإن تكرموا بذلك فقد يستقيم ما أعوج  
منه ويصلح شأنه، وتكون توجيهاتهم وانتقاداتهم هادية لي في مستقبل أيامي.  
وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب



# قسم التحقيق



# كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية.

تأليف الشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة أبي عبد الله محمد  
بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن  
مرزوق التلمساني المغربي المالكي

نفعنا الله تعالى به آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل



## [مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الإمام الفقيه الحافظ العالم الناسك السالك المسلك [أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق]<sup>1</sup>، رضي الله عنه، ونفع به، ورحمه ورحم أسلافه بمنه [وكرمه]<sup>2</sup> أمين.

الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات، وفضل الآدميين منها بصفات، وخص العرب من بينهم بزيادة الكرامات، وانتقى منهم قريشا فأحلهم أرفع الدرجات، وشرفهم (سبحانه)<sup>3</sup> بأصطفائه منهم أفضل البريات، محمد ﷺ وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التحيات، ورضي الله عن أصحابه والتابعين لهم بإحسان في الخفيات والجليات، فرفع قدرهم بهذا الرسول المكين، وخصهم باللسان الذي أنزل به كتابه هدى للمتقين، فأعظم به من لسان عربي مبين أودع فيه من (الأسرار)<sup>5</sup> برهانا، ومهد له من الاستقامة أشد طريقا وأعدل ميزانا، فمنثوره (جلي على)<sup>6</sup> قوانين لا تتبدل، ومنظومه مؤسس على قواعد لا تتزلزل.

ولما كان بعد (تمييز)<sup>7</sup> النوعين منه يعرف وجه إعجاز القرآن، وأنه كلام خارج عن طوق الإنسان، لا جرم وجب صرف العناية إلى معرفتهما، والاهتمام بشأن كل منهما، ولما تعين لهذا الأمر كون معرفة النحو من العروض، لزم بطريق مساواة الأمثال أن يشاركه فيه أخوه علم العروض، وقد دلت الشريعة على أن لموضوعه<sup>8</sup> عندها اهتماما، وأعلن ﷺ بفضلها إعلانا، إعلانا، فسمع الشعر ووصل عليه إحسانا، وأصغى لكعب<sup>9</sup> وبذل له أمانا، وخلع عليه<sup>1</sup> برده

<sup>1</sup> - هذا هو الاسم الكامل لابن مرزوق الحفيد حسب التسلسل العائلي، استنادا إلى كتب التراجم المختلفة. وقد ورد صحيحا وتاما في (و) و(ر)، وهو الذي أتبناه في تحقيقنا. بينما أتى ذكر اسم ابن مرزوق في مخطوطة الملك سعود (س) مختلا من حيث الترتيب والتسلسل العائلي على النحو الآتي "أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق"، ينظر: (س) الورقة 1

<sup>2</sup> - زيادة في (ر)

<sup>3</sup> - زيادة في (س)

<sup>4</sup> - (و): أشرف

<sup>5</sup> - مطموسة في (و) بسبب البلي الذي أصاب طرف الورقة، والمثبت من (س)

<sup>6</sup> - مطموسة في (و)، والمثبت من (س)

<sup>7</sup> - مطموسة في (و)، والمثبت من (س)

<sup>8</sup> - (س): لموضعه

<sup>9</sup> - هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر فحل مجيد ينحو نحو أبيه زهير في تنخيل التعابير، وتنقيف القوافي، عاش زمنا في العصر الجاهلي، ولما أسلم أخاه بجرا غضب كعب وأقام يلوم أخاه، ويهجو النبي والإسلام، فأهدر النبي دمه، توفي سنة

24هـ. ينظر ترجمته في: معجم الشعراء للمرزباني 230، وخزانة الأدب 11/4

بردته الطاهرة تكرما وامتنانا<sup>2</sup>، هذا في (باب) المديح، وجاء في الهجو ما في الصحيح من قوله ﷺ لحسان الحسن المثل: "أَهْجَهُمْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكَ جَبْرِيلُ"<sup>4</sup>، والشواهد أكثر من هذا، مما لا يجد جاحدها عنها ملاذاً. فتبين الداعي إلى الوضع في هذا الفن، وظهرت فيه موضوعات لقصيد الإمام ضياء الدين أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد الخزرجي<sup>5</sup> عليه أعظم المنن، لكونها ذلت ما استعصي من أبياته، وأظهرت الخفي (من قربه وقضيته)<sup>6</sup>، في أبياته القليلة الم معدودة، وأقل ما يخرج فيه مضمونها لو يضبط مجلداً، وهي وإن عسرت على اللبيب الأفهم، (فالزلال)<sup>7</sup> لمسكنه الحجر الأصم، ولولا ما فتح السيد الشريف العلامة وحيد الدهر وفريد العصر أبي القاسم مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد الحسيني الغرناطي<sup>8</sup> -رحمه الله ورضي عنه- من أقفال رموزها، ما انتفع أحد بها خباً فيها ناظمها من كنوزها، لكنه كما قال -رحمه الله- "رامها فما اُمتنعت، وكلفها وضع القناع قُوضت"<sup>9</sup>، ولما فتح في فهمها الطريق، وهو بالفضل لذلك حقيق، تكلم عليها بعده فضلاء وسادات أعلام، فسهلوا ما بقي منها صعباً على الأفهام، واستدركوا شيئاً يسيراً من محاسنها التي أغفل ذلك الإمام، لا لقصور منه وغفلة بل لأنه رآها قريبة المرام، كما أن طبعه الاقتصار على المهم من الأمور العظام. ثم جئت على الأثر والفضل لهم، فظهر لي أنه بقي من حل تركيب ألفاظها ما لا بد من ذكره، ومن إظهار محاسن معانيها،

<sup>1</sup> - لقد جاء على هذه الجملة في المخطوطة (و) تفصيل بسيط على هامش الصفحة، ونصه: "خلع صلى الله عليه وسلم برده"

<sup>2</sup> - ينظر: ابن رشي، العمدة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل، ط5: 1981، 23/1

<sup>3</sup> - سقطت من (و)

<sup>4</sup> - ورد الحديث في صحيح البخاري، باب هجاء المشركين، تحت رقم 6153. ص 1537

<sup>5</sup> - هو ضياء الدين علي بن محمد بن يوسف بن عفيف الخزرجي، المكنى بأبي الحسن، كانت ولادته في (بيغو) وهي مدينة في الأندلس، تلقى علومه منذ صغره، اختلفت الروايات في تحديد سنة وفاته بين سنة عشر و ست مئة، أو عشرين و ست مئة وأحياناً خمسين و ست مئة، من مصنفاته: ديوانه الذي جمع فيه شعره وسماه "المراجد الخزرجية"، والقصيدة الخزرجية، ينظر إلى ترجمته كاملة في:

<sup>6</sup> - (س): من عليّه ودنيّه

<sup>7</sup> - مطموسة في (و) وغير مفهومة في (س)، وما أثبتناه كان من (ر)

<sup>8</sup> - هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن موسى بن إبراهيم، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، ولد سنة 697هـ في سبتة، شأ الشريف في المدينة وتلقى علومه وثقافته وظهر نبوغه في الأدب واللغة، من مصنفاته: رفع الحجب

= المستورة عن محاسن المقصورة، التقييد الجليل على كتاب التسهيل، الدرة النحوية في شرح الجرومية، وشرح القصيدة الخزرجية. ينظر إلى ترجمته بالتفصيل في كتابه شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي، تحقيق: محمد هيثم غرة، دار البيروني.

ص 21-38، وبغية الوعاة 39/1

<sup>9</sup> - الشريف السبتي الغرناطي، شرح القصيدة الخزرجية، تحقيق محمد هيثم غرة، دار البيروني. ص 60

وإيضاح بيانها ، وزينة بديعها ، ما ينبغي التنبيه عليه ، ولا يغفل لعظيم قدره ، فوضعت عليها شرحا جاء جليلا ، بكل مليحة كما تراه كفيلا ، وسميته بـ: المفاتيح المهرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية.

اللَّهُ يَعْلَمُ أَيَّ مَا تَعِبْتُ \* لَهُ إِلَّا رَجَاءُ دُعَاءٍ مِنْ أَخِي دِينِي  
أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ لِي عَقْوَا وَمَغْفِرَةً \* مِنْ عَذَابٍ لَطَى بِالْفَضْلِ يُنَجِّنِي  
وَأَسْأَلُ اللَّهَ مَوْلَانَا الْجَمِيلَ الْجَلِيلَ \* أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.<sup>1</sup>

## [الشرح]

### المتن<sup>2</sup>

وللشعر ميزانٌ تُسمَّى عُرُوضُهُ \* بِهَا الثَّقْنُ وَالرُّجْحَانُ يَذْرِيهُمَا الْفَتَى  
وَأَنوَاغُهُ قُلْ حَمْسَةً عَشَرَ كُلُّهَا \* تُؤَلَّفُ مِنْ جُرْأَيْنِ فَرْعَيْنِ لَا سِوَى

### الشرح

**المفردات: (الشعر)** لغة العلم والفطنة وهو مصدر أو اسم ، قال الجوهري<sup>3</sup> "شعرت بالشيء بالفتح أشعر به شعرا أي فطنت له ، ومنه ليت شعري أي ليتني علمت. قال سيبويه<sup>4</sup>: أصله شعرة فحذفوا الهاء كحذفها من قولهم ذهب بعذرها وهو أبو عذرة. والشعر واحد الأشعار وشاعر أي صاحب شعر ، وسمي شاعرا لفطنته ، والمتشاعر متعاطي الشعر وأشعرته فشعر ، أي أدريته فدرى"<sup>5</sup> أنتهى مختصرا. واختصاص الشعر بالكلام الموزون على الوجه الخاص ، وإن كان حقه الصادقية على كل معلوم للشعور به ، كاختصاص الفقه بالفتيا ، وإن كان لغة الفهم مطلقا. والنحو بالعلم المعهود ، وإن كان لغة القصد مطلقا ، وكذا الطب

<sup>1</sup> - هذه أبيات من نظم العلامة ابن مرزوق الحفيد، توصل بها لدعاء من أخ له في الدين، وأن يكون هذا الدعاء بالعفو

والمغفرة والنحاة من عذاب لظى، وهي النار

<sup>2</sup> - وهو معنى الرامزة الشافية في علم العروض والقافية.

<sup>3</sup> - إسماعيل بن حماد الفارابي أبو نصر (- 393هـ/1003م)، إمام في اللغة والأدب، درس على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي. من تصانيفه: الصحاح، المقدمة في النحو، وعروض الورقة. الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، ص252، الأنساب، للسمعاني 157/2

<sup>4</sup> - وقد جاء اسم سيبويه في (و) برمز مختصر على النحو الآتي: (س) فوّه فتحة

<sup>5</sup> - هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي (765هـ - 180هـ)، إمام البصريين في النحو تعلّم على الخليل بن أحمد الفراهيدي، من تصانيفه: الكتاب. انظر ترجمته في: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، 79، أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، 28-32-39، وفوات الوفيات 103/2، وبغية الوعاة 3/446، ومعجم الأدباء 2/656.

<sup>6</sup> - إسماعيل بن حماد الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد العطار، دار العلم للملايين، ط4: 1990

بيروت، 699/2

وإن كان لغة العلم مطلقاً وهو اصطلاح عربي وأدي. قال ابن الرشيقي<sup>1</sup>: «سمي شعراً لأن [و2] العرب شعرت به أي فطنت له ، وكان الكلام نثراً فاحتاجت إلى الغناء ، بذكر محاسنها أو أيامها فتوهموا أعاريض جعلوها موازين للكلام ، فلما تم وزنه سموه شعراً ، لأنهم شعروا به»<sup>2</sup>.

وقال ابن جني<sup>3</sup>: «العرب تطلق اسم الجنس على نوع منه تعظيماً له كأنه الجنس كله وغيره من الأنواع محمول عليه كقولهم للكعبة بيت الله والبيوت كلها لله سبحانه وتعالى ، والجوهر<sup>4</sup> للدر لنفاسته مع أن كل ثمين جوهر ، وقيل منه العود للطيب». والشعر من هذا لعظم منزلته عند العرب ولقولهم صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمًا»<sup>5</sup> أو لِحِكْمَةً ، وحض السلف رضوان الله عليهم على تعلمه لقصد فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا خفاء باحتياج علوم الشريعة المجددية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام إليه ، وإنما لم يكن من صفاته ﷺ ، (ليتحقق)<sup>6</sup> إعجاز القرآن على ما تبين في موضعه ، كما منع الكتابة مع أنه لا خفاء لفضيلتها ، وما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم في ذمه من نحو قوله «لأن يمتلئ»<sup>7</sup> ، الحديث محمول على بعض أنواعه<sup>8</sup> ، لما يعرض له من العوارض المذمومة (كالهجاء)<sup>9</sup> ، والإكثار منه المحجوج إلى ما لا يعني المشغل عما ينفع ، وفي الرسالة (غيرها)<sup>10</sup> ، (غيرها)<sup>10</sup> ، ولا بأس بإنشاد الشعر وما خف أحسن.

<sup>1</sup> - أبو علي الحسن بن رشيق المعروف بالقيرواني أحد الأفاضل البلغاء، له من التصانيف المليحة منها: كتاب العمدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعبوبه، وكتاب الأمودج، قال ابن بسام في كتاب الدخيرة، بلغني أنه ولد بالمسيلة وتآذب بها قليلاً، ثم ارتحل إلى القيروان سنة 406هـ.. ينظر ترجمته في: شذرات الذهب 5/ 237، ومعجم الأدباء 2/ 861.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة. 20/1

<sup>3</sup> - أبو الفتح عثمان بن جني، مولده قبل 330هـ، وتوفي ليلة الجمعة من صفر سنة (392هـ)، من أحقق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف. من تأليفه: التعاقب في العربية، الخصائص، العروض والقوافي، كتاب اللمع. الفهرست لابن النديم، ص128، وبغية الوعاة 1/ 132، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء ص244

<sup>4</sup> - جاء في الحاشية (و) ، نص مماثل لنص ابن جني، وهو كالأتي: يطلق اسم الجنس على نوع (مطموسة) كأنه الجنس كله وغيره من الأنواع محمول عليه كبيت الله والجوهر".

<sup>5</sup> - ورد الحديث في صحيح البخاري، باب ما يجوز من الشعر، تحت رقم 2145، و سنن ابن ماجه، باب الشعر تحت رقم 3755، وفي المستدرک علی الصحیحین للنیسابوری، تحت رقم 6569.

<sup>6</sup> - (س): للتحقق

<sup>7</sup> - وقامه "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا يريّه، خير من أن يمتلئ شعراً". ورد الحديث في صحيح مسلم، باب كتاب الشعر الرقم 2258. و سنن ابن ماجه، باب ما كره من الشعر تحت رقم 3760 .

<sup>8</sup> - أي بعض أنواع الشعر

<sup>9</sup> - (س): من الهجاء

<sup>10</sup> - في (س): غيره

وأما حده اصطلاحاً ففي كلام ابن بري<sup>1</sup> ناظم " الدرر اللوامع"، الشيخ المشهور آخر (شيوخ)<sup>2</sup> شيوخنا-رحمهم الله- وغيره ما يقتضي أن معرفة حده في الاصطلاح تتوقف على معرفة حد النظم، فقال: «النظم لغة الجمع؛ نظمت العقد جمعت لأليه، والقوم ألفت بينهم، وكثر استعماله في جمع مخصوص كجوهر العقد وكلم الشعر».<sup>3</sup>  
واصطلاحاً ما قاله الشيخ أبو بكر<sup>4</sup>: «الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى<sup>5</sup> وقافية»<sup>6</sup>، فالموزون يخرج غيره.. والوزن تساوي نسبتين عدداً وترتيباً، وقصد يخرج ما لا يقصد وزنه كما في أي من القرآن، وشيء من كلامه صلى الله عليه وسلم<sup>7</sup>، ولذا قال ابن رشيق: «إنما يقال في هذا متزن لا موزون أي عرض على الوزن فاتزن كغيره من أفعال المطاوعة، وارتبط لمعنى وقافية يخرج ما لا معنى له من الكلام الموزون»<sup>8</sup> نحو قوله:  
1. وجهك يا عمرو فيه طول \* وفي وجوه الكلاب طول

<sup>1</sup> - علي بن محمد بن علي بن أبي الحسن، عرف بابن بري التازي فقيه وفرضي، قبل توفي سنة (709هـ أو 730هـ) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ص 136.. وهدية العارفين 716/1

<sup>2</sup> - في (س): شيخ

<sup>3</sup> - وهو، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر، القرشي المخزومي، الدماميني (-827هـ)، مهر في العربية والأدب، من تصانيفه: "تحفة الغريب بشرح مخفي اللبيب" و"العيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامزة". ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 66/1، شذرات الذهب 9/262.

<sup>4</sup> - (س): المعنى

<sup>5</sup> - أبو بكر الدماميني، العيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامزة، ص 5

<sup>6</sup> - جاء عند هذه الجملة تعقيب على الحاشية في (و)، ونصه كالآتي: "قوله كما في آيات من القرآن الكريم، قال بعضهم إذا وقع الانسجام في المنشور اتزن، والانسجام لغة من انسجم الدمع إذا(و)، وعرفه أهل البديع بأن يكون الكلام منحدراً كأنحدر الماء المنسجم لسهولة سبكه وعدم التكلف فيه ليقع من القلوب موقعاً، وكما يكون الانسجام في النظم يكون في النشر، قال ابن جني والغالب على الانسجام إذا وقع في النشر أن تكون فقراته موزونة من غير قصد، لقوة انسجامه ولهذا وقعت البحور الخمسة عشر في القرآن. فمن الطويل: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾، ومن المديد: ﴿وَرَفَعَ الْمَلِكُ بِأَعْيُنِنَا﴾، والبسيط: ﴿فَأَمْسَبَخُوا لَا تَسْرَى إِلَّا أَمْسَكْنَهُمْ﴾، ومن السوافر: ﴿وَنُحَرِّجُهُمْ وَيُنْصَرِّجُهُمْ عَلَيْنَهُمْ وَيَشْفُ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾، التوبة: 14، ومن الكامل مجوزاً: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، ومن المرح: ﴿فَالْقُوَّةُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بِصِيرٍ﴾ يوسف: 93، ومن الرجز: ﴿ذَانِبَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذَلَّلَتْ فَطُوفُهَا تَذِيلُهَا﴾ الإنسان: 14، ومن الرمل مجزوءاً: ﴿وَمِنَ السَّرِيعِ﴾ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ طه: 95، ومنه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ البقرة: 259، ومن المنسرح: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾، ومن الخفيف: ﴿رَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ بِالْمَاعُونِ 2، كذا أورده صاحب المفتاح، ومنه: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ خَدِيقًا﴾، ومن المضارع، وهو قليل عند العرب لا تستعمله... "وقد بقي سطران مطموسان لم أتمكن من قراءتهما بسبب تاكل الجزء السفلي من الصفحة

<sup>7</sup> - العملة، 1120/1

2. والكلب يحمي على الموالي \* ولست تحمي ولا تصول<sup>1</sup>  
 3. بيتكما أنت ليس فيه \* شيء سوى أنه فضول  
 مفععلن فاعلن فعولن \* مفاعلن فاعلن فعول<sup>2</sup>  
 ويخرج الموزون غير المقفى ، نحو قول القائل:

رب أخ كنت به<sup>3</sup> مغتبطا \* أشد كفي بعري صحبته  
 تمسكمني بالود ولا \* أحسبه يزهد في ذي أمل  
 لا يحول عنه أبدا \* فخاب فيه أملي<sup>4</sup>

وهذا الحد يشمل أنواع المنظوم من شعر وغيره ، من الأعاريض المخترعة لكل إقليم على طباعهم ، معربا أو ملحونا. والشعر قال الخليل<sup>5</sup>: «ما وافق أوزان العرب»<sup>6</sup>، فعلى هذا لا يسمى شعرا ما خرج عن أوزانهم، كقول أبي العتاهية<sup>7</sup>: عتب ما للخيالي خبريني وما لي \* عتب مالي اراه طارقا مذليا لي<sup>8</sup>

<sup>1</sup> -نسبه الدماميني للقللومي، في كتابه العيون الفاخرة الغامزة، ص4

<sup>2</sup> - تقطيعه في (و): مستفععلن فاعلن فعولن مستفععلن فاعلن فعولن، وما أثبتناه من (س) وهو الوزن الصحيح.

<sup>3</sup> - (و): فيه، ومصححة في (مس) بشطب حرف الفاء من فوق.

<sup>4</sup> - جاء ذكره في العيون الغامزة ص4، بنسبته إلى القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن، وقد جاء في الصفحة 56 منه.

<sup>5</sup> - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأصله من أزد من فراهيد، وكان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، وهو أول من استخراج العروض وحصّن به أشعار العرب، وكان من الزهاد في الدنيا المنقطعين إلى العلم، وكان شاعرا مقلّا. توفي بالبصرة سنة 170هـ، وعمره 74 سنة. من تصانيفه: كتاب العين، كتاب النغم، العروض، كتاب النقط والشكل، الإيقاع. الفهرست لابن النديم 64 - 65، البداية والنهاية للدمشقي 110/5، مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص44، أخبار النحويين البصريين، أبي سعيد السيرافي ص31، سير أعلام النبلاء 429 / 7

<sup>6</sup> - ينظر: الدماميني، العيون الفاخرة الغامزة ص4

<sup>7</sup> - إسماعيل بن القاسم بن سويد العبدي، من قبيلة عنزة (130هـ - 211هـ) شاعر فحل، اشتهر بالزهد والحكمة، له ديوان.

ينظر ترجمته في: المؤلف والمختلف، للأمدني، الأغاني، للأصبهاني 4/ 118، 3، سير أعلام النبلاء 10/ 195

<sup>8</sup> - لم أقف عليه في ديوانه، شرح وتعليق محمد معروف الساعدي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط: 5 2009م، وطبعة وطبعة دار صادر بيروت بيروت، 1138هـ - 1964م.

وأن أوزانهم ليست شعرا بل ما وافقها ، قال قدامة<sup>1</sup> : «الشعر قول موزون مقفى»<sup>2</sup> ، فلم يشترط موافقة أوزان العرب ، وقال الشيخ أبو بكر هو النظم من كلام العرب<sup>3</sup> ، أو ما وافقه وزنا وزنا (ومَهْيَعًا).

فالنظم جنس يشمل كل ما جانسه من الكلام<sup>4</sup> ، ومن كلام العرب يخرج نظم غيرهم ، وما وافقه يشمل العربي والمولد ، ووزنا تفسير للموافقة ، (ومهيعة) يخرج ما وافق أوزان العرب ، وخرج طريقها فظهر أن النظم جنس للشعر وغيره من المنظومات كالنواشيع وغيرها<sup>5</sup> ، فكل شعر نظم ولا عكس فافترقا<sup>6</sup> ، انتهى كلام ابن بري باختصار . وفيه أبحاث<sup>7</sup> :

### الأول

ما حكاه عن شيخه من تخصيص النظم اصطلاحاً بالموزون ، فلا يُسَاعَدُ عليه بل ظاهر كلام الأئمة إطلاقه على تأليف الكلام مطلقاً كما هو معناه لغة ، ولذا يوجد في إطلاقاتهم مضافاً للقرآن ، فيقولون من وجوه إعجازه نظمه وقع ذلك في عبارة القاضي<sup>8</sup> في الشفا<sup>9</sup> ، وفي وفي عبارة الإمام أبي المعالي<sup>10</sup> وفي خطبة تلخيص المفتاح<sup>1</sup> ، وفي كلام الزمخشري<sup>2</sup> وهو

<sup>1</sup> - هو قدامة بن جعفر ، ولد في البصرة عام 260هـ أو عام 26هـ ، في خلافة المعتد العباسي ، قرأ وتعلم على والده وعلى المبرد ، اجتهد وبرع في البلاغة والحساب ، واشتهر بالبلاغة ونقد الشعر والكتابة . ألف كتباً كثيرة منها : كتاب السياسة ، والخراج ، وكتاب الرد على ابن المعتز ، ونقد الشعر . ينظر ترجمته في : كتابه نقد الشعر ، 47

<sup>2</sup> - قدامة بن جعفر ، نقد الشعر . تحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص 24

<sup>3</sup> - العيون الفاخرة الغامرة ص5

<sup>4</sup> - في (و) : فالنظم من الكلام

<sup>5</sup> - في (س) : كالنواشيع وغيره

<sup>6</sup> - جاء في الحاشية من (و) تعقيب نصه : "النظم تأليف الكلام... الشعر والتواشيع وغيره (...) فكل شعر نظم (...) فالنظم أعم أعم (...) الشعر فيقال نظماً" ما جاء بين قوسين في النص غير واضح

<sup>7</sup> - جاء عرض هذه الأبحاث في المخطوطتين (و) و(س) فقط على النحو الذي أتبعناه ، بينما لم يأتي الناسخ على ذكرها في (ر) ، حيث يقول : "انتهى كلام ابن بري باختصار... وفيه أبحاث . الميزان هو الآلة... إلى آخره .

<sup>8</sup> - هو أبو الفضل عياض (496هـ - 544هـ) ، شاعر ، خطيب ، مؤرخ وناقد وفقه وأصولي ولغوي ، أصله من الأندلس ، وتحوّل جدّه إلى فاس ثم سكن مدينة سبتة ، تولى القضاء بغرناطة . من تصانيفه : الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، الإلماع في أصول الرواية والسماع . انظر ترجمته في : معجم المؤلفين 16/8

<sup>9</sup> - علي القاري الهروي ، شرح الشفا للقاضي عياض ، ضبطه وصححه عبد الله محمد الخليلي ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، 1/ 560

<sup>10</sup> - هو جلال الدين أبو المعالي القزويني ، ولد بالموصل سنة 666هـ / 1268هـ ، وتوفي بدمشق سنة 739هـ / 1338هـ ، فقيه أصولي ، أديب ، وشاعر ، من تصانيفه الشذر المجاني من شعر الأرجاني ، تلخيص مفتاح العلوم للسكاكي والإيضاح في المعاني والبيان . معجم المؤلفين ، رضا كحالة 145/10

كثير ، وفي القرآن المنزل وغيره ، فان قلت بل الاصطلاح تخصيص النظم بالأوزان الشعرية ، ولهذا يقولون ثبت هذا نثرا ونظما ويعنون الشعر ، قلت لما كان النظم أعم من الشعر استعمل هاهنا فيه مجاز للقرينة سلمنا مرادفته للشعر لكنه خلاف مقصود هذا الحد من جعله أعم منه .

### الثاني

على تقدير تسليم اختصاصه بالنظم ، لكن تفسيره الموزون يقتضي دخول الكلام المسجع ، وأنه يسمى نظما ، وهذا النوع موجود في القرآن ، وإن قيل لا يسمى ما في القرآن منه سجعا بل فواصل<sup>3</sup> كما حكى شيخ شيوينا جلال الدين القزويني وغيره ، وعلى هذا فوزن النظم يكون على أوزان الأسجاع وعلى أوزان الشعر ، فقله يخرج بما قصد وزنه ما في القرآن والحديث ولا حاجة إلى هذا القيد في حد النظم ، لأنه أعم من الشعر ، فيتناول نظم القرآن في الفواصل ، وزيادة القيد المذكور يوجب أن لا يتناوله ، وحينئذ يبطل ما قرر من كون النظم أعم من الشعر مطلقا ، وإنما يحتاج إلى هذا القيد في حد الشعر إذ هو المستحيل إطلاقه على شيء من القرآن أو كلام النبي ﷺ . وقول ابن رشيق: "إنما يقال في هذا متزن لا موزون"<sup>4</sup> اصطلاح ، وإلا فالتحققان لا فرق بينهما كما ذهب إليه غيره ، لأنه مطاوع وزَنَ ومفعوله مَوْزُونٌ ، فان استلزم القصد إلى الوزن استلزمه مطاوعه والحق أنه لا يستلزمه ، فلا بد [و3] [من زيادة قيد القصد في حد الشعر ، فان قلت لا يدخل السجع في حدّه النظم لقوله وقافية ، وهي خاصة بالشعر وإنما يقال في السجع فاصلة ، قلت فلا فرق إذا بين النظم والشعر ، فإن التّظم الأعم لا يقال هو أعم باعتبار تناوله<sup>5</sup> شعر غير العرب لما سيأتي [والله سبحانه وتعالى أعلم]<sup>6</sup> .

### الثالث

ظاهر قوله وارتبط لمعنى وقافية ، أن البيت الواحد لا يكون نظما ، لان ارتباط القافية انها يعقل بالنسبة (لغيرها)<sup>7</sup> ، والبيت الواحد يصح بناؤه على قواف متعددة ، وتمثله ما لا معنى له بالأبيات المذكورة قد يدعى أن شاهده منها بيت التفعيل ، وأما غيره فمرتبط لمعنى وقافية ،

<sup>1</sup> - عبد المتعال الصعدي ، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني . مكتبة الآداب، ط: 1420هـ -

1999م، 8/1

<sup>2</sup> - وهو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الرخشمي، جار الله أبو القاسم (-538هـ) من أئمة العلم والدين والتفسير واللغة، من تصانيفه: الكشف، المفصل وأساس البلاغة. انظر ترجمته في: نزهة الألباب في طبقات الأدباء 229، ومعجم الأدباء 6/ 2687، ووفيات الأعيان 68/5، و الأعلام للزركلي 178/7

<sup>3</sup> - جاء في الحاشية من (و): السجع في القرآن فواصل

<sup>4</sup> - العمدة 1/ 120

<sup>5</sup> - في (و): مناولة. والمثبت من (س) و (ر)

<sup>6</sup> - زيادة من (ر)، ساقطة من (و)

<sup>7</sup> - في (و): لغيره

لكن على ما قررنا في ارتباط القوافي لا يكون البيت الواحد شعرا ، وقد يقال أن البيت المذكور أيضا مرتبط لمعنى وقافية ، لأن الشاعر قصد به إخلاءه من المعنى لقصد التشبيه ، وذلك معنى إلا أن الأمر في هذا (المعنى)<sup>1</sup> قريب لأنه اعتراض على المثال ، ولو مثل بنحو الليل والنهار نهار إلى آخره<sup>2</sup> لكان أولى. وفي خروج الموزون غير المقفى عن النظم نظر لما تقدم

#### الرابع

قوله في حدّ الخليل ، أنه يقتضي أن أوزان العرب لا تسمى شعرا ، قد يجاب عنه بأن الشيء (يوافق نفسه)<sup>3</sup> على ضرب من المجاز ، كقول الحنفية في أربعين شاة ، شاة أي قيمتها لما ألزموا عدم أجزاء الشاة ، أنها قيمة نفسها لكنه مجاز في الحدود ، وفي حده أيضا عناية لأنه يعني بأوزانها أوزان شعرها<sup>4</sup> لا سجعها وفيه شبه الدور ، فإن قلت يرد على حد قدامة أيضا السجع ، قلت لا لأن مقفى من القافية ، وهي خاصة بالشعر كاختصاص السجع بالفاصلة ، نعم فيه شبه الدور ، وأما حد أبي بكر للشعر<sup>5</sup> ، فهو حد النظم بعينه إلا أنه خصصه بنظم العرب ، وزاد ما وافقهم المولدين فلم يحصل له ما قصد من التفرقة بين العام والخاص ، لا يقال يتعين الشعر بقوله وزنا إذ المراد أوزان البحور الشعرية ، لأنه عناية في الحدود وللزوم الدور ، ولأنه يبعد ادعاء مثل هذه العناية في هذا النظم. وصريح كلامه يُعطى أنه أراد بالنظم ما هو أعم من نظم العرب ، ولا حاجة لذلك ، إذ كلامه وكلام غيره من الأدباء إنما هو في كلام العرب ، فإن صحّ اعتباره لنظم غيرها<sup>6</sup> لزمه أن يسمى شعرهم شعرا ، لأن كثيرا من العجم يقولون الشعر على وزن أبحر شعر العربومهيما ، ولولا الإطالة لأنشدت من ذلك شيئا وفعلته.

وحده للشعر يتناول ذلك أيضا فلا يغنيه إخراجه بالعناية ، لا يقال العجمي وإن وافق وزن الأبحر لم يوافق مهيم ، لأننا نقول بل وافق ، لأن المراد موافقته المهيم على ما ذكر بعضهم ، أن لا يستعمل ما رفضته العرب في الأبحر كما في المديد والهزج وشبه ذلك ، والعجمي قد يرفض<sup>7</sup> ذلك ، ولا يقال مهيم أن يكون التركيب في البلاغة ، والوزن كتركيب<sup>8</sup> ، [العرب<sup>9</sup> لأن ذلك يخرج كثيرا من أشعار المولدين واللاحنين الذي قصد دخوله ، بل لا يكاد

<sup>1</sup> - سقطت من (و)

<sup>2</sup> - في (س): الخ

<sup>3</sup> - في (س): موافق لنفسه

<sup>4</sup> - (س): شعره

<sup>5</sup> - (س): الشعر

<sup>6</sup> - (س): غيره

<sup>7</sup> - (س): يرفض فيه ،

<sup>8</sup> - ما بين المعقوفتين سقط من (و) ، وقد تقدّم في مكانه من (و) شرح لأبيات من نظم الخزرجية المتعلقة بالدوائر

العروضية ، ويعود هذا السقط إلى خلط في ترتيب أوراق المخطوط لا غير ، وما أثبتناه في المتن كان من (ر) و(س).

<sup>9</sup> - من هنا تبدأ تمة الكلام الساقط من (و)

يتصور على هذا التقدير شعر لغير العرب ، لأن مَنْ ليس من أهل السِّلَيقَة يعز لحاقه بالسِّلَيق في البلاغة ، وفي الكلام المنقول لابن بري غير هذا من الأبحاث ، وإنما أشرنا للبحث معه بما ذكر لأن بعض الأكابر المحققين ممن شرح هذا النظم ، انتحل هذا الكلام لنفسه وبني عليه وأخذة مسلما ، ولم يشر إلى شيء مما أشرنا إليه.

وحد بعضهم الشعر بأنه كلام ذو وزن مستعمل وقافية مقصود به ذلك ، واحترز بمستعمل مما خرج عن أبحر العرب ، واعترضه بعضهم بوضع الكلام ، وهو جنس بعيد موضع النظم وهو القريب ، مع أن لفظ الكلام مشترك باعتبار اصطلاح أهل الفن وبأنه غير مطرد لشموله ما استعمل من غير الأبحر ، لأنه لم يقيد الاستعمال بطريقة<sup>1</sup> العرب ، قلت وقد علمت علمت يَرْدُ على دعوى كون النظم جنسا قريبا للشعر ، ويرد على هذا الحد أيضا ما لم يفد من الموزون حسبما احترز عنه من زاد في النظم وارتبط لمعنى ، واستخرج من كلام ابن ليون أن حده كلام مقفى مفيد موزون بقصد على مهيغ العرب ، وأورد على إتيانه بالكلام ما على الذي قبله ، قلت ويرد عليهما عدم الانعكاس بخروج<sup>2</sup> البيت الواحد ، لأن التقفية إنما يظهر أثرها<sup>3</sup> في المتعدد كما تقدمت الإشارة إليه [والله أعلم]<sup>4</sup>.

وَحَدَّ بعضهم بما كان مبنيا على وزن من أوزان العرب الستة عشر ، وكانت خاتمة كل بيت منه بنفس خاتمة سواه ، واعترض بأن ظاهر قوله ما كان مبنيا<sup>5</sup> على وزن من أوزان العرب فلا ينعكس ، لخروج أوزانها نفسا ولخروج البيت الواحد ، لقوله كل بيت ، وبأنه لا يكفي في شعر المحدث كونه في أوزان الأبحر ، بل لا بد من اعتبار حكم الزحاف والعلّة. قلت الاعتراض الأوّل هو الوارد على حدّ الخليل ، وقد علمت جوابه ، والثالث قد يجاب عنه بأن قوله على أوزان العرب يستلزم الجري على مهيغها في الزحاف والعلّة ، لأن الموافقة التامة في الوزن لا تتم إلا بذلك ، وإنما زاد أبو بكر في حد الشعر ومهيغها زيادة في البيان ، وإلا فالموافقة وزنا تكيفه.

(ميزان) هو الآلة التي يوزن بها قال الجوهري: « معروف وأصله موزان ، انقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها»<sup>6</sup> ، والمراد به هاهنا أجزاء التفعيل التي تعرض عليها كلمات الشعر وينظر هل توافقها في الحركات والسكنات وأعداد الحروف ، أو تزيد عليها أو تنقص عنها ، شبه الآلة التي

<sup>1</sup> - (س): بطريق

<sup>2</sup> - (س): لخروج

<sup>3</sup> - (س): أثره

<sup>4</sup> - زيادة في (س)

<sup>5</sup> - (س): مبني

<sup>6</sup> - الصحاح 2213/6

تختبر بها الاعتدال أو الميل ، وشبه القالب الذي يفرغ فيه الأشياء ، وعلى هذا لو سمي جزء التفعيل مكيالا أو قالبا لصح.

والظاهر أن تسمية هذه الأجزاء ميزانا من باب الاستعارة<sup>1</sup> ، والجامع وجه التشبيه الذي صحح الاستعارة كون كل من الميزان [و4] والجزء يتبين به المساواة أو الرجحان أو النقص ، والظاهر انه من الجامع الحسي ، إلا أن إدراكه في الآلة بحاسة البصر ، وفي الألفاظ بحاسة السمع ، فهو استعارة محسوس لمحسوس وإن جعلتا الميزان<sup>2</sup> مستعارا للعلم بالألفاظ ، لا لنفس الألفاظ كان من استعارة محسوس لمعقول ، والجامع أن جعل أيضا نفس العلم بالمساواة أو غيرها كان معقولا [البته فتأمله فإنه نفيس والله أعلم]<sup>3</sup>. (يسمى)<sup>4</sup> معناه يدعى<sup>5</sup> ، قال الجوهري الجوهري : « وسميت فلانا زيدا وسميته يزيد ، بمعنى وأسميته مثله فتسمى به ، وهو سميّه إذ توافقا في الاسم ونحوه كنيته ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ مريم: 65 ، أي نظيرا يستحق مثل اسمه تعالى<sup>6</sup> »<sup>7</sup>.

(عروضه) العروض في اللغة لفظ مشترك بين معان قال الجوهري: « العروض الناقعة التي لم ترض والطريق في الجبل ومكة والمدينة وما حولهما ومنه استعمل فلان علي العروض ، وبغير عروض وهو الذي إذا فاته الكلاً أكل الشوك وعرفت ذلك في عروض كلامه أي في فحواه ومعناه ، والعروض الناحية يقال أخذ فلان في عروض ما يعجبني أي طريق وناحية والعروض المكان الذي يعارضك إذا سرت وفلان ركوض بلا عروض أي بلا حاجة عرضت والعروض ميزان الشعر لأنه يعارض بها وهي مؤنثة ولا تجمع لأنها اسم جنس ، والعروض اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت وتجمع على أعاريض على غير قياس كأنهم جمعوا إعریضا وإن شئت جمعته على أعارض<sup>8</sup> - انتهى مختصرا ، ومعاني مادة عرض عريضته كاسمها ، وما أظن الجوهري أطنب في مثلها الا قليلا. ومراد الناظم بها هنا<sup>9</sup> ميزان الشعر كما قال الجوهري ، ونقل ابن بري معانيها أيضا ما يعرض عليه الشيء ، قال وهذا هو المنقول الى هذا العلم لأن العروض يقاس عليه الشعر ، فالصحيح ما وافقه والفاقد ما خالفه ، والعروض أيضا العمود

<sup>1</sup> - وهي فن من فنون البلاغة العربية التي تنضوي تحت علم البيان.

<sup>2</sup> - (س): الآلة

<sup>3</sup> - ما بين المعقوفتين سقط من (و)

<sup>4</sup> - (س): تسمى ، والمثبت من (و) و(ر)

<sup>5</sup> - (س): تدعى

<sup>6</sup> - زيادة من (س)

<sup>7</sup> - الجوهري، الصحاح 6/ 2383

<sup>8</sup> - الصحاح: 3/ 1089

<sup>9</sup> - (س): ها هنا

والمعترض وسط<sup>1</sup> الخباء وهذا المنقول في الاصطلاح الى نصف البيت ، ويطلق أيضا في الاصطلاح على الجزء الأخير من صدر البيت ، وعلى كل شطر من الاشطار الخمسة عشر ، يقال هذا في عروض الطويل وعروض المديد ، وسمي هذا العلم عروضاً لأنه يعرض عليه الشعر ، وقيل لأنه ناحية من علم الشعر ، حكاه المبرد<sup>2</sup> عن الهاماني<sup>3</sup> ، وقيل لأن الخليل راض<sup>4</sup> به صعب الشعر حتى قومه ، وقيل لأنه استخرج به ضروب الشعر وفنونه<sup>5</sup> من الطويل والمديد وغيره ولذا قيل الأعشى أكثر (الشعراء عروضاً)<sup>6</sup> أي أذهبهم<sup>7</sup> في فنون الشعر ، وهذا أضعف الأقوال ، و(خرج)<sup>8</sup> من كلام الناظم والجوهري أن حدّ العروض في اصطلاح أهل فنّها ، ميزان يعرف بها معتدل الشعر في وزنه ، والناقص عن الاعتدال ، والراجح عليه وهو الزائد ، والناظم وإن لم يصرّح بمعرفة المعتدل ، لكن كلامه يستلزم لأن النقص والرجحان أمران إضافيان ، إنما يعرفان بالنسبة الى الاعتدال ، فمن لم يعرف الناقص عنهُ الراجح عليه فمعرفةًهما تستلزم معرفته وبالعكس ، وإنما اقتصر عليهما لأن المطلوب في الاختبار انتفاؤهما ليحصل الاعتدال ، لا يقال انتفى النقص بين طلبه بخلاف الزيادة لاستلزامها حصول المقصود ، لأننا نقول الزيادة في الشيء تخرجه عن حقيقته كالنقص ، فميزان كالجنس وما بعده كالفصل او الخاصة (وهو)<sup>9</sup> يخرج ذا الكفتين والصنوج ، وإنما قلنا يعرف بها لقول الناظم يدرّيهما [الفتى]<sup>10</sup> ، وإنما فسرنا دَرَى بعَرَفَ ، وإنكان معناه عَلِمَ لأنَّ عَلِمَ يأتي بمعنى عرف ، لأن المعرفة نوع من العلم ، ولأن الذي يدرك بالحدود أو الرسوم إنما هو تمييز الحقائق

<sup>1</sup> - (س): في وسط

<sup>2</sup> - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (210هـ - 286هـ)، إمام العربية ببغداد، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد. من تصانيفه: الكامل، المقتضبو إعراب القرآن. انظر ترجمته في: الفهرست 87، ومراتب النحويين 110، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء ص 164، ومعجم الأدباء 6/ 2678

<sup>3</sup> - هو بكر بن محمد، من بني مازن بن شيبان بن ذهل (-249هـ) إمام عصره في النحو والأدب. من تصانيفه: التصريف والديباج وعلل النحو. انظر ترجمته في: أحبارا لنحويين والبصريين 58، وفيات الأعيان. 1/ 198، ومعجم الأدباء 757/2.

<sup>4</sup> - (س): ضرب

<sup>5</sup> - مطموسة في (س)

<sup>6</sup> - مطموسة في (س)

<sup>7</sup> - (س): أذهبهم، وهي مصححة في الهامش .

<sup>8</sup> - مطموسة في (س)

<sup>9</sup> - سقطت من متن (س) ، واستدركها الناسخ في الهامش

<sup>10</sup> - زيادة من (و)

وتصورها<sup>1</sup> من غير حكم عليها ، وأهل المعقول يسمون العلم بالمفردات تصورا ومعرفة والعلم بالنسب تصديقا وعلمها اقتداءً بالنحاة في قولهم علم بمعنى عرف ، يتعدى لواحد وإلا فلاثنين . ومحصول هذا الحد والرسم أن العروض هي أجزاء التفعيل من كل بحر ، وهذا ليس بشيء فان العروض علم من العلوم ، و(أجزاء)<sup>2</sup> التفعيل من متعلقات ذلك العلم ، والأولى على على طريقة(الناظم)<sup>3</sup> أن يقال العروض علم بآلة كالميزان ، بعرف بها معتدل الشعر<sup>4</sup> وناقضه وزائده ، ولك أن تجعل مكان بآلة بألفاظ أو بأوزان ، (ويكن)<sup>5</sup> ردّ كلام الناظم الى هذا الحد بأن بأن يكون الضمير النائب عن الفاعل في تسمى العائد على الميزان ، على حذف مضاف أي يسمى علمه فان قلت هذا الحد غير مطرد لدخول كل ما يوزن من الأشعار حتى شعر العجم ، وما كان على أوزان بحور العرب ولم يلتزم فيه ما التزمه العرب من الزحاف والعلل ، قلت أما خروج شعر العجم فقد تقدم ما فيه وبتقدير تسليم خروجه فالجواب عنه وعن غيره أن (ال) في قوله وللشعر ، للعهد أي شعر العرب ، فالعروض علام الميزان الذي يوزن به ذلك الشعر المعهود من تام أو مزحوقاً ومعلول . وقد أكثروا من تحديد علم العروض فقيل نظر في الشعر بحسب ضبط الأوزان ومعرفة ما يعتريها من الزيادة والنقصان ، مما يجوز ويمتنع عند العرب ، فقوله بحسب(إلى آخره)<sup>6</sup> يخرجالنظر في الشعر من حيث إعرابه ، فانه من علم النحو ، ومن حيث فصاحته وبلاغته وتوابعها فإنه من علم البيان ، ومخرج النظر فيه من غير الوجه الذي ذكر ككونه جائزاً أو محظوراً أو مدحاً أو (هجاءاً)<sup>8</sup> إلى غير ذلك ، وهو حد لا بأس به ، إلا أن علم العروض كغيره من العلوم ملكة وهي قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة ، وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في (موضعه)<sup>9</sup> ، والنظر الذي جعله جنساً للحد ثمرة ذلك العلم لا هو [5] ، فلو<sup>10</sup> قال علم ينظر به أو ملكة يقتدر بها على النظر لكان أولى (من هذا)<sup>11</sup> ، وقال أبوبكر شيخ ابن بري: "العروض حصر أوزان العروض الشعرية ،

<sup>1</sup> - (س): تصوره

<sup>2</sup> - (س): وهذا

<sup>3</sup> - (و): أي نظم

<sup>4</sup> - (س): في اللغة وزائده

<sup>5</sup> - مطموسة في (س)

<sup>6</sup> - (س): الخ

<sup>7</sup> - سقطت من (س)

<sup>8</sup> - (س): هجوا

<sup>9</sup> - (و): موضوعه

<sup>10</sup> - (س): ولو

<sup>11</sup> - ساقطة من (و)

ولواحقها العلية والزحفية ، فالشعرية يخرج التصريفية وغيرها<sup>1</sup> ، وقوله العلية والزحفية ، يخرج يخرج غيرهما من لواحق الأوزان ، فإنها أعم ولا يخفي ما في هذا من الدور ، لأخذه العروض في حد الا أن يحمل ما في الحد على اللغوية والمحدودة على الاصطلاحية وفيه نظر ، وقوله (حصر الأوزان الى آخره)<sup>2</sup> يقتضي أن لا يكون عالم بالعروض حتى يحصر جميع الأوزان بالفعل ، وليس كذلك بل المراد من سائر الحدود أن يكون كذلك بحسب الصلاحية والقبول لا بالفعل ، وبعضهم أضاف الشعر<sup>3</sup> الى العرب ليخرج شعر غيرهم ، فحدّه غير مطّرد وان قيل إنّما عنا ذلك دخله العناية في الحدود ، وقد يقال لا حاجة الى قوله لواحقها لأن الأوزان تغني عنه كما أشرنا اليه قبل فهو حشو في الحد. وقبل علم بأوزان العرب الشعرية ولواحقها الزحفية والعلية ، وهذا قريب من الذي قبله ، فعليه ما عليه إلا أنه احترز بالعرب عن غيرهم ، لكنه حافظ على طرده فأخل بعكسه ، لأن ظاهر قوله أوزان العرب نفس أوزانها ، فيخرج ما يبنى عليها وعلى مهيعها من شعر المولدين (وقد علم فسادة)<sup>4</sup> ، فان قلت لعله يريد بمثل أوزان على حذف مضاف قلت مجاز فيجتنب في الحدود وايضا يخرج نفس أوزان العرب ، فلو قال بأوزان العرب أو ما يبنى عليها لكان أولى [والله أعلم]<sup>5</sup>.

#### \* تنبيه

تقرر في العلوم العقلية ، أنّ لكل علم مبادئ وموضوعات ومسائل ، فأما الموضوع فهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية له ، قالوا كبदन الإنسان فإنه (موضوع) علم الطب . فموضوع هذا العلم على هذا البحور الخمسة عشر ، فانه يبحث في هذا العلم عما يعرض لها ، مما يجوز ويمتنع من تمام أجزاء ، أو حذف بعضها ، أو زحاف أو علة ، حسن أو قبيح ، أو صالح أو غير ذلك ، ومسائل العلم هي جزئيات هذه العوارض المعينة ، ومبادئ العلم يتكلم فيها على أمور ، منها تعريف حقيقته ليكون طالبه على بصيرة مما يطلب ، لأن الحكم على الشيء فرع تصوّره ، وقد تقدم من حدود هذا العلم ما فيه كفاية ، ومنها وجه تسميته ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في هذا العلم والخلاف فيه ، ومنها يستمد منه ذلك العلم وهو هنا إما ألفاظ العرب بالإطلاق أو ألفاظها الشعرية ، ومنها فائدته ليجتهد الطالب في تحصيله بحسب كثرة الفائدة وقلتها أو (يفتر)<sup>7</sup> ، ولئلا يكون سعيه عبثا إن لم تكن فائدة أصلا ، وهذا لا يكاد

<sup>1</sup> - (س): غيره

<sup>2</sup> - سقطت من (و) والمتبث من (س) و(ر)

<sup>3</sup> - (و): وتقصّد إضافة الشعر الى العرب

<sup>4</sup> - سقطت من (و)

<sup>5</sup> - زيادة من (س)

<sup>6</sup> - (س): فإن موضوعه

<sup>7</sup> - (س): يقصر . والذي أثبتناه هو من (و) و(ر)

يتصور في العلوم ، أو كانت ولكنها قليلة جدا وفائدة هذا العلم كغيره عامة وخاصة ، أما العامة فالخروج من ظلمة الجهل إلى نور العلم ، والترقي عن حضيض التقليد. في أن هذا النوع من الكلام يقال له شعر ، مع عدم العلم بخاصيته إلى أوج اليقين ، ورتبة الاجتهاد بتمييزه بصفته. وأما الخاصة فأموره لا تحصى ، منها الاطلاع على حكمة الله فيما خص به هذا الصنف الشريف ، الذين هم العرب من غيرهم من النوع الإنساني (بالنفيس)<sup>1</sup> من أساليب كلامهم على أنواع شتى ، وان النوع المنظوم منه مع كثرة ما صدر منهم فيه من لدن أنطقهم الله بذلك الى يوم القيامة لا يخرج عن تلك البحور التي (قررها)<sup>2</sup> الخليل -رحمه الله تعالى- وفيه ما يشهد له بما خصه الله به من مزية الإدراك لتفطنه لذلك ، والاعتبار بهذا مما يزيد في الإيمان ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتَلَفَ الْأَلْسِنَتِ كُفْمُ﴾<sup>3</sup> ، ومنها أن به يميّز الشعر من غيره ، ومن لم يميز الشعر كيف يعتقد أن القرآن ليس<sup>4</sup> بشعر ، أم كيف يتيقن صحة ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾<sup>5</sup> ، الا بالتقليد المحض الذي قال جماعة من المحققين أنه لا يكفي يكفي في العقائد الإيمانية ، وناهيك بهذه الفائدة الجليلة التي هي من واجبات أصول الإيمان ، ومن هذا المعنى ما نقل القاضي عياض -رحمه الله- في الشفا ، من قول الوليد بن المغيرة<sup>6</sup> لأبي جهل: "ما منكم أعلم بالأشعار مني ، والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا. وقوله لقريش حين قالوا "نقول شاعر ما هو بشاعر ، قد عرفنا الشعر كله رجزه وهزجه وقريضه ومبسوطه ومقبوضه ما هو بشاعر"<sup>8</sup>. ومن فوائده الخاصة معرفة صحيح الوزن من الشعر وفاسده لمن ليس في طبعه الشعر ، ومعرفة ما ينبو عنه الطبع من بعض البحور الجائزة عند

<sup>1</sup> - (و): بالتفنن. والمتثبت من (س)، (ر)

<sup>2</sup> - (مس): قدره ، و المتثبت من (و)

<sup>3</sup> - الروم: 22

<sup>4</sup> - جاء في الحاشية من (و) بقلم مخالف للقلم الذي كتب به المتن، ما يأتي: "مدح صناعة العروض، ولا بن رشيق في مدح الشعر:

الشعر شيء حسن	ليس من حرج	أقل مجيب ذها	+	بالمهم عن نفس الشع
يحكم في لطافة	+	حل عقود المحم	+	ونظرة حسننها
وحرفة يردھا	+	عن قلب صب تنضح	+	وزجھة أوقعھا
وحاجة يسرھا	+	عند غزال غدج	+	وشاعر مطرح
فریه لسانه	+	من ملك متوج	+	فعلموا أولادكم
			+	عقارطیب المنصح

<sup>5</sup> - يس: 69

<sup>6</sup> - هو الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم والد خالد. ابن حجر العسقلاني. ينظر ترجمته في: ابن حجر

العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق عبد العزيز بن محمد صالح السديدي، مكتبة الرشد الرياض، 229/2

<sup>7</sup> - (س): وزجه. وهو تصحيف ظاهر

<sup>8</sup> - علي القاري الهروي، شرح الشفا للقاضي عياض، 561/1

العرب ، وبعض الشعر المزعوف أو المعلول وتمييز البحور بعضها من بعض ، فانه قد يلتبس كثير منها على بعض المحققين بهذا الفن فكيف بغيرهم. وإنما كانت هذه الفوائد معتبرة ، لوجوب الاعتناء بالشعر ، فانه حجة لفسر كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، اللذين هما مناط الأحكام الشرعية الأصلية والفرعية ، ولا يستشهد به على شيء من ذلك إلا بعد ثبوت كونه شعرا المستلزم لصحة وزنه وجوازه عند أربابه ، وإلا كان مختلا (فلا) <sup>1</sup> ينبغي الاستشهاد به من حيث كونه شعرا.

ومن مبادئ العلم معرفة مرتبته من العلوم ، وذلك يتبين من فائدته وبعد هذا نبين لك خطأ من ذم هذا العلم ، وهما احد رجلين إما عاجز أو جاهل وكلاهما لا يلتفت اليه ، وأما واضع هذا العلم فهو الإمام العالم الشهير الصالح الورع الزاهد الحجة أبو عبد الله الخليل بن أحمد البجلي الفراهيدي بطن من الأزدي ويقال الفرهودي ، شيخ الإمام سيبويه وهو [6] صاحب كتاب العين في اللغة ، وصاحب الموسيقى ، والعروض ، وتوفي أيام الرشيد سنة سبعين ، وقيل خمس وسبعين ومائة <sup>2</sup>.

ولم يسبقه أحد إلى استخراج (العروض) <sup>3</sup> ، وقال النضر بن شميل <sup>4</sup> ما رأى الراعون مثل الخليل ولا رأى هو مثل نفسه ، كان شعث الرأس ، شاحب اللون ، قشيب الهيئة ، متخرق الثياب ، متقلع القدمين ، مغمورا في الناس لا يعرف ، وكان يقول: الثواني إضاعة ، والخرم بضاعة ، والإنصاف راحة ، واللجاج وقاحة ، والصفح عن الإخوان مكربة ، ومكافأتهم على الذنوب والإساءة دناءة. وقيل له من الزاهد فقال: من لم يطلب المفقود حين يفقد الموجود <sup>5</sup>. وذكروا في كيفية استخراج علم العروض صفات يطول ذكرها <sup>6</sup> ، ونقل ابن بري أن بعض العلماء ذكر أن الخليل أخذ رسم العروض من أصحاب محمد بن علي ومن أصحاب علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم ، قالوا ودخل عليه أخوه يوما وهو مكب على دائرة يحاول فكها

<sup>1</sup> - سقطت من (و)

<sup>2</sup> - (س): خمس ومائة

<sup>3</sup> - (س): هذا العروض

<sup>4</sup> - النضر بن الشميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عنزة بن زهير بن جهلة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمر بن تميم ، بصري الأصل ، أخذ عن الخليل وفصحاء العرب ، توفي سنة 204 هـ أو 203 هـ ، من تصانيفه: الأنواء ، المعاني ، الصفات ، المدخل الى كتاب العين. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ص 82 ، والفهرست ص 77 ، ونزهة الألباب في طبقات الأدباء ص 73 ، ووفيات الأعيان 398/5

<sup>5</sup> - وجاء في حاشية (و) بمداد أسود ، أما يأتي: يحكى أنه قيل للخليل بن أحمد هذا ، أيما أفضل العلم أو المال قال العلم ، قيل له ، فما بال العلماء يزدحمون على أبواب الملوك ، والملوك لا يزدحمون على أبواب العلماء؟ قال: ذلك لمعرفة العلماء بحق المال وجهل الملوك بحق العلم.

<sup>6</sup> - (س): ذكره

بأجزاء التفعيل ، فنأدى قومه وقال: جنّ الخليل ، فأنوه فلما فرغ صرف وجهه الى أخيه وأنشده:

لَوْ كُنْتُ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَرْتَنِي \* أَوْ كُنْتُ أَجْهَلُ مَا تَقُولُ عَذَرْتُكَ  
لَكِنْ جَهِلْتُ مَقَالَتِي فَعَذَرْتُنِي \* وَعَلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذَرْتُكَ<sup>1</sup>

وقيل إنما أنشدهما حين سأله ابن كيسان<sup>2</sup> عن شيء فلما استفتح الجواب قال ابن كيسان لا أدري ما تقول.

(النقص والرجحان) معروفان ، والنقص<sup>3</sup> يشمل نقص المقدار ، كنقص بعض الحروف من كلمات الشعر فيما نحن بصده ، ونقص الصفة الذي هو العيب ، ولو كان بزيادة كزيادة ما لا تجوز زيادته عند العرب ، لكنهم التزموا حذفه وكذا كل زيادة خالفت أحكام العرب في شعرها وان كانت من الجزء باعتبار الأصالة ، قال الجوهري : نقص الشيء نقصا ونقصانا ونقصته أنا ، يتعدى ولا يتعدى وانتقص الشيء أي نقص وانتقصته أنا ، والمنقصة النقص ، والنقيصة العيب<sup>4</sup>. ورجح الميزان يرجح بفتح الجيم في الماضي وضمها في المضارع رجحانا بضم الراء في المصدر أي مال ، ورجحت له ترجيحاً وأرجحته أعطيته راجحاً وترجحت الأرجوحة بالغلام مالت وراجحته فرجحته كنت أوزن منه .

(يدريهما) يعلمهما ، قال الجوهري: "دريته ودريت به دريا ودُرِيَّةٌ ودُرِيَّةٌ ، أي: علمت به ، وأدريته أعلمته"<sup>5</sup>.

(الفتى) قال الجوهري: "الشاب والفتاة الشابة ، وقد فتى بالكسر يفتي فتى فهو فتى السن بين الفتا ، وولد له في فتاء سنّه ، والفتى السخي الكريم ، يقال فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفتاوا لجمع فتیان وفتية وفتوّ ، و على فعول ، وفتى كعصي. قال سيبويه أبدلوا الواو في الجمع والمصدر بدلا شاذاً"<sup>6</sup>. والظاهر أنّ الناظم لم يرد بالفتى واحدا من المعنيين اللذين ذكر ذكر الجوهري ، وإنما أراد به الرجل الكامل في خصال الرجولية ، ومن لوازم ذلك الكمال الذكاء والفطنة ، والغوص على المعاني ، وعلوّ الهمة بحيث يرتفع عن مسقطه الجهال ، فإن

<sup>1</sup> - شعر الخليل بن أحمد الفراهيدي، جمع: حاتم الضامن، وضياء الدين الحيدري. مطبوعات الجمعية الإسلامية للخدمات الثقافية، مطبعة المعارف - بغداد 1393هـ - 1973م، ص16، وطبقات الشعراء المحدثين 98، وأخبار النحويين البصريين 31.

<sup>2</sup> - أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان، كان نحويًا ومعتقلاً، من تصانيفه: الوقف والابتداء، كتاب المذهب، التصاريغ، المقصور والمدود، المذكر والمؤنث. الفهرست، لابن النديم، ص120

<sup>3</sup> - (س): النقصان، صححها الناسخ في الهامش بالنقص

<sup>4</sup> - الصحاح 1059/3

<sup>5</sup> - الصحاح: 2335/6 (مختصراً)

<sup>6</sup> - الصحاح: 2451-2452/6

الإنسان بما هو إنسان ، ليس بالصفات الجسمية كالفتوة ولا بالقوة ، بل بالعقل والمعارف والعلوم.

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْعٍ \* أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِّنَ الْإِنْسَانِ<sup>1</sup> ، فأشار الناظم أن هذا العلم لما كان خفي الدقائق ، سني الحقائق ، احتاج إلى فضل ذكاء وعلو همة ، فلا يدري ناقصه عن المعتدل منه وراحه عليه ، إلا الكامل من الفتيان فيما هو به إنسان ، كالخليل مستخرجه ، ومن يَسِيرُ فيه بعده<sup>2</sup> على منهجه ، وإنما كني عن الرجل (الكامل)<sup>3</sup> ، وهي طريقة للعرب والأدباء مشهورة ، فإن الإنسان عادة إنما تيسر له أسباب الوصول للمراد في ذلك الزمان. إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَتْهُ الْخِلَاقَةُ نَاشِئًا \* فَمَطْلُوبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ عَسِيرٌ<sup>4</sup>

ويحتمل أن يريد الناظم المعنى الأول ، إشارة إلى أنه ينبغي أن يتعلم الإنسان هذا العلم في (الصغر)<sup>5</sup> ، فانه أسهل عليه حينئذ ، وهكذا سائر العلوم لاسيما الغامضة والأدبية ، فإنها تتربى مع الإنسان ، ويتأدب شيئاً شيئاً ، فتكبر له مع كبره ، والكبير لا ينال منها إلا الصغير ، لأن زمن صحبته إياه يسير ، وحفظها عليه عسير.

إِنَّ الْعُصُونَ إِذَا قَوْمَتَهَا إَعْتَدَلَتْ \* وَلَنْ تَلِينَ إِذَا قَوْمَتَهَا (حُسْبًا)<sup>6</sup>

ويحتمل على بعد أن يريد المعنى الثاني ، ولأن السخي يرتاح لسماع الشعر ، ويثيب عليه على مقداره ، فمن لوازم ذلك معرفته بصحيحه وفاسده وحسنه من قبيحه ، وهذا المعنى الذي قررنا في هذا الوجه هو من الشهرة عند العلماء بتاريخ الملوك والكرماء مع الشعراء ، بحيث لا يحتاج إلى شاهد حكاية أو خبر ، أو تعيين واقعة أو أثر.

(أنواعه) جمع نوع والضمير للشعر قال الجوهري: "النوع أخص من الجنس ، وقد تنوع الشيء أنواعاً"<sup>7</sup>. [قلت والنوع عند المنطقيين يطلق تارة على الكلي ، الذي له أفراداً متفقة في حقيقة ذلك الكلي ، سواء كان ذلك الكلي مندرجاً تحت جنس كالإنسان ، بالنسبة لإفراده الصنفية والشخصية ، مع أنه داخل تحت الحيوان ، أو لم يندرج تحت جنس كالنقطة ، فإنه

<sup>1</sup> - البيت من قصيدة المتنبي "الرأي قبل الشجاعة". ديوانه، شرح العلامة أبي البقاء عبد الله العكبري البغداد، ضبط نصوصه وأعد فهرسه عمر فاروق الطبايع. دار الأرقم 518 / 2

<sup>2</sup> - (و): ومن يسير بعده فيه

<sup>3</sup> - سقطت من (س)

<sup>4</sup> - البيت للمعلوط بن بدل القريعي، ورد في من شوارد الشواهد، علي الطنطاوي. دار المنارة جَدَّة - السعودية، ط1:

1988م، ص19

<sup>5</sup> - (س): بالصغر

<sup>6</sup> - (و): الخشب

<sup>7</sup> - البيت لسابق البربري

<sup>8</sup> - الصحاح: 1294/3

مفهوم كلي يصدق على كل (واحدة)<sup>1</sup> من النقط التي هي متفقة في حقيقة النقطة الكلي ، مع أن النقطة ليست مندرجة تحت جنس ، إذ ليست مركبة حتى يكون فيها الجزء العام والخاص كما في الإنسان ، وتارة على ما اندرج تحت جنس اتفقت أحاده فيه كالإنسان ، أو اختلفت كالحيوان ، وسمّو النوع باعتبار الإطلاق الأول حقيقيا ، لأنه معقول لا بالإضافة [7] إلى ما فوقه. وسموه بالاعتبار الثاني إضافيا ، فيصدق على الحيوان نوع باعتبار الإطلاق الثاني لدخوله تحت جنسه وهو الجسمولا يصدق عليه نوع بالإطلاق الأول ، لأن أحاده مختلفة ، ويصدق على النقطة نوع بالإطلاق الأول دون الثاني يصدق على الإنسان نوع بالإطلاقين معا ، فبين التفسيرين للنوع عند المنطقيين عموم وخصوص من وجه<sup>2</sup> ، وأراد الناظم هنا أنواع الشعر الخمسة عشر ، وهي: الطويل ، والمديد ، والبسيط ، والوافر ، والكامل ، والهزج ، والرجز ، والرمل ، والسريع ، والمنسرح ، والخفيف ، والمضارع ، والمقتضب ، والمجث ، والمتقارب ، وهي أنواع حقيقية ، لأن ما تحت كل واحد منها<sup>3</sup> من الأصناف كالضروب المختلفة ، أو من أشخاص كل صنف متحدة في حقيقته ، وأنواع إضافية لاندراجها تحت مفهوم الشعر الكلي ، الذي هو جزء من كل واحد منها ، الممتاز من غيره بأجزاء تفعيله ، فكل واحد من البحور باعتبار ما تحته ، وباعتبار دخوله تحت مطلق الحيوان ، تسمى هذه الأنواع أيضا بحورا ، وسماه بذلك المصنف في قوله بعد والأبحر يسمى<sup>4</sup> ، وسماه بعضهم أجناسا ، وسمي ما يندرج تحتها أنواعا ، وسماه بعضهم أصنافا ، ومقتضاه أن الشعر نوع ، وتسمى أيضا أصولا وأعاريض وأشطارا ، وأوجه هذه التسميات لا يخفى.

(خمسـة عشر) هي عدد الأنواع المذكورة ، وخمسـة عشر من (العدد المركب)<sup>5</sup> والمشهور فتح عينه ، قال في التسهيل: وربما سكن عين عشر ، يعني في المركب وقرئ ﴿أَحَدًا عَشَرَ كَوُكْبًا﴾<sup>6</sup> بتسكين العين<sup>7</sup> ، وعلى هذا بنا الناظم لأنه لا يتأتى الوزن إلا مع تسكين العين ، إذ لا لا يجتمع في الشعر توالي خمس متحركات ، ووجهه في النثر التخفيف من توالي المتحركات لأن الكلمتين جعلتا كلمة واحدة ، وما ذكر من أنهذه الأنواع خمسـة عشر هو استقراء الخليل ، وزاد غيره أعاريض وضروبا يوقف عليها في محلها ان شاء الله تعالى ، منها زيادة بعضهم سادس عشر سماه بالمتدارك واستخرجه من دائرة المتقارب ، وطرحه الخليل لما ذكر ،

<sup>1</sup> - (و): أحاد

<sup>2</sup> - ما بين المعقوفتين سقط من موضعه في (ر)، واستدركه الناسخ في الحاشية

<sup>3</sup> - (س): لأن كل ما تحت واحد منها

<sup>4</sup> - جاء في كل النسخ المعتمدة (يهمي) والذي أثبتناه في المتن هو الصواب

<sup>5</sup> - (و): الأعداد المركبة ، مصححة في الهامش والمثبت من (س)

<sup>6</sup> - يوسف: 4

<sup>7</sup> - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي 65/2

ويسمى أيضا المخترع والمحدث ، وأنكر الأخفش<sup>1</sup> مجيء المضارع عن العرب وأثبتته قياسا ونسبه الخليل والأكثر الى العرب ، وجعل الجوهرى أشتار الشعر كلها اثني عشر لا غير منها (المتدارك)<sup>2</sup> وجعل منها سبعة مفردات وخمسة مركبات<sup>3</sup> ، فالمفردات ما لا تتركب مع غيرها وهي: الوافر ، والكامل ، والهزج ، والرجز ، والرمل ، والمتقارب ، والمتدارك . والمركبات ما تتركب من غيرها وهي: الطويل ، والمديد ، والبسيط والخفيف ، والمضارع . فالطويل مركب من المتقارب والهزج ، لأن المتقارب مركب من فعولن ، والهزج مركب من مفاعيلن ، ومنهما الطويل . والمديد مركب من الرمل والمتدارك لأن الرمل من فاعلاتن والمتدارك من فاعلن ، (والمديد منهما)<sup>4</sup> ، والبسيط مركب من الرجز والمتدارك ، والخفيف مركب من الرمل والرجز ، والمضارع مركب من الهزج والرمل ، ولم يركب من الوافر الكامل شطر لما فيهما من الفاصلة ، فلو ركب منها بحر لتوالت حركات كثيرة لاسيما مع سقوط النون للزحاف . وأسقط الجوهرى السريع والمنسرح والمقتضب والمجث ، قال وإنما كثر الخليل الألقاب للتقريب والشرح ، وإلا فالسريع من البسيط لأن بناءهما من مستفعِلن وفاعِلن والمنسرح ، والمقتضب من الرجز لأنهما من مستفعِلن ، وهذا بناء على قاعدته أن مفعولات مقلوب مستفعِلن<sup>5</sup> ، والمجث من الخفيف لأنهما من مستفعِلن وفاعِلاتن ، ولا اختلاف بين هذه الأجزاء إلا في تقديم أو تأخير أو تكرار بعضها ، وحذق صاحب هذا المذهب وتنقيره عن غوامض هذا الفن لا يخفى ، وبناءه السريع من مستفعِلن فاعِلن لإنكاره من مفعولات . وقول الخليل أن فاعِلن في السريع منقول بالكشف والطي من مفعولات أجرى على حكم الدوائر وأكثر اطرادا ، واعترض بعضهم جعله الخفيف مركبا من الرمل والرجز ، ومستفعِلن في الرجز مجموع الودت في الخفيف مفروقه ، وكذا قوله في المضارع ، لأن فاعِلاتن في الرمل مجموع الودت وفي المضارع مفروقه ، وأجيب بأنه لا يعترف بمفعولات ولا مقلوبيه فكيف يعترض عليه بما ينكره .

(كلها) الضمير للأنواع الخمسة عشر ، وكل قال الجوهرى: "لفظه واحد ومعناه جمع تقول كل حضر على اللفظ وحضروا على المعنى ، وكل وبعض معرفتان ، ولم يجئ عن العرب باء ، وهو<sup>6</sup> جائز لأن فيهما الإضافة وان فقدت"<sup>1</sup>

11 - أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي، مولى مجاشع، أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه. له عدة تصانيف منها: كتاب الأوسط في النحو، تفسير معاني القرآن، المقائيس، العروض، القوافي، مات سنة 211هـ وقيل سنة 215هـ. مراتب النحويين ، وأخبار النحويين 39-408 ، ومعجم الأدباء 224/11 ، والفهرست 52

2 - سقطت من (و)

3 - الجوهرى، عروض الورقة. تحقيق محمد العلمي، دار الثقافة الدار البيضاء، ط1: 1404-1984، ص11

4 - سقطت من(س)

5 - يقول الجوهرى: "وأما مفعولات، فليس بجزء صحيح، على ما يقوله الخليل، وإنما هو منقول من مستفعِلن مفروق الودت"

عروض الورقة، ص11

6 - (س): وهو غير

وفي المغني: "كل وضع لاستغراق أفراد المنكر والمعرف وأجزاء المفرد المعرف"<sup>2</sup>، "وحكم لفظه الإفراد والتذكير"<sup>3</sup> فإن أضيفت إلى منكر اعتبر معناها في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإن أضيفت إلى معرفة جاز مراعاة اللفظ والمعنى، وإن قطعت عن الإضافة لفظاً<sup>4</sup>، فقال أبو حيان: يجوز اعتبار الأمرين، والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة فيجب الإفراد، كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت وجب الإفراد ولكن جعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف<sup>5</sup>

(تؤلف) أنت الفعل لإسناده إلى ضمير كل، باعتبار معناها لأنها واقعة على الأنواع، وهذا مراد من قال من الشراح أن الضمير عائد على الأنواع، ويجوز أن يريد عوده على لفظ أنواعه لا على كل باعتبار معناها، ولو قال الناظم يؤلف بالياء على التذكير اعتبار بلفظ كل لصح، والتأليف الجمع ألقت الشيء جمعته، وقال الجوهري [و8]: "ألقت بين الشيئين تأليفاً فتألفاً، واتئلفا وإيلاف قريش أهلك أصحاب الفيل، لأولف قريشا مكة، ولتوليف قريش رحلة الشتاء والصيف، أي يجمع بينهما"<sup>6</sup>، ورأى بعضهم، أن التأليف أخص من الجمع، وأنه جمع بين الشيئين أو أكثر، على نسبة بينهما لأن التأليفيقتضي الألفة، و حكى بعضهم أنه لا فرق بينهما عند المناطقة، وأن متأخريهم زعم أن المركب مادلّ جزءه على معنى في الجملة، وأن المؤلف ما دلّ جزءه على جزء معناه.

(جزأين) تثنية جزء، وهو واحد<sup>7</sup> الأجزاء أي بعض مركب، قال الجوهري: "جزأت الشيء جزءاً قسمته وجعلته أجزاء، وكذلك التجزئة"<sup>8</sup>، واختلف الشراح في مراد النظم بالجزأين، فقال السيد الشريف الشارح الأول "يريد أن أجزاء التفعيل التي تؤلف منها أشطار الشعر، منقسمة إلى خماسي وسباعي لا ثالث لهما، وهذا باعتبار الأصل بالنظر إليهما، بعد العلل والزحاف وفرعيتهما لتركبهما من الأسباب والأوتاد، فالأشطار مركبة من الأجزاء، والأجزاء من الأسباب والأوتاد، وهما من الحروف السواكن والمتحركات"<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - الصحاح 1812/5

<sup>2</sup> - مغني اللبيب 255

<sup>3</sup> - مغني اللبيب 258

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 264

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 264

<sup>6</sup> - الصحاح 1332/4

<sup>7</sup> - (و): هو أحد الأجزاء

<sup>8</sup> - الصحاح 40/1

<sup>9</sup> - أبي القاسم محمد بن أحمد شريف السبتي، شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي. تحقيق محمد هيثم غرة، دار

البيروني. ص 62

وقال جماعة غيره، مراده بالجزأين الأسباب والأوتاد، لأنهما جزآن لأجزاء التفاعيل وكل بحر مؤلف منهما، وفرعيتهما لحصولهما من سواكنا الحروف ومتحركاتها. ورجح بعضهم هذا الشرح، بأن كلية الناظم لا تطرد الا معه، فان كل بحر مؤلف منها، وأما الجزآن الخماسي والسباعي فلا يجتمعان الا في الدائرة الأولى، وبأنه أتم فائدة للتنصيص على عدم اعتبار الفاصلة، وانما يفهم (عدم) اعتبارها على التفسير الأول، من عدم ذكرها وعدم ذكر الشيء ليس ليس قولاً بعده، وبأن في الشرح الثاني تأسيساً لقول الناظم بعد: ومن جنسيهما الجزء قد أتى خماسيه قل والسباعي ثم لا يفوتك تركيب، وفي الأول تأكيد وبأنه وافق أخيراً على تركيب الأسباب والأوتاد من الحروف، فليذهب الى ذلك ابتداءً-انتهى مختصراً-

قلت ولا خلاف بين الشرحين من حيث المعنى، لأن الخماسي والسباعي لا شك في تركيب البحور منهما، ولما كانا هما متركيبن من الأسباب والأوتاد، ابتداءً لزم من ذلك تركيب البحور منهما أيضاً، لأن جزء الجزء جزء للكل، والمركب من المركب من شيء، مركب من ذلك الشيء، فالشريف نظر الى التركيب الثانيوغيره نظر الى الأول، وإنما يبقى النظر في ترجيح أحد الشرحين، والا فالخلاف لفظي، وقد يرجح شرح الشريف المتقدم شرعاً وطبعاً ووضعا، لوجوه:

الأول: أن الشعر بما هو شعر إنما كان كذلك لتركيبه من الأجزاء الثواني، التي هي أصله القريب، وهي ميزانه التي يوزن بها، وبها يظهر (اختلاف)<sup>2</sup> أنواعه، وهي وان تشعبت فمرجعها إلى الخماسي والسباعي، وأما الأسباب والأوتاد، فلا تختص بتمييز الشعر، ولا بتمييز<sup>3</sup> بعض أنواعه من بعض.

الثاني: ان استعمال الأصلية والفرعية في الألفاظ، بحسب الاصطلاح العربي، إنما يكون فيها بعد التركيب من الحروف، ككون المصدر أصلاً للفعل والصفة، ولا يقال في المصدر فرع لتركبه الحروف إلا لغة، وإلا لزم أن يقال الفعل فرع الفرع لا فرع أصل.

الثالث:

أن (ال) في قول الناظم بعد "ومن جنسيهما الجزء"، للعهد الجنسي أي جنس الجزء، الذي تضمنه قوله من جزأين، وفسر ذلك الجزء بقوله خماسي قل والسباعي، وهذا كالنص على مراده بجزأين، فكيف يعدل عنشرح كلامه بغيره، والنحاة يقولونأن النكرة إذا أعيدت بلفظ المعرفة، فالثاني هو الأول، وإنما وجد الجزء ثانياً، تنبيهاً على أن مراده بالهمثي، جنس الجزأين، ويدل على أن مراده ثانياً، الجنس قوله خماسية قل والسباعي، ونبتّه بقوله "ومن جنسيهما" أي جنس الأسباب والأوتاد، على ما عناه بفرعين، فكيف يصح مع هذا أن يقال،

<sup>1</sup> - سقطت من (س)

<sup>2</sup> - تكررت في (س)

<sup>3</sup> - (س): ولا تمييز الشعر بعض أنواعه

أراد فرعين من الحروف ، وسترى مزيد بيان لهذا اللفظ عند تعرضنا لشرحه إن شاء الله تعالى ، وهذا ظاهر لا غبار عليه .

وقول المرجح للشرح الثاني ، أن كليته لا تطرد إلا معه معارض ، فإن تمييز البحور لا يكون إلا مع الأول ، وهذا أقوى في الاعتبار سلمنا تساويهما ، لكن يلزم عدم الاطراد مع الثاني أيضا ، لخلو بعض (البحور)<sup>1</sup> من الوجد المفروق والسبب الثقيل ، سلمنا كون هذين خاصين ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم ، فجميعها لا يخلو من جنسهما ، لكن يلزم الأطراد أيضا مع الأول ، لأن قوله من جزأين ، أي من جنسهما ، إما على الجمع أو على الانفرد ، ولا يوجد شيء من البحور الا منهما بناء ، على أن غيرهما مأخوذ منهما ، فقول المرجح لا يجتمعان إلا في الدائرة الأولى ، وهم على هذا التقرير ، وهو ظاهر ولا يصح أن يريد الشريف غيره . وأما قوله بأنه أتم (إلى آخره)<sup>2</sup> فاستدلال بمحل النزاع ، لأنه بناء على تفسير الجزئين بها ذكر ، فيكون قوله لا سوى أي لا سوى الأسباب والأوتاد ، فتنتفي الفواصل ، والشريف يمنع ذلك ويقول ، معنى لا سوى أي لا سوى الخماسي والسباعي<sup>3</sup> ، تنبيهها على أن غيرهما من الأجزاء راجع إليهما ، فإن قلت فما مذهب الناظم في الفاصلتين ، قلت يحتمل أن يكون قائلًا بهما ، وصمت عنهما اختصارا واقتصارا على ذكر الأهم ، ويحتمل أن يكون وقف فيهما لتعارض أدلة المثبت والنافي ، ويحتمل وهو راجح الاحتمالات ، أن ينفيهما لرجوعهما إلى الأسباب ، وأولها وإلى الأوتاد ، ولذا اقتصر على ذكر الأصل كما اقتصر [و9] على ذكر الجزأين ، ويأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

وقوله شرح الشريف ، تأكيد ليت شعري ، من أين يأتي التأكيد فإن الناظم وصف الجزأين أولا بكونهما فرعين ، ولم يبين عماذا تفرع ، ثم بين ثانيا مما تفرعا ، فأين محل التأكيد وقوله وافق على التركيب من الحروف انتهى إلى آخره .

جوابه ، أن التركيب الذي ذكر أخيرا ، من الحروف إنما هو اللغوي والطبيعي ، ولم يذكره لا تبينا للأصل ، وليس بمقصود هنا ، وإنما المقصود هنا التركيب الاصطلاحي المخصوص بالشعر ، وهو الذي ذكر أولا كما تقدمت الإشارة إليه .

(فرعين) تثنية فرع ، وهو لفظ مشترك والمراد به هنا ، ما يبنى على غيره ويفرع عنه ، أما من قولهم فرع كل شيء أعلاه ، فإن الأعلى يستلزم استقراره على شيء تحته ، وهو أصله وأما من قولهم تفرعت أغصان الشجر أي كبرت ، وتقدم في أثناء الكلام أنها هنا صفتين لجزأين لأنهما متفرعان من الأسباب والأوتاد ، على شرح الشريف<sup>4</sup> ، أو من الحروف على شرح غيره .(لا)

<sup>1</sup> - (س): الحروف

<sup>2</sup> - ساقط من (س)

<sup>3</sup> - الشريف السبيتي، شرح القصيدة الخزرجية في العروض والقوافي. ص 66

<sup>4</sup> - المرجع نفسه

(سوى): بمعنى غير (قال)<sup>1</sup> الجوهري: " قال الأخفش سوى بمعنى غير ، أو بمعنى العدل فيه ثلاث لغات ، إن ضمنت السين أو كسرت ، قصرت فيهما جميعا ، وإن فتحتمددت تقول مررت برجل سَوَاك وَسَوَاك وسَوَاك ، أي غيرك"<sup>2</sup> ، وفي المغني أنها تكون بمعنى مكان أو غير ، على خلافي ذلك ، فتمد مع الفتح وتقص مع الضم ، ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة ، واستثناء كغير وهي مثلها معنى ، وتتصرف عند الزجاجة<sup>3</sup> وابن مالك<sup>4</sup> ، فترفع وتنصب وتجر بحسب العامل ، وعند سيبويه (الجمهور)<sup>5</sup> ، ظرف مكان لازم النصب إلا في الضرورة وترد بالوجهين عند الكوفيين<sup>6</sup> ، واستعملها الناظم هنا متصرفا لأنها مخصوصة بالعطف على جزأين والمضاف إليه ، وهو ضمير الجزأين محذوف أي لا سواهما.

### التركيب

يقول ، إن للشعر ميزانا ، وهي أجزاء التفعيل التي توزن بها ألفاظ الشعر ، ويسمى ذلك الميزان في اصطلاح العروضيين ، أو يسمى علم ذلك الميزان ، على ما تقدم من الاحتمالين في ضمير يسمى عروضه ، أو علم عروضه ، على الاحتمالين وبذلك العروض أو علمها يدري الفتى النقصان من الشعر والرجحان عليه ، المستلزم معرفتهما معرفة المعتدل ، وأنواع الشعر التي هي بحوره خمسة عشر نوعا ، كل واحد من تلك الأنواع يؤلف أي يركب من جزئين موزونين بميزان العروض ، و(هما)<sup>7</sup> الخماسي فعولن والسباعي كمفاعيلن ، والجزآن اللذان يتركب منهما منهما بحور الشعر ، متفرعان أي متركان من الأسباب والأوتاد ، ولم يتركب الشعر في الأصل من سواهما من الأجزاء ، لأنهما أصل لما عداهما من عدد الأجزاء ، على ما تبين لك. و(ال) في الشعر لتعريف الجنس أو الحقيقة ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، لإفادة اختصاص الشعر المذكور ، أي هو له لا غيره من الكلام ، وتنكير ميزان على هذا للنوعية أي نوع من الموازين ، ويحتمل أن يكون للتعظيم تفخيما لشأنه ، أو للتقليل تحريضا على تعلم علم العروض لقلة

<sup>1</sup> - سقطت في (و)

<sup>2</sup> - الصحاح 2384/6

<sup>3</sup> - هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السري بن سها الزجاج (...- 316هـ/...928م) النحوي كان من علماء الدين والأدب، من تصانيفه: معاني القرآن، وكتاب الأمالي، وكتاب الإشتقاق، وكتاب العروض. توفي ببغداد. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 15/6006 و معجم الأدباء 51/1.

<sup>4</sup> - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيطياني، أبو عبد الله جمال الدين (600هـ-672هـ) إمام في علوم اللغة العربية، تعلم على السخاوي، وعلى ابن يعيش، من مصنفاته: الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد، والكافية الشافية. بغية الوعاة 1/ 130، ومعجم أعلام المورد ص36

<sup>5</sup> - (س): الجوهري

<sup>6</sup> - مغني اللبيب 188

<sup>7</sup> - (س): وهو

مسائله بالنسبة الى غيره من العلوم مع عظم قدره ، وإضافة عروض للاختصاص ، وكذا الإضافة المقدرة في النقصان والرجحان ، لأن الأصل نقصانه ورجحانه ونابت (ال) عن الإضافة على رأي من يجوز ذلك ، وعلى الرأي الآخر يكون من إيجاز الحذف أي النقصان منه والرجحان منه ، و(ال) في الفتى للمبالغة أي الكامل ، وتقديم بها على عامله إما للحرص أي بالعروض يدري ذلك لا بغيره من العلوم ، وإما لرعاية الوزن والقافية ، ويحتمل قوله للشعر ميزان أن يكون تشبيهاً ، إن قصد تشبيه ألفاظه به ، ويكون التقدير ولألفاظ الشعر ، فيكون الطرفان مذكورين لأن المقدر في حكم المذكور ، وأن يكون استعارة إن قصد تشبيه العروض أو العلم بها بالميزان من استعارة محسوس بمحسوس على الأول ، أو بمعقول على الثاني كما تقدمت الإشارة إليه ، وهي تجريدية وترشيفية لأنها قرنت بما يلائم المستعار له وهو العروض ، وبما يلائم المستعار منه وهو النقص والرجحان ، كقوله لدي أسد البيت ، وفي البيت براعة الاستهلال المسمى بحسن الابتداء وحسن المطلع ، لإشعاره بمقصد النظم مع باقي الشروط المذكورة لهذا اللقب في علم البديع ، والجمع بين ألفاظ الميزان ، والنقص والرجحان ، وبين الشعر والعروض ، من التناسب المسمى بهمراعاة النظير<sup>1</sup> ، وبين النقص والرجحان<sup>2</sup> الطباق.

### الإعراب

روي ابتداء هذه القصيدة بغير واو ، وفيه حذف الحرف الأول من فعولن ، ويسمئثلما كما ستعرفه ان شاء الله تعالى وهو قبيح [و لهذا أعيب عليه ابتداء القصيدة به ، لكن الإعراب معه ظاهر لأن المجرور خبر مقدم ، وميزان مبتدأ مؤخر ، وصحح الابتداء بالنكرة تقدم خبرها المجرور أووصفها بالجملة بعدها ، وروي بالواو والإعراب بحاله ويسلم من عيب التلم ، إلا أن في إثبات الواو إشكالا لأن المعنى على الاستئناف ، والواو لا تكون للاستئناف داخلية على الجمل الا بعد جملة يمنع العطف عليها لمانع ، فيتعين كونها للاستئناف ولا تكون لذلك في ابتداء الكلام ولا تكون زائدة لأن سببويه وجمهور البصريين يمنعون زيادتها ، والذين يثبتون زيادتها وهم الكوفيون والأخفش لم يمثلوا ذلك في أول الكلام ، وقول [10]أبي حيان في شرح التسهيل: "وقال بعض أصحابنا -زعم الأخفش- أن الواو تزداد في مثل أداة الشرط نحو:

<sup>1</sup> - "وربما سمي التناسب والاتلاق، حقيقة أن يجمع بين أمر وما يناسبه دون تضاد ليخرج الطباق" الحافظ التنسي، نظم

الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان. تقدم تحقيق وتعليق بو طالب محي الدين، منشورات دحلج. ص 231

<sup>2</sup> - "وحقيقته ذكر الشيء ومقابله أي منافية من حيث الجهة حقيقيا كان أو اعتباريا تقابل التضاد أو غيره" نظم الدرر

والعقيان، 213

<sup>3</sup> - وهو علة تتمثل في إسقاط الحرف الأول من الوند المجموع في فعولن السالبة فتصبح(عُولُنْ)فتنقل إلى (فَعْلُنْ). إميل بديع

يعقوب، المعجم المفصل في العروض والقوافي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1411هـ - 1991. 210/2

من يكرمني أكرمه وإن كان يؤخذ منه زيادتها في الابتداء ، إلا أنه مقيد بمثل أداة الشرط"<sup>1</sup>، كما ترى فلم يبق الادعوى أنها عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، والتقدير للكلام المطلق ميزان كالأوزان التصريفية ، وللشعر خاصة ميزان يخصصه أو لكل علم من فقه أو غيرهم ميزان أيقوانين يضبط بها ، وللشعر ميزان أي قانون يضبط به ، قال في التسهيل "ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، وبالفاء قليلا فمثاله مع الواو قول بعض العرب "وبك وأهلا وسهلا" ، لمن قال مرحبا وأهلا وسهلا"<sup>2</sup> ، أي وبك مرحبا وأهلا وسهلا. ومنه لو افتدى به ، أي ولو ملكه ، واوولتصنع أي لترحم ولتصنع ، وجعل منه الزمخشري وليندروا به ، أي لينصحا وليندروا وهو كثير. وقال بعضهم هي هنا عاطفة على سؤال مقدر ، كأنه قيل هل للشعر ميزان؟ فقال مجيبا عاطفا لجوابه عليه ، وللشعر ميزان ، كواو ربّ المبتدأ بها عند من رآها عاطفة لا جارة ، ولا يعترض بمنع البيانيّين اقتران جملة الجواب بالواو لجوازه عند النحويين .

قلت ، ولا أعلم مجوزا لمثل هذا التركيب الذي قرر من نحوي ولا بياني ، ويسمى مبني للمفعول ، والنائب ضمير الميزان ، وعروضه مفعول يسمى الثاني ، والجملة صفة لميزان على الأظهر ، والنقص مبتدأ ، والرجحان عطف عليه ، وخبرهما جملة يديرهما ، وبها متعلقبديري والضمير للعروض كما تقدم في التركيب ، والجملة الكبرى من المبتدأ والخبر في موضع الحال من عروضه ، واستغنى فيها بالضمير عن الواو ، نحو ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>3</sup> ، وقال بعضهم ، بها يتعلق الخبر والضمير للميزان ، أو يديرهما ، والأول أولى . قلت يريد بالخبر للشعر ، والمناسب على مقتضى قوله أن يكون بها حالا من الضمير في الخبر ، والنقص فاعل بهما وجملة يديرهما حال من النقص والرجحان ، ولا خفاء بأن تقريرنا الذي هو الثاني في كلامه أولى من الأول ، أنه قال فيه أولى لأنّ تعلق بها يديري ، وعود الضمير على العروض أصح وأظهر وأقل تكلفا ، ويحتمل على هذا أن يكون بها خبر النقص والرجحان ، وعامل المجرور إما كون مطلق ، أو خاص يدل عليه السياق ، وتقديمه للحصر أي بالعروض يكونان أو يديران أو يميزان ، لا بغيرها وجملة يديرهما إما تفسيرية أو حال مؤكدة ، وأنواعه مبتدأ خبره (خمسـة عشر) ، وجملة (قل) اعتراضية ، لتقديم الوزن وهذا للرمز جعل الخبر جملة (قل) ، و(خمسـة عشر) خبر مبتدأ مضمـر ، أي هي والجملة في موضع مفعول (قل) ، وتقرر الرابط في جملة الخبر أي فيها والضمير للأنواع ، ومن جعل قل بمعنى اعتقد وأجريت في العمل ، كظنـعلى لغة سليم وألغيت لتوسطها<sup>4</sup> لأن في الوجهين تكلفا وارتكاب شذوذ ، أما الأول فللخلاف في

<sup>1</sup> - لم أقف على هذا المؤلف لأبي حيان

<sup>2</sup> - التسهيل 62

<sup>3</sup> - البقرة: 36

<sup>4</sup> - - ما بين المعقوفتين ساقط بأكمله من (س)، وقد تقدم في محله شرح لأبيات الخزرجية ، من قوله في النظم: وقد تم

إجمالا فتحذه مفصلا وبالرمز يهتدي...إلى آخره. أما الذي أثبتناه فقد كان من (و) و(ر)

وقوع الجملة الطلبية خبراً ، وقلة حذف الرابط المجرور مع المبتدأ ، وأما الثاني فلكونه على خلاف اللغة المشهورة ، و(كلها) مبتدأ خبره جملة(يؤلف) إلى آخر البيت ، وتقدم في المفردات إعراب(لا سوى) والظاهر أن جملة(كلها) مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب ، ويضعف جعلها حالاً من المبتدأ أو الخبر ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال عند الجمهور ، وأقوى منه أن تجعل حالاً من الضمير في (خمسة عشر) ، وهو العامل فيها ، على أنه مؤؤل بمعرفة ، نحو زيد أسد فارساً ، ولا يصح جعل كلها تأكيداً لأنواعه و(تؤلف) خبر آخر لأن فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالخبر ، إذ التابع من تمام المتبوع ، ولا يخبر عن المتبوع إلا بعد تمامه .

### المتن:

وأول نطق المرء حرف محرك \* فإن يأت ثان قيل ذا سبب بدا  
خفيف متى يسكن وإلا فضده \* وقل وتدان زدت حرفاً بلا امترا  
وسم بمجموع فعل وبضده \* كفعل ومن جنسيهما الجزء قد أتى

### الشرح

**المفردات:** أول الشيء (مبدأه)<sup>1</sup>. قال الجوهري: " والأول ضد الآخر ، وأصله أوأل على أفعال ، مهموز الأوسط ، قلبت همزته واوا وأدغم ، والجمع الأوائل والأولى على القلب ، وقيل أصله ووال على فوعل قلبت الواو الأولى همزة ، وإنما لم يجمع<sup>2</sup> أوأل لاستثقال جمع واوين بينهما ألف جمع فإن جعل صفة لم ينصرف ، كعام أول ، وقال ابن السكيت<sup>3</sup>: " لا تقل عام أول<sup>4</sup> ، وتقول ما رأيته مذ عام أول بالرفع ، صفة لعام أي أول من عامنا ، وبالنصب كالظرف ، أي قبل عامنا وأبداً بهذا ، أول بالضم على الغاية كقبل ، فان ظهر المحذوف نصب كأبداً به أول فعلك ، نحو قبل فعلك ، وتقول فيمن لم تره يوماً قبل أمس ، ما رأيته مذ أول أمس ، ولم تجاوز ذلك وهذا أول بين الأولية والمؤنث الأولى ، والجمع الأول ، كآخرى وآخر ، وكذا لجماعة الرجال من حيث التأنيث والأولون. انتهى. وفي التسهيل والحق بأسبق مطلقاً ، أول صفة وإن نويت إضافته بني على الضم ، وربما أعطى مع نيتها ما له مع وجودها وإن جرد عن الوصفية أجرى مجرى الكل ، والحق آخر بأول غير المجرد فيما له ، مع الأفراد والتذكير

<sup>1</sup> - (س): مبتداه

<sup>2</sup> - جاء في الحاشية من (س)، تعليق وهو كالآتي: قوله وانما لم يجمع إلخ لعله على واويل وقوله بينهما ألف لعل بعدهما ألف

تأمل

<sup>3</sup> - سقط من (و)، (ر). وهو ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (186هـ- 802هـ) لغوي عربي عهد إلى الخليفة

المتوكل العباسي بتأديب أولاده. من تصانيفه: إصلاح المنطق، وكتاب الألفاظ، والأضداد، وكتاب النوادر. ينظر ترجمته

في: مراتب النحويين 129، ومعجم أعلام المورد 27،

<sup>4</sup> - (و): عام الأول

وفروعهما من الأوزان ، إلا أن آخر يطابق في التنكير والتعريف ما هو له ، ولا يليه من وتاليها بخلاف أولا. انتهى.

(تَنطُق) بضم النون مصدر بمعنى المفعول ، أو اسم لما ينطق به المتكلم من حرف فأكثر ، وقال الجوهري: النطق الكلام ، وقد نطق الرجل نطقا وأنطقه غيره ونطقه واستنطقه أي كلمه ، والمنطوق البليغ وما له صامت ولا ناطق فالناطق الحيوان والصامت ما سواه -<sup>1</sup> انتهى وقال بعضهم أن ابن الطراوة<sup>2</sup> قال [و11]: النطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من<sup>3</sup> المعاني لفظا أو إشارة وفيه نظر لمن تأمل. قلت ولا مدخل للإشارة هنا وإنما تسمى نطقا حكما ، وقال بعضهم نطق بضم النون وفتحها مصدر أي تكلم ، وهو أخص من الصوت وهو هنا المنطق به المستقل في السمع باعتداده على المقطع لا مطلق المنطوق به ، لقول النديم<sup>4</sup> أقل الأصوات الحركة ، وأطول منها الحرف الساكن ، وأطول منه المتحرك لأنه حرف وحركة وهو حيّ والساكن ميت. فعند النديم الحركة أقل الأصوات لكن لا تتميز عن الحرف في السمع - انتهى - قلت قوله وهو أخص الظاهر عود الضمير على النطق ، وقوله وهو المنطوق به إلى آخر ما استدل به من كلام النديم ، ظاهر أو صريح في أن النطق يتأتى بأقل من حرف وليس إلا الحركة وذلك غير معقول ، لأن الحركة هيئة للحرف ومن صفاته ، ويستحيل وجود الصفة بدون الموصوف ، قال شيخ شيوخنا أثير الدين أبو حيان - رحمه الله - في أول باب إعراب الصحيح الآخر من "التذيل والتكميل": والحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ، لأن الحرف يوصف بأنه متحرك لوصفه بشدة أو جهر فهي صفته<sup>5</sup> ، والصفة لا تتقدم ولا تتأخر إنما توجد مع موصوفها إذ لا تقوم بنفسها<sup>6</sup> ، ثم استطرد الكلام في المسألة بذكر خلاف في بعض أحوالها وأشار إلى أنه ذكر المسألة في محل آخر ، وكلامه يقتضي أن الحركة لا توجد بدون الحرف ، وقوله عند النديم أقل الأصوات الحركة لكن لا تتميز إلى آخره ، كالمتناقض لأنها إن لم تتميز عنه فكيف توصف بأنها أقل الأصوات ، وهو أيضا خلاف قول الناظم "وأول نطق المرء حرف محرك" ، وقال السيد الشريف "قرر الناظم أن كل صوت ينطق به لا بد أن يكون

<sup>1</sup> - سقط من (س)

<sup>2</sup> - هو ابن الطراوة، أبو الحسين سليمان بن محمد، توفي سنة (528هـ/ 1134م)، نحوي وأديب عربي أندلسي، كان من كتاب الرسائل، له آراء في النحو تفرد بها. من تصانيفه: المقدمات على كتاب سيبويه، والتشريح، ومقالة في الاسم والمسمى. ينظر ترجمته في: معجم أعلام المروء ص 29

<sup>3</sup> - (س): عن

<sup>4</sup> - محمد بن إسحاق النديم، كنيته أبو الفرج، وكنية أبيه أبو يعقوب، مصنف كتاب (الفهرست)، الذي جود فيه واستوعب استيعابا يدل على اطلاعه على فنون من العلم وتحقيقه لجميع الكتب. من تصانيفه: فهرست الكتب، وكتاب التشبيهات.

ينظر ترجمته في: معجم الأدباء 6/ 2427

<sup>5</sup> - (س): صفة

<sup>6</sup> - أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل، حققه حسن هندواي، دار القلم 1/ 120

أولا محركا ، لأن نقر شيء بشيء يكون أول الصوت المتولد عنه كالحرف المتحرك ، وآخره كالساكن ولذا قال الخليل: وأقصر الأصوات المنطقية حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن ، وهذا معنى وأول نطق المرء حرف محرك أي أول صوته المنطقي<sup>1</sup> -

وما نقل عن الخليل هو الصحيح ، الذي يقتضيه الطبع وهو مخالف بالكلية لما نقل عن النديم ، وإنما قال نطق ولم يقل صوت ، كما قال غيره لخصوصية النطق بالإنسان كاللفظ ، وعموم الصوت للحوانات<sup>2</sup> ﴿ إِنَّ أَكْثَرَ الْأَصْوَاتِ ﴾<sup>3</sup> .

(المرء) قال الجوهري: " الرجل ، ويقال بفتح الفاء رفعا ونصبا وجرا ، وبضمها فيها وبتابعها الحرف الإعراب وهما مرءان ولا يجمع على لفظه ، وبعضهم يقول هذه مرأة ومرة أيضا بترك الهمزة وتحريك الراء فإن جئت مع مرء ، بهمزة الوصل كان فيه ثلاث لغات ؛ فتح الراء على كل حال وضمها كذلك وإتباعها الحرف الإعراب ، ولا جمع له من لفظه وامرأة مفتوحة الراء لا غير ، وتصغيره مريء ومريئة ، والنسب إليه مرء يُفتح الراء وامرءي<sup>4</sup> - انتهى - والظاهر أن الناظم استعمل لفظ المرء موضع إنسان ، ليشمل الرجل والمرأة وغلب لفظ المذكر للتوافق في المادة ، كما يفعل في ثنائية هذا النوع ويحتمل أن يكون خص الحكم بالمذكر ، ويجري ذلك الحكم على المؤنث بالقياس الطبيعي ، لأن وصف الذكورية في هذا الباب طردي وخص المذكر بالذكر لشرفه ، وقال بعضهم قد يطلق امرئ على الأنثى حكاه في الصحاح ، ولعله حامل الناظم على استعماله فيها ، قلت لم أقف على هذا في الصحاح للجوهري ولو ثبت فلفظ امرئ على بهمزة الوصل غير لفظ امرئ الذي نطق به المصنف<sup>5</sup> .

(حرف) الحرف لغة لفظ مشترك بين معان ، والمراد هنا واحد التهجي . (محرك) صفة لحرف ، اسم مفعول من حركته ، وتحركمطاوع حركة واسم الفاعل منه ، فالمتحرك ما جعلت عليه حركة ، أو كشيء صفة الحركة وهي فتحة أو كسرة أو ضمة ، ضد المسكن وهو الذي لم يحرك بحركة أو سبيلها ، والأولى تسمية الذي لم يحرك بالساكن ، وحدّ المحرك أو المتحرك من كلام الناظم ، أول صوتٍ منطوق به للمتكلم طبعا ، وذلك لأن الابتداء بالساكن محال طبعا ، وما ينقل من الخلاف في ذلك لا محصول له ، وبعضهم يقول المتحرك ما يبتدئ به ولا يوقف عليه ، ولا يؤخذ هذا الحد من كلام الناظم بل ربما يوهم كلاهم خلافا ، ولما كان الساكن ضد المتحرك لزم من طريق المقابلة أن يكون حدّه ضد حدّه ، فعند الناظم ما لا ينطق به ابتداء ويزيد الآخر ويوقف عليه ، وقال الشريف: "الساكن ما ساغ تحريكه بثلاث

<sup>1</sup> - الشريف السبي، شرح القصيدة الخزرجية. ص 63

<sup>2</sup> - (س): في جميع الحيوانات

<sup>3</sup> - لقمان 19

<sup>4</sup> - الصحاح 72/1 (بصرف من ابن مرزوق)

<sup>5</sup> - في (س) : المص، وهي اختصار للفظ (المصنف)

حركات ، ولا يصح الابتداء به ، والمتحرك ما ساغ تحريكه بحركتين ولا يصح الوقف عليه ، وصورة الساكن خط كما ترى (/) ، وصورة الحركة نقطة كما ترى (●) ، وصورة المتحرك حلقة كما ترى (o)<sup>1</sup>. قلت ، وشكل الحركة الذي ذكر هو الموجود في المصاحف الكوفية ، وصورة الساكن ألف ، والمتحركيم ، وبعضهم صوّر المتحرك ها كما ترى .  
( يأت ) مضارع أتبمعنى جاء ، والإتيان المجيء ، وأتيته أتيا وأتوته أتوتاً ، لغة قاله الجوهري<sup>2</sup> .

(ثان)صفة لموصوف محذوف أي حرف ثان . (سبب) السبب لغة ، قال الجوهري: "الحبل وكل شيء يتوصل به إلى غيره ، واعتلاق قرابة ، وأسباب السماء نواحيها ، والله مسبب الأسباب ومنه التسبب"<sup>3</sup> ، وهو في اصطلاح أهل هذا الفن كما ذكر المصنف خفيف وثقيل ، فالخفيف لفظ أو صوت ضم فيه حرف ثان ساكن إلى الحرف المتحرك ، الذي هو أول منطوق به ومثاله : كم وخذ وقد ، وصورته (O/) ، هو أقل الأصوات التي يمكن النطق بها منفصلة على ما ذكر الخليل ، وحاصله حرفان متحرك وساكن . والثقيل لفظ أو صوت ضم فيه حرف ثان متحرك للحرف المتحرك الذي هو أول منطوق به ، وخاصة حرفان متحركان ، ومثاله مع ويّع [11و] وربّ ، محرك الباء خفيفة ، وصورته (OO) ، وتسمية السبب بنوعيه سببا ، إما اصطلاح صرف ونقل ، لا مع ملاحظة معناه لغة ، او مع تلك الملاحظة وهو الأولى ، فإما أن يكون سمي بذلك لكونه يتوصل به إلى تركيب ألفاظ الشعر مطلقا ، أو لبناء كل بيت منه ، لأنّ بيت الشعر شبه به الشعر الذي هو الخيمة ، فكما أن أسباب هذا البيت التي هي حباله ، يتوصل بها إلى بنائه ، كذلك ألفاظ البيت أسبابه ، لأن بها يبنى ، قال ابن بري ونقله الشريف أيضا ، كان الخليل -رحمه الله تعالى- شبه بيت الشعر ببيت الشعر ، فكما أن المسكن لا يقوم إلا بالأسباب وهي الجبال ، والأوتاد وهي الممسكة للأسباب ، وبالفواصل وهي حبال طويلة ، يضرب منها حبل أمام البيت ، وحبل وراءه يمسه من الريح ، فكذلك بيت الشعر تركب من الأسباب والأوتاد والفواصل ، ولهذا لا تكون الفاصلة الكبيرة إلا في بيت شاذ من الشعر ، فبيت الشعر شبيه ببيت الشعر في البنية والتسمية ، وقال الأفوه الأودي<sup>4</sup> :

وَالْبَيْتُ لَا يُبْنَى إِلَّا بِأَعْمِدَةٍ \* وَلَا عَمُودٌ إِذَا لَمْ تَرَسْ أَوْتَادُ  
فَإِنْ يَجْمَعُ أَسْبَابٌ وَأَعْمِدَةٌ \* وَسَاكِنٌ بَلَّغُوا الْأَمْرَ إِذِي كَادُوا<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - شرح القصيدة المخزرجية، ص 63

<sup>2</sup> - الصحاح، 6/2261

<sup>3</sup> - الصحاح، 1/145

<sup>4</sup> - هو صلاة بن عمرو بن مالك، شاعر يمني جاهلي توفي نحو (50ق)، لقب بالأفوه، لأنه كان غليظ الشفتين، ظاهر

الأسنان. كان سيد قومه حكيما قائدا. ينظر ترجمته في: الشعر والشعراء 229

<sup>5</sup> - ديوانه 10

وقال أبو العلاء المعري<sup>1</sup>:

فَالْحَسَنُ يَظْهَرُ فِي بَيِّنَتَيْنِ رَوْنَقُهُ \* بَيِّنَتٌ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ بَيِّنَتٌ مِنَ الشَّعْرِ أَنْتَهَى.  
وزاد الشريف من إنشاد المعري قبل هذا البيت<sup>3</sup>

حسنت نظم كلام توصفين به \* ومنزلا بك معمورا من الخفر

وسمي الأول خفيفا لخفته بسكون ثانيه ، والثاني ثقيلًا ، ولا أدري هل لهما شبه من حبال المسكن يصحح هذه التسمية أم لا؟ يشبه أن يكون الخفيف من حبال المسكن ما تشدّ به جوانبه من يمين وشمال ، لأنها ساكنة لعدم الحاجة إلى تحريكها ، وخفيفة الجرم لقلة استعمالها في الاعتماد عليها بالنسبة إلى غيره ، وأن الثقيل ما تشدّ به جوانب الخلف والأمام ، وكانت ثقيلة لكثرة تحريكها بالدخول والخروج ، ولأنها أغلظ جرما لكثرة الاستعمال ، والفواصل تقدمت ولم يستعملها الناظم ، والخليل يسمي السبب الخفيف الصوت المنفرد الأقصر ، ويسميه بعضهم المتواتر ، وبعضهم يسميه إذا انفرد في التركيب مفروقا ، ويسميه إذا ازدوج<sup>4</sup> مع مثله مجموعا أو مقرونا ، ومنهم من قال السبب منفصل نحو من ، ومتصل نحو لمن ، وهذا يسمى الفاصلة الصغيرة وتدا ثلاثيا ، والكبيرة وتدا رباعيا ، والزجاج ينوع السببين إلى مفروقين ، وهما ما تركبت<sup>5</sup> منهما الفاصلة الصغيرة ، ومفروقين وهما ما كان كل منهما قائما بنفسه ، نحو مس تف من مستقلن .

(بدا) ظهر ، قال الجوهري: "بدا الأمر ، بدؤا مثل قعد قعودا ، أي ظهر وأبديته أظهرته<sup>6</sup> . (خفيف) صفة سبب ، قال الجوهري: الخفيف ضد الثقيل ، واستخفه خلاف استثقله ، ورجل خفيف وخفاف بالضم ، وخف الشيء يخف خفة صار خفيفا"<sup>7</sup> (متى) اسم شرط ، جزم فعلين وهو ظرف زمان يعم جميع الأوقات ، أي أي وقت . (يسكن) فاعله ضمير ، الحرف الثاني من السبب الخفيف ، ويسكن أي لم يحرك بوحدة من الحركات الثلاث ، والسكون والثبوت والاستقرار ، وسكن الشيء يسكن سكونا وسكن غيره تسكيना . (والإ) أي وإن لم يسكن ثاني حرف من السبب بل تحرك ببعض الحركات . (فضده) الهاء للخفيف ، وضده هو الثقيل الذي

<sup>1</sup> - هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود، التنوخي المعري، الشاعر الفيلسوف والعالم اللغوي، ولد في المعرة عام (363هـ - 973هـ)، وتصانيفه كثيرة أبرزها: رسائل أبي العلاء، ديوان سقط الزند، والفصول والغايات. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء من العصر الجاهلي 1/ 189، و نزعة الألباب في طبقات الأدباء ص 257، و معجم الأدباء 1/ 295 .

<sup>2</sup> - لا وجود للبيت في اللزوميات

<sup>3</sup> - في شرح القصيدة الخزرجية، ص 66

<sup>4</sup> - (س): اندرج

<sup>5</sup> - (س): وهما مترتبة منهما

<sup>6</sup> - الصحاح 6/ 2278

<sup>7</sup> - الصحاح 4/ 1353

ثاني حروفهم تحرك كالأول والضد لغة النظير، قال **الجوهري**: "الضد والضديد واحد الأضداد، وقد يكون الضد جماعة ومنه عليهم ضدا، وضادّه وهما متضادّان، ولا ضد له ولا ضديد، أي لا نظير"<sup>1</sup>-انتهى-. والضدان في اصطلاح المتكلمين والحكماء على الجملة (الأمران)<sup>2</sup> الموجودان للذات لا تتوقف معقولية أحدهما على الآخر، ولا يجتمعان في محل واحد، وقدير تفعان عنه وهذه الحقيقة صادقة على السبب الخفيف والثقيل. (وتد) قال **الجوهري**: "الوتد بالكسر واحد الأوتاد، والفتح لغة، وكذلك الودّ في لغة من يدغم، ويقول وتدت الودت أنه وتد وتذك بالتيدة وهي المدق"<sup>3</sup>-انتهى-. وهذا معناه لغة، ومعناه اصطلاحا الذي أرادته الناظم، وهو اللفظ الذي زيد فيه على حرفي السبب حرف ثالث، ثم هو مجموع إذا كان على وزن فَعْل، أي من حرفين متحركين بعدهما ساكن، نحو هدي ورمي وربي، مخفف الباء وساكن التاء وصورته (o o)، ويسمى مجموعا لاجتماع تحريكه، ومفروقا إن كان على وزن فَعْل، أي من حرفين متحركين وبينهما ساكن كقبل وقام ولات، وصورته (o/o)، ويسمى مفروقا لافتراق متحركه، وتسميته وتدا أيضا إما اصطلاح صرف [ونقل لام مع ملاحظة معناه لغة]<sup>4</sup>، أو مع ملاحظة شبهه بالوتد الممسك لأسباب الخيمة، لأنه هنا أيضا يمسك الأسباب، أي يستلزمها فلا يوجد بدونها، ولأن الأسباب تعتمد عليه كما هناك، وأما تنويعه إلى المجموع والمفروق فلا ادري هل له (وزان)<sup>5</sup> في أوتاد المسكن أو لا، أما المجموع فيمكن أن ينظر بما كان من أوتاد الخيمة في طرف حبالها وهي الأكثر، وأما المفروق فيمكن أن ينظر بما كان من أوتادها في وسط بعض أحوالها، إن أمكن وجود ذلك فيها، وقال بعضهم محدث منقول من واحد أوتاد المسكن أو غيره، والعلاقة قطع كل منهما، وما قطع منهما لا يرجع إليهما، وما لزمتهما الأسباب.

وأما الفاصلة عند [12] من أثبتتها فمحدثة، وتقال بالضاد المعجمة أيضا، وهي صفة نقلت أو غلبت، وبالمهملة هو اصطلاح الخليل، والعلاقة أنها فصلت بين الأوتاد فسميت فاصلة، ومن ذكرها بالمعجمة فالوجه أنها فصلت على السبب والوتد فسميت بذلك، وكلاهما مما لقب بالصفة وكأنها قائمة به، وتجمع (على)<sup>6</sup> فواصل وفاصلات. قلت وعلى ما تقدم إنما سميت فاصلة، لأنها (لما) كانت في الوسط فقد فصلت بين نصفي البيت، ومن يراها بالمعجمة فلأنها فصلت الأسباب، لأنها في المسكن أطول حباله، وتأمل ما معنى توجيه

<sup>1</sup> - الصحاح 2/ 501

<sup>2</sup> - سقطت من (و)

<sup>3</sup> - الصحاح 2/ 546

<sup>4</sup> - زيادة في (س)

<sup>5</sup> - هكذا وردت في النسخ كلها، وحتى في تحقيق أمينة زين العابدين 57/1

<sup>6</sup> - سقطت من (و)

<sup>7</sup> - سقطت من (س)

الأول لكونها فصلت بين الأوتاد ، إلا أن يكون أراد قسمة أعدادها فيفتح. (امترء) أصله أمترا بالمد ، ثم قصره ضرورة ، ومعناه الشك ، قال الجوهرى: "الامترء في الشيء الشك فيه ، وكذلك التماري والمرية بضم الميم وكسرهما ، وقرئ بهما <sup>1</sup>. (سم) أمر من سمى ، وتقدم معناه. (بمجموع) مجموع صفة لمحذوف ، أي بوتد مجموع ، وهو ضد المفروق وتقدم وجه تسميته بذلك. (وبضده) الهاء للمجموع ، وضد صفة لمحذوف أيضا ، أي بوتد ضد المجموع وليس مقصوده الوصف بلفظ ضده ، بل بما صدق عليه ، وهو المفروق وتقدموجه تسكينه بذلك. وإطلاق الناظم الضد على المفروق ، دليل على أنه عنده أصل نفسه ، لأن أصله المجموع كما ذهب إليه الجوهرى ، لأنّ الضدين لا يتفرع أحدهما عن الآخر ، واحتجاج الجوهرى بأن الافتراق لا يكون إلا عن اجتماع ضعيف ، إذ قد يعكس ويقال لا يكون اجتماع إلا عن افتراق.

(جنسيهما) تثنية جنس ، والضمير للسبب والوتدين ، أو للسبب والوتد المطلقين ، والجنس قال الجوهرى: "الضربن الشيء ، وهو أعم من النوع ، ومنه المجانسة والتجنيس ، وزعم الأصمعي <sup>2</sup> أنّ ابن دريد <sup>3</sup> كان يدفع قول العامة ، هذا مجانس لهذا ، ويقول أنه مولد" <sup>4</sup> وهو في اصطلاح المنطقيين على الجملة الكلي ، المقول على أشياء مختلفة في الحقيقة بمختلفة بالحقيقة ، يخرج النوع لأنه مقول على أشياء متفقة بالحقيقة كما تقدم ، ومثال الجنس الحيوان فإنه مقول ، أي صادق اسمه على الإنسان ، والفرس والطائر والسمك وغيرها ، وهي أشياء مختلفة بالحقائق ، وهي أنواعه وهو أعم منها كما قال الجوهرى ، ووزانه في كلام الناظم انه جعل السبب الكلي جنسا والخفيف والتقليد نوعيه ، وجعل الود المطلق أيضا جنسا ، والمجموع والمفروق ، وجعل ما امتاز به الخفيف من الثقيل وبالعكس ، وما امتاز به المجموع من المفروق بالعكس كفصول الأنواع.

(الجزء) تقدم تفسيره لغة ، والمراد به هنا جنس الجزأين المذكورين في قوله قبل من جزأين ، ف(ال) فيه للعهد كما تقدم فمراده جنس جزء التفعيل الأصلي الذي هو الخماسي والسباعي ، ويفسر أنّ مراده هذان قوله بعد خماسيه والسباعي ، لأنهما بدل منه ويندرج في هذين الجزأين باقي أجزاء التفعيل العشرة لأنها مركبة من الجزأين ، وهذا مراد الشريف بقوله:

<sup>1</sup> - الصحاح 6/ 2491

<sup>2</sup> - هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، مات سنة 210 هـ ، من تصانيفه: خلق الإنسان والأجناس ، المقصور والمدود ، و الفرق ، الصفات . ينظر ترجمته في: مراتب النحويين 62 ، وأخبار النحويين 15

<sup>3</sup> - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (223 هـ - 321 هـ) ، أشعر الشعراء وأعلم العلماء ، ولد في البصرة وعاش في في عمان ثم عاد إلى بغداد وفيها توفي ، من تصانيفه: الاشتقاق ، المقصور والمدود ، والمهمرة . ينظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء 191 ، وفيات الأعيان 4/ 323

<sup>4</sup> - الصحاح 3/ 915

يريد أن أجزاء التفعيل العشرة التي يذكرها بعد مؤلفة من جنسي الأسباب والأوتاد<sup>1</sup>، مع أن من العشرة أصولاً، وهما الخماسي والسباعي على اختلاف أصنافهما، وما خرج عن وزنيهما فمفرع عنهما، وظهر من قول الناظم من جنسيهما الجزء بصيغة الحصر المستفادة من تقديم المعمول، إن تركيب الجزء لا يكون من غيرهما، وهو القول بنفي الفاصلتين، وهذا أولى من قول الشريف يحتمل أن ينفيهما ويحتمل أن يعرض عنهما لعدم الحاجة إليهما، لتركبهما من الأسباب والأوتاد (فذكرهما يغني)<sup>2</sup> عنهما وهو الظاهر - انتهى - . قلت بل احتمال نفيهما هو الظاهر، لأن اعتبارهما مع عدم ذكرهما استغناء بما يستلزمهما، كالجمع بين (المتنافيين)<sup>3</sup>، ولأن الأصح نفيهما وهو مذهب أكثر العروضيين قاله ابن بري، ولأن الكبرى بقية مستفعلن وليست أصلاً اتفاقاً، ولندكر حقيقتهم والخلاف فيهما؛ أما الفاصلة الصغيرة فثلاث متحركات بعدها ساكن، كَرَجُلُنْ وَضَرْباً وصورتها ○○○/، وسُميت صغيرة بالنسبة إلى صاحبها. وأما الفاصلة الكبيرة فأربع متحركات بعدها ساكن، فَعَلَّثُنْ كعلبطوجندل، وضربنا، وضربها، وصورتها ○○○○/، ومن أنكرهما رأى أن الصغيرة من سبب ثقل وسبب خفيف، والكبيرة إنما هي جزء مستفعلن اعتراه زحاف مخصوص وهو الخبل، بذهاب سينه وفائه فصار فعلتن، وكما أنكر الفاصلتان أنكر بعضهم السبب الثقيل، ووجهه أنه رأى تركيب الفاصلة الصغيرة من الحروف لا من السببين، لأن الثقيل لا يوجد إلا مع الخفيف، والخفيف قد يوجد بدونه، فلما كان الثقيل ملزوماً للخفيف لم يكن أصلاً بنفسه، ولأن الصغيرة لو تركبت من السببين لكانت جزءاً قائماً بنفسه، ولم تحتج إلى اسم يخصها كسائر الأجزاء. وحجة الخليل في تركيبها من السببين زحف ثانيها، والزحف لا يدخل إلا في ثواني الأسباب، وسمى بعضهم الكبيرة المتكاوس، لأنها أقصى توالي المتحركات في البيت، إذ بيت الشعر كلمة واحدة، ولا يتوالى فيها أكثر من أربع متحركات بعد الحذف كغلط، لأن تواليها ثقيل، وأما في كلمات فتوالى عشرة: قرا ورش، من أمر بصدقة، أو بالنقل وست في كلمتين جعلتا كلمة [13] واحدة بالتركيب نحو: شعر بقر، واثنان وثلاثون في نحو شكر عمر عملك وجعل عمر عملك وعمل زفر عمل بر، وجملة الأسباب والأوتاد وما تركب منها لا تخرج حروفها عند التعرض لأوزانها عن حروف لمعت سيوفنا.

### التركيب

هذا شروع منه في الباب الأول، وهو فيما يتركب منه الشعر بحسب الأصل، وفي كيفية التركيب ولما ذكر في المقدمة أن أنواع الشعر كلها تتركب من جزأين، اخذ يبين هنا ممّ تركب

<sup>1</sup> - شرح الخزرجية، ص 65

<sup>2</sup> - (س): وقد ذكرها فأغناه، مصححة في الهامش على النحو الذي ذكرناه في المتن

<sup>3</sup> - (و): المتناقضين. والمتبث من (س) و(ر)

ذلك<sup>1</sup> الجزآن ، وكم هي أنواع ذلك الجزأين ، وما هو الأصل من تلك الأنواع ، وما هو المتفرع عن ذلك الأصل ، وكيف تتوزع هذه الأجزاء على الدوائر الخمس ، التي إليها يرجع جميعاً أنواع الشعر ، وكيفية<sup>2</sup> استخراجها بالبحور من تلك الدوائر ، وتعريف أسماء ما ينتهي إليه التركيب ، إنَّ أول ما ينطق به الإنسان حرف واحد متحرك ، فإن يأت بعده في النطق حرف ثان ، قيل في مجموع الحرفين اللذين نطق بهما الإنسان جملة هذا (المنطوق)<sup>3</sup> به سبب ، ظهر من نطق الناطق ، ثم إنَّ ذلك الحرف الثاني متى يسكن أو متى يأت ساكناً قيل ذا سبب خفيف ، وإن لم يسكن أي لم يأت ساكناً بل أتى متحركاً فضده ، أي يقال ذا السبب ضد الخفيف ، ولما كان ضد الخفيف هو<sup>4</sup> الثقيل لزم أن ذاسبب ثقيل ، لكن كني الناظم عن ثقل بلفظ ضدهلصيق النظم ، والضمير المضاف إليه ضدَّ عائد على الخفيف الذي هو الصفة ، أو على السبب الذي هو الموصوف بقيد صفته ، وهذا أولى لأنه إنَّها يقال سبب خفيف وسبب ثقيل ، ولا يقال خفيف وثقيل بلا ذكر الموصوف ، وقل بلا امتراء إن زدت حرفاً ثالثاً على حرفين السبب هذا وتد ، وسم بوتد مجموع<sup>5</sup> ، وزن فَعْلٌ ، من المنطوق به ، الذي قيل فيه وتد كعطو رحي ، وسم بضده أي بوتد مفروق مثل فَعْلٌ في الوزن من الوتد أيضاً كقَبْل وبَعْدُ ، وهاء ضده أيضاً عائدة على مجموع ، أو على وتد بقيد صفته وكني بضده أيضاً ، عن المفروق كما تقدم ، وقوله من جنسيهما أي ومن جنسي السببين والوتدين الجزء ، وهو الوزن الذي يقع به التفعيل ، أتى أي تركب من الجنسين المذكورين [وتقدم أنَّ في (الجزء)<sup>6</sup> (ال) للعهد ، وهو ما يشمل المذكورين في قوله قبل<sup>7</sup>] من جزأين ، وأراد به جنسيهما وهما الخماسي والسباعي ، ويندرج فيه غيرهما لأنَّ أصله منهما ، وإذا كان المراد بالجزء الجنس ، فهو على حذف مضاف ، أي ومن جنسيهما أنواع الجزء تركبت ، إلا أنه أفرد ضمير أتى اعتباراً بلفظ الجزء القائم مقام المضاف ، فإن قلت من أين علم أن ضمير التثنية المضاف إليه جنسان (عائد)<sup>8</sup> على الأسباب والأوتاد ، وما المانع من عوده على نوعي أحد القسمين أي ومن جنسي الخفيف والثقيل من الأسباب ومن جنسي المجموع والمفروق من الأوتاد. قلت يمنع من ذلك قوله ومن جنسيهما بالتثنية ، والخفيف والثقيل ليس لهما جنسان لأنهما إما نوعان للسبب وهو جنس لهما فليس لهما إلا جنس واحد ، وإما صفتان للسبب وهو نوع ، فلا جنس فضلاً عن جنسين ، وكذا القول

<sup>1</sup> - (س): وردت في الشرح (ذلك) غير أن الناسخ صححها في الحاشية بذانك، وكذا جاءت في (و) و(ر)

<sup>2</sup> - (س): كيف

<sup>3</sup> - (س): المنطق، وقد تمَّ تصحيحها في حاشية الورقة بـ(المنطوق)

<sup>4</sup> - (س): هذا

<sup>5</sup> - (س): مجموع

<sup>6</sup> - سقط من (س) و(و) والمثبت من (ر)

<sup>7</sup> - ما بين المعقوفتين ساقط من (س) و(و) والمثبت من (و)

<sup>8</sup> - سقط من (س)

في المجموع والمفروق ، ولذا والله أعلم عدل الناظم في هذا المضاف إلى التثنية ، لتحقق الجنسين عن الأفراد الذي هو أفصح منها ، وعن الجمع الذي هو أفصح من الأفراد ، لما فيها من الإيهام وإن كان الإيهام مع الأفراد أكثر ، وهذا على رأي ابن مالك وجماعة ، وأما على رأي غيرهم فالتثنية التي أتى بها هو الأرجح على الأصل . ومن هنا يُعلم<sup>1</sup> أنه لو قال ومنهما الجزء ، لقوي احتمال عوده على نوعي أحد القسمين ، أقوى من احتمال مع ذكر الجنسين<sup>2</sup> مفرداً أو مجموعاً ، وهو احتمال باطل ، مع أنه لو قال منهما وسلمنا أنه إنما يعود على الأسباب والأوتاد لكان فيه إيهام آخر ، وهو أن الجزء إنما يتصور تركيبه في مجموع نوعي السبب ، ومجموع نوعي الوند في حال واحدة ، وهذا باطل بخلاف قوله جنسيهما ، فإنه لا يستلزم مجموع أنواع القسمين ، بل التركيب مما يحرز الجنسين إنما باجتماع بعض من كل نوع ، أو بانفراد أحد النوعين ، أي لا يكون التركيب إلا من هذين الجنسين لا من غيرهما كما قدمنا [قبل . وقال بعضهم لو قال ومنهما أو من نوعهما لا وهم التركيب من الجميع أيضاً]<sup>3</sup> ، قلت أما إيهام التركيب من الجميع مع لفظ منهما بضمير الجمع فظاهر ، وأما إيهامهم مع لفظ من نوعها ففيه نظر لأن التقدير معه كما قدرنا مع جنسيهما ، وفي قوله أول نطق المرء حرف محرك نوع من الحصر ، قيل به في مثل قوله تعالى ﴿ الْحَقُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾<sup>4</sup> ، أي لا ينطق بغيره . وإنما أتى بيان في قوله فإن يأتي ، وهي لا تكون بحسب وضعها الأصلي إلا للمشكوك في وقوعه ، بخلاف إذا فإنها للمحقق مع ما تقدم للخليل (من)<sup>5</sup> أن النطق لا يكون بأقل من متحرك وساكن ، فكان حقه أن يقول فإذا أتى ، لأنّ الشك عنده ليس في الإتيان بالثاني أو عدمه بل في الاقتصار عليه ، فيكون سببا ، أو الزيادة عليه فيكون وتدا ، كأنه قال فإن يأتي ثان واقتصر عليه قبل سبب ، وإن يأتي وزيد عليه وتد نعم به يبقى عليه ، وعلى غيره ممن أثبت السبب الثقيل إشكال قوي<sup>6</sup> فإنه عند مثبتته حرفان متحركان ، وظاهره الاستغناء عن ثالث ساكن ، فكيف يجتمع هذامع قولهم لا يوقف على متحرك فإن اعتبر معه الساكن لأجل الوقف خرج

<sup>1</sup> - (و) : تعلم

<sup>2</sup> - (و) : الجنس

<sup>3</sup> - ما بين المعقوفين ساقط من (ر) ومستدرك في حاشية الصفحة

<sup>4</sup> - البقرة: 197

<sup>5</sup> - (س) : مع

<sup>6</sup> - جاء عند هذه الفكرة في (و) تعليق في الحاشية ، هذا هو نصه : "قف على إشكال : قوله قوي (مطموس بسبب التمزق) عند التقطيع حالة الوزن (؟) يضم حرفي السبب واقفا على آخرهما ليس فيما بعدها هل هو سبب أو وتد ، لا يقال هذا لا يحتاج إلى التلطف في حالة الوزن ، وإنما يكفي بهذا التأمل . أو يقال يزداد حرف بدء آخر الثقيل من جنس حركته للوقف لأجل التعليم ، وهو (؟) زيد لا يعتد به في العد نظير ما (؟) حالة التعليم من الوقف على (؟) مد من جنس حركة الحرف الموقوف عليه المتلفظ بمسماه حالة (؟) " ما جاء بين قوسين في النص هي كلمات مطموسة بسبب اليلى الذي أصاب المخطوط .

عن كونه سببا ثقيلا إلى كونه وتدا مجموعا ، ولذا كان الحق قول من أنكره كما تقدم ، وإن كان مستنده في إنكاره غير ما ذكرنا كما قدّمنا عنه ، وهذا الإشكال قائم في إثبات الوجد المفروق ، والإشارة في قوله ذا تمييزهاكمل تمييز لإبرازه في صورة المرء ، وقوله بدامن الحشو إذ لا مدخل له في التسمية [و14] ، إلا أنه غير مفسد ، وفي قوله خفيف ، ووتد إيجاز الحذف أي هو خفيف ، وهو وتد وحذف المسند إليه للعلم به ، وكذلك في قوله متى يسكن ، وإن زدت حرفا فحذف جوابهما للعلم بهما ، وكذا في اللفظ ثان وخفيف ، وضده في الموضوعين ، ومجموع فإنها كلها على حذف موصوفات وهي صفات نابت عنها ، وبلا امتراء من الحشو غير المخل وتقديم من جنسيهما للحصر كما تقدم ، ولفظ السبب والوجد من المجاز المرسل والاستعارة ، وقوله سبب خفيف وإلا فضده ، من الجمع مع التقسيم وكذا وتد مع مجموع ومفروق ، وفي الجمع بين خفيف وضده المصريح به ، أو المكنى عنه به وهو الثقل طباق ومثله سوا في مجموع وضده .

### الإعراب

أتى الناظم في قوله قيل بالجواب ماضيا ، مع كون فعل الشرط مضارعا ولا درك عليه ، لأن الجميع أجازوه في الشعر ، وإنما اختلفوا في جوازه في الكلام ، فذهب الجمهور إلى المنع ، وذهب الفراء ، واختاره ابن مالك إلى الجواز ، قال في "التسهيل" : "ولا يختص جواز أن تفعل فعلت بالشعر خلافا لبعضهم"<sup>1</sup> ، واستدل في "شرح الكافية" بقوله ﷺ : "من يقيم ليلة وسلم: "من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" ، بأبيات رأى قائلها لا ضرورة عليهم في الإتيان بالماضي لتمكنهم من أن ينطقوا بغيره ، فدل على أنه يجوز في الاختيار ، وهي طريقة ارتكبتها ولم تسلم كما لم يسلم الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية. قال وصرح الفراء بالجواز ، وجعل منه قوله تعالى ﴿إِنْ شَأْنُ نَزْلِ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظُلَّتْ﴾<sup>2</sup> ، لأن ظلت بلفظ الماضي ، وقد عطف على نزل وحق المعطوف أن يصح حلوله<sup>3</sup> محل المعطوف عليه - انتهى - . وأطنب أبو حيان في الرد على المصنف الاستدلال بالحديث ، وفي النص منه لعدم القراءة على الشيوخ ذكر ذلك في شرح هذا المحل من التسهيل وليس هذا موضع بيان ذلك ، وجملة ذا سبب هي المحكية بقل ، وجملة بدا صفة سبب ، وخفيف قالوا خبره محذوف ويجوز فيه غير هذا بتكلف وجواب متى محذوف على مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد هو المتقدم ، وإن قلنا به ها هنا فلا بد من تقديم الفاء والمبتدأ ، وضده وخبره محذوف ، والجملة جواب أن الداخلة على المحذوف وبعده فعل الشرط ، ووتد خبر مبتدأ محذوف وتقديره ذا ، يدل عليه ذا سبب ، والجملة مفعول قل ،

<sup>1</sup> - التسهيل 50

<sup>2</sup> - الشعراء: 4

<sup>3</sup> - (س): طوله. وهذا تصحيف وما أثبتناه هو الصواب

وجواب إن زدت محذوف ، أو المتقدم كالذي قبله ، وامتراء مجرور بالباء ، ولا زائدة في اللفظ دون المعنى ، ومعنى زيادتها في اللفظ أنها لم تمنع ما قبلها عن العمل فيها بعدها ومثله لئلا يعلم. وتلقت من شيخنا آخر أئمة النحو المجتهدين فيه بالمغرب ، أبي عبد الله بن حيان<sup>1</sup> بمدينة فاس ، جبر الله حالها بمنه ، وذكره غيره أيضا أن من (الزائد زايد لفظا ومعنى ، نحو ﴿فَبِمَا تَقْضِيهِمْ وَمَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ﴾<sup>2</sup> )<sup>3</sup> ، وزائد لفظا لا معنى نحو جئت بلا زاد ، ومنه بلا امتراء وزائد زائد معنى لا لفظانحو إنما زيد قائم ، قلت وفي التمثيل هما نقضهم نظر ، والزائد لفظا ما لا يمنع العامل من العمل وغير الزائد لفظا ما يمنع منه ويجوز على قلة أن تكون لا جنسية وركبت مع امتراء ، قال في التسهيل: "دخول الباء على ما لا يمنع التركيب غالبا من الزيادة"<sup>4</sup> ، وحكى بعضهم أن لا في نحو جئت بلا زاد ، اسم بمعنى غير فتكون مجرورة ، وأظهر الوجوه في بلا امتراء أن تكون حالا من فاعل قل أي مصاحبا لعدم الامتراء ، والباء للمصاحبة ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف ، أي قول بلا امتراء ويضعف كونه صفة لوتدأو لحرف أو حالا من فاعل زدت وفعل مفعول أول لسم ، وهي محكية وكذلك لم ينصبه منونا ولا كتبه بالألف لأنه لو فعلذلك لكانت فاصلة صغيرة لا وتدا مجموعا ، وبمجموع مفعول الثاني على حذف موصوف كما تقدم أي بوتد مجموع ، لأن التسمية إنما هي بمجموعها لا بالصفة خاصة ، والكاف من كفعل الأولى أن تكون اسمية وهو مفعول أول لسم آخر مضمهر وبضده مفعوله الثاني على حذف الموصوف أيضا وضده كناية عن المفروق كما تقدم ، ويجوز عطف الكاف على فعل ، وبضده على مجموع ، وعلى التقدير الأول يكون من عطف الجمل ، وعلى الثاني من عطف معمولين على معمولين عطف المفردات ، ويجوز كون الكاف حرفا نعتا لمحذوف ، أي وزنا كفعل أو لفظا كفعل في الوزن فعل محكي أيضا ، ولذا لم ينونه مخفوضا كما<sup>5</sup> تقدم في فعل والجزء مبتدأ خبره قد أتى ، ومن جنسيهما متعلق بأتى ، ويحتمل أن يكون من جنسيهما خبر المبتدأ ، وقد أتى جملة حالية من الضمير في الجزء كالحال المؤكدة ، لأن معنى كون الجزء من جنسيهما إتيانه منهما ، أو مفسرة فلا محل لها وجعلها بعضهم على هذا الإعراب جواب سؤال مقدم ، قال ولذا ترك العطف وتأمل هذا التأويل ، فإنه لا معنى له ، وجملة الجزء قد أتى معطوفة ، إما على جملة وسم القريبة ، فيكون من عطف الخبرية على الإنشائية المختلف في جوازه أو على ما عطف عليه الإنشائية فيخرج عن الخلاف ، ويبقى الخلاف في عطف الإنشائية على ما قبلها.

<sup>1</sup> - سقط من (ر)

<sup>2</sup> - الأعراف: 11

<sup>3</sup> - ما بين المعقوفتين ساقط من (س).

<sup>4</sup> - التسهيل 102

<sup>5</sup> - (و): لما

## المتن

خماسيه قل والسباعي ثم لا \* يفوتك تركيبا وسوف إذا ترى  
فعلون مفاعيلن ومفاعلتن وفا \* علات أصول الست فالعشر ما سوى  
أصابت بسهميها جوارحنا فدا \* ركوني بهمة كوقعيها سوا  
فما زائرا تفيهما حجبتهما [و15] \* ولا يد طولاهن يعتاده الوفا

## الشرح

### المفردات:

خماسية والسباعي ، الهاء عائدة على الجزء المذكور في البيت قبل ، والفي السباعي نائبة عن الضمير ، أي وسباعيه أو السباعي منه على المذهب الآخر ، وهما منسوبان الى خمسة وإلى سبعة ونسبا إليهما لتركيبهما منهما ، أكل واحد من عدده فالخماسي من الأجزاء التفعيلية ما تركب من خمسة أحرف ، والسباعي ما تركب من سبعة ، وهذا النسب ليس بقياسي لأن القياس خمسي وسبغي ، وقال في "التسهيل" قد يلحق ياء النسب اسما أبعاد الجسد مبنية على فعال . قالوا رواسي وفخاري ، وفيما طوله أو عرضه شبر فأكثر أحاديثناي وخماسي وسباعي . وقال الجوهري وغلّام رباعي وخماسي ولا يقال سباعي لأنه إذا بلغ سبعة أشبار صار رجلا<sup>1</sup>. (يفوتك) يسبقك فلا تلحقه ، قال الجوهري: الفوت الفوات فاته الشيء وأفاته إتياء غيره ، وجعل الله رزقه فوت فمه ، أي حيث يراه ولا يصل إليه ، والافتيات افتعال من الفوت ، وهو السبق إلى الشيء دون اتیان من يؤتمر ، افتات عليه بكذا أي فاته به ولا يفتات عليه لا يعمل شيء دون أمره<sup>2</sup>.

(تركيبا) تأليفا ، وقد تقدّم معنى التأليف ، وقال الجوهري: "وتقول في تركيب الفصّ في الخاتم ، والنصل في السهم ، ركبته فتركب ، فهو مركب وركيب ، والمُرْكَبُ أيضا الأصل والمنبت. فكريم المُرْكَب ، أي كريم أصل منصبه في قومه"<sup>3</sup>. (سوف) قال الجوهري: "قال سيبويه كلمة تنفيس فيما لم يكن بعد<sup>4</sup> وسوّفته ، قلت له مرّة بعد مرّة سوف أفعل ولا يفصل بينهما وبين الفعل ، لأنها كالسين في سيفعل ، ويقتات السوف يعيش بالأمني ، والتسويق : المَطْل"<sup>5</sup> ، وحكى ابن مالك في "شرح التسهيل" أن سف وسي وسو ، بمعنى سوف وأنها

<sup>1</sup> - لا وجود لهذا الكلام المنسوب للجوهري في الصحاح.

<sup>2</sup> - الصحاح 1 / 260

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1 / 139

<sup>4</sup> - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب 1983. 4 / 223

<sup>5</sup> - 4 / 1378

فروع منها باتفاق"<sup>1</sup>، وحكى هو وغيره خلافا في كون السين فرع سوف أو أصلا بنفسه ، واختار هو كونه فرعاً وأطال في الاستدلال ، وحكى عن بعضهم أن مدّة التسويف بسوف أطول منها بالسين ، واختار هو مساواتهما لتواردتهما على معنى واحد . (إذاً)<sup>2</sup> حرف ينصب الفعل المستقبل بشروط ومعنى الجواب والجزاء كذا ، قال سيبيويه<sup>3</sup> ففهم الفارسي<sup>4</sup> أن ذلك على البديل أي تأتي مرة للجواب ، نحو أجئتكَ ، فتقول إذاً أظنك صادقا ، وأخرى للجزاء نحو أزورك فتقول إذاً أحسن إليك ، كقوله في نعم عدة وتصديق أي إذا زرتني أحسنت إليك ، وفهم الشلوبين<sup>5</sup> أنها للمعنيين جميعا وتكلف إطراد ذلك في كل مكان ، وأكثر كلام النحويين فيها ، هل هي مركبة أو بسيطة ؟ وممّ ركبت ؟ ، وهل هي حرف أو اسم ؟ ، وهل تنصب بنفسها أو بإضمار أن ؟ ، ويحتمل أن تكون للجواب المجرد لأنه لما ذكر أن الأجزاء كلها أصلها<sup>6</sup> الخماسي والسباعي ، كان ذلك بمظنة أن يسأل هل ذكرت ذلك في نظمك ، فقال سوف إذا تراه ، ويحتمل للجواب والجزاء بأن يكون التقدير إن نظرتها في كلامي فليس سوف إذا تراها ، وهذا أولى وأظهر وأكثر فائدة .

(ترى) يحتمل أن تكون بصرية ، فلها مفعول واحد ، أي ترى بعينيك في نظمي حروف الكتابة الدالة على رجوع الأجزاء إلى الخماسي والسباعي . أو علميّة تتعدّى إلى مفعولين ، أي تعلم رجوع سائر الأجزاء إليهما ثابتا ، أو تعلم الأجزاء خماسية وسباعية . وأما ألفاظ البيت الثاني فليس في أكثرها غريب يفسّر ، وإنّها هي أوزان يوزن بها والوزن الرابع منها مفروق فلذلك يكتب فاع منفصلا عن لاتن ، ليتبيّن للقارئ كونه وتدا مفروقا . (أصول) جمع أصل ، وهو في اللغة ما منه الشيء ، كما يقال أصل السنبلة البّرة ، وفي اصطلاح أصل الأصول دليله ورجحانه ، وهو هنا بالمعنى الأول ، فإنّ الأوزان الفروع ناشئة عن هذه الأصول ، ولا يبعد جريان المعنى الثاني فيه ، إذ الأصول أدلت علىفروعها ، وأنّث الناظم الست والعشر باعتبار الكلمات فلذا حذف التاء ، ولو اعتبر الأجزاء الذكر وأتى بالتاء .

<sup>1</sup> - لم أجده

<sup>2</sup> - (و): إذن

<sup>3</sup> - الكتاب 3/ 15

<sup>4</sup> - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، من أكابر أئمة النحو، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج، من مصنفاته: الإيضاح، والحجة في علل القراءات السبع، وكتاب المقصور والممدود. ينظر ترجمته في: نزهة الألباب في طبقات الأدباء ص232، ومعجم الأدباء 2/ 811

<sup>5</sup> - عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي أبو علي الشلوبين، أو الشلوبيني(562هـ-645هـ) من كبار العلماء بالنحو واللغة، من مصنفاته: القوانين، شرح المقدمة الجزولية، وحواشي على كتاب المفصل. ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان3/ 451، بغية الوعاة 2/ 224.

<sup>6</sup> - سقطت من (س)

(حوى) جَمَعَ ، قال الجوهري: "حواه يحويه حيا ، أي جمعه واحتواه مثله ، وتحوي أي اجتمع واستدار ، يقال: تحوت الحية أي تجمعت واستدارت"<sup>1</sup>.

(أصاب) وجدت ، قال الجوهري: "أصابه وجده وأصابته مصيبة فهو مصاب ، وأصاب في قوله وأصاب القرطاس ، المصاب الإصابة وصاب المطر يصبوب وصاب السهم يصبوب صيبوبة ، قصد ولم يجد وصاب السهم القرطاس يصيبه صيبا لغة في إصابة وفي المثل مع الخواطر سهم صائب"<sup>2</sup>. (بسهميها) تثنية سهم وهو واحد السهام ، التبيرمي على القوس أو عن القوس<sup>3</sup>. (جوارحنا) جمع جارحة ، وهي الأعضاء ، قال الجوهري: "جوارح الإنسان أعضاؤه التي يكتسب بها"<sup>4</sup>.

(داركوني)<sup>5</sup> أمر من دارك ، فيحتمل أن يكون الماضي بمعنى أدرك ، المتعدي بالهمزة ، كباعدت الشيء وأبعده ، وضاعفته وأضعفته ، فيكون داركوني الأمر منه بمعنى الأمر من ذي الهمزة ، أي أدركوني بمعنى ألحقوني ، ويحتمل أن يبقى على حاله أي تابعوني<sup>6</sup> ، أما الأول فقال الجوهري: "في الإدراك اللُّحُوقُ ، مشيت حتى أدركته ، وأدركت زمانه وأدركته ببصري رأيته ، وأدرك الغلام ، والثمر بَلَغَ ، واستدركت ما فات وتداركته بمعنى ، وتدارك القوم تلاحقوا ، وأما الثاني فقال الدرك المداركة دارك الرجل صوته أي تابعه"<sup>7</sup>.

(بهمّة) قال الجوهري: " واحدة الهمم ، فلان بعيد الهمّة بالكسر والفتح"<sup>8</sup> - قلت ويحتمل أن يكون من العزم على الشيء ، وقوة إرادته من هممت بالشيء أهم ، هما إذا أردته ، أو من الهمّ الذي هو الحزن ، واحد الهموم وأهمّه الأمر أقلقه وحَزَنه ، يقال همّك ما أهمّك ، والهممّ الأمر الشديد ، وهمّه المرض [16] أذابه ، واهتم له بأمره.

(وقعيهما) تثنية وقع ، والضمير للسهمين ، والوقع السقوط ، ومنه وقع المطر. وقال الجوهري: "وقعت من كذا أو عن كذا ، وقعا ، وقع الشيء وقوعا سقط ، وأوقعه غيره"<sup>9</sup>. (سوى) أظهر أنه مقصور بكسر السين أو ضمّها ، ومعناه عدل ، وقد تقدّم في ثاني بيت من هذا القصيد. نقل الجوهري عن الأخفش أنه يكون بمعنى عدل مع القصر مكسور السين ومضمومها ، ويجوز فيه الفتح ، ويكون أصله بالمدّ وقصره ضرورة ، مثل ما تقدّم في بلا

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2322

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 1 / 165 (بتصرف)

<sup>3</sup> - اقتصر في (و) على تفسير معنى السهم في دلالاته "عن القوس" فقط

<sup>4</sup> - الصحاح 1 / 358

<sup>5</sup> - سقطت من (س)

<sup>6</sup> - (س) تابعوه

<sup>7</sup> - الصحاح 4 / 1582

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 5 / 2061

<sup>9</sup> - المصدر نفسه 3 / 1032

امتراء ، وتجويز ان يكون أبدل الهمزة ألفا ، ثم حذف إحدى الألفين كفعل حمزة وهشام تكلف ، وسوا قال الجوهرى العدل ، قال تعالى ﴿قَانِبُوا إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾<sup>1</sup> ، و مكان سُؤى وسُؤى وسَوَاء ، أي عدل ووسط فيما بين الفريقين ، ثم قال بعد واستوى الشيء اعتدل ، والاسم السَوَاء ، يقال: سَوَأَ عَلَيَّ أَقْمَتَ أو قَعَدْتَ ، ويحتمل في البيت من سوا المهدود ، بمعنى مستو. قال الجوهرى: "هما في الأمر سواء ، وسوا وهُم سَوَاوا اسُوا وسواسية"<sup>2</sup> ، وانظر تمام كلامه.

(زائراتي) جمع زائرة اسم فاعل من زاره يزور ، إذ أناه قاصدا ، قال الجوهرى: "الزوار الزائرون ، وقوم زور وزوار ، ونسوة زور وزور ، مثل قوم نوح ، وزائرات ، ثم قال وزرته ازاوره ، زور وزيرة وزورة حكاة الكسائي والزورة المرأة ، وازاره حملة على الزيارة واستزاره سأله أن يزوره وتزاوروا زار بعضهم بعضا ، وازدار: افتعل من الزيارة ، والتزوير كرامة الزائر ، المزار الزيارة وموضعها ، والزير من الرجال محادث النساء سمي بذلك لكثرة زيارته لهن"<sup>3</sup> -انتهى- (حجبتها) إما من المنع أو الستر ، قال الجوهرى: "الحجاب الستر ، وحجاب الجوف ما يحجب بين الفؤاد وسائره ، وحجبه أي منعه من الدخول ، والإخوة يحجبون الأم عن الثلث ، والمحجوب والضريح . واحتجب عن الناس ، وملك مُحجَّب"<sup>4</sup> -انتهى-

(يدا) اليد مؤنثة ، قال الجوهرى: "أصلها يدي ساكنة العين ، لأن جمعها أيد ويدي ، كأفلسوفلوس ، ولا يجمع فَعَلَ على أَفْعَلَ ، إلا في حروف يسيرة منها زَمَنَ ، وقد جمع الأيدي في الشعر على أياذ ، قال : قطن سُخَامٌ بِأَيَادِي غَزْلٍ ، وهو جمع الجمع كأكرع وأكارع . والذاهبالياء لأن تصغيرها يديّة ، وبعض العرب يقول يدا كرحى . وتثنيتهما يديان ، واليد القوة ﴿وَالسَّمَاءُ بَيِّنَاتٌ لِّأَيِّدٍ﴾<sup>5</sup> ، والدلة والاستلزام حتى يعطو الجزية عن يد وهم صاغرون ، والنعمة والإحسان يجمع يديّ ويديّكقصي ، قال : فإن له عندي يديّاً وأنعمًا ، وإنما فتح الياء كراهة لتوالي الكسرات ، وإلا ضمّها ويجمع أيضا على أيد ، قال :

تكن لك في قومي يد يشكرونها\* وأيدي النداء في الصالحين فروض<sup>7</sup> .<sup>8</sup>

قلت لقائل أن يقول إنّ هذا الجمع مجاز لقربة الإضافة ، والظاهر أنّ الناظم أراد بأيد الأنعام والمآثر الحسنة ، إذ لا معنى للجارحة هذا لا سيما مع قوله يعتادها الوفا. (طولاهن)

<sup>1</sup> - الأنفال: 58

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2384

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 673 - 674

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 107

<sup>5</sup> - الذاريات: 47

<sup>6</sup> - الأعشى ، صدره: فلن أذكر النعمان إلا بصالح

<sup>7</sup> - منسوب لبشر بن أبي خازم ، في صحاح الجوهري.

<sup>8</sup> - الصحاح 6 / 2539

الضمير للزائرات ، والطولا فعلا تأنيث الأطول ، كفضلى تأنيث الأفضل ، وجمع الأطول من الرجال الأطول ، وجمع الطول كالكبرى والكبر ، قال الجوهري وطاولني<sup>1</sup> فطلته من الطول والطول جميعا ، وأمر لا طائل فيه ، أي لا غناء ولا مزية ، يقال ذلك في التذكير والتأنيث<sup>2</sup> - انتهى- ، والظاهر هنا أنها من الطول بمعنى التفضل .

(يعتادها) يكون لها عادة ملازمها ، أو يحصل أكثر الأوقات المرة بعد المرة من العادة ، وهي الأمر المستمر ، قال الجوهري: العادة معروفة والجمع عادوعات ، تقول منه عادة واعتاده وتعوده ، أي صار عادة له ، وتعود كلبه الصيد فتعوده<sup>3</sup> - انتهى- . (الوفا) ممدود وقصره الناظم ضرورة ، ضد الغدر ، قال الجوهري: يقال وفى وأوفى بمعنى ، وفى الشيء وفياً على فُعلٍ ، تم<sup>4</sup> وكثر والوفا: الوافي ، ووفاه حقه وأوفاه أعطاه وأفياً واستوفاه وتوفاه بمعنى<sup>5</sup> بمعنى

### التركيب

لما قال في البيت الذي قبل هذه الأبيات ومن جنسيهما الجزء قد أتى ، وأبهم في الجزء لأننا قررنا أنه أراد به الجنس ، فسره هنا بأنه يريد به الخماسي أي المركب من خمسة أحرف ، والسباعي أي المركب من سبعة أحرف ، ولا ثالث لهما إلا ما غيّر منهما بالحذف أو بالزيادة ، ووجه الحصر أن تركيب الجزء لما تقرر أنه لا بد فيه من جنس الأسباب والأوتاد ، وتقرر في علم التصريف أن أكثر ما ينتهي إليه تركيب بنية الكلمة بالزيادة سبعة أحرف ، لزم من ذلك أن الودتلا يتكرر في كلمة ، إذ لو تكرر وهو من ثلاثة أحرف ، ولا بد معه من السبب وأقله حرفان ، لتركت الكلمة من ثمانية وهو خلاف ما تقرر في علم التصريف ، وإذا بطل تكرار الودت في كلمة تعين أن يضاف إليه إما سبب واحد وهو الخماسي ، أو سببان وهو السباعي . وقوله ثم إلى تركيبا ، أي إذا علمت أن الجزء لا يخرج عن الخماسي أو السباعي لم يفتك ، أي لم يسبقك الجزء من جهة تركيبه ، بل تعلم وجوه تركيبه كلها التي مجموع عددها عشرة أجزاء ، لأنه إذا لم يسبقك كنت ماشيا معه فتميّزه ، أو سابقا عليه فيستلزم اطلاعاك عليه قبل أن تخلفه ، وأما إن سبقك هو فأنت عاجز عن الوصول إليه غير مطلع عليه وذلك هو الجهل ، فإن قلت ظاهر تفسيرك أن فاعل يَفُوتُ هو الجزء ، لكن من جهة تركيبه فيكون تركيبا تميزا ، فلم يرتفع على أنه فاعل مع التمكن منه إذ لا يكسر وزنا ، ولأنه يكون أعم فائدة لأنه يشمل التراكيب كلها . قلت لم يرد أن يخبر أن من عرف الخماسي والسباعي ، لا يفوته

<sup>1</sup> - (س) طالني

<sup>2</sup> - الصحاح 5 / 1754

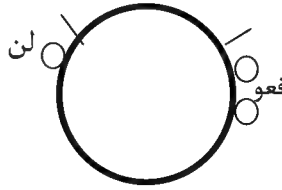
<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 514

<sup>4</sup> - (س): نغي

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 6 / 2526

تركيب ولا يصح له أن يريد ذلك ، إذ لا غرض له في إرادة غير العشرة الأجزاء التي تذكر بعد ، ولأن معرفة الخماسي والسباعي لا تستلزم معرفة غيرهما من الأوزان الأصلية والزائدة ، وإنما أراد أن الأوزان العشرة المستعملة في بحور الشعر خارجة من الخماسي والسباعي ، وما خالفهما فمغيرٌ منهما [و17] ، فلذلك قال لا يفوتك الجزء المذكور من تركيب . وقوله وسوف إذا ترى ، أي إن لم يفتك تركيب الجزء بالنقص إلى وجه التركيب أدركته ، وسوف تعلم إذ تعلم الأجزاء التفعيلية ، أو يكون المعنى إن أردت إطلاعك على وجه تركيب الأجزاء من الجزأين مشاهدة ، فسوف تبصره في نظمي أو تعلمه منه . ثم ذكر كيفية تركيب تلك الأجزاء من الجزأين ، فذكر أصولها وهي أربعة تصريحاً ، والإشارة إلى تقريع الستة الباقية عنها ، فقال فعولن<sup>1</sup> إلى قوله الست ، فأخبر أن الأربعة التي أولها فعولن وآخرها فاع لاتن ذو الودت المفروق ، هي أصول الستة الأجزاء الباقية من العشرة .

وقد تقرر أن التركيب من الودت والسبب ، ولكنهم التزموا في التركيب أن لا يُبتدأ إلا من رأس وود أو رأس سبب ، ولا يُبتدأ من اثنا حروف أحدهما ، والتزموا الابتداء بالودت قبل السبب ، والتزموا في الاستخراج<sup>2</sup> الأول فالأول من الأجزاء الابتداء من الودت المجموع ، وقدموا النظر في تركيب الخماسي لأنه أبسط<sup>3</sup> ، إذ هو أقل حروفاً ، وقد علمت أنه يكون من وودت فسبب ، فتبتدئ بالودت المجموع (لشرفه على المفروق ، ولذا اتفق عليه كما مر ، وبالسبب الخفيف لشرفه بالاستقلال ، وقلة الثقل ، ولذا اتفق عليه أيضاً فتركبهما<sup>4</sup>) فإذا قَدِّمَت الودت وابتدأت من أوله فقلت: فَعَلْ قُلْ ، جاء فعولن ، فعو (فعل)<sup>5</sup> وودت مجموع ولن سبب خفيف ، ثم تبتدئ من أول السبب وتنعطف على أول الودت الذي ابتدأت به ما رآ على حروفه إلى آخرها ، فتقول: قُلْ فَعَلْ ، فيأتي فاعِلُنْ ، فهذان جزآن<sup>6</sup> من دائرة وصورتها كما ترى:



<sup>1</sup> - (س): فعول

<sup>2</sup> - (و): استخراج

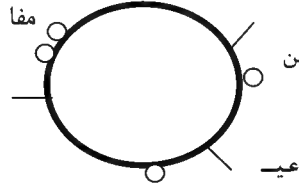
<sup>3</sup> - (س): أنشط. وهذا تصحيف

<sup>4</sup> - ما بين قوسين ساقط في (ر)، و ثابت في (س) و(و)

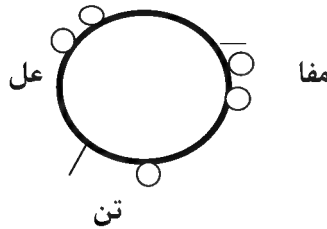
<sup>5</sup> - سقطت من (و)

<sup>6</sup> - (س): خبران، وهو تصحيف

واحد الجزأين وهو فعولن أصل ، والآخر وهو فاعلن متفرع عنه ، وإثما كان فعولن أصلا لها قررنا من أن الابتداء لا يكون إلا بالوئد ، ونأتي علته مستوفاة بعد الفراغ من استفراف الأجزاء إن شاء الله تعالى. فليس يتركب من الخماسي إلا جزآن ، وأما السباعي فإذا قدمت الوئد المجموع وجب أن تضيف إليه أولا السببين الخفيفين ، لأنهما أخف من غيرهما فتقول: فَعَلْ فُلْ فُلْ ، فيأتي مفاعيلن ، مفا وئد مجموع ، وعي سبب خفيف ، ولن سبب خفيف ، ثم تبتدئ من أول السبب الثاني ، فتقول فل فعل فل ، فيأتي فاعلاتن ، وكل من مستفعِلن وفاعلاتن ، وهو ذو الوئد المجموع فهذه أجزاء ثلاثة أخرجت من دائرة واحدأ أصل وهو مفاعيلن لابتداء بالوئد وغيره متفرع عنه وهذه صورتها:



وإذا أضفت<sup>1</sup> إلى الوئد المجموع نوعي السببين ، فإنك تقدم الثقيل منهما ، وتواليه الوئد وتؤخر الخفيف وتبتدئ من أول الوئد ، فتقول فَعَلْ فُلْ فُلْ ، فيأتي مفاعِلتن ، ثم تبتدئ من أول السبب الثقيل ماراً على الخفيف ثم على الوئد ، فتقول: فُلْ فُلْ فَعَلْ ، فتأتي متفاعِلن ، ثم تبتدئ من أول الخفيف ماراً على الوئد ثم على السبب الثقيل ، فتقول: فُلْ فَعَلْ فُلْ ، فيأتي فاعلاتك وهو بناء مهمل لم تبين عليه العرب شعرا ، ولم تعمل عليه ، وعمل عليه المولدون ، ويأتي ذكره عند فك البحر من الدوائر إن شاء الله تعالى. فهذه ثلاثة أجزاء أحدها مهمل والباقيان أحدهما أصل وهو مفاعِلتن لابتدائه بالوئد ، والآخر متفاعِلن وهو فرعه ، وكلها تخرج من دائرة ، وهذه صورتها:

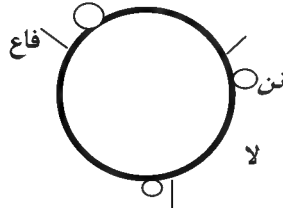


ولا يصح تأخير السبب الثقيل هنا وتقديم الخفيف ، ويبتدئ من الوئد لئلا يؤدي إلى الوقوف على متحرك ، وفي هذا التعليل نظر ، ولا يصح أيضا تقديم السبب الخفيف على

<sup>1</sup> - (و): أضيف

الفيصل لثلاثا تتوالى أربعة متحركات في جزء واحد ، وذلك لا يكون في الشعر إلا في الجزء المخبول .

وإذا قدّمت الوند المفروق ، وأضفت إليه السببين الخفيين ، قلت: **فَعَلُ فُلُ فُلُ** ، فيأتي فاع لاتن ذو الوند المفروق ، ثم تبتدئ من أول السبب الأول مارا على السبب الآخر ، ثم على الوند المفروق ، فتقول: **فُلُ فُلُ فَعَلُ** ، فيأتي مفعولات<sup>1</sup> ، ثم تبتدئ من أول الثاني منعطفًا على الوند والسبب فتقول: **فل فعل فل** ، فيأتي مستفع لن ذو الوند المفروق ، فهذه ثلاثة أجزاء أصلها فاع لاتن ، لا بتدائه بالوند وغيره فرع ، وهي دائرة صورتها:



فتحصل من الأجزاء أحد عشر وزنا ، واحد منها مهمل وهو فاعلاتك وباقيها وهو العشرة مستعمل ، أربعة منها أصول وهي التي ذكرها المصنف ، وباقيها وهو الستة فروع ، وإن شئت قلت وهي ثمانية ، لأن كلا من فاعلاتن ومستفعَلن لا فرق في النطق به ، بين كونه ذا وند مجموع وبين كونه ذا وند مفروق ، فيسقط من الأجزاء بحسب النطق اثنان ، ويقع الفرق بين المجموع والمفروق من كل منهما في الكتابة ، فيكتب المفروق مفصولا كما قدّمنا ، وفي بعض الأحكام فإن فاع لاتن<sup>1</sup> المفروق الوند لا يحذف ثانيه ، والمجموع الوند يجوز حذف ثانيه ، ومستفع لن<sup>2</sup> المفروق الوند ، لا يحذف رابعه ، والمجموع الوند يجوز حذف رابعه ، فالأصل الأول من العشرة ، فعولن وفروعه فاعلن ، والثاني مفاعيلن وفروعه مستفعَلن وفاعلاتن ذو الوند المجموع ، والثالث [و18] مفاعلتن وفروعه متفاعِلن وفاعلاتك وهو مهمل ، والرابع فاع لاتن المفروق الوند وفروعه مفعولات<sup>3</sup> مستفع لن المفروق الوند. وتلخيص الفروع المستعملة وترتيبها بعد تقديم الأصول الأربعة التي ذكر المصنف عليها مرتبة ، هي أيضا حسبها نطق بها ، فاعلن ، مستفعَلن ، فاعلاتن ، متفاعِلن ، مفعولات ، مستفع لن<sup>3</sup> ، فتبين أن أجزاء التفعيل المتركب منها أشطار الشعر<sup>4</sup> ، لا تخرج عن الأربعة ولا مفعول على غيرها من

<sup>1</sup> - في (س) كتبت فاعلاتن ، والصواب ما ثبت في (و) و(ر) وهو الذي أثبتنا

<sup>2</sup> - في (س) كتبت مستفعَلن ، والصواب ما ثبت في (و)،(ر)

<sup>3</sup> - (س): مستفعَلن

<sup>4</sup> - جاء في الحاشية من (و) زيادة هذا هو نصها: قلت قال أبو عمرو بن الحاجب، أصل الأجزاء في الشعر ثمانية، فإن تجدد غيره فعنه فرعه في فاعلاتن مفاعيلن مفاعِلن، مستفعَلن، متفاعِلن لمن سأل، بعد ذلك مفعولات قد سبعة فاعِلن وفَعولن خمسة جعلها.

التأليف ، وعُلم أنّ الأربعة لا تخرج عن الخماسي والسباعي ، فظهر معنى قول الناظم لا يفوتك تركيباً على نحو ما شرحناه ، وإنما قدّمت الأربعة لابتدائها بالوتد الذي هو أقوى وعليه عمدة الشعر ، ولذا يقلّ تغييره دون السبب ، (فكان ما ابتدأ بالوتد أصلاً ، (لها ابتدأ<sup>1</sup> بالسبب)<sup>2</sup> وقدّم فعولن لأن الخماسي أخف ، لتقدمه على مفاعيلن في شطر الطويل ، وفي نظم هذا القصيد خصوصاً لأنّه من الطويل ، ولأنّه كجزء به ، إذ يزيد مفاعيلن بخفيف ، وقدم مفاعيلن على مفاعلتين لخفة سببيه ، والخفيف أكثر دورانا في الشعر ، لأنه أخف وزناً ، وأخّر فاع لاتن المفروق الوتد لأن مجموعهما أكثر ، لا تخلو دائرة عنه ، والمفروق لا يوجد إلا في الرابعة ، فإن قلت مفاعلتين راجح بالمجموع مرجوح بالثقل ، وفاعلاتن راجح بالخفيفين لعمومهما في أكثر الدوائر ، وأخذهما في باقيهما مرجوح بالمفروق ، وأيضاً يذهب خفيف أحدهما بمثله من الآخر ، فيبقى مجموع وثقل في مقابلة مفروق وخفيف ، قلت راجحية المجموع تزيد على راجحية الخفيف<sup>3</sup> لأصالة الوتد كما تقدّم ، وراجحية الأصل أولى من راجحية الفرع ، لأن الثقل قد يصير خفيفاً بالإضمار<sup>4</sup> والعصب<sup>5</sup> ، فيذهب الخفيف بمثله فينفرد المجموع بالراجحية ، وهذا هو ترتيب الخليل<sup>6</sup> - رحمه الله تعالى -.

وروي في تقديم الفرع ، أن ما يتفرع عن الأصل الأوّل مقدّم على ما يتفرع عن الذي يليه إلى آخرها ، فلذا كان خامس الأجزاء فاعلن ، ثم كذلك لأن راجحية الأصل تستلزم راجحية فرعه على فرع الأصل المرجوح ، وقوله فالعشر ما حوى ، أي فالعشر من كلمات أجزاء التفعيل بأجمعه تركيب الجزء الخماسي والسباعي المركب من الأسباب والأوتاد ، وذلك بتقديم الأوتاد في الأصول وتأخيرها في الفروع ، يعني على هذا النمط الذي قررنا من استخراج الأجزاء من دوائرها فمفعول حوى كلمات الأجزاء ، والفاعل تركيب الجزء ، وعلى هذا يكون أحال استخراج الأجزاء على ما يقتضيه النظر العقلي بعد معرفة الاصطلاح ، وقيل فاعل حوى أصابت إلى آخر البيتين (أي ما حواه أوزان كلمات البيتين)<sup>7</sup> التي صدرت حروفها بالرموز ، والرموز التي صدرت بها تلك الكلمات التي هي لوزن أجزاء التفعيل العشرة ، من حروف أبجد وأولها الألف آخرها الياء ، فبالحرف أو عدد نقطه علامة مرتبة الوزن ، من كونها أولى وثانية ،

<sup>1</sup> - تكرر ما بين قوسين مرتان في (س)

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>3</sup> - سقطت من (س)

<sup>4</sup> - لغة الإخفاء ، وهو في علم العروض زحاف مفرد ، يتمثل في إسكان الحرف الثاني من الجزء . ينظر: موسى الأحدي

نويات، المتوسط الكافي في علم العروض. دار البصائر، ط: 2009م، ص 25

<sup>5</sup> - (س): القطف. والذي أتبناه في المتن هو الصواب من (ر) و (و) ، العصب: زحاف مفرد، وهو إسكان خامس الجزء من

مفاعلتين فتصير بالعصب (مفاعيلن) . ينظر: المتوسط الكافي، ص 27

<sup>6</sup> - ينظر: الشريف السبي، شرح القصيدة الخرجية، ص 71

<sup>7</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)، و المتبث من (و)

وأول الأوزان (ما تضمن أول الرموز هكذا ، فالألف من أصابت رمز على أول الأوزان)<sup>1</sup> ، ووزن أصابت هو أولها وذلك فعولن ، وبا بسهميها رمز على ثاني الأوزان ، وهو بسهميها وذلك مفاعيلن ، وجيم جوارحنا وذلك مفاعلتن ، ودال داركوني على الرابع ، وزن داركوني وهو فاعلاتن صاحب الودت المفروق ، وهذه هي الأربعة الأصول ، وهاء بهمة على الخامس وزن همة ، وذلك فاعلن وهو أول الفروع الستة ، وواو ووقعيها على السادس وزن ووقعيها ، وهو مستفعلن ذو المجموع ، وزاي زائراتي على السابع ، وزن وهو فاعلاتن ذو المجموع ، وحاء حجبتيها على الثامن ، ووزن حجبتيها وهو متفاعلن ، وطاء طولاهن على التاسع ، وزن طولاهن وهو مفعولات<sup>2</sup> ، وباء يعتادها على العاشر ، وزن يعتادها وهو مستفع لن ذو الودت المفروق ، وهو تمام الأوزان.

وقد تبين أن الناظم لم يجعل من الرموز فاءات فداركوني ، فما زائراتي فيهما ولا كاف لوقعيها ، ولا سين سوي ، ولا باء بهمة ، ولا واو العطف من ولا يد ، ولا ألف الوفاء إذ لا يلتبس مقصده مع تعدد الحروف ، أما الفاءات والكافوالسين فلأن لفظ الفاء ثمانون ، ولفظ الكاف عشرون ، ولفظ السين ثلاث مائة في اصطلاح المغاربة ، وستون في اصطلاح المشارقة ، وهو لا يحتاج من الأعداد إلا عشرة ، وأما الباء والواو والألف فلقد تقدم اعتبارها ، فلا تعتبر ثانية ولأن واو ولا يد للعطف لا جزء كلمة ، فإن قلت هذا كله ظاهر رشيق فما الدليل على الفاء وزن فاعلاتك ، وأن الناظم لم يجعله احد العشرة ، مع أنه متفرع عن أحد الأصول التي ذكر كما تفرع غيره من الأوزان ، فما علة أن الناظم ألغاه دون غيره ، وأما فذلك ترجيح من غيره مرجح إذ ليس في كلامه ما يدل على ذلك ، قلت للمتكلمين على هذا النظم عن هذا السؤال أجوبة ، أما الشريف - رحمه الله - مبتكر هذا النظم ، ومفيد علمه فظاھر أنه لم يتفطن إلى أن الكلمات التي منها الرموز هي الأوزان العشر ، فلذلك تكلف في الجواب فقال: " ينبغي أن لا يتقيد بهذا الجزء ، لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف إذ هما كالصوت الواحد ، ولذلك سمّهما معا فاصلة ، فسمّوهما باسم جزء كوتد وسبب ، والصوت الواحد كما لا يتبعض قبل التفكيك ، كذلك لا يتبعض معه ، فمفاعلتن لا ينفك منه إلا متفاعلن ، ولو انفك عنه فاعلاتك لاتفصل الثقيل من الخفيف وهو ممتنع ، وما أدى<sup>3</sup> إلى الممتنع ممتنع ، ولما كان ما عداه من الفروع المنفكة عن أصولها لا يؤدي إلى ممتنع ، علمنا أن مراد الناظم دون فاعلاتك. فإن قلت [19] لم يذكر الناظم الفاصلة ، ولا أن الثقيل لا يفصل عن الخفيف ، قلت كما أحال بيان التفكيك إذ لم يذكر سوى الأصول على إرشاد الشيوخ إلى مقصد النظم ، كذلك أحال

<sup>1</sup> - مابين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - في (س) مفعولاتن ، وهذا خطأ والأصح هو مفعولات بضم التاء كما أثبتنا من (و)

<sup>3</sup> - (س) : أدري

هذا على ذلك-انتهى كلامه-<sup>1</sup>، وهو ما تكلفه غاية في الحسن ودليل على ما خصّ به من زيادة الذكاء وسلامة الفطرة، وأما جماعة غيره من الأندلسيين ممّن نظر في هذا النظم بعده، وجماعة من مغاربة وغيرهم، فنفظّوا إلى أن الكلمات التي بعضها الرموز هي أوزان التفعيل كما قدمنا ولا وجود فيها لفاعلاتك، فلم يكل الناظم على هذا بيان تمييز المستعمل من المهمل إلى غيره، وهذا وجد بنيل وشرح حفيل، وقد نقل عن إمام عصره مشرقاً ومغرباً شيخ شيوخنا أبي عبد الله الأبلبي<sup>2</sup> -رحمه الله-، والفضل للشريف فإنه المرشد إلى محاسنها، والعجب منه أنه قال الظاهر أن فاعل حوى إنما هو البيتان بعده، وجعل ما حواه البيتان إنما هو مجرد الحروف، وأنها علامات على الأوزان التي هي الأصول المذكورة في البيت قبلها، ومما يتفرع منها بالنظر لأن البيتين اشتتملا على تلك الأوزان (قال وإنما أتى بالحروف العشرة في البيتين لتكون أعلاماً للأوزان)<sup>3</sup> بحيث إذا أشار فيما يأتي بعد بحرف من تلك الحروف، يُعلم أنه أراد الوزن الذي جعل الحرف علامة عليه، ولا فائدة للبيتين عنده غير هذا<sup>4</sup>. وأجاب بعض المحصّلين بأن دليل إهمال فاعلاتك اختصاصه بالكاف، الدال على تركيبه الإضافي لأن مادة الأوزان حروف لمعت سيوفنا، وليس منها الكاف، وأصالة الأربعة ليست بالاشتقاق والدلالة على المعنى لأنها قوالب الألفاظ، وإنما هي بتقديم الوجد على السبب في الأصل وبعكسه<sup>5</sup> في الفرع، فلا بد من وجود حروف الأصل في الفرع، لأن مادة الأصل هي مادته وليست الكاف المذكورة في أصول الناظم، فلا يكون في فروعه، والحروف التي يوزن بها ما تركب من الوجد والسبب فرعاً كان أو أصلاً لا يخرج عن أصول حروف لمعت سيوفنا، ومنها الكاف<sup>6</sup> ليست منها، فما وجدت فيه من الأوزان لا يكون أصلاً ولا فرعاً، ثم قال فإن قلت لم يذكر الناظم حروف لمعت سيوفنا، ومنها السين وهي في مستفعلن ككاف فاعلاتك، قلت لم يذكرها مجموعة وذكرها مادة للأصول الأربعة، واختصت بهذا لكثرتها في الكلام والاستعمال بالفاء والعين واللام، يعني التي يزن بها التصريفون، وحروف المد واللين أكثر الحروف وقوعاً وزيادتها أكثر من زيادة غيرها، والميم والنون والتاء من حروف الزيادة وكثير زيادتها، والسين من حروف الزيادة، وتصاحب في زيادتها الميم والتاء غالباً، فذكرهما يغني عنها مع روم الاختصار، ولما كانت أقل زيادة لم يكن لها حظ في الأصول وصار ذكر الميم والتاء يغني

<sup>1</sup> - ينظر: شرح القصيدة الخزرجية، ص 72-73

<sup>2</sup> - محمد بن إبراهيم بن أحمد العبدلي التلمساني، عرف بالأبلبي لأن أصله من آبله من جوف الأندلس، مجمع على إمامته. توفي بغاس سنة 757هـ. كفاية المحتاج لمن ليس في الديباج، ص 180-183

<sup>3</sup> - ما بين قوسين ساقط من (س)

<sup>4</sup> - يراجع: شرح القصيدة الخزرجية، ص 74

<sup>5</sup> - (س): عكسه

<sup>6</sup> - (س): السين. وهذا خطأ لأن السين من حروف التقطيع وهي مجموعة في قولك لمعت سيوفنا، والصحيح هو الكاف الذي تبث في (و)

عن ذكرها في الحصر والكاف خارجة ، لأن جميع الأوزان لها مادة من حروفلمعت سيوفنا ، ونظير من الأوزان العربية غير الشعرية ولا تجد لفاعلاتك مادة منها ولا نظيرا من الكلام ، ولا يقال يوجد بأن يجعل وزنه فاعلاتي أو فاعلاتن ، بفتح تاء والنون ، لأننا نقول ياء الإضافة يجوز تسكينها ، فيفوت السبب الثقيل وأما الثاني فلأننا الذي هو ضمير المتكلم لا يستعمل بغير ألف إلا ضرورة ، وهم لا يستعملوه من أوزان الشعر إلا ما يوزن به نظير في الكلام العربي وإذا تغير الجزء بزحاف أو علة غيروا وزنه حتى يوافق أوزان العرب ، ولم يعتبروا مفعولات لأنه لا يجوز السابع المتحرك ، لأن نون التثنية تسقط للإضافة بخلاف التاء وبخلاف التنوين ، وأيضا ففاعلاتي وفاعلاتن على تقدير صحتهما مركبان كفاعلاتك ، والمطلوب صيغة لاتركيب فيها ، انتهى تلخيص ما ذكره هذا المحصل من الكلام مفرّق طويل ، وأتني على جوابه هذا وأنت خبير بما فيه من التكلف وعدم التعوذ ، فإن الكاف ليست بلازمة الذكر ولا هي مقصودة لذاتها ، وإنما المقصود حرف متحرك يحفظ السبب الثقيل ، وكذلك الياء والنون اللذان قررا في السؤال لا يتعيّنان حتى يصح جوابه عنهما بما ذكر ، أريت لو كان كاف فاعلاتك مكسورا لمؤنث وأبدل سيناعلى لغة من يرى ذلك ، ولفظها مثل سين مستفعلن فيها ذا يجيب ، فإن قيل حكمهما حكم الكاف لأنها بدل منها ، قلنا هو لم يعتبر في حروف لمعت سيوفنا إلا مجرد صور الحروف لا دلالتها على معان مخصوصة ، أو يقال يجعل بدل الكاف ها ، وليس اعتبار السين بالأولى من اعتباره ، لأن كليهما من حروف الزيادة ولا تغني زيادتها عن زيادة السين التي أضافها إلى حروف المصنف ، بل محال زيادتها أكثر من محال زيادة اللام ، فليس اعتبار السين بأولى من اعتبار الهاء ، أو يقال يجعل بدل التاء والكاف لامين كزوائد التضعيف ، ومثل هذه التقديرات كثير ، وتأمل ما يأتي في العلل من الترفيل<sup>1</sup> والتذليل<sup>2</sup> والتسبيغ<sup>3</sup> ، وأما قوله أنه مركب والمطلوب صيغة لاتركيب فيها ، فإن عني بالتركيب كونه مضافا ومضافا إليه ، فقد بيّنا أنّ المقصود ما يحفظ السابع المتحرك ، ولا خصوصية لضمير أو غيره إلا موافقة الكلام العربي مفردا كان أو مركبا ، وهذا نظير تمثيلهم السبب الثقيل بلك ، مع كونه جارا ومجرورا ، فلا بُد في تمثيل الجزء بالمضاف والمضاف إليه ، وأقوى من هذا اعتبارهم وزن فاع لاتن ذو الودد المفروق ، ولا نظير له ، وإن عني بالتركيب المطلوب نفيه كون الكلمة بصيغة المفرد انتقض بهفاعيلن وفاعلاتن ، فإنها من صيغ الجموع ، فإذا ظهر أنه لا خصوصية للسين توجب إضافتها لحروف المصنف فهي كغيره من الحروف ، فكما وجدت في فروع الأصول التي

<sup>1</sup> - وهو زيادة سبب خفيف على الودد المجموع في آخر الجزء. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في العروض والقوافي

<sup>2</sup> - وهو زيادة حرف ساكن على الودد المجموع في آخر الجزء. المعجم المفصل في العروض 261/3

<sup>3</sup> - هو زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف في آخر الجزء. المرجع نفسه

ذكرها المصنف ، وليس في كلامه ما يدل عليها وإنما يرشد إليه الشيخ<sup>1</sup> فكذلك [20] يرشد الشيخ إلى إهمال فاعلاتك ، ويكون جواب الشريف أقرب للقبول من هذا الجواب بناء على عدم التفطن للأوزان العشرة من البيتين ، وضعف هذا الجواب جواب الشريف عن إهمال فاعلاتك ، وعمّا أجاب به عن السؤال الذي أورده على نفسه<sup>2</sup> ، فقال الأمر في الفاصلة والفك مفترق ، فأما الفاصلة فلم يذكرها بوجه ، بل نص على إسقاطها وبيّنا وجهه ، وهو الذي لا يصح سواه ، وأما الفك فقد ذكره بأنم وجه في ألطف ذكر ، ثم ذكر كيفية استخدام كلام الناظم الفك على ما أشار إليه في جوابه عن إهمال فاعلاتك ، ثم قالوبان افتراق الفك من الفاصلة ، وضعف جواب الفاصل ولم يبق إلا الجوابان السابقان ، قلت أما قوله لم يذكر الفاصلة إن عني باسمها ، فمسلم ولكن ليس كل ما لم يذكره باسمه لا يعتبره بل يعتبره ، ويكل بيانه إلى المعلم إلا لزم أن لا يعتبر الفروع في هذا المحل لأنه لم يذكرها باسمها ، وهو باطل لنصّه على اعتبارها وإن عني أنه لم يذكر الفاصلة بمادّتها فممنوع ، لأنّ مادّتها السببان ، وقد ذكرهما ، ووكل أمر تسميتها إلى المعلم كما ذكر أصول الفروع ومادّتها هنا ، ووكل فكها وتعيين مستعملها ومهملها إلى المعلم ، وبان بهذا أن الناظم ذكر الفاصلة بأقوى وجه ، فأين قول المجيب لم يذكرها بوجه ، وقوله بل نصّ على إسقاطها إلى آخره ، فبناء على ما شرح به قول الناظم<sup>3</sup> من جزأين فرعين لا سوى ، وقد تقدّم أنّ الشريف شرحه بغير ذلك وإنّ شرحه أرجح ، فهذا إذا استدلال بمحل النزاع ، وأيضا فإن الظاهر عند الشريف أن الناظم قائل بالفاصلة كما قدمنا عنه ، وإن كنا قدمنا أن الظاهر أنه ينفيهما مع احتمال أنه قائل بها ، وهذا هو الحق أعني اعتبار ظاهر لفظه واحتمال أن يكون أراد غيره ، وأما قوله ذكر الفك بأنم وجه ، و الغرض أنّ الكلام مع قطع النظر عن النص عن الأجزاء في البيتتين ، فإن عني من غير حاجة إلى معلم فلا خفاء بها في هذه الدعوى من الضعف ، فإن المذكور بأنم وجه لا يخفي على الأغبياء فضلا عن فضلاء الأذكياء ، وقد رأيت ما في دليله على إهمال فاعلاتك من البحث فكيف يدّعي فهمه من النظم بأنم وجه ، وإن عني مع إرشاد المعلم فهو عين قول الشريف ، وأما قوله بأن افتراق الفك الفاصلة ، إن عني افتراق الخفيفين فمسلم ولم ينفه أحد ، وإن عني في الاحتياج إلى المرشد إليهما من كلام الناظم ونفيه فلم يبن وهو أول المسألة ، وأما قوله (وبان ضعف

<sup>1</sup> - ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي ، صاحب نظم الرامزة في علم العروض والقافية، والمشهورة بالقصيدة الخزرجية.

<sup>2</sup> - يقول الشريف في شرحه للخزرجية: "فإن قيل: قد قررتم أنّ الأجزاء عشرة، وأن الذي يقتضيه الفك أحد عشر، وجعلتم الجزء الذي ينفك إذا ابتدأتم من السبب الأخير من (مفاعلاتن) وهو (فاعلاتك)، مهمل فمن أين يعلم ذلك من كلام الناظم، وهو لم يترك إلا أن الأجزاء عشرة ولم يعين تلك العشرة غير أنه أومأ إلى ما يقتضيه الفك، فما الذي يهدي القارئ إلى أن (فاعلاتك) هو المهمل من جملة الأجزاء" شرح الخزرجية، ص72

<sup>3</sup> - (س): النظم

جوابيه فبعد إطلاعك على البحث معه بيان قوتها وضعف التضعيف<sup>1</sup>، وأما قوله فلم يبق إلا الجوابان السابقان يعني بهما طريقتيه المتقدمة في التفكيك والإشارة إلى الأجزاء في البيتين، وقد علمت ما في طريقتيه فلم يبق الجواب الحق إلا الإشارة إلى الأوزان في البيتين الدالة على أنّ فاعلاتك ليس منها، وقد أطنبنا في هذا البحث بما لا كبير طائل تحته، ثم أورد المجيب بحثاً بناء على اعتبار جوابه بتقدير كون فاعل حوى ضمير تركيب الجزء، وإن الفك معلوم من الأصول المذكورة، وأن ترتيب الفروع بالتقديم والتأخير بحسب ترتيب الأصول، فالفرع السابق على غيره من الفروع الذي هو خامس الأوزان هو فرع الأصل الأول ثم هكذا إلى آخرها، فقال إذا كان الأمر كذلك فلا حاجة بالناظم مع اختصاره الوجيز إلى قوله أصابت البيتين، إذ لا فائدة لهما إلا الإشارة إلى رموز الأجزاء غير المهمة، ويكفيه في ذلك أن يقول بعد قوله حوى، فرتب إلى الباء فيعلم أن الألف (لأول)<sup>2</sup> الأصول فعولن ثم كذلك إلى آخرها، لا يقال فائدتهما تعيين العشرة، وتعيين إهمال فاعلاتك لأننا نقول تعيين الأمرين تقرر بطريقنا<sup>3</sup> الواضح، وأيضاً لم تتعين ألفاظ الأجزاء من البيتين لأنه لم يذكر ألفاظها، وإنما ذكر الموزون بها عكس القضية فلا يصلح أن يقال فائدة البيتين تعيين الأجزاء والرموز فيهما للكلمات الدالة على الأجزاء، ولو فعل ما ذكرنا لكانت لنفس الأجزاء وهو أرجح لحصول مراده -انتهى- ببعض اختصار (فتأمله)<sup>4</sup>.

قلت الشرح المليح والإعراب الرجيح، جعل أصابت فاعل حوى، وبالبيتين تعيّنت الأجزاء<sup>5</sup> المستعملة وترتيبها، وأن غيرها مما لم يذكر مهملاً، وبالإبتداء بالحروف تعيّنت كونها رموزاً على وزن ما دخلت عليه، وصح أن يقول بعدها رتب، أي كما ذكرتها، وظهر أن الـ في الباء للعهد الذكري وهي ياء يعتادها، ولو يذكر ذلك لما علم كونها عاشرة حروف أبجد إلا بمرشد. وقوله دخلت الرموز على الموزونات لا على الأوزان، جوابه أن الموزونات داله على الأوزان دلالة بيّنة، وأيضاً فقد قررنا في الشرح أن أصابت إن كان هو العامل فعلى تقدير مضاف، أي أوزان أصابت، وأما قوله أن الأمرين تعيّناً بطريقنا الواضح قد علمت ما في طريقة الواضح من ضعف الدلالة على إهمال فاعلاتك لكثرة الاحتمالات، وقد قال هو وغيره أشعر لفظ الناظم بعدم تركيب الثقيل مع المجموع في الخماسي، لئلا يجتمع أربع متحركات لغير زحف، ولا توجد في شعر، وإذا امتنع مع تقديم السبب امتنع مع تأخير، لئلا يتوالى الأربعة عند تركيبه مع جزء آخر، وبعدم تركيب الخفيف مع المفروق فيه لما يلزم من استعماله

<sup>1</sup> - ما بين قوسين ساقط من (س) وما أثبتناه مكان من (و)، (ر)

<sup>2</sup> - سقط من (س)

<sup>3</sup> - (س): بدلينا.

<sup>4</sup> - زيادة في (مس)

<sup>5</sup> - (س): أجزاءه

مضافا ، فإن (مفعول) لا يترك تنوينه إلا مع الإضافة ، وذلك يستثقل من الشعر ولما امتنع مع تقديم السبب امتنع مع تأخيره بالحمل عليه ، وبعدم تركيب الثقيل والمفروق لأدائه إلى الإضافة ، ولأن مع تأخير الثقيل يتوالى الأربعة عند تركيبه مع آخر من غير نقص ، وبعدم تركيب ثقيلين مع مجموع لتوالي ستة متحركات مع تقديمهما ، وأربعة بلا زحف مع تأخيرهما ، وبعدم تركيب ثقيلين مع (مفروق)<sup>1</sup> ، لاجتماع خمسة مقدّمين أو مؤخرين ، فإن توسطهما فلا اجتماع ستة إن ركب مع مثله ، وبعدم تركيب السببين بتقديم الخفيف عكس الفاصلة مطلقا لتوالي أربعة من نفس الجزء مع التقديم ، وأربعة مع التأخير إن ركب [21] مع مثله ، وبعدم تركيب السببين ، وبإهمال فاعلاتك في الأجزاء ، وبعدم تقدم الثقيل فيه على الوجد وتأخير الخفيف عنه لتوالي أربعة بلا زحف ، وبعدم تركيب الفاصلة والمفروق لما يؤدي إليه مع تقديمهما [يعني الفاصلتين]<sup>2</sup> من التزام الإضافة الموجب لسقوط التنوين ، ومن توالي أربعة في الجزء ، ومن التوسط عند تركبه مع مثله -انتهى-. ومع الإنصاف كيف لا يحتاج مع هذه الأمور إلى المرشد ، سيما لأمثال أهل هذه الأعصار ، المتأخرين عن إلقاء الفضائل المتكاسلين في تحصيلها ، فالحق الحاجة إلى البيتين لما ذكر من الفوائد ، والحق بتسليم إلقائها على ما فيه من الضعف جواب الشريف من إحالة الناظم في بعض الأمور إلى المرشد ، وقد يقال قلّ أن يخلو كتاب عن هذا بسيطا كان أو وجيزا ، أو وسيطا لاسيما المختصرات وخصوصا مثل هذا النظم ، والله الموفق.

ومع ما أفاده الناظم بيّتي أصابت من الأحكام ، حصل بنظمهما معنى من التغزل لطيف منحى من الإشارة شريف ، كما أن ذلك ممكن في جميع قصيده من أول بيت إلى آخر بيت ، إلا أن إبداء ذلك تكلفا لغير المحصل واشتغالا عن الأهم المقصود من علم هذا النظم ، فهو يقول في هذين البيتين ، إن هذه المرأة التي دلّ عليها بقاء التأنيث اللاحقة للفعل المسند إلى ضميرها أصابت ، أي وجدت أو قصدت بعينها اللتين هما سهمان أو كالسهمين ، لما بهما من الملاحاة التي تروع القلوب ، حين نظرت إليها ونظرت إلى جوارحي ، ولم تخطها فتألمت جوارحي لتألم قلبي بعدم وصلها ، والقلب إذا تألم تألمت الجوارح كلها ، لأنه سلطانها إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد كله ، فأدركوني يا أحبابي وألقوني أو تابعوا مصابي باهتمامكم ، بالاشتغال بها يذهب عني هذا الألم بسعيكم في وصلها إليّ ، قبل أن أموت من ألم فراقها وقطعها إليّ ، كأيما وقوع ذلك الاهتمام منكم ، وسقوطه عنكم في القوة وسرعة النفوذ ، كوقعي سهميها سواء ، واعتدالا في المساواة والمسايرة والتأثير ، فإنها لما سدّتهما نحوي أصابت في الفور ، فإن لم يكن الهمّة التي تتابعوني أو تلحقوني بها لإزالة هذا الألم مثلها وإلا وفّت بنفسي ، ثم اعتذر لأحبابي عن تكليمهم بتكليفهم بهذا الطلب ، بأن لم

<sup>1</sup> - (س): مجموع. والصحيح ما ذكرناه لأن باجتماع الثقيلين مع المفروق تجتمع خمسة حروف متحركة

<sup>2</sup> - ما بين المعقوفتين زيادة في (و)

يجد في النساء اللواتي يزرنه ويواصلنه من أجل الهد بالسهمين ، أو في زمن المها واحدة منعت ألم السهمين عنه أو أصابتهما إياه لأنه ليس بهما من الحسن ما بالتي أصابته فيتسلى بهما ، [وتقوم له صفات تلك المرأة مقام صفات الممدوحة ولا تداني واحدة منهن في الفضل فضل طولاهن]<sup>1</sup> ، وهي التي أصابته لعدمنظيرها بالوفاء ، فيعتادها ذلك الوفاء من حاله وتسمح بوصاله فترتفع إليه . ولا يخفى عليك بعد هذا الشرح أجرا هذا المعنى في هزل أو جد ، ويكون كني بالمصيبة عن النفس أو الدنيا أو حب الآخرة أو منزلة الأبرار .

وقوله خماسيه والسباعي من الإطناب لأن فيه التفصيل بعد الإبهام ، لأنه أبهم الجزء في البيت قبله ثم فسره في هذا ، وهو من الجمع والتقسيم ثم الجمع ، في قوله ثم لا يفوتك تركيبا من ذلك أيضا ، لأنه أبهم في إسناد الفوت إلى الجزء ، ثم فسره بتركيبه نحو ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾<sup>2</sup> ، ومن ثم يكون تنكير تركيبا للنوعية ، وإضافة خماسيه والسباعي المقدرة للاختصاص ، وتنكير تركيبا للنوعية ، وحذف مفعول ترى إما للعلم به أو لتنزيله منزلة اللازم ، أي يكون من أهل الأبصار أو العلم ، ف(ال) في الست والعشر للعهد العلمي<sup>3</sup> ، وإضافة سهمين وجوارح ووقعين إما للاختصاص ، (أو التشريف ، وتنكير همة للتعظيم أو النوعية ، وإضافة زائراتي وطولاهن للاختصاص)<sup>4</sup> وكان حقه أن لا يقدم المسند إليه في زائراتي<sup>5</sup> ، ويد لأنه يوهم وقوع المنع وإنما نفى اختصاص (الزائراتي به واعتياد الوفاء)<sup>8</sup> ، وإنما نفى اختصاص طولاهن به وليس كذلك ، لأن المنع واعتياد الوفاء لم يقعا ، فكان الأولى أَيْلا حجت ويعتاد حرفي النفي و(ال) في الوفا لتعريف الحقيقة ، وإسناد حوى على الوجهين يشبه أن يكون من المجاز العقلي لأنه إسناد إلى المكان ، والحاوي حقيقة الناطق ، وسهميها من الاستعارة الترشيفية<sup>6</sup> ، ولفظ الهمة يحتمل أن يكون مجازا<sup>7</sup> من إطلاق السبب على المسبب إذ المراد

<sup>1</sup> - (و)،(ر): "فيتسلى بها وتقوم له مقام تلك ولا فضل طولاهن". والأنسب هو الذي نقلناه من (س).

<sup>2</sup> - طه: 25.

<sup>3</sup> - لام العهد العلمي هي نوع من أنواع اللام العهدية، وتسمى أيضا لام العهد الذهني، وهي التي سبق العلم بالمعرف بها.

ينظر: عبد الرحمن حسن حبيكة الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها. دار القلم، ط1: 1996م، 1/ 441

<sup>4</sup> - سقط من (س)

<sup>5</sup> - (س): دائري

<sup>8</sup> - سقط من(س)

<sup>6</sup> - ويعرف العلوي الاستعارة الترشيفية، بقوله: إذا استعير لفظ لمعنى آخر فيذكر المستعار نفسه، لا يُستعملها الاستعارة المرشحة، كقول كُتِّبَ عَرَّةٌ "تقري الرياح رياض اخزن مزهرة إذا سرى التوم في الأجفان أيقاظا. إنعام قَوْل عكاوي، المعجم في علوم البلاغة . دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2: 1996م 100/1

<sup>7</sup> -يقوا ابن الأثير: "فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضوع إلى هذا الموضوع، إذا تخطاه إليه". الملل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّم وعلق عليه أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار تحضة

مصر - القاهرة. 84/1

بالهمة تجيتها وهو الدّواء ، لأنّ الاهتمام بالشيء سبب الإتيان به ، وتشبيهها بوقعي السّهمين من تشبيه المساواة ، والأولى فيه عند بعضهم العدول إلى لفظ المشابهة دون التشبيه ، ويد طولاهنّ إن لم يكن إطلاق اليد على الفضل والإنعام من باب المشترك ، فهو مجاز مرسل<sup>1</sup> تسمية للشيء باسم آله ، ويحتمل التورية<sup>2</sup> وإسناد الاعتماد إلى الوفا من المجاز العقلي<sup>3</sup> ، وألفاظ الخماسي والسباعي والستّ والعشر من مراعاة النظير<sup>4</sup> ، وألفاظ الأوزان أيضا كذلك ، وكذا لفظ أصابت وسهمي وجوارح ، وكذلك اليد والطول والوفاء ولا يبعد أن يكون لفظ الوفاء ، وسوي ، وترى ، من الأرصاد المسمى بالتسهميم ، وهو أن يذكر قبل القافية من الألفاظ ما يدل عليها<sup>5</sup> ، وفي البيتين الأوّلين لف نشر مرتب لرجوع فاعولن إلى خماسيه ، ومفاعيلن إلى السباعي ، والله أعلم.

### الإعراب

يحتمل خماسيه والسباعي وهو أكثر الاحتمالات أن يكونا بدلين ، من الضمير الفاعل يأتي في البيت قبلها ، بدل مفصل من مجمل ويحتمل أن يكونا فاعلين يأتي ، ورابط جملة أتى سوا جعلت خبرا أو حالا ، الضمير المضاف إليه خماسي والمقدّر في السباعي و(ال) النائبة عنه ويبعد أن يكونا بدلا من الخبر أو الضمير المجزور للفصل بجملة الخبر على التقدير الأول ، وبجملة الحال على الثاني ، وقل جملة اعتراض لتأكيد الأخبار ، أو حشو لإقامة الوزن ، ولا من لا يفوتك نافية والمراد بها [و22]النهى ، وتركيبا تمييز لضمير الجزء الفاعل ينفوت من تمييز الجملة ، طاب مُجَدّ نفسا ، أي لا يفوتك تركيبه ، وهذا التقدير هو الذي يُعرف به تمييز الجملة ، إذ ذاك أصله وهو أ يجعل التمييز فاعلا ويضاف إلى المميّز نحو: طابت<sup>6</sup> نفس مُجَدّ ، وإذن هاهنا وإن دخلت على المستقبل إلا أن الظاهر أنها لا تنصب لأنها لم تصدر ، لأن قبلها سوف وحرف العطف ، وفي جعلها كالتي تقدّم عليها حرف العطف خاصة فيجوز أن تنصب وأن ترفع

<sup>1</sup> - هو الكلمة المستعملة قصدا في غير معناها الأصلي للملاحظة علاقة غير المشابهة مع قرينة دالة على عدم إرادة للمعنى

الأصلي. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ص 252

<sup>2</sup> - "قالوا في رسمها أن يذكر لفظ له معنيان أحدهما قريب و الآخر بعيد ويراد البعيد، فيروى عنه بالمعنى القريب أي يستر به كأنه جمل وراء القريب ولذلك يسميها بعضهم الإيهام" الحافظ التنسي، نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان. ص 200

<sup>3</sup> - وهو إسناد الفعل أو معناه إلى الملابس له، غير ما هو له بتأول. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ص 28

<sup>4</sup> - "وربما سمي التناسب والاتلاف، وحقيقته أن يجمع بين أمر وما يناسبه دون تضاد ليخرج الطباق. والمناسبة تارة بين المعنى المعنى والمعنى، وتارة بين اللفظ واللفظ، وتارة بين اللفظ والمعنى" ينظر: نظم الدرر والعقيان، ص 231-232

<sup>5</sup> - ينظر: البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنوها، 2/ 385

<sup>6</sup> - (س): طاب

نظر ، بل في صحة تركيب الناظم نظرفانه يحتاج الى تصحيحه ، فإن سوف كالسين في كونها كبعض حروف الفعل ، فلا يفصل بينها وبينه بشيء ، وتقدّم في التركيب ما يقتضي أن سوف عطف على جواب شرط مقدّر ، وفعلون وما بعده من الأوزان يحتمل أن يكون أبدالاً من الجزء ، من بدل المفصل من المجهل ، بأن يكون فعولن بدلاً من خماسيه وما بعده بدل من السباعي ، ويحتمل أن يكون أبدالاً من الضمير الفاعل ليفوت ، وهو ضمير الجزء ومن تركيبها ، ويضعف أن يكون أبدالاً من الجزء في قوله ومن جنسيهما الجزء ، أو من ضميره للفصل ، أو يحتمل أن تكون مبتدأة محذوفة الخبر أي منه أي الجزء أو منها ، أي الأجزاء فعولن الى آخره ، وأصول على هذه الأعراب خبر مبتدأ مضمّر أي وهي ، أو هذه الأربعة أصول الست ويحتمل أن تكون مبتدأة خبرها أصول والجملة حال من التمييز أو من المميّز ، وفيه ضعف لخلوه من الواو ، ومن الضمير الرابط ومفاعيلن ومفاعلتن على حذف العاطف والإبدال المذكورة فيها من بدل المفصل من المجهل إلا أنه غير واف ، فيتعيّن قطعه ونية المعطوفات هنا لا تحسن لقوله أصول الست والعشر ، مبتدأ خبره ما الموصولة الاسمية بعده ورابط الصلة محذوف وهو منصوب متصل ، وفاعل حوى تقدّم وكذا فاعل أصابت وبا بسهميهما للآلة وكذا با بهمة على تجوّن وكوقعيهما إن قدرت الكاف حرفية فالمجرور في موضع صفة لهمة ، و إن قدرت الكاف حرفية فالمجرور في موضع صفة لهمة ، وإن قدرت اسمية فهيا لصفة وكذلك سوى ، ويجوز أن يكون سوى حالاً من همة ومن الضمير المخفوض بوقعي ، وفي جعلهما<sup>1</sup> حالاً من أحدهما أو من الضمير المستكنفي متعلق المجرور ، أو من الكاف إن كانت اسماً أو من الضمير فيها لكونها بمعنى مثل قلق ، لأن سوى بمعنى مستويين ، ولا يكون من صفة الواحد ، وأجاز ذلك بعضهم لكونه يراه بمعنى تامّ ، وفيه نظر لما تقدّم في مدلوله. وزائرتي مبتدأ وفيهما متعلق به ، وفي للسببية أو للظرفية على حذف مضافين أو في زمن أصابتهما إياي ، وضمير فيهما وحجبتهما ووقعيهما للسهمين ، وحجبتهما خبر زائرتي ، فإن قدرت ما حجازية فالجملة في محل نصب ، وإن قدرتها تمييزية ففي محل رفع ، وفاعل حجبت ضمير الزائرات ، ووحدته على حدّ تقدير قوله تعالى: ﴿وَأَرْوَجُ مُطَهَّرَةً﴾<sup>2</sup> ، والأولى في هذا المقام حجبتهما بالنون ، لأنه جمع قلة نحو قوله تعالى ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾<sup>3</sup> . ويد طولاهن مبتدأ خبره جملة يعتاده ، وجملة النفي معطوفة (على التي)<sup>4</sup> قبلها.

## المتن

قَرَّبْتُ إِلَى الْيَاءِ زَنْ دَوَائِرُ حَفْشَلَقٍ \* أَوْلَاتٌ عِدَّ جُزْءٍ لِحُزْنٍ نُنَا نُنَا

<sup>1</sup> - في (و): جعله

<sup>2</sup> - آل عمران: 15

<sup>3</sup> - التوبة: 36

<sup>4</sup> - ساقطة من (س)

حُتْمَنَ ابْنُ زُهَيْرٍ وَلَهُ فُلٌ سِنَةٌ \* جَلَتْ حَصَى شَمْرِ بَلٍ وَفَزْنٌ لِدُؤُوطَا  
وَطُولٌ غَزِيرٍ كَمْ يَدْغِبِلْكُمْ طُؤُؤَا \* يَغْزُزُ قَسْنٌ تَثْمِينٌ أَشْرَفُ مَا تَرَى

## الشرح

### المفردات

رتَّب أمر من رتب ، أي اجعل حروف أبجد العشرة التي تضمنها البيتان قبل ، مرتبة على عدد الأجزاء العشرة ، الأول للأول إلى آخره ليكون كل حرف علما على جزء ؛ فالألف لفعولن ، والباء لمفاعيلن ، والجيم لمفاعلتن ، والدال لفاع لاتن مفروق<sup>1</sup> الودت ، والهاء لمفاعلن ، والواو لمستفعلن مجموع الودت ، والزاي لمفاعلتن مجموع الودت ، والحاء لمتفاعلن ، والطاء لمفعولات ، و الياء لمستفع لن مفروق الودت ، قال الجوهري: "المرتبة المَرْبُتَةُ وهي أعلا الجبل ، وقال الخليل المراتب في الجبل والصحارى ، (وهي)<sup>2</sup> الأعلام التي ترتب فيها العيون والرُقَبَاء. تقول رتبت الشيء ترتيبا ورتبت الشيء يرتب رتبوا ، (أي)<sup>3</sup> ثبت ؛ يقال: رتب رُتُوب الكعب ، أي انتصب انتصابه. وأمرُّ راتب ، وترتيب على (تَقْعَلٍ)<sup>4</sup> بضم التاء وفتح العين أي ثابت. والرتَّبُ: ما أشرف من الأرض كالبرزخ ، جمع رتبة كدرجة ودرج"<sup>5</sup>

(زن)أمر من وزن ين ، أصله يوزن حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، واقتطع الأمر من المضارع ، قال الجوهري: "وزنت الشيء وزنا وزنة ، و (يقال): وزنت فلانا ووزنت له ، و(هذا) ين ذرهما ، وهو وزن ، و وازنت بينهما<sup>7</sup> موازنة ووزانا ، وهذا ين ويوازن كذا إذا كان على زنته أو محاذيه ، وازن المعطي و(انتقد)<sup>8</sup> الأخذ ، افتعل قلبوا الواو تاء وأدغموا"<sup>9</sup>.

(دوائر) جمع دائرة ، وهو الشيء المستدير ، قال الجوهري: " والدائرة واحدة الدوائر ، يقال في الفرس ثمانى عشرة دائرة"<sup>10</sup> ، وقال قبل هذا<sup>11</sup>: " داريد وراد وراودودورانا وإدارة غيره ودور وتدوير الشيء جعله مدورا والمدورة كالمعالجة والدَّوَارِيُّ الدَّهْرُ يد ور بالإنسان أحوالا

<sup>1</sup> (س):المفروق

<sup>2</sup> - سقطت من جميع النسخ، وما أثبتناه كان من معجم الصحاح للجوهري 133/1

<sup>3</sup> - سقطت من النسخ كلها، والذي أثبتناه كان من معجم الصحاح 133/1

<sup>4</sup> - (س): يفعل

<sup>5</sup> - الصحاح 133/1

<sup>6</sup> - سقطت من النسخ كلها، والذي أثبتناه من معجم الصحاح 2213/6

<sup>7</sup> - في معجم الصحاح: وازنت بين الشئتين

<sup>8</sup> - (س): اتقد

<sup>9</sup> - الصحاح 2213/6

<sup>10</sup> - الصحاح 661/2

<sup>11</sup> - أي الجوهري في صحاحه 660 /2

<sup>1</sup>، وقال أوكليدس<sup>2</sup>: والدائرة شكل بسيط محيط به خط واحد في داخله نقطة هي مركزه . (خفشلق) هذه حروف وضعها الناظم ، رموزا على [23] الدوائر التي أمر بوزنها ، وهي دوائر بحور الشعر كله ، لا يوجد شعر إلا وهو من إحدى تلك الدوائر وعددها خمس على عدد حروف<sup>3</sup> الرمزعنها ، وكل حرف مأخوذ من اسم دائرة ، فالخاء من دائرة المختلف وهي الأولى ، والفاء من دائرة المؤتلف وهي الثانية ، والشين مندائرة المشتبه وهي الثالثة ، واللام من دائرة المجتلب وهىالرابعة ، هذا اصطلاح الناظم في تسمية الثالثة والرابعة ، وهو رأي بعض العروضيين ، وعكس طائفة (كبيرة)<sup>4</sup> من العروضيين ، (قال بعضهم ، الأكثر)<sup>5</sup> يسمي الثالثة دائرة المجتلب ، والرابعة دائرة المشتبه ، والقاف من الخامسة وهي دائرة المتفق . فالدائرة الأولى: للطويل والمديد والبسيط ، والثانية: للوافر والكامل ، والثالثة: للهزج والرجز والرمل ، والرابعة: للسريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجث ، والخامسة: للمتقارب . وسميت الأولى دائرة المختلف لتركب أشطارها أجزاء مختلفة ، من خماسي وسباعي ، وتسمى أيضا مركبة ، وأبحرها مركبات لاختلاف الأجزاء ، وكذلك الدائرة الرابعة ، والثانية بدائرة المؤتلف ، لتركب أشطارها من أجزاء مؤتلفة لتمامها بكونها سباعية ، فهي من أوتاد وفواصل ، والفاصلة من خفيف وثقيل ولا يفرقان ، ويقعان قبل التود أو بعده لأن الفاصلة كصوت واحد ، ولذا خصت باسم يخصها ، والصوت الواحد لا يفترق . والثالثة بدائرة المشتبه لتشابه أجزاء أشطارها ، لأنها أيضا سباعية ، لأن سببها يفرقان فيقع أحدهما أول الجزء والآخر آخره ، فلذا اختصت الثانية بالمؤتلف الذي هو أخص من المتشابه ، فإن الألفة ضد الافتراق ، قيل ومن أجل أن السببين لا يفرقان في الثانية ، يظهر ما تقدم من إهمال فاعلاتك لأدائه إلى افتراقهما ، فلم تستعمله العرب في بحر كما تقدم ، والله أعلم . قلت وفيه نظر لا يخفى .

والرابعة دائرة المجتلب لكثرة أبحرها ، والجلب لغة الكثرة ، وقيل لأن أكثر أجزاء بحورها مجتلبة من الأولى ، فمفاعيلن من الطويل ، وفاعلاتن من المديد ، ومستفععلن من البسيط . والخامسة دائرة المتفق ، لاتفاق أجزائها خماسية ، ومن رأى دائرة المجتلب الثالثة وجهه بأن أجزائها مجتلبة من الأولى ، لدورانها على مفاعيلن من الطويل ، وفاعلاتن المديد ومستفععلن من البسيط ، ووجه إضافة الرابعة للمشتبه ، لاشتباه أجزائها في تسمية . قلت ورأيت في نسخة

<sup>1</sup> المرجع نفسه 660/2-661

<sup>2</sup> أوكليدس EUCLID (حوالي 365- حوالي 300 قم)، عالم رياضيات يوناني، أسس مدرسة في الإسكندرية في عهد بطليموس الأول، ودرس الرياضيات فيها، وضع مبادئ الهندسة للتسوية Plane geometry من تصانيفه: كتاب

الأصول والأركان. ينظر ترجمته في: معجم أعلام المورد، ص 60

<sup>3</sup> (س): النظم. وهي زيادة من الناسخ لم ترد في باقي النسخ الأخرى

<sup>4</sup> - (س): كثيرة

<sup>5</sup> - سقطت من (ر)

من هذا النظم مطنون بها الصّحة ، وأخبر صاحبها أنه رأى فيها النظم (خفشلق)<sup>1</sup> بتقديم اللام على الشين ، وعلى هذا فالناظم موافق لاصطلاح الأكثر ، لكن يضعف هذه النسخة بتقديم الناظم الشين على اللام عند كلامه على الدوائر مفصلة ، وكتب أيضا في النسخة المذكورة خف مفصلا من لشق ، فأما على ما في أكثر (النسخ)<sup>2</sup> من كتب متصلا ، فليس لهذا التركيب معنى فيما نعلم ، إلاّ كون حروفه رمزا على الدوائر كما قرّنا ، والأشبه في ضبطه على فتح الخاء والشين وسكون الفاء وكسر اللام ، ليوافق بعض أوزان الخماسي كحجرش<sup>3</sup> ، وغير هذا من الضبط وإن صح معه الوزن ، إلاّ أنه يخرج عن النظير ، وإنما سكن القاف وإن كان حقها الإعراب ، إما للضرورة وإما لأن المراد حروف الكلمة ، فأشبه المهمل والمحكي ، وإما للوقوف وإما على كتبه منفصلا ، فقال بعضهم يمكن أن يكون خف أمرا من خاف ، وشلق بكسر الشين واللام إتباعا لكسر الشين ، وأصلها السكون ، وهو "حيوان صغير كالسمكة له رجلان عند ذنبه ، وإن فتحت اللام وسكنت الشين فهو الضرب ، والبضع"<sup>4</sup> ، ولا يصح كلام الناظم على هذا المعنى إلاّ إذا ادّعى فتح اللام من سكونها ، إتباعا لفتح الشين أو كسر اللام ثم الشين إتباعا ، وكل ذلك لضرورة الوزن ويكون الشلق على هذه الوجوه مفعولا ووقف عليه بالسكون ، وإن كان منصوبا على لغة ربيعة ، ويحتمل أن يكون (خف)<sup>5</sup> مخففا للضرورة من إلى كذا خفوقا أسرع ، وشلق فاعل ، أو من خف يخف خفوفة ضدّ ثقل ، أو من خف الرجل إذا طاش ، ويراد بالشلق على هذا الرّجل إما مجازا أو نقلا ، وضائر الأشعار تجوز أبعد من هذه التقادير كما ذكر سيبويه في بابه. قلت ، ولا يخفى ما في هذا التكلف الطويل من العناء وقلة الفائدة ، وإنما يرتكب أمثال هذه المشاق لمعنى لطيف.

(أولات) بمعنى صاحبات ، وهو مما ألحق بالموث السالم في إعرابه ، وليس منه لأنه لا واحد له من لفظه ، ومفردة من جهة المعنى ذات ، ونظيره في جمع المذكر أولوا ، وواحدة من جهة المعنى ذو. (عدّ)<sup>6</sup> ، قال الشريف: "كذا (رأيت) في نسخة (وحملت) على التصحيف ، ثم ثم رأيت كذلك في أخرى وخرجته على أنّ أصله عدّ بالتشديد ، أي هذه الدوائر تحتوي على

<sup>1</sup> - (س): خفشلق

<sup>2</sup> - (س): النسا

<sup>3</sup> - الجحمرش، العجوز الكبيرة، والجمع جحامر. ينظر: الصحاح 997/3، الفيروز أبادي، القاموس المحيط، إعداد وتقديم:

محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث، ط: 2003م، ص 542

<sup>4</sup> - ينظر، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 828

<sup>5</sup> - سقطت من (ر)

<sup>6</sup> - سقطت من (س)، و كان في مكانها فراغ بمقدار كلمة.

<sup>7</sup> - (س): رأيت

<sup>8</sup> - سقطت من (س)

أعداد من الأشرطة ، وعامل الوصل كالوقف فخفف ، ومثله أنشد أبو علي<sup>1</sup> في "التذكرة": حَتَّى إِذَا مَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الشَّرِّ<sup>2</sup> ، فخفف وأطلق عكسه ، يَبَازِلُ وَجَنَاءَ أَوْ غِيَهْلٍ<sup>3</sup> ، أجرى الوصل مجرى مجرى الوقف لأنَّ التشديد جائز في الوقف ، وأمثال هذه الضرورة مستعملة كثيرا عند الناظم. انتهى. قلت وعلى ما قال فهو في الأصل مصدر بمعنى الإحصاء ، ومنه ﴿إِنَّمَا نُعِدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾<sup>5</sup> ، أو اسما لمقدار ما يعدُّ أو للشيء المعداد ، وكلام الناظم يحتمل الأمرين ، أي هذه الدوائر ذوات إحصاء للبحور ، تعدها ولا يشد عنها من أبحر الشعر شيء ، أو هي أولات أبحر معدودة فيه ، وهذا الثاني هو ظاهر شرح الشريف ، وعليه فلفظه مخالف للأصل من جهة تخفيف (المشدد)<sup>6</sup> ، ومن جهة إطلاق المصدر على المفعول أي المعداد ، قال الجوهري: "وعددت الشيء عدا أحصيته ، والاسم العدد والعديد ، يقال هم عديد الحصى والثرى [و24] ، أي في الكثرة وعديد بني فلان يعد فيهم وعدّه فاعتدّ صار معدودا ، واعتدّ به"<sup>7</sup> ، وهذا كله على أنَّ العين مفتوحة ، كما هو ظاهر كلام الشريف ، ويجوز كسرهما مع ادعاء التخفيف من التشديد (ومعناه أولات كثرة)<sup>8</sup> ، قال الجوهري: "العُدُّ بالكسر (الماء)<sup>9</sup> الذي له مادة لا تنقطع

<sup>1</sup> - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي الفارسي، من الأئمة في علم العربية، أقام عند سيف الدولة في حلب ثم صحب عضد الدولة في فارس. أخذ أبو علي الفارسي عن الزجاج وابن السراج ومن تلامذته: ابن جني، من تصانيفه: التذكرة، والمسائل الشيرازيات. ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين 120، إنباء الرواة 273/1، وفيات الأعيان 80/2

<sup>2</sup> - لم أعتد إلى قائل البيت المذكور، وهو بلا نسبة في العيون الغامرة 16، وقد ذكر ابن جني هذا البيت في المحتسب بنسبته إلى أبي علي الفارسي، قال: "وأنشدنا أبو علي البيت، أراد غير الشر فحذف الراء الثانية "المحتسب، تحقيق: علي النجدي وآخرون، القاهرة 1969م، 77/2، وقد ورد البيت في الموشح للمرزباني، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار النهضة، ص 151:

دعوت قومي ودعوت معشري

حتى إذا لم أجد غير الشر

كنت امرأة من مالك بن جعفر

<sup>3</sup> - البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، جاء في أرجوزة طويلة مطلعها: من لي من هجران ليلى من لي. مجالس ثعلب، تحقيق:

عبد السلام هارون. دار المعارف - مصر -، ط2: 1956، 535/2، وجاء في العيون الفاخرة الغامرة، ص 16

<sup>4</sup> - (س): ومثله

<sup>5</sup> - مربع: 84

<sup>6</sup> - (س): العدّ

<sup>7</sup> - الصحاح 505/2

<sup>8</sup> - سقطت من (س)

<sup>9</sup> - (س): المال

كهاء العين والبئر ، والجمع الأعداد. والعدّ أيضا الكثرة ، يقال إنهم لدوو عدّ وقبص<sup>1</sup> ، فيكون فيكون معنى كلام الناظم على هذا ، الدوائر أولات مادة من أشخاص بحور الشعر ، لا انقطاع لتلك الأشخاص ، فإن كل بحر من البحور لا تنهاى أحاده ، وهيوإن كانت خمسة فهي أولات أبحر ، لأنها خمسة عشر ، والحاصل أن وصف الدوائر بكونها ذوات مادة لا تنقطع ، أو ذوات عدد كثير ، إنما هو باعتبار ما يتفكك منها من الأشخاص والأنواع ، وإلا فهي من العدد القليل ، لأنها خمس ويصح صرف هذين المعنيين إلى الأبحر على حذف مضاف في كلام الناظم ، أي زن بحور دوائر كذا ، تلك البحور لا تنقطع مادتها باعتبار أشخاصها فإن أشخاص كل بحر غير متناهية ، ولذا سمي بحرا أو تلك البحور أولات كثيرة ، باعتبار الأعاريض والضروب ، أو على حذف مضافين ، أي أجزاء أبحر دوائر ، وهذا أظهر الوجوه على ما ترى في التركيب ان شاء الله تعالى . قال بعضهم ويمكن صوابه عدّ بضم العين وكسرهما ، جمع عدوة ناحية الوادي ، فاستعيرت للأبحر (باعتبار)<sup>2</sup> ما تقدّم ، أو أصله المشدد ثم أبدل من أحد المثلثين ياء كراهة توالي المثلثين ، نصّ عليه في "المفصل"<sup>3</sup> (والتسهيل)<sup>4</sup> و غيرهما ، كأمليتوتظنيت وألله إعلال قاض ، وكتب (بحذف)<sup>5</sup> الياء على المختار في الوقف ، وبه وجه الأعلم بيت الكتاب : " قواطنا مگة من وُرقي الحَم " أصله الحمام ، فحذف الألف لزيادتها وأبدل من الميم الثانية ياء وكسر ما قبلها لتسلم من الانقلاب<sup>7</sup> ، ولا يقال هذا سماعي لنص الرّماني<sup>8</sup> في أواخر شرح أصول ابن السراج<sup>9</sup> على جوازه في الضرورة ، فهو من الضرائر القياسية ، بل قال ابن السيد ذلك لغة .

<sup>1</sup> - الصحاح 507/2

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - يراجع : ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري . قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه ، إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . ط 1 : 1422 هـ - 2001 م . 478/5

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

<sup>5</sup> - (س) : بفتح

<sup>6</sup> - البيت للمعراج في ديوانه 59 ، وتأويل مشكل القرآن 237 ، وتغذيب الألفاظ 445 ، واللسان مادة (ألف) 354/10

<sup>7</sup> - ينظر : القَرَاز القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الضرورة . حققه وقَدّم له وصنع فهارسه ، رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، الزهراء للإعلام العربي ، ط 1 : 1992 ص 175

<sup>8</sup> - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرّماني (296 هـ - 384 هـ) باحث معتزلي مفسر ، من كبار النحويين ، له

مئة مؤلف ، منها : المعلوم والمجهول ، شرح أصول ابن السراج ، والجامع في علم القرآن . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة 180/2

<sup>9</sup> - هو محمد بن السري بن سهل أبوبكر (.... - 316 هـ / 929 هـ) ، أديب لغوي من أهل بغداد ، أخذ عن المبرّد وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي ، قيل : ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج . من مصنفاته : الأصول . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة 1/1

قلت ، أما الوجه الأول فخلافاً الرواية والخط الموجود في النسخ ، ولأن قوله باعتبار ما تقدم عنده من المعنيين يشعر بعدم التناهي ، واستعارة العدوتين للبحور يؤذن بتناهيها ، و(حصرها)<sup>1</sup> من الجهتين ، إلا أن يقال لابد من ذلك ، فإن غير المتناهي قد يوصف بالتناهي من بعض الوجوه ، وأما الوجه الثاني ففي غاية الحسن إلا أن الظاهر في كونه سماعاً أو جائز في الضرورة أو لغة اضطراراً ، ونص في التسهيل على أنه سماع ، ورأيت في بعض شروح هذا النظم ما نصّه : أولات عدت إشارة إلى أجزاء التفعيل عدت تقدّمت. قلت كأنه وقع له ما مضى ، عدا يعدو أي جاوز ، وأسندته إلى ضمير المؤنث العائد على الأجزاء ، ولا ي هذا التركيب إلا إذا جعل أولات موصولا كذوات عند بعض الطائيفين ، ويتوقف على نقل ويصح عليه أن يكون عدت بمعنى صارت وجزءاً خبره .

(جزء لجزء) تقدّم تفسير الجزء لغة ، ومراد الناظم هنا ، قال الشريف : "إنّ هذه الدوائر مؤلفة من أجزاء مضمومة لأجزاء"<sup>2</sup> ، وقال غيره هو بيان للوزن الذي أمر به ، كأنه قيل ما صفة صفة الوزن بالأجزاء ، فقال جزء لجزء أي صفة الوزن ضم جزء لجزء ، ولا يخفى فساد هذا التقدير ، لأنّ ضم الجزء للجزء ليس بوزن ، وسترى معناه في التركيب إن شاء الله .

(ثنا ثنا) يحتمل أن يكون مضموم التاء ، وأصله الهد وقصره ضرورة ، وثنا فعال معدول عن اثنين اثنين ، أي أن أجزاء البحور التي تضمّنتها الدوائر المذكورة ، يضم منها جزء لجزء ، ولا بد من تكرار تلك الأجزاء اثنين اثنين في كل بيت ، ثم قد تكون التثنية أربع مرات كما في الدائرة الأولى والخامسة ، أو ثلاث كما في غيرهما ، وقال الشريف "في إلى أنّ الأجزاء التي يقوم منها البحر مثناة ، أي تتكرر في كل بحر ، لأنّ بيت كل شطر مصراعاً ، في كل منهما من الأجزاء مثل ما في الأخرى"<sup>3</sup> ، ويحتمل أن يكون ثني ثني مكسور التاء مقصوراً ، قال قال الجوهري : "الثنى مقصور ، الأمر يعاد مرتين وفي الحديث "لا ثنى في الصدقة" أي لا تؤخذ في السنة مرتين"<sup>4</sup> ، وعلى هذا حمل بعضهم كلام الناظم ، وقال معناه أنّ الجزين المضمومين لابد من إعادة ضمّهما مرة بعد مرة . وأما ألفاظ البيتين بعد فالظاهر الخالي من التكلف ، أنها إنما أريد بها الرمز عن الدوائر ، وأعداد اجزائها ، وما ينفك من كل منها من البحور ، وتعيين الأجزاء التي يزن بها كل بحر لا غير ، فإن اتفق في بعض تلك الألفاظ تركيب يتضمن الإشارة إلى معنى ما فبا لعرض لا أنه المقصود بالذات ، ومن يسلك في شرحها التزام وقصد المعاني المرتبطة ، فقد ارتكب<sup>5</sup> وأتى من الأمور فطراً ، فممّا يمكن أن يقال على هذه

<sup>1</sup> -- (س) : خصوصاً

<sup>2</sup> -- شرح القصيدة الخزرجية ، 78

<sup>3</sup> -- المرجع نفسه ، 80

<sup>4</sup> -- الصحاح 6/ 2294

<sup>5</sup> -- في (و) ، (ر) : ركب

الطريقة ، أنَّ خ فصل عما بعده لاستقلاله في الوضع ، ولعدم نظيره إن وصل مكسورا وفتحت التاء بعده ، وإن وجد مثل فِطْحُلْ ، ولا نظير لغير هذا الضبط أصلاً ، وهو فعل أمر من وخی الشيء يخيّه وخيا فضده ، قال الجوهري: "وخيت وخُيك وتوخيته قصدت قصدك ، وهذا وخیْ أهلك ، أي سَمْتَهُمْ ، حيث سادوا ، وما أدري أين وخی فلان ، أي أين وجهه ، ووختِ الناقة تخي وخيا ، سارت سيرا قصداً ، وتوخيت مرضاتك ، أي تخيرت وقصدت"<sup>1</sup>

(و<sup>2</sup> ثمن) بفتح الثاء وسكون الميم ، مصدر ثمنت القوم ، ( قال الجوهري)<sup>3</sup>: "ثمنت القوم أنْثَمُهُم بالضم ، أخذت ثمن أموالهم ، وبالكسر كنت ثامنهم"<sup>4</sup> ، قيل وأوقعه الناظم موقع تثمين لاشتراكهما في الأصل ، ولقوله قس تثمين .

(زهر) الظاهر أنه علم وهو في الأصل جمع أزهر ، [و25] قال الجوهري: "و الأزهر النيزُ ، ويسمى القمر الأزهر ، ابن السكيت: الأزهران الشمس والقمر ، (ورجل أزهر)<sup>5</sup> ، أي أبيض مشرق الوجه ، والمرأة زهراء"<sup>6</sup>

(وله) أي اجعله والياء أمر من ولاه مضاعف ولي ، قال الجوهري: "ولي الوالي البلد ، والرجل البيع ولاية فيهما ، وفلان وَلِيّ وَوَلِيّ عليه ، كسّاس وسيّس عليه ، وولاه الأمير عمل كذا<sup>7</sup> ، وبيعه وتولى العمل تقلّد"<sup>8</sup> - انتهى -

(فل) إما من فلول السيف ، أو بمعنى المنهزم ، قال الجوهري: " الفلُّ بالفتح ، واحد فلول السيف ، وهي كسور في حدّه ، وسيف أَقْلٌ بَيْنَ القَلَلِ ، ومعنى تقلل كسرته الحجارة ، وتقللت مضاربه تكسّرت ، وجاء قُلُ القوم أي منهزموهم للواحد والجمع ، وربما قالوا في الجمع فلول وفلال ، وقَلَلْتُ الجيش هزمته ، وفَلَّهُ يُفَلُّ بالضم ، فانفلّ كسره فانكسر ، يقال من قُلْ ذُلٌّ ومن أَمِرْ قُلٌّ"<sup>9</sup> . ويحتمل أن يكون بكسر الفاء ، قال الجوهري: "الفُلُّ بالكسر الأرض التي لم تمطر ولا نبات بها"<sup>10</sup> ، (جلت) أوضحت وكشفت ، قال الجوهري: "الجلي

<sup>1</sup> - الصحاح 6/ 2520

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - سقط من (س)

<sup>4</sup> - الصحاح 5/ 2089

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من النسخ ، وما أثبتناه كان من الصحاح ، أضفناه ليستقيم التركيب ويتضح المعنى . 2/ 674

<sup>6</sup> - الصحاح 2/ 674

<sup>7</sup> - (س): العمل على كذا.

<sup>8</sup> - الصحاح 6/ 2529

<sup>9</sup> - الصدر نفسه 5/ 1793

<sup>10</sup> - المصدر نفسه

نقيض الخفيّ ، والجليلة الخبر اليقين ، والجالية (الذين جلوا عن أوطانهم ، والجلاء)<sup>1</sup> الأمر الجليّ ، تقول منه جلاً لي الخبر أي وَضَحَ ، وجلوت أوضحت وكشفت ، وابن جلا أي الذي يقال له جلا الأمور وكشفها ، فلذا لا يصرف ، وجلوت هي أذهبته ، والسيف جلا بالكسر صقلته ، والعروس جلا وجلوت واجتليتها ، بمعنى نظرت إليها مجلوة"<sup>2</sup> (حَض) وقع في أكثر أكثر النسخ بالصاد ، ومعناه الحث على الشيء ، قال الجوهري: "حَضّه على القتال حَضّاً ، أي حَثّه وحضضه حَرَضَه والاسم الحضضي ، والتحاض التحاث ، والمحاضة المحاثّة وقرئ ﴿ولا تُحَاذُونَ﴾- الفجر: 18- ، والحَضُّ بالضم الاسم"<sup>3</sup> -انتهى- ، وتبث في بعض النسخ بالمشالة وهو النصيب ، قال الجوهري: "الحظ النصيب ، والجَدُّ ، وجمع القلة أَحْطٌ ، والكثير حُطُوطٌ وأحاط على غير قياس ، كأنه جمع أَحْطٍ ، وما كنت ذا حَظٍّ ، و لقد حَظِطْتُ نَحْطٌ ، وحظيظ ومحظوظ ، أي جديد ذو حظ من الرزق ، وأنت أحظ"<sup>4</sup> وأصل أحظ احظظ ، فأبدلت الظاء الثانية ياء وجمع كأدل .

(شمر) قال الجوهري: " الشمر الاختيال في المشي ، يقال: مرّ فلان يشمر شمرا ، وشمر إزاره تشميراً رفعه ، وفي أمره حَفٌّ ، وشمر بفتح الشين وكسرهما منسوب إليه ، والشمرية والشمير كالفسيق الناقاة السريعة ، وأنشمر للأمر وتشمر تهيأً ، وأنشمر الفرس أسرع ، قال الأصمعي التشمير: الإرسال ، شمرت السفينة ، والسهم وشمر شديداً"<sup>5</sup> -انتهى- ، وهو عند بعضهم شمر (بكسر الشين)<sup>6</sup> أسم عالم قال ، وأما قاتل الحسين بن علي رضي الله عنهما ، بفتح الشين وكسر الميم ، ويجوز تسكين ميمه مع فتح الشين وكسرهما ، ككتف ويجوز أن يريده الناظم لأنه أنشد رجزا لابن زياد في ذلك فيقول الناظم أحكم بجيد[و26] الشعر وأقواه ، وهو المثنى كسر سنة حلت حظ هذا الرجل ، ونسبة الفعل للشعر من المجاز العقلي لكونه فيه أو به -انتهى- ، ولا يخفى ما فيه وسترى معناه ان شاء الله تعالى . وظهر أن نسخة خط بالمشالة

<sup>1</sup> - سقط من النسخ، وما أثبتناه كان من معجم الصحاح، أضفناه حتى لا يتداخل المعنى بين الكلمتين (الجالية) و (الجلاء) (

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2303- 2304

<sup>3</sup> - الصحاح 3/ 1071

<sup>4</sup> -المصدر نفسه 3/ 1172

<sup>5</sup> - الصحاح 2/ 703

<sup>6</sup> - سقط من(س)

<sup>7</sup> -هو الإمام الكامل سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أبو عبد الله الحسين ابن أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي

طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي . سير أعلام النبلاء 280/3

(بل) حرف إضراب ابطال نحو: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾<sup>1</sup>، وانتقال نحو: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>2</sup>، وهي في هذين حرف ابتداء لا عاطفة لدخولها على الجمل، وقيل تعطف الجملة كالمفرد، وفي "التسهيل" و"المغني" استيفاء أقسامها، وقال الجوهري: "حرف عطف بين النفي والإثبات، تشرك الثاني في إعراب الأول وهي للإضراب عن الأول، والإيجاب للثاني، وتأتي بمعنى ربّ نحو: بل مهمة قطعت بعد مهمة، وقال الأخفش "هي في ﴿بَلْ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ﴾ ص: 2 بمعنى ان أجيب بها القسم وتأتي"<sup>3</sup> لقطع كلام واستئناف آخر، نحو: بل ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجنا \* بل وبلدة ما الإنس من أهاها<sup>4</sup>

قيل، ليست من وزن الشعر، ولكن جعلت علامة لاقطاع ما قبلها، ونقصانها مجهول كهل وقد، أما واو بالواو هو وقع، أو ياء، وقيل تضيف آخر هل بلّ وقدّ (و فزن) يحتمل أن تكون الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض، مسند إلى نون الإنث، بوزن فلن من الفوز بمعنى النجاة أو الهلاك، قال الجوهري: "الفوز النجاة والظفر والهلاك أيضا، تقول منهما: فاز يفوز، وفوّز مات، وأفازه الله بكذا ففاز به ذهب، والمفازة النجاة واحدة المفاوز، قال ابن الأعرابي: سميت بذلك لأنها مهلكة من فوّز هلك، وقال الأصمعي: تفاؤلا بالسلامة والفوز"<sup>5</sup>، أو بمعنى مجيء القوم مرة، قال ابن القوطيّة<sup>6</sup>: فإن القوم فوزوا، جاؤوا بمرة أو بمعنار ترفع الماء وغيره، ويحتمل أن تكون الواو أصلية مفتوحة مع فتح الفاء أو كسرهما، وهو أيضا ماض مسند إلى النون أي عجلن، قال الجوهري: الوَفْزُ والوَفْزُ، العجلة والجمع أوفاز. يقال نحن على أوفاز، أي على سفر قد أشخصنا، وأنا على أوفاز، ولا تقل على وقّاز، واستوفز في قعدته، قعد قعودا منتصبا غير مطمئن<sup>7</sup>، ويكون وفز مرادف استوفز، وقال الفتيبي على وفاز لغة أيضا، والوفز الاحتفاز، وكون الانسلن مستعجلا على غير طمأنينته.

(لذوا) أي لصاحب، وذو من الأسماء الملازمة للإضافة، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر، قال في التسهيل: وقد يضاف إلعلم وجوبا، إن قرن وضعاً، وإلا فجوازا وكلاهما

<sup>1</sup> - الأنبياء: 26

<sup>2</sup> - الأعلى: 16

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)، وثابت في (و)، (ر)

<sup>4</sup> - البيت للعجاج في ديوانه 13/2، العروض 76، رفع حاجب العيون الغامرة 95، كتاب في علم العروض 129، الكافي في العروض والقوافي 58.

<sup>5</sup> - الصحاح 390/3

<sup>6</sup> - هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى بن مزاحم، أبو بكر الإشبيلي القرطبي (- 367هـ)، اللغوي النحوي، والقوطيّة: جدّته، وهي أحد ملوك القوط الذين كانوا بالأندلس. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 198

<sup>7</sup> - الصحاح 901/3

مسموع والغالب في ذي الجواز إلا الإلغاء ، وربما أضيف جمعه إلى ضمير (غائب)<sup>1</sup> أو مخاطب.

(وطأ) هو بكسر الواو ممدود ، وقصره للضرورة ، ضد الغطا اسم [و 27]. لها يقرش للنوم عليه أو الجلوس ، فإنه يسهل به مكانهما ، قال الجوهري: " وَطَوَّ الموضع بالضم ، يُوطُو وَطَاءَةً أي صار وطيباً ، وَوَطَأْتُهُ أنا توطئة ، ولا تقل وَطَيْتُ ، واستوطأ المركب ، وجده وطيباً ، والوطَاءُ خلاف الغطاء " <sup>2</sup> ، و يحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الموافقة ، قال الجوهري: " وَطَأْتُهُ على الأمر مُوَطَأَةً وافقته من الوفاق ، و فلام يُوَاطِئُ اسمه اسمي ، وتواطوا توافقوا ، ومنه ﴿لِيُؤْطُوا﴾ - التوبة 37 - ، ﴿وَإِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً﴾ - المزمل 6 - بالمد أي مُوَطَأَةً ، وهي المواتاة ، أي مواتاة السمع والبصر إياه وقرئ ﴿أَشَدُّ وَطْأً﴾ ، أي قياماً <sup>3</sup> ، فالوطاء على الأول كناية عن الرفاهية ، أي لذو سعة ، وعلى الثاني لذو موافقة .

(طول) بضم الطاء ضد القصر وخلاف العرض ، قال الجوهري: " طال الشيء امتدَّ ، وطلت أصله طَوُلْتُ بضم الواو ، لأنك تقول طَوِيلٌ نقلت الضمة للطاء وسقطت الواو للساكين ، ولا تقول طُلْتُه لأنه لا يتعدى ، إلا بتضعيف أو همزة ، وأما طاولني فطلته فمعناه كنت أطول منه ، من الطول والطَوَّل جميعاً <sup>4</sup> - انتهى - ، والهادة طويلة ، ويحتمل أن يكون من الطول بمعنى الفضل والغنى .

(عزيز) أما خلاف الدليل أو قوى أو غالب أو قليل النظير ، قال الجوهري: " العز خلاف الدل ، ومطر عز أي شديد ، وعز الشيء يعزُّ عزاً وعزَّازةً ، قل لا يكاد يوجد فهو عزيز ، وعزَّ يعزُّ عزاً وعزَّةً وعزَّازةً ، صار قويا بعد ذلة ، وأعزه الله . وتعزز صارعزيزاً ، وجمع العزيزعزاز ، ككريم وكرام ، وأعزَّةً وأعزَّاء ، وعزَّةً يعزُّه عزاً بالفتح غلبه ، و في المثل: من عزَّ بَرٌّ ، أي من غلب سلب . والاسم العزَّة ، وهي القوة والغلبة <sup>5</sup> - (كم) قال الجوهري: " اسم ناقص مبهم ، مبني على السكون ، استفهام: نحو كم رجلا عندي ، تنصب ما بعدهعلى التمييز ، وخبر: نحو كم درهم أنفقت ، فتخفض ما بعدها كما تخفض برِّ ، لأنه في التكتير نقيض رُبِّ في التقليل ، فإن شئت نصبت ، وإن شئت جعلته اسماً تاماً شددت آخره وصرفته وقلت: أكثر من الكم ، وهو الكمية " <sup>6</sup> - انتهى - ، وتفاصيل مسائله في النحو ، ومبهمها ما ذكره الجوهري.(بدعيلكم) الباء الأولى حرف جرٍّ ، والظاهر أنَّ دعبل رباعي ساكن الثاني ، مكسور الأول والثالث كزبرج ، وكم

<sup>1</sup> - مطموسة في (و) بسبب البلى الذي أصاب طرف الورقة

<sup>2</sup> - الصحاح 1 / 81

<sup>3</sup> - المصدر نفسه

<sup>4</sup> - الصحاح 5 / 1753

<sup>5</sup> - الصحاح 3 / 885 - 886

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 5 / 2025

مضاف إليه ولذا تكتب اللام متصلة بالباء قبلها ، كذا في أكثر النسخ ، ورأيت في بعضها وصل اللام بالضمير وفصلها من الباء بلكم ، على هذا جار ومجرور ، ودعب بفتح الدال فأما الدَّعبل فقال **الجوهري**: "الدَّعْبِلُ الناقة الشارفُ ، واسم شاعر من خزاعة"<sup>1</sup> ، قال ابن السيد ، وهو أيضا الشيء القديم ، والدابة معها ولدها ، روي عن الشاعر قال لي أبو زيد الأنصاري<sup>2</sup> لم سميت دعبلا ، فقلت لا أدري ، فقال الدعبل الدابة معها ولدها . قلت إنما يطابق هذا الجواب إن لم يسأله عن معنى الدعبل ، وأما السؤال عن علة التسمية فليس هذا جوابه ، وأما الدعب فقال بعضهم ، قال صاحب "العين": الرجل يدعب دعبا أي يمزح<sup>3</sup> ، فأثبت الزبيدي<sup>4</sup> الدَّعْب مصدر دعب<sup>5</sup> ، وحكى **الجوهري** فتح عين الفعل ، و ابن قوطبة وابن طريف<sup>6</sup> كسرهما ، والمصدر والمصدر عندهما دعابة ، قلت وهذا الفعل لازم فقياسه على ما قال الجوهري دُعُوب كجلوس ، ועל ما قال غيره فعل كفرح ، على أن **الجوهري** لم يصح بفتح عين الفعل ، قال **الجوهري**: الدعابة المزاح ، وقد دعب فهو دُعَاب لُعَاب ، و المداعبة الممازحة<sup>7</sup>

(طَوَّو) أي لغوا أ وكنموا أو قطعوا أو قنروا ، فالأول ضد النشر ، طويت الكتاب والثوب ، قال **الجوهري**: "طَوَّيْتُ الشيء طَيًّا فَانطَوَّى. والطَّيَّةُ منه مثل الجلسة والركبة ، ومنه قول ذي الرمة: كَمَا تُنَشَّرُ بَعْدَ الطَّيَّةِ الْكُتُبُ"<sup>8</sup> ، ومن الثاني : طوي الخبر كتبه ، والنصيحة قبضها ، ومن الثالث طوى الأرض قطعها ، ومنه فإن الأرض تطوى باليل ، ومن الرابع طوى الله البعد قربه ، ومنه واطو عنا بعده ، وكلها في التحقيق نرجع للف الذي هو ضد النشر .

(يعزز) ضعف للتعدي أي يجعل غيره عزيزا ، وقوله تعالى ﴿فَعَزَّزْنَا بِتَالِثٍ﴾<sup>9</sup> يخفف ويشدد ، أي قويناشدنا ، وتقدمت المادة. (قس) أمر من قاس ، واويا ويأثيا أي سو ، والقياس التقدير والمساواة ، قال **الجوهري**: "قست الشيء بغيره وعلى غيره ، أقيس قيسا وقياسا

<sup>1</sup> -- المصدر نفسه 1697/4

<sup>2</sup> -- هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو زيد (119هـ - 215هـ) أحد أئمة الأدب واللغة. من تصانيفه: النوادر خلق الإنسان ولغة القرآن. ينظر ترجمته: وفيات الأعيان/2/ 378.

<sup>3</sup> -- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين. ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1424هـ - 2002م. 26 / 2

<sup>4</sup> -- هو محمد بن الحسن الزبيدي، أبو بكر الأندلسي ، (-379هـ)، لغوي نحوي. من مصنفاته: تاج العروس، الواضح. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 84

<sup>5</sup> -- الزبيدي، تاج العروس، تحقيق علي هلال. مطبعة حكومة الكويت، ط: 2، 1407هـ - 1987م. 2/ 407

<sup>6</sup> -- هو عبد الملك بن طريف القرطبي أبو مروان، نحوي لغوي، توفي في حدود سنة 400هـ. ينظر ترجمته في: إنباء الرواة 208/2 ، ومعجم المؤلفين 182/6 ، وبغية الوعاة 2 /

<sup>7</sup> -- الصحاح 1/ 125

<sup>8</sup> -- 6/ 2415

<sup>9</sup> -- يس: 14

فانقاس ، إذا قدرته على مثاله ، وفيه لغة أخرى قُسْتُه أَقُوسُهُ قَوْسًا وَقِيَّاسًا ، ولا يقال أَقْسُتُهُ. والمقدار مقياس ، وبينهما قيس رمح بالكسر ، وقاس رمح أي قدره ، وقايست بين الأمرين مقياسة وقياسا ، وقايست فلانا جاريته في القياس ، ويقتاس الشيء بغيره نقيسه به ، وينقاس بأبيه يسلك سبيله<sup>1</sup> والقياس في أصول الفقه مساواة فرع الأصلية حكمه.(تثمين) مصدريتمنت الشيء جعلته ثمانية ، قال الجوهري: " شيء مُثَمَّنٌ جعل له ثمانية أركان<sup>2</sup>3".(أشرف) أفعل ، من الشرف الحسي ، وهو المكان العالي ، أو المعنوي وهو المكان ، المكانة ، قال الجوهري: " والشرف العلو ، والمكان العالي ، (وقال في الحسي) <sup>4</sup> جبل مشرف أي عال ، وكذا مَنَكِبٌ أَشْرَفُ ، وأدُنُّ شَرْفَاءً طويلة ، وتَشَرَّفْتُ المَرْبَأَ وأشرفته علوته ، وأشرفت عليه اطلعت عليه من فوق ، والموضع مشرف ، ومشارف الأرض أعاليها ، (ومن المعنوي قال)<sup>5</sup> شرف بالضم فهو شريف [و 28]اليوم وشارف عن قليل سبصير شريفاً ، وشرفه الله تشريفاً ، وشرفته أشرفه (شرفا)<sup>6</sup> غلبته بالشرف ، فهو مشروف ، وفلان أشرف منه ، وجمع الشريف شرفاء وإشراف<sup>7</sup> . (تري) بصرية أو علمية.

### التركيب

لها يَبَيِّن أجزاء التفعيل وعددها أصلا وفرعا ، (وزنها)<sup>8</sup> ووضع عليها من حروف المعجم مثل مثل أعدادها رموزا ، فيما تضمَّنه رموز أصابت البيتان ، امر هنا بترتيب وضع تلكالرموز علامات على تلكالأجزاء ، فقال رَبَّ أي وضع حروف المعجم المذكورة من أولها وهي الألف من أصابت ، إلى آخرها وهو الياء من يعتادها ، علامات على أجزاء التفعيل المذكورة بترتيبها ، بأن تجعل الألف علامة على أولها وهو فعولن ، والثانيللثاني على ما تقدم إلى أن تجعل الياء للعاشر ، ومهما ذكرت في النظم حرفا من هذه الحروف فاعلم أنني أردت به الجزء الذي هو علامة عليه. ثم قال زن أيوزن بالأجزاء المذكورة دوائر الشعر الخمسة ، التي انتزعت من اسم كل دائرة منها حرفا ، وجعلته رمزا على اسمها كله كما سبق في المفردات ، و حذف مفعول زن الذي هو بالأجزاء ، للعلم به على ما سبق من أول النظم إلى هنا ، فكأنه قال زن بأجزاء التفعيل دائرة المختلف ، ودائرة المؤتلف ، ودائرة المشتبه ، ودائرة المجتلب ، ودائرة

<sup>1</sup> - 3 / 967

<sup>2</sup> - (س): أجزاء. والصحيح هو الذي أتبعناه من (و) و(ر) ومعجم الصحاح

<sup>3</sup> - الصحاح 5/2089

<sup>4</sup> - ما بين قوسين ليس من كلام الجوهري، وأراه زيادة للتوضيح من ابن مرزوق

<sup>5</sup> - ما بين قوسين زيادة واضحة من ابن مرزوق، لم ترد في معجم الصحاح

<sup>6</sup> - سقطت من (س)

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 4/1379-

<sup>8</sup> - مطموسة في (و) بسبب تمزق الورقة فوق الكلمة بعينها

المتفق ، ومعنى زن الدوائر بالأجزاء أي اعلم أن قسط كل دائرة من عدد تلك الأجزاء وأشخاص أعدادها ، (فستجد)<sup>1</sup> منها المئتين والمسدس ، ويتبين لك أشخاص أجزاء المئمة وأشخاص المسدسة ، أو يكون المعنزن بأجزاء التفعيل اسم دوائر كذا فستعلم أعداد الأبحر المستخرجة من كل دائرة وأشخاصها ، أو المعنى بأجزاء التفعيل أجزاء أبحر دوائر كذا على حذف مضافين ، فستعلم أيضا بذلك الوزن اعداد أجزاء كل بحر وأشخاصها ، فأولات على الأول ، حال من دوائر ، لأن خفشلق علم على أسمائها وقد تعرّفت بالإضافة إليه ، أي دوائر صاحبات عدد ، أي معدودات منحصرات مسميات بأسمائها لاتشكل ولا تلتبس ، أو قليلات لا يصعب على المتعلم حفظها ، أو صاحبات أعداد من الأشرطة أو صاحبات كثرة كما سبق في المفردات ، وقوله جزء لجزء ، المراد بالجزء الأول جنس أجزاء التفعيل ، وبالتالي جنس الموزون بها ، ويصح في بعض التأويلات أن يراد بهما معا جنس الموزون ، وعلى هذا إن كان جزء الأول منصوبا ، فهو حال من الأجزاء الموزون بها ، أي حال كون تلك الأجزاء مقسطة على الدوائر جزءا منها معطى لجزء من الدوائر ، فللثمانية ما يخصها من الأجزاء ، (وللسداسية)<sup>2</sup> كذلك ، وإن كان مرفوعا فهو مبتدأ ، والخبر لجزء ، والجملة حال من الأجزاء والدوائر معا ، أي وجزء من الأجزاء معطى لجزء من الدوائر ، إلا أنه لم يأت في هذا الجملة بواو ولا بضمير ذوي الحال ، وصح الابتداء بالجزء وإن كان نكرة ، لأنّ فيه معنى التقسيم ، (والمعنى)<sup>3</sup> والإعراب في أولات وجزء لجزء على التفسير (الثاني ، وهو أن يكون الموزون أبحر الدوائر مثلها)<sup>4</sup> على التفسير الأول ، وهو أن يكون الموزون الدوائر سواء ، وأما على التفسير الثالث ، وهو أن يكون الموزون أجزاء الأبحر ، فمعنى أولات ما تقدم إلا أن ذلك المعنى يصح في الموزون والموزون به ، فلذلك يصح في جزء الأول إن كان منصوبا ، أن يكون حالا من الموزون به أو من الموزون أو منهما معا ، (وإن كان مرفوعا فيصح في الجملة أن تكون حالا منهما)<sup>5</sup> ، كما تقدم في غيره ، ويصح أن تكون حالا من الموزون أي حالة كون أجزاء الأبحر جزء منها مضموم لجزء آخر ، و دلّ على أن متعلق المجرور كون خاص السياق . وأما قوله ثنى ثنى ، فالظاهر أنهما من صفة الأجزاء الموزونة ليس غير ، فإذا كانا مكسوري الثاء ، فلا يكونان إلا مخفوضين ، وهما بدل من الجزء المخفوض باللام على تقدير نصب جزء الأول لا من أجزاء التفعيل ، أي حال كون أجزاء التفعيل معطى منها جزء من الأجزاء ، الجنس من الموزونات الذي أتى به معادا ثم أتى به معادا فثنا لثاني معطوف على الأول بتقدير العاطف ، أو هما معا

<sup>1</sup> - (س): مستخرجا

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>3</sup> - مطموسة في (و) بسبب تفرق الورقة، والمتبث من (ر) و(س)

<sup>4</sup> - سقط من (س)

<sup>5</sup> - سقط من (س)

في حكم البدل الواحد، كما أن حلّو حامض من قولك هذا حلّو حامض، في حكم الخبر الواحد، وإنما جعلنا في هذا الوجه بدلًا لا نعتًا، لأنّ الثني كما تقدم الأمر يعاد وهو جامد، ويجوز أن يجعلنا نعتًا لأنه بمعنا المعاد، وإن كانا مضمومي الثاني فهما مع نصب جزء الأول نعت لجزء المخفوض أي حالة كون جنس من الأوزان عطي لجنس من الموزونات، موصوف جنس الموزون نه اثنين اثنين، وإن كان جزء الأول مبتدأ ويكون التقدير مضموم لجزء فالجملة حال من الأجزاء الموزونة، وثني ثني مضمومي الثاء صفة لهما معا لا للمخفوض خاصة، وكذلك على هذا التقدير في المكسور الثاء يكون بدلًا منهما معا، لا من الثاني ويجوز معالضبطيني الثاني، ورفع جزء وتقدير خبره مضموما، أن يكونا حالين من الضمير في مضموم إذ المراد به الموزون، أي حالة الجزء المضموم مع غيره معادا معادا، أو مكرر اثنين واثنين، ولا فرق في الذي يضمّ إليه الأول بين أن يكون مثله أو خلافه، وكلام الناظم يشمل صورتين لتكثيره الجزأين، وأما إن قدرت (مع رفع)<sup>1</sup> جزء متعلق لجزء معطى، فثني ثني بالضبطين راجع للمجرور الذي هو الموزون، لأنه الذي يشترط تكرّره، وأما الأوزان وإن لزم تكرّرها لتكرر الموزونات، فليت بمشترط فيها، ويجوز على ضعف رجوعه لهما لحصول التكرار فيهما، وإنما ذكرنا هذا الإعراب في ترجمة التركيب، ولم نؤخره إلى ترجمته لضرورة أن المعنى لا يفهم حق الفهم إلا به، ويجوز خفض جزء الأول [29] على أنه بدل من عدّو لجزء نعت له أي عدد جزء مضاف لجزء، وثني ثني صفة للجزأين (أو بدل منهما)<sup>2</sup>، وإن رفع جزء على هذا فالجملة صفة لعد، وثني على حاله، والمعنى على هذا الإعرابن الدوائر، أولات عدد أجزاء البحور جزء من ذلك العدد مضموم لجزء آخر من صفة ذلك الجزأين أن يعطى من جنسيهما اثنان لكل بحر، أما مختلفان أو متماثلان أو منهما (يتركب البحر)<sup>3</sup>، فدائرة المختلف مثلا جزآن منها للطويل، وجزآن للمديد، وجزآن للبسيط، وهذا الوجه أحسن ما يحمل عليه كلام الناظم لأنه موافق لكلامه في تفصيل الدوائر بعد، وعليك بهذا التحقيق في هذا المقام فقل من يخوض في هذه المضايق ويستخرج منها شيئًا على التمام، جعل الله ذلك خالصا لوجهه بمثّه. وقال بعضهم جزء لجزء جواب، كأنه قيل ما صفة الوزن بالأجزاء الذي أمرت به، فقال هو جزء لجزء، فالمتبدأ محذوف بعد حذف مضاف أقيم الضمير مقامه، ومع جزء أيضا حذف مضاف هو الخبر، واللام متعلقة به، والأصل صفته ضم جزء لجزء، ونصب أول ثني على المصدر المؤكّد لما قبله، أو على الحال من الضمير، والثاني منصوب نصب الأول وهما (معا)<sup>4</sup> الحال لثا ولهما بمفرد أي مكرر أو مفصّلا أو يخفض على النعت للجزأين، والثاني مثله وهما

<sup>1</sup> - (س): رفع مع.

<sup>2</sup> - مطموسة في (و) بسبب شق مس طرف الورقة

<sup>3</sup> - (س): تركب البحور

<sup>4</sup> - (س): بمعنى

معا النعت أي مكررين بالثنوية ، ولا يضر تخالف الجزأين في الإعراب لخفض الأول في الأصل ، والتقدير على المصدر ضمًا مكرراً بالثنوية ، وعلى الحال جيء بالضم مفصلاً بالثنوية ، أي يعود مرة بعد مرة ، انتهى ببعض اختصار. ولا يخفى ما في تقريره المبتدأ والخبر من التكلف وإن كان سائغا ، ثم ما فسّر به الوزن ليس به ، إنما ذلك التركيب ، وأما الوزن فعبرة عن مقابلة المتحرك من الكلمات الموزونات بالمتحرك من الأوزان ، والساكن بالساكن ، أ ، مقابلة حروف الكلمات كيف كانت بالفاء والعين واللام وغيرها من بقية حروف لمعت سيوفنا ، وانظر نصب ثنى نصب المؤكد ، فإنه ليس بلفظ الضم فيكون نفس المؤكد ، ولا مرادف له أو اسم مصدر غير علم ، فيكون قائما مقامه ، ولو جعله قائما مقام (المبين)<sup>1</sup> لكان أشبه ، وعليك بطلب أي نوع من أنواع القائم مقامالمبين ، وفي جعله تقدير المصدر ضمها مكررا بالثنوية ، (وفي تقديره الحال بها ذكر دقيق فإن الثنوية)<sup>2</sup> المطلوبة من صفة المضمومين لا من صفة الضم ، وقد يؤدّي تقديره إلى صحة كون أجزاء البحر ضعف نهايته ، فتأمله وتدبره ، فإن قلت وكذا يلزم على تقدير ثنى عن الممدود المضموم الثاء المعدول عن اثنين اثنين أن تكون الدوائر كلها مثنية ، قلت الأصل في ثنى المعدول دلالة على اثنين اثنين ، وكذا ثلاث وما بعده وكذلك مفعول المرادف لها ، وقد (استعملت)<sup>3</sup> هذا الألفاظ في غير ذلك ، كما في قوله تعالى ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>4</sup> وكما عند كثير من المفسرين في قوله تعالى ﴿أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>5</sup> ، أن المراد بمثنى اثنين ، وكذا هنا استعمل (لمطلق التكرير)<sup>6</sup> فوافق الحقيقة في المثنى ، وبقي لمطلق التكرار في غيره.

وأما قوله خثمن إلى آخر البيت ، فمعناه المقصود بالذات الذي لا تكلف فيه أنه لما أمر بوزن الدوائر وأبحرها على ما تقدم جملة ، أخذ الآن يبين كيفية ذلك الوزن تفصيلا ، بذكر رموز تدل على كل دائرة ، و ينص على ما لها من الأجزاء وبرمز يدل على أشخاص تلك الأجزاء ، ويلزم من ذلك ومن فك الأجزاء تعيين ما للدائرة من البحور ، وما للبحور من الأجزاء ، وعادة الناظم أن يأتي برمز الدائرة ثم ينبّه على عدد أجزائها ، ثم يرمز على الجزأين اللذين يتركب منها لأول شطر من أشطارها ، إما مثلين أو مختلفين ، ثم يفصل بغير الحروف التي وضعها رموزا ، ثم يرمز على ما يتركب منه الشطر الثاني منها ، ثم يفصل بغير رمز ، ثم يرمز على أجزاء باقى

<sup>1</sup> - (س): المميز

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>3</sup> - مطموسة في (و) بسبب تمزق أصاب طرف الورقة.

<sup>4</sup> - النساء:3

<sup>5</sup> - فاطر:1

<sup>6</sup> - (س): معنى التكرار

الأشطار ، إلى أنتفرغ أشطار الدائرة إن كانت ذات أشطار ، ثم يفعل في الدائرة الأخرى مثل ما فعل في التي قبلها إلى آخرها. فقول خ ثمن ابن زهر ، وله كلام على الدائرة الأولى ، وهي دائرة المختلف ، وأتى بالخاء كناية عنها ، وبدأ بها كما تقدم حرفها في حروف فخشلق ، وأفاد بقوله ثمن كونها دائرة مثمثة ذات اجزاء ثمانية ، فكل بحر يخرج منها فأجزاؤه التفعيلة التي يتركب منها كل بيت من ذلك البحر ثمانية ، ولما كان في بيت شطران لزم أن يكون في كل شطر أربعة أجزاء ، ثم يكون مثل تلك الأجزاء في الشطر الآخر ، ولذلك تراهم يقتصرون في بيان أجزاء البيت على عدد أجزاء شطر منه ، ثم يقولون ومثلها ، أي ومثل هذه الأجزاء في في الشطر الآخر ، و رمز بألف ابن على فعولن ، أول الأجزاء وبيانه على مفاعيلن ثانيهما ، تنبيهها على أن أول بحر يخرج من دائرة المختلف مبني على فعولن مفاعيلن ، ولما كانت مثمثة الأجزاء لم تكرر هذين الجزأين في كل بيت أربع مرات ، ليتيم له ثمانية أجزاء ، ولما كان هذا البحر أول الدائرة الأولى ، تعين أن يكون هو أول البحور وهو الطويل ، وكان أول لأن أوله وتد ، وهو أشرف كما تقدم ، فالطويل مركب من فعولن ومفاعيلن أربع مرات ، باعتبار جمع الجزأين ، وثمانية أجزاء باعتبار أفرادها وهو معنى التثمين ، وهكذا الاعتبار فيهما شاركة في التثمين ، ثم فصل الناظم بالنون إذ ليس برمز ، ثم رمز بالزاي على سابع الأجزاء وهي فاعلاتن ، وبالهاء على خامسها وهو فاعلن ، إشارة إلى أن البحر الثاني من بحور دائرة المختلف مركبا من فاعلاتن فاعلن أربع مرات وهو مثنى أيضا ، (لمن بحسب الأصل لأن أكثر استعماله مجزوء وقد يتم)<sup>1</sup> ولما كانه ثاني الدائرة الأولى تعين أن يكون هو المديد ، لأنه ثاني البحور عند عددها ، كما عددناها مرتبة [30] عند قوله<sup>2</sup> ، وأنواعه قل خمسة عشر ، ثم فصل بالراء التي ليست من الرموز ، ثم رمز بالواو على سادس الأجزاء وهو مستفعلن ، وبالهاء على فاعلن تنبيهها على أن البحر الثالث من دائرة المختلف ، وهو البسيط مركب من مستفعلن فاعلن ، أربع مرات وهو مثنى أيضا ، وألغى اللام من أوله إذ ليس من الرموز ، ولأنه لم يذكر قبله إلا جزء واحد ا ، وق بيتنا أن الشطر بحسب الأصالة لا يتركب إلا من جزأين مكررين ، إما مثلين أو مختلفين ، لا سيما ما تقدم من أشطار هذه الدائرة مركب منجزأين مختلفين ، فليكن ما بقي فيها (كذلك)<sup>3</sup> ولا يتوهم كون اللام مقتطعة من دائرة المجتلب ، لأنها الرابعة عنده ، فكيف يأتي بها إثر الأولى ، ولأنه ذكرها بعد وقد تمت هذه الدائرة ، وأصلها ثمانية وأربعون حرفا ،

<sup>1</sup> - سقط ما بين قوسين من (و) وما أتبعناه كان من (ر) و (س)

<sup>2</sup> - جاء عند بداية هذه الصفحة من (و) تعليق على الحاشية، هذا هو نصه: "قلت: قال أبو عمرو أيضا :

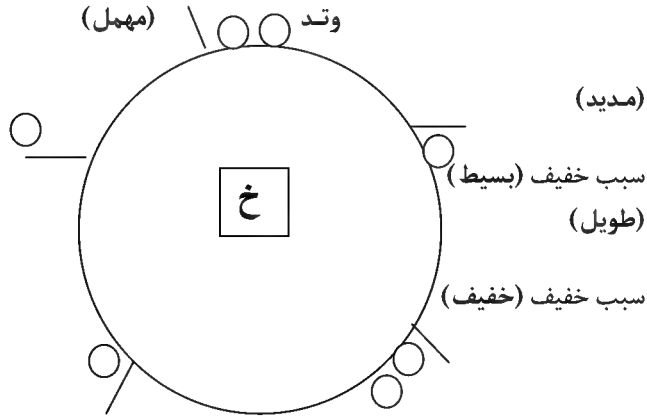
"مديهم فاعلاتن فاعلن ثُمُنْتُ \* وأجزاء كل ثلاث ستة جعلاً. وقال أيضا: بسطت مستفعلن فاعلن قد أتى \* ثمانيةً وثلاث

سُتُورًا". ينظر: ابن الحاجب (646هـ)، المقصد الجليل في علم الخليل. دراسة وتحقيق: محمود محمد العامودي، مجلة

الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج/15، ع:2 سنة: 2007م، ص11-12

<sup>3</sup> - سقطت من (ر)

متحركاتها ثمانية وعشرون ، وساكنها عشرون ، وأوتادها ثمانية مجموعة ، وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا ، ومن الناس من يضع حروف الدوائر المتحركة والساكنة في شطر ، ثم يبتدئ بالتفكيك من أول وتد مجموع إن كان فإذا فرغت من الأوتاد ابتداء من أول سبب يليها ، ثم من الذي يليه إلى تمام الحروف ، ومنهم من يقتصر في السطر على أحرف نصف البيت خاصة اختصارا ، لأنه إذا علم النصف علم أن الباقي مثله ، فيضع من حروف المئنة أربعة وعشرين حرفا نصف حروفها ، ومنهم من لا يضع هذه الحروف التي هي نصف في شطر ، بل على ظهر دائرة ، ورأينا نحن أن نضع من الحروف على ظهر كل دائرة ما لا تكرر فيه ، وتنفع منه أشطار الدائرة كلها ، وإن كان الناظم مَن يضع النصف لقوله بعد فمنها أنبنى المصراع ، فلنضع هنا دائرة يخرج منها بيت من كل بحر من الأشطار الثلاثة الخارجة من هذه الدائرة ، وإذا علم ربع البيت علم أن الأرباع الآخر مثله ، ونضع في كل دائرة ما لا بد منه اختصارا ، وهذه صورة الدائرة الأولى وحروفها ربع الحروف



وتد مجموع

فإذا ابتدأت من أول وتد فعولن ، خرج لك وزن ربع بيت من الطويل: فعولن مفاعيلن ، فتضم إليه ثلاثة أمثاله ، يجيء كمال البيت ، ثم تبتدئ من سبب فعولن فتقول لن مفاعي لن فعو ، فيخرج لك وزن ربع بيت من المديد ، والبيت منه ، ومن ثلاثة أمثاله ، ثم تبتدئ من وتد مفاعيلن ، فيخرج لك مفاعيلن فعولن ، وهو عكس الطويل ، وهو شطر أهملته العرب ولم تقل عليه ، وعمل عليه بعض المولدين فقال:

أيسلو عنك قلبنار الحب يصلا\* وقد سددت نحوي من الألاحظ نصلاً<sup>1</sup>  
ثم تبدئ من أول سببي مفاعيلن ، فتقول عيلن فعولن مفا ، فيخرج لك وزن البسيط  
مستفعلن فاعلنم ثلاثة أمثاله ، ثم تبدئ من ثاني سببيه فتقول لن فعولن مفاعي مقلوب  
المهيد وزنه (فاعلن فاعلاتن)<sup>2</sup> مقلوب المهيد ، وهو شطر مهمل لم تقل عليه العرب ، وقال  
عليه المولدون ، قال أبو العتاهية:

عتبت ما للخيال خبريني ومالي\* عتب مالي أراه طارقاً مذلياً لي<sup>3</sup>  
وهنا انتهى تفكيك الدائرة الأولى ، وغير هذا تكرار ، وقد (ظهر)<sup>4</sup> أن الفك لا يكون إلا  
وتد أو سبب ، وهو رأي الخليل ، وذهب ابن كيسان وتبعه بعضهم إلى أنه يكون من أول كل  
متحرك كان في سبب أو وتد ، ورآه المحققون خروجاً عن الاعتدال لأدائه إلى تركيب أجزاء من  
أسباب فقط أو أوتاد فقط ، أو من بعض كل منهما ، ويختل وضع التركيب والفك ، قال  
بعضهم يمكن فك آخر مع مراعاة مذهب الخليل ، بأن تكرر الفك من موضع ابتدائك ، وتقف  
على آخر سبب أو وتد غير ما انتهيت إليه أولاً ، قلت وهذا أيضاً مخل من غير ما وجه ،  
أدناها أنه يؤدي إلى تركيب أجزاء لا نظير لها بزيادة أو نقصان ، ككون الجزء من ثمانية في  
فعولن فعا ، وأكثر وأقل كما في غيره ، وضابط هذا الفك أن وقع سبب بين وتدين ، خرج من  
المقدم الطويل ومن المتأخر مقلوبه ، ومن السبب المهيد ، وإن توالى سببان خرج من أولهما  
البسيط ، ومن آخرهما مقلوب المهيد ، ولأجل اشتراط الطويل والمهيد والبسيط في دائرة ،  
وضع بعضهم بيتاً من أحدها يخرج منه الآخران مع صحة الوزن والمعنى ، وهو:

سما في العلا يحيي رسوم العطاء الجزل\* كريم له طول وفضل وإحسان  
وهذا من الطويل ، وبيت المهيد منه على أصله في الدائرة:

في العلا يحيي رسوم العطا الجزل\* كريم له طول وفضل وإحسان سما  
وبيت البسيط منه

يحيي رسوم العطا الجزل كريم له\* فضل وطول وإحسان سما في العلا  
ومن هنا تعلم أن كل بيت من الثلاثة يخرج منه صاحبه ومهملات الدائرة ، ومثل ابن  
بري في هذا ببيت امرؤ القيس

<sup>1</sup> - ورد هذا البيت بلا نسبة في: العيون الغامرة، للدمايني ص17، وعند محمد الدُّلجي (974هـ)، رفع حاجب العيون  
الغامرة عن كنوز الرمازة. تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2011م،  
ص36

<sup>2</sup> - سقط من (س)

<sup>3</sup> - لم أعر عليه في ديوانه

<sup>4</sup> - (س): علم

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان \* ورسم خلت آياته منذ أزمان<sup>1</sup> [و31]  
 فإذا أردت الطويل فهو هذا ، وإن أردت المديد جعلت لفظ قفا بعد أزماني ، وابتدأت من  
 نبك ، وإن أردت البسيط جعلت قفا نبك من آخر البيت وكان أوله ذكرى ، وبهذا الطريق تفك  
 المهملين ، وسمي بعضهم مقلوب الطويل وسيطا كأنه مبالغه من أوسط اسم فاعل ، من  
 وسطت القوم أسطهم وسطا وسطة ، أي توسطتهم فكان هذا المقلوب في وسط دائرة  
 الطويل ، وتأول كونه من غير هذا المعنى تكلف ، وسماه بعضهم السبيل منقول من الطريق  
 أي طريق من النظم ، وسمي مقلوب المديد وسيما من الوسامة ، بمعنى الجمال لأن في هذا  
 النظم حسنا ، وسمي أيضا بديعا إما لكونه محدثا لم تعمل العرب عليه العرب ، يقال أبدع  
 الشيء اخترعته ، لا على مثال والله تعالى بديع السموات والأرض ، أو من أبدع الشاعر جاء  
 بالبديع ، وزاد بعضهم في مهملات هذه الدائرة مقلوب البسيط وسماه المنمق من التنميق  
 وهو التحسين<sup>2</sup> ، كأنّ المستعمل حسنه ، وأخرج من فاعلاتن فعولن سماه المنضد من  
 التضديد ، وهو جمع أشياء وضم بعضها إلى بعض<sup>3</sup> ، لأنه ضمّ في هذا فاعلاتن من المديد إلى  
 فعولن من الطويل ، ومقلوب هذا وسماه الرائق من راقني أي أعجبنني ، وهنا تراكيب كثيرة  
 ذكرها العروضيون في الاشتغال بها خروج عن الأمور المهمات ، مع أن تركيب الخليل وتجربته  
 قيل أن لها أصلا في السماع عن العرب ، " وروى الأخفش عن الحسين بن يزيد ، سألت  
 الخليل هل للعروض أصل؟ قال نعم ، مررت بالمدينة حاجا فرأيت شيخا يعلم غلاما يقول  
 له ، قل :

نعم لا نعم لا لا نعم نعم \* نعم لا نعم لا لا نعم لا نعم لا  
 فقلت له ما هذا الذي تقول للصبي ، فقال هو علم يتوارثه عن سلفهم ، يسمونه التنعيم  
 لقولهم فيه نعم ، قال الخليل فرجعت بعد الحج إلى المدينة فأحكمتها<sup>4</sup> ، فجرى الخليل في  
 تجربته على ما سمع من الشيخ فإنّ قوله نعم لا - فعولن- ، ونعم لا لا - مفاعيلن- ، قلت إن  
 كان مستنده في جميع ما نصّ عليه من التجربة السماع في جميعها فحسن ، ولكن ليس ذلك  
 بالذي يمنع قياس ما لم يذكر على ما ذكر ، وإن كان مستنده سماع بعضها ، كالكلمات  
 المذكورة ، وقياس غيره عليه فليس قياسه بأولي من قياس غيره من أهل القياس ، وقد تقدّم  
 نظر الجوهري في عدد البحور<sup>5</sup> ، وكذلك أيضا نظره في أجزاء (التفعيل)<sup>6</sup> ، وعلل إهمال

<sup>1</sup> -ديوان امرؤ القيس 163

<sup>2</sup> - انظر : الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ص 854

<sup>3</sup> - انظر : المرجع نفسه ، ص 304

<sup>4</sup> - ينظر : الأخفش ، كتاب العروض 14

<sup>5</sup> - يراجع : ص 14 من التحقيق

<sup>6</sup> - سقطت من (ر)

مقلوب الطويل باستثقاله ، لأنّ فيه انتقالا من أكثر إلى أقل ، قال أهل الموسيقى: الانتقال من بُعد كبير إلى بعد صغير يوّدّ تباينا في المسموع ، واضطرابا في النفس ، ولذلك يستحسن البلغاء قصر الفقرة الأولى ، ومع هذا فهو وزن نستثقل في الذوق ، فأهمل بخلاف المديد والبسيط لما لم يستثقل فيه استعمالا ، وقال ابن كيسان: المستثقل منه البيت المفرد ، فإذا مرّ في الإنشاد استوى لأنه قد يدور إلى فعولن مفاعيلن

قلت والألفاظ تدور في البيت الواحد (فلا) معنى لاشتراط كثرة الإنشاد ، والحق أنّ مستند الخليل في حصر هذه الدوائر والبحور والأجزاء المستعملة إنما هو الاستقراء ، فيعود البحث إلى قاعدة كونه دليلا أولا ، وقدمت دائرة المختلف على سائر الدوائر لحصول الشرف لها من وجهين اشتغالها على نوعي الخماسي والسباعي ، وكونها مثمّنة ، وأجزاء غيرها إما خماسية خاصة كدائرة المتفق ، أو سباعية خاصة كالثلاثة الباقية ، وأخرت دائرة المتفق وإن كانت مثمّنة عن الثلاث وإن كانت مسدسة ، لأن مجموع حروف الأجزاء السباعية في بيت من دائرة سداسية ، أكثر من مجموع حروف الخماسية من دائرة ثمانية والأكثر أقرب إلى ما فوقه من الأقل. وقدّم الطويل لأنّ أوله وتد ، والأوتاد أطول من الأسباب وأشرف كما تقدم ، ولذا يقَدّم ما أوله وتد في سائر الدوائر ، وقدّم المديد على البسيط لقرب أجزائه من أول أجزاء الطويل ، لأن الودت متوسط في أول أجزاء المديد ، وهو متأخر في أول أجزاء البسيط ، والمتوسط أقرب إلى المتقدم من المتأخر واعترض بأن في الرابعة تقديم السريع وغيره ولم يبدأ بوتر على ما بدا به ، وهو المضارع وأجيب بأن الموجب للتقديم الودت المجموع ، للإشعار بأن أوتاد تلك الدائرة كلها مجموعة ، ولم يقدم في الرابعة إشعارا بأن فيها المفروق ، ولما لم نجد عروض سالما أول جزء منه المفروق ، وكان آخر جزء من السريع مفروقا ، قدم عوضا من نظيره ، لأن الشيء يحمل على نظيره ، كما أن أيا الموصولة استحققت البناء لكنها أعربت حملا على النظير والنقيض بعض وكل. قلت وفي هذا الجواب نظر لأنّ فيها تقييد إطلاقهم أنّ الودت أشرف من السبب بالمجموع ، وهم لم يقيّدوه بذلك ولأنّ علة (شرفه)<sup>2</sup> تقتضي الإطلاق كما تقدم ، ولو قال قدم السريع لاشتغاله على الجزء السالم والودت المفروق ، وإن كان أخيرا على المضارع لعدم سلامته ، وإن ابتدأ بالودت ، لأن راجحية السلامة مع الاشتغال على الودت في الجملة مقدّمة على راجحية الابتداء بالودت ، مع عدم السلامة لكان أبين وأسلم من الاعتراض ، وفيه مع ذلك نظر والصواب أن يقال لما سلم السريع كانت حروفه أكثر ، فكان أولى بالتقديم لها تقدم في تأخير دائرة المتقارب ، ولعل هذا معنى جواب بعضهم بأن المضارع إنما آخر لأنه إنما استعمل مجزّوا ، وقدّم السريع لأنه مستعمل سالم ينفك من المضارع ، قال بعضهم وهو منقوص فإن الهزج لم يرد تاما وقدم في الثالثة ، فإن قيل إنما قدم وهو مجزّو ولأنّ أجزاء

<sup>1</sup> - غير واضحة في (و) بسبب مداد وقع فوقها

<sup>2</sup> - (س:) سبقه. وقد صححها الناسخ في الهامش ب: شرفه

دائرته تخرج من جزء واحد منه بخلاف المضارع ، قيل والسريع إنما ورد مكشوف العروض<sup>1</sup> و[32] موقوف الضرب ، فليس أول سالم يخرج منه إذ لا ينفك منه أجزاء دائرته كلها ، والهنسرح أول سالم بعد السريع وتامولم يقدم ، ولا يقال ليس تام بل مطوي الضرب<sup>3</sup>. لأن الطي لا يمنع الفك ، كما أن القبض في الطويل لم يمنعه- انتهى - ، قلت أما نقضه بالهزج فلا يرد لأنه جاء على الأصل في تقديم ما ابتدئ بوتر مجموع ، ، إشعاراً بأن أوتاد دائرته كذلك ، أما قوله فإن قيل إلى آخر (السؤال)<sup>4</sup> (فجوابه ما ذكرت ليس مناسباً ، لاقتضاء التقديم ، أما قوله هو في الجواب والسريع إلى آخره ، فليس بجواب عن السؤال)<sup>5</sup> الذي أورده بل معارضة بمعنى آخر يرد على الجواب الأول وهو مغالطة وغلط نشأ من اشتراك اللفظ ، لأن مراد المحيب السلامة من الجزء ، لأن من كل نقص فلا معنى للمعارضة بالكشف والوقف والطي ، ويدل على أن مراده السلامة من الجزء أن السريع استعمل مشطوراً وإنما قدم على المسرح لأنه استعمل منهوكاً ، وإذا قَدِّم على المجزوء فعلى المنهوك أخرى ، وفيه بعد نظر لا يخفى ، وسبب كلام الناظم في هذه الدائرة حسبما قصد ورمز ، أما دائرة المختلف وهي الأولى من دوائر خفشلق فيثمنه الأجزاء وأصل أجزاءها ستة ، يتركب من كل اثنين من الستة بحر ، فأول الاثنين من الستة فعولن مفاعيلن ، يتركب منهما الطويل ، وثانيها فاعلاتن فاعلن يتركب منهما المديد ، وثالثها مستفعلن فاعلن يتركب منهما البسيط ، ثم انتقل إلى الدائرة الثانية ، فقال قل ستة جلت حض ، فرمز بالفاء ثمانية حروف خفشلق على دائرة المؤتلف ، وألقى اللام

<sup>1</sup> - المكشوف في عروض السريع: الجزء الذي هو مفعولن أصله مفعولات، حذفت التاء بقي مفعولاً فُنُقِل في التقطيع إلى مفعولن. مسلك ميمون، مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2007م، ص281

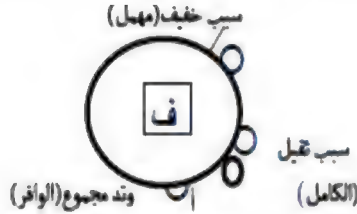
<sup>2</sup> - جاء في هذه الصفحة ختم كتب فيه اسم صاحب المخطوط بالعربية والفرنسية ، وهو: ابن حمدان عبد الرحمن (ben hamdane abourrahmane) Tlemcen

<sup>3</sup> - للمنسرح ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب؛ فعروضه الأولى مستفعلن، و لها ضرب واحد مطوي أبدا وزنه مفتعلن. ينظر: ابن جني، العروض، تحقيق: حسيني عبد الجليل يوسف. دارالسلام، ط2: 2010م، ص88، التبريزي، الكافي في العروض والقوافي. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2: 2008م، ص73، وأبو الحسن بن محمد العروضي، الجامع في العروض والقوافي، حققه: زهير زاهد غازي و هلال ناجي، مؤسسة الثقافة الجامعية 2008م، ص174

<sup>4</sup> - سقطت من (ر) والمتبث من (و) و (س)

<sup>5</sup> - سقطت من (س) والمتبث من (و) و (ر)

للفصل إذ لا لبس ، و نصّ بستة على أنها مسدسة ، أي ذات أجزاء ستة ، ورمز بالجيـم على ثـال الأوزان وهو مفاعلتن ، فصل اللام وألغى التاء أو ألغاهما معا ، أو فصل بهما معا لعدم اللبس ، فا فاد أنّ أول شطر بها وهو الوافر<sup>1</sup> رابع البحور ، مبني من مفاعلتن ست مرات ، ثم رمز بالحاء على ثامن الأوزان وهو متفاعلتن ، وألغى الضاد ففاد أنّ ثاني شطريها وهو الكامل خامس البحور مبني من متفاعلتن ست مرات ، وهذا منتهى هذه الدائرة ، وأصلها اثنان وأربعون حرفا ،



المتحرك ثلاثون والساكن اثني عشر ، وأوتدها ستة وأسبابها اثني عشر ، نصفها خفيف ونصفها ثقل ، ولها كانت أجزاء هذه الدائرة متماثلة في الجزأين حسن أن نضعها على السدس ، ونرسم فيها جزءا واحدا ، إذ الزيادة عليه من التكرار ، وهذه صورتها

فإذا ابتدأت من أول وتد مفاعلتن خرج بعينه وهو سدس بيت منالوافر ، فالبـيت منه ومن خمسة أمثاله ، ثم تبتدئ من أول سببه الثقيل يخرج متفاعلتن سدس بيت الكامل ، وإذا ابتدأت من أول سببه الخفيف خرج تن مفاعـل وهو فاعلاتك ، الذي أهملته العرب ولم تستعمل عليه شطرا ، وقد تقدم وجه إهماله ، وقال بعضهم هو وزن مستثقل لأنه لا يجوز فيه زحف البتّة ، ولذا سمي السالم أي من الزحاف والمعتمد نقلا من اسم فاعل اعتمد لاعتماد أجزائه بعضها على بعض من حيث أنها لا تزحف ، واستعمله بعض المولدين فقال :

خير صحبتك ذو المواهب في النوائب \* والنصائح في التشاور والتزاور  
والمسامح في التخالق والمعاون \* في الشدائد و(المكاثف)<sup>2</sup> في التشاجر  
لا الموارى في حضورك ذو اغتيابك \* في مغيبك والمهتـك للسرائر<sup>3</sup>  
ومنهم من ينشد الأول: ذو المواهب والتعاقب فيالنوائب والتشاو والتزاور  
والثاني: لا الموالي. ومنهم من ينشد: ذو المواهب والتعاون \* في النوائب والتزاور  
والتشاو

<sup>1</sup> - جاء عند في الحاشية نص لابن الحاجب ، وهو كالآتي : قلت قال في المقصد الجليل: ووافر وزنه فاحفظ مفاعلتن ستا \* عروضين مع ثلاثة جعلـا . وقال أيضا : وكامل متفاعلتن بستتها \* وهوثلاث أتى لتسعة جُملا . ابن الحاجب ، المقصد الجليل

في علم الخليل ، ص 12-13

<sup>2</sup> - (س) : المكائر

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله .

ويعزى منه لابن المرحل<sup>2</sup>:

ما وقوفك بالركائب في الطلل \* ما سؤالك عن حبيبك قد رحل

يا فؤادي ما أصابك بعدهم \* أين صبرك يا فؤادي ما فعل

في أبيات وقد حذف من عروضه وضربه سببا ثقيلًا ، واستعمله غيره بأنواع من التغييرات ، وقد انتهى فك هذه الدائرة وما بعده من التكرار ، فخرج منها بحران مستعملان وثالث مهمل ، وضابطه أن الابتداء من أول وتدها للوافر ، ومن أول سببها الثقيل للكمال ومن أول خفيفها للمهمل ، وذكروا بيتا مشتركا بين المستعملين وهو:

لهم نعم مضاعفة ينال بها \* مفاخرة ويتبع أصلها حسب<sup>3</sup>

وهو للوافر ، وبيت الكامل منه:

نعم مضاعفة ينال بها مفاخرة \* ويتبعها أصلها حسب لهم

وزعم بعضهم أنالدوييت<sup>4</sup> يخرج من هذه الدائرة ، بإضمار جزئي الكامل الأخيرين ، وسلامة الأول ونقل فاصلة الثاني ، وتقديمها على الأول فيؤول إلى فعْلن متفاعِلن فعولن فاعِلن ، و استدل بأنه إذا زحف التبتست أعاريضه بالرجز ، ألا ترى أن قوله:

لله أشتكي بما حمّلتَه \* من جور إذا بنى هجرانه

مثل قوله: إِنِّي أَمْرِي مِنْ حَيْرٍ غَبْسٍ مَنُصِبًا. ولا فرق إلا وقص<sup>5</sup> الجزء الثاني من الصدر والعجز ، ويحسن الزحاف وقبحه فإن خبن<sup>6</sup> أول البيت [33] حسن في كل عروض ، وإنما استثقل هما لأنه في الحقيقة وقص وهو مستثقل ، وبأن بعض مقلوباته مستعملفإنك إن قدّمت فعولن على فاعِلن وقدمتهما ، وأخرت فعْلن جاء الوافر وجزأه بعضهم فعْلن بسكون العين ، فعْلن بتحريكها مستفعِلن وبعضهم مستفعِلن ثلاثا ، وبعضهم فعْلن متفاعِلن فعولن

<sup>1</sup> -وردت للبيت روايتين على النحو الذي ذكر في المتن، تبث ذلك شرح الشريف للخزرجية ص85، وفي رفع حاجب العيون الغامزة على كنوز الرامزة للدّجلي ص38.

<sup>2</sup> -هو،مالك بن عبد الرحمن،المالقي النحوي اللغوي الأديب الشاعر،ولد بمالقة سنة 604هـ، ولي القضاء بمجعات غرناطة، من آثاره: لامية نظم فيها التفسير، التوشيحاح النبوية على حروف المعجم. توفي سنة (-699هـ) . انظر ترجمته في: بغية الوعاة،ومعجم المؤلفين 8/ 169.

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله

<sup>4</sup> - هو لفظ مركب من كلمتين(دو) وهو كلمة فارسية تعني اثنين،و(بيت) الكلمة العربية المعروفة،ف(دوييت)تعني شعرا مؤلفا من بيتين اثنين. لإميل بديع يعقوب،المعجم المفصل في علم العروض 240

<sup>5</sup> - الوقص زحاف مفرد،وهو حذف ثاني الجزء متحركا. موسى الأحدي نويوات،المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي.دار البصائر،ط:2009م، ص25

<sup>6</sup> - الخبن زحاف مفرد،وهو حذف ثاني الجزء ساكنا. المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي ص25

فغلن ، وفرعوا على هذه التجزآت كثيرًا ، وله ثلاثة عشر عروضاً ، وتسعة وستون ضرباً مستعملة على القياس ، وستة عشر ضرباً على غير القياس .

● فائدة: رأيت في صحاح الجوهري ما نصّه ، "وفي الحديث من أشرط الساعة أن توضع الأخيار وترفع الأشرار ، وأنتقروا المثناة على رؤوس الناس فلا تغير ، يقال هي التي تسمى بالفارسية ذوبيتي ، وهو الغناء قال أبو عبيد يذهب في تأويله إلى غير هذا"<sup>1</sup>.

وسبك كلام الناظم هنا ، واما دائرة المؤلف وهي ثانية دوائر خفشلق ، فمسدسة وأصل أجزائها اثنان يتركب من تكرير كل منهما بحر ، فأولهما مفاعلتن للوافر ، وثانيهما متفاعلتن للكمال ، وقدمت هذه الدائرة على ما بعدها بحسب الاصطلاحيين فيما يليها مع أنّ دائرة المشتبه والمجتلبأجزاؤها من دائرة الطويل ، فكان المناسب أن يكونا قبلها ، لأنه ليس في دائرة الطويل ما استعمل مشطوراً ، والثانية كذلك فوليتها ، وآخر ما يدخله الشطر ، وقدمت دائرة المشتبه على المجتلب لأنها سالمة من الوجد المفروق ، كاللتين قبلها ، وعلل بعضهم تقديم الثانية بأنّ في الأولى فاصلة خفيفة فوجب أن تتبع بالفاصلة الصغرى ، وكان الخفيفة على قوله ليست في الهزج بل الأولى أن تكون الفاصلة الخفيفة (بإزاء)<sup>2</sup> الفاصلة الخفيفة ، والفاصلة الصغرى بعد ذلك ، ثم أشار إلى الدائرة الثالثة بقوله شمر بل وقرن فرمز بالشين على ثالثة الدوائر ، وهي دائرة المشتبه على رأيه في تسميتها بذلك ، ولم يحتج إلى التنصيص على أنها مسدسة لأن نصه على تسديس التي قبلها ينسحب حكمه على ما بعدها حتى ينصّ على تثمين الخامسة ، وألغى الميم والراء لأن من اللبس ، ورمز بالباء على مفاعيلن تنبيهها على أن أول شطر من هذه الدائرة مبني منه ست مرات ، وهو سادس البحور المسمى بالهزج ثم فصل باللامورمز باواو على مستفعلن ، تنبيهها على أنّ شطرها الثاني مبني من ستة أمثاله ، وهو سابع البحور المسمى بالرجز<sup>3</sup> ، ثم فصل بافاء ورمز بالزاي على فاعلاتن ، تنبيهها على أنّ شطرها الثالث مبني منه ست مرات ، وهو ثامن البحور المسمى (بالرمل)<sup>4</sup> ، وألغى النون وقد انتهت بحور الثالثة ، ولا مهمل فيها البتة ، كما أشار إليه المعري في شعر ذكره ، وإنما فصل الناظم هنا باللام والفاء وإن كانا من رموز الدوائر ، فيوهم الفصل بهما ابتداء كلام على ما هما رمز إليه من الدوائر ، وإنّ دائرة المشتبه لم تشتمل إلا على الهزج خاصة ، لأ ، الفاء قد تقدم الرمز بها على دائرتها ، فلا يتوهم إعادتها وأما اللام فلكونه يأتي بها رمزا في قوله بعد لدو ، فيتعين إلقاء

<sup>1</sup> - لم أعثر على هذا القول المنسوب للجوهري في صحاحه

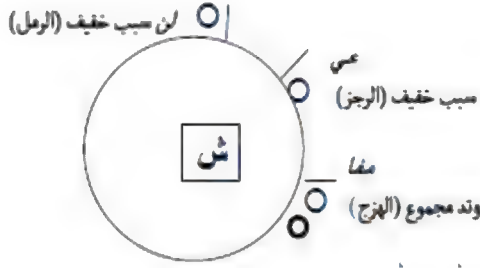
<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - ورد هنا تعليق على حاشية الورقة، ونصه: "قلت ، قال أبو عمرو: هزجهم قل مفاعيلن يستنها \* وإجزأه كلاً عَرُوضَ اثْنين مُشْتَمِلًا. وقال أيضا: رجزه مستفعلن ستا أُنّي رَعَمُوا \* ذو أُنْبَعِ لِضَرْبِ خَمْسَةِ نُقَلًا.

وَرَنْزُ فَاعِلَاتْنِ سِتَّةٌ قَدْ أُنّي \* له عَرُوضَاتْنِ ثَمَّ سِتَّةٌ كَمَلًا" المقصد الجليل في علم الجليل ص 14 - 15

<sup>4</sup> - مطموسة في (و) بسبب غرق طرف الورقة

هذه إذ لا يتكرر والكلام في دائرة واحدة ، وإنما تعيّنت التي تأتي للرمز لأنها في أول الكلمة ، واستقرئ من اصطلاحه أن الحروف التي رمز بها على الدوائر لا تكون آخر كلمة ولا حشوها ، بل إما صدرها أو مستقلة ، ولأنّ إلغاء المتأخر أولى إذ التقديم يؤذن بالاعتناء ، وأيضا ما رمز عنه بالواو والزاي من الجزأين متفقان في السباعي ، والخلو من الوند المفروق ، فلا يكونان من المرموز عنه بعد اللام ، من قوله لذو وطا لأنها أجزاء مختلفة متضمنة للوند المفروق ، ولا يجتمع في دائرة ما يكون متفق الأجزاء ، وما يكون مختلفها ، كما أن الدائرة إذا اشتملت على ما يتضمن الوند المفروق فلا بد أن تكون أبحرها متضمنة له ، وإذا اشتملت على ما يتضمن المجموع فكذلك ، وحروف هذه الدائرة اثنان وأربعون ، المتحرك أربعة وعشرون ، والساكن ثمانية عشر ، وأوتادها ستة مجموعة ، وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا ، ولترسم هذه الدائرة على السدس أيضا ، لما تقدم ونرسم عليها مفاعيلن ، إذ لا فائدة في الزيادة عليه ، وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من رأس الوند خرج مفاعيلن لسادس البحور وهو الهزج ، وهو مبني من ستة أمثاله ، وإن ابتدأت من أول السببين خرج عيلن مفا ، وذلك مستفعلن لسابع البحور وهو الرجز ست مرات ، وإن ابتدأت من الثاني قلت لن مفا عي ، وذلك فاعلاتن لثامن البحور وهو الرمل ست مرات ، وقد انتهى تفكيكها ، وضابطه أن الابتداء من الوند يخرج الهزج ، ومن أول السببين يخرج الرجز ، ومن ثانيها يخرج الرمل ، والبيت الذي يخرج منه الهزج وهو من الثلاثة وفي لي سيدي هارون بالعهد الذي كنّا عقدنا فلم (يغفر)<sup>1</sup>

سبب ثقیل فإن أخرت وفي وابتدأت من لي كان الرجز ، فإن أخرت وفي لي وابتدأت من سيدي كان الرمل ، وسبك كلام الناظم وأما ثلاثة دوائر خفشلق وهي دائرة المشتبه ، فمفسدة وأصل أجزاءها ثلاثة مفاعيلن للهزج ومستفعلن للرجز وفاعلاتن للرمل ، ثم أشار [و33] إلى الدائرة الرابعة بقوله لذو وطا وطول عزيز كم بدعيلكم طوو يعزز ، فرمز باللام على دائرة المجتلب على رأيه في تسميتها بذلك ، وهي الرابعة ولم يحتج إلى نص على

<sup>1</sup> - (س): يقدر

تسديسها لما تقدم ، وألغى الذال ورمز بواوين على مستفعلن ذي الودت المجموع مرتين وبالطاء على مفعولات ، وفصل بالألف فأفاد أنّ أوّل أشطارها وهو السريع<sup>1</sup> تاسع البحور ، مبني من مستفعلن مستفعلن مفعولات ، ومثلها وإنما فصل بالألف وإن كان من حروف الرّمز ، قال الشريف : "وتبعه بعضهم لأنّه أفاد أنّ أوّل أشطار الدائرة ستة ، فلو اعتبر الألف لكانت مثمّنة إذ تكون أربعة أجزاء في أحد المصراعين ، ومثلها في الآخر"<sup>2</sup> ، بالمعنى ولا يخلص إذ لا يتعين الألف للإلغاء ، فمن الجائز أن يلغى غيره من الحروف ويكون ما دلّ الألف عليه هو أحد الأجزاء الستة ويمكن أن يقال أيضا الألف التي يرمز بها أنّها تكون صورة همزة منطوق بها ، أما دائماً إن كانت قطعية كأشرف ، أو في الابتداء خاصة إن كانت للوصل كابن زهر ، وألف وطا مدّة لا تقبل حركة ، ثم رمز بالواوين من وطول على مستفعلن مرتين ، وبالطاء بينهما على تاسع الأوزان وهي مفعولات تنبيهها على أنّ ثاني أشطارها عاشر البحور ، وهو المنسرح<sup>3</sup> مبني من مستفعلن مفعولات مستفعلن ، ومثلها وفصل باللام والعين ثم رمز بالزايين على فاعلاتن ذي الودت المجموع مرتين ، وبالياء بينهما على عاشر الأوزان مستفعلن ذي الودت المفروق ، وتنبيهها على أنّ ثالث أشطارها الخفيف حادي عشر البحور ، مبني من فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلها ، وفصل بالكاف والميم ثم رمز بالياء على مفاعيلن ، وبالياء على رابع الأوزان فاع لاتن ذي الودت المفروق ، وألغى العين ورمز بالياء أيضا على مفاعيلن تنبيهها على أنّ رابع أشطارها المضارع ، ثاني عشر البحور مبني من مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ومثلها ، وفصل بلحم ثم رمز بالطاء عن مفعولات ، وبالواو عن مستفعلن ذي الودت المجموع مرتين ، تنبيهها على أنّ خامس أشطارها المقترض ثالث عشر البحور مبني من مفعولات مستفعلن مستفعلن ومثلها ، وفصل بالألف ولا لبس لما تقدّم ثم رمز بالياء على مستفعلن لن ذي الودت المفروق ، وألغى العين ، ثم بازاي على فاعلاتن ذي الودت المجموع مرتين ، تنبيهها على أنّ سادس أشطارها المجتث ، رابع عشر البحور مبني من مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن ومثلها ، وحروف هذه الدائرة اثنان وأربعون ، المتحرك أربعة وعشرون

<sup>1</sup> - جاء في حاشية الورقة، ما نصه: "قلت: قال في المقصد الجليل:

سريع مستفعلن مستفعلن مع مفعو \* لات ستا لأربع سبعة جعلاً". ابن الحاجب، المقصد الجليل ص15

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخرجية في العروض والقوافي، ص89

<sup>3</sup> - وجاء في حاشية الورقة أيضاً، ما نصه : "قلت: قال أبو عمرو أيضاً:

منسرح ستة مستفعلن مع مف \* عولات بعدها مستفعلن حصل. قال أيضاً:

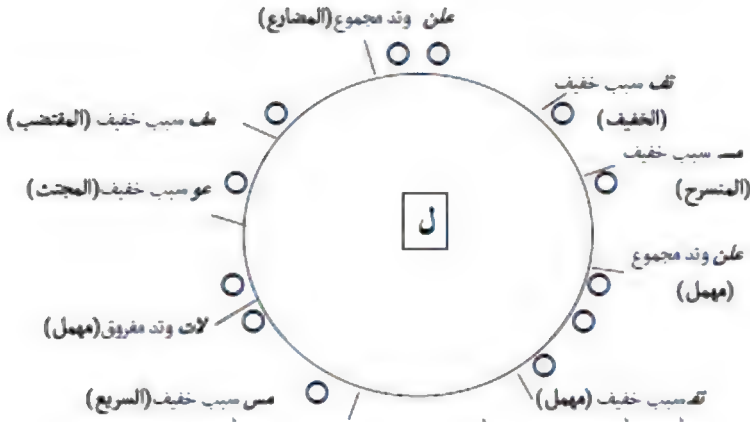
خفيفهم فاعلاتن قدأتي معه \* مستفعلن فاعلاتن ستة نقلا. وقال أيضاً

مضارع ستة مفاعيلن معه \* قل فاع لاتن مفاعيلن بجزء علأ. قال أيضاً:

مقتضب جاء مفعولات قل معه \* مستفعلن مرتين ستة جعلاً. قال أيضاً:

مجثث مستفعلن لن وفاعلاتن أتى \* و فاعلاتن بست واجزأوا ذلك" ينظر :المقصد الجليل ص16-17-18

والسامن ثمانية عشر ، وأوتادها ستة؛ أربعة مجموعة ، واثنان مفروقان ، وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا ، ولابد من وضع هذه الدائرة على نصف بيت للحاجة إلى ثلاثة أجزاء في التفكير ، وهي مستفعّلن مستفعّلن مفعولات ، وهذه صورتها



فإذا ابتدأت من أول سبب خرجت الأجزاء بعينها وهو السريع ، وإذا ابتدأت من الثاني قلت: تفعلن مس تفعلن مف عولات مس وزنه فاعلاتن مستفع لن ، و هو وزن مهمل عند العرب ، وإذا ابتدأت من أول وتد قلت:علن مستفعلن مفعولات مستف ، وزنه مفاعيلن فاع لاتن وزن مهمل أيضا عند العرب ، وإذا ابتدأت من أول مستفعّلن الثاني خرج وزن المنسرح ، مستفعّلن مفعولات مستفعّلن ، وإذا ابتدأت من سببه الثاني قلت: تفعلن مف عولات مُس ثَقُلْنَ مُس ، وزنه فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن وهو الخفيف ، ومستفع لن فيه مفروق الودد لانفكاكه من مفعولات ، وإذا ابتدأت من وتده قلت: عَلْنُ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلْنُ مُسْتَقْ فيخرج وزن المضارع مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، وتد فاع لاتن فيه مفروق لانفكاكه من مفعولات. وإذا ابتدأت من سببه الثاني قلت: عُولَاتُ مُسْ ثَقُلْنَ مَفْ فيخرج وزن المجثّ مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن ، وودد مستفع لن فيه مفروق. لما ذكر وإذا ابتدأت من وتده قلت: لات مستفعلن مستفعلن مفعو ، وزنه فاع لاتن مفروق الودد ، لما ذكر مفاعيلن مفاعيلن وهو مهمل لم تقل عليه العرب ، وقد انتهى تفكيك هذه الدائرة وخرج منها ستة أشطار مستعملة ، وثلاثة مهملة ، وضابطه أن وقع سببان بين وتدين مجموعين ، خرج من أول السببين المنسرح ومن ثانيهما) الخفيف ، ومن أول الودتين مقلوب المضارع<sup>1</sup> ومن ثانيهما المضارع وإن وقع وتد مفروق بين أربعة أسباب ، خرج من أول الأسباب المقتضب ، ومن الثاني المجثّ ، ومن الودد مقلوب

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)، وقد استدرك الناسخ السقط في آخر الصفحة لكنه لم يستعن بأي إشارة تدل على

مكان هذا الاستدراك في المتن، وما أتبناه كان من (و) و(ر)

المضارع ، ومن ثالث [و34] الأسباب السريع ومن رابعها مقلوب المجتث ، وسبك كلام الناظم وأما رابعة دوائر خفشلق وهي دائرة المجتلب ، فمسدسة وأجزاؤها المستعملة مختلفة ، فللسريع مستفعّلن مستفعّلن مفعولات ، و للمنسرّح مستفعّل مفعولات مستفعّلن ، وللخفيف فاعلاتن مستفع لن مفروق الودت فاعلاتن ، وللمضارع مفاعيلن فاع لاتن وفروق الودت مفاعيلن ، وللمقتضب مفعولات مستفعّلن مستفعّلن ، وللمجتث مستفع لن مفروق الودت فاعلاتن فاعلاتن ، ولاختلاف أجزاء أبحرها لم تخرج من بيت واحد كما في غيرها ، وقد تقدّم وجه تقديم ما افتتح بالسبب من أبحرها على ما افتتح بالودت ، بخلاف غيرها من الدوائر فإنّه لا بدّ من افتتاح أوّل بحر منها بالودت لأنّه أشرف كما تقدّم غير مرّة ، ووجه أيضا بأنّه ليس في هذه الدائرة ما افتتح بوّدت إلّا المضارع ومهملان ، أما المهملان فلا يستعملان فضلا عن تصدير الدائرة بهما ، وأما المضارع فقلته في أشعار العرب ، ولأنّه لا يوجد إلا مجزوءا وصار كالمهمل ، وأيضا فإنّ وده مفروق ليست له مزية المجموع ، ولذا لا يوجد إلا في هذه الدائرة ، ويشاركه فيها المجموع وقد تقدّم ما في هذه الفرق من البحث ، وعلل أيضا تأخير المضارع بإعلال أوّل جزء منه بحذف أحد ساكنيه للمراقبة<sup>1</sup> ، وقد تقدم ما عورض به مثل هذا ، وأما مهملات هذه الدائرة الثلاثة ، فأولها مقلوب المجتث ، وأجزاؤه فاعلات فاعلاتن مستفع لن ومثلها ، وسمي الممتد<sup>2</sup> اسم فاعل من التؤدة وهي السكينة والوقار ، كأنّ في نظمه سكونا وهدوءا في الذوق ، وثانيها أحد مقلوبي المضارع وأجزاؤه مفاعيلن مفاعيلن فاعلاتن ومثلها ، وسمي المنسرد<sup>3</sup> اسم فاعل من السرد من سرد الحديث إذا نطق به بلا توقف ولا تمطيط ، كأنّه وزنه لما ثقل في الذوق عاد إلى النثر ، و ثالثها مقلوب المضارع الآخر وأجزاؤه فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن ومثلها ، وسمي المطرد<sup>4</sup> اسم فاعل من اطردّ كأنّه مطردّ في النظم ، وأهملت هذه الثلاثة لأنّ أصلها المضارع والمجتث وهما قليلان ، ولذا أنكر بعضهم أنهما للعرب ، ولم يفرغ عليهما ضروب ولا أعاريض ولثقلهما في الذوق الذي تفرّ منه العرب ، كما تفرّ من تصحيح ما يجب إعلاله والطباع تابأهما لولا الصناعة ، و قيل أهمل الأوّلان لتطرّف الجزء المنفرد فيهما ،

<sup>1</sup> - وهي أن يتجاوز في تفعيله سببان خفيفان، أحدهما يلحقه الزحاف والآخر لا يجوز أن يلحقه الزحاف. إميل بديع

يعقوب، المعجم المفصل في العروض 402

<sup>2</sup> - المتمد أو الوسيم، بحر نادر استخرج من دائرة المختلف ووزنه الحقيقي هو مقلوب وزن المديد: فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن 2× ، ومنه قول بعض المؤلّدين: قدّ شخايّ حبيب واعتزّاني إنكأر \* كَيْتُهُ إِذْ شَخَايَ مَا شَخْتُهُ الدِّيَارُ. إميل بديع

يعقوب المعجم المفصل في العروض 146

<sup>3</sup> - هو بحر مهمل، استخرج من دائرة المشتبه، وزنه: مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن 2× ، وعليه بعض المؤلّدين:

لَقَدْ نَادَيْتُ أَقْوَامًا حِينَ جَاءُوا \* وَ مَا يَسْمَعُ مِنْ وَقرٍ لَوْ أَحْبَبُوا. المعجم المفصل في العروض 151

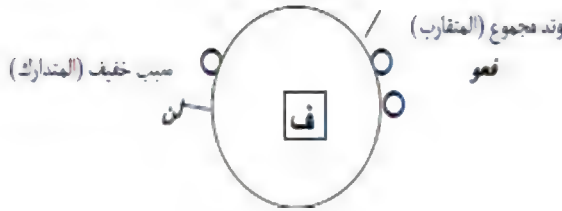
<sup>4</sup> - بر المطردّ أو المشاكل هو بحر مهمل استخرج من دائرة المشتبه، ووزنه: فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن 2× ، وعليه قول بعض المؤلّدين:

مَنْ مُجِرِي مِنَ الْأَشْحَانِ وَالْكَرْبِ \* مَنْ مُزِيلِي عَنِ الْإِبْعَادِ بِالْقُرْبِ. المعجم المفصل في العروض 142

والثالث وإن كان صدره وتدا لكنه بلفظ السبب ، فيختلف بقية الأجزاء ، ولذا أهمل تلو المتقارب ، ورد الأول بالسرّيع فإنّ جزأه المنفرد طرف والثاني يلزوم إهمال الدائرة كلها لوجود مثل ما ذكر في أعاريضها ، وقد نظم بعضهم أبجر هذه الدائرة في بيت فقال:

سرّع بمنسرح الخفيف مضارعا \* إن تقتضيه فمجتث به كملت<sup>1</sup>  
وهذا البيت فيه خلل لأن الشطر الأول من الكامل والثاني من البسيط ، وذلك لا يصح ، واصلحه بعض الفضلاء ، فقال: سرّع بمنسرح خفيف مضارعا ، ثم تمّ بذلك.

ثم أشار إلى الدائرة الخامسة بقوله قس تميمين أشرف ما ترى (فرمز بالفاء على دائرة المتفق الخامسة ، وهي آخر الدوائر وألغى السين)<sup>2</sup> ونص بقوله تميمين ، على أنها مثمّنة ، أي ذات ثمانية أجزاء ، و رمز بالألف على الجزء الذي يتركب منه وهو فعولن ، ومن ثمانية أمثاله يتركب خامس عشر البحور ، آخرها الذي هو المتقارب ، وجعل الألف مبدأ كلمة أشرف تنبيهها على أنه أشرف ما يرى من أجزاء التفعيل ، لأنه أخفعل على اللسان من السباعي ، وجمع بين الودت والسبب وقدم فيه الودت لينتقل من الكثير إلى القليل ، علمقتضى الطبعوفيه نظر ، ولشرفه جعل أول الأجزاء ولكون دائرة المتقارب لم تتضمن غيره كانت بسيطة والبسيط هو الأصل الأول ، فهو على مقتضى القياس ، ولذا جعل الناظم اللفظ الذي تضمّن رمزها قسولم يقل قال ونحو ذلك إشارة إلى انها على مقتضى القياس الطبيعي ، أي الدائرة المتركة من أشرف ما ترى منالأجزاء ، جديرة بأن يقال يقال فيها قسّها ، أي هي القياس لا غيرها على سبيل المبالغة لكونها أوفق للطباع وحروف هذه (الدائرة)<sup>3</sup> أربعون ، المتحرك أربعة وعشرون والساكن ستة عشر ، وتشتمل على ثمانية أوتاد مجموعة ، و ثمانية أسباب خفيفة ، وينبغي أن توضع على جزء واحد وهو الثمن إذ لا فائدة في الزائد ، وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من الودت خرج فعولن ، ومن ثمانية أمثاله هو المتقارب ، وإذا ابتدأت من السبب قلت لن فعو ، وزنه فاعلن فمن ثمانية أمثاله يكون مقلوب المتقارب ، واختلف فيه

<sup>1</sup> - لم أعثر على ناظمه

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>3</sup> - سقطت من (و)

فنفاه الخليل وقال أنه مهمل لم تعمل عليه العرب، أثبتته المتأخرون<sup>1</sup> وسموه المتدارك والمخترع والمحدث والخب وغير ذلك، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى بفضله ومنته. بعد كلام الناظم على المتقارب في التفصيل وهنا انتهى تفكيك هذه الدائرة، وبتمامها تم تفكيك الدوائر الخمس، وضابطه إن ابتدأت من الوجد فمتقارب، وإن ابتدأت من السبب فمهمل أو متدارك، والبيت المشترك بينهما

لحي في هواه فأرى عزولهما زاد بالعدل إلا غراما

وهذا من المتقارب، فإن أخرت لحي وابتدأت من في هواه، كان مقلوبه ووزنه فاعلن، وسبك كلام الناظم، وأما خامسة دوائر خفشلق فمثمثة، وليس لها إلا جزء واحد وهو فعولن، يتركب منه بحر واحد جز البحور وهو المتقارب، وقد انتهى شرح قوله فرتب إلى آخر الثلاثة الأبيات، على أنها معنى لتركيب كلمات الرموز إلا ما قررناه، وأما على احتمال أن يكون قصد بتركيبه معنى فيمكن في خفشلق أن يقال على تقدير انفصال خف، أنه لما أمر بالوزن أشار إلى التثبيت فيه، وأمر بالخوف مما يفسده من زيادة الألفاظ أو نقصانها، ولو كانت قليلة شبيهة بما يوزن، كما يخاف في وزن المحسوسات من حوت أو غيره، مما يفسد وزنه للزيادة أو النقص، وإن قل كالشلقان جعلناه الدويبة فإنها تقصد وزن الحوت إن انضافت إليه جنسا ومقدارا، وإن شبهته لكونها ممتازة عنه بالرجلين، أي خف (في)<sup>2</sup> وزنك الدوائر ما يعرف به الوزن، مثل خوف شلق في وزن الحوت، وإنما شبه بهذا للمناسبة، لأن بحور العر شبهت ببحر الماء، فما يوزن في الدوائر هو أبيات بحورها، فيحترز أن يدخل في الأبيات ما ليس من ألفاظها، وأن قل وأشبه، (كما يحترز أن يدخل في حوت البحر ما ليس منه وإن قل وأشبه)<sup>3</sup>، و مما يناسب هذا ما بلغني عن بعض الأذكيا، من أدباء تونس حرسها الله تعالى، ثم تلقيتها من ذلك الأديب مشافهة أنه سمع بعض من لا علم له بالعروض ينشد:

وإخوان حسبتهم دروغاً \* حصاناً فكأنوها ولكن للأعادي

فقال الأديب حصاناً ليس من البيت ولا يصح معه وزنه، فقال المنشد بل هو منه ويصح الوزن، فقال الأديب لا يسع هنا الحصان بل ولا الغطوس، ويحتمل مع إرادة الدويبة أن يكون خف ماضيا، مخففا من المشدد، أي وخف اليسير من زيادة أو نقصان يسيفه العلمفي وزن الشعر، كما تخفف زيادة مثل شلق، في وزن الحوت فلا يرجع فيه البائع أو نقص مثله من الوزن، بأن جعل بدل النقص فلا يقوم به المشتري، لأنه كالعدم، ويصح مع كون شلق مرادبه الضرب أو النوع، إن يكن خفف من المضاعف أي زن ولا تعتمد على الطبع فإنه ربما

<sup>1</sup> - وقد أثبتته الأخفش الأوسط المتوفى سنة (215هـ)، تداركه على الخليل حيث تركه ولم يذكره من جملة البحور. ينظر:

الأحمدي نويات، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي، ص 303

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - سقطت من (س)

خف ضرب من النظم على الطبع ، وإن كان غير موزون ، وإن أريد بشلق الرجل كما تقدّم فمع تقديم التضعيف يكون المعنى تثبت في الوزن ، وتوزن لئلا تكسر ولا تشعر فإنه خف الرجل السريع ، ونظم مكسور أو مع تقدير التخفيف يكون المعنى زن وخف الرجل الخفيف الذي لا يصبر على كتم المعاييب أن يبادر إلى التشنيع عليك بالكسر ، أو المعنّان ورد عليك شعر فزنه وخف فعل المتسرع إلى التخطيط قبل الوزن بل لا تعب إلا ما يعاب عن بصيرة وأمثلة ، هذه التقادير كثيرة فلنكتف بهذا القدر [34] ، ولا يخفى عليه إخراج هذا المعاني في قالب الإشارات التصوفية .

وأما قوله خ ثمن إلى آخره<sup>1</sup> ، فالمعنى (مع)<sup>2</sup> كتب الخاء مفصولة وهو الظاهر الشاء على الدائرة الأولى ، و الحض على استعمال بحورها ، وكأنّ المراد بابن عنده الجنس ، ليصح استعماله ، استعمال الجمع ، وأراد بزهر جمع أزهر ، أي صاحب حسن أبحر الدائرة التي هي كليات ، ووصفها بكونها زهراً ، لاشتمالها على عدد نهاية أجزاء البحور ، لتضمّنها نوعي الخماسي والسباعي وغير ذلك مما تراه ، وبا ؛ بنائها الذي دلّ عليه ابن الجنس أنواع أعاريضها وضروبها ، أي وأخ مثنى دائرة أبناء البحور الزهر ، لكنه وجد الابن مريداً به جنس الأبناء حاكماً عليه بحكم الواحد ، وعلى حذف مضاف والتقدير ، واحد ابن أي واحد من جنس أبناء كذا ، وسبك كلامه أقصد مثنى زهر ، واتّخذ أخا واجعله والياً أي مقدّماً ، كتقديماً والي رعيته ، على جموع أبحر الدوائر المسدّسة التي هي كالجمع المنهزم ، فلذا كثر الاختلاف في أجزائها وتعدّدت دوائرها ، بإتيان كل نوع على طريق ، كإتيان أحاد الجمع المنهزم ، فإنّ السادة جرت أنّ المنهزمين يتقلّلون ولا يسلكون طريقاً واحداً كالمنتصرين ، لأنّ كلا يطلب النجاة لنفسه ، فحيث ما وجد سبيلاً سلكه ولا يلتفت إلى غيره من الرفقاء ، فقوله ستة على حذف مضاف ، أي ذوات ستة ، وذلك المضاف صفو لأبحر ، حذف الموصوف للعلم به ، ويجوز أن يكون بل ماضياً وستة مفعولاً أي وله فإنّه أهل لذلك ، فقد كسر ستة من صفتها كذا وكذا . وقوله جلّت صفة قل أو أبحر المحذوف ، أو ستة وأعاد على الجمع ضمير الواحد وذلك جائز على اعتبا الجماعة ، نحو ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾<sup>3</sup> ، وإن كان الأولى هنا (جلون)<sup>4</sup> لأنه الأول مع العدد القليل ، أي كشفت تلك المذكورة نصيب مشي الاختيال ، لأنها لما لم تلزم طريقة واحدة بإتيانها على أنحاء شتى أشبهت بإتيانه على أنحاء شتى ، أشبهت مشي الاختيال<sup>5</sup> الذي

<sup>1</sup> - وتما البيت كالآتي: خثمن ابن زهر وله فل ستة \* جلّت حضّ شمر بل وفزن لذو وطا. نَظْمُ الرّامِزَةِ للعلامة ضياء

الدين أبي محمد عبد الله الحزرجي

<sup>2</sup> - (س): من

<sup>3</sup> - آل عمران: 15

<sup>4</sup> - هكذا جاءت في جميع النسخ

<sup>5</sup> - (س): أشبهت بإتيانها على أنحاء شتى الاختيال. وأرى هذا التكرار في العبارة سهواً من الناسخ لا غير.

فيه ميل عن الاستقامة ، بل ومع عدم استقامتهن استعجلن في سيرهنّ ، فكثيرا ما يأتي في أبحرالمسدّسات غير التام ، كالمنهوك والمشطور والمجزوء وهذه الأشياء شبيهة بسير الاستعجال ، فإنّ المستعمل يقصر عن الكمال في أموره ، وإن كان حصّ باضاد فالكلام على حذف مضاف أي جلت حيث ترك مشي الاختيال بما بدا فيه من الاضطراب لاشتمالها عليه ، فكانها تحذر غيرها من الوقوع فيه كما اتّفق لها ، وقوله لذو وطا ، ابتداء قصد به ذمّ الاستعجال ، وإنّ مع الثاني والرفق بلوغ الآمال ، واللام لام الابتداء ويحتمل أن تكون جواب قسم محذوف [و35] أي لصاحب سهولة الوطا ، وهو الذي يطا الأرض السهلة ، وإن كان قدر مسافتها عزيزا لا ذليلا ، لأنه ينال فيحذف منه شيء أو قليل الوجود ، طويلا كالمثمن من الأشعار ، وإلى هذا أشار بقوله وطول عزيز ، وهو معطوف على ذو أي وصاحب طول طريق عزيز ، أو لصاحب موافقة في الأمور ، ومشى مع الرفقاء وصاحب فضل عزيز بطول خُلّفه في الأمور لا يستعجل شيئا منها ، كاستعجال السداسيات على طريق الثمانيات ، واستعجالها أيضا بما ينقصها عن الستة ، وخبر المبتدأ قوله طو وبدعيلكم جمع ضمير ذو ، لأنه أراد به الجنس أي ذوو ، وحذف مفعول طوو ا للعلم به أي كثيرا قطع أصحاب الخصلتين بمثل دعيلكم أيها المستعجلون ، أي ناقتكم الشارقة مسافة عظيمة حسيّة لأجل رفقهم بها ومشيمهم الهوينا ، ما لا يقطعه المستعجل بناقته القويّة ، لأنّ الاستحاثات الشديدة يقطع عن الوصول « إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ » ، فإنّ المنبت لا أرضا قطع ، ولا ظهرا لقي أو كثيرا قطع صاحب الموافقة والأخلاق الوطنية ، والفضل مع الناس من المسافات المعنوية ، مع العمل القليل ، الذي نسبة السير به كنسبة السير بالناقة الشارقة ، ما لم يقطعه المستعجل المنقبض التارك لكثير من الأمور ، ليقطع المسافة سريعا بزعمه لاختصاره في طريقه « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ أَقْرَبُكُمْ مِنِّي مَجَالِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُوْطَأُونَ أَكْثَانًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ » ، وقوله يعزز إلى آخره خبر آخر عن ذو ، أي صاحب الخصلتين أيضا يعزز قياس التثمين في المتقارب ، ويجعله أشرف ما ترى ، أو يعززه حالة كونه أشرف ما ترى ، وإنما عزز هذا وإن كان من جزء واحد ، لما فيه من طول مسافة الأجزاء وسهولتها والصبر على مشيها من غير اختصار ، ولما فيه من الفضل لبنائه على خلق أفضل الأجزاء ، ولما كان فيه بعض اختصار لنقص حروفه عن حروف المسدس آخر وإن كان مثمنا ، لأنّ النقص منه استعجال (لثمامه فأخّر وإن كان مثمنا عقوبة لاستعماله مستعجلا)<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - الحديث في سنن الترمذي تحت رقم [2018] باب ما جاء في معالي الأخلاق 4 / 370

<sup>2</sup> - مابن قوسين سقط من (س)، وجاء مكانه قوله: لأنّ النقص منه استعجال وما يرشدك لهذا قوله. وما أثبتناه في المتن

قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ \* وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَفْعِلِ الرَّئُلُ<sup>1</sup>

وهذا المسلك الذي سلكت في كلام الناظم في هذين أسهل مسلك وأنبه<sup>2</sup> وأقله تكلفاً، ويمكن سبكه على وجوه شتى بحسب اختلاف معاني مفرداته إلا أن في الاشتغال بها تضييعاً للزمان في غير طائل، وقال بعضهم أراد بـابن مجموع الأبحر الثلاثة، وإضافته إلى زهر تنويعاً به لشهرته وقبول الطبع له لا سيما الطويل والبسيط ولتركبه من السبب الخفيف والوتد المجموع، وهما أشرف من غيرهما، ولا اجتماع السباعي والخماسي فيه، وأراد بالزهر ما توزن به من فعولن، مفاعيلن، فاعلاتن، فاعلن، مستفعلن، فاعلن، وجعلها زهراً لشرفها على غيرها وتقدمها في كلامه، أما تقديم الأولين فواضح، وأما فاعلن ومستفعلن وفاعلاتن، فلأنها فروعهما لازمة، وتقديم الملزوم يوجب تقديم اللازم ويحتمل أن يريد بـابن زهر اسم رجل، أو يضاف ابن إلى زهر على سبيل الوصفية لا اللقبية، وول ابن زهر كسر ذي ستة أجزاء بنى به رفعة المثنى وخمسة المسدس، ولذا لم يدخل أطول الشعر وكثر في المسدس، أو كسر ستة أجزاء أو ضحت وكشفت وأبرزت. وشمر اسم قاتل الحسين رضي الله عنه، وكان قال رجلاً في قتله، فالمعنى أحكم بجيد الشعر وأقواه، وهو المثنى كسر ستة جلّت حظ هذا الرجل، ونسبت الفعل للشعر من المجاز العقلي، لكونه فيه أو به، وإن كان ابن زهر اسم رجل فالفل الهزم وستة عدد مذكر وصفهم بما ذكروا، وأفرد ضميرهم باعتبار الجماعة، وفزن إن كان من الشرعة فالنون فاعل وهو ضمير الستة أي أسرعن بحظه، وعلى أن ستة عدد مذكر عاقل فالنون واقع مكان الواو ضرورة، إذ لا يحسن إلا مع المشكلة، وإن كان فزن منالظفر أو غيره غير السرعة فالواو عاطفة على مقدّر، أي بل جلّت حظ شمر وفزن به أي نجون أو هلكن وارتفعن في الإنشاد أو جلن فيه مرة، و الضمير للأجزاء شمر أوله ولأصحابه، إلا أن النسبة في اللفظ إليها وإن كان معه ستة مذكراً عاقلاً، فواضح ولا يتعين شمر المذكر بل يصحّ هو أو غيره، وأضرب ببل عن الوصف الأول وأثبت الثاني على الوجه الأول، وعلى الثاني أضرب بها عن استقلال الوصف الأول، وأثبت الوصفين للستة ولذو وطا معناه الأغنياء وذو الجاه من الأعرّة (تسّى)<sup>3</sup> لهم من الظفر بالمراد، ما لم يكن لغيرهم، فقطعوا الأزمنة في لهو أو قربوا البعيد من الأمور والبلاد لتمكنهم من الأسباب الموصلة إلى المطلوب، والمراد بطول المعطوف على ذو المتطاول من الأعرّة وهما معا للجنس فلذا جمع الضمير، ويعرّز أما اسم بالفعل وهو منادي بحرف محذوف، نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾<sup>4</sup>، أو صفة لمحذوف، وطولوا على

<sup>1</sup> البيت للقطامي، واسمه عمير بن شبيب التغلبي، شاعر إسلامي متقدم من الفحول، ولقب القطامي. من شوارد الشواهد

ص 34

<sup>2</sup> - (س): أتبه

<sup>3</sup> - (س): تسّى

<sup>4</sup> - يوسف: 29

هذا من الطي أو من قبض النصيحة أي جازوا أمرا معززا ، أو صفة لعزيز يبعده الفصل ، ومعنى قسّتهم أجل في التقدير أو التسوية ، تهمين فعولن لأنّ ضرب المتقارب منه حسن بالاعتماد ، ومنه قبيح تنبّه بهذا على الالتزام الحسن منه انتهى بعد جمعه من كلام مفرّق ، وإليك الحكم بترجيح أحد المَحْمَلين ، وحذف مفعول رتب اختصارا للعلم به أو لإقامة الوزن ، وال في الياء للعهد وإضافة دوائر لخفشلق تحتمل التعريف [و36] والتخصيص ، وقوله أوّلات عدّ لجزء من الإطناب ، لأنّ عدّ إجمال وما بعده تفصيل له ، وإضافة ابن زهر للتشريف وهو الأولى أو للتعريف وإن جعلت فل مضافا فإضافته للتحقير ، وكذا هي في حظ شمر وهي في لدواوطا وطول عزيز ، وتهمين أشرف للتشريف ، وفي بدعيلكم للاختصاص ، وإيهام كم بحذف مميزها لتفخيم أمره ، وكذا حذف مفعول طووا لتذهب النفس تقديره كل مذهب ، أو تنزيلا له منزلة القاصر ، أو لإيهام العموم لأنّ تقجير مفعول دون آخر تحكم فلم يبق إلّا العموم ، وفي خفشلق تشبيه على تفسير ، وفي وله وفل استعارة ، وإسناد جلت إلى الضمير في تفسير من المجاز العقلي كما تقدّم توجيهه ، ودعيلكم من التشبيه وطووا منه أو من الاستعارة ، وذو وطا وطول عزيز من الاستعارة ، وفي البيت الأول مراعاة النظير ، (و في زن ودوائر وجزء وثنى ورتب ، و زن من التعريف أو هو شبيه به ، ودعيلكموطووا من مراعاة النظير)<sup>1</sup> وكذا عزيزويعزز وأشرف وكذا وله فل ستة وعزيز ويعزز من تجنيس الاشتقاق ، وول وفل من التجنيس المضارع ، ورأيت في نسخة من هذا النظم قد وضع ناسخها على قوله خ البيت ثلاثة سينات مجبوبات على أول البيت وعلى وسطه وعلى آخره ، وكتب في الطّرة بيتا وضع عليه صح<sup>2</sup> وأظنه نبّه بالسينات على سقوط البيت التي خُطّت عليه ونص ما كتب في الطّرة ،

خ ثمن ابن زهر وله فلسّة جلت \* خضّ لذ بل وفزن شمر ووط لا<sup>3</sup>  
وكأنّ معنى تركيب هذا البيت أظهر من معنى تركيب ما في الأصل .

الإعراب : إلى الياء متعلق (يرتب)<sup>4</sup> ، أو حال من فاعله أو مفعوله المحذوف ، أي مارا أزم مروراً بها ، وزن معطوف على رتب على حذف العاطف ، وأوّلات صفة دوائر ، لأو حال منها ، وتقدّم فيه غير هذا كما تقدّم إعراب با في البيت ، وخثمن إن كان متصلا فهو وما بعده من الكلمات التي منها رموز الدوائر إبدال من خفشلق بدل مفصل من مجمل على الاتباع أو

<sup>1</sup> سقط ما بن قوسين في (ر) ، واستدركه الناسخ في الحاشية

<sup>2</sup> هي علامة من علامات التصحيح في علم التحقيق، يراد بها تصحيح ما هو في محل الشك عند مطالعته بوضع علامة (صح) صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة، أي هكذا رأيته. ينظر: يحيى

وهيب الجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1993م، ص103

<sup>3</sup> هذا بيت من القصيدة الخزرجية كتب في (و) و(س) بخط غليظ وبمعداد أحمر

<sup>4</sup> - سقطت من(و)

القطع بوجهيه ، أو مبتدآت ، وأخبار كل واحدة الكلمات التي فيها رموز أجزائها ، وإن كان (خ) منفصلا فهو فعل أمر ، وثمن مفعوله ، وابن مضاف إليه ، و يجوزكون خ أيضا بدلا متبعا أو منقطعا وهو كناية عن دائرة المختلف<sup>1</sup> (أو مبتدأ وثمن خبر على حذف مضاف أي دائرة المختلف)<sup>2</sup> ذات تثمين ابن زهر ، ويكون ثمن من إطلاق المصدر على المفعول ، وهو الخبر بلا تقديم مضاف أي مثممة أو خبر مبتدأ محذوف ، ولا فائدة في التحقيق لتقدير هذا المبتدأ لأنه يؤدي إلى كون الخبر جملة والمفرد أولى وكذا إن قدر مبتدأ محذوف الخبر ، أي فيها مثنى ابن زهر وثمن في هذه الوجوه كلها مضافا إلى ابن ، ويجوز أن لا يضاف وحذف تنوينه ضرورة ، أو كقراءة أحد الله بترك التميمين ، وابن زهر وله على هذا مبتدأ خبره محذوف ، أي أجزاؤها أو خبر والمبتدأ محذوف ، أي أجزاؤها كذا ولا يجوز أن يكون مبتدأ والخبر وله لها في ربطه بما قبله من التكلف ، وفل مفعول له وستة مضاف إليه ، ويجوز أن يكون فل فعلا ماضيا وفاعله ضمير ابن زهر وستة مفعوله والجملة مستأنفة في موضع الحال وجملة جلست صفة لسته ولغيرها حسبها تقدّم ، و حض مفعوله وبل تقدّم معناها وهي عاطفة جملة ما بعدها على جملة ما قبلها أو ما بعدها معطوف على مقدّر ، وهو ما عطف عليه المعطوف على ما قبلها ، واللام في لزو لام ابتداء وزائدة لتأكيد الجملة الاسمية ، وكم استفهامية أو خبرية حذق خبرها ، أي كم زمن أو بعيد وهي مفعول طووا ، و تقدّم أنّ جملة طووا وما تعلق بها خبر لزو وبدعبلکم متعلق بطووا ، وباؤه للاستعانة الحقيقية أن أريد الناقاة أو المجازية إن أريد اللهو ، وكتب دعب منفصلا ، ويجوز على هذا أن يكون حالا من فاعل طووا ، والباء بمعنى في الظرفية مجازا ، وإن كان يعزز صفة للمفعول طووا المحذوف فكم ظرف له أو مصدر ، أي أمرا معززا في كثير من الأوقات أو تعزيزا كثيرا ، ويجوز غير هذا إلا أنّ في جعل يعزز صفة لمحذوف نظر ، لأنّ الجملة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان بعض ما قبله من مجرور من أو في إلا قليلا كقوله:

يرمي بكفي كان من أرمي البشر \* أي بكفي (رجل)<sup>3</sup> أو رام ونحوهما  
وتقدّم في الكلام ما يدل على إعراب قس إلى آخر البيت [والله أعلم]<sup>4</sup>

### المتن

فمنها ابتنا المصراع والبيت منه \* والقصيدة من أبيات بحر على استوى  
وقل آخر الصدر العروض ومثله \* من العجز الضرب اعلم الفرق وابعتنا

<sup>1</sup> - (س): خثمن

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)، واستدركه الناسخ في الحاشية

<sup>3</sup> - (س): رجال

<sup>4</sup> - زيادة في (س)

## الشرح

**المفردات:** أنبني مطاوع بنيته فانبني ، قال **الجوهري**: "بنى فلان بيتا من البنيان ، وبنى على أهله بناء فيهما ، و العامة تقول بنى بأهله وهو خطأ"<sup>1</sup> ، قلت وهو اصطلاح الفقهاء ، وبنى قصورا شدد لكثرة ، وابتنى وبنى بمعنى والبنية فعلية الكعبة ، والبنى مقصور بالضم والكسر جمع بنية وبنيت بهما. (المصرع) نصف البيت الواحد من الشفر ، مأخوذ من مصرع الباب ، قال **الجوهري**: "التصريع في الشعر تقفية المصرع الأول ، وهو مأخوذ من مصرع الباب ، وهما مصرعان"<sup>2</sup> - انتهى- ، وقال غيره<sup>3</sup> صرعت الباب جعلت له مصراعين أي بايين. (البيت) بيت الشعر وهو مجموع المصراعين ، منقول من السكنى كما تقدم في أول هذا المجموع ، قال **الجوهري**: "البيت معروف ، والجمع بيوت وأبيات [37]وأبأ بيت عن سيبويه ، كأقوال وأقاويل ، وتصغيره بُبَيْتَ بضم الباء وكسرها ، كما في وزنه المعتل بالياء ، وقول الشاعر: وَبَيْتٌ عَلَى ظَهْرِ الْمَطِيِّ بَنَيْتُهُ \* بِأَسْمَرٍ مَشْفُوقٍ الْحَيَاثِيمِ يَرْعَفُ"<sup>4</sup>.

يعني بيت شعر كتبه بالقلم"<sup>5</sup> ، والعلاقة بينه وبين بيت السكنى قيامهما معا على الأسباب والأوتاد ، وامتناع حذف أوتادهما دون أسبابهما ، واشتمالهما على المصراعين. (القصيدة) قال الناظم هي ما اجتمع من أبيات بحر واحد من بحور الشعر على استواء ، هذا حدّها عنده ، فقلوه اجتمع من أبيات يخرج البيت الواحد فلا يسمى قصيدة والبيتين ، لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة ، وظاهره أنّ ثلاثة أبيات فما فوقها من بحر واحد نسّمى قصيدة ، وقوله من بحر واحد يخرج ثلاثة أبيات فأكثر إذ اجتمعت من بحور متعددة فإنها لا تسمى قصيدة ، و قوله على استواء يعني وأن تكون أبيات البحر الواحد مستوية في العروض الواحدة ، من ذلك البحر والضرب الواحد منه ، فلو كانت أبيات من بحر واحد وبعضها على عروض واحدة وضرب واحد ، من ذلك البحر وبعضها من غير تلك العروض وذلك الرب ، لم تسمى قصيدة حتى يجتمع من عروض واحدة وضرب واحد أبيات فحينئذ تسمى قصيدة ، وقال **الجوهري**: "القصيد جمع القصيدة من الشعر ، مثل سَفِينٍ جمع سَفِينَةٍ"<sup>6</sup> ، ولم يجمعوا قصيدا ، وجمعه القياسي أقصدة وقصد وقصدان ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من القصد ، لأنها تقصد بالبناء المخصوص ، قال **الجوهري**: " القصد إتيان الشيء ، قصدته وقصدت له وإليه بمعنى ،

<sup>1</sup> - الصحاح 6/2286

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3/1243

<sup>3</sup> - ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف. مج

2434/4

<sup>4</sup> - ورد البيت في معجم الصحاح بلا نسبة، ولم أعثر على قائله

<sup>5</sup> - الصحاح 1/244

<sup>6</sup> - الصحاح 2/524

وقصدتقصده: نحوت نحوه"<sup>1</sup>أنتهى.و قال غيره القصيد بالتاء وغيرها عربي ، قال أبو القاسم الزجاجي<sup>2</sup>"هي فعيلة بمعنى مفعولة ، جرى مجرى ذبيحة وفريسة الأسد ، من قصدت الشيء إذا اعتمدته ، قال غيره كأن الشاعر قصد هيئتها ، واعترض قول الزجاجي بأن الذبيحة ما أعدت للذبح ، والذبيح المذبوحة ، فالقصيدة على هذا المعدّة للقصد والقصيد المقصودة ، وإنها القصيدة كحكاية سيبويه ملحقة جديدة وفي هذا الاعتراض نظر ، لأنّ مراد الزجاجي أنّ فعيلة الصفة بمعنى مفعول إن تبع موصوفه لا تلحقه التاء ، فإن نقل إلى الاسمية أو لم يتبع موصوفا ظاهرا كقبيلة فلان وفريسة الأسد ، لحقته التاء كذبيحة فإنها اسم لما يذبح ، وكذا قصيدة لما صارت اسما للشعر لحقتها التاء إذ ليست بصفة ، فجعل المعترض ذبيحة كجديدة صفة لملحقة لا يصح ، لأنّ جديدة لم تنقل إلى الاسمية ، وتبعت الموصوفالحاق التاء لها شاذ ، وعن الفراءالقصيد مأخوذ من المخ ، القصيد وهو المتراكم يعني والتراكم حاصل في الشعر ، لأنّ كلماته متراكمة بعضها على بعض ، وأخذه من القصيد أكثر اطرادا ، لأنّ القصيد وإن كان مشتركا بين معان إلا أن المادة حيثما وقعت تقتضي التوجّه نحو الشيء ، وقال ابن جني القصيداسم جنس لها تطاول وتوقّر ، . يقال قصد الشاعر وأقصد إذا طال وواصل على القصائد ، قال: أَعْيَتْ عَلَى مَقْصِدِنَا والرُّجَازُ ، واحدته قصيدة كشعر وشعيرة في المخلوق ، وسفين وسفينة في المصنوع ، فإن قيل في الواحدة قصيد بلا هاء ، فمن إطلاق الجنس على واحدة توسعا لوجود حقيقته في الواحد ، وينكر ويُعرف ، والفيه لتعريف الجنس قيل وهي في الواحدة على ما ذهب إليه ابن جني لتعريف الشخص ، قلت وفيه نظر قال الزجاجي المقصد عند الشعراء كلّ شعر كثرت أجزاءه وطالت بيوته. فظاھر أنّه مفعولمن المضعف للتعدية ، لأنّ ظاهر كلام ابن جني أنّ قصد وأقصد قاص ران كالحق وألحق قيل ويظهر من كلام الزجاجي أنّ ما كثرت أجزاءه وقلّت أبياته لا يقال له مقصد بل هو من جرّ ، قال بعضهم وعلى هذا فهل يقال لها طال من الرجز قصيدة ، أم لا فيه نظر فإن لوحظ الاشتقاق ، وقيل وإن لوحظ الاستعمال فلا لقوله: إِنَّ بَيْتِي آيَةٌ مُّعْجَزَةٌ عِنْدَ مَنْ قَالَ قَصِيدًا أَوْ رَجَزًا

وقيل الأرجوزة ما اختلفت قوافي أشطاره من الرجز فعلى هذا يسمى قصيدة ما كثر أبياته من المشطور والمنهوك ، واتّحدت قافيته وعروضه وضربه ، وهو دليل قول الناظم من قوله أبيات بحر ، وقول الناظم من قوله أبيات بحر ، وقوله بعد ألقاب الأبيات وجعل منها المشطور والمنهوك والمجزوء ، واختلف في عدد ما يقال فيه قصيدة من الأبيات فظاهر كلام الناظم كما قدّمنا ثلاثة فما فوق ، وقيل عشرة فما زاد ومن الواحد إلى التسعة قطعة ، وقيل ما زاد على العشرة فهي قصيدة ، وقيل ما جاوز السبعة قصيدة وما دونه قطعة ، وحكى القاضي أبو بكر

<sup>1</sup> - المصدر نفسه

<sup>2</sup> - عبد الرحمن بن أبو القاسم النهاوندي(337هـ)،شيخ العربية في زمانه، لزم الزجاج ليتعلم.من تصانيفه:الجمال الكبرى، الإيضاح في النحو، والكافي في النحو. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة 77/1،طبقات اللغويين والنحاة 68

بن الطيب<sup>1</sup> بسند عن الفراء أنَّ العرب تسمي البيت الواحد بيتيها ، ومنه الدرة اليتيمة لانفرادها ، والبيتين والثلاثة نتفة ، وإلى العشرة تسمى قطعة ، فإذا بلغ العشرين استحق أن يسمى قصيدا - انتهى - قال بعضهم وفيه دلالة قوية على أنَّ البيت [37] الواحد عند العرب إن قصد شعرا - انتهى - قلت ولا أدري من أين هذه الدلالة ، والثتفة بضم النون وجمعها نف ، وسميت بذلك لأنَّ النتف قلع الشعر والريش شيئا بعد شيء وتقصيله قطعاً ، وكذا النتفة من الشعر فإنه قطعة صغيرة منه ، والقطعة بكسر الفاء سميت بذلك لأنها قطعة من الشعر ، من قولهم قطعة بكسر القاف وضمها لطائفة تقطع من الشيء والجمع قطع .

(أبيات) جمع بيت وتقدم . (بحر) البحر خلاف البرّ ، قال الجوهري: "يقال سمّي لعمقه واتساعه ، والجمع أبجر وبحار وبحور وكل نهر عظيم بحر ، ويسمى الفرس الواسع الجري بحرا"<sup>2</sup> . قلت ولعل منه سمي الشطر من الشعر بحر لكثرة ما ينطبق عليه من جزئيات الإنشادات أو لكثرة عروض بعض أنواعه وضروبه . (استوى) مصدر استوى الشيء أي اعتدل ، وأصله المدّ ، وقصره ضرورة أي على اعتدال من جميع الأبيات في حكم واحد ، أي لا بدّ أن تستوي ولا تختلف في عروض وضرب وغيره ، ذلك من الأحكام اللازمة للبيت ، قال الجوهري: "الفراء: الشيء لا يساوي كذا ، أي لا يعادله ، ولم يعرف بسوى وسويته فاستوى ، وهما على سوية من أمر أي على سواء"<sup>3</sup> ، انتهى وتقدّمت المادة<sup>4</sup> .

(أخر) بكسر الخاء ضدّ أول ، قال الجوهري: "الآخر بعد الأول ، وهو صفة . تقول: جاء آخرأي أخيرا ، وتقديره فاعل ، والأنثى آخره والجمع أواخر"<sup>5</sup> انتهى . (الصدر) المراد به النصف الأول من بيت الشعر ، وهو المصراع الأول ، ويسمى صدرا لتقدّمه تشبيها بصدر الشيء وهو أوله ، قال الجوهري: "الصدر واحد الصدور وهو مذكر ، وصدر كل شيء أوله ، وصدر السهم ما جاز من وسطه إلى مستدّقه ، وسمي بذلك لأنّه المتقدّم إذا رُمي . ، والصدر الطائفة من الشيء ، والصُدرة من الإنسان ما أشرف من أعلى صدره"<sup>6</sup> انتهى ، ولم يجمعوه جمع قلة ولعله مما استغنى فيه بجمع الكثرة وقياسه أصدر . (العروض) تقدّم ما قيل في معانيها في أول بيت من النظم ، والمرد به هنا ما فسّره به (الناظم)<sup>7</sup> وهو آخر جزء من صدر البيت وسمي ذلك الجزء عروضاً ، لأنّ الخليل لما امتحن الشعر وجد الاختلاف والتنقل في أواخر أبياته على الجملة أكثر منه في أواسطها فسمى وسط البيت الذي هو منتهى قسمه الأول عروضاً تشبيهاً

<sup>1</sup> - (ر): الخطيب . وهو أبو بكر بن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلائي

<sup>2</sup> - الصحاح 2/585

<sup>3</sup> - الصحاح 6/2385

<sup>4</sup> - في الصفحة 16 من التحقيق

<sup>5</sup> - 2/576

<sup>6</sup> - الصحاح 2/709

<sup>7</sup> - سقطت من (و) ، ثم استدرکها الناظر في الحاشية

له بالعروض ، وهو العمود المعترض في وسط الخباء لثباته وقلة تبدله ، أو لأن آخر النصف الثاني يعرض عليه. (العجز) المراد به هنا النصف الأخير من البيت كما سمي الأول صدرا وسمي عجزاً ، إنما لأنه آخر والعجز قال الجوهري: "مؤخر الشيء يذگر ويؤنث ، وهو للرجل والمرأة جميعاً ، والجمع الأعجاز ، والعجيزة للمرأة خاصة"<sup>1</sup> انتهى ، وإما لاستعماله في مقابلة الصدر كما هو في الحيوان. (الضرب) مراده به آخر جزء من عجز البيت ، أي شطره الثاني وهو مقابل العروض وسمي ضرباً لأنه مثل العروض ومن شكلها من قولهم هذا ضرب من هذا أي مثل له ونوع منه ، قال الجوهري: "والضرب (الصيغة)<sup>2</sup> والصنف من الشيء"<sup>3</sup> انتهى ، ويجمع على أضرب وضروب.

(اعلم) يحتمل أن يكون من العلم المتعلق بالندسب ، فيحتاج إلى مفعولين وهو الظاهر ، أي اعلم الفرق موجودا بين العروض والضرب ، ويحتمل أن يكون من العرفان فيتعدى إلى واحد ، أي ميز الفرق والثابت بينهما فهو فرق مقيد فتأمله.

(الفرق) الفصل بين الشئين ، قال الجوهري: "فَرَّقْتُ بين الشئين أَفَرَّقُ فَرَقًا فُرْقَانًا ، وَفَرَّقْتُ الشيءَ تَفْرِيقًا وَتَفْرِيقَةً فَانْفَرَقَ وَافْتَرَقَ وَتَفَرَّقَ ، وأخذت حقي منه بالتفاريق"<sup>4</sup> انتهى ، وحكى القرافي<sup>5</sup> في أول قواعده أن الفرق بين المعاني ، والتفريق بين المحسوسات. (اعتنا) افتعال بمعنى الإخراج ، أو بمعنى الاهتمام وأصله المد وقصره ضرورة ، فمن الأول قال الجوهري: "عَبَوْتُ الشيءَ: أظهرته وأخرجته ، قال ابن السكيت عنت الأرض بالنبات تَعْنُو عُئُوًا ، وتعني (أيضا عن الكسائي)<sup>6</sup> إذا ظهر نباتها ، يقال لم تَعْنُ بلادنا بشيء ولم تَعْنُ ، إذا لم لم تثبت شيئاً ، وما اعتنت الأرض شيئاً ، أي ما أنبتت"<sup>7</sup> ، و من الثاني قال الجوهري أيضاً "عُنيت بحاجتك بضم أوله ، أعنى بها عناية وأنا بها معني على مفعول ، والأمر لتعن بحاجتي ، وفي الحديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» أي ما لا يهمه"<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - الصحاح 883/3

<sup>2</sup> - (س): الصفة

<sup>3</sup> - الصحاح 168/1

<sup>4</sup> - الصحاح 1540/4

<sup>5</sup> - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين الصنهاجي ، فقيه أصولي من علماء المالكية في عصره ، كان إماما بارعا في الفقه والأصول والعلوم العقلية ، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاء ، من مصنفاته:

الدخيرة ، وأنوار البروق في أنواء الفروق . ينظر ترجمته في: بالوفيات لابن قنفذ 328 ، شجرة النور الزكية 188

<sup>6</sup> - سقط من (س)

<sup>7</sup> - الصحاح 2440/6

<sup>8</sup> - الصحاح 2440/6

## التركيب:

الضمير في منها عائد على الأجزاء التي تركبت منها البحور المستخرجة من الدوائر ، فمن الأجزاء المذكورة في الدوائر على تأليفها المتقدم أنبنى أحد مصراعي البيت وهو نصفه ، وإذا تعين ما يبنى منه نصف البيت علم أنّ بناء النصف الآخر من مثل ذلك لتساويهما في القسمة ، ويعلم قطعاً أنّ البيت بكماله مبني من نصفه ، وإلى هذا أشار بقوله والبيت منه والضمير للمصراع ، أي والبيت مبني من هذا المصراع ومن مثله ، فإن قلت عبارته إيهامونقص يوهمان خلاف المراد ، أما الإيهام ففي قوله منها فإنّ الضمير يعود على الأجزاء كما ذكرت فيحتمل أن يريد جميع الأجزاء العشرة ، ويحتمل أن يريد جميع أجزاء كل دائرة على انفرادها ، ويحتمل أن يريد أجزاء البحر كلها بتكرارها ، ويحتمل أن يريد أجزاءه من غير [38]تكرارها التكرارالمعهود في المصراعين وهذا هو الحق ، والظاهر من هذه الوجوه الأول ، لأنّ ما عدها تخصيص يحتاج إلى دليل ولم يوجد ، والأصل عدمه وأمّا النقص ففي قوله والبيت منه فإنه يوهم أن البين هو المصراع الواحد ، لأنّه إذا كان منه وحده كما هو ظاهر لفظه إذ لم يقل منه ومن مثله ، فهو هو وذلك كله باطل لأنه خلاف المراد ، قلت أمّا احتمال إرادة الأجزاء العشرة بكما لها أو جميع أجزاء الدائرة فباطل ، إذ لو تألف المصراع من تلك الأجزاء على أحد الاحتمالين لكان المتألف من ذلك المصراع خارجاً عن حقيقة الشعر لأنه قرر أنّ أنواعه خمسة عشرة ، (ويبين) خروجها من تلك الدوائر فما لا يكون منها لا يدخل تحت حقيقة الشعر ، وهذا يبطل الاحتمال الثالث أيضاً لأنه إذا تركب المصراع الواحد من أجزاء البحر بتكرارها يلزم أن يكون المصراع الآخر كذلك ، فيكون البيت الواحد ضعف البيت ، وهذا أيضاً خارج عن الخمسة عشر ، وحاصله أنّ الاحتمالات الثلاثة ، الأول لا يصح أن يريدها الناظم لثلاث يلزم خلاف ما قرر من أنّ أنواع الشعر خمسة عشر ، وإذا بطلت الثلاثة تعيّن الرابع وهو الحق ، لأنّ المصراع الواحد من بيت مركب من نصفجميع أجزاء ذلك البحر ، ثم يكرر المصراع الآخر فتقدير كلامه فمن نصف جميع أجزاء البحر أنبنى مصراع البيت الواحد من ذلك البحر ، ولك أن تقول أنّ ضمير منها عائد على جميع أجزاء على حذف مضاف ، أي فمن نصف عدد أجزاء كل بحر أنبنى مصراع البيت الواحد منه ، وهذا جواب سهل واضح قليل التكلف ، وإن كان فيه إضمار إلا أنّ قرينة (المصراع)<sup>2</sup> ترشد إليه ، وأمّا إيهام إيهام قوله والبيت منه أنّ البيت هو المصراع الواحد بلا مرية فباطل ، لأن وصف المصراع بالواحد إنما ذكره السائل ، وأمّا الناظم فأطلق المصراع وأراد (به أجزاء)<sup>3</sup> نوعه من البيت الواحد ، فيحصل على عموم المصراعين لأنّ تعيين أحدهما لكونه البيت دون صاحبه ترجيح

<sup>1</sup> - (س): وهي

<sup>2</sup> - (س): المضارع

<sup>3</sup> - ما بين القوسين ساقط من (س)

من غير مرجح لاستوائيهما ، وأيضا لما كان قوله فمنها معناه من جميع أجزاء البحر الواحد لزم أن يكون البيت منه ، أي من جميع ما يسمى مصراعا لذلك البيت ، لا يقال يحتمل أن يريد كل مصراع من كل بيت بحر لكون لم يقيد ، لأننا نقول يبطل الحمل على هذا أيضا بما يلزم من خروجه عن أنواع الشعر ، وقوله والقصيدة إلى آخره ، أي والقصيدة مبنية من أبيات بحر مبنية تلك الأبيات على اعتدال بعضها مع بعض ، واستوائها كلها في حكم واحد من الأحكام اللازمة للعروض والضرب ، فلو كان البيت الأول من ضرب الطويل المحذوف ، لزم ذلك في باقيها ولا يؤتى بغير الأول تام الضرب أو مقبوضه ، لا يقال في لفظه أيضا نقص لإيهامه أن القصيدة ما انبنى من جميع أبيات بحرها ، إذ لم يقيد الأبيات وهو باطل ، لأننا نقول هذا الاحتمال مستحيل ، إذ لا يتناهى ما يقال على زنة أجزاء البحر الواحد ، ولا يقال أيضا يتناول لفظه البيتين إذ هما أقل الجمع في قول [كما سبق] لأننا نقول الأكثر على أنه ثلاثة ، وقوله وقل آخر الصدر إلى قوله الضرب ، لما كان البيت مجموع المصراعين كما قدّمنا لاستوائيهما في الاسم والحقيقة ، ولكونهما مثلين لا يختلفان إلا بالصفات العارضة ، أخذ الناظم هنا يذكر بعض ما يفترقان به ، ومما يفترقان به تسمية الأول صدرا والثاني عجزاً ، وهذا أخذه الناظم مسلماً لكونه ظاهراً من حيث اللغة ، وأمر أن يقال آخر الصدر أي آخر جزء من الأجزاء التي تركب منها الصدر هو العروض ، وإنما صحّ الإخبار عن ذلك الجزء بأنه العروض لكونه يسمى به ، وأمر أن يقال أيضا آخر جزء من أجزاء العجز هو الضرب ، لكونه أيضا يسمى بذلك ، وتقدّم وجه هذه التسمية. فإن قلت في عبارته أيضا إيهام يوهّم خلاف المقصود ، أمّا أولاً فالتأخر الصدر كما يصدق على الجزء بكماله يصدق على الحرف الأخير منه خاصة ، وعلى آخر سبب منه أو آخر وتد أو نحو ذلك ، كالاخلاف في القافية ، وكذا القول في آخر الضرب ، فمن أين يعلم أنه أراد جزء التفعيل بكما له أو لعل آخر كل واحد منهما ما عدا الجزء الأول من الأجزاء ، لأنّ الذي يستحق اسم الصدر على الحقيقة إنّما هو الجزء الأول ، وما عدا الأول في المسدس وما عدا الأولين في المثلث ، وأمّا ثانياً فلاّ من الجزء الأخير من الصدر قد يوجد في غير آخر العجز ، بل في حشوه كمفاعلين في الطويل ، وفيه وفي أوله كمستفعلن في الرجز ، فمن أين يعلم أنه أراد المثل الأخير ، قلت إما احتمال أن يريد الأخير ما عدا الأول من الأجزاء فبعد ، لأنّ الأخير إنّما يصدق حقيقة على الذي ليس بعده شيء ، وأمّا بطلان أن يريد السبب أو الوند أو الحرف ، فمن أجل أنذ السياق يدلّ على أنّ الموصوف بكونه أخيراً إنّما هو الجزء ، لأنها المذكورة أول الفصل ، وهن هذا الاحتمال أجوبة هذا أسلمها من الاعتراض ، وأمّا احتمال أن يريد بالمثل من العجز غير الأخير ، فإنّما جاز ذلك من حيث حمل المسائل المثلية في مطلق وزن الجزء ، ولو حملها على العموم أو على التقييد بكونه أخيراً كما دلّ عليه سياق كلامه ، لأنّ تقسيمه في الجزء الأخير لما أورد هذا الاحتمال ، وقوله اعلم إلى آخره الظاهر أنه

<sup>1</sup> - ما بين الحاصرتين زيادة في (س)

أمر أن يعلم الفرق بين العروض والضرب ، باهتمام من طالب ذلك العلم أو باخراج لذلك العلم بالبحث عليه وإنما نبه على الاعتناء بعلم هذا الفرق لما أشرنا إليه من أنهما لما استويا وجب أن لا يختلفا ، فينبغي أن يتفطن إلى أنّ هذا [38] الافتراق وليس بالأمور الذاتية بل بالعرضيات ، لأنّه راجع تسميته ، وقسم بعضهم هذا النظم على مقدمة في تعريف هذا العلم ، وخاتمة في القوافي وثلاثة أركان ، الأول فيما يتركب من الشعر ، من قوله وأول نطق إلى استوى ، الثاني في أحكام الأجزاء وما يخصّ العروض والضرب والحشو منها ، من قوله وقل آخر إلى الأبحر . والثالث الأبحر ثم قال وإنما لم يورد الناظم هذا البيت في الثاني بل في آخر الأول مه أنّ العروض والضرب من أسماء الأجزاء كالموقوف والسالم ، ومحلّها الثاني لمناسبتها المصراع وتوقف كثير من الأحكام الآتية على معرفتها ، وأولها التام والوافي ، ولتأكد معرفتهما قال اعلم الفرق باعتناء ، انتهى .

وقال (الشريف) <sup>1</sup> معنى كلام الناظم أنّ " الأحكام التي يفارق فيها الضروب بالأعاريض ، أو التي تفارق فيها الضروب والأعاريض غيرها من الأجزاء أكيدة يجب الاعتناء بها لأنّ الأعاريض والضروب محل الأحكام اللازمة ، وهي الفصول والغايات ، فإذا لزم العروض أو الضرب حكم في بيت من القصيد أو القطعة ، وجب أن يتساوى فيها جميع الأبيات ، وهو الذي أشار إليه بالاستواء في البيت الأول ، وقد يريد اعلم الفرق بين اللقبين " <sup>2</sup> .

قلت وهذا الأخير الذي قال فيه قد ، هو الظاهر كما شرحناه لأنّه إنما أوقع العلم على الفرق لا على أحكامهما ، لأنّ العلم بأحكامهما تابع للعلم بالفرق بين حقيقتهما ، لأنّه قد يعطي لأحدهما حكما لا يثبت للآخر ، فلا بدّ من تمييزهما ، ومن هنا يعلم ضعف قول الأول ، المناسب ذكر وقل في الركن الثاني ، لأنّ هذا كلام على اللقبين باعتبار معرفة الحقيقة والاسم ، وهذا محله الركن الأول كما ذكر فيه حقيقة الأجزاء والبحور ، وإن كان يتكلم على أحكامهما في التفصيل ، وأما قوله العروض والضرب من أسماء الأجزاء كالموقوف والسالم ، فليس كذلك لأنّ الموقوف والسالم ليسا باسمين بل صفتين ، لأنّهما من الأحكام التي توجبها المعاني القائمة بمحلّها ، والعروض والضرب اسمان موضوعان للدلالة على الحقيقتين لا باعتبار معنى قام بهما ، يوجب لهما تلك التسمية وليس من هذا ما يلاحظ في النقل من وجه التسمية ، فأعره وتقديم المجرور في قوله فمنه إمّا للحصر أو للوزن ، وفي قوله والبيت منه والقصيدة من أبيات نوع من الحصر على رأي وتقديره ، وفي المصراع والبيت والقصيدة والصدر والعجز والعروض والضرب ، لتعريف الجنس أو الحقيقة ، وفي الفرق لتعريف الحقيقة ، والتنكير في بحر واستواء واعتناء للتنوعية ، وحسن الفصل في جملة اعلم لأنّ فيها شبه كمال الاتصال ، وكمال الانقطاع ، ويحسن أن يكون ابنتي المصراع من الاستعارة بالكناية ،

<sup>1</sup> - سقطت من (س)

<sup>2</sup> - الشريف السبتي، شرح القصيدة الخزرجية، ص 96

بأن شبه المصراع بنصف البيت المسكون ولم يذكر ، وذكر من لوازمه البناء ، ويمكن جريان مثل ذلك في البيت والقصيدة ، ويمكن أن يقال ألفاظ المصراع والبيت والقصيدة والصدر والعجز والعروض والضرب ، أما مجازات للعلاقات المذكورة أو حقائق عرفية على الخلاف بين الناس في أمثالها وألفاظ البيتين من مراعاة النظير ، والصدر والعجز من الطباق أيضا .

### الإعراب

قوله والبيت ، يحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف يدل عليه ابنتي ، ومنه متعلق بالمحذوف ، ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر منه ، ومتعلقه كون خاص يدل عليه الفعل السابق ، أي مبني منه أو مؤلف أو نحوه ، ويجوز أن يكون مطلقا ، وإعراب القصيد من أبيات كإعراب والبيت منه وعلى استواء صفة للأبيات أو حال منها لتخصيصها بالإضافة أي مستويات تلك الأبيات في الحكم الواحد ، أو كائنات على استواء في الحكم ويضعف تعلقه بالفعل الواقع للقصيدة على تقدير كونها فاعلا ، أو بما يتعلق به المحرور إن كانت مبتدأ ، ومن في منها ، ومن أبيات للابتداء وآخر الصدر مبتدأ ، والعروض خبره ومثله الضرب من عطف مبتدأ وخبر ، على مثلهما ويجوز أن يضم قل قبل مثله فيكون من عطف جملة فعلية على مثلها ، وجملة آخر الصدر العروض على الأول لا محل لها لأنّ المقول هي والجملة بعدها ، وعلى الثاني في محل نصب مفعول القول ، وكذا القول في جملة مثله ، الضرب ومن العجز صفة لمثل والباء في باعثناء للمصاحبة ، بمعنى والمجرور في موضع الحال من فاعل ، اعلم أي اعلمه حالة كونه مهتنيا به أو مصاحبا في طلبك علمه الاعتناء بشأنه ، أو من الفرق أي حالة كونه معتنى به [والله سبحانه هو الموقّق للصواب]<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ما بين الحاصرتين زيادة في (س)

## ألقاب الأبيات

هذا هو الباب الثاني فيما يلحق أجزاء التفعيل من السلامة والتغيير الواجب والجائز ، و ما يختصّ بالعروض والضرب والحشو ، وكيف يسمى ما لحقه شيء من هذه العوارض. وألقاب خبر مبتدأ محذوف على حذف مضافين ، و من هنا اشتملت الترجمة على إيجاز الحذف والإضافة للتعريف ، لأنّ ال في الأبيات للعهد ، أي أبيات الشعر المتقدم والأصل هذا باب بيان ألقاب الأبيات ، وهو جمع لقب بفتح اللام ، قال الجوهري : " اللقب واحد الألقاب ، وهي الأبنار تقول لَقَبْتَهُ بكذا فتَلَقَّبَ به"<sup>1</sup> ، وهو عند النحاة العلم المشعر بمدح أو ذمّ كزين العابدين وأنف الناقة ، و وازنها هنا السالم والمزحوف ، وألقاب الأبيات معناه أعلاهما المعرفة بمدح لسلامتها من التغيير ، أو قلته كالتام ، والواو في أو بدم لتغيرها التغيير الكثير كالمزحوف والمعلول.

### المتن

إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَاءَ بَيَّنْتَ كَحَشْوِهِ \* عَرُوضٌ وَضَرْبٌ تَمَّ أَوْ خُولِفَتْ وَقَا  
بُزْمِهِمَا وَازْدَادَ سَطْحُكَ جَائِداً \* أَخِيرُهُمَا فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِنْجَلَا  
وَإِسْقَاطُ جُزْئِيهِ وَشَطْرٌ وَفَوْقُهُ \* هُوَ الْجُزْءُ ثُمَّ الشَّطْرُ وَاللَّهُكُ إِن طَرَا

### الشرح

**المفردات:** (استكمل) معناه أخذ الأجزاء كاملة ، قال الجوهري: "استكمله استتمه"<sup>2</sup> (الأجزاء) جمع جزء وتقدّم. (بيت) تقدّم تفسيره أيضا. (حشو) الحشو الوسط الذي يكتنفه شيئان ، قال الجوهري: "حشوت الوسادة وغيرها حشوا ، والحائض تحتشي بالكرفس لتحبس الدم ، والحشا ما انضمت عليه الضلوع ، وحشوة البطن بالضم والكسر أمعاؤه والحشية واحدة الحشايا"<sup>3</sup> ، فالحشو هنا المراد به الأجزاء التي وسط البيت وليست عروضاً ولا ضرباً ولا صدراً ، فهو من حشو(البيت)<sup>4</sup> الوسادة والحشية ، ويجوز أن يكون معناه ما لا يتعدى به كما أنه لغة ما لا يتعدى به من الناس والكلام ، قال الجوهري: "وفلان في حشوة بني فلان

<sup>1</sup> - الصحاح 1/ 220

<sup>2</sup> - (س): استتمه (واستوفى جميعه). وهي زيادة من الناسخ لم يأتي بها الجوهري في شرحه للكلمة.

<sup>3</sup> - الصحاح 5/ 1813

<sup>4</sup> - الصحاح 6/ 2313

<sup>5</sup> - سقطت من (س)

بالكسر ، أي من رُذَالِهِمْ ، والحاشية صفار الإبل والثَّاس <sup>1</sup> "انتهى ، والعلاقة بعد أن تعلم أنّ ما يسمى حشوا في هذا الفن ، لا تدخله علل الأجزاء كما ستعلم ذلك إن شاء الله تعالى ، أمّا أنّ الجزء العاري عن العلل كالحشو للحشية ، أو لما يعتدّ به فيما يعرض للأجزاء ، قال وهو اسم جنس ينكر ويعرف ، وقياس جمعه أحشٍ فُعل به ما فعل بادل وحشي بضم الحاء وكسرها ، فُعل به ما فعل بعصي .

(العروض والضرب) هما المذكوران في البيت قبل .(تمّ) فعل ماض من التمام ، وهو كمال الشيء وهو هنا مسند للبيت ، فيشتق له منه اسم التام ومعناه ما وضع له في اللغة ، لأنّ البيت إذا استكمل أجزائه فقد تمّ ولم ينقص منه شيء ، وقياس جمعه توأم لأنه لما لا يعقل .(خولفت) من الخلاف وهي المخالفة ضد الموافقة .(وفى) من الوفاء ضد النقص ، قال الجوهري: "وفى بعهده وأوفى بمعنى ، ووفى الشيء وفياً على فعل تمّ وكثر ، والوفى الوافي" <sup>2</sup> ، وهو أيضاً مسند للبيت فيشتق له اسم الوافي ، ومعناه هنا أيضاً موافق للحقيقة اللغوية ، لأنّه استكمل أجزائه كالتمام ، ويفترقان بما يذكر في التركيب إن شاء الله تعالى ، وقياس جمعه أواف أصله ووّاف كوواصل .(زهر) تقدّم (ازداد) افتعل من الزيادة ضد النقص ، وأصله ازتيد قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب التاء دالا لأنها لما كانت مهموسة والزاي جهرية وقع التنافر والثقل بالجمع بينهما ، لأنّه كجمع الضدين ، فأبدلت التاء دالا لتقاربهما في المخرج ، وليجانس الزاي فيه من الشدّة ، قال الجوهري: "الزيادة والزوادة النمو ، وزاد الشيء يزيد زيدا وزيادة أي ازداد" <sup>3</sup> .(سطحك جائد) المراد من هذه الكلمات الرمز بحروفها على ما سينكر ، ويحتمل مع ذلك أن يقصد معنى بالتركيب ، قال الجوهري: "السّطح معروف وهو من كل شيء أعلاه ، وسطح الله الأرض سطحا بسطها ، وتسطيع القبر خلاف تسمنيه ، وأنف مسطح منبسط جدّاً" <sup>4</sup> ، وهو عند الحكماء وأهل الهندسة البسيط الذي له طول وعرض فقط ، ونهايته خطوط ، والبسيط المستوي هو الموضوع على مقابلة أي الخطوط المستقيمة كانت عليه بعضها لبعض ، وجائد اسم فاعل ، وقياسه إبدال الياء همزة لكنه أبقاها على الأصل لما قصد من الرّمز بها ، وهو إمّا من الجود الذي هو السخاء ، أو من الجودة ضد الرداءة ، أو من الجود المطر ، أو من الجيد العنف ، أو من الجود عند الموت ، فمن الأول ، قال الجوهري: "جاد الرجل بما له يجود جوداً بالضم ، فهو جواد ، وقوم جودٌ ، كقَدَالٍ وقُدُلٍ سَكَنَت الواو لأنها حرف علة ، وأجود وأجود وجوداء ، وكذلك امرأة جواد ، ونسوة جودٌ كَتَوَارٍ ونورٍ" <sup>5</sup> ،

<sup>1</sup> - المصدر نفسه

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2526/6

<sup>3</sup> - الصحاح 2/ 841

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1/ 375

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 2/ 461

ومن هذا المعنى وصف الفرس بالجواد كأنه سخا بها في قوته من الجري ، "يقال جاد الفرس أي صار رائعا ، يوجد جودة بالضم فهو جواد للذكر والأنثى من خيل ، جياذ وجياييد على غير قياس ، ومن الثالث قال والجود المطر العزيز ، تقول جاد المطر جودا فهو جائد ، والجمع جود مثل صاحب وصحب ، وهاجت لنا سما جود ومطرنا مطرتين جودين ، وقد جيدت الأرض فهي مجودة. ومن الرابع قال الجيد العنق والجمع أجياذ ، والجيد بالتحريك طول العنق وحسنه ، ورجل أجيد وانراة جيداء ، والجمع جودا.<sup>1</sup> انتهى ، وفي كونه من هذه المواد كلها نظر ، أما ماعدا الجيد فهو واوي كما ترى ، والناظم إنا نطق بالياء لأنه الذي يوافق مرموزه ، إلا أن يقال إبدال الواو همزة ، ثم أبدل الهمزة ياء ، ولا يخفى ما في هذا من التكلف والخروج عن القياس ، أو يقال راعى الخف ، فإن الهمزة ترسم تحت التاء ، وأما كونه من الجيد فلأنه اشتقاق من جامد غير [و39] مصدر.

(أخير) معناه آخر مقابل أول ، وقد تقدّم.(الفرق) تقدّم[معناه أيضا].<sup>2</sup> (انجلي) ظهر وانكشف ، وتقدّمت الهادة في جلت حض ، وهو مضارع جلوته فانجلي ، والمصدر انجلاء.(إسقاط) هو الحذف والإزالة ، أسقطت كذا أزلته وأسقطت منه نقصت. (جزأيه) تثنية جزء وهو واحد الأجزاء التي تركب منها البيت ، وهي الموزونة بأجزاء التفعيل. (شطر) بفتح الشين النصف ، وهو المراد هنا ، قال الجوهري: "شطر الشيء نصفه ، وفي المثل: أحلب حلباً لك شطره ، وجمعه أشطر ، وفلان حلب الدهر أشطره أي ضروبه ، مرّ به خيرٌ وشرٌ ، وأصله من أخلاف الناقة ، ولها خلقتان: قادمان وأخزان وكل خلفين شطرٌ ، وشاطرت فلانا مالي ناصفته ، وولد فلان شطرة بالكسر نصف ذكور ونصف إناث ، وأما شطر المسجد الحرام معناه نحوه"<sup>3</sup>. (فوقه) أي أكثر منه أو أعلى منه ، وقد تأتي في اللغة بمعنى دون ولا يصحّ هنا ، وفوق من الأسماء اللازمة للإضافة ، وإذا قطعت عنها بنيت على الضم ، قال الجوهري: "فوق نقيض تحت ، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ آتَةَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا قَوْقَهَا ﴾ - البقرة: 26- ، قال أبو عبيدة فما دونها ، كقولهم فلان صغير وفوق ذلك أصغر منه ، وقال الفراء فما فوقها أي أعظم منها الذباب والعنكبوت ، وفاقأصحابه يفوقهم علاهم بالشرف"<sup>4</sup>.

(الجزء) بفتح الجيم عبارة عن إسقاط جزأين من أجزاء البيت ، وهو في الأصل مصدر ثم نقل لهذا قال الجوهري: "جزأت الشيء جزءا قسمته وجعلته أجزاء وكذلك التجزئة"<sup>5</sup>. (الشطر) بفتح الشين عبارة عن إسقاط نصف البيت ، وهو في الأصل مصدر شطرت الشيء

<sup>1</sup> - الصحاح 2/ 461

<sup>2</sup> - زيادة في (س)

<sup>3</sup> - الصحاح 2/ 697

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 4/ 1546

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 1/ 40

شطرا جعلته بالقسم شطرين ، وتقدّم الآن. (النهك) عبارة عن إسقاط أكثر من نصف البيت ، وهو منقول أيضا غذ هو في الأصل مصدر بمعنى النقص ، قال الجوهري: "نَهَكْتُ التَّوْبَ بالفتح أَنَهَكُهُ نَهْكَاً لبسته حتى خَلَقَ ، وَنَهَكْتُ مِنَ الطَّعَامِ بالغت في أكله ، وَنَهَكْنُهُ الْحَيَّ جهدته وأضنته ونقصت لحمه ، وفيه لغة (أخرى) ونهكته بالكسر نَهَكُهُ نَهْكَاً وَنَهَكَةً ، وقد نَهَكَ أَي دَبَفَ وَضَنِّيَ ، فهو منهوك ، وبانت عليه نهكة المرض بالفتح"<sup>2</sup>. (طراً) حدث وأصله طراً ثم خَفَّفَ الهمزة يابداً لها ألفا ليكون بصورة المقصور ليوافق القافية ، قال الجوهري في باب الهمزة: "طَرَأَتْ عَلَى الْقَوْمِ أَطْرَأُ طَرِءًا وَطَرَوْا ، إِذَا طَلَعَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ"<sup>3</sup> ، ويحتمل أن يكون من طرا طروا بالواو ، إذا قدّم بمعنى المهموز أيضا ، فالألف على هذا منقلبة عن واو ، ولعله أيضا من الشيء الطري وهو الجديد ، قال الجوهري: "شيء طري أي غض من الطرواة ، وطَرَيْتُ الثَّوْبَ تَطْرِيَةً ، قال قطرب طَرَوْ اللحم وطَرِيَ بالضم والكسر طَرَوًا وَطَرَاءَةً وَطَرَاءَةً"<sup>4</sup>.

### التركيب

شرع في بيان الألقاب التي ترجم لها ، وبدأ بتعريف لقبى التام والوافر ، فقال إذا استكمل بيت الشعر جميع الأجزاء التي تبيّن في الدائرة أن بحره تركب منها أي استوفاهما على التمام ولم يسقط منها شيء ، وكان جزء عروضه وضربه موافقين لغيرهما من أجزاء البيت التي هي حشوه في السلامة من لزوم العلة ، لأنها لا تدخل الحشو ، وفي جواز ما يجوز عليها من الزحاف إذ لا مبالاة به لأنه لا يلزم ، وحكمه كالثالث فقد تمّ ذلك البيت إذا توفر هذان الشرطان ، وإذاتمّ لزم بمقتضى وجوب الاشتقاق أن يكون هو المدعو بالتام ، فاحترز بالشرط الأوّل وهو استكمال الأجزاء من المجزوء والمشطور والمنهوك فلا يسمى واحد منها تامًا ، وبالثاني وهو موافقة عروضه وضربه لحشوه في السلامة من العلة ، مما إذا لم يوافق معا الحشو في ذلك ، ووافق أحدهما خاصة ولم يوافق الآخر ، وهو الوافي فإنّ استكمل أجزاء بيته ولم يوافق عروضه ضربه أو أحدهما حشوه في السلامة من العلة ، وإلى هذا أشار بقوله أو خولفت وهي جملة معطوفة على جملة قوله كحشوه عروض وضرب ، والنائب عن الفاعل في خولفت ضمير يعود على أجزاء الحشو ، أي وإن خولفت بالعروض والضرب فلم يجعل موافقين لها في السلامة من العلة سواء خالفاهما معا أو أحدهما في ذلك ، مع أنّ الغرض استكمال البيت جميع أجزاء بحره ، فقد وفي البيت فيجب أن يسمى بالوافي ، ولزم من هذا أنّ شرط تسميته بالوافي أحداً من ، استكمالهما جميع أجزاء بحره ومخالفة عروضه وضربه ، أو أحدهما لأجزاء الحشو في السلامة من العلة ، وتلخص أيضا أن (استكمال الأجزاء قدر مشترك

<sup>1</sup> - سقطت من (س)، وتابئة في المعجم

<sup>2</sup> - الصحاح 4 / 1613

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1 / 61

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 6 / 2412

بين التام والوافي<sup>1</sup> لاشتراطه فيهما، فهو كالجنس لهما والشرطالذي اختص به كل منهما كالفصل وسبك كلام الناظم إذا استكمل الأجزاء بيت، فأما حالة كون العروض والضرب كالحشو، وهو التام وأما حالة مخالفتها أو مخالفة أحدهما للحشو، فهو الوافي وهذا التقديم قد يسبق إلى الوهم منه أن جملة كحشوه عروض وضرب حال من بيت، وهو إن كان يصح بضعف على بعض (الأقوال)<sup>2</sup>، لكن ليس بمقصود وإنما القصد تفسير المعنى وسيأتي الإعراب إن شاء الله تعالى، فحد التام من كلامه البيت المستكمل أجزاء بحره الموافق عروضه وضربه، كحشو في السلامة من العلل، و في جواز ما يجوز عليها من الزحاف، وحدّ الوافي البيت المستكمل أجزاء بحره المخالف بعروضه وضربه أو أحدهما لحشوه في السلامة من العلل الموافق له بهما فيما يجوز من الزحاف، فإن قلت أما اشتراط موافقة العروض والضرب للحشو[و40] في السلامة من العلل، وجواز الزحاف على الجميع في تسمية البيت تاما فظاهر، لأنّ عموم التشبيه يقتضي ذلك، وكذا أيضا كونه أن مخالفة بهما أو بأحدهما لا يسمى تاما ظاهر لقوات الشرط أو جزءه، وكذا اشتراط المخالفة بالعروض والضرب للحشو في السلامة من العلل في تسمية الوافي وافيّا ظاهر أيضا، لأنه في مقابلة ما اشترطت الموافقة فيه في التام، وأما كون المخالفة بأحدهما كافية في تسمية وافيّا، أو اشتراط الموافقة فيما يجوز من الزحاف وليس في كلام الناظم دلالة على ذلك، قلت أمّا المخالفة بأحدهما فيتناولهما كلامه، لأنّ خولفت يتناول كل ما يصدق عليه أنّه مخالف لها اشترطت الموافقة فيه في تسمية التام، وهو حاصلة بأحدهما (كحصولها بهما، فإنّ قولنا خالف بأحدهما في قوة لم يوافق بأحدهما)<sup>3</sup>، وهذا ضدّ وافق بهما إن لم يكن عين نقيضه، وأمّا اشتراط الموافقة في جواز الزحاف فهي الأصل في التام والوافي، وليست مقصودة بالذات إذ لا تختص بحشو ولا غيره، وإنّما تشترط الموافقة فيما يختص كاختصاص الحشو بالسلامة من العلة، وظاهر قول ابن ليون في قصيده:

وواف إذا ما غيرا مع تمامها اشتراط المخالفة بهما معاً، إلّا أن يقال يريد غيرهما أو أحدهما، وهو الظاهر لما ترى من نصوصهم، وظاهر قوله قبل والأجزاء ما تمت ولم تتغير العروض ولا ضرب تمامك مجتلا، موافقة لناظم في أنّ التام ما خالف بهما، وقال الشريف: "قال بعضهم كل ما استوفى نصف بيت نصف دائرته، وكان آخر الأجزاء بمنزلة أجزاء حشوه، يجوز فيه ما يجوز فيها، ولم تلزمه علة قيل له التام، فإن كان النصف الآخر كذلك كان تام العروض والضرب، قلت وهذا بعينه هو الذي قال الناظم، وقوله 'أو خولفت وفي' هو معنى قولهم كل ما أتى على عدد أجزاء دائرته ولم ينقص منه جزء ولا يبالى بما لزمعروضه وضربه

<sup>1</sup> - تكررت هذه العبارة في الحاشية من (و)

<sup>2</sup> - (و):الأقويل. صححها الناسخ في الحاشية بالأقوال

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

من العلل قيل له الوافي ، فعدم المبالاة بما لزم عروضه وضربه من العلل هي المخالفة أجزاء الحشو التي نبّه عليها الناظم<sup>1</sup> ، قلت وهذا الذي ذكرناه<sup>2</sup> عين كلام الناظم ، ومعنى كلامه مخالف لظاهره الذي شرحناه به من وجوه: الأول إن ظاهر ما نقل أن الذي قال له تأم من غير تقييد ، هو ما وافق عروضه خاصة أجزاء حشوه فيما ذكر ولم يوافقها الضرب ، كذلك الثاني أنّ الضرب إن وافق مع موافقة العروض لا يقال تام بالإطلاق ، (بل يقال تام العروض والضرب)<sup>3</sup> لا يقال تمامهما تام بالإطلاق ، لأنّنا نقول هذا من جهة المعنى والكلام في الاصطلاح ، وظاهر فهم بعضهم أنّ الكلام الذي نقل الشريف يقتضي أن يوجد التام بموافقة أحدهما في السلامة مما ذكر ، وإن لزم العلة الأخرى ، وهذا ليس كذلك كما ترى لتعيينه العروض. الثالث ظاهر قوله ولم تلزمه علة ، أنها إذا وجدت على سبيل الجواز في العروض لا تنافي تسميته تاما ، لأنّ اللزوم أخص من الجواز ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم إلا أن يقال معنى لزومها وجودها ، فلا يلزم هذا الاعتراض. الرابع قوله ولا تبالي بكذا ، يحتمل أن يريد لا تبالي بما حصل من ذلك فيكون شرط تسميته وافيا حصول الإعلال في ضربه وعروضه ، وهي المخالفة التي قال الناظم ، فإنّ ظاهر خولفت حصولها بالفعل ، ويحتمل أن يريد بما يحصل من ذلك أن حصل فيكون الشرط في تسميته وافيا عدم اشتراط السلامة ، وهو أعمّ من اشتراطها أو اشتراط نفيها الذي هو حصول المخالفة ، وعلى هذا الفهم يكون الوافي أعمّ من التام ، وهو ظاهر كلام ابن بري ، فإنّه قال الوافي ما سلم من الجزء والشرط والنهك ، وقال في التام ما سلم من جميع أنواع التغيير ، إلّا أنّ هذا يقتضي أن لا يكون في أجزاء التام شيء من الزحاف ، وهو خلاف كلام الناظم وغيره ممن نقلنا ، فإنها عندهم نوعان وهو الصحيح.

ورأيت لبعض من تكلم على هذا القصيد ما نصه ، ظاهره أنّ الوافي غير التام واعترض عليه ذلك ، وقيل أنّهما شيء واحد. ولا مشاحة في التسميات ، ومن ألقاب الأبيات التي لم يذكرها الناظم ، المتّم وهو ما تمّ من الضروب مع نقصان في العروض ، كالضرب الأوّل من الرمل جاء على فاعلاتن على أصله ، وجاءت عروضه محذوفة على فاعلن وإن شئت قلت ما زيد في ضربه على وزن عروضه سبب خفيف ، هو من نفس الجزء ، وهاتان العبارتان أوضح وأصح من قول بعضهم كلما زادت عليه على اعتدال البنية حرفين ، وكانا من الجزء الذي زدتهما عليه. وتسميتهما بالمتّم تسمية الشيء بصفته ، فهو حقيقة وبيته: مثل سحق البرد عقى بعدك \* القطر مغناه وتاويب الشمال

<sup>1</sup> - الشريف السبتي، شرح القصيدة الخزرجية ص 98

<sup>2</sup> - (و): ذكرانه، وما أثبتناه كان من (ر) و (س).

<sup>3</sup> - سقط ما بين قوسين من (س).

وقوله بزهر البيت ، اعتبر الناظم حروف أبجد في الرمز بها على ما يريد اعتبارات ، فرمز منها من الألف إلى الياء على الأجزاء ، وإلى الدال على عدد الأعراب ، وإلى الطاء على عدد الضروب ، وإلى السين سعفص على عدد البحور ، لأنه الخامس عشر من حروف أبجد ، وهذا على اصطلاح المشاركة في وضعهم السين قبل العين ، وهو عند المغاربة صاد ، ومحل السين عندهم بعد الراء ، وهذا كله إنما اعتبر فيه عين الحروف على ترتيبها لا نقطها ، وقال بعضهم أنه استعملها في قوله واو ج الجزء استعمال أهل الحساب في العد ، قلت إن أراد أنه اعتبر نقطها فلا دليل عليه ، بل اعتبر عينها ، فإن الألف للأول والجيم للثالث والواو للسادس ، وهكذا هو ترتيبها ، وإن وافق النقط كما وافقه من أجزاء التفعيل وغيرها ، وإن أراد عدم الترتيب في لفظه بها أو فيما بينها من الفصل ، فلا عبرة به ، ورمز بالزاي على سابع [41] البحور وهو الرجز ، وبالياء على خامسها وهو الكامل ، وألغى الراء إذ لم يستعملها قط رمزا ، وهما عائد على التام والوافي المفهومين ، من تم ووفى والباء الجارة لزهو بمعنى في ، والمعنى التام والوافي من الأبيات يوجدان في البحرين المرموز عنهما بالزاي والياء ، وهما الرجز والكامل لا غيرهما. وقوله وازداد إلى آخرهما أي وازداد أخير اللقيين وهو الوافي لأنه المتأخر في الذكر عنده على البحرين اللذين شارك فيهما التام بحورا آخر يوجد فيها وحده وهي التي رمز عليها بحروف سطحك جائد فالسين للمتقارب ، والطاء للسريع ، والحاء للرمل ، والكاف للرخيف ، والجيم للبسيط ، والألف للطويل ، والياء للمنسرح ، والدال للوافر ، والتقدير ازداد الوافي بحور سطحك جائد. وقوله فالفرق إلى آخره أي فإن جهلت تمييز التام من الوافي ، فالفرق بينهما انجلي لأنه جلوته لك بذكري حقيقتها ، ومحل اشتراكهما ، ومحل انفراد الوافي ، وكأنه قصد الرد على من زعم أنهما بمعنى واحد كما نقلنا قبل ، أو على من توهم ذلك نظرا إلى المدلول اللغوي ، فإن مدلول كل منهما ما لا نقص فيه وغفلة عن الاصطلاح ، أو على من يتوهم أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا كما تقدم فمثال التام من الكامل:

وَإِذَا صَحَّوَتْ فَمَا أَقْصَرَ عَنْ نَدَى \* وَكَمَا عَلِمَتْ شَمَائِلِي وَتَكْرُمِي<sup>1</sup>

فأجزأوه كلها متفاعلين لم ينتقص منها شيء وعروضه وضربه سالمان من العلل ، ومثاله من الرجز:

دَارٌ لِسَلَمَى إِذْ سَلِمَتِ جَارَةٌ \* قَفَرُ تُرَى آيَاتُهَا مِثْلُ الزُّبُرِ<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - البيت لعنترة بن شداد، في شرح ديوانه للمخيط البريزي، دار الكتب العلمية بيروت، ص 170. وهو من المعلقة التي مطلعها: هل غادر الشعراء من مترم \* أم هل عرفت الدار بعد توهم. ديوان عنتره 207، عروض ابن جني 63، وعروض الورقة 34، والكافي في العروض والقوافي 43، ورفع حاجب العيون الغامرة 48، وكتاب في علم العروض 118.

<sup>2</sup> - ذكر بلا نسبة في عروض ابن جني 74، وشرح القصيدة الخزرجية للسبي 100، وعروض الورقة 44، والكافي في العروض والقوافي 57.

ومثال الوافي من الكامل:

لِمَنِ الدِّيارُ عَفَا مَعَالِيهَا \* هَظِلُّ أَحْشُ وَتَارِحُ تَرَبُّ<sup>1</sup>

هذا قد استوفى أجزاءه ، إلا أنَّ عروضه وضربه دخلها الحذف ، وهو حذف التود المجموع من كل واحد منهما ، وهو عِلن فيبقى متفا ينقلب إلى فعلن ، ومثاله من الرجز:

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ \* وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودٌ<sup>2</sup>

فالأجزاء مستويات وضربه مقطوع والقطع حذف الساكن من وتد ، وتسكين المتحرك قبله ، حذفت نون مستفعلن وسكنت لامه فانقلب إلى مفعولن ، وعروضه سالم فهو واف على مقتضى ما قدّمنا من اصطلاح الناظم ، وتام على مقتضى الكلام الذي نقل الشريف ، وفهم بعضهم من ذلك الكلام أنه يقال فيه تام وواف ، وفيه نظر على ما قدّمنا من شرح ذلك الكلام والله أعلم ، ومثال الوافي من المتقارب:

وَأُبْنِي مِنَ الشَّعْرِ (شِعْرًا)<sup>3</sup> عَوِيصًا \* يُنْسِي الرُّوَاةَ الَّذِينَ قَدَّ رَوَوْا<sup>4</sup>

فضربه محذوف السبب الخفيف من آخره ، ومن السريع:

أَزْمَانٌ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرُّ \* رَاوُونَ فِي شَأْمٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ<sup>5</sup>

فعروضه مطوَّية لحذف رابعها الساكن ، مكشوفة لحذف سابعها المتحرك وهو (تاء) مفعولات ، وضربه مطوَّي لحذف رابعه الساكن موقوف لتسكين سابعه المتحرك ، ومن الرمل:

أَبْلَغُ الثُّغْمَانِ عَيِّي مَأْلِكًا \* أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارٌ<sup>7</sup>

فعروضه محذوفة لحذف السبب الخفيف من آخرها ، وضربه مقصور لحذف نون فاعلاتن الساكن وتسكين التاء قبله ، ومن الخفيف:

<sup>1</sup> - لم أهتمدي لقائله، وقد جاءت له روايتين، الأولى التي ذكرناها في المتن وردت في كتاب علم العروض 119، وعروض الورقة 37، ورفع حاجب العيون الغامزة 49، وشرح القصيدة الخزرجية 100. أمّا الرواية الثانية فهي على النحو الآتي:

دَمْنٌ عَقْتُ وَمَحَا مَعَارِفَهَا \* هَظِلُّ أَحْشُ وَتَارِحُ تَرَبُّ، ورد بلا نسبة في عروض ابن جني 65، والكافي في العروض والقوافي 45.

<sup>2</sup> - بلا نسبة في العروض لابن جني 75، ورفع حاجب العيون 48، والكافي في العروض 57، والقسطاس في علم العروض 20، وشفاء الغليل 189.

<sup>3</sup> - (س): بيتا

<sup>4</sup> - بلا نسبة في شرح الشريف للقصيدة الخزرجية 101، والعروض لابن جني 104، والكافي في العروض 90 وفيه: أروي...، وكتاب في علم العروض 166، ورفع حاجب العيون الغامزة 50

<sup>5</sup> - بلا نسبة في العروض 83، والكافي في العروض 69، ورفع حاجب العيون 50، وشرح التسهيل 181/1

<sup>6</sup> - سقطت من (س)

<sup>7</sup> - البيت لعدي بن زيد، في ديوانه 93

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى غَايٍ \* نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ<sup>1</sup>

فعروضه وضربه محذوفان ، ( ومن البسيط :

يَا حَارَ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ \* لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ<sup>2</sup> )<sup>3</sup>

فعروضه وضربه مخبونان لحذف الثاني الساكن من كل منهما ، ومن الطويل :

سَتُبْنِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتُ جَاهِلًا \* وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزِدْ<sup>4</sup>

فعروضه وضربه مقبوضان لحذف خامسهما الساكن ، ومن المنسرح :

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَعْمِلًا \* (بِالْخَيْرِ) يُفْشِي فِي مَصْرِهِ الْغُرْفَا<sup>5</sup>

فضربه مطوي ، ومن الوافر :

لَنَا عَنَّمْ نُسُوقُهَا غِرَارًا \* كَأَنَّ فُرُونَ جَلَّتْهَا الْعِصِي<sup>6</sup>

فعروضه وضربه محذوفان ، قلت وهذه الشواهد كلها أنشدها الشريف<sup>8</sup> وغيره ، وفي أمثلة

البسيط والطويل والمنسرح ، عندي نظر لأنَّ ما لحق العروض والضرب فيها إنما هو على رأي الناظم في الزحاف لا من العلل ، وقد تقدّم في تعريف الوافي أنَّ اشتغال عروضه وضربه على العلة شرط في تسميته وافيا ، لأنَّ بها يخالف الحشو إذ لا تدخله علة ، وأما مخالفتها الحشو بالزحاف فلا يكفي لجوازه في الحشو ، بل قد اشترطت الموافقة فيه كما في التام ، إلا أن يقال مثل هذا الزحاف لكونه في الأعجاز ، وعلى سبيل اللزوم كancelle أو في حكم العلة ، وأورد على الناظم أن مقتضى كلامه أن التام لا يوجد في غير الكامل والرجز ، وليس كذلك بل نص غير واحد على أنَّ من محال المتقارب والخفيف ، وأجيب بأنّه يجوز (في بيتي هذين الشطرين ما

<sup>1</sup> - البيت بلا نسبة في العروض 93، و شرح الشريف السبتي على الخزرجية 102، و عروض الورقة 58، والكافي في العروض 78.

<sup>2</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى ، في قصيدته التي مطلعها: بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقا أية سلكوا. ديوانه، شرح ثعلب، دار الكتب المصرية- القاهرة 1944، ص 180

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>4</sup> - البيت لطرفة بن العبد، الديوان 209، وفي شرح الشريف السبتي 102، والعروض 44، و قواعد الشعر 69، والكافي في العروض والقوافي 20، وكتاب في علم العروض 95، ورفع حاجب العيون الغامرة 50.

<sup>5</sup> - (ر): للخير

<sup>6</sup> - البيت بلا نسبة، في شرح الشريف السبتي للخزرجية 102، والعروض 88، والكافي في العروض والقوافي 73، وكتاب في علم العروض 145، ورفع حاجب العيون الغامرة 51، و يروى (بالخير) بدل (للخير)

<sup>7</sup> - البيت منسوب لامرئ القيس، لكنه في الديوان: أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِبِلٌ فِيمَعَى + كَأَنَّ فُرُونَ جَلَّتْهَا الْعِصِي، ديوانه 171، وقد جاء الشاهد في شرح الشريف السبتي 102، و العروض 58، والكافي العروض 38، وكتاب في علم العروض 113

<sup>8</sup> - انظر شرح القصيدة الخزرجية ، ص 100 - 103

يخرجهما عن التام ، أما الخفيف فيجوز في ضربه المتوهم تمامه التشعيث<sup>1</sup> ، فيكون الضرب المشقت مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة ، نحو:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ \* إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ<sup>2</sup>

[و41]فانقلب أحيائي من فاعلاتن إلى مفعولن بالتشعيث ، وهو أحد الأقوال الآتية في تفسير التشعيث بخرم<sup>4</sup> وتده المجموع وهو علا ، أي سقوط حرفه الأول وهو العين ، فيبقى الجزء فالاتن وزنه مفعولن ، ثم قال:

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيِّبًا \* كَأَيْسَ<sup>5</sup> بِاللَّهِ قَلِيلُ الرَّجَاءِ<sup>6</sup>

فأتى بهذا الضرب كاملا غير مشعت ، والتشعيث وإن كان غير لازم فإنه عند الجمهور علة ، إذ لا يكون في الحشو ، إلا أنها تجري مجرى الزحاف ، فلما كان آخر التام يجوز فيه ما يجوز في الحشو والتشعيث لا يجوز في الحشو لم يكن بيت الخفيف تاما ، وأما المتقارب فيجوز في عروض بيته الحذف وهو مما لا يكون في الحشو ، وتستعمل العروض المتوهمة التمام مع المحذوفة في قصيدة واحدة فلا يكون تاما ، وقال بعضهم التمام في الخفيف والمتقارب ، ونفيه ينبني على الخلاف في التشعيث ، هل هو علة أو زحاف أو قسم برأسه ، والحذف في المتقارب علة عند الناظم ، زحاف عند غيره ، فمن رآهما زحافا رأى وجود التام في الشطرين لأنهما إن سلما منهما فظاهر ، وإن وجدوا فيهما كالزحاف الذي لا يلزم ، فيصدق أن العروض والضرب كالخشو في السلامة من العلة ، والناظم لما كان عنده علة نظرا إلى محلها إذ هو غير ثاني السبب لا إلى حكمهما من عدم اللزوم نفى عنهما التام ، فإن حصل في العروض والضرب صدقت مخالفتها للحشو ، لأنهما تغيير في الأوتاد وكل الأسباب ، ولا يوجد في الحشو وإن لم يحصل فجاوز حصولهما كاف والأول أقرب للصواب ، لأن العلة إنما سميت علة للزومها تشبيها بعلة الجسم ، ولأن اعتبار الشيء بصفته أولى من اعتباره بمحله.

قلت هو كلام حسن ، إلا أن ظاهره أنه لا يشترط استواء العروض والضرب مع الحشو فيما يجوز من الزحاف في تسمية التام تاما ، وهو خلاف ما تقدم في تعريف حقيقته فمنع الناظم

<sup>1</sup> - التشعيث هو علة تتمثل في حذف الحرف الثاني أو الأول من الوند المجموع، والجزء الذي يدخله التشعيث يسمى مشقتا.

انظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر، دار الكتب العلمية ط: 1411هـ -

1991م. ص 193

<sup>2</sup> - البيت لعدي بن الرعلاء الغساني، في الأصمعيات 152 ، وقد جاء الشاهد في الكافي في العروض والقوافي 81، ورفع

حاجب العيون الغامرة 49

<sup>3</sup> - ما بين قوسين منقول من شرح الشريف السبي للقصيد الخزرجية ص 103

<sup>4</sup> - الخرم هو علة تتمثل في إسقاط الحرف الأول من الوند المجموع في أول الجزء من أول البيت. المعجم المفصل في العروض

223

<sup>5</sup> - (س): كاسف، والأصح ما أتبعناه من (و) (ر) وباقي المصادر التي استشهدت به.

<sup>6</sup> - البيت لعدي بن الرعلاء الغساني

وجود التّام في البحرين ، إن لم يكن لاعتقاد كون التغيرين علة فلفوات شرطية مساواة العروض والضرب للحشو في الزحاف الجائر ، وأما المعاني التي يحتملها تركيب سطحك جائد فيحتمل أن يراد بسطحك أي أرضك المنبسطة ، وبجائذ النسب على أنّه من الجود أي ذات سخاء لكونها كريمة إمّا لكثرة أزاقها ، أو لأنّ أهلها أجواد ، واسند الجود إليها مبالغة نحو سلام على المجلس العالي ، وإلا فالسكين في السكان لا في المنزل ، أو على حذف مضاف أي جائد أهلها ، وكذلك إن كان من الجودة مقابل الدّناءة ، أو المعنى أرضك جرت في انبساطها وبعض أقطارها مجرى الفرس الجواد كناية عن اتساعها ، وإن كان من الجود المطر فالمعنى أيضا ذات مطر ، أو فاعل بمعنى مفعول أي مجودة ، وإن كان من الجّد أي ذات عنق طويل (تتداول)<sup>1</sup> على الأرضين بكرمها أو كرم أهلها ، ويحتمل أن يراد بالسطح مع هذه الوجوه كلها سطح البحر ، وهذا أنسب لأنّ الذي ازداده الأخير الذي هو الوافي يجوز فسطحها سطح جائد ، ويحتمل أن يراد سطح جسمك أي المخاطب جائد على المعاني كلها ، وأمّا إن كان جائد من جاد بنفسه عند الموت فإنّما أن يكون كناية عنجذب الأرض أو قلة المنفعة من أهلها أو بهم كقلّتها من هو على سباق ، أو سطح جسمك وغن عظم وحسن أو انتشار في الناس صيته فهو جائد أي بطريق الموت فانتعظ واذكر . وقوله وإسقاط إلى آخره ، أي وإسقاط جزأين من البيت من جملة (الأجزاء)<sup>2</sup> التي يتركب منها بجزء ذلك البيت ، يسمى ذلك الإسقاط الجزء<sup>3</sup> بفتح الجيم ، ويسمى البيت منه مجزوءاً<sup>4</sup> ، وإسقاط شطر البيت أي نصفه يسمى الشطر ، والبيت مشطوراً<sup>5</sup> ، وإسقاط أكثر من النصف لأنّ ضمير فوقه يعود على النصف يسمى النهك ، إن حدث هذا الإسقاط والبيت منهوكاً<sup>6</sup> ، وهذا المسقط الذي هو أكثر من النصف هو الثلثان ، وإنّما علم ذلك من حيث أن الثلثين هما أقرب الأجزاء المنطوق بها بلاكسر إلى النصف يوجب الاقتصار عليهما ، والأولى الإحالة على المعلم ، وإنّما قال في النهك إن طراً بأن التي تقتضي الشك في الوقوع دون غيره إما لتنزيل المحقّق منزلة المشكوك تنبيهاً على أنه النهك لكونه إجحافاً كثيراً ينبغي أن لا يكون فلا يعبر عنه إلا بصورة الشك ، أو لأنّه شك في وقوعه

<sup>1</sup> - (س): متداول

<sup>2</sup> - (ر): الأبيات ، والمثبت من (س) و (و)

<sup>3</sup> - هو إسقاط العروض أو الضرب من البيت الشعري، أي حذف التفعيلة الأخيرة من كل شطر من شطري البيت. المعجم

المفصل في العروض 2 / 211

<sup>4</sup> - البيت المجزوء هو الذي أسقط منه جزآن، واحد من آخر صدره، وثان من آخر عجزه. المعجم المفصل في العروض 2 /

173

<sup>5</sup> - هو الذي حذف شطره، ويعتبر شطره الباقي بيتاً عروضه وضربه، ولا يستعمل من البحور مشطوراً إلا بحر الرجز وبحر

السريع. المعجم المفصل 2 / 175

<sup>6</sup> - هو الذي أصابه النهك، أي الذي أسقط ثلثاً أجزائه، فيبقى جزآن، الثاني منهما هو الضرب والعروض معاً، وسمّي بذلك

لأنّه أضعف بإسقاط ثلثيه. المعجم المفصل 2 / 179

لأنّ منهم من أنكره وعطف الشطر بتم تنبيهها على أنّ رتبته دون رتبة الجزء لكثرة الحذف فيه أيضاً، وللخلاف فيه ومثبتة يخصّه بالرجز والسريع، والجزء متفق عليه وموجود في أبحر كثيرة وجوبا وجوازاً فأفاد بتم تراخي مرتبة المعطوف عن مرتبة المعطوف عليه، وهذا البيت قسيم قوله إذا استكمل البيت فلا يكون في مجزوءاً ومشطورا ومنهوك تامّ ولا واف، وعلم أنّ مذهب الناظم في المشطور والمنهوك امتزاج الضرب والعروض، وإلاّ لما كانت الأعاريض اربعا وثلاثين، و الضروب ثلاثة وستين لأنّهما (لها)<sup>1</sup> كانا ذوي ضرب خاصة أو عروض خاصة لسقط واحد من العددين، وعلم أيضاً أنّها عنده من الشعر لتسميته كلا منهنم بيتا، والبيت أقلّ ما يدخل تحت حقيقة الشعر، وفي المسألتين خلاف، واعلم أنّ المثنى يصير بالجزء مسدسا والمسدس مربعا، ويصير جزء العروض ما كان قبله وجزء الضرب كذلك، ومحل التّك المسدس يبقى اثنان عروض وضرب، فإن اختلف الجزآن كما في المنسرح فكالمشطور في العروض والضرب، لأنّه أيضاً في المسدّس تبقى ثلاثة واختلف فيه فليل عروض لا ضرب له، لأنّها السابقة ولأنّ حذف [42] الأواخر أكثر كالـتغيير، وقيل عكسه لأنّ الضرب ضروري لأنّه محل القافية والروي، وهما من مقومات الشعر بخلاف العروض، ولأنّ الشطر الأوّل يمكن حذفه فوجب اعتقاد حذفه لإمكانه، قلت وفيه نظر، لأنّ الضرب فرع العروض ومسند إليه، فلئن كان الضرب مقوماً فأصله أخرى وإمكان حذف الأوّل إن كان لقريّة فهمه فمشترك بينهما، بل فهم الثاني لابتناء معناه على الأوّل المذكور أولى، بدليل اللقب المسمى بالأرصاد والتسهيّم<sup>2</sup> في علم البديع وقيل امتزجا فالعروض ضرب وبالعكس، أنّه لم يأت في شعر انفكاكهما، فلما تعذّر التمييز وجب الاتحاد وهو قول الخليل لقوله فذلك العروض المشطور وله ضرب واحد مشطور فيل وعليه عوّل الناظم، قلت وهو ضعيف بل محال، لما تقرّر في العلوم العقلية من استحالة اتحاد الحقائق المتباينة لا سيما المتضادة كالعروض الذي هو آخر الصدر والضرب الذي هو آخر العجز، فلو اتّحد المتعدّد لكان الشيء غير ضده فيجتمع الضدان وهو محال، ولما حصل القطع باتحاد الواحد وهذا من التشكيك في البديهيّات، وهو مضاد لقول النصاريّ بالإتّحاد والحلول تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقيل كالمنهوك فالجزء الأوّل عروض والثاني ضرب والثالث كالـتذييل والتسييف والترفيل، وقيل ذو عروض مشطورة وضرب منهوك، فالعروض الجزء الثاني والضرب الثالث لأنّ العروض

<sup>1</sup> - (س): لو

<sup>2</sup> - الإرصاء ويسمى التسهيّم أيضاً، وهو أن يُجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عُرف الرّوي، ومن أمثاله قوله تعالى: ﴿وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ التوبة: 70، فقوله تعالى "وما كان الله ليظلمهم" دلّ على نهاية الفقرة "ولكن كانوا أنفسهم يظلمون". ينظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ص 359، عبد المتعال الصعدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب القاهرة، ط:

1420 هـ - 1999 م، 4/18

استحقت النصف ، ولما تعذر استحققت الجزء الثاني وفيه نظر وقيل عكسه ، فيكون الجزء الأول خاصة هو العروض والضرب الجزآن وقيل وهو أضعف مما قبله ، قلت وفيه نظر لأن كلا منهما يستحق النصف لأنهما من المصراعين المتساويين ، فاستحقاق أحدهما النصف دون صاحبه ترجيح من غير مرجح ، لا يقال يترجح العروض لتقدمه ، لأن حفظ الضرب الروي والقافية يعارضه أو يزيد ، وقيل بإنكاره وحمل ما ورد منه على تصريح الأولى التامة وهو مختار جماعة منهم ابن الحاجب<sup>1</sup> ، وهو ظاهر ف قوله ما هاج أحزاناً وشجوا قد شجا ، نصف بيت ، وما يبنى على التصريح يأتي كثيراً على الفرد ، فقد تزوج الأشرار ويبقى شطر مفرد فيتوهم ما ذكر ، كقول امرؤ القيس:

والله لا يذهب شيخي باطلاً \* (حتى أبير مالكا وكاهلاً)<sup>2</sup>

فزاوج بين الأشرار إلى أن ذكر الأخير مفرداً ، لأنه لما بنى التصريح على الأفراد أفرد شطراً ، وقيل وقع الشطر في المجرى وفي النصف الأول والثاني ، فحذف من الأول علن ومن الثاني مُستفًف فكان منه الشطر ، قيل ولا دليل عليه ولا يتصور في السريع . قلت قد يقال دليله الاستواء في التصفية ، وكما تصور في الأجزاء بانقسام الجزء على غير السوية لحصول التعادل بالدوران فكذلك في السريع وفيه نظر ، واختلف في المنهوك فقيل أيضاً باتحاد عروضه وضربه لبعد أن يكون في كل من شطري البيت جزء واحد ، وقد علمت ما فيه وقيل الجزء الأول عروض والثاني ضرب وهو ظاهر ، وقيل ضرب لا عروض له لبعد أن يكون في شطر البيت (جزء)<sup>3</sup> واحد ، فرجح الضرب لما تقدم ، وقيل عكسه وقد علمت ما فيهما وقيل أن تتساوى أجزاؤه كالرجز ، فالأول عروض والثاني ضرب ولم يلتفت إلى البعد المذكور وإن اختلفا كالمنسرح فهو محل الخلاف ، وقيل مصرع العروض الثانية المجرّوة في الرجز ، وهو القول بالإسقاط ولا يظهر في المنسرح والسريع لعدم مجيء الجزء بل في الرجز ، وذهب الخليل والجمهور إلى أن المشطور والمنهوك شعر ، وفي كون البيت منهما قائم بنفسه ، أو هو نصف بيت مصرع ، الخلاف السابق وسبباً بذلك لقلّة أجزائهما بالنسبة إلى التام كما يسمى المجرّوة وفي كل باب وهو بيت لا ثلثاه ، وحكي عن الأخفش أنّهما ليسا بشعر ، وعنه ليس بشعر ما كان على جزأين من الرجز والمنسرح ، وقال الإمام أبو عبد الله الهازني مذهب الأخفش أنّ الرجز ليس بشعر ، وظاهره ولو كان تاماً وتأوله بعضهم على أنّه نفى منهوكه ومشطوره ، كما حكى غير الإمام عنه ويصدق عليهما الرجز لأنّهما صنف منه كما يصدق على المجرّوة ، ولأنّهما

<sup>1</sup> - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (570هـ - 646هـ) من أئمة النحويين، ولد في إسنا من صعيد مصر وتوفي بالإسكندرية، من تصانيفه: الكافية، والوافية، والشافية. ينظر ترجمته في: وفیات الأعيان/3

248، وشدرات الذهب 86/2

<sup>2</sup> - سقط ما بين قوسين من (ر)

<sup>3</sup> - (س): شطر

مسمى الرجز عند العرب ، واستدل الأخفش بأنهما لو كانا شعرا لما نطق بهما النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه ﷺ نطق بنصف بيت موزون فقال: سَتُبْدِي لَكَ الْإِيَّامَ مَا كُنْتُ جَاهِلًا<sup>1</sup> ، وقال: أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْيَ الْعَبِيدِ.

ونطق ﷺ بيتين من المنهوك الذي زعمتم أنه شعر ، وقال: "أنا النبي لا كذبنا بن عبد المطلب"<sup>2</sup> ، والشعر يستدعي شاعرا والله تعالى وجلّ يقول ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾<sup>3</sup> ، وذم الشعراء بقوله ﴿وَالشُّعْرَاءُ﴾<sup>4</sup> الآية ، وهو صلى الله عليه وسلم مبرأ من هذا كله ، وأجيب بما تقدّم من أنّ الشعر ما قصد وزنه لا ما اتفق وزنه ، و أعترض بأن مذهب الأخفش عدم اشتراط القصد وردّ بحكاية ابن القطاع<sup>5</sup> إجماع العلماء والشعراء على اشتراط التقفية والوزن والقصد إلى الشعر في كونه شعرا ، وقال النديم أجمع العلماء من رواة الشعر وغيرهم على أنّ المشطور شعر ، وسماه الوليد بن المغيرة شعرا في قوله: علمنا الشعر هزجه ورجزه ، والرجز عند العرب المشطورات والمنهوكات ، وبأنه يلزم أن يقال فيها اتفق وزنه من آي القرآن شعر وهو كفر ، و بأنه يسلم أن الرجز من الشعر فيقال لو كان شعرا لما نطق به ﷺ ، في قوله أنا النبي لا كذب قوله أنهما بيتان من المنهوك قلنا بل هو بيت مصرّع من مجزوء الرجز والحمل عليه [و43] أولى لأنه أكثر ، وقوله نطق بنصف بيت (وهو كالمشطور فجوابه أنّ المشطور ليس بنصف بيت)<sup>6</sup> بل بيت مستقل له عروض وضربكما تقدّم من الخلاف ، وإنّما سمي مشطورا لنقص أشطاره عن أشطار التام ، لأنه نصفه وإلا كان المجزوء وثلاثي بيت ، والمنهوك ثلثه سلمنا أنه مثله لكن ما نطق به ﷺ من النصفين ليس من قوله بل تمثّل بها ، والشاعر من قال شعرا لنفسه لا من مثّل به ، كيف وقد تبث عنه ﷺ أنه تمثّل بأبيات ابن رواحة<sup>7</sup> موزونة وهي قوله: والله لولا الله ما اهتدينا<sup>1</sup> قلت وقد يجاب عن الأخفش بأنّ الإجماع

<sup>1</sup> - سبق تخريج هذا البيت في الصفحة 154 من البحث

<sup>2</sup> - ورد في صحيح مسلم، باب غزوة حنين، تحت رقم 1776

<sup>3</sup> - يس: 69

<sup>4</sup> - يقول الله عزّ وجلّ ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ الشعراء: 224

<sup>5</sup> - شيخ اللغة أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، الصقلي، ابن القطاع. نزيل مصر، مصنف كتاب الأفعال، وله كتاب أبنية الأسماء، وله كتاب في العروض، وكتاب في أخبار الشعراء. توفي سنة 515هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 12/ 243، ومعجم الأدباء 12/ 279/

<sup>6</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>7</sup> - هو الحسين بن عبد الله بن رواحة بن إبراهيم بن عبد الله بن رواحة، الأديب الفقيه الشاعر المجيد، ولد بحماة ونشأ بها، ورحل الى دمشق فأقام بها مدة، واشتغل بالفقه وسمع الحديث من الحافظ ابن عسّار ومن عمه وآخرين، مات شهيدا في واقعة مرج عكا، يوم الأربعاء من شعبان سنة 585هـ، وله عدة قصائد. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب 1087

الإجماع المدعى لم يكن قبله ومن عاصره أو جاء بعده ، لا ينعقد إجماعهم دونه فكيف يكون حجة عليه ، ولو سلم إجماع من بعده على القول به لم يفد. وأما كلام الوليد فيحتمل لغير ما ذكر وفي بسطه طول وأما التنظير بما وقع في القرآن فقد شاع على ألسنة العلماء أنه يخرج عن الشعر بكونه غير مقصود ، وهو عندي في غاية الإشكال فإنه مشترك الإلزام سواء قيل من حقيقة الشعر القصد أو لا ، لأن قولنا في الكلام اتفق وزنه من غير قصد التاطق به الوزن ، إنما يتم في كلام من يصح منه الذهول والغفلة ، وهذا المحلضيّ جدّا ، وينظر هذا إلى الخلاف في المعبر بألفاظ القرآن ، فإن قيل معنى ما قيل فيما وقع من ذلك في القرآن أنه لم يقصد به الشعر لأنّه لم يقصد وزنه ، قلنا فيلزمهم على هذا أن يزيدوا في حدّ الشعر على وقصد وزنه وكونه شعرا ويلزم أن لا يحكم على شعر بأنه شعر حتى نعلم أنّ قائله قصد وزنه ، وكونه شعرا وفيه ما ترى ، وقولهم يلزمه أ لا يكون المجزوء شعرا ومرادهم مجزوء الرّجّ لتمثيلهم بقوله ﷺ أنا النبي ، مصادرة واستدلال بمحل النزاع من وجهين ، الأول أنّهم لم ينقلوا نقلا واضحا عنه أنّه قائل بأنّه شعر ، بل ظاهر نقل (الهازني)<sup>2</sup> وهو أثبت من غيره أنّه ينفي أصل الرجز فكيف بمجزؤه ، الثاني على تقدير تسليمه لكثته مصرّح بأنّ المثال من المنيهوك فكيف يستدل عليه بما ينازع فيه ، ولئن سلم راجحيّة ما ذكره فاحتمال ما ذكر لا يقدر أن ينفوه وهم في مقام الاستدلال وهو يسقط بأدنى احتمال ، وقولهم ما تمثّل به غير ما ينشئه لا بأس به إلا أنّه ثبت أنّه ﷺ لما قال ويأتيتك بالأخبار من لم تزودها بالأخبار ، وبين الأقرع وعيينة قال له أبو بكر<sup>3</sup> رضي الله عنه أو غيره إنّما هو ويأتيتك بالأخبار من لم تزود ، وبين عيينة والأقرع فقال ﷺ (كلّ)<sup>4</sup> سواء ، أو كما قال صلى الله عليه وسلّم ، فقال الصحابي رضي الله عنه: أشهد أنّك رسول الله ، أو قال صدق الله العظيم وتلا قوله ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾<sup>5</sup> ، ففهم الصحابي أنّ من خصائصه عدم تقويم الشعر منه أو من غيره ، وأقرّه ﷺ فدلّ أنّهما سواء ، ولم ينبه الناظم على البحور التي يدخلها الجزء والشطر والتّهك ، وقد أنشد في ذلك بعض الفضلاء الأكابر من أصحابنا<sup>6</sup> الاسكندرانيين بيتين تتميها لكلام الناظم وجريا على طريقته في الرّمز على البحور فقال:

<sup>1</sup> - نصف البيت هذا هو لعبد الله بن رواحه في ديوانه 106-107 ، وتتمته: يا رب لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدّقنا

ولا صلينا

<sup>2</sup> - (س): المازري

<sup>3</sup> -

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

<sup>5</sup> - يس: 69

<sup>6</sup> - وهو أبو بكر الدمايني، حيث صرّح في كتابه " العيون الغامرة" أنّ ناظم من القصيدة الخزرجية قد أدخل بيان مواقع هذه الألقاب من البحور فجاء هو مكتملا للفائدة على طريقته، فنظم بذلك خمسة أبيات على نحو الطريقة التي نظم بها

الخزرجي نظم الرامزة، معتمدا الرمز بالحروف. ينظر: العيون الغامرة على خبايا الرامزة 28

لِلأَوَّلِ حَتْمًا نَبِلَ مَعْنَى فَإِنْ تُرِدْ \* جَوَازًا فَجَهْزَ حَدْسَ لِكَفُوِ أَخِي هَذَا<sup>1</sup>

وَقَدْ جَزَّ الثَّانِي بَطِي زَعِيمَهُمْ \* وَنَهَكَ بَزِيغَ وَهُوَ نَزَرَ كَمَا تَرَى

فَقَوْلُهُ لِلأَوَّلِ يَعْنِي الْجِزْءَ يَدْخُلُ حَتْمًا أَيْ وَجُوبًا الْبَحُورَ الَّتِي رَمَزَ عَلَيْهَا بِالنُّونِ وَهُوَ الْمَجْتَثُ ، وَبِالْبَاءِ وَهُوَ الْهَدِيدُ ، وَبِاللَّامِ وَهُوَ الْمَضَارِعُ وَبِالْمِيمِ وَهُوَ الْمَقْتَضِبُ ، وَقَوْلُهُ فَإِنْ تَرَدَّ أَيْ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَيْنَ يَدْخُلُ الْجِزْءُ مِنَ الْبَحُورِ جَوَازًا لَا وَجُوبًا ، فَهِيَ الْبَحُورُ الَّتِي رَمَزَ عَنْهَا بِالْجِيمِ وَهُوَ الْبَسِيطُ وَبِالْهَاءِ وَهُوَ الْكَامِلُ وَبِالزَّايِ وَهُوَ الرَّجْزُ وَبِالْحَاءِ وَهُوَ الرَّمْلُ وَبِالدَّالِ وَهُوَ الْوَافِرُ وَبِالْسِينِ وَهُوَ الْمُتَقَارِبُ وَبِالْكَافِ وَهُوَ الْخَفِيفُ ، وَقَدْ جَوَّزَ يَعْنِي أَنَّ الشَّطْرَ وَهُوَ الثَّانِي لَوْقُوعِهِ كَذَلِكَ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ جَوَّزَ دَخُولَهُ زَعِيمَ الْعَرُوضِيِّينَ أَظْهَرَ يَعْنِي الْخَلِيلَ فِي أَبْحَرِ طِي ز ، فَالطَّاءُ لِلْسَّرِيعِ وَبِالْيَاءِ لِلْمَنْسَرَحِ وَبِالزَّايِ لِلرَّجْزِ ، فَدَخُولُهُ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْأَبْحَرِ جَوَازًا لَا وَجُوبًا ، وَقَوْلُهُ وَنَهَكَ مَعْطُوفٌ عَلَى الثَّانِي ، وَجَوَّزَ أَيْضًا زَعِيمَهُمْ دَخُولَ النَّهْكَ وَهُوَ ثَالِثُ الْأَلْقَابِ فِي أَبْحَرِ (ز) وَهُوَ الرَّجْزُ ، (ي) وَهُوَ الْمَنْسَرَحُ وَلَمْ يُوجِبْهُ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ أَيْ النَّهْكَ نَزَرَ<sup>2</sup> أَيْ قَلِيلٌ مَتَى أَتَى فِي الشَّعْرِ ، وَفِي تَرْكِيبِ الْبَيْتَيْنِ مَعْنَى لَطِيفُ الْإِشْتَغَالِ بِتَبْيِينِهِ يَخْرُجُ عَنِ الْمَقْصُودِ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ فَلَنَرْجِعَ إِلَيْهِ ، فَالْتَّنْكِيرُ فِي قَوْلِهِ بَيْتٌ لِلْعُمُومِ لِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ كَالْنَفِيِّ ، وَتَقْدِيمُ مَفْعُولٍ اسْتَكْمَلَ وَهُوَ الْأَجْزَاءُ عَلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ بَيْتٌ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ ، وَ فِي الْأَجْزَاءِ لِلْعَهْدِ أَيْ أَجْزَاؤُهُ أَوْ أَجْزَاءُ بَحْرِهِ ، وَتَنْكِيرُ عَرُوضٍ وَضَرْبٍ لِلنَّوْعِيَّةِ بَلْ هُمَا فِي الْحَقِيقَةِ مَنُويَا الْإِضَافَةِ أَيْ عَرُوضُ ذَلِكَ الْبَيْتِ وَضَرْبُهُ ، وَتَقْدِيمُ الْمَسْنَدِ فِي بَزَهْرٍ لِلْحَصْرِ ، وَتَقْدِيمُ مَفْعُولٍ أَزْدَادٍ وَهُوَ سَطْحُكَ جَائِدٌ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَالْحَصْرِ ، وَإِضَافَةُ آخِرِهِمَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَ فِي الْفَرْقِ الظَّاهِرِ إِنَّهَا لِلْعَهْدِ وَيَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَقِيقَةِ ، وَإِضَافَةُ إِسْقَاطٍ لِلتَّعْرِيفِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُضَافِ لِلْمَعْرِفَةِ وَتَنْكِيرُ شَطْرٍ لِلنَّوْعِيَّةِ أَيْضًا أَيْ شَطْرُ مَنْهُ ، وَإِضَافَةُ فَوْقَ لِلتَّخْصِيسِ ، وَ فِي الْجِزْءِ وَالشَّطْرِ [و43] وَالنَّهْكَ لِلتَّعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ ، وَالظَّاهِرُ فِي الْأَلْقَابِ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا التَّامِ وَالْوَافِي أَنَّهَا حَقَائِقُ عَرَفِيَّةٍ يَجْرِي فِيهَا مَا يَجْرِي فِي أَمْثَالِهَا وَالتَّشْبِيهِ فِي كَحْشَوْهِ تَشْبِيهِ مَقْيَدٍ لَا مَطْلُوقٍ ، لِأَنَّهُ فِي شَيْءٍ خَاصٍّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَلْفَظَ الْبَيْتِ الْأَوَّلَ وَالثَّلَاثَ مِنْ مِرَاعَاةِ النَّظِيرِ لِأَنَّهَا مُتَنَاسِبَةٌ ، وَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ الْجَمْعُ (مَعَ التَّقْسِيمِ لَجَمْعٍ)<sup>3</sup> التَّامِ وَالْوَافِي فِي اسْتِكْمَالِ الْأَجْزَاءِ ثُمَّ التَّقْسِيمِ

<sup>1</sup> - اختلفت رواية هذين البيتين في عدد من المصادر، فما ذكره ابن مرزوق في المتن يختلف عن الذي ذكره الدماميني في العيون الغامرة، حيث يقول: فللجزء حتما وبلى من فإن ترد \* جوازاً فجهاز حدس كفؤاً أحداً. في حين اتفقت رواية أخرى عند كل من إبراهيم نعمة الله في مخطوطته التمر النقية بشرح المنظومة الخزرجية و8 مع أبي زكريا الأصبغاري في كتابه فتح رب البرية بشرح قصيدة الخزرجية ص28، على النحو الآتي:

لِلأَوَّلِ حَتْمًا نَبِلَ مَوْفٍ فَإِنْ تَرَدَّ \* جَوَازًا فَجَهْزَ حَدْسَ كَفُوِ

أَخَا هَدَى وَجُوزَ ثَانٍ بِالسَّرِيعِ وَسَابِعَ \* وَنَهَكَ بَزِي وَهُوَ نَزَرَ مَتَى أَتَى

<sup>2</sup> - جاء في الصحاح: التَّرَزُّ، القليل التافه. وقد تَرَزَّ الشيء بالضم ينزِر تَرَاةً، وعطاء منزور، أي قليل. 826/2

<sup>3</sup> - سقط من (و)

إليهما وكذا هوفي الثالث لجمع الألقاب الثلاثة في الإسقاط ثم توزيع مقداره عليها وفيه أيضا الف والنشر<sup>1</sup> المرتب لرجوع الجزء إلى جزئيه ، والشطر إلى الشطر والنهك إلى فوقه ، فإن قلت ما دليل هذا التعيين ولعله المعكوس ، أو من المشوَّش أذي الذي لا ينضبط لا مرتباً ولا معكوساً بل قد يكون الثالث للأول أو الثاني أو بالعكس ، وهكذا في غيره ، قلت دليله وجهان : الأول المعلم لاصطلاح القوم كما في كثير من مسائل هذا النظم ، ولأسيما وتفسير هذه الألقاب مشهور ، والثاني وهو الراجح الاشتقاق اللغوي والمناسبة ، أما بيان مناسبة رجوع الشطر إلى إسقاط شطر بالمعنيين فيكاد يكون من البديهيات لوضوحه ، وأما مناسبة رجوع النهك إلى إسقاط أكثر من النصف لا إلى إسقاط الجزأين فظاهرة أيضا ، لأنَّ النهك على ما تقدّم المبالغة في النقص وإسقاط أكثر من نصف البيت أحق بذلك الاسم من إسقاط جزأيه فلم يبق للجزء إلا أن يرجع إلى إسقاط جزأين ، أو يقال لهما تبين رجوع الوسط في النشر للوسط في اللَّف ، تعين رجوع الأول للأول والثالث للثالث ، أو يقال تعين الوسط بما ذكر ، وتعين الجزء لإسقاط جزأين لموافقتهم في الاشتقاق ، و لا يوافقه النهك إلا في المعنى والموافقة اللفظية في باب التسمية أقوى من المعنوية فلم يبق للنهك إلا الثالث ، وفي هذا الإسقاط ترقّي من الأدنى إلى الأعلى . [والله تعالى اعلم]<sup>2</sup>

## الأعراب

الأجزاء مفعول استكمل ، وبيت فاعله وعروض مبتدأ وضرب معطوف عليه ، والخبر في المجرور ، قبل والجملة في محلّ رفع صفة لبيت ، أي عروض وضرب منه كائنان كحشوه ، وحذف منه دلالة (السياق)<sup>3</sup> عليه ، ومنه ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾<sup>4</sup> الآية ، أي فيه على خلاف في كيفية حذفه ، ومنه المقدّر هنا هو رابط جملة الصفة على التهام ، وقال بعضهم عائدها فيها ويعني به المخفوض بحشو فإنه راجع إلى البيت ، وهذا لا يكفي في الرّبط لفساد المعنى إذ يوهّم أنّ من التّام ما يماثل حشوه عروض وضرب من بيت فيما ذكر وهذا باطل فلا بدّ من تقديم الضمير الآخر ، ويجوز أن يكون حشوه في موضع الصفة لبيت ، وعروض فاعل به وضرب معطوف عليه ، ولا بد من تقدير من مع عروض وضرب أو تقدير إضافتهما إلى ضمير البيت ، ويجوز تقدير متعلّق المجرور على هذا الوجه كونا مطلقا وخصوصا يدلّ عليه السياق ، ولا يخفى عليك وإن قدرت الكاف اسميّة جاز أن يكون مبتدأ والخبر عروض وضرب ، والجملة صفة لبيت ، ولا بدّ من تقدير الضمير وأن يكون نعتا لبيت ، وعروض فاعل بالكاف لأنها بمعنى

<sup>1</sup> - ينظر : التلخيص في وجوه البلاغة 361 ، والحاشية على المطوّل 413 ، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفروعها

403/2 ، والمعجم في علوم البلاغة 633/4

<sup>2</sup> - ما بين الحاصرتين زيادة في (س)

<sup>3</sup> - (س) : السابق

<sup>4</sup> - البقرة: 123

مثل ، ومثل بمعنى مائل وضرب معطوف ولا بد من تقدير الضمير ، أو يكون عروض وضرب بدلين من الكاف على تقدير كونها نعتا بدل مفصل من مجمل ، وهو أيضا من بدل البعض فلا بد من تقدير الضمير ، وتم جواب إذا وهو العامل فيها على الاختار ، واستكمل الذي هو شرطها على القول الآخر ، وتقدم أنّ جملة أو خولفت معطوفة على جملة كحشوه عروض وضرب ، ولما كانت الأولى صفة لبنت وهي في سياق الشرط ، وجب كون هذه كذلك أي وإذا استكمل الأجزاء بيت خولفت أجزاء حشوه بعروضه وضربه ، أي بإيرادها علغير طريقهما في مونها سالمة ، وهما معلولان ، وفي البيت فوفى على ذا جواب الشرط المذكور الذيوقع التقسيم في متعلقه ، واو عطفت جملتين من متعلق هذا الشرط ، وجوابه على جملتين كذلك ، فعطفت جملة خولفت على جملة كحشوه ، عروض وجملة وفى على جملة تمّ ، وهذا معنى قول بعضهم ليست من عطف الجمل على ما سبق إلى الوهم ، بل من عطف المفردات.(يعني)ليست عاطفة شرطاآخر على الشرط المذكور ، بل بعض متعلقاته على بعض ، وهو شرط واحد وإلا فالصورة من عطف الجمل ، وقد يعني أيضاكونه من المفردات تقدير الجملتين خولفت وكحشوه عروض بالمفردين ، ولا يتمّ لذلك في تمّ ووفى لأنه وإن قدرهما بالمفردين فلا بدّ من تقدير المبتدأ معهما ، أي فهو تام فهو واف أو نحوه ، فلا بد من الرجوع إلى عطف الجمل وعطف خولفت على كحشوه عروض من عطف الفعلية على الاسمية المختلف في جوازه ، والمانع يؤولها بالمفردين أي مماثلا حشوه عروضه وضربه ، أو مخالفا لهما أو يؤؤل الأولى بما ثلث أجزاء حشوه عروضه وضربه فيرجع إلى عطف الفعلية جعلى مثلها ، والأولى أن تؤؤل بموثلت لتتم المشاكلة ، وعندى أنّ مثل هذه التأويلات لا بد منها على القولين ، ولو قيل إنّما يحتاج إليها على القول بالجواز ، وأمّا المانع فيمنع ولو مع التأويل لما كان بعيدا وهما مبتدأ خبره بزهو وازداد ، أمّا عطف على جملة هما من عطف فعلية على اسمية أو تقدّر متعلق بزهو فعلا ، أي ثبت فتكون جملة ذات وجهين ، وتعطف وازداد على الصغروبسطحك جائد مفعول ازداد ، وهو محكيّ لأنّ المراد حروف الكلمتين وأخيرهما[44]فاعله وتقدم في التركيب أن في الفرق جواب شرط محذوف ، وأمّا بينهما فيحتمل أن يتعلّق بالفرق<sup>1</sup> وانجلى هو الخبر ، وهذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون الخبر بينهما ، وانجلى خبر آخر أو حال من الضمير في متعلق الظرف ، وإسقاط مبتدأ وشرط وفوقه معطوفان على جزئيه وهو مبتدأ ثان ، و الجزء خبره ، وهما خبر إسقاط باعتبار إضافته إلى جزئيه ، والشرط خبر مبتدأ مضمّر ، أي هو الشرط وهما خبر إسقاط باعتبار المعطوف الأول على جزئيه ، وإنما لم يعطف الشرط على الجزء لأنّ هو المذكور عائد على إسقاط باعتبار إضافته إلى جزئيه ، فلا يشاركه فيه الشرط لأنه ليس الإسقاط بذلك الاعتبار بل باعتبار إضافته

<sup>1</sup>-(و):أعني

إلى شطرو هذا من فوائد العطف بـ<sup>1</sup>أيضا ، وكذا القول في النهك أي وهو النهك ، وبصح أن يكون هو المذكور عائد على إسقاط من حيث هو لا باعتبار إضافته إلى شيء ، فيكون الضمير أيضا مطلقا وما بعده إخبار عنه بالاعتبارات المتقدمة ، وكما صحت في الاسم الظاهر باعتبار عود الضمير عليه ، كذلك تصح في ضميره باعتبار الأخبار ، والأول أبين وأما فوجه الظاهر أنه الدال على إحدى الجهات الستة وهو على حاله من عدم التصرف ولزوم التصب على الظرفية ، والأولى أن يجعل صفة نابت عن موصوفها هو المعطوف في الأصل على شطر ، و التقدير وأجزاء كائنة فوق الشطر ، وحذف مثل هذا الموصوف بالظرف إن لم يكن ما قبله من مجرور من ورد في الشعر نصّ عليه في التسهيل ، وهذا كم قول بعضهم حذف الناظم الموصول وأبقى صلته ، أي ما فوق الثّف وهو الثلثان وذلك لا يجيزه البصريون وأجازوه الكوفيون . لا يقال تقدير ما فوجه يوهّم أنّ ما حذف منه جزء بعد ذكر النصف هو المنهوك ، لأنّ نقول هذا الإيهام مشترك الإلزام ، ويجوز أن يكون فوق مصدرا من فاق الرجل أصحابه ، إذا علاهم كما تقدّم ، ويكون مجرورا بالكسرة عطفا على جزئيه على حذف مضاف ، أي وذي فوق التّصف وليس (إلا)<sup>2</sup> الثلثان كما ذكرنا ، وأما جواب إن طرأ فمحذوف أي فهو النهك لدلالة مثل ما قدر قبله عليه .

<sup>1</sup> - هكذا جاءت في جميع النسخ

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

## الزحاف المفرد

لَمَّا بَيَّنَّ فِي أَلْقَابِ الْأَبْيَاتِ مَا يَحذفُ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، أَخَذَ يَذْكُرُ هُنَا مَا يَلْحَقُ الْجُزْءَ الَّذِي لَا يَحذفُ مِنْ تَغْيِيرِ بِحذفٍ ثَانِي السَّبَبِ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوْ تَسْكِينِهِ ، وَ هَذَا هُوَ الْمَسْمُوعِي فِي الْإِصْطِلَاحِ بِالزَّحَافِ ، وَوصفه بِالْمَنْفَرْدِ مَعْنَاهُمْ لَيْسَ فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ التَّوَعِينِ ، وَهَذَا احْتِرَازٌ مِنَ الْمَزْدُوجِ وَهُوَ الَّذِي تَعَدَّدَ فِيهِ التَّغْيِيرُ ، فَالزَّحَافُ أَيْضًا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، أَيْ هَذَا فَصْلٌ بَيَانُ الزَّحَافِ الْمَنْفَرْدِ .

وَالزَّحَافُ بِحَسَبِ اللَّغَةِ إِمَّا مَصْدَرٌ لَزَّاحَفٍ ، أَوْ اسْمٌ مَصْدَرٌ زَحَفَ أَوْ جَمَعَ زَحَفٌ ، فَمِنْ الْمَعْنَى الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اسْمٌ مَصْدَرٌ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ "زَحَفَ إِلَيْهِ زَحْفًا مَشَى ، وَزَحَفَ الدَّبَا أَيْ الْجَرَادُ مَضَى قُدُمًا ، وَالزَّحَفُ السَّهْمُ يَقَعُ دُونَ الْفَرْصِ ثُمَّ يَزَحَفُ إِلَيْهِ ، وَالصَّبِي يَزَحَفُ قَبْلَ أَنْ يَمْشِيَ ، وَالْبَعِيرُ يَزَحَفُ إِذَا عَيَا قَرَسَتْهُ"<sup>1</sup> فَمَصَادِرُ هَذِهِ كُلُّهَا زَحَفًا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ زَحَافًا اسْمًا لَزَحَفٍ ، وَوَجْهَ نَقْلِهِ إِلَى هَذَا التَّغْيِيرِ أَنَّ ثَانِي السَّبَبِ الَّذِي يَسْكُنُ أَوْ يَحذفُ ، هُوَ حَائِلٌ بَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ ، وَمَا دَامَ مُتَحَرِّكًا أَوْ ثَابِتًا بَعْدَ مُلْتَقَايِهِمَا ، فَإِذَا حَذَفَ التَّقْيَا ، وَإِذَا سَكَنَ قَرِبَ التَّقَاؤُهُمَا لِأَنَّ التَّسْكِينَ طَيَّ (مِنْ) <sup>2</sup> مَسَافَةَ الْحَرَكَةِ فَيَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَنْهُوَ الْمُكْتَنَفِينَ لِلْمَتَغْيِيرِ أَنَّهُ زَحَفَ إِلَى صَاحِبِهِ ، وَكَذَا أَيْضًا زَاحَفَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، فَيَكُونُ الزَّحَافُ مَصْدَرًا نَحْوَ زَاحَفَا أَحَدِ الصَّفِينِ الْآخَرِ ، مَشَى كُلٌّ إِلَى صَاحِبِهِ وَكَأَنَّ الْمَادَّةَ تَوْذَنَ بِالْمَشَقَّةِ فِي ذَلِكَ الْمَشْيِ وَكَرَاهَتِهِ لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الطَّبْعِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي صَرْفِ الْمَدُونَةِ وَلَمْ يَجْزِ مَلِكُ الدَّرْهِمِ وَالدَّرْهِمِينَ إِلَّا زَحَفَا أَيْ عَنْ كَرَاهِيَّةٍ ، كَأَنَّهُ لِكَرَاهَتِهِ لَا يَسْرِعُ الْمَشْيَ إِلَيْهِ بَلْ يَسْتَعْمَلُ مِنَ الْحَرَكَةِ أَقْلَهَا وَلَا بَدَّ مِنْهُ ، وَمِنْهُ زَحَفَ الْقِتَالُ لِكَرَاهَةِ الْمَشْيِ إِلَيْهِمَا فِيهِ مِنَ الْمَوْتِ ، وَكَذَا التَّقَاءُ الْحَرْفَيْنِ أَوْ تَقَارُبَهُمَا بَعْدَ تَغْيِيرِ الْوَسْطِ بَيْنَهُمَا مُخَالَفَ الطَّبْعِ ، وَأَمَّا احْتِمَالُ كَوْنِهِ جَمْعًا فَبِأَنَّ يَكُونُ جَمْعُ زَحَفٍ الْمَصْدَرُ بِاعْتِبَارِ نَوْعِيهِ وَاخْتِلَافِ مَحَالِهِ ، وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى فَعُولٍ كَكَعَبٍ وَكَعَابٍ وَكَعُوبٍ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ "وَالزَّحَفُ الْجَيْشُ يَزَحِفُونَ إِلَى الْعَدُوِّ"<sup>3</sup> ، قُلْتُ وَقَدْ يَكُونُ الزَّحَافُ فِي الْأَصْلِ جَمْعًا ، لِهَذَا نَقَلَ إِلَى هُنَاكَ لِمُلاحَظَةِ هَذَا الْمَعْنَى فِي جِنْسِ الْحَرْفَيْنِ الْمَفْتَرِقَيْنِ بِالتَّغْيِيرِ ، قَالَ ابْنُ بَرِّي التَّغْيِيرَ الْلاحِقَ لِلْأَجْزَاءِ زَحَافِعَلَّةً ، فَالزَّحَافُ مَا يَلْحَقُهَا فِي ثَانِي أَسْبَابِهَا سَمِيَ زَحَفًا وَزَحَافًا لِمَا حَدَثَ مِنْ سُرْعَةِ النُّطْقِ بِالْحُرُوفِ لِمَا نَقَصَ مِنَ الْكَلِمَةِ مِنْ زَحَفَ إِلَى الْحَرْبِ إِذَا أُسْرِعَ ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ: فَأَقْبَلْتُ زَحَفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ<sup>4</sup> ، وَالزَّحَفُ التَّقَارُبُ

<sup>1</sup> - الصَّحاح 1367/4

<sup>2</sup> - سَقَطَتْ مِنْ (س)

<sup>3</sup> - الصَّحاح 1367 /4

<sup>4</sup> - البيت لِأَمْرِؤِ الْقَيْسِ فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْخَزَرْجِيَّةِ لِلشَّرِيفِ السَّبْئِيِّ 106 ، وَالْعَبُودُ الْغَامِزَةُ لِلدَّمَامِي 29 ، وَتَمَتَّتْ كَالْآتِي:

فَأَقْبَلْتُ زَحَفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ \* فَتَوْبًا نَسِيتُ وَتَوْبًا أَحْرَجَ

إلى الحرب قليلا، قاله في الغريبين<sup>1</sup>. قلت، وفي قوله إذا أسرع واستشهاده بالبيت نظر لا يخفى، بل هو من ثقل وعليه يدل البيت، وأين الإسراع وهو يقول على الركبتين، وإنما يريد التثاقل في المشي والثبوت للحرب بالحبو على الركب والزحف عليهما، وعلى ذلك تدل المادة على ما قدّمنا<sup>2</sup> ومنه قوله تعالى ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا﴾<sup>3</sup> فيسمى تغيير الجزء زحافا لنقص حركته بما حذف منه كما أنّ ثقل الحركة نقص منها وزحف البعير الذي هو إعياءه نقص من حركته وقوّته، ثم قال ابن بري والعلّة تغيير الأجزاء الواقعة في محل العروض والضرب بزيادة عليها أو نقصان، وتفرّق الزحاف بلزومها وعروضه واختصاصها بالعروض والضرب وعدم اختصاصه بهما، وعدم اختصاصهما بثنائي السبب، وهو مختصّ به في الآ في الخرم<sup>4</sup> على رأي، وهي تكون بزيادة ونقصان وسلامة منهما، وهو لا يكون إلا بالنقص [45] إلا في الخرم، ومعنى لزوم العلّة أنها إن دخلت في عروض أو ضرب لزم دخولهما فيه في جميع القصيدة، وليس كذلك الزحاف، واختصّ الزحاف بالأسباب لأنها أكثر من الأوتاد، لأنّ عدد الأسباب في أجزاء التفعيل العشرة ثمانية عشر والأوتاد عشرة، وهو أكثر من العلل فأعطي الأكثر للأكثر تخفيفا، ولأنّ السبب كثير الاضطراب والوتد أثبت، فإذا زحف السبب اعتمد على الوتد، فلو زحف الوتد لضعف اعتماده لضعف الوتد، كما أنّ الأمر في بيت الشعر كذلك وتقدّم أنّ بيت الشعر مشبّه به، واختصّ ثاني السبب بالزحاف لأنّه لو زحف أوله لأدّى إلى الابتداء بالسكان في الخفيف مطلقا وفي الثقل إذا أضمر ووقع في أول البيت. وقال بعضهم إنهما اختص بالثاني لأنّه آخر، والأواخر محل التغيير ولا خفاء بضعف هذا التعليل ونقصه بكثير من العلل، وقال الشريف: "سمى الخليل كلّ جزء انتقص من سببه حرف أو سكن في حشو الأبيات خاصة مزاحفا، واستعمل في شعر العرب اتساعا في وزن الشعر كما اتسعوا في إعرابه لضرورة الوزن والقافية، ومنه حسن وقبيح ومتوسط، وسمى كل صنف باسمه وبيّن موضعه. وسمى ما طرح منه وتد بكليته أو سبب أو زيد عليهما فيه أو انتقص حيث يلزم في عروض أو ضرب خاصّة معلولا، وتلك الجوادث عللا، وحسن جميعها لحسنها في السّمع، لأنّه زاد في بعض أوزان الشعر زيادة خالف بها أوزان العرب وجعلها أصلا لها حسبها اقتضاه قياسه في فك الشطر ومن الدوائر، ثم طرح تلك الزيادة فوافق بطرحها استعمال العرب، وسمى طرحها

<sup>1</sup> جاء في الحاشية من (و) ما نصّه: الذي رأيته في الغريبين للمروي ما نصّه ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا﴾ الأنفال: 15،

المعنى إذا لقيتموهم زاحفين، وصواب يزحفوا إليهم قليلا (...). وزحف القوم إلى القوم أي دلفوا إليهم. انتهى بلفظه

<sup>2</sup> (س): قرناه

<sup>3</sup> - الأنفال: 15

<sup>4</sup> - فهو مختصّ بمحذف حرف من أول الأبحر المبدوءة بأحد الأصول الثلاثة، وهي فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن المبدوءة بوترد

مجموع، وذلك بأن يحذف الخرم أول حرف من أول الجزء من البيت. موسى النويوات، المتوسط الكافي 39

<sup>5</sup> - أي الخليل بن أحمد

عللا جعلها تلحق الأوزان ليُطرد قياسه فلذلك حسنت كلّها<sup>1</sup>، ولا يكاد شعر العرب يسلم من زحاف إلا أنّ منهم من يستعمله كلّ على استئصال لبعضه واستحقاق لآخر، وربّما استحقوا في موضع ما استثقلوا في آخر، ومنهم من يستعمل المفرد ويرتكب ضرورة الإعراب ولا يستعمل المزدوج، وينبغي أن لا يستعمله إلا ما خفّ، والحسن منه ما خفّ وكثر استعماله، والقبيح ما ثقل وقّل استعماله، والصّالح المتوسط، وقَدّم الناظم الكلام على الزحاف المنفرد لأنّه بسيط والبسيط قبل المركب، فقال<sup>2</sup>:

### المتن

وتغيير ثاني حرفي السبب ادّعُه \* زحافا وأوج الجزء من ذلك احتّمى  
وذلك بالإسكان والحذف فيهما \* يعم على الترتيب فاقض على الولا  
فتلك بثاني الجزء الإضمار متبعا \* بخبن ووقص فادع كلا بما اقتضى  
ورابعه لم يبيل إلا بطيه \* أي الحذف أن يسكن وإلا فقد نجا  
وعصب وقبض ثم عقل بخامس \* وكفّ سقوط السّابع الساكن انقضى

### الشرح:

**المفردات:** (التغيير) مصدر غيّر الشيء تغييرا، إذا أعدمه أو أبدله بغيره، أو غيّر صفة من صفاته أو أصلحه، قال الجوهري: "عَايَرْتُ الرجل مُعَايَرَةً أي عَارَضْتُهُ بالبيع وبادلته. وَتَغَايَرَتِ الأشياءُ اختلفت، والغيَارُ البَدَالُ، ونزل القوم يُعَيَّرُونَ أي يصلحون الرِّحَالُ"<sup>3</sup> وألفاظ ثاني حرفي السبب تقدّم تفسيرها. (ادعه) يحتمل أن يكون بمعنى سمّه وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون بمعنى ناده لأنّ الشيء لا ينادى إلا باسمه، وقوله تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>4</sup> يحتمل المعنيين، وكذا قول الشاعر:

دعاني الغواني عَمَّهَنَ وخلتني \* لي اسم ولا ادعي به وهو أول

وقوله: دعنتني أخاها أم عمرو ولم أكن، قال الجوهري: "دعوت فلانا صحت به واستدعيته، وأجاز بعضهم أن يكون بمعنى اجعله وبه فسر البصريون قوله تعالى ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ مريم: 91، أي جعلوا"<sup>5</sup>. (زحافا) تقدم تفسيره لغة واصطلاحا، وحاصل ما فسّره به الناظم هنا أنّه تغيير ثاني حرفي السبب، وقد علمت أن تغيير الشيء يكون بإسقاطه وإسقاط بعض صفاته، وفسر الناظم مراده بالتغيير في البيت بعد بأنّه بالحذف أو الإسكان،

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية، ص 105

<sup>2</sup> - وقد جاء في (س) زيادة مفادها: فقال رحمه الله تعالى ورفع درجته وتقبّل منه أحسن قبول

<sup>3</sup> - الصحاح 2/ 776

<sup>4</sup> - الإسراء: 110

<sup>5</sup> - الصحاح 6/ 2337

فالحذف يشمل المتحرك كثاني السبب الثقيل والسكان كثاني الخفيف ، والإسكان لا يتناول إلا المتحرك ، فقوله تغيير جنس يشمل الزحاف والعلة ، وقوله ثاني السبب فصل يخرج العلة فإنها في كل الوجد أو بعضه آخر أو أولاً أو وسطاً وفي كل السبب خاصة أو فيه مع ثاني سبب (أوج) هذه اللفظة أظنها غير عربية ومراد الناظم منها الرمز بحروفها على المواضع التي لا يدخلها زحاف من الجزء ، وهي أول حرف منه الذي رمز عيله بالألف وسادس حرف منه الذي رمز عليه بالواو ، وثالث حرف منه الذي رمز عليه بالجيم ، وإنما يقع في الثاني والرابع والخامس والسادس من حروف الجزء ،<sup>1</sup> وأظن الناظم أخذ هذه اللفظة من اصطلاح المنجمين وأهل الهيئة ، فإنهم يعبرون بأوج الشمس وغيرها من الكواكب السيارة عن المحل الذي هو غاية (ارتفاعها) [و46] وبحضيضها عن المحل<sup>2</sup> الذي هو غاية ما تنزل إليه ، وذلك أن الفلك الموافق المركز وهو ما مركزه مركز الأرض يقطع عند مركز الأرض في أزمنة قسماً متساوية تحدث زوايا متشابهة ، ولا تختلف منه قرباً وبعداً ، فلا يحس فيه بسرعة ولا بطؤ ، والفلك الخارج المركز وهو محيط بالأرض وليس مركزه مركزها بل إلى جانب منها يقطع حول مركزه قسماً وزوايا متشابهة ، لكنها تختلف بالنسبة إلى مركز العالم لأن نصفه الذي فيه مركز العالم أقرب إلينا ، وغاية القرب عند نقطة في وسطه بها يماس المائل ويسمى الحضيض ، ونصفه الآخر أبعد عند نقطة في وسطه بها يماس محدب الموافق ويسمى الأوج ، فيرسم في النصف الآخر قوساً وزاوية أصغر فيرى ابطاً وفي الحضيض قوساً وزاوية أكبر فيرى أسرع ، وتتمام تحقيق هذه المباح في علم الهيئة فكان الناظم شبه ما لا يناله الزحاف من أجزاء الجزء بالأوج الذي هو غاية ارتفاع الكوكب ، كأنه في منزلة بعيدة رفيعة وحسن منيع لا ينال ، ويلزم من ذلك بحق المقابلة تشبيه ما يناله الزحاف بالحضيض لكون في منزلة قريبة لا تمتنع على من أرادها ، فهو كما ترى مسبوق بهذه العبارة وليست من أوضاعه كما ظن بعضهم.

(احتيم) امتنع وهو افتعل من الحمية وهي الامتناع ، قال الجوهري: "حَمَيْتُ المريض الطعام حَمِيَةً وَحِمَوُهُ ، وَاحْتَمَيْتُ من الطعام احْتِمَاءً ، وَحَمَيْتُهُ حِمَايَةً دَفَعْتُ ، وهذا شيء جَمَى على فَعَلٍ أي محظور ولا يقرب ، وَاحْتَمَيْتُ المكان جعلته جَمَى ، وفي الحديث "لا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ" <sup>3</sup> والمادة طويلة. (ذلك) في البيت الثاني إشارة إلى تعيين ثاني حرفي السبب ، و أما [قوله]<sup>4</sup> تلك في البيت الثالث إشارة إلى التغييرات المفهومة من قوله

<sup>1</sup> - ورد هنا كلام زائد في (س) لم يأتي في (و) ولا في (ر)، وأراه زيادة من الناسخ أراد بها التوضيح لا غير، حيث قال: "ولمّا لم يقع في المواضع التي عرّب بها بأوج لأنّ الأوّل إمّا أوّل سبب والسادس إمّا وسط وتند أو أوّل سبب، وكل ذلك ليس بثاني سبب الذي هو محل الزحاف"

<sup>2</sup> - سقط من (س)

<sup>3</sup> - الصحاح 6/ 2319 - 2320

<sup>4</sup> - ما بين المعقوفتين زيادة في (س)

بالإسكان والحذف ، فإنها ثلاثة إسكان المتحرك وحذف الساكن وحذف المتحرك ، أو إلى أسماء هذه التغيرات المذكورة في هذا البيت.

(الإسكان) سلب حركة الحرف المتحرك وتصويره ساكنا.(الحذف) إسقاط الحرف متحركاً أو ساكناً (يعم) يشمل ، قال الجوهري "عم الشيء يعم غمومًا ، شمل الجماعة يقال عمهم بالعطية"<sup>1</sup> ، ومتعلق العموم ليس السببين الخفيف والثقيل بل حرفي ثاني السبب الساكن والمتحرك في ثاني الجزء وغيره من محل الزحاف على ما تراه في التركيب ان شاء الله تعالى.(الترتيب) جعل الشيء ثانيا في مراتبه أي منازل ، وتقدمت المادة في قوله فرتب إلى الباء<sup>2</sup>.

(اقض) احكم أو أبلغ أو اصنع ، قال الجوهري "القضاء الحكم ، وأصله قضائي لأنه قضيت أبدلت الباء همزة على القياس وقضي الحكم ، ومنه ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ الإسراء: 23. وقد يكون بمعنى الأداء وبمعنى الإنهاء ومنه قضيت ديني ، ومنه ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الإسراء: 4 ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ الحجر: 66 أي أنهينا به وأبلغناه ذلك ، وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير ، ومنه قوله تعالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سِنْعَ سَمَوَاتٍ﴾ فصلت: 12 ومنه القضاء والقدر"<sup>3</sup>. (الولا) بكسر الواو ، المتابعة بين الشيئين أو الأشياء على الترتيب ، بأن يجعل بعضها يلي بعضا ، وهو مصدر والى يوالي وأصله الهد وقصره ضرورة ، قال الجوهري "والى بينهم ولاءً أي تابع ، وافعل هذه الأشياء على الولا أي متابعة ، وتوالى عليه شهران أي تتابع"<sup>4</sup>. (تلك) إشارة إلى التغيرات المفهومة من البيتين قبل ، أو إلى الألقاب المذكورة في بيتها ، وهي الإضمار والخبن والوقص ، واسم الإشارة يشار به إلى ما تقدم وإلى ما يأتي كقول سيبويه في كتابه هذا باب كذا ، مشيرا إلى ما يذكر بعد ، وقرره الأئمة من شراحه وقالوا وضع اسم الإشارة غير مشير به إلى متقدم ليشير به عند الحاجة لما يذكر.

(الإضمار) لغة مصدر أضمرت أي أخفيت ، قال الجوهري "وأضمرت في نفسي شيئا ، والاسم الضمير ، والجمع الضمائر ، والمضمر الموضع والمفعول"<sup>5</sup> ، ويقرب من المعنى الضمر بضم الضاد وسكون الميم أو ضمها ، الهزال ومنه الضامر الفرس (أو غيره)<sup>6</sup> ، والضمير الرجل الهضميم البطن اللطيف الجسم ، لأنها من معنى الإخفاء والنقص الذي يناسب عدم الظهور ، وحده في الاصطلاح وهو مراد الناظم تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقل بإسكانه ،

<sup>1</sup> - الصحاح 5/ 1993

<sup>2</sup> - ص 117 من التحقيق

<sup>3</sup> - الصحاح 6/ 2463

<sup>4</sup> - الصحاح 6/ 2530

<sup>5</sup> - الصحاح 2/ 722

<sup>6</sup> - سقطت من(س)

ووجه العلاقة بينه وبين اللغوي ، أنّ التسكين إزالة لظهور الحركة وإخفاء لها ، وتسكين تاء متفاعِلن ، ويقال في الجزء مضمر لأنّ حركته لها ذهب وأعقبها السكون ضعف بسبب ذلك فشبه بالضامر المهزول ، وينقل متفاعِلن بعد دخوله فيه إلى مستفعِلن. (متبعاً بخبن) أي يتبع الإضمار بالخبن فتكون منزلة الخبن بعد منزلته على ما يأتي في التركيب إن شاء الله ، والخبن لغة مصدر خَبَنَ الشيء أي غَيَّبه ، قال الجوهري "خَبَنُ الثَّوبِ وَغَيْرِهِ أَخْبَنُهُ خَبْنًا وَخَبَانًا إِذَا عَطَفْتَهُ وَخِطَّئَهُ لِيَقْصُرَ ، وَخَبَنْتُ الطَّعَامَ إِذَا غَيَّيْتَهُ وَاسْتَعْدَدْتَهُ لِلشَّدَّةِ ، وَالْخَبْنَةُ مَا يَحْمَلُهُ فِي حَضَنِكَ وَفِي الْحَدِيثِ "وَلَا تَتَّخِذْ خَبْنَةً"<sup>1</sup> ، وقال ابن بَرِّي "الخبن أي يجمع الرجل دبل ثوبه من أمامه فيرفع إلى صدره فشده هناك على شيء يجعله فيه ، ومنه حديث عمر رضي الله عنه "فليأكل ولا يتخذ منه خبنة" ، وقال الجوهري "الْخَبْنَةُ حِجْزَةُ السَّرَاوِيلِ الَّتِي تَلِي الْبَطْنَ ، وَقَالَ الْكَرَاعُ الْخَبْنَةُ مَا حَمَلْتَ فِي حَضَنِكَ ، وَيُقَالُ خَبَنَ الْخِيَاطُ الثَّوْبَ إِذَا ضَمَّ ذِيْلَهُ"<sup>2</sup> ، قلت ما حكاها عن الجوهري لم أرهفي نسخ منه ، وإنما رأيت فيها ما قدمت عنه وما حكيها من معنى الخبنة متقارب أو متوافق وفهم بعضهم أنهما [47] مختلفان ، وحده الناظم الخبن اصطلاحاً بأنه تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب خفيف بالحذف ، وهذا الذي يقتضيه لفظه ، واختصاره حذف ثاني حرفي السبب الخفيف ، ووجه مناسبة هذه التسمية للغة قال ابن بَرِّي ، كان الجزء لها حذف ثانيه وانضمَّ بذلك أوله من ثالثة شبهه بالثوب إذا خبن ، وإن شئت أتممت الجزء كما أنّ ما خبنته من ثوب أمكنك إرساله قاله الرَّجَاجُ في عروضه"<sup>3</sup> . وأيضاً فإنّ حذف ثاني الجزء إخفاء له أو تقليص وتقصير كما في الثوب ، ويدخل الخبن من الأجزاء في فاعِلن ومستفعِلن وفاعلاتن المجموعي الودت ، وفي مفعولات فقط ولا يدخل في فاع لاتن المفروق الودت ، لأنّ ألفه ثاني ودد والزحاف فإنّما يكون في ثاني سبب وينقل معه مستفعِلن إلى مفاعِلن. (وقصّ) يشبه أن يكون بسكون القاف كما نطق به الناظم ، وبشبه أن يكون مفتوحاً وسكنه للضرورة لأنّ معنييهما يناسب معنى اللقب اصطلاحاً ، إلّا أنّ قولهم في الجزء موقوص يصحّ كون السكون أصلياً ، إلّا أنه من المتمدّي دون المفتوح ، قال الجوهري "(الأصمعي)<sup>4</sup> وَقَصَّ غُنْفَهُ أَقْصَبَهَا وَقَصَّ كَسْرَتَهَا ، وَلَا يَكُونُ وَقَصَّتِ الْغُنْفُ نَفْسَهَا. وَوَقَصَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَوْقُوصٌ ، وَوَقَصَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ نَحْوَ خَذِ الْخِطَامِ وَخُذْ بِهِ ، وَالْفَرَسُ يَقْصُ الْإِكَامَ يَدْفُئُهَا ، وَالْوَقْصُ بِالْتَحْرِيكِ قَصْرُ الْعِنَقِ ، يَقُولُ وَقَصَ الرَّجُلُ يَوْقِصُ وَقَصًّا فَهُوَ أَوْقَصَ وَأَوْقَصَهُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ ، وَالْوَقْصُ كِسَارُ الْعِيدَانِ تَلْقَى عَلَى النَّارِ ، يَقَالُ وَقَصَّ

<sup>1</sup> - الصحاح 5/ 2107

<sup>2</sup> - لم أجد هذا النص في صحاح الجوهري

<sup>3</sup> - لم أعثر على هذا النص في ما ورد إلينا من كتاب العروض للرجاج

<sup>4</sup> - لقد تبث الكلام في صحاح الجوهري للكسائي وليس الأصمعي 3/ 1061

على نارك. والفرس يتوَقَّص إذا نَزَا نَزْوًا يُقَارِبُ الحَطْوُ<sup>1</sup>، وحدّه في الاصطلاح من كلام الناظم تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقيل بالحذف، واختصاره حذف ثاني السبب الثقيل، أو ما ذهب ثانيه المتحرّك ووجه المناسبة بينه وبين المعنى اللغوي أنّ الجزء لها حذف ثانيه المتحرّك شبه بما اندقّت عنقه لأنّ ثانيه بمنزلة العنق، أو كأنّ عنقه أقصرت إلا أنه كان ينبغي أن يكون المفعول موقص، إلا أن يقال هو مما استغني فيه بمفعول عن مُفْعَل كمحسوب وكذا أيضاً يناسب تقارب خطي الفرس عند توقصه، لالتقاء الحرفين اللذين اكتنفا المحذوف، وبعده أيضاً المفعول ولا يدخل إلا في متفاععلن حيث دخل الإضمار.

(ادع) معناه معنى الذي تقدّم أول البيت. (كلّا) تقدّم في ثاني بيت من التّظم (اقتضى) معناه طلب، أي طلب الجزء أن يسمى باسم ما دخله<sup>2</sup> من التغيير، وقال بعضهم<sup>3</sup> اقتضى هنا بمعنى الأداء والإنهاء؛ قضيت ديني، وقال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ﴾<sup>4</sup> ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>5</sup> واقتضيت ديني وتقاضيته حاولت قضاءه، والأمر يقتضي التكرار يؤدّيه وينهيه إلينا لدلالته عليه. قلت وتفسير الاقتضاء بالطلب كما ذكرنا هو الظاهر، ومنه قول الأصوليين في حدّ الحكم بالاقتضاء، وإثما تكلف هذا التفسير والله اعلم، لكون الجوهرى لم يفصح بالطلب في معنى الاقتضاء، فالتجأ إلى تفسيره ببعض ما ذكر الجوهرى وهو ما ذكر، قال الجوهرى واقتضى دينه وتقاضا بمعنى انتهى، وما أظنّه يعني به إلا طلبه لأنّه فصله من الذي بمعنى الأداء والإنهاء بمعان أجنبيّة. (رابعه) أي رابع حرف الجزء (لم يبل) أي لم يصب ببلية، وهي المصيبة ويجوز أن يكون معناه لم يختبر لأنّ الاختبار يكون بالخير والشر، قال الجوهرى "في البلوة بالكسر والبلية والبلية والبلوى والبلاء واحد، والجمع البلاء صرفوا فعائل إلى فعّال، وبلّوئهُ بَلَّوْا جَرَّبْتُهُ واختبرته، وبلاءُ الله بلاءٌ حسناً وبلاءٌ إِبْلَاءٌ حسّاً. وابتلاه أي اختبره، والتبالي الاختبار، والبلاء الاختبار يكون بالخير والشر، أبليئهُ معروفاً، قال الأحمر: يقال نَزَلْتُ بِلَاءً على الكفّار كَقَطَامٍ"<sup>6</sup>. (طيه) الطي مصدر طوى أي لفّ، وقد تقدّمت المادة عند قوله: بدعبلكم طووا، وأصله طوى اجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداها بالسكون فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء على القياس، وحدّه في الاصطلاح على ما يقتضيه كلام الناظم تغيير رابع الجزء إن سكن، حالة كونه ثاني سبب خفيف بالحذف وابتلاؤه بالحذف لأنّ التغيير هو الابتلاء، واختصاره حذف الرابع الساكن وسمي مطويا لأنه

<sup>1</sup> - الصحاح 3/ 1061

<sup>2</sup> - (و)(ر): ما حله

<sup>3</sup> - الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد المجيد قطاش وآخرون. ط 1: 1422 هـ - 2001 م. 39/ 312

<sup>4</sup> - الحجر: 66

<sup>5</sup> - الإسراء: 4

<sup>6</sup> - الصحاح 6/ 2284 - 2285

لها حذف (رابعه شبه بالثوب المطوي لانضمام ثالثه إلى رابعه كانضمام الثوب أو)<sup>1</sup> شبه بالثوب الذیطوی من وسطه ، ولا يدخل إلا في مسنعلن المجموع الودت فيبقى مستعلن قينقلب إلى مفتعلن ، وفي مفعولات (فيبقى معولات فينقلب إلى فاعلات)<sup>2</sup> ولا يدخل متفاعلن لئلا يجتمع خمس متحركات إلا أن يضم. (نجا) فعل ماض أي اسلم وتخلص من التغيير قال الجوهري "نجوت من كذا نَجَاءً مهدود ، وَنَجَاءً مقصورة" والصدفة منجاة" وَأُنْجِيْتُ غيري وَنَجَيْتُهُ وقرئ بهما ﴿فَالْيَوْمَ نُنْجِيكَ﴾ يونس: 92<sup>3</sup>

(عصب) قال الجوهري "(العصب) الطيُّ الشديد ، ورجل معصوب الخلق ، وجارية معصوبة حَسَنَةُ الْعَصَبِ أي مجدولة الخلق ، والمُعَصَّبُ الذي يُعَصَّبُ وسطه من الجوع. وَعَصَبَ رأسه بالعصاة تعصيبا ، وسميت العصبة لإحاطتهم بقريبيهم ، والعصب العمامة وكل ما يعصب به الرأس ، واعتصب بالتاج والعمامة ، وَعَصَبْتُ فخذ الناقة لتدرّ ، وناقاة عصب لا تدرّ حتى تعصب ، والجبل الذي تعصب به عصاة عصب الشجرة ضممت أغصانها ثم ضربتها ليسقط ورقها ، وعصبت الكباش عصباً إذا شددت خُصِيَّه حتى تسقط من غير أن تنزعها ، والعصب في العروض تسكين لام مفاعلتن وتنقل إلى مفاعيلن"<sup>4</sup> ، فقد فستره لغة واصطلاحاً وحده من كلام الناظم تغيير خامس الجزء المتحرك حالة كونه ثاني سبب ثقيل بتسكينه ، واختصاره تسكين الخامس المتحرك ، ووجه المناسبة [48]<sup>5</sup> في التسمية أَنَّ الجزءَ لَهَا أُسْكُنَ خامسه ومنع من الحركة شَبَّهَ بالدابة التي عصبتم فمُنعت الحركة ، وكذلك أيضا عصب خصيتي التيس فإنه يمنع حركة خصيه ، وكأنَّ خامس الجزء قضيبه ، وما بقي من الحروف السبعة مثل محل رجليه لأنَّه لا يكون إلا في مفاعلتن فيصير بتسكين اللام مفاعلتن فينقلب إلى مفاعيلن كما قال الجوهري. (قبض) هو لغة الأخذ والضم والسرعة خلاف البسط ، وقال الجوهري "قَبَضْتُ الشيءَ قَبْضًا أخذته ، والقبض خلاف البسط ، والانتقباض خلاف الانبساط ، وانتَقَبَضَ الشيء صار مَقْبُوضًا ، وراعٍ قَبْضُهُ أي منقبض لا يتفصح في رعي غنمه ، وتَقَبَّضَ عنه اشْمَأَزَ ، وتَقَبَّضَتِ الجلدة في النار إنزوت ، وقَبَضْتُ الشيءَ تَقْبِيضًا جمعته وزويته ، ورجل قابض وقبض بين القَبَاضَةِ أي منكمش سريع ، وفرس قَبِيضٌ الشَّدَّ أي سريع نقل القوائم والقَبْضُ السرُّ السريع يقال هذا حادٍ قابض"<sup>6</sup> ، وحده في الاصطلاح من كلام الناظم تغيير خامس الجزء حالة كونه سبب خفيف بحذفه ، واختصاره حذف خامس

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) وهو ثابت في (ر) و (س)

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) وهو ثابت في (ر) و (س)

<sup>3</sup> - الصبح 2501/6

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 182-183

<sup>5</sup> - جاء في هذه الورقة ختم باسم "بن حمدان عبد الرحمن"

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 1103/3

الساكن ، ولا يدخل إلا في فعولن وومفاعيلن ، ووجه التسمية أنَّ الجزء معه بصير مقبوضا لاتقباض صوته من أجل حذف النون والياء بعد أن كان منبسطا بالغنة واللين فيها ، أو لأنَّ حذف الحرف أخذ له أو أسرع في النطق بالجزء لها أسقط منه ، فإن قلت لم يدخل فاع لاتن المفروق الوجد ، قلت لئلا يجتمع خمس متحركات لأنَّ النون قد تحذف بالزحاف ويتصل الجزء بما بعده ، وقال بعضهم هو من محاله ، لكنهم قالوا لم يسمع فيه البتة لأنهم جعلوا السلامة علة لازمة حيث وقع.

(عقل) مصدر بمعنى المنع ، ومنه سمي العقل لأنه يعقل النفس عن التتابع في الهوى أي يمنعها ، قال الجوهري " الأصمعي عقلت البعير أَعْقَلُهُ عَقْلًا ، وهو أن يثنى وظيفه مع ذراعه فتشدهما جميعا في وسط الذراع ، وذلك الحبل العِقَالُ والجمع عُقْلٌ. وَعَقَلَ الْوَعْلُ امتنع في الجبل العالي ، يعقل عقولا ، واعتقلت الشاة وضعت رجلها بين فخذيك أو ساقيك لتجلبها واعتقل الرجل حبس واعتقل لسانه لم يقدر على الكلام"<sup>1</sup> ، وحده عند الناظم تغيير خامس الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقيل بحذفه ، واختصاره حذف الخامس المتحرك ومثاله حذف لام مفاعلتين فيبقى مفاعتن فينقل إلى مفاعلتين ، ووجه التسمية أنَّ الجزء لها سقطت لاه امتنع لذلك أن تسقط منه النون لئلا يجتمع أربعة متحركات ، لأنَّ الجزء الرابع بعده مفتتح بوجد وذلك لا يكون إلا في الفاصلة ، أو لأنَّ لها حذفت لاه منع منها ومن حركتها فأشبهه البعير عقلت يده فمنع الحركة ، ولا يدخل إلا في مفاعلتين خاصة. (كف) مصدر بمعنى الحبس أو الضم ، فمن الأوّل قوله:

وَذِي ضَعْنٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ \* وَكُنْتُ عَلَيَّ سَاءَ تِهٍ مُقْبِتًا

قال الجوهري "كففت الرجل عن الشيء فكفّ ، يتعدّى ولا يتعدّى ، والمصدر واحد ، والرزق الكفاف ما يكفّ عن التّاس ويغني"<sup>2</sup> ، ومن الثاني قال الجوهري "كففت الثوب أي خطت حاشيته ، وهو الخياطة الثانية بعد الشل وعبيته مكفوفة أي مشرّجة مشدودة وكف القميص بالضم ما استدار حول الذيل والمكفوف الضرير وكف بصره وكف"<sup>3</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، سقوط السابع الساكن ، ويعني به حالة كونه ثاني سبب خفيف ، واحترز بالسابع من الخامس وبالسّاكن من تاء مفعولات ، فإنها آخر وجد ولا يدخله الزحاف لأنه مخصوص بثنائي سبب كما تقرر ومثاله حذف نون مفاعيلن فيبقى مفاعيل ، وكذلك فاعلاتن فيبقى فاعلات ، ووجه التسمية أنَّ الجزء لها حذف آخره شبه بالثوب إذا كفّ طرفه وهو أيضا نقص منهما أو حبس عن امتداد الصوت ، وخصّ السابع بالكف لكونه حذف آخر الأجزاء كالثوب الذي كفّ ذيله أو كالرجلين المقطوعتين فهو محبوس جملة ، والعقل بالخاص

<sup>1</sup> -الصحاح 5/ 1771- 1772

<sup>2</sup> -الصحاح 4/ 1423

<sup>3</sup> -م، 4/ 1422

لبقاء بعض الحركة ، كما في البعير المعقول إذ العقل اليد ولا يدخل الكف إلا في مفاعيلن وفاعلاتن في حاله ، ومستفَع لن ولا يدخل في مفاعلتن لثلا يتوالى خمس متحركات في جزأين إذ يتركب مفاعلتن مع مثله وللفرار من ذلك نَوْن الأحوص النكرة المقصودة في قوله :

سلام الله يا مطر عليها \* (وليس عليك يا مطر السلام)<sup>1</sup>

(انقضى) أي تمّ الكلام في الزحاف المنفرد ، وانقضى عدد ألقابه أو أنواعه ونحو ذلك ، أو انقضى ما يلحق الجزء لانقضاء حروفه إذ الحرف السابع نهايته ، قال الجوهري "انقضى الشيء وتقصّى بمعنى"<sup>2</sup>

## التركيب

لها ترجم على الزحاف المنفرد أخذ يحده ، فقال وتغيير ثاني حرفي السبب ادعه زحافا ، وقد تقدّم الكلام على هذا الحدّ في المفردات ، وضمير ادعه المنصوب عائد على تغيير ثاني السبب ، أي سمّ ذلك التغيير زحافا ، ثمّ بيّن محل ذلك الثاني الذي يلحقه التغيير من الجزء ، بأن بيّن ما احتمى أي ما امتنع من التغيير من أجزائه ، وهو الحرف الأول والثاني والسادس ، بما أشار إليه من قوله وأوج الجزء من ذلك احتمى ، فعلم أنّ ما عدا ذلك وهو الثاني والرابع والخامس والسابع ، هو الذي يلحقه تغيير الزحاف بشرط أن يكون كل منها ثاني سبب ، ووقع في بعض النسخ عطف أوج بالفاء ونسخة الواو أظهر<sup>3</sup> ، وليس يظهر للفاء (كبير)<sup>4</sup> فائدة ، ولها كان ذلك التغيير مبهما فسرّه بقوله في البيت الثاني وذلك إلى آخره ، أي وذلك التغيير الواقع في ثاني حرفي السبب المسمّى زحافا ، فالإشارة عائدة إلى التغيير المقيّد لا إلى مطلق التغيير ، يكون بإسكان ذلك الثاني ، ومن المعلوم أنّه لا يسكن إلا إذا كان متحركا وذلك في السبب الثقيل فكأنّه قال وذلك بالإسكان في الثاني [و49] المذكور أن تحرك ، ومفهوم هذا الشرط أنّ ذلك الثاني قد لا يتحرك فعلم أنه تارة يكون ساكنا وتارة يكون متحركا ، فمعلوم بالإسكان حُذِفَ للعلم به أي في أحد حرفي ثاني السبب وهو المتحرك ، وقوله والحذف مخفوض عطفا على الإسكان أي ويكون ذلك التغيير في ثاني السبب بالحذف فيه ساكنا كان أو متحركا ، ففيها يتعلق بالحذف وضميره عائد على المتحرك والساكن اللذين هما صفة ثاني السبب ، وعلم ذلك ممّا قرّر أولا أنّ السبب ثقيل وخفيف ولا يصح رجوع فيهما إلى السبيين ، سواء جعلنا فيهما متعلقا بالحذف فقط أو به ، وبالإسكان على أن يكون كل من الإسكان والحذف في السبيين معا ، لأنّ من المعلوم أنّ التغيير بالإسكان لا يكون في

<sup>1</sup> - سقط ما بين قوسين من (و) و (ر)، وما أثبتناه كان من (س)

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2464

<sup>3</sup> - جاء في الحاشية من (و) تعقيب نصّه: بل نسخة الفاء أظهر لتسبب احتماء مدلولات حروف أوج عن تغيير ثاني حرفي

السبب، تأمل كاتبه أحمد بن عمر

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

الخفيف وإن كان على التوزيع أي بالإسكان في السبب الثقيل وبالحذف فيهما فلا بدّ من تقدير مضافين مع في السبب ومع فيهما أي في حرف أو حرفين ثانيهما لأنّ رجوعهما أو أحدهما إلى جملة السببين لا معنى له وحينئذ يعود المعنى الأول بعينه ، فلا معنى للعدول عنه ثم الرجوع إليه ، وفي مثل هذا يقال ردى الأمر يفضي إلى آخر فيصير آخره أولا وجوّز بعضهم أن يرفع الحذف مبتدأ وخبره فيهما وسيأتي تمامه في الإعراب ، وقوله يعم يعني أنّ تغيير الثاني المذكور بالإسكان والحذف المذكورين يعمّ ثاني كل سبب من الجزء ثنائيا كان أو رباعيا أو خماسيا أو سباعيا على الترتيب الذي نطق به من تقديم الإسكان على الحذف ، فليعتبر أولا الإسكان باعتبار الثبوت ثم الإسكان باعتبار الحذف ، ثم الحذف باعتبار المتحرك في المقامات الأربعة ، أعني الثنائي وما بعده من محال الزحاف ، لأنّ هذا التغيير هو نقص وحذف فيبتدئ بالأقلّ منه فالأقلّ فتسكين المتحرك أقلّ نقصا لأنّه حذف حركة فقط ، وهي بعض حرف فيجب أن يكون هو الأول في الذكر ، ويليه حذف الساكن لأنّه حذف حرف فقط ، ويليه حذف المتحرك لأنّه حذف حرف وحركة ، فإذا ذكر ألقابا متعددة فيحمل أولهما على انه إسكان المتحرك ، وثانيها على أنه حذف الساكن وثالثها على أنه حذف المتحرك ، وقوله فاقض على الولاء أي فاحكم بهذا الترتيب في أول محال<sup>1</sup> الزحاف ، وهو الثنائي أي الذي يلحق ثاني الجزء ثم فيما بعده من المقامات على تواليها ، هكذا ينبغي شرح هذا البيت .

وقولهفتلكالبيت ، ابتداء بذكر أنواع الزحاف الثنائية ، أي التي تلحق ثواني الأجزاء ، والإشارة بتلك إما إلى التغييرات الثلاثة المرتبة ، أو إلى أسمائها المذكورة في هذا البيت كما تقدّم ، والمعنى فالتغييرات المذكورة في ثاني الجزء الإضمار ، حالة كونه متبعا بخبن ووقص بعد الخبن ، وقد قلنا أنّ أول لقب يذكره لأوّل تغيير ، فعلى هذا الإضمارتسكين ثاني الجزء المتحرك ، والخبن حذف ثانيه الساكن ، والوقص حذف ثانيه المتحرك ، فادع أي قسم كل تغيير من الثلاثة بما اقتضاه ترتيب هذه الألقاب ، فالاسم الأول للتغيير الأول إلى آخر التغييرات والأسماء كما بيّنا ، وقال بعضهم لما بيّن ما يدخله الإضمار والخبن والوقص ، وهي معان قائمة بمحالها قال سمّ كل محل بما يقتضيه الاشتقاق من المعنى القائم به ، فقل في الجزء الذي قام به الإضمار مضمر ، وفي غيره مخبون وموقوص ، واعترض ما شرحناه بهوهو شرح الشريف بأنّه فيه تكرار لاستفادته من قوله فاقض على الولاء وبأنّه يفوته التنبيه على اشتقاق الأسماء للجزء<sup>2</sup> من هذه المعاني .

قلت قوله فاقض على الولاء عامّ في الثنائي وغيره ، وقوله فادع خاص بالثنائي كما أنّ ما بعده خاص به ، ولم يزل هذا من دأب المؤلفين يحملون أولا ثم يفصلون فلا تكرار ، وأمّا قوله يفوته التنبيه على اشتقاق الأوصاف فضعيف ، لأنّ اشتقاق الوصف للمحل من المعنى الذي

<sup>1</sup>-(س): محل

<sup>2</sup>- الشريف السبقي، شرح القصيد الخزرجي 107-109

قام به واجب لغة وعقلا، فلا يحتاج إلى التنبيه عليه، وإثما الضروري التنبيه على قيام المعنى به لا سيما الناظم في اختصاره الوجيز، وقوله ورابعه بيان للزحاف الرباعي أي الذي يلحق رابع الجزء وهو تغيير واحد له لقب واحد، أي ورابع الجزء وهو حرفه الرابع لم يتبل بشيء من التغيير إلا بما يسمى طيًا، وهو حذفه إن سكن وإن لم يسكن ذلك الرابع فقد نجا من تغييرات الزحاف، فإذا كان متحركاً لم يسكن ولم يحذف، ولما لم يتعدد فيه التغيير لم يحل بيان اللقب على الترتيب، بل بينه وبين اسمه، وإنما لم يلحق الرابع غير الطي لاختصاص الزحاف بثاني الأسباب كما تقدّم، وثاني السبب لا يتحرك إلا من الثقيل والتثقل لا يقع من الجزء إلا أولاً في متفاعلين، أو واليا للوتد في مفاعلتين، وفي الجزء لا يقع ثاني الثقيل رابع الجزء<sup>1</sup>، وليس من هذا التثنية وإن كان حذف الرابع المتحرك في قول لأنه لاحق للوتد، والكلام هنا في لاحق ثاني السبب، وقوله وعصب إلى خامس بيان لألقاب الزحاف الخماسية، أي وفي خامس الجزء من تلك التغييرات ما يسمى عصباً، وهو اسم لأول التغييرات المرتبة، وذلك حذف الخامس الساكن، (وما يسمى قبضا وهو اسم لثانيها وذلك حذف الخامس الساكن)<sup>2</sup> نوما يسمى عقلا وهو اسم لثالثها، وذلك حذف الخامس المتحرك، وقوله وكفّ إلى آخره بيان لما يلحق السابع من الزحاف، ولما كان أيضاً تغييراً واحد لا ترتيب فيبينه بالنص، فقال واللقب المسمّى بالكف هو سقوط السابع الساكن، وبيانه انقضى الكلام على الزحاف وتعريف ألقابه، ومما يلحق السابع الوقف وهو تسكينه إن تحرك، والكشف وهو حذفه متحركاً ولم يذكرهما الناظم هنا وذكرهما بعد في العلل لأنهما إنما يلحقان تاء مفعولات، وهي آخر وتد لا سبب، وتقدّم في المفرداتوجه [و50] تسمية هذه الألقاب ومحال دخولها من أجزاء التفعيل، واعلم أنّ الاضمار حسن باتفاق إلا في الضرب الثاني من ثانية الكامل فهو فيه صالح، والخبث حسن في الابتداء صالح في الحشو إلا في مفعولات فهو فيه قبيح حيث وقع، وإلا في فاعلن في مجزوء المديد والبسيط وتام البسيط ومحدوف الرمل والخفيف، فهو فيها حسن حيث وقع، والطي في مفعولات حيث وقع حسن وهو في مستفعلن في المنسرح حسن، وهو فيه فيما عدا المنسرح صالح، والعصب حسن باتفاق والعقل قبيح باتفاق، والقبض في فعولن حسن إلا في المتقارب إذا وقع بعد فعل، أو فل، فرأى الأخفش أنّه جائز قبيح ومنعه الخليل<sup>3</sup>، كما (قبل)<sup>4</sup> القبض في الخماسي خفي على الأناسي، واختلف فيه في مفاعيلن في الطويل فقال الأخفش صالح وقال الخليل حسن واتّفا على قبجه في الهزج

<sup>1</sup> - جاء في الحاشية من (و): لأنه في متفاعلين وقع ثانياً، وفي مفاعلتين وقع خامساً فخرج عن أن يقع الثقيل رابعاً. وأيضاً:

تسكين الخامس المتحرك إما يسمى قبضا وهو اسم لثانيها وذلك حذف الخامس المتحرك

<sup>2</sup> - سقط من (و) والمثبت من (ر) (س)

<sup>3</sup> - كتاب العروض للأخفش، تحقيق ودراسة سيد البحراوي، ص 58

<sup>4</sup> - (س): قبل

والمضارع<sup>1</sup>، ورجَّح رأي الخليل بخفَّته على اللسان وكثرته في الشعر، ويقع في كل بيت كما ينشده الناظم وزاد الرَّجَّاح أنَّ المحذوف يعتمد على وتد من جزأيه، والكف في الطويل قبيح عند الخليل صالح عند الأخفش<sup>2</sup> وحسن عندهما في الهزج والمضارع، ورجح رأي الخليل بقلته وثقله في الطويل، وظهر ثقله في قوله:

شأقتك أحداج سليمي بعافل، ثم إن المحذوف يعتمد على سبب من جزءه وهو فاعلاتن ومستفعلن صالح والإضافة في قوله وتغيير وما بعده للتعريف لأنَّ الـ في السبب الذكي هو المضاف إليه آخر التعريف الجنس أو الحقيقة وهي مع ذلك للعهد، وهذا من تتابع (الإضافات)<sup>3</sup> المخل بالفصاحة عند بعضهم والصحيح خلافه، وإضافة أوج للتعريف والـ في الجزء عهدية أيضا لتقدِّمه، وهي للجنس أو الحقيقة وتقديم من ذلك على احتى إما للاهتمام بأمر ما امتنع منه، أو للقافية وتنكير زحافا للجنسية أو الحقيقة أو التوعية، وأشار إلى التغيير باسم الإشارة للبعد تعظيما لشأنه ليجتهد في ضبطه، و الـ في الإسكان والحذف للجنس أو الحقيقة وجوَّز بعضهم كونهما نائبتين عن ضمير ثاني، أي بإسكانه وحذفه، وفيهما عائد على حرفيه المتحرك والساكن، قال ومن يمنع نيابتهما عن الضمير يجعلهما للمعهود ذهني، وربط الحذف فيهما ويقدر رابط الإسكان أي أي بالإسكان فيه متحركا ويأتي في الإعراب وفي هذا المبتدأ والخبر نوع من الحصر تقدِّم نظيره، والـ في الترتيب للعهد الذكري والطبيعي، وفي الولاء للجنس وجملة يعم تميم وفاء فاقض عاطفة جملة إنشاء على جملة خبر، أما جملة فذلك أو جملة يعم والمانع لتعاطف هاتين الجملتين يردُّ الأولى إلى الثانية بالتأويل، أي اجعل ذلك بالإسكان والحذف فاقض أو عممه، أو الثانية إلى الأولى أي فيقضي، وعلى كل حال فهو من عطف المسبب على السبب وجعلها بعضهم من الفاء الفصيحة لأنه جعلها عاطفة على فعل يتعلق به على الترتيب أي أعول أو عول، فاقض وحذف مفعول يعم وبه المتعلق فاقض اختصار للعلم بهما، و لا يخلو قوله وذلك بالإسكان البيت من تعقيد لفظي كما رأيت في تفسيره، وتراه في إعرابه والإشارة بتلك كالإشارة بذلك والـ في الجزء تقدِّم مثلها وفي الإضمار للتعريف الحقيقة وتنكير خبن ووقص كزحافا وحذف ما أضيفت إليه كل من الاختصار والموصولية في بما اقتضى لإفادة التعليل بمعنى الصلة، وإضافة رابع للتعريف وطئه للتخصيص والـ في الحذف للجنس ولم يبيل إلا بطئه من قصر الموصوف على الصفة أفرادا ردَّا على من يتوهم انه بلى بأشياء كغيره، وفي البيت إطناب لإيهام الطيِّ، ثم فسره وفي قوله وإلا اختصار لحذف فعل الشرط الذي نابت عنه، ولا تنكير عصب وقبض وعقل وكف كزحافا، وعطف عقلا بثم تنبيهها على تراخي مرتبته عما قبله فإنه قبيح باتفاق كما تقدَّم،

<sup>1</sup> - كتاب العروض للأخفش، ص 54

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 54

<sup>3</sup> - (و): الإضافة

وللوزن أيضا وتقدّم أنّ هذه الألقاب حقائق عرفيّة وإن لاحظت فيها أصل الاشتقاق كانت استعارات أو مجازات مرسلة ، وأما قوله وأوج الجزء فيمكن أن يُجعل من الاستعارة بالكنية وذلك بأن يشبه الجزء بالشمس أو غيرها من الدراري ، وأضر في النفس ولم يذكر وذكر من لوازمه الأوج ، فإضمار الكوكب المشبه به هو الاستعارة بالكنية أو المكنى عنها وإثبات لازمه وهو الأوج يسمى استعارة تخيلية وهذا على حدّ قوله :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

ومن لم يطّلع على أنّ الأوج من أوضاع أهل الهيئة والمنجمين كما سبق وقال أنه من أوضاع الناظم ، قال أنه شبه مفهوم أوج من الجزء في عدم التغيير بشيء يدعى إلى طعام أو غيره مما يذاق فيمتنع منه ولم يصرح بالمشبه به وأثبت للمشبه الاحتمال الذي هو لازم المشبه به مبالغة في التشبيه على منهاج الاستعارة المكنية كعالم يغترف الناس منه وشجاع يفترس أقرانه ، ومنه ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾<sup>1</sup> ، ولا خفاء بأنّ الاحتماء ليس من لوازم من يدعي إلى ما يذاق ، ويمكن أن يجعل احتمى من الاستعارة التّبعية للدلالة على السلامة من التغيير وقربيتها الفاعل الذي هو ضمير الأوج ، وأما قوله لم يبل إلا بطيه فقال الشريف عبّر عما لم يلحقه تغيير ببل على جهة التمثيل<sup>2</sup> ، وقال غيره يحتمل الاستعارة [و51] التّبعية بأن شبه التغيير بالابتلاء ، فيسمى باسمه كالأسد على الشجاع مبالغة في التشبيه بأنه فرد من أفراد ، ثم يشتق من الابتلاء فعل او وصف يدل عليه بالاستعارة في الفعل أو الوصف بواسطة الاستعارة في مصدره ، وهو معنى التّبعية ويحتمل الاستعارة بالكنية ، بأن يشبه الجزء في عروض التغيير له وسلامته منه بشخص مبتلى بخير وشرّ ولم يذكر ، وذكر من لوازمه المساوية له الابتلاء له ليدل عليه ، وذكر المشبه خاصة وهو ضمير الجزء المضاف إليه رابع.

قلت الوجوه الثلاثة حسنة مع أن في الثالث نظر ، وفي البيت الأول نوع من الطباق لجمعه بين المتغيّر والسالم الذي هو المحتمي ، وأوج واحتمى من مراعاة النظير ، وفي البيت الثاني لفّ وفي الثالث وما بعده نشر ، وهو أيضا من الجمع والتفسير والجمع والتفريق ، وفي الإسكان والحذف طباق ، وهما من الجمع لجمعهما في الاعتوار على ثاني السبب ، وكذلك الألقاب المختصة بكل محل وفي الحذف ونجا طباق.

### الإعراب

تغير مبتدأ خبره ادعه ، وفي صحّة الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلّبية خلاف والصحيح جوازه ، وجملة وأوج معطوفة على الجملة الأولى ولا محل لهما من الإعراب لأنهما ابتدائيتان ، وذلك مبتدأ خبره بالإسكان والحذف بعم خبر آخر وعلى الترتيب حال من فاعل يعمّ الذي هو

<sup>1</sup> - البقرة: 27

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 108

ضمير ذلك المشار به إلى التغيير ، ويصح جعل متعلقه كونا مطلقا أو خاصا لدلالة السياق عليه ، أيما را علي أو ماضيا أو نحو ذلك ، وقدره بعضهم واقعا على اعولت أو أعول أنا في استفادة أسمائها أو استفادتها على الترتيب ، ويجوز أن يتعلق بيعم وعلى للمصاحبة ، ويجوز أن يكون جملة يعمّ حالا من الضمير في متعلق بالإسكان ، وعلى الترتيب فيه الوجهان ويمكن جعل يعم خبر ذلك بالإسكان والحذف حالا من ضمير يعم وعلى الترتيب حالا من الإسكان والحذف أي كائنين على الترتيب ، وهو وجه متمكن من جهة المعنى لولا ما فيه من الفصل بين الحال وصاحبها بالخبر أو يتعلق بالإسكان وعلى يعم وكذا فيهما أيضا لكن تخصيص الإسكان بالمتحرك وتعميم الحذف كما تقدّم وهذه اعرابات سهلة لا إشكال فيها ولا يلزم عليها حشو في ألفاظه ومن جعل ال في الإسكان والحذف نائبة عن الضمير كما تقدم في فصل المعاني ، جعل يعم حالا من الحذف ، وبه يتعلق فيهما ويقدر حالا مع الإسكان أي وذلك حاصل بإسكانه خاصا بالمتحرك ، وحذفه عاما فيهما ، وحذفت الحال الأولى لدلالة الثانية والإسكان عليها ، قال ومن منع وقرر فيه مع الإسكان فيجوز فيه وفي فيهما أن يكونا صفتين لكون المعرف بال الجنسية نكرة في المعنى ، أو ظرفين للإسكان والحذف مجازا ، فيتعلقان بهما ولا فائدة ليعم على هذا وكذا على ، جعل ذلك مبتدأ وخبره فيهما ، قلت وهذا بناء على ما اعتقد من أنّ مفعول يعمّ حرفي ثاني السبب خاصة ، ولو جعله محل الزحاف من الجزء كما أشرنا إليه في التركيب والمفردات لما لزم فيه تكرار ، ولو سلم أنّ متعلقه فيهما خاصة لما بعد جعلهما حالا تأكيدية ، وتقدّم إعراب جملة فاقض وتلك مبتدأ أو ثاني يتعلق بهما لما فيه من معنى الإشارة ، أو لأنها بمعنى التغييرات والباء للظرفية بمعنى في ، والإضمار خبر ومتبعا حال من الإضمار والعامل فيه اسم الإشارة وهو العامل في صاحبه إلا أنّ جهة العمل فيهما مختلفة وفيه بحث فتأمل ، وبخبن متعلق بمتبع ووقص معطوف على خبن ، والكلام في جملة فادع يشبه الكلام في جملة فاقض لا يقال تلك إشارة إما الواحدة أو لجماعة ، والواحدة ليست هنا اتفاقا والجماعة كذلك لأنّ الإضمار الذي جعلهم خبر تلك واحد مذكر فلا يصح أن يكون خبر تلك أنا نقول (قد قرنا)<sup>1</sup> في المفردات أن تلك إشارة إلى التغييرات المفهومة من كلام الناظم ، الناظم ، أو إلى الإضمار وما بعده من الألقاب ، والإضمار لم يجعل خبرا عن تلك من حيث هو وإنّما جعل خبرا عنها بقيد كونه مذكورا بعده لقبان آخران ، وإلى الثلاثة هي الإشارة وهذا لمن أمعن النظر ، وهو ما يفهم من شرح الشريف ، ومن أجل هذا الإشكال اختار بعضهم عود الإشارة إلى التغييرات ، وفهم من كلام الشريف عودها إلى الألقاب ، قال : "والنقدير على قولي فتلّك التغييرات إن كانت حالة بثاني الجزء لها من الألقاب الإضمار متبعا بخبن ووقص"<sup>2</sup> ، وعلى قول الشريف هذه الألقاب إن كانت لتغيير ثاني الجزء منها الإضمار متبعا بكذا فضمير

<sup>1</sup> - (س): قدرنا

<sup>2</sup> - ينظر: الشريف السبتي، شرح القصيد الخرزجية 107

لها أو منها عائد على التغيرات ، والجملة من لها الإضمار أو منها الإضمار خبر تلك ولا بدّ من حذف أحد هذين المجزورين لأنّ الناظم لم يعطف الخبن والوقص على الإضمار فتستقل بالخبرية بل هما من تنمة متبعا وهو حال من الضمير في المجزور أو من الإضمار على ما في هذا الأصل ، و الشريف وإن لم يصرح بهذا أشار إليه إشارة ظاهرة بقولك تلك إشارة إلى أسماء التغير الذي ذكر<sup>1</sup>.

(واعترض قول الشريف بأن أسماء التغير لم تتقدّم بل تضمنها بعد اسم الإشارة)<sup>2</sup>. قلت ولا يخفى عليك سهولة الإعراب الذي قدّمته ، والإعراب الذي فهم من كلام الشريف ليس في كلامه ما يدل عليه بوجه ، وإنما كلامه يدل على عود الإشارة إلى الإضمار وما بعده ، وهذا لا يعترض لما قرّرنا من وقوع ذلك في كلام إمام النحو وتوجيه الأئمة له ثم الإعرابان اللذان ذكرا لا يقتضيان أنّ ثاني الجزء ليس غير الألقاب الثلاثة بل يقتضيان أن التغيرات لها بثاني [52] الجزء (أو منها بثاني الجزء كذا)<sup>3</sup> ، وهل للثاني غيرها أم مسكوت عنه ، والمقصود حصر ما في الثاني من الألقاب والإعراب الذي ذكرنا يفيد له ما فيه من تعريف المسند إليه والمسند وهو أحد طرفي الحصر ورابعه مبتدأ خبره جملة لم يبيل ، وحذف ألف يبلى للجزم ، وبطيّه متعلق ببيل لأنّ الاستثناء مفرغ وهو في الأصل بدل من مستثنى منه عام لأنّ المفرغ من الاستثناء المتصل أي لم يبيل بتغيير إلّا بطيّه ، وأي حرف تفسير والحذف مخفوض عطف بيان لطّيّه ، وذهب بعض غلى أنّها حرف عطف ، قال في باب المعطوف عطف النسق من التسهيل ، ولا أي يعينوليس من حروف العطف أي خلافا لصاحب المستوفي في باب إعراب الفعل وعوامله ، وتقع يعني أي بين مشتركين في الإعراب فتعدّ عاطفة على رأي<sup>4</sup> . وقال في باب المعطوف من شرحه ، الصحيح أنّها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها في التعريف والتنكير ، وردّ العطف بما يوقف عليه في كلامه<sup>5</sup> ، وجواب أن يسكن محذوف لدالة ما تقدّم عليه أي أن يسكن فيبلى بالطي الذي هو حذفه واصل وإلا وإن لا يسكن بحذف الفعل المنفي وبقيت لا دالة عليه ، وأدغمت النون في اللام فقد مجا جواب وإلا وعصب مبتدأ وما بعده عطف عليه ونجا مس خبره أي تغيرات كائنات بخامس وسوّغ الابتداء بالنكرات كون المهراد منها حقائقها ، فهي كالمعارف وليست كأسماء الأجناس ولو سلم فالعطف أو التّقسيم مسوغان ، وكفّ مبتدأ سقوط السابع خبره لا يقال فيه الأخبار عن النكرة بالمعرفة ، وهو عكس الأصل لأننا نقول المهراد بكفّ الحقيقة كما قلنا فهو معرفة كعلم الجنس

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 107

<sup>2</sup> - سقط ما بين قوسين من(س)،و المتبث من (و)و (ر)

<sup>3</sup> - سقط ما بين قوسين من(س)،و المتبث من (و) و(ر)

<sup>4</sup> - شرح التسهيل 3/206

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 3/206

ولا سيما وال في السابع الساكن للجنس ، فيقرب من النكرة وإن كانت للحقيقة فهي ككف أو يقال سقوط السابع مبتداً ، وكف خبر مقدّم ، أو يقال الابتداء بالنكرة إجازة سبويه ففي كم مالك وأقصد رجلاً خير منه أبوه ومن زيد ، ومنه ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾<sup>1</sup> ، وجملة انقضى استئناف فلا محل لها من الإعراب [والله سبحانه وتعالى أعلم]<sup>2</sup>

## الزحاف المزدوج

قد تقدّم بيان الزحاف وانقسامه<sup>3</sup> إلى المنفرد والمزدوج ، وبيان معنى القسمين على الجملة ، ولما فرغ من بيان المنفرد تفصيلاً أخذ في بيان المزدوج ، وأصل الترجمة أيضاً على ما مرّ ، هذا فصل بيان الزحاف المزدوج ، والمزدوج نعت للزحاف ، وأصله مزدوج مفتعل من الزوج ، ثم أبدلت التاء دالا كما مر في نظيره ، وكان القياس أن يقال المزداج لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، لكنهم لما صحّحوا فعله الذي هو ازدوجوا ازدوجا لكونه بمعنى فعل لا يعمل ، وهو تزوجوا لم تعل الفروع ، وكذا (اشتوروا)<sup>4</sup> لأنه بمعنى تشاوروا ، وتقدّم أنّ الزحاف المزدوج هو الزحاف الواقع في مكانين من الجزء الواحد وهو عند الناظم منحصر في أربعة (ألقاب)<sup>5</sup> الخبل والخزل والشكل والنقص ، قيل ونظمها الخليل في بيتين من الرجز ليسهل حفظها فقال:

الْحَبْنُ وَالطَّيُّ هُوَ الْمَخْبُولُ \* وَالضَّمْرُ وَالطَّيُّ هُوَ الْمَحْزُولُ  
وَالْعَصْبُ وَالْكَفُّ هُوَ الْمَنْقُوصُ \* وَالْحَبْنُ وَالْكَفُّ هُوَ الْمَشْكُولُ<sup>6</sup>

### المتن

وطيّك بعد الخبن خبل وبعد أن \* تقدّم إضمار هو الخزل يا فتى  
وكفك بعد الخبن شكل وبعد أن \* جرى العصب نقص كل ذا الباب مجتوى

### الشرح

### المفردات

<sup>1</sup> - آل عمران: 96

<sup>2</sup> - ما بين الحاصرتين زائد في (س)

<sup>3</sup> - (س): وانقسامه في نفسه

<sup>4</sup> - (و): تشاوروا. وما أثبتناه كان من (ر) و(س)

<sup>5</sup> - سقط من (ر)، (و). وقد أثبتناه من (س) حتى يتضح المعنى

<sup>6</sup> - لم أعر على هذه الأبيات في مجموع شعر الخليل بن أحمد الفراهيدي، جمع حاتم الضامن وضياء الدين الحيدري

(الخبل) لغة بتسكين الباء الفساد، قال الجوهري: "والجمع خُبُولٌ، والخُبُولُ قطع الأيدي والأرجل، ويفتح الباء الجُنْ، يقال به خَبَلٌ أي شيء من أهل الأرض، وقد خَبَلَهُ وَخَبَلَهُ أفسد عقله أو عضوه، ورجل مُحَبَّلٌ كأنه قطعت أطرافه، ودهر خَبِلَ ملتوٍ على أهله، والخَبَالُ الفساد"<sup>1</sup>. وأما في الاصطلاح فقال الناظم هو أن تطوي الجزء بعد خبئه، وقد عرفت الطي والخبن أي أن تحذف رابع الجزء بعد أن حصل فيه الخبن أو بعد أن خبنته وحاصله اجتماع الطي والخبن في الجزء، وهو مأخوذ من الخبل الذي هو الفساد والاختلال، يقال مخبولة للمختلة، وأنشد الزجاج وغيره:

يَا بَيْتِي سَلِّمِي لَسْتُ مَا بِيَدِ \* الأَيْدِ مَخْبُولَةَ الْقَضْدِ

فكان الجزء لما ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذي اعتلت يده، وقيل الخبل قطع عضوين من خلاف، والمناسبة بينة، وكذا مناسبه للذي خبل عقله بجامع الفساد، ومثاله مستعلن المجموع الودت بحذف سينه للخبن وفاؤه للطّي، فيبقى متعلن فينقل إلى فعلتن وهي الفاصلة الكبرى، وأجمعوا أنّها لا تكون من جزأين بل من واحد، وكذا مفعولات تحذف فاؤه وواوه فيبقى معلات فينقل إلى فعلات، ولا يدخل غير هذين الجزأين ولا مستفع لن المفروق الودت لأنّ فاءه لا تحذف لوقوعها في الودت.

(الخزل) بالخاء المعجمة والزاي ساكنة، ويقال بالجيم ومعناها القطع ومنه سنام مخزول إذا قطع [و53] لما يصيبه من الدبر، قال الجوهري "انخَزَلَ الشيء انقطع، والإخْزَالُ الاقتطاع، واختَزَلَهُ (عن)<sup>2</sup> القوم مثل اخْتَزَعَهُ"<sup>3</sup>، وقال في اختزعتة عن القوم قطعته عنهم، وحذّه النَّاطِم في الاصطلاح بأن تطوي الجزء بعد أن تقدّم فيه إضمار وحاصله اجتماع الطي والإضمار (في الجزء)<sup>4</sup> فكان الجزء لما تكرر عليه من الاعتلال شبه بالسنام الذي أصابه الدبر ثم قطع فاجتمع فيه اعتلالان ومثاله متفاععلن تسكن تاؤه بالإضمار وتحذف ألفه بالطي فيبقى متفععلن فينقل إلى مفتعلن ولا يدخل إلاّ فيه. (الشكل) مصدر قال الجوهري "شَكَلْتُ الطائر، وشَكَلْتُ الفرس بالشكالي، وشَكَلْتُ عن البعير إذا شَدَدْتُ شِكَاْلَهُ بين التصدير والحقب، أشكُلُ شَكْلًا، وشَكَلْتُ الكتاب أي قَيَّدْتُهُ بالإعراب"<sup>5</sup>. وفي الاصطلاح قال الناظم هو أن تكف الجزء بعد أن حصل فيه الخبن أو بعد أن تخبئه، وحاصله اجتماع الكف والخبن في الجزء، ووجه التسمية أنّ الجزء لما حذف آخره وما يلي أوله شبه بالدابة التي شكلت يدها ورجلها، لأنّ الجزء يمتنع بذلك من إطلاق الصوت به وامتناعه كما تمتنع الدابة

<sup>1</sup> - الصحاح 4/ 1682

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - الصحاح 4/ 1684

<sup>4</sup> - سقط من (س)

<sup>5</sup> - الصحاح 5/ 1783

بالشكل من امتداد قوائمه في عدوها ، ومثاله فاعلاتن المجموع الودت ، تحذف ألفه للخبن ونونه للكف فيبقى فاعلات وكذلك مستفع لن المفروق الودت ، تحذف سينه ونونه فيبقى مفعِلُنْ ، فينقل إلى مفاعل ولا يلحق غير هذين الجزأين ولا فاع لاتن المفروق الودت ، لأن ألفه ثاني وتد ولا مستفعِلن المجموع الودت لأن نونه ثالثة وتد ، وقيد بعضهم دخول فاعلاتن المجموع الودت بسلامة ما قبله وما بعده. (جَرَى) معناه تقدّم وحصل أو مشى كما يمشي الماء أو غيره ، قال الجوهري "جَرَى الماء وغيره جَرِيًا وَجَرِيًا وَأَجْرِيئُهُ أَنَا ، وما أَشَدَّ جَرِيَّتُهُ بالكسر ، والجَرَايَةُ الجَرَايَةُ من الوظائف ، والجَارِيَةُ الشمس والسفينة ، وَجَارَاهُ مُجَارَاهٌ وَجَرَاءٌ ، جرى معه (وَجَارَاهُ فِي الْحَدِيثِ) <sup>1</sup> وَتَجَارَوْا فِيهِ ، وسمي الوكيل جَرِيًا لجرِيانه مجرى مُوَكِّلِهِ" <sup>2</sup>. (الْقَص) مصدر نقص الشيء وتقدّم تفسيره أوّل بيت من النظم ، وفسره الناظم بأن يكفّ الجزء بعد أن جرى فيه العصب ، أي بعد أن تقدّم عصبه وحاصله اجتماع الكف والعصب في الجزء ، ويسمى الجزء منقوصا لما نقص منه بتسكين خامسه وحذف سابعه سابعه ، ولا يدخل إلا في مفاعلتن تسكن لانه للعصب وتحذف نونه للكف ، فيبقى مفاعلت فينقل إلى مفاعيل.

(الباب) معروف وينقل أيضا على طائفة من العلم ونوع منه ، قال الجوهري "وجمعه أبواب ، وقالوا أُبُوبَةٌ لِلزَّوْجِ قَالَ <sup>3</sup>: هَذَاكَ أُخْبِيَّةٌ وَلَاجُ أُبُوبَةٍ \* يَخْلِطُ بِالرَّ مِنْ الْجَدِّ وَاللَّيْنِ. ولو أَفْرَدَ لم يجز ، وَتَبَوَّثُ بابا اتخذته ، وَأَبْوَابٌ مُبَوَّثَةٌ كَأَصْنَافٍ مُصَنَّفَةٍ ، وهذا شيء من بَابَتِكَ أي يَصْلُحُ لك" <sup>4</sup> ، والمراد بالباب هنا الزحاف المزدوج. (مجتوى) أي مكروه اسم مفعول ، قال الجوهري "جَوَيْتُ نَفْسِي إِذَا لم يوافقك البلد إذا كرهت المقام فيه ، وإن كنت في نعمة" <sup>5</sup> ، وفي الحديث "اجتووا المدينة" ، وقال ابن دريد: في كل يوم منزل مستويل \* يشق ما مهجتي أو مجتوبوقيل معناه في كلام الناظم قبيح.

### التركيب

يقول الزحاف المزدوج أربعة أنواع ، فإن طويت الجزء بأن حذفت رابعه الساكن ، لأن المصدر مضاف للفاعل بعد خبنك إيّاه ، فإن حذفت ثانيه الساكن سمي مجموع الفعلين خبلا ، قال في الخبن نائبة عن الضمير كما قدمنا على رأي من يجيزه ، وإلا فالضمير محذوف على الرأي الآخر أي بعد الخبنهناك ، وإنما قرّنا ذلك ليوافق طيك ، وإن طويت الجزء بعد أن تقدّم غضمارمنك فيه بأن سكّنت ثانيه المتحرك ففعلك هو الخزل يا فتى يتعطى تعلّم

<sup>1</sup> - (س): وجرى معه في الحديث

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2301 - 2302

<sup>3</sup> - ابن مقبل، في الصحاح

<sup>4</sup> - الصحاح 1/ 90

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 6/ 2306

العروض ، فإن كفت الجزء بأن حذفت سابعه الساكن بعد خبنك إياه ففعلك شكل ، وإن كفتته بعد أن جرى فيه العصب منك بأن سكنت خامسه المتحرك ففعلك نقص ، وقد تقدّمت حدودها أيضا في المفردات ، ثم قال كل ذا الباب أي جميع باب الزحاف المزدوج لا واحد من أنواعه مكروه قبيح . واعلم أنّ بين الخزل والنقص نسبة لأنهما إسكان وطرح ولا يعدو الوافر وهو فيه صالح عند بعضهم خلاف قول الناظم ، وبين الخبل والشكل نسبة لأنهما طرح ساكنين وقبيحان حيث وقعا ، والخبل قبيح اتفاقا ، وخالف أبو الحسن<sup>1</sup> في الرجز فجعله فيه صالحا ، والخزل قبيح باتفاق وهو في المجزوء أخف منه في التام .

قلت لأنّ التغيير قد يأنس بالتغيير ، والشكل قبيح حيث وقع اتفاقا ، والنقص قبيح في التام صالح في المجزوء وصالح فيهما عند الخليل وهو خلاف مذهب الناظم أيضا ، وإنما لم يجتمع الوقص والطّي في متفاعلتين والعقل والكف في مفاعلتين ، لأنّ حذف متحرك كزحفين لأنّ فيه إضمار أو عسبا ، فلو جمعا لكانت ثلاثة ، وأهمل في الشعر لثقله وكل زحف في عروض في درجة فهو فيها في جميع أعاريض دائرته ، ومنقل للتي توازيه قبلية أو بعدية ، ولا ينتقل للثالثة إلا نادرا فالقبض حسن في [و54] خماسي الطويل ، وهو خبن حسن في خماسي البسيط كدرجته في الطويل صالح في سباعي المديد ، انتقل إلى درجة تلي الحسن إلى أول جزء منه فإنّه بقي فيه حسنا والقبض في سباعي الطويل كف في سباعي المديد وهما صالحان خبن في سباعي البسيط حسن في أول جزء من نصفه الأول والثاني صالح في غيرهما من السباعيات ، فانتقل من الصلاح إلى درجة الحسن الموالية له ، والكفّ القبيح عند الخليل في سباعي الطويل خبن في خماسي المديد طي في سباعي البسيط صالحان فيهما ، والصلاح أقرب إلى القبح من الحسن ، والشكل القبيح عند الناظم في المديد قبض حسن في خماسي الطويل صالح في سباعيه وخبن في خماسي البسيط وسباعيه كالطويل ، والخبل جائز في البسيط ممتنع في المديد والطويل لأدائه إلى فساد المعاقبة كما يأتي إن شاء الله تعالى ، وهذا من الأسرار المحققة لاشتراك أبحر الدوائر ، وصحة الفك والخطاب في طيّك من الخطاب العام الذي لم يقصد به معين بل كل من يصح خطابه وكذا نداء يا فتى فلذلك لا يستدلّ به مثل هذه الإضافة على تعريف المضاف إليه ، والفي الخبن والعصب للعهد ، وتقدّم فيهما غير ذلك ولو قيل في إضافة طيّك أنها للعهد ، والإضافة بأدنى ملابسة أي الطي الذي بين لك قبل لما كان بعيدا ، وتنكير إضمار للتوعية أي سابق تعريفه او منك على ما سبق والكلام في إضافة كفك ، والخطاب مثله في طيّك ، وتنكير مجتوى لا يبعد أن يكون للتحقير وفي كلّ من البيتين نوع من الجمع والتفريق .

## الإعراب

<sup>1</sup> - الجامع في العروض والقوافي 133

طَيْكَ مبتدأ بعد الخبن طرف زمان معمول الطِّي خبل خبر وإعراب ما بعده مشكل لأنّه إمّا يقدّر ، وطَيْكَ آخر مبتدأ وبعد أنّ معموله وهو مبتدأ ثان على الطي بعد الإضممار والخزل خبر هو ، والجملة خبر طيك وهذا لا يصحّ لأنّ فيه حذف الموصول وهو المصدر ، وإبقاء صلتته وهو معموله ، أو يقدّر أنّ الواو عطفت بعد أن تقدّم إضممار عل بعد الخبن وهو الخزل على خبل ، وهذا أيضا فيه الإخبار عن الموصول قبل تمام صلتته ، لأنّ المعطوف على الصلة صلة فلا يصحّ الإخبار عن الموصول قبل العطف لأنّه فصل بين الموصول أو صلتته بأجنبي ، وأيضا الواو العاطفة شيئين على شيئين ، إنما تكون كذلك في المفردات وهذه عطفت مفردا أو جملة على مفردين ، ويحتاج جوازه إلى نص لكن هذه الجملة ظاهر أنّها في قوّة المفرد ، و لا يصح أيضا أن يقدر المبتدأ في الوجه الأول ضميرا أي وهو لأنّه عائد على الطِّي ، وضمير المصدر كالمصدر مع أن في عمله إذا كان مذكورا خلافا نحو مروري يزيد حسن وهو بعمر قبيح ، فكيف به إذا كان محذوفا ، وأما إضممار بفاعل تقدّم ، وقد يتأوّل كلامه بأن يكون الأصل ، وقل إن طويت بعد أن فحذف قل ومثله كثير ، وإن طويت لدلالة ما قبله وفتى نكرة مقصودة وهو منصوب حذف تنوينه للوقف ، وإعراب وكفك إلى نقص كإعراب وطَيْكَ إلى الخزل سواء ، وكل مبتدأ وذا مضاف إليه مبني لأنّه اسم إشارة ، والباب نعت له ومجتوى خبر كل مرفوع بضمة مقدّرة ، وحذف تنوينه للوقف.

## المعاقبة والمراقبة والمكانفة

أصل الكلام أيضا هذا فصل بيان المعاقبة ، واختلف فيما عدا المكانفة من هذه الألقاب الثلاثة ، ف قيل من الزحافوهو مذهب الناظم ولذا جعلها من فصول الزحاف ، وقيل من العلل ، وقيل قسم برأسه ، ومنهم من لم يترجم المكانفة لأنها ترجع إلى السلامة وإلى تغيير الزحاف المنفرد أو المزدوح ، وهو ظاهر وإنما ذكرها الناظم وغيره لمناسبة التقسيم ، لذكرها مع المعاقبة والمراقبة وتوجيه الخلاف يتوقف على معرفة حقائقها ، فالمعاقبة لغة مصدر عاقب ، قال الجوهري: "نقول أخذت من أسيري عُقْبَةً أي بدلاً ، وعاقبت الرجل في الرحلة إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة ، وأُعْقِبْتُ الرجل إذا ركبت عُقْبَةً وركب هو عُقْبَةً مثل المعاقبة ، والعرب تُعْقِبُ بين الفاء والثاء وتُعَاقِبُ مثل جَدَفَ وجَدَث ، وعَاقَبَهُ جاء بعقبه فهو مُعَاقِبٌ وعَقِيبٌ والتعقيب مثله. والمُعَقِّبَات ملائكة الليل والنهار لأنهم يتعاقبون ، وإنما أنث لكثرة ذلك منهم كعلامّة ، والمُعَقِّبَات اللواتي يقمن عند أعجاز الإبل المعتركات على الحوض ، فإذا انصرفت ناقة دخلت مكانها أخرى وهي الناظرات العُقَبُ"<sup>1</sup> ، والمادة في المعنى طويلة ، وحذّها الناظم بأنها (جواز)<sup>2</sup> سلامة السببين المجتمعين في جزء أو جزأين من حذف ثانيهما

<sup>1</sup> - الصحاح 185/1 - 186

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

الساكن ، ووجوب سلامة أحدهما فقط من حذف ثانيه الساكن ، فلا بد من سلامة أحدهما ويمتنع حذف ساكنيهما معا ، فإذا نهما حذف ساكن أحدهما وجب سلامة الآخر ، ومن هنا سميت معاقبة ، لأنَّ السببين يتعاقبان في حذف ساكنيهما ، بحذف هذا مرة ، ويعقبه حذف ساكن الآخرى ، ولا يجتمع الحذفان كتعاقب الراكبين أو غيرهما في فعل ، ولا يجتمعان في حيّز واحد ، وأمّا السلامة فقد يسلمان معا ، إنما الممتنع أن يحذف ساكنهما معا ، فمفهوم المعاقبة من حيث امتناع حذف ساكني السببين معا ، وجوب سلامة أحدهما عند حذف ساكن الآخر ، وجواز سلامتهما ، كمفهوم الضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان ، ومفهوم مانعة الخلو ، فإنَّ طرفيهما لا يخلو الأمر [55] من أحدهما ، فإذا كذب أحدهما صدق الآخر ، وقد يصدقان نحو: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق ، وهي أنسب في تمثيل المعاقبة بها من الضدين لما عملت من اشتراط كون الضدين وجود بيّن والحذف عديمي ، وتحدّ على طريقة الناظم ايضا بعبارة اخرى امتناع حذف ساكني السببين معا في جزء أو جزأين ، وحذف أحدهما وسلامة الآخر ، وحدها ابن السقاط - رحمه الله - بأن لا يحذف ساكن السببين معا ، (وقد يثبتان معا)<sup>1</sup> . وأمّا المراقبة ، فمصدر راقب أي راعى ، ومنه قوله تعالى ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ﴾<sup>2</sup> ، قال الجوهري "الرقيب الحافظ والمنتظر والموكل بالضرب ، و رَقَبْتُ الشيء ارقبُهُ رُقُوبًا ، ورقبت ورقبانًا بالكسر فيهما رصده ، و رَقِيبُ النجم الغارب بطلوعه ، وراقب الله خافه ، والترقب والترقب الانتظار ، وأرقبته إذا أعطيته إياها ، وقلت إن مت قبلك فهي لك وإن مت قبلي فهي لي ، والاسم منه الرقبي وهي من المراقبة لأنَّ كلا يرقب موت صاحبه"<sup>3</sup> ، وتفسيره الرقبى مخالف لما فسرها به الفقهاء ، وحدّ الناظم المراقبة بمنعك لاجتماع الحذفين فيساكني السببين ، أو لاجتماع الإثباتين فيهما ، ووجه التسمية أنّ ساكني السببين يراقب كل منهما ذهاب الآخر ، أو تقول لأنّه يراقب فيها حذف أحد الساكنين فيثبت الآخر ، أو ثبوته فيحذف الآخر وهي في مفهومها كالنقيض اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، بل كلما صدق أحدهما كذب الآخر وبالعكس ، ومفهوم قسمي الحقيقة نحو العدد إما زوج وإما فرد ، وحدها على طريق الناظم بعبارة أظهر من عبارته ، لزوم حذف احد الساكنين من السببين وسلامة الآخر ، ولا يجوز حذفهما ولا إثباتهما ، وقال ابن السقاط أن لا يحذفا معا ولا يثبتا معا يعني الساكنين من السببين ، ثبت الآخر وجوبا ويفترقان بجواز إثباتهما معا في المعاقبة ، وامتناع اجتماعهما في المراقبة ، وبأن المعاقبة تكون في السببين كانا في جزأ أو جزأين ، والمراقبة لا تكون إلا إذا كانا في جزء واحد.

<sup>1</sup> - سقطت من (س)

<sup>2</sup> - التوبة: 10

<sup>3</sup> - الصحاح 137/1-138

وأما المكافئة فمصدر كانف بمعنى حافظ أو عاون ، قال الجوهري "كَنَفْتُ الشيءَ أَكْنُفُهُ أي حُطَّتْهُ وصُنَّتْهُ وَاكْتَنَفْتُهُ اعنته ، والمُكَانَفَةُ المعاونة ، والكَنَفُ بالتحريك الجَانِبُ ، وَكَنَفًا الطائر جناحه ، وَتَكَنَّفُوهُ وَاكْتَنَفُوهُ أَحاطوا به والتَكْنِيفُ مثله وصِلَاءٌ مَكْنَفٌ أي أحيط به من جوانبه ، والكِنَف بالكسر وعاء تكون فيه أداة الراعي ، وبتصغيره جاء الحديث كَنِيفٌ مُلَيٌّ عَلَمًا<sup>1</sup> وحَدَّها من كلام الناظم أن تفعل بساكني السببين ما شئت من إثباتهما أو حذفهما أو إثبات أحدهما وحذف الآخر وبالعكس ، ووجه التسمية إن أخذت من الحفظ توافقهما إثباتا وحذفا حفظ كل منهما لصاحبه لِمَلازمته إِيَّاهُ ، وكذلك في تخالفهما أن جواز الموافقة كحصولها ، وإن أخذت من الإحاطة فباعتبار إحاطة الأحكام الثلاثة بساكني السببين فيها وحدها على طريقة الناظم بعبارة أخرى جواز الأربعة الأوجه في ساكني السببين ، حذفهما وإثباتهما ، وحذف الأول وإثبات الثاني والعكس. وضابط الألقاب الثلاثة ، أن يقال السببان الخفيفان المتجاوران إما أن يصح على ساكنيهما الحذف والإثبات والاختلاف أولا ، الأول المكافئة والثاني إما أن يتعين حذف أحدهما وسلامة الآخر ويمتنع حذفهما معاوسلامتهما معا ، الأول المراقبة والثاني المعاقبة ولا خلاف أن المكافئة من الزحاف<sup>2</sup> لانتفاء اللزوم وخصوصها بثنائي السبب وفي أخنيها خلاف تقدم ، فمن رآهما من العلل استدلَّ بأن امتناع حذف الساكنين معا للذين اشتركتا فيه ضرب من الالتزام وهو من خواص العلل ، ومن رآهما من الزحاف استدلَّ بأنهما لا تثبتان على الحالة لجواز الإثبات بدلا من الحذف وبالعكس ، فيجوز في المعاقبة ثلاثة أوجه وفي المراقبة وجهان ، وعدم اللزوم من خواص الزحاف ، ومن قال هما قسم براسه تعارض عنده الشبهان ، والأولى تغليب أرجح الشائبتين للضبط وتقليل الأقسام ، وشائبة الزحاف أقوى لعدم اللزوم على الوجه المذكور ، وكونهما في ثواني الأسباب ، وفي الحشو والعلة مختصة بالعروض والضرب وبغير ثاني السبب ولازمة على كل حال ، وزاد ابن بري ولأنهما إن وقعتا في بيت من القصيدة لم يلزما جميع أبياتها وهذا شأن الزحاف.

## المتن

إذا السببان اجتمعا لهما النجا\* أو الفرد حتما فالمعاقبة اسم ذا  
للأول أو ثانيه أو لكليهما\* اسم صدر وعجز قيل والطرفان جاء  
تحل بيحد وكاهن بي وجزؤها\* بريء متى تفقد وقد جاز أن ترى

## الشرح

## المفردات

<sup>1</sup> -الصحاح 4/ 1424

<sup>2</sup> - جاء في الحاشية من (و) تعقيب، نصّه كالآتي: لا خلاف أن المكافئة من الزحاف، وإنما الخلاف في المعاقبة والمراقبة

اجتمعا أي تجاورا متلاصقين في جزء واحد أو جزأين ، قال الجوهري "جمعت الشيء المتفرق واجتمع" وفي بعض النسخ استجمعا اي صار جميعا ، قال واستجمع السيل اجتماع من كل موضع ويقال للمستجيش استجمع كل مجمع واستجمع الفرس جريا" ، (النجا) مهودود وقصره ضرورة السلامة وتقْدَم. (الفرد) ضد المجمع ، قال الجوهري "الفرد الوتر والجمع أفراد وفُرَادَى على غير قياس كأنه جمع فَرْدَان. وثورٌ فَرْدٌ وفَارْدٌ ، وفَرْدٌ وفريد كله بمعنى منفرد"<sup>1</sup> [و56]. (حتما) أي وجوبا ولازما ، قال الجوهري "الحتم إحكام الأمر ، والحتم القضاء ، والجمع الحُثُومٌ وحتمت عليه الشيء أوجبت ، والحاتم القاضي"<sup>2</sup>. (اسم) كثر كلام النحاة في أصله واشتقاقه ، هل من السمة وهي العلامة ، أو من السمو وهو الارتفاع ، وكلام المتكلمين هل هو المسمى أو غيره ، وفيه خمس لغات ؛ضم الهزمة وكسرهما وسقوطها مع ضم السين وكسرهما ، وسمي مقصور كهدي<sup>3</sup>. (ذا) إشارة إلى نجاة السببين أو أحدهما ، وهو مسمى المعاقبة. (كليهما) كثر كلام النحاة في كلا وكلتا ، بما في جلب بعضه خروج عن المقصود ، وقال الجوهري "كلّا في تأكيد الاثنين نظير كلّي في المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولي ظاهرا إعراب إعراب المقصور ، وإذا اتصل بمضمر إعراب إعراب المثنى"<sup>4</sup> ، وهو هنا تأكيد للسببين. (صدر وعجز) تقدّم معناهما لغة وواصلا ، في غير هذا الباب ، وحقيقتهما هنا على ما ذكر الناظم أنّ الجزأين المتواليين إن زحف أول ثانيهما لسلامة ما قبله سمي ذلك صدرا كفاعلاتن فعلن ، حذف ألف فاعلن لسلامة نون فاعلاتن ، وإن زحف آخر الجزء لسلامة ما بعده سمي ذلك عجزا ، وسكن الناظم الجيم وإن كان أصلها الضم ، لأنّ ذلك سائغ في مثل هذا البناء كعوض لغير ضرورة ، فكيف معها ومثال العجز فاعلات فاعلن حذف نون فاعلاتن لسلامة ألف فاعلن. (الطرفان) تثنية طرف ، قال الجوهري "الطرف بالتحريك الناحية والطائفة ، وكريم الطرفين نسب أبيه وأمه ، وأطرافه أبواه وإخوته وأعمامه ، وكل مَحْرَم ، ابن الأعرابي: لا يُدْرَى أي طرفيه أطول ، أي ذكره ولسانه ، وعن أبي عبيدة لا يملك طَرْقِيهِ أي فمه واسته ، إذا شرب الدواء وسَكِرَ"<sup>5</sup> ، وحقيقتهما اصطلاحا على ما ذكر الناظم زحف أول الجزء لسلامة ما قبله وآخره لسلامة ما بعده كفاعلاتن فعلا تفاعلن فحذف الألف من فاعلاتنالموتوسط لسلامة نون ما قبله ، وحذفت منه النون لسلامة الف ما بعده.

<sup>1</sup> - الصحاح 2/ 518

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 5/ 1892

<sup>3</sup> - جاء في الحاشية من (و) ما نصه: قلت وقد جمعم برهان الدين في بيت، فقال ولغات الاسم اسم فضم واكسر وكذا

سم أو ضم سينا واقصر .

<sup>4</sup> - الصحاح 6/ 2476

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 4/ 1393

فإن قلت الظاهر أنّ هذه التسميات عند الناظم إنما هي للجزء السّالم ، لأنه إنما علقها على النجا لا على المتغير ، وأيضا السّالم أولى بها لاستحقاقه اسمها بسلامته ، فإذا حذف منه شيء لم يستحق ذلك الاسم لأنه بعض المسمى ، فالأول إذا سلم استحق اسمها المصدر الكامل ، والثاني إذا سلم استحق اسم العجز الكامل ، وكذا الطرفان يستحقان الاسم المثني لسلامتهما ، قلت بل هي أسماء للمتغيّر لأنها إنما حدثت بسبب التغير ، وأما السّالم فإنما سمي بريئاً على ما سيأتي ، فالصدر ما حذف أوّله لسلامة ما قبله ، وهو ما سلم لما بعده ، وسمي صدرا لأنه عاقب ما قبله بصدرة ، أي تغيّر صدره بالخبن ليسلم عجز ما قبله من الكفّ والعجز ما زحف آخره لسلامة ما بعده ، وهو ما سلم لما قبله ، وسمي عجزاً لتغير عجزه بالكف ليسلم صدر ما بعده من الخبن ، والطرفان ما زحف أوّله لسلامة ما قبله وآخره لسلامة ما بعده ، وسمي طرفين لتغير صدره بالخبن وعجزه بالكف لسلامة ما قبله وما بعده .

(جاء) أصله بمدة بعد الألف وحذفها للضرورة ، قيل وفاعله ضمير يفسره المقول أي جاء هذا المقول عنهم وسيأتي فيه غير هذا. (تحلّ) أي تأتي هذه الألقاب وتوجد ، استعبر من حلّ بالمكان إذا نزل ، قال الجوهري "حلّ بالمكان حلاً وحُلُولاً وَمَحَلّاً ، والمَحَلُّ المكان الذي تحله ، وحَلَلْتُ القوم وحَلَلْتُ بهم بمعنى ، والمَحَلَّةُ منزل القوم ، ومكان مَحَلّاً يحل به الناس كثيرا ، أو حلّ العذاب يحلّ بالكسر وجب ، وبالضم نزل وقرئ بهما ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْهِمْ عَذَابِي﴾ طه: 81".<sup>1</sup>

(بيد كاهن بي) الباء للظرفية بمعنى في ، وباقي الحروف رمز على البحور التي تدخلها المعاقبة ، إلّا الياء من بي ، فإنها تكخّار ملغاة فالياء للمنسرح والحاء للرمل والdal للوافر والواو للهزج والكاف للخفيف والألف للطويل والهاء للكامل والنون للمجث والباء للمديد ، ويحدوا مضارع حدا ، قال الجوهري "الحدو سوق الإبل والغناء لها ، وقد حَدَوْتُ الإبل حَدَوّاً وحَدَاءً ، ويقال للشمال حَدَوَاءً لأنها تحدوا السحاب أي تسوقه"<sup>2</sup> ، والكاهن متعاطي علم الغيب ، قال الجوهري "الكاهن معروف وجمعه كُهَّانٌ وكُهَّنةٌ ، وكُهْنٌ يَكُهْنُ كِهَانَةً كَكْتَبَ يَكْتُبُ كِتَابَةً ، تكهّن وكُهْنٌ بالضم كِهَانَةً بالفتح صار كَاهِناً"<sup>3</sup> . (بريء) البريء لغة السّالم مما برء منه ، قال الجوهري "أبرأته مما لي عليه ، وبرأته تبرئة من كذا ، وأنا بريء منه وخَلَاءٌ منه ، لا يثني ولا يجمع لأنه مصدر في الأصل ، كسمع سماعا ، فإذا قلت أنا بريء منه وخليّ ، نثيت وجمعت وأنثت"<sup>4</sup> ، وفي الاصطلاح قال النّاظم هو جزء المعاقبة مهما فقدت منه ، والحال أنّه يجوز أن ترى فيه فقوله جزء المعاقبة أي الصّالح لها بالقوة ، لا الذي حلت فيه

<sup>1</sup> -المصدر نفسه 4/ 1672 (بتصرف)

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2309

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6/ 2191

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1/ 36

بالفعل ، وإلا تناقض مع قوله مهما فقدت ، ومع قوله يجوز ان ترى فيه ، فإنها لو حصلت ما صح ان يقال جاز ان ترى بالجواز الأخص والإضافة بأدنى ملابس ، وحده ابن بري بأنه ما سلم من المعاقبة ، وسيأتي حد الشريف له ، ومس بريئاً لسلامته من تغيير المعاقبة لما قبله ولما بعده أولهما معا . (تفقد) تعدم ، قال الجوهرى "فَقَدْتُ الشيءَ أَفْقَدُهُ فَقْدًا وَفَقْدَانًا ، وكذلك الْإِفْقَادُ ، وَتَقَدُّتُهُ طَلَبْتُهُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ ، وَالْفَاقِدُ الْمَرْأَةُ تَقْقَدُ وَلَدَهَا أَوْ زَوْجَهَا ، وَظَبِيَّةٌ فَاقِدٌ ، وَتَفَاقَدُوا [57] ، فَقَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا"<sup>1</sup> . (ترى) الظاهر أنه علمية أي تعلم لأن المعاقبة إنما تدرك بحاسة السمع ، ويجوز على بُعد أن تكون بصرية باعتبار رؤية الخط الدال على جزءها .

### التركيب

يقول إذا اجتمع السببان والمراد بهما الخيفان ، على ما دلت عليه حدود المعاقبة وأمثلتها في جزء أو جزأين متجاورين متلاصقين والحال أن النجا أي السلامة من التغيير ثابت لهما جوازا او حتما للفرد (منهما)<sup>2</sup> ، أي السبب الواحد مع تلبس الآخر بالتغيير ، فهذا الاجتماع بهذا القيد يسمى المعاقبة ، وظهر من هذا التفسير أن حتما إنما هو قيد في نجا الواحد خاصة وهو ظاهر ، وظاهر كلام الشريف وغيره أن قيد حتما راجع لسلامتها ، أو سلامة الفرد وجعل غيره تردد وجوب السلامة بينهما وبين أحدهما مانعة خلو ، وأطال هنا في بيان استلزام كل من مانعة الخلو ومانعة الجمع صاحبتهما بما لا حاجة إلى ذكره هنا ، والذي يضعف رجوع قيد الوجوب لهما معا ، إن هذا الوجوب ظاهره كالوجوب الذاتي الذي لا يختلف ، فلو اتَّصَفَ به السببان جميعا يوما ما لما وجد إلا كذلك ، لأن بالذات لا يتخلف كما أن الواحد منهما لا بعينه ، لما كانت السلامة كأوجب الذاتي له في هذا الباب لم يوجد إلا كذلك ، ومنع الخلو بينهما ليس بالوجوب كما ظن ، بل بالجواز في مجموعهما ، وبالوجوب في أحدهما ، أي لا يخلو الأمر من جواز سلامتهما معا ، أو وجوب سلامة أحدهما إذ لا أقل من ذلك ، ولا يلزم من وقوعهما سالمين ، كون ذلك واجبا لهما وإلا لما تخلف ، وقوله للأول البيت الظاهر أن موصوف الأول هو السبب ، والأول وما بعده بدل من لهما بدل مفصل من مجمل ، ولذا أعاد الجار ، نحو: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>3</sup> أي إذا تحتم النجاة للسبب الأول من السببين المجتمعين لحذف ساكن الثاني ، سميت المعاقبة (صدرا)<sup>4</sup> ، وإذا تجتم للثاني يحذف ساكن الأول قيل لها عجزا ، وإذا تحتم للأول والثاني لحصول التغيير في سببي جزء متوسط بين جزأين ، قيل لهما الطرفان ، وقد تقدّمت الأمثلة وسبك الكلام اسم صدر وعجز واسم الطرفين قيل ، أي قال اهل هذا الفن انها اسما جاءت لسلامة الأول وسلامة الثاني

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 520 / 2

<sup>2</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>3</sup> - الأعراف: 75

<sup>4</sup> - مبتورة من (و) بسبب تمزق الورقة من الحاشية

وسلامة كليهما ، فلف الناظم المسميات الثلاثة ونشر أسماءها ، فأعطى الأول للأول والثاني والثالث والثالث للثالث ، وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ، وقال بعضهم الألف واللام للعهد ، أي أول الجزء والضمير المضاف إليه ثاني يعود على الجزء ، وتجوز في إيقاع ثاني موقع آخر ، وضمير كليهما للأول والثاني ، وحذف مضافا بين الجار والمجرور لا يفهم المعنى إلا بتقديره ، وأصل كلامه قيل في المعاقبة لحذف أول الجزء لسلامة ما قبله ، أو لحذف آخره لسلامة ما بعده ، أو لحذف الأول والآخر كليهما لسلامتهما ، اسم صدر وعجز والطرفان ، وهذا الحذف جارٍ على السنن<sup>1</sup> تعيينا ومحلا لتوقف فهم حقائق ما ذكر عليه وحكى بالقول المفرد لا الجمل على رأي من أجازه ، ووسطه بين أجزاء الجملة ، وضمير جاء يفسره المقول ، أي جاء هذا المقول عنهم وهو حشو ، فتأمل أي الشرحين أجرى مع لفظ الناظم وأسهل. فإن قلت قررت في حدّ المعاقبة<sup>2</sup> وفي أول الكلام في التركيب ، أنّ المعاقبة تكون في جزء وجزأين ، وظهر أثناء الكلام أنّ المعاقبة كالجنس ، والصدر والعجز والطرفان كالألوان لها ، وأمثلتها إنما يبينتها في الجزأين ، فهل يوجد منها شيء في الجزء الواحد أم لا؟ فإن لم يوجد فيه شيء منها لم يصح ما قدمتم ، وإن وجد فما الذي يصح منها فيه ، وهلفي كلام الناظم ما يدل على جريان شيء منها فيه أم لا ، قلت أما الطرفان فلا يمكن في الجزء الواحد ، إذ لا يتأتى إلا إذا اشتمل الجزء على أربعة أسباب ، بحيث يحذف ساكن الثاني لسلامة الأول ، وساكن الثالث لسلامة الرابع ، وهذا لا يصح لاستلزامه تركيب الجزء من ثمانية أحرف ، وقد تقدّم بطلانه ، وأما الصدر والعجز فقبيل يوجدان في مستفعّلن ومفاعيلن ونحوهما ، وزعم بعضهم أنه لا يقال صدر وعجز إلا فيما يجوز فيه الطرفان ، وأما دلالة كلام الناظم على ذلك شرحنا لا ياباه ، وعلى ما حكيناه عن الغير من أنه أراد أول الجزء ياباه ، ولفظ الطرفان فيما رأيته من النسخ مرفوع ، ولو خفض عطفًا على صدر وعجز كما اقتضاه المعنى لكان احسن ، وتوجيه ما وجد في النسخ أن يكون معطوفاً على اسم على حذف مضاف أي واسم الطرفين كما قرنا ، وقيل داخل في التقدير على اسم المبتدأ وخبره جاء ، وفاعله العائد على المبتدأ ضمير الاسم المهراد به جنس الأسماء ، ولذا وحده القياس جاءت الأسماء الثلاثة ، والجملة محكية بالقول إلا انه أوقع فعله في أثناء الكلام للضرورة ، وجملة قيل صفة للأول ، وما عطف عليه أو حال منه والعائد محذوف ، أي قيل فيها أو جاء فيها ، وقول الغير حكى بالقول المفرد على رأي لا أدري ما هذا المفرد ولا ما ذلك الرأي ، الذي أشار إليه فإن عني بالمفرد الطرفان فالواو تمن من كونه محكيا بقيل ، وغن سلم أنها لا تمنع فالرأي إن كان لغة سليم في أجزاء القول مجرى الظن مطلقا ، أو قول من

<sup>1</sup> - (س): السنين

<sup>2</sup> - جاء في الحاشية من (و) سؤال هذا هو نصه: على سؤال عن المعاقبة، هل تكون في كل من الجزء والجزأين، أم مقصورة على الجزأين؟". وأجد هذا السؤال إما من الناسخ أو من أحد المضطلعين على هذا الشرح.

يرى أنه ينصب بالقول المفرد المؤدي معنى الجملة ، أو المراد به مجرد اللفظ ، فليس هذا من باب الحكاية وقد ظهر لك أن جاء ليس بحشو.

1- ومن أبيات الصدر: وَمَتَى مَا يَعْ مِنْكَ كَلَامًا \* يَتَكَلَّمُ فَيُجِبُكَ بِعَقْلٍ<sup>1</sup>  
تقطيعه: ومتى ما يعمن ككلامن \* يتكلمم فيجب كبعقلن [و58]

تفعيله: فعلاتنفعلن فعلاتن \* فعلاتنفعلنفعلاتن

فالجزء الأول بريء ، والثاني صدر والثالث بريء ، والرابع والخامس كلاهما صدر.  
2- ومن أبيات العجز: لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا مُخَصِّبِينَ \* صَالِحِينَ مَا اتَّقُوا وَاسْتَقَامُوا<sup>2</sup>

تقطيعه: لن يزال قومنا مخصبين \* صالحين متتقو<sup>3</sup> وستقامو

تفعيله: فاعلات فاعلن فاعلات \* فاعلات فاعلن فاعلاتن

فالجزء الأول عجز والثاني بريء ، والثالث والرابع كلاهما عجز والخامس بريء.

3- ومن أبيات الطرفين: لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ \* بِجَنُوبِ فَارِعٍ مِنْ تَلَاقٍ<sup>4</sup>

تقطيعه: ليت شعري هل لنا ذات يومن \* بجنوب فارعن من تلاقى

تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلاتن \* فعلاتنفاعلن فاعلاتن

(فالجزء الثاني والخامس بريئان والرابع طرفان)<sup>5</sup> ، وقوله تحل بيحد والبيت يعني أن المعاقبة تنزل في أبحر حروف يحدو كاهن بي ، وقد تقدّم تفسيرها ومعنى يحدو بي كاهن ، أي يغني بشعري على حذف مضاف ، وخصّ الكاهن لأنّ شعر التّأظم في هذا القصيد لما كان مشتملا على الرّمز فكانّ معناه من الغيب الذي لا يتعاطاه إلا الكاهن ، ثم قال وجزء المعاقبة أي الصالح لدخولها فيه بريء أن يسمى بريئا متى تقدّم منه ، والحال أنه يجوز أن ترى فيه المعاقبة أي يجوز أن يكون محلا لها ، وتقدّم أيضا هذا التفسير ، وقوله وقد جاز أن ترى ، هو الذي دلّ على أنّ معنى وجزءها أي بالقوّة ، وقال الشريف "يريد أن الجزء الذي يسلم من الزحاف للمعاقبة ، وهو سائغ فيه يسمى بريئا ، وحقيقة البريء أنه جزء عاقب بثبات حرف في أوله أو في آخره جزءا بعده سقط صدره أو جزءا قبله سقط عجزه"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله، ولم ينسب لأحد في حل الكتب الواردة فيه، ك: شرح القصيدة الخزرجية، 114، كتاب في علم العروض، 104، الكافي في العروض والقوافي، 29، رفع حاجب العيون الغامرة، 57.

<sup>2</sup> - لم يعرف قائله، ولم ينسب لأحد في حل الكتب التي ورد فيها شاهدا، شرح القصيدة الخزرجية، 114، كتاب في علم العروض، 105، الكافي في العروض والقوافي، 29

<sup>3</sup> - (و): ما تقوا

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وقد ورد بلا نسبة في: شرح القصيدة الخزرجية، 114، رفع حاجب العيون الغامرة، 58، الكافي في العروض والقوافي، 30

<sup>5</sup> - مابين قوسين سقط من (ر)

<sup>6</sup> - شرح القصيدة الخزرجية، 116

قوله وحقيقة إلى آخره ، هو معنى ما شرح به كلام الناظم إلا أنه زاده بياناً ، وقال بعضهم<sup>1</sup> : قوله وقد جاز أن ترى مستغنى عنه لأن جزءها يعني عنه لأن ما لا يجوز دخولها فيه لا يكون جزءاً لها. قلت جزءها أعم من ، وقد جاز لأن جزءها يصدق على ما حلتها وجوباً ، وعلى ما حلتها جوازاً وعلى ما تجوز فيه ولم تحله ، وقد جاز أن ترى لا يدل إلا على المعنى الأخير خاصة كما قررنا في المفردات وأشرنا إليه هنا ، والأعم لا إشعار له بأخصميين ، "أما المعاقبة في الطويل فبإفاء مفاعيلن تعاقب نونه ، وفي المديد نون فاعلاتن تعاقب الألف ثاني الجزء بعده ، وفي الوافر يدخل مفاعلتن العصب تسكين الخامس فينقل إلى مفاعيلن فتعاقب الياء النون ، وفي الكامل يضم مفاعلتن فينقل لمستفعلن فتعاقب السين الفاء ، وفي الهزج ياء مفاعيلن تعاقب نونه ، وفي الرمل نون الجزء فيه تعاقب الألف من الجزء الذي بعده ، وفي المنسرح سين مستفعلن الذي بعد مفعولات تعاقب فاؤه إذ لو أسقطا معا صار الجزء فَعْلُتُنْ ، وقبله تاء مفعولات فيجتمع خمس متحركات ، وهو ممتنع في الشعر ، وفي الخفيف نون مستفعلن يعاقب ثاني الجزء بعده فلا يكف مستفعلن لن مع خبن ما بعده ، وفي المجتث نون مستفعلن تعاقب ثاني فاعلاتن بعده ، وإنما كف مستفعلن لن هنا وفي الخفيف لتركيهما من سببين بينهما وتد مفروق" قال الشريف<sup>2</sup> . وفي عدّ بعض هذا من المعاقبة خلاف ، قال غيره اختلف في الطويل والهزج واتفق على معاقبة المديد والرمل ، وأثبتها الناظم وابن ليون في الكامل والوافر والمنسرح ، وأسقطها صاحب الختام منهوًلاً تصح في المنسرح ، واتفق على إثباتها بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن من الخفيف والمجتث ، وأجازها الأخفش بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن<sup>3</sup> ، وجعل الخليل ما حذف فيه من ذلك من فساد المعاقبة ، وسببه عدم اجتماع المتحركات الأربعة ، ألا ترى فاعلاتمستفعلن فيه ثلاثة ومع هذا سمع حذفها معا ، نحو:

ثم ناد إذا دخلت دمشق \* يا يزيد بن خالد بن يزيد

يا يزيد بن خالد إن تجبني \* تلقني طائراً بسعد السعد<sup>4</sup>

وعليه قول ابن الرومي<sup>5</sup> :

لو تلففت في كساء الكسائي \* ثم ألْبست فروة الفراء

وتحللت بالخليل وأضحى \* سيبويه لديك رهن سباء

<sup>1</sup> - شمس الدين محمد بن محمد الدّجّلي العثماني، في رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة 58

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 115

<sup>3</sup> - الأخفش، كتاب العروض 57

<sup>4</sup> - البيت منسوب لموسى شهوات، مولى بني سيم بن عمرو. المكتبة الشاملة www.shamela.ws

<sup>5</sup> - هو أبو الحسن علي بن العباس بن جريح (221هـ - 283هـ) المعروف بابن الرومي، مولى آل المنصور. شاعر كبير من

طبقة بشار والمتنبي، ولد ونشأ ببغداد ومات فيها مسموماً، له ديوان ضخيم. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 9 /

274، والفهرست 271

وتكونت من سواد أبي الأ\* سود شخصا يكتنى أبا السوداء  
لا فالله أن يعدك أهل الأ\* رضالاً من جملة الأغنياء<sup>1</sup>

هذه حجة الأخفش، وقال الخليل لم يجرئ فساد المعاقبة إلا نادراً كقوله:  
لعمرك ما جبي معادة بالذي\* يغيره الواشي ولا قدم العهدي  
ولا سوء ما جاءت به إذا جالها\* غوات الرجل فيبنا جونها بعدي  
والشائع مراعاة المعاقبة في هذه المواضع كسائر مواضعها، ولفسادها نون نحو:  
ضربت صدرها إليّ وقالت\* يا عدياً لقد وقتك الأواقي<sup>2</sup>

وأنشد بعضهم: ثم نادى إذا دخلت دمشقاً، بإشباع كسرة الدال، فلو صحّ قول  
الأخفش ما نون ولا أشبع. وعلة منع (حذف)<sup>3</sup> ساكني السببين في المعاقبة والمراقبة، قبل  
الاعتماد وقيل إنما لم يحذف من مفعولاتن في الطويل لأنك لهما حذف النون اعتمد  
المحذوف على الوند بعده، فلو حذف الألف لاعتد سبب [خفيف]<sup>4</sup>، ضعف باعتداده  
عليه، ونوقض بأن طرده يقتضي أن لا [و60] يحذف متقدمين على الوند، لأن مجاوره  
ضعف بالاعتماد على وتد فلا يعتمد عليه، وقيل لئلا يتوالى أربعة متحركات من جزءين،  
واعترض بجوازها من جزء واحد، وأجيب بأنها من جزءين، مؤدية إلى خمسة في الخفيف  
والهجئت، وحمل الباقي عليهما، ولا تستلزمه في جزء فجاز إلا في السريع، ويدل عليه  
اختلاف الخليل والأخفش في أقل من أربعة كما تقدّم، فمنع الخليل حذف ساكني السببين  
معاً وأجازه الأخفش هذا في المعاقبة، وأما المراقبة فليعامل السببان مع الوند المفروق  
معاملتهما مع المجموع ليترد قانونهما إذا تأخرا عن الوند، ولما اختلف الوند خولف بينهما  
بامتناع السلامة، و في السببين والفرد والأول للعهد، وفي النجاة كذلك أي النجاة من  
المعاقبة، و في المعاقبة والطرفان للحقيقة، وإضافة ثاني وجزء للتعريف، وإضافة اسم من  
إضافة الشيء إلى نوعه كخاتم حديد، وتنكير حتما للنوعية، وصدر وعجز وبريء للحقيقة،  
والإجمال في لهما (النجاة)<sup>5</sup> والتفصيل في الأول من الإطناب، وجملة وقد جاز أن ترى من  
الاحتباس، وفي ألفاظ البيتين الأولين مراعاة النظر، وفي الثاني الطباق لذكر الأول والثاني  
والصدر والعجز والطرفان، وفيه ألف والنشر كما تقدّم، وفي الأول الجمع لجمع السببين

<sup>1</sup> - الأبيات لابن الرومي، في قصيدة قالها في الفضل بن سلمة. ديوانه، شرح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية

بيروت-لبنان، ط 3: 1422هـ-2002م، 1/ 53

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في شرح الأشموني لألفية ابن مالك 3/ 28

<sup>3</sup> - سقطت من (و)

<sup>4</sup> - ما بين معقوفتين زيادة في (ر)

<sup>5</sup> - سقطت من (س)

والفرد في المعاقبة ، وفيه التفريق على ما شرحناه ، لإدخال السببين والفرد في النجاة ، والتفريق بين جهتي الإدخال نفي المجتمعين جوازاً وفي الفرد حتماً ، والجزء والبريء من التناسب ، وبريء وتنفد من الطباق .

### الإعراب

السببان فاعل بفعل محذوف يدل عليه اجتماعهما ، وقيل مبتدأ خبره اجتماعهما ، والنجاة مبتدأ لهما والفرد عطف على لهما ، وفيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، إما للضرورة أو على رأي من أجازه اختياراً ، وفصل بين المعطوفين بالمبتدأ ضرورة ، واو للتقسيم وحتمها مصدر نوعي ، وعامله النجاة وفيه نظر ، أو حال من الفرد كما شرحناه أو حال من الضمير المجزور أو في متعلقه على القولين على شرح الجماعة ، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة وعامله فعل من لفظه محذوف وجوباً ، وجملة لهما إلى حتماً حال من السببين على أنهما فاعل ، أو من ضميرهما الفاعل باجتماعهما ، وجملة المعاقبة اسم ذا جواب إذا ، والفاء داخلة على الجواب ، وذا إشارة إلى الاجتماع المقيد بالحال ، وفاعل تحل ضمير المعاقبة أو ضمير أسماء أنواعها ، والجملة حال من المعاقبة أو من جاء وهو الأقرب ، ويحتمل أن تكون استثناءً إخبار ، وجملة وجزءها بريء إما مستأنفة وهو أبين أو معطوفة على جملة المعاقبة اسم ذا ، أو جملة قيل أو على جملة يحدو إن جعلت مستأنفة ، وجواب متى تنفد محذوف يدل عليه وجزءها بريء ، وجملة وقد جاز ان ترى حال من الضمير الفاعل بتنفد .

### المتن:

ومنحك للضدين مبدأ شطر لم \* بأربعها كل مراقبة دعا  
وأبحر طي جز مكانفة لها \* بكملها فافعل بها أيها تشا

### الشرح

### المفردات

(منع) معروف قال الجوهري "المنع خلاف الإعطاء ، ومنع فهو مانع وَمَنُوعٌ وَمَنَّاغٌ ، ومنعت الرجل عن الشيء فامتنع منه وَمَانَعْتُهُ الشيء مُمَانَعَةً"<sup>1</sup> ، وأراد به هنا ألا يعطي ساكني السببين معاً حذفاً ولا إثباتاً. (الضدان) تقدما وهما هنا الحذف والإثبات في ساكني السببين المتجاورين المذكورين. (مبدأ) مفعول من بدأ ، وهو صالح للمصدر والزمان والمكان ، وهو الظاهر هنا أي مكان ابتداء بحر كذا ، قال الجوهري "بَدَأْتُ بالشيء بَدَاءً ، ابتدأت به ، وبدأت الشيء فعلته اِبْتِدَاءً وَبَدَأَ الله الخلق وأبْدَأَهُم بمعنى"<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - الصحاح 3/ 1287

<sup>2</sup> - الصحاح 1/ 35

(شطر) تقدّم ، والمراد به هنا إما البحر أو نصف البيت منه. (لم) صورة الكلمة الجازمة ومراده هنا الرمز بحرفيها عن البحر أو النصفين ، أي نصفي بيتي لم ، فاللام عن المضارع والميم عن المقتضب ، ومبدأ ما ذكر هو مفاعيلن في المضارع ، ومفعولات في المقتضب لأنّهما الجزآن اللذان ابتدئ بهما كل شطر من شطري البيت في البحرين المذكورين. (أربعهما) في المعدود بالأربع هنا ثلاثة أوجه ، الأول الأسباب اثنان في أوّل المصراعين من البيت ، واثنان في ثانيهما وهي عيلن في المضارع ومفعو في المقتضب ، وأنث الأربع لتأويل السبب بالكلمة واللفظة. الثاني هي ثواني الأسباب ، وهيا الحروف السواكن ، والحرف يؤنث ويذكر. الثالث هي الأنصاف من البحرين إذ في كل بيت نصفان ، فهي أربعة وانث لأنّ شطر البيت الذي هو نصفه جهة منه ويأتي تمام الكلام فيه. (كلّ) المضاف إليه كل الذي عوض عنه التنوين هم العروضيون أو أهل هذا العلم. (مراقبة) تقدّم. (دعا) سمي. (أبحر) جمع قلة لبحر ، وتقدّم (طيّ جزء) حروف رمز على الأبحر التي تدخلها المكافئة فالطاء للسريع ، والياء للمنسرح والجيم للبسيط والزاي للرجز ، وأما تركيب الكلمتين على أنّ لهما معنى لغويا ، فرايت في نسخ وبعضها يذكر صاحبها رواية ما فيها طيّ بالتشديد والخفض بإضافة أبحر إليه ، وهو مصدر طوى وتقدّم معناه وجز أمر من جاز إذا خلف ، قال الجوهري "جزت الموضع أجوزة جوازا ، سلكته وسرت فيه. وأجزّته خلّفته وقطّعته ، وأنقذته. والاجتياز السلوك [61] ، وجاوزت الشيء وتجاوزته أي جزّته وتجاوز الله عنّا عفا" <sup>1</sup> ، وهي عند بعضهم مرفوع بالإبتداء ، مصدر طوى النصيحة قبضها وإخفأها ، وجز خبر طي أمر من جازك الشيء جوازا وجوازنا خلفك. (مكانفة) تقدّم معناها (بكملها) الضمير للأبحر المذكورة ، وكمل جمع كامل نحو عادل وعدل وشارد وشرذ ، وهو صفة لأجزاء الأبحر المذكورة ، أي في الأجزاء الكاملة منها ، وهي التي سلمت من نقص العلل اللازمة ، كأجزاء الحشو وبعض الأعاريض والضروب ، واحترز من الأعاريض والضروب التي لزمها نقص ، وإن لم تدخلها العلل كلزوم طي ضرب العروض الأول من المنسرح ، وكامل اسم فاعل من كمل قال الجوهري "بفتح الميم وضمها وكسرهما وهو أردؤها ، وتكامل وأكملته أنا ، ورجل گامل وقوم گملّة كحافدٍ وحفّدة ، وأعطه هذا المال گملاً أي كلّهُ والگمَال التّمام" <sup>2</sup> ، وباقي مفردات البيت بيّن.

### التركيب

لما فرغ من بيان المعاينة بيّن في الأول من هذين البيتين معنى المراقبة ، وفي الثاني معنى المكانفة وقد تقدّم حدّهما من كلامه عند تفسير الترجمة وقال هنا إن منعك لاجتماع الضدين أو رفعهما فحذف المضاف وأقام المضاف عليه مقامه ، والمعطوف والضدان هما الحذف والإثبات في ساكني السببين المجتمعين في الجزأين اللذين بهما يبتدأ بحر المضارع

<sup>1</sup> - الصحاح 3/ 870

<sup>2</sup> المصدر نفسه 5/ 1813

والمقتضب ، ومهما مفاعيلن في مبدأ المضارع ، ومفعولات في مبدأ المقتضب فلا يقال مفاعل بحذف الياء والنون ، ولا معلات بحذف الفاء والواو ، ولا مفاعيلن بإثباتهما ، ولا مفعولات بإثباتهما بل مفاعلن أو مفاعيل ومفعولات أو (مفعلات)<sup>1</sup> (فمفع) <sup>2</sup> الحذفين والإثباتين والتزام واحد من كل نوع في أربعة الأسباب التي تضمنها مصراع البيت الواحد من أحد البحرين أو في الحروف الأربعة السواكن وهي ثواني الأسباب المذكورة أربعة في كل بيت من البحرين أو في الأربعة الأنصاف نصفين في كل بيت من البحرين ، كل العروضيين سمو ذلك المنع مراقبة ، ورجح بعضهم كون المراد بالأربع الأنصاف ، بأن الناظم أتى بذلك ليرفع توهم أنه أراد بالشطر البحر لأنه مشترك بينهما ، وإرادة البحر توهم أن محل المراقبة أول البيت من البحرين خاصة وليس كذلك. قلت وهذا إيهام بعيد لأن معنى مبدأ شطر لم على أن المراد البحر مبدأ أجزاء بحر لم أو مبدأ أجزاء بيت بحر لم ، وأجزاء البحر أو البيت واحدة في كل بيت منه ، فلا تحقق لأول البحر مع ما ارتكبه من التأويل البعيد في تأنيث الأربع ، وقوى بعضهم هذا التأويل ، بأن قال لو أرد الأسباب والحروفقال ثمانيتها ليرفع الإيهام المذكور ، وقد علمت جوابه وأيضا فإنها ثمانية باعتبار البحرين ، وإنما مراده البحر الواحد ، ولو قال بثمانيتها لأوهم أن ذلك في البحر الواحد ، فيؤدي إلى فساد أعظم ، والحاصل أن مفاعيلن إن دخله الكف بسقوط نونه ثبتت الياء ، وإن قبض بحذف يائه ثبتت النون<sup>3</sup> ، فمن أبيات الكف:

دعاني إلى سعاد \* دواعي هوى سعاد<sup>4</sup>

ومن أبيات القبض:

وقد رأيت الرجال \* فما أرى مثل عمرو<sup>5</sup>

وإن خبن مفعولات بحذف فائه ثبتت الواو ، وإن طوي بحذف واوه ثبتت الفاء ، فمن خبنه فينقل إلى مفاعيلن يَقُولُونَ لَا يُعَدُّوا \* وَهُمْ يَدْفِنُونَهُمْ .  
ومن طيه فينقل إلى فاعلات ، أقبلت فَلَاخَ لَهَا \* عَارِضَانِ الْبَرْدِ<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - (و): مفعولات

<sup>2</sup> (س): فمفع

<sup>3</sup> - يدخل "مفاعيلن" في المضارع من الزحاف الكف والقبض على البديل، بمعنى إنه إذا دخلها الكف امتنع دخول القبض فيها، وإذا دخلها القبض امتنع دخول الكف عليها. وهذا ما يسمونه بالمراقبة، فلا يزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان من الزحاف، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر. ينظر: موسى الأحدي نويوات، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي 281

<sup>4</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض الورقة 61، العروض 98، الكافي في العروض والقوافي 82، رفع حاجب العيون الغامرة 111، كتاب في علم العروض 157

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في العروض 98 وفيه زيد بدلا من عمرو، رفع حاجب العيون الغامرة 59

وَاتَّفَقُوا عَلَى صِحَّةِ الْمِرَاقَبَةِ فِي الْمَضَارِعِ لِتَأْخُرِ السَّبَبِينَ عَنِ الْوَتْدِ، إِلَّا مَنْ أَنْكَرَ عَرُوضَهُ جَمَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ أَثَبَتَهَا فِي مَفْعُولَاتٍ فِي الْمَقْتَضِبِ، وَذَهَبَ الْفِرَاءُ وَغَيْرُهُ إِلَى نَفْيِهَا فِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْخَلِيلُ فِيهِ بَيْتُ الْخَبْلِ وَلَا نَصٌّ عَلَى الْمِرَاقَبَةِ فِيهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ الْمِرَاقَبَةَ عِنْدَهُ فِيهِ وَاحْتِجَّ الْأَقْلُونَ بِالسَّمَاعِ، فَمِنْ سَلَامَةِ الْمَقْتَضِبِ:

لَا أَذْغُوكَ مِنْ بَعْدِ \* بَلْ أَذْغُوكَ مِنْ كُتْبٍ<sup>2</sup>

وَمِنْ خَبْلِهِ: "ذَرَفْتَ مَدَامَعَهُوْفُوَادَهُ يَخْفُ"، وَمِنْهُ: "صَرْمَتُكَ جَارِيَةٌ \* فَتَرَكْتُكَفِي تَعَبٍ"<sup>3</sup>. وَبِالْقِيَاسِ فَإِنَّهُ اطَّرَدَ فِي جَمِيعِ الشَّعَرِ أَنَّ السَّبَبِينَ إِذَا تَقَدَّمَ الْوَتْدُ جَازَ حَذْفُ سَاكِنَيْهِمَا مَعَاطًا، فَالْمَقْتَضِبُ كَذَلِكَ فَإِنْ تَأَخَّرَ السَّبَبَانِ عَنْهُ لَمْ يَحْذَفْ سَاكِنَاهُمَا مَعَ، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ أَرْبَعَةٌ مَتَحَرَّكَاتٍ، وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مِنَ التَّادِرِ فَلَا يَفْسُدُ الْمِرَاقَبَةُ كَمَا تَقَدَّمُ فِي الْمَعَاقِبَةِ، لَا يُقَالُ الْمَقْتَضِبُ كُلُّهُ نَادِرٌ فَلَا يَنَافِي الْإِحْتِجَاجُ بِالنَّادِرِ، لِأَنَّ نَقُولَ مَعْنَى كَوْنِهِ نَادِرٌ أَيْ (وَجُودُهُ)<sup>4</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا كَثُرَ مِنَ الْبُحُورِ وَنَدُورِ الْخَبْلِ فِيهِ، وَالسَّلَامَةُ بِمَعْنَى أَنَّهُمَا لَوْ كَثُرَا فِيهِ لَمَا خَفِيَ عَنِ الْخَلِيلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، مَهْ أَنْ الْخَبْلَ قَبِيحٌ مُطْلَقًا، وَدَلَّاهُ كَثَرُ الطِّيِّ فِيهِ ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ مَعَ حُسْنِهِ لِكَثْرَةِ سَوَاكِنِهِ.

وَقَوْلُهُ وَأَبْحَرُ طِيَّ الْبَيْتِ بَيَانٌ لِلْمِكَافَةِ وَمَحَلُّهَا، وَكَثِيرٌ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ لَكُونَ تَغْيِيرُهَا مِنَ الزَّحَافِ كَمَا تَقَدَّمُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ أَبْحَرَ مَا دَلَّتْ [62] <sup>5</sup> عَلَيْهِ هَذِهِ الرَّمُوزُ الْمِكَافَةُ، أَيْ هَذَا اللَّقْبُ ثَابِتٌ لِتِلْكَ الْبُحُورِ حَالَةً أَوْ مَوْجُودَةً فِي كَمَلِهَا أَوْ فِي أَجْزَاءِ كَمَلِهَا، فَافْعَلُ بِتِلْكَ الْبُحُورِ أَوْ أَجْزَاءِهَا الْكَامِلَةَ مَا تَشَاءُ مِنْ حَذْفِ سَاكِنِي السَّبَبِينَ الْمُتَجَاوِرِينَ فِي الْجُزْءِ الْكَامِلِ، أَوْ إِثْبَاتِهَا مَعَ أَوْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا وَإِثْبَاتِ الْآخَرِ لَا كَالْمَعَاقِبَةِ وَالْمِرَاقَبَةِ اللَّتَيْنِ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْضُ الْأَحْوَالِ وَالْأَجْزَاءِ الْكَامِلَةِ هِيَ الَّتِي لَمْ تَقْصُرْهُ الْعِلَلُ الْإِلَازِمَةُ، كَطِيَّ ضَرْبِ الْعَرُوضِ الْأُولَى مِنَ الْمُنْسَرَحِ، وَالْمِكَافَةُ تَدْخُلُ مُسْتَفْعَلُنَ الْمَجْمُوعِ الْوَتْدِ، لِأَنَّ السَّبَبِينَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْوَتْدِ الْمَجْمُوعُ جَازَ حَذْفُ سَاكِنَيْهِمَا مَعَ، وَإِذَا تَأَخَّرَا مَعَ لَمْ يَجْزِ، وَلِذَلِكَ لَزِمَ حُكْمُ الْمَعَاقِبَةِ مَفَاعِيلُنَ دُونَ مُسْتَفْعَلُنَ الَّذِي يَنْفَكُ مِنْهُ، فَإِنَّ الْمَعَاقِبَةَ لَا تُلْزِمُهُ غَلَا بَعَارِضُ وَوَجْهُ ذِكْرِ النَّاضِمِ الْمُسْرَحِ فِي مَا دَخَلَتْهُ الْمَعَاقِبَةُ ثُمَّ ذَكَرَهُ هُنَا فِيمَا تَدْخُلُهُ الْمِكَافَةُ وَهُمْ ضِدَانٌ لَا يَجْتَمِعَانِ مِنَ الْوُجُوهِ، لِأَنَّ أَجْزَاءَهُ تَخْتَلِفُ فَأَمَّا مُسْتَفْعَلُنَ الْوَاقِعِ فِي أَوَّلِ شَطْرِيهِ فَحَذْفُ السَّاكِنِينَ فِيهِ

<sup>1</sup>-(س): مثل الرد. والبيت بلا نسبة في: العروض 99 وفيه أعرضت بدلا من أقبلت، عروض الورقة 50، رفع حاجب العيون الغامرة 113، الكافي في العروض والقوافي 84، وذكر المعري هذا البيت على أنه من وضع الخليل في الفصول الغايات

37، انظر أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي، الجامع في العروض والقوافي 160

<sup>2</sup> - من شواهد العروض، لم يعرف قائله

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: شرح عروض ابن الحاجب 146، ومقصد الطالب 145.

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

<sup>5</sup> - تكرر في هذه الورقة نفس الختم الذي يحمل اسم بن حمدان عبد الرحمن

جائز ، وأما مستفعلن الذي يلي مفعولات فلا يجوز حذفها فيه لأن قبله تاء مفعولات وهي متحركة ، فلو خبل مستفعلن لتوالى خمسة متحركات ، ولذا لا يعده بعضهم من المعاقبة إذ امتناع حذف الساكنين إنما هو لعارض ، كقوله:

وَبَلَدٌ مُتَشَابِهٌ سَمَتْهُ \* قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ<sup>1</sup>

فقوله وأول بلد هو أول جزء وهو فعلتن ، وسبباه محذوف من كليهما الساكن ، وكذا قطعه: (وَهُنْسُئُهُ) مستفعلن ، ولا يخبل لأنه يتوالى فيه أربعة متحركات ، والباء قبله متحركة فتجيء خمسة فهذا البيت من المنسرح مبني من مستفعلن مفعولات مستفعلن ومثلها ، فدخلت المكافئة مستفعلن الأول ومفعولات وهما الجزءان الكاملان ، لأنهما حشو لا تدخلهما العلل ، فمحل المكافئة ما قبل مفعولات ، ومحل المعاقبة ما بعده ، ولاشتراك الكمال في محل المكافئة جاز خبل الضرب السالم من الرجز وامتنع في مقطوعه دون الخبن ، ولذلك لم يذكر المقتضب فيما تحله المكافئة ، وأجازها الفراء وغيره فيه ، وقيل هو من محل المعاقبة وهذا الخلاف كله في مفعولات لا في مستفعلن ، ويمكن أن يقال في معنى التركيب من غير اعتبار الرمز الأبحر التي في ركوبها طي المسافات البعيدة الشاقة جزءها بالمكافئة التي هي الحفظ والإحاطة ثابتة لكمالها ، ويجوز على هذا رفع أبحر بالابتداء والخبر جزء والعائد محذوف أي جزءها أو نصب (أبحر)<sup>2</sup> بجزء ، وقال بعضهم معناه قبل التركيب خلف طي النصيحة أو العلم وانبذه وراءك ، ولفظ طي مبتدأ خبره جزء على حدٍّ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴿٣﴾ في حذف العائد وهو قليل في الخبر ، ومنعه قوم للتهيئة والقطع ، بخلاف الصفة والصلة .

قلت فالتقدير عنده الطي جزء وتنظيره بالآية في قلة حذف الضمير ، على رأي من لا يفرق في المبتدأ بين كونه كلا أو نحوه مما يفيد العموم وبين غيره وطريقة ابن مالك إنَّ القلة مخصوصة بما لا يفيد العموم نحو: ما أنشد ابن عصفور من قوله وخالد يحمد ساداتنا البيت ، وال في الضدين للعهد ، وكذا إضافة أربع وكمل تنكير مراقبة ومكانة لإفادة الحقيقة ، وتنكير كل لإفادة العموم وإضافة أبحر للاختصاص ، وتقديم معمول دعا للوزن .

## الإعراب

رأيت في نسخة مروية منعك منصوبا ، وتوجيهه أن يكون مفعولا أولا لدعا ومراقبة مفعوله الثاني ، وللضدين معمول المنع واللازمائدة لتقوية العامل لفرعته في العمل ، وهو على حذف مضاف أي لاجتماع الضدين أو لرفع الضدين وأيهما قَدَّرت فلتقدر الآخر معطوفا عليه كما تقدّم ، ومبدأ ظرف للمضاف المحذوف لا لمنع ، و يجوز أن يعمل فيه منع ولا يفسد

<sup>1</sup> - البيت منسوب لمالك بن عجلان، في جبهة أشعار العرب 122، و بلا نسبة في العروض 90، وعروض الورقة 49

وفيه (جملة)، ورفع حاجب العيون الغامرة 60 وفيه (جملة)، والكافي في العروض 76، وكتاب في علم العروض 148

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> النساء: 95. جاء في النسخ (كل) وهذا خطأ

المعنى خلافا لبعضهم ، وبأربعها بدل من مبتدأ ، وكل مبتدأ خبره جملة دعا ، والرابط فاعل دعا ووحد اعتبارا بلفظ كل ، نحو: ﴿كُلُّ كَذِبٍ رُسْلٌ﴾<sup>1</sup> ، ويجوز أن يكون منعك مرفوعا بالابتداء ، وكل مبتدأ ثان ودعا مراقبة خبر وحذف ومفعول دعا الأول وهو ضمير عائذ على منع الذي هو المبتدأ الأول ، وهو الرابط من جملة كل لأن جملة كل خبر منع ، وأبهر مبتدأ طي جزء مضاف إليه ، مكافئة مبتدأ ثان ولها خبره ، وبكملها بدل من لها بدل بعض من كل والباء ظرفية بمعنى في ، ويجوز أن تتعلق بالعامل في لها الذي هو الخبر أو تكون في موضع الحال من الضمير في المجزور ، وقوله فافعل جملة معطوفة على جملة مكافئة لها وهي مؤذنة بأن ما بعدها مسبب عما قبلها ، أي إذا ثبتت لها المكافئة وحقيقتها جواز التغييرات الثلاثة فافعل بها أيها تشاء ، وفيه عطف الإنشائية على الخبرية ، وقد علمت وجهه والتأويل فيه ، وقال بعضهم تحتمل الفاء الزيادة على قول من أجاز ذلك ، والجملة مفسرة لما قبلها ومن لم ير زيادتها يجعلها جواب شرط مقدر ، أي إن قصدت نضمها فافعل .

قلت الجملة المفسرة لا تقتزن بالفاء التي هي من صور الوصل ، لأن المفسرة يجب فصلها لكمال الاتصال بينها وبين المفسر فتعين فيها صورة القطع ، وزيادة الفاء عند من يرى ذلك في غير هذه الصورة [و 63] وتقدير كونها جوابا ليس ببعيد ، لكن تقدير الشرطان قصدت نظمها غير مناسب وإنما المناسب إن أردت معرفتها لأن مقصوده تعريف حقيقتها لمن أرادته قصد (النظم)<sup>2</sup> أم لا ، وأيها مفعول بأفعل ومضاف إليه لأن الظاهر أنها موصولة وهي في هذه الحالة مبنية ولها ثلاثة أحوال آخر ، وهي فيها معربة وبنيت لخروجها عن نظائرها من الموصولات في حذف صدر الصلة من غير طول فيها ، تشاء صلة لها ويجوز على بُعد نصب مكافئة بجزء على المفعولية ، ولا ملها للتعليل أو على البدلية من أبهر إن نصبته بجزء فتأمله .

<sup>1</sup> - ق: 14

<sup>2</sup> - (س): الناظم

## أنواع العلل

(هكذا) <sup>1</sup>تبث نص هذه الترجمة في نسخة قيل فيها أنها مروية ، وتبث نصها في نسخة الشريف "علل الأجزاء" <sup>2</sup>، وتبث عند بعضهم "علل الأعاريض والضروب" ، وكان هذه الأخيرة أخص من الأولين لأنّ فيها تعيين محلّ العلل ، وعلى كل تقدير فهو على حذف (مضاف تقديره) <sup>3</sup> هذا باب بيان كذا ، ولما فرغ من بيان التغيير الذي لا يلزم بالذات وهو الزحاف أخذ يبيّن ما يلزم منه وهو العلة ومحلها الأعاريض والضروب ، كما أفاد بإضافة العلل إليها على النسخة الأخيرة وجميع الألفاظ الواقعة في النسخ تقدم بيانها إلا العلل وهي جمع علة وهو منقول ، قال الجوهري: "العلة المرض ، وحدّث يشغل صاحبه عن وجهه كأنّ تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه الأول ، واعتلّ بأي مرض فهو عليل ، ولا أعلمك الله أي لا أصابك بعلّة" <sup>4</sup> ، وجمعها عللوعلت ، وقد تقدم حدّها في الاصطلاح عند الكلام على ترجمة الزحاف المنفرد ، وحدّها الناظم بما لم يكن مما مضى فما كالجنس وهي عرض عام واقعة على التغيير اللاحق لأجزاء التفعيل ، وهو يشمل الزحاف والعلة فأخرج الزحاف بقوله لم يكن مما مضى وهو كالفصل ، وتلخيص الحدّ على ما اقتضاه كلامه أن العلة هي التغيير اللاحق لأجزاء التفعيل بالزيادة والنقص المغاير لتغيير الزحاف الذي مضى بيانه وهو ما كان في ثواني الأسباب ولا خفاء بما فيه من الضعف من جهة الإجمال وغيره ، ووجه التسمية أنّ الجزء دخله ما شغله عن السلامة أو ما صيره عليلًا أو كالعليل بزيادة أو نقص ، واشتقوا منها الاسم) <sup>5</sup> فقالوا عليل ومعلول.

### المتن

ما لم يكن مما مضى ادع بعلّة \* زيادته والنقص فرقا لذي النهى  
فزد سببا خفا لتريفيل كامل \* بغايته من بعد جزء له اهتدى  
ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامنا \* وسبغ به المجزوء في رمل عرى  
وإن زدت صدر الشطر ما دون خمسة \* فذلك خرم وهو أقبح ما يرى  
وحذف وقطف قصر القطع حذف \* وسلم ووقف كشف الخرم ما انفرا  
مواقعها أعجاز الأجزاء إن أنت \* عروضاً وضرباً ما عدا الخرم فابتدا

<sup>1</sup> - (س): كذا

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 121

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)، ومستدرك في الحاشية من (ر)، وتابث في (س)

<sup>4</sup> - الصحاح 5/ 1773

<sup>5</sup> - سقط من (س)

## الشرح

### المفردات

ألفاظ البيت كلها تقدمت إلا (النهى) بأنهم جمع نهية بضم النون وهي العقل ، قال الجوهري : "النَّهْيَةُ بالضم واحدة النَّهْي وهي العقول لأنها تنتهي عن القبح"<sup>1</sup> ، (خفا) بوزن حمل فوق الإدغام ، قال الجوهري: "الخف بالكسر الخفيف وخرج فلان في خف من أصحابه أي جماعة قليلة"<sup>2</sup> (وقد)<sup>3</sup> تقدمت المادة. (ترفيل) قال الجوهري: "التَرْفِيلُ التعظيم ، وتَرْفِيلُ الرِّكْبَةِ إجماعها ، وَرَقْلٌ في ثيابه يَرْقُلُ أطلها وجَرَّها متبخترا فهو رافل ، وَرَقْلٌ بالكسر رَقْلًا خَرَقَ في لِبْسَتِهِ فهو رَقْلٌ ، وكذا أَرَقَلَ في ثيابه. وثوب رَقْلٌ مثل هَجَفٍ ، وفرس رَقْلٌ طويل الذنب"<sup>4</sup> ، وفسره الناظم بأنه زيادة سبب خفيف على ضرب الكامل المجزوء ، وضرب الكامل متفاعِلن فيزاد عليه قُلْ ، وهما تاء ونون ساكنة ، وتقلب النون الأصلية ألفا لما ياتي في التذييل فيصير وزنه متفاعِلتن<sup>5</sup> ، ووجه تسميته ترفيلا أنَّ الزيادة في الشيء تعظيم له ، أو لأن الوزن بالزيادة فيه أشبه الثوب الطويل الذي يجر ذيله ، أو ذنب الفرس الطويل فالجزء بتلك الزيادة يترَقْلُ ترفيلا ، وكأنه مصدر ترفل مطاوع رَقْلته ، ويقال للجزء منه مرقل ، وقال ابن السَّقَّاط: "الترفيل زيادة سبب خفيف في آخر وتد مجموع" ، ولا يدخل إلا في متفاعِلن في مجزوء الكامل ، وكان يجوز في مواضع الإذالة إلا أنه لم يسمع ويَجْمَل أن يكون اختصاصه بمجزوء الكامل تقوية لضعفه بالجزء وليس كمجزوء البسيط<sup>6</sup> ، لأنه مَثْمَن في أصله يزيد على الكامل بجزأين .

(كامل) تام وقد تقدّم ، والمراد به ها هنا البحر ، ويأتي وجه تسميته كاملا إن شاء الله تعالى.(غايته) أي آخر الكامل وهو ضربه ، قال الجوهري: "الغاية مدى الشيء ، والجمع غايٌّ مثل ساعة وساعٍ"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - الصحاح 6/ 2517

<sup>2</sup> -المصدر نفسه 4/ 1353

<sup>3</sup> - سقطت من (س) و (ر)

<sup>4</sup> - الصحاح 4/ 1711

<sup>5</sup> - وبيته: ولقد سبقتهم إليّ فلم نزع وأنت آجر، وزنه: ولقد سبق قهمو إلي فلم نزع نو أنت الآخر: متفاعِلن متفاعِلن

متفاعِلن متفاعِلتن. البيت للحطيئة في ديوانه، تحقيق نعمان محمد طه. مكتبة الخانجي بمصر 1987، ص 58

<sup>6</sup> - ومثاله قول: إِنَّا ذَمَمْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ سعد بن زيد وعمرو من تميم، تقطيعه: إِنَّا ذَمَمْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ سعد بن

زيدن وعم رن من تميم: تفعيله: مستفعِلن فاعِلن مستفعِلن مِيتفعِلن فاعِلن مستفعِلان. البيت منسوب للأسود بن

يعفر، ديوانه 69، وقد نسب للدمنهوري في الإرشاد الشافي 46.

<sup>7</sup> - الصحاح 6/ 2451

(جزء) تقدّم معناه<sup>1</sup>. (اهتدي) افتعل من هدى الشيء هديا بمعنى تقدّم ، قال ابن طريف في جامعہ مستعمل في كل شيء حتى العصا في اليد ، وقال الجوهري: "هداه أي تقدّم ، قال طرفه (بن العبد)<sup>2</sup>:"

للفتي عقل يعيش به \* حيث تهدي ساقه قدمه<sup>3</sup>

وهدي السهم نصله والهادي الفئق وأقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها<sup>4</sup> [و64]. (مجزوء) مفعول من الجزء المتقدّم ، وهو صفة للجزء. (هج) رمز على بحرين فالهاء للكمال والجيم للبسيط ، وصورته اللغوية أمر من هاج إذا تحرك ، قال الجوهري: "هاج الشيء يهيج هيجا وهيجا وهيجانا ، واهتاج وتهيج أي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى وهيجه وهاجه بمعنى<sup>5</sup>."

(ذيله) أي طوله ومثله أذلة ، وهو أمر من ذيل والمصدر تذييل وربما قيل الإذالة وهو مأخوذ من الذيل ، قال الجوهري: "الذيل واحد أذْيَال القميص وذُيُولِه ، وذالت المرأة تذيّل جرّت ذيلها على الأرض وتبخترت ، ومُلاً مُذَيِّلٌ طويل الذيل ، وأذالت المرأة قناعها أرسلته ، وفرس ذائل طويل الذنب ، والأنثى ذائلة ، وفرس ذِيَالٌ طويل الذنب ، فإن قصر وطال ذنبه قالوا ذِيَال الذنب ، والذائل الدرع الطويلة الذيل"<sup>6</sup> وحده الناظم في الاصطلاح بأنه زيادة حرف ساكن ثامن في آخر جزء من مجزوء بحر الكامل والبسيط وذلك مستفعلن في البسيط ، فيؤول إلى مستفعلان ومتفعلن في الكامل فيؤول إلى متفعلان ، وقال ابن السقاط الأذلة زيادة حرف ساكن في آخر وتد مجموع ، وقال ابن بري لا تدخل إلا في فاعلن ومستفعلن المجموع الوند مفاعلتن فقط. قلت وإذا اختص بمجزوء البسيط والكامل فكيف يدخل فاعلن وهي بذال معجمة ، ويقال في الجزء كذال وسمي بذلك تشبيها بذيل الفرس وغيره مما ذكر وزيدت النون دون غيرها قياسا على التنوين ، لأنها نون لفظا تزداد في الاسم بعد كماله ، ولها كانت المزيدة ساكنة كالأصلية قبلها أبدلت الأصلية ألفا كالنون الحقيقية والتنوين وفقا لجواز اجتماع الساكنين وأحدهما حرف مد لأن المدّ كالحركة.

(السكن) رأيته في نسخة مروية بفتح السين ، وكأنه أراد به السكون الذي هو لغة الثبوت والاستقرار ، واصطلاحا فقد الحركات الثلاث ، أو الإسكان فيكون مصدرا لم يحفظ كما نطق

<sup>1</sup> - ينظر الصفحة 98 من التحقيق

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (و،ر) وتابث في (س)

<sup>3</sup> - طرفه بن العبد، ديوانه ، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط3: 1433هـ-

1433هـ- 2002م. ص73

<sup>4</sup> - الصحاح 6/ 2534

<sup>5</sup> - الصحاح 1/ 352

<sup>6</sup> - الصحاح 4/ 1702

بن الناظم ، ولكنه اضطرَّ إلى ذلك ويفتقر ضرورة إلى سماع أيضا ، وعليهذه فهو على حذف أي بذى السكون وهو الحرف الساكن وأجاز بعضهم كسر السين فيكون بمعنى الساكن ونظيره التِّلُو والتَّالي ، وعلى هذا فلا حاجة إلى مضاف. (ونسبغ به) أي وكل بالساكن والمصدر التسبيغ ، قال الجوهري: "شيء سابغ أي كامل واف ، وأسبغت النعمة بالضم سُبوغًا اتَّسعت ، وأسبغها الله أنَّهها ، وإسباغ الضوء إتمامه ، ودَنَّب سابغ واف ، والسابغة الدَّرع (الواسعة)<sup>1</sup> ولا يسبها مسبغ ، وتسبغة البيضة ما توصل به من حلق الدَّرْع فتستر العنق وتحل سابغ طويل الجردان وضدَّه الكمش"<sup>2</sup> ، و التسبيغ في الاصطلاح زيادة حرف ساكن في آخر معزوء الرمل ، هكذا قال الناظم وقال ابن السَّقاط زيادة حرف ساكن في آخر سبب خفيف إلا أنه عبَّر عنه بالسَّبغ ، والصواب التسبيغ أو الإسباغ ، قال ابن بري ويجوز انيدخل في كل جزء آخره سبب خفيف ، لكن اختص دخوله بفاعلاتن فقط ، يزداد آخره نون ساكنة وتقلب النون الأصلية ألفا فيصير فاعلاتن ساكن النون ، وقال بعضهم إنما يقال فاعليتان لأنَّ الأصل كضاربات ، والجمع لا يثنى ، قتلوا الإدغام هنا أيضا لا أصل له ولم يعهد والمقصود كما تقدَّم ما يحفظ مثال المتحرك والساكن ، مع ورود استعماله في اصطلاح أهل العروض ، وهو معنى قول الناظم بعد وضع زنة تحذوا بها حذو من مضى أي من العروضيين ، ويسمى الجزء مسبغا ووجه التَّسمية أنَّ الجزء صار سابغا بما زيد فيه ، واشتركت هذه الألقاب الثلاثة في معنى الزيادة على الجزء ، واختصَّ الأوَّل باسم الترفيل لأنه زيادة السبب ، ويختص بالكمال فكان اسم التعظيم أحق به ، واختصَّ الاثنى باسم الذيل لأنه زيادة في صبة المفرد كذيل الفرس ، واختصَّ الثالث بالتسبيغ للإلحاقه بصيغة الجمع فكانها قبله كملت لأن صيغة الجمع بعدها فما يلحقها يشبه الزائد في الثوب ، ونحو الذي يخفي ويعفي الأثر.

(رمل) المراد به هنا أحد البحور ، ويأتي إن شاء الله تعالى وجه تسمية ته بذلك وهو في اللغة مشترك بين معان منها الهرولة. (عرا) أي حل قال الجوهري: "عراني الأمر واعتراي ، إذا غشي. وعروته أعزَّوه عزَّوا ألهمت به ، وأتيته طالبا فهو مَعْرُو ، وتعروه الأضياف وتعتربه تغشاه"<sup>3</sup> ، (دون) من الظروف المكانية بمعنى أقرب ، وهي نادرة التصرف قال الجوهري: "دون تقيض فوق ، وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا"<sup>4</sup>. (خزم) بالزاي هو في اللغة مصدر "خزمت "خزمت البعير إذا جعلت في أنفه الخزامة وهي حلقة من شعر تجعل في وتره أنفه يشد بها الزمام ، ويقال لكل مثقوب مخزوم ، والطير كلها مخزومة لأنَّ وترات أنوفها مثقوبة ولذا يقال

<sup>1</sup> - سقط من (س)

<sup>2</sup> - الصحاح 4/ 1321

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6/ 2423

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 5/ 2115

نعام مخزوم وخزمت [و65] الجراد في العود نظلمته<sup>1</sup>، وحدّه الناظم اصطلاحاً بأن يزداد في صدر الشطر من شطري البيت حرف أو حرفان أو ثلاثة أو أربعة، وهذا منتهاه وهو معنى قوله ما دون خمسة، ووجه التسمية أن هذا زيادة على البيت يوجب بعض تغيير فيه، كما إن تلك زيادة على أنف البعير تؤثر فيه بعض أثراً أو يقال شبه (الجزء)<sup>2</sup> بالزيادة في أوله بما يزداد في أنف البعير. (أقبح) أفعل من القبح ضد الحسن، قال الجوهري: "القبح نقيض الحسن، وقد قبح قباحة فهو قبيح، وقبحه الله أي نحاه من الخير، فهو من المقبوحين، يقال قُبِحًا له وقُبْحًا. وأقبح أتى بقبيح والاستقبح ضد الاستحسان وقبح عليه فعله تقبيحاً"<sup>3</sup>. (يرى) تقدّم نظيره غير مرة. (حذف) قال الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه، حذفت من شعري ومن ذكّب الدابة أخذت، والحذافة ما حذفته من الأديم وغيره، وحذفت رأسه بالسيف قطعت منه قطعة"<sup>4</sup>، وحدّه الناظم بأنه حذف سبب خفيف، وقال ابن السقاط الحذف ما حذف منه سبب خفيف من آخر الجزء. وهذا في الحقيقة حدّ للمحذوف لا للحذف، وفي الحدين دور لا يخفى، ومثاله حذف لن من فعولن ومفاعيلن، فينقلان إلى فعل وفعلون، ووجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره شبه بالذي قطع ذيله أو شيء منه ومحلّه فعولن ومفاعيلن وفاعلاتن المجموع الودت، وكان يجوز دخوله في فاع لاتن المفروق الودت، لكن لزمه الجزء فصار مربّعاً مختلف الأجزاء، فلو تغيّر أحد جزأيه لالتبست أجزاء دائرته ولذا جاز في مفاعيلن في الهزج، وإن كان مربّعاً لاتفاق أجزائه فأحدها يدل على أصل دائرته ولا يدخل مفاعلتن ولا مستفع لن المفروق الودت لئلا يوقف على متحرك ومنع الجرمي<sup>5</sup> ومن تبعه دخوله في مفاعيلن وقالوا إنه قصر بعد قبض.

(قطف) هو لغة بهمني القطع، قال الجوهري: "قطفت العنب قطفاً، والقطف بالكسر العنقود، وبجمعه جاء القرآن ﴿فُطُوْفُهَا دَانِيَةٌ﴾، والقِطَافُ والقِطَافُ وقت القطف، والقِطَافَةُ بالضم ما يسقط من العنب إذا قطف، كالجُرَافَةِ من التمر. وأقطف الكرم دنا قطافه، والقوم حان قطاف كرومهم"<sup>6</sup>، وعرفه الناظم بأنه حذف سبب خفيف وإسكان ما قبله ووجه التسمية أن الجزء لما حذف منه سبب وحركة شبه بما قطف من التمار وقد علق به شيء من الشجرة، ولا يدخل إلا مفاعلتن وكان حقه أن يدخل في مستفع لن المفروق الودت في مجزوء الخفيف، ولم يسمع فيه ولعلّه لكثرة الإجحاف لأجل ما حصل من الجزء، ومن ثم جاز

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 5/ 1911

<sup>2</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1/ 393

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 4/ 1341

<sup>5</sup> - هو أبو زيد القاسم بن يزيد الجرمي، الموصلّي. الشيخ والإمام القدوة، كان زاهدا ورعاً، من أصحاب سفيان، وكان حافظاً للحديث متفقاً، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 7/ 156، والفهرست لابن النديم 89

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 4/ 1417

القصر فيه إذ هو أقل من القطف وصوب بعضهم امتناعه لئلا يجتمع ساكنان. (قصر)  
قال الجوهري: "قصر الشيء أقصره قصرا حبسته ، ومنه مقصورة الجامع. وقصرته على كذا لم تجاوز به إلى غيره ، والتقصير من الصلاة ومن الشَّعْر كالقصر ، وأقصرته من الصلاة لغة في قصرت<sup>1</sup> ، فهو إمّا الحبس أو الإسقاط ، وحدّه الناظم بأنه حذف ساكن من سبب وتسكين ما قبله وكان حقّه أن يقول حذف ساكن من سبب في آخر الجزء ، وقال ابن السَّقا حذف آخر السبب وتسكين ما قبله وكان حقه هو أيضا أن يقول السبب في آخر الجزء ومثاله حذف نون فاعلاتن وتسكين تائه ، فينقل إلى فاعلان فيلتقي ساكنان الألف والنون ، ووجه التسمية أنّ الجزء لما حذف آخره وأسكن ما قبله منع من الحركة ، وسيأتي في كلام الناظم توجيه آخر ومحلّه فاعلاتن مجموع الود ، ومستفغ لن مفروقه في مجزوء الخفيف ، و لا يدخل فاع لاتن المفروق الود في المضارع لجزءه ودخوله مفاعيلن في الهزج من الجائز لكنه لم يسمع ولا يدخل مفاعلتن لئلا يلتقي ساكنان مع العصب.

(القطع) معروف قال الجوهري: "قطعت الشيء قَطْعًا ، وقطعت النهر قُطُوعًا عبرت ، وقطع ماء الرَكِيّة قَطُوعًا وقِطَاعًا نقص"<sup>2</sup> ، المادة طويلة ، وحدّه الناظم بأنه حذف ساكن من وزنه وتسكين ما قبله وهي عبارة قاصرة وكان حقه أن يقول حذف آخر الودت المجموع وتسكين م قبله ومثاله فاعلن تحذف نونه وتسكن لامه فينقل إلى فعلن ، ومستفعلن المجموع الودت تحذف نونه وتسكن لامه فينقل إلى مفعولن في هذين يدخل وفي متفاعلن ويدخل مع الحذف في فاعلاتن وفعلولن ويسمى البتر ، ووجه التسمية أنّ الودت لما نقص منه أشبه وتد الخشب إذا قطع فكان (النقص)<sup>3</sup> هنا كالقطع هناك ، أو أشبه ما قطع منه شيء من أوتاد الخشب. (حذّ) استعمله الناظم مدغمًا للضرورة وهو واجب الفكّ لفتح عينه ، قال الجوهري: "الحذّ خفة الذنب بغير أخذ وقطاة حذاء خفّ ريش ذنبها ورجل أخذ خفيف اليد ، قال الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة: أوليت العراق وراقديه فزار يا أخذ يد القميص ، ويمين حذا حلفها صاحبها بسرعة ومن قاله بالجيم يذهب إلى انه جَذّها جَذّ العير الصليانة ورحم حذا وجذا وعن الفراء إذا لم توصل والحذّ في العروض من باب الكامل اسقاط "[66]الودت عن عجز متفاعلن فيبقى متفا ، فينقل إلى فعلن والقصيدة حذاء وقرب خبر حاذي أي سريع مثل حثّاث. وكنى الفرزدق بقوله أخذ يد القميص عن قصر كمه تشميرا للسرقة ، وحدّه الناظم بأنه حذف وتد مجموع من الكامل كما قال الجوهري ، ووجه التسمية أنّ الجزء لما حذف وتده صار قصيرا أو خفيفا لخفة النطق به أو شبه ما قطع منه بقطع الذنب أو خفته ، وسماه صاحب "العقد" وابن السيد الجدد بالجيم ودالين مهملين من الجد وهو القطع ،

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 2/ 794

<sup>2</sup> - الصحاح 3/ 1266

<sup>3</sup> - مطموسة في (و)

والأول أكثر كما هو في عروض الخليل ، قال الشريف: "وأُتِيَ به الناظم مسكن العين ، فأما أن يكون بالذال المعجمة وسكن العين المفتوحة ضرورة وتجشم ذلك على قبحه ، وأما أن يكون بالذال المهملة وسماه جدًا لأنَّ الجذَّ القطع ، وإنما أخذ العرضيون الجدد بفتح الدال منه "وظاهر كلام الناظم اختصاصه بالكامل ، وقال ابن بري لا يدخل إلا في مستفعلن المجموع الودت ومتفاعلن ويجوز في فاعلن إلا أنه لم يسمع. (صلم) بفتح اللام معناه قطع الأذنين وبسكونها مصدر وهو فعل الفاعل كما نطق به الناظم ، قال الجوهري : "رجل أصلم أي مستأصل الأذنين ، وصلمت أذنه أصلمها صلما استأصلتها ومصلم الأذنين إذا اقتطعتا من أصولهما والظليم مصلم الأذنين كأنه مستأصلهما خلقه"<sup>2</sup> ، ويطلق أيضا على اعتلال الأذن ، وحدّه الناظم بأنه حذف وتد مفروق ولا يكون إلا في السريع كما ذكر ومحلّه مفعولات بحذف وتده ، فيبقى مفعو فينقل إلى فعلن ساكن العين ، شبه حذف لاث من الجزء لإشرافحروفه على بقية الجزء بقطع الذن التي هي عضو مشرف وقياس قولهم أصلم أن يكون صلّم بفتح اللام ، وتسكين الناظم له ضرورة ولم يحفظ فعله. (وقف) مصدر معناه الحبس ، قال الجوهري: "وقفت الدابة تقف وقوفا ووقفتها أنا يتعدى ولا يتعدى ووقفت الدار للمساكين وقفا وواوقفتها بالألف لغة رديئة ، ولا يقال أوقفت إلا عن أمر كنت فيه ، أي أقفلت كذا وكل شيء يمسك عنه"<sup>3</sup> ، وحدّه الناظم بأنه تسكين السابغ المتحرك ووجه التسمية أن آخر الجزء حبس عن الحركة كحبس الدابة عن المسير والدار عن البيع ، ولا يدخل إلا مفعولات فينقل غلى مفعولان. (كشف) معناه اظهار ، قال الجوهري: "كشفت الشيء فانكشف وتكشف ، يقال تَكَشَّفَ البرق إذا ملأ السماء ، وكاشفة بالعداوة بادأه بها ، ويقال في الحديث: "لو تكاشفتما ما تدافنتما" أي لو انكشف عيب (بعضكم) بعض"<sup>4</sup> وحده الناظم بأنه إسقاط السابغ المتحرك ، ولا يدخل إلا مفعولات كالوقف ، نحذف تاءه فينقل إلى مفعولن ، قال ابن بري: "وسمي مكشوفاً لأنَّ أوّل الودت لفظه السبب غير أنّ وقوع التاء بعده منع أن يكون سبباً فإذا حذفته منه التاء انكشف وصار سبباً". (الخرم) قال الجوهري: "مصدر خَرَمْتُ الخَرَزَ أَخْرَمُهُ بالكسر أَثْبَتَهُ. وما خرمت شيئاً ما نقصت وما قطعت ، وما خرم الدليل عن الطريق ما عدل ، ورجل أخرم يَبِن الخرم وهو الذي قطعت وتره أنفه وطرفاً أنفه لا يبلغ الجذع ، والآخر أيضا المثقوب الأذن ، وقد انخرم ثقبه انشَقَّ فهو أخرم وذلك الموضع

<sup>1</sup> - شرح الخرزجية

<sup>2</sup> - الصحاح

<sup>3</sup> - الصحاح

<sup>4</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>5</sup> - الصحاح 4/ 1421

الْحَرَمَةُ<sup>1</sup>. وحده عند الناظم حذف حرف من أول الوجد المجموع الكائن في الصدر ، وقال ابن السَّاقَط : "هو حذف أول حرف من الجزء" ويعني الجزء الأول من البيت ، وقد يكون في أول النصف الثاني ، ووجه التسمية أنه شبه حذف أول حرف من الجزء بخرم الأنف ، لأنَّ أنف الشيء أوله ولا يدخل إلا في ثلاثة أجزاء فاعولن ، ومفاعيلن ، و مفاعلتن ، لأنَّ الخرم لا يكون إلا في أوائل الأوتاد المجموعة ولا يوجد ما أوله وتد مجموع غيرها ، وإنما اختصَّ الوجد لأنَّ حذف أول السبب الخفيف يؤدي إلى الابتداء بالسَّاكن ، والثقل يسكن بالإضمار فيعود خفيفا ، واستدلَّ الفارسي في "الإيضاح" على منع الابتداء بالسَّاكن ، بأنهم لم يخرموا متفاعلن كما خرموا فاعولن ، لأنَّ متفاعلن يسكن ثانيه فلو خرم لأدَّى إلى الابتداء بالسَّاكن ، واستدلَّ بعضهم على جوازه في متفاعلن بقول الزبيري<sup>2</sup> :

تَنكَبُوا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ \* كَانَتْ قَدِيمًا لَا يَرَامُ حَرِيمُهَا

سَتُونَ أَلْفًا لَمْ يُؤْبُوا أَرْضَهُمْ \* وَلَمْ يَعِشْ بَعْدَ الْإِيَابِ سَقِيمُهَا

فخرم أول البيت وأل النصف الثاني من البيت الثاني ، واعترض باحتمال كونه وقصا ، وجوز التبريزي<sup>3</sup> خرم السبب إذا زحف وصار يشبه الوجد<sup>4</sup> ، وحكاه ابن رشيق في "العمدة"<sup>5</sup> ، وهذا في مثل متفاعلن يدخله الوقص ، ومستفعلن يدخله الخبن واستدلَّ لهذا بما هو من القلة ، بحيث لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وفي بعضه تراعى الرواية.

(انفرا) معناه انقطع ، قال الجوهري: "فريت الشيء أفريه فَرِيًّا قطعته لأصله ، وفريت المزادة خلقتها وصنعتها وفريت الأرض سرتها وقطعتها ، وأفريت الأوداج قطعتها ، والشيء سقفته فانفري وتفرى انشق ، يقال تفرى الليل عن(صباحه)<sup>6</sup> . وأفري الذئب بطن [و66] الشاة ، الكسائي: أفريت الأديم قطعته للإصلاح ، وتفرَّت الأرض بالعيون انبجست"<sup>7</sup> ، ويشبه ان يقال لها كانت هذه المحذوفات عللا وهي كلها حسنة عند الخليل على ما تقدّم عنه في مقدّمة الزحاف المنفرد ، كانت قطعاً للإصلاح فعبر الناظم عنها بانفرا على ما ذكر الكسائي. (مواقع) جمع موقع أي المواضع التي توجد فيها هذه الأنواع النقص المذكورة قبل ، قال

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 5/ 1910

<sup>2</sup> - هو عبد الله الزبيري بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم بن عمرو بن النضر بن كنانة، شاعر مفلح خبيث، كان مؤدياً

لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلسانه، ثم أسلم واعتذر إليه. ينظر ترجمته في: المؤلف والمختلف 194

<sup>3</sup> - هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الشيباني، الخطيب التبريزي، أحد الأعلام، أخذ الأدب عن

أبي العلاء المعري، وعبيد الله بن الرُّبِّي. توفي سنة 502هـ. سير أعلام النبلاء 12 / 155

<sup>4</sup> - التبريزي، الكافي في العروض والقوافي ص23

<sup>5</sup> - ابن الرشيق، العمدة في صناعة الشعر 2/ 305

<sup>6</sup> - جاء في (رس) الصباح، ثم استدركها الكاتب في الهامش بصبحه

<sup>7</sup> - الصحاح 6/ 2454

**الجوهري:** "مواقع الغيث مساقطة، يقال وقع الشيء موقعة، ومَوْقَعَة الطائر بفتح الفاء الموضع الذي يقع عليه، ومِيقَعَة البازي الموضع الذي يألفه فيقع عليه، والوقع بالتسكين المكان المرتفع من الجبل عن أبي عمر"<sup>1</sup>، وباقي ألفاظ البيت تقدّم تفسيرها.

### التركيب

يقول إنّ التغيير اللاحق للأجزاء التفعيل سواء كان بالزيادة أو النقص وليس من التغيير الزحافي الذي مضى في ثاني الأسباب سمّه علة، فرقا بالتسمية بين اللقيين لذوي العقول لأجل افتراق حقيقتي مدلولهما فتغيير العلة لا يكون في ثاني السبب بل يكون كله خاصة أو فيه مع بعض سبب آخر أو في كل وتد أو في بعضه، أو في سبب وبعض وتد، وما في الوجد قد يكون أوله كالخرم، أو وسطه كأنه تشعيث، أو آخره وهو كثير، وتكون العلة بزيادة ونقص كما ذكر واختلف في اشتراط اللزوم فيها، وعليه ينبني عدّ الخرم والتشعيث والخزم منها، فمن لم يشترط اللزوم كالناظم عدّها من العلل لكونها في وتد، ومن اشترطه عدّها من الزحاف، وبدأ الناظم بذكر الزيادة جريا على عادته في مراعاة اللّف والنشر المرتّب لأنه قدّم ذكر الزيادة ففي البيت الأول، فقال فزد سببا خفيفا في غاية البحر الكامل، وهي ضربه الذي هو آخر جزء منه، من بعد جزء الكامل المذكور تقدّم تلك الزيادة فلا تدخله إلا بعد جزءه، أو من بعد جزء تقدّم للكامل على تلك الزيادة وهو إسقاط جزأين منه فيصير مربعا، وتلك الزيادة لترفيه أي لتدخله العلة المسماة بالترفيل، ويقال للجزء الذي زيد عليه ذلك السبب مرّقل، فخرج من هذا أن أركان الترفيل أو شروطه أشياء منها، أن يكون بزيادة سبب خفيف لا بغيره من الثقيل أو الوجد أو الحرف منها أن يختصّ بالكامل ولا يدخل غيره من البحور، ومنها أن يكون في مجزؤه، أي في مربّعه لا في تامه وهو مسدّسه ومنها أن يكون في غايته، وهو ضربه لا في عروضه ولا في حشوّه. فإن قلت ومنها أن يكون في آخر وتد مجموع ولم ينبّه عليه الناظم، قلت كونه في غايته يستلزمه لأنّه متفاعِلن وآخره وتد مجموع ويقال ذلك للشعر أيضا، وبيته:

وَلَقَدْ سَبَقَتْهُمْ إِلَيَّ \* فَلِمَ نَزَعْتَ وَأَنْتَ آخِرُ<sup>2</sup>

**تقطيعه:** ولقد سبقتهم إليّ يَفْلَم نزع توانت أ أخِر

**تفعيله:** متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن.

ثم قال وذيل مجزوء البسيط والكامل بزيادة حرف ساكن ثامنا للجزء، أي تصير به حروف الجزء ثمانية، ويقال لتلك الزيادة الإذالة أو التذييل، وللجزء بسميها مزال أو مذيل،

<sup>1</sup> - الصحاح 3/ 1301

<sup>2</sup> - البيت للحطيطة في ديوانه 58، من قصيدة يمدح فيها بغضا ويهجو الزبرقان مطلعها:

أشأقتك أظغان للي \* لى يوم ناظرة بواكر. ورد البيت في: عروض ابن جني 66، وفي رفع حاجب العيون الغامرة

89، وذكره التبريزي في الكافي بلا نسبة 46، وفي رفع حاجب العيون الغامرة 89

وخرج من كلامه أيضا أنّ التذييل لا يكون بزيادة متحرك ولا بأكثر من حرف ، وأنه لا يكون إلا في مربع الكامل ومسدّس البسيط ، وهما مجزوءهما لا في مسدّس الكامل ومثمن البسيط وهما تاماهما.

فإن قلت ، ولا يكون إلا في آخر وتد مجموع وفي آخر جزء ، ولم ينبّه على ذلك الناظم ، قلت لها قال في البيت قبله بغايته ولم ينسخه بذكر محل آخر ، علم أنّ ما يذكر بعد ذلك من الزيادة محلها الغاية ، حتى يذكر خلاف ذلك كما تقدم في تسديس الدوائر ، ويدل عليه قوله بعد ، وإن زدت صدر الشطر فعلم أنّ الزيادة التي تقدّمت إنما هي في الغاية ، أيضا قوله بعد في العلل مواقعها أعجاز الأجزاء ، وإذا كان محلّه الضرب علم أنه لاحق بوتد مجموع ، لأنه مستفعلن في البسيط ، ومتفاعلن في الكامل ، و ممّا ينبّه على أنّ محلها الآخر تسميته كما تقدّم أنه مأخوذ من ذيل الفرس ، والأول أولى ، وبيته في البسيط:

إنّا ذمّنا على ما خيّلت \* سعد بن زيد وعمرا من تميم<sup>1</sup>  
تقطيعه: إننا ذمّم ناعلا ما خيّلت \* سعد بن زي دن وعم رن من تميم  
تفعيله: مستفعلن فاعلن مستفعلن \* مستفعلنفاعلن مستفعلن  
وبيته في الكامل:

جذث يَكُونُ مَقَامُهُ \* أبداً بِمُخْتَلَفِ الرِّيحِ<sup>2</sup>  
تقطيعه: حدثن يكون مقامهم \* أبدين بمخ تلفر رياح  
تفعيله: متفاعلن متفاعلن \* متفاعلن متفاعلن

ثم قال ، وسبّغ أي وزد ذلك الحرف الساكن الثامن في آخر مجزوء الرمل الذي يحل بك لتسبيغ بتلك الزيادة الجزء الذي لحقته أو البحر نو يقال للزيادة التسبيغ وللجزء مسبّغ وتعيين محله وأركانه أو شروطه من كلام الناظم كما تقدّم في التذييل إلا أنّ [و67] هذا يلحق السبب وذلك يلحق الوتد ، وعلم ذلك حين ذكر الناظم أنه يلحق الغاية وغاية الرمل سبب خفيف ، وبيته:

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا فَاسْتَخْبِرَا \* رَبْعًا بِفُسْفَانِ<sup>3</sup>  
تقطيعه: يا خليلي يزبعا فس \* تخبرا رس من بعسفان  
تفعيله: فاعلاتن فاعلاتن \* فاعلاتنفاعلاتن

<sup>1</sup> - البيت مروى عن أبي الأسود بن يعفر، ورد في عروض ابن جني 54، وعروض الورقة 27، الكافي في العروض والقوافي 32، كنوز الرامزة 80

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في عروض ابن جني 67، وعروض الورقة 39، الكافي 47، كنوز الرامزة 89، شرح الشريف على الخزرجية 122.

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 80، وعروض الورقة 54، الكافي 63، شرح الشريف 123، كنوز الرامزة 99

ثم قال وإن زدت (البيت)<sup>1</sup> هذا نوع من زيادة العلة ، وهي التي تكون في الصدر خلاف التي تقدمت فإنها تكون في الغاية والمتقدمة لازمة لقوله وذيل وسبغ فأتي فيهما بصيغة الأمر وهو للوجوب وهذه جائزة لقوله وإن زدت فأتي بصيغة الشرط المقتضية إن ذلك لاختيار الناطق ، فقال غن زدت في أول شطر من البيت ، أما الشطر الأول أ والثاني وعلم ذلك لإطلاقه الشطر ولم يقيده بأول ولا ثان أقل من خمسة أحرف ، فذلك الفعل الذي هو الزيادة هو المسمى خزما بالخاء ، والزاي المعجمتين وهو أقبح علة ترى في الشعر ، ولذلك لم يجز للمولد استعماله وشمل قوله ما دون خمسة زيادة حرف واحد من حروف المعاني ، أو كلمة من حرفين أو ثلاثة أو أربعة ، والحرف الواحد إن لم يكن من نفس الكلمة فجائز اتفاقاً ، وإن جعل من نفس الكلمة والغرض أن الوزن يزيد به ، فأجازه بعضهم وهو ظاهر النظم ، ونقل بعضهم الإجماع على منعه ، مثال خزم أول الشطرين بحرف:

وكانَ أبانا في أفانين ودقة \* كبير أناس في بجاد مزمل<sup>2</sup>

- فزاد الواو وبحرفين-

يا مطر بن ناجية بن سامة إنني \* أجفى وتغلق دوني الأبواب<sup>3</sup>

— فزاد ياء وبثلاثة (أحرف)<sup>4</sup>—

لَقَدْ عَجِبْتُ لِقَوْمٍ أَسْلَمُوا بَعْدَ عَزِّهِمْ \* إِمَامُهُمُ لِلْمُنْكَرَاتِ وَلِلْقَدْرِ<sup>5</sup>

فزاد لقد وبأربعة أحرف

اشدد حيازتك للموت \* فإن الموت لاقبكا<sup>7</sup>

ولا تجزع من الموت \* إذا حلَّ بواديكا

فزاد اشدد وهو غاية ما سمع ، ومن محيئه في أول النصف الثاني بزيادة حرف

والهَبَانِيقُ قِيَامَ حَوْلَنَا \* بِكُلِّ مَلْئُومٍ إِذَا صَبَّ هَمَلٌ<sup>18</sup>

<sup>1</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>2</sup> - صدر بيت من معلقة امرؤ القيس ، شرح القصائد السبع للأبناري 106 ، ديوانه "كانَ في أفانين ودقه" ، عن الجامع في

العروض والقوافي 181

<sup>3</sup> - ورد البيت بلا نسبة في الجامع في علم العروض والقوافي 183 ، وكنوز الرامزة 63 ، وكتاب في علم العروض 182 . وجاء شطره الأول كالآتي: يا مطر بن ناجية بن ذروة إنني ....

<sup>4</sup> - سقط ما بين قوسين من (و)

<sup>5</sup> - جاء في الحاشية من (س) قوله: من الطويل

<sup>6</sup> - البيت لكعب بن مالك ، وهو بيت مفرد قاله في رثاء عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وهو في ديوانه 210

<sup>7</sup> - جاء في الحاشية من (س) قوله: "من مجزوء المخرج، وقائله الإمام علي رضي الله عنه كما في السيد". والبيت ثابت في ديوانه

<sup>8</sup> - جاء في الحاشية من (س): من مجزوء الرمل

فزاد الباء مع كل ، والهباينق جمع هنيبق الوصيف ومثله  
كلما رابك مني رائب \* ويعلم الجاهل مني ما علم<sup>2</sup>  
فزاد الواو وبحرفين  
بل بريقابت أرقبه \* بل لا يرى إلا اعتلما  
فزاد بل في أول النصف الثاني وبثلاثة  
الفخر أوله جهل وآخره \* حقد إذا تذكرت الأقوال والكلم  
فزاد حقد وربما جاء الخزم بحرف في أول النصف الأول ، وحرفين في أول النصف الثاني ،  
قول طرفة :  
أتذكرون إذ نقاتلكم \* إذ لا يضّر مُعدماً عدمه<sup>43</sup>  
فزاد الهمزة في الأول واذ في الثاني ويروي هل تذكرون فيكون بحرفين فيهما ، وقد يتوالى  
الخزم في الأبيات القليلة واستحسنه الزجاج<sup>5</sup> إذا كانت منسوقة بحرف العطف ، وحكي عن  
النحاس عن ابن كيسان أنه كان ينشد قول امرئ القيس :  
وكان أبانا في أفانين ودقه \* وكان ذري رأس المجيمين غدوه<sup>6</sup>  
وكان سباعا فيه غرتي عزته  
كلها مسبوقة بالواو ولا يقع الخزم حشوا اتفاقا ، إلا في شذوذ ، أنشد الزجاج :  
يَا نَفْسُ أَكْلًا وَاضْطِجَاعًا \* يَا نَفْسُ لَسْتُ بِحَالِدِهِ<sup>7</sup>  
فزاد ياء في حشو النصف الثاني ، وخزم به عن الوزن وصوابه بحذف ياء الثانية ، ولا يصح  
أن يكون ذلك ترفيلا في العروض ، لأنه لم يسمع له نظير فيحمل عليه ، قال ابن بري : وحكى  
الشيخ أبو بكر اجتماع الخرم بالراء والخزم بالزاي في قوله :  
ألا يا عائذا بالله من سرف الغنى \* ومن رغبة يوما إلى غير مرغب  
فزاد إلا وخرم فعولن فقال يا عا ووزنه فعلن ، والأصل فعولن ، ويروى أيا عائذا وهو  
الصحيح فيكون سالما منهما ، قال الزجاج إنما أجازوا الخرم وهو زيادة على الوزن كما أجازوا

<sup>1</sup> - ديوان لبید، تحقیق إحسان عباس، الكويت 1962، ص 196

<sup>2</sup> - ورد البيت بلا نسبة في كتاب في علم العروض 182، وكنوز الرامزة 64، والجامع في العروض والقوافي 182.

<sup>3</sup> - جاء في الحاشية من (س) قوله: من المديد

<sup>4</sup> - البيت لطرفة في ديوان 184.

<sup>5</sup> - الزجاج، كتاب العروض 59

<sup>6</sup> - البيت منسوب لامرئ القيس، كذا ورد في كتاب الوجه الجميل في علم الخليل، نظم محمد القرشي الآثاري، تحقيق هلال ناجي. عالم الكتب بيروت لبنان 1998م، ص 63، لكني لم أعثر عليه في ديوان امرئ القيس،

<sup>7</sup> - البيت دون عزو في كنوز الرامزة 64، وكتاب في علم العروض 183، والجامع في العروض والقوافي 183

زيادة حرف المعاني في الكلام والمعنى مستقل دونه نحو ﴿ فيها رحمة ﴾<sup>1</sup> ولئلا يعلم ، ثم قال قال وحذف البيت لما فرغ من ذكر علل الزيادة اللازمة والجائزة ، أخذ يذكر علل النقص اللازمة والزائدة ، فبدأ باللازمة وهي ما ذكر في هذا البيت إلا الخرم ، وهذه الألقاب من قوله حذف إلى قوله الخرم تقدّم حدّها كلها في المفردات ، وسيأتي لناظم في التفصيل وحذف مبتدأ وما بعده معطوفات عليه ، فما صرّح فيه بالعاطف ظاهر وغيره على تقديره وما انفرا خبر ، والظاهر من هذه الأسماء أنها الألقاب على معانيها لا مصادر ، فما هي الخبر بلا تقدير محذوف ، وهي موصولة أو نكرة موصوفة ، أي هذه المذكورات ما انقطع من الأجزاء من الحروف أو ألفاظ انقطعت من الأجزاء ، ويجوز أن تكون المذكورات مصادر وما على الوجهين خبرها على حذف مضاف أي حذف ما انفرد ، وعلى الإعرابين فالكلام من المجاز ، أمّا على الأوّل فلاستعمال المصادر استعمال الأسماء ، وأمّا على الثاني فلاضمار لكن باب غير الإضمار في المجاز أكثر فكان أولى وصح الابتداء بهذه [68] الأسماء وإن كانت نكرات ، إمّا لأنّ المراد بها الحقائق أو التقسيم أو لأنها معطوفة ، أو يقدر بعد كل واحد منها محذوف إما صفة له أو معمول له ، أي وحذف من الجزء وقطف منه وكذا إلى آخرها ، وعلى الجزء يعود ضمير حدّه.

وقوله مواقعها البيت يعني أنّ العلل الزائدة والناقصة لازمة أو جائزة إنما محلها أواخر الأجزاء ، إذا كانت تلك الأجزاء أعاريض أو ضروبا ، و لا تدخل في أوائل الأجزاء مطلقا ولا في أواخرها إن كانت حشوا ، وهذا البيت وقع في أكثر النسخ في هذا المحل ، ووقع في بعض النسخ المروية أثر البيت الأول من هذا الفصل ، وهو قوله وما لم يكن وكلا النسختين مناسب ، لا يقال يترجّح ما في أكثر النسخ لأنّ تقديمه من التصديق قبل التصور ، فإنه لم يقدم بيان العلل لأننا نقول تصورها إجمالا تقدّم لأنه مستفاد من الحروف ، ذلك كاف في الحكم عليها ولقائل أن يقول استثناء الخرم مرجح لنسخة التأخير لتوقف معقوليته على التهام ، على تفصيل القول فيه وفي غيره ولا يكفي في ذلك معرفتها إجمالا وفيه نظر ، لأن معقوليته على التهام إنما تتأتى بما يذكر بعد ، ثم استثنى الناظم من العلل التي حكم عليها بأن محلها الأعجاز الخرم ، فإنه لا يكون في ابتداء الجزء لا في عجزه وفي الصدر كما سيأتي لافي العجز ، ولا في الحشو بل في أول الصدر ، وقد يأتي في أول العجز فالأعراض التي تلحق الأجزاء كانت مما استعملته العرب ، أو مما أثبتته الخليل ليطرّد له فكّ الدوائر على ثلاثة أقسام ، قسم يلحق ثواني الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات وهو الزحاف ، وقسم يلحق الأوتاد خاصة وتنفرد به المبادئ وهو الخرم ، وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معا وتنفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العلل ، وفي بعض النسخ في ابتداء جار ومجرور وهو خبر مبتدأ محذوف ، أي فموقعه في ابتداء أجزاء البيت ، وفي بعضها فابتداء بفاء العطف وهو إما خبر

<sup>1</sup> - آل عمران: 159

لمحذوف أيضا أي فمحله ابتداء البيت كالأول أو مبتدأ والخبر محذوف ، أي فابتداء محله ، وابتداء وإن كانت نكرة لكن المراد به الحقيقة أي الصدر المقابل للعجز ، وإن أصح الابتداء به .

### تنبيهان:

❖ الأول: الخزم بالزاي المعجمة ضد الخرم بالراء ، ولما كان الأول زيادة جعله الخليل بالزاي ، لزيادتها على الراء بنقطة ، ولما كان الثاني نقصا جعله بالراء .

❖ الثاني: الخزم من أسماء الزحاف لكن لما كان زيادة ألحقه بأسماء الزيادة من العلل ، واختلف في الخرم فذهب جماعة منهم التآظم إلى أنه علة ، وذهب الأكثر ومنه ابن السقاط إلى أنه زحاف ، (واضطرب فيه قول الخليل فظاهر ما فيه الفرش من عروضه أنه زحاف) لكنه ذكرت عد ذلك أن محل العلل أربعة

ابتداء وفصل وغاية واعتماد ، والابتداء عنده الجزء الذي يدخله الخرم فهو عنده علة على هذا ، ومثال الخلاف أي أرجح فمن نظر إلى انه في الأوتاد جعله علة ، ومن نظر أنه لا يلزم جعله زحافا واختلف في مسوغة مع أنه يخرج عن الوزن ، فقال الأخفش من أجل أن في كل بيتين سكة<sup>2</sup> فكان المحذوف يعادلها ولا خفاء بضعفه ، وقيل لأنه أو البيت يقابل الترتيم المزيد في آخره وضعف بوجوده حيث لا ترنم نحو:

أدوا ما استعاروه \* وكان العيش عاريه<sup>3</sup>

وفي هذا التضعيف ضعف ، وقال الزجاج لأن أول البيت مفتتح الوزن فينطق به كيف اتفق ، إذ لا يشعر بوزنه إلا بعد ذلك ، وقال ابن رشيق لأن العربي يتكلم بغير الشعر ثم يبدو له فيصرفه للشعر ، فمن هنا احتمل لهم وقبح على غيرهم حتى عيب على أبي تمام قوله: هنّ عوادي يوسف وصواجه<sup>4</sup> (مع الذأولي بالعرب)<sup>5</sup> ، وتنكير علة للحقيقة ، وكذا كامل وجزء ورمل وخرم وكل منكر في قوله وحذف البيت وعروضا وضربا ، ويحتمل تنكير جزء للنوعية ويضعف ذلك في رمل عند إمعان النظر وتنكير فرقا وسببا للنوعية ، وال في النقص نائبة عن الضمير أو الضمير محذوف ، و في النهي والسكن والمجزوء والشرط والقطع والخرم والأجزاء للجنس أو الحقيقة وفي الخرم ثانيا للعهد ، وهي في الأجزاء محتملة له أيضا ، والإضافات الواقعة في الأبيات كلها للاختصاص ، وقوله ادع بعله زيادته من الإطناب للبيان

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 73، عروض الورقة 41، الكافي في العروض والقوافي 56، كنوز الذاكرة 93، الجامع

في العروض والقوافي 129، وفيها (كذاك) بدل (كان)

<sup>4</sup> - البيت لأي تمام في العمدة 1/ 141

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

بعد الإجمال ، وكذا الترفيل كامل بغايته وتقدّم القول في أسماء الألقاب أهي من المجاز أو حقائق عرفية ، وإن كانت مجازات فالعلاقات تقدمت في وجوه التسميات ، وقال الشريف "إنما عبّر بانفرد عن الحذف ، لأن جميع ما ذكر في البيت علل نقص ، جعل ما حذف لأجلها من الجزء بمثابة ما قطع منه وقرئ تمثيلاً"<sup>1</sup>.

وفي زيادته والنقص طباق ومراعاة نظير من وجه ، وفي إعجاز وابتداء وعروضا وضربا طباق ، ولا تخلو ألفاظ أكثر الأبيات هذه عن مراعاة النظم ، وفي بعض الأبيات نوع من التقسيم وفي [و69] وإن زدت البيت الجمع وكذا في البيتبعده ولا يبعد أن يكون قوله في ابتداء من التقسيم المسمى بالإرصاد<sup>2</sup>.

### الإعراب

ما من قوله ما لم موصولة ، أو نكرة موصوفة أي التغيير الذي أو تغييرا لم يكن وهي مفعول أول بادع ، ومفعوله الثاني بعله وتعدى إليه بالباء لأنه بمعنى سم ، وما في مّا موصولة أو نكرة موصوفة وزيادته والنقص بدلان من ما مفعول ادع الأول بدل اشتمال وبدل مفصل من مجمل ، وتحتمل ما احتملا مرجوحا أن تكون مبتدأ وخبره ادع ومفعوله الأول ضمير محذوف يعود على المبتدأ هو الرابط ، وزيادته والنقص بدلان منه ، ( وقرقا مفعول من اجل ، ولذي النهي متعلق به أو صفة له فيتعلق بمحذوف)<sup>3</sup> ويحتمل أن يكون زيادته مفعول ادع ، والجملة خبر ما وهذا أقل تكلفا ويحمل أن يكون قرقا حالا من فاعل ادع ، فعلى رأي من يراه حالا بنفسه فلذي النهي متعلق به أو صفة له ، وعلى رأي من يجعل الحال فعلا محذوفا هو العامل في المصدر فاللام متعلقة بالفعل مبنية للفاعل المفروق نحو تبا لزيد ، أو المفعول المرفق له نحو سقيا لك ، ولا تكون على هذا التقوى صفة للمصدر لأنه نائب عن فعله ، والفعل لا يوصف ولك أن تعلقها بأعني أو تقرر إرادتي لذوي فيكون في البيت ثلاث جمل فزد جملة معطوفة على جملة ادع ، ولترفيل متعلق بزد واللام للتعليل ، وكذا بغايته والباء للظرفية ، و كذا ومن بعد ومن لابتداء الغاية وله إما صفة لجزء ، وكذا جملة اهتدى أو له متعلق باهتدى والجملة صفة لجزء ومجزوء مفعول يفعل محذوف يفسره ذيله المتأخر من باب الاشتغال ، و الجملة معطوفة على زد ويجوز رفع مجزوء على أنه مبتدأ خبره ذيله والنصب أرجح ، وجملة عرا صفة لرمل ، أو حال من المجزوء وبه يتعلق في رمل وجملة وهو أفصح ما يرى جملة مستأنفة ، وقوله وحذف البيت تقدم إعرابه ومواقعها مبتدأ ، وأعجاز الأجزاء خبره أو

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 125

<sup>2</sup> - وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي. وسمى التسميم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ نفقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّهُمْ﴾ دل على نهاية الفقرة ﴿ولكن كانوا أنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾. إنعام فوال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة 60/1

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

أعجاز الأجزاء مبتدأ ومواقعها خبر وعروضا ضربا حالان من فاعل أنت ، وهو ضمير الأجزاء وهما وإن كانا جامدين إلا أنهما مؤؤلانبالمشق من غير ما وجه ، و نصبهما على الظرفية ضعيف لأنه يكون المعنى إن أتت الأجزاء في الأجزاء ، لأنّ العروض والضرب من الأجزاء ومن جوز ذلك قال العروض آخر النصف الأول والضرب آخر الثاني فكأنه قال إن أتت الأجزاء آخر النصفين ولو صرّح به لكان ظرفا حقيقة.

قلت هو إن كان ظرفا لكن آخر النصفين غير الجزأين وهما العروض والضرب ، (فإن كان مطروفاهما العروض والضرب) اتحد الظرف والمظروف ، وإن كان غيرهما لزم أن يحلّ في العروض والضرب ، أو في محلها ما ليس منهما كالصدر أو الحشو وذلك باطل لاجتماع الضدين فتأمله وجواب إن أتت محذوف لدلالة الجملة المتقدمة عليه ، أي فمواقعها أعجاز الأجزاء ، والخرم منصوب على الاستثناء بعد أو لا يصحّ جره بها في الأكثر لاقترانها بما ، وفي ابتداء تقدّم إعرابه.

### المتن

ففي حاسوبك الحذف للخف وأقطفن\* به اثر سكن بد والأثقل انتفى وحسبك فيها القصر حذفك ساكنا\* وتسكين حرف قبله إذ حكي العصى كذا القطع لكن ذاك من سبب جرى\* وفي وتد هذا وجهز له حوى وحذفك مجموعا دو اذ كامل\* وإلأفصلم والسريعبه ارتدى ووقف وكشف في المحرك سابعا\* فاسكن وأسقط بحر طي ول الهدى وقطعك للمحذوف بتر بسبب\* وقيل المهديد اختصّ باسمه في الدعا

### الشرح:

### المفردات

(حاسبوك) مراد الناظم منه الرمز بحروفه على البحور التي يدخلها الحذف؛ فالحاء للرمل والألف للطويل والسين للمتقارب والباء للمديد والواو للهزج والكاف للخفيف ، وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول وحاسب فاعل من الحساب وهو العدّ ، قال الجوهري: "حَسَبْتُهُ أَحْسَبُهُ بالضم حَسَبًا وحسابًا وحُسْبَانًا وحِسَابَةً إذا أعددت. والمعدود محسوب وحسب أيضا كنقص بمعنمنقوص وحاسبته من المحاسبة"<sup>2</sup>. (اقطفن) أمر من القطف ، وتقدم معناه لغة واصطلاحا.

<sup>1</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>2</sup> - الصحاح 109 / 1

(إثر) بكسر الهمزة وتسكين التاء ظرف أي بعده من غير فصل ، قال الجوهري: "تقول خرجت في إثره بالكسر أي في أثره ، والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف ، وسنن النبي ﷺ آثاره"<sup>1</sup>.

(سكن) تقدّم أنه أراد به سكونا أو إسكانا ، والرّاجح (هنا)<sup>2</sup> الثاني لكنه نطق به كذلك ضرورة ، شبه ترخيم الضرورة أو تصغير الترخيم ولم يسمع كما نطق به. (بد) الباء بمعنى في ، والدال رمز للبحر الذي يدخله القطف ، و أما صورة اللفظة بتقدير أصالة الباء فيحتمل أن يكون أمرا بمعنى فرق بين الحذف والقطف لاشتراكهما في أنّ كلا منهما حذف سبب خفيف ، واختصاص القطف بتسكين ما قبل المحذوف ، إلا أنه يتوقف على سماع الكسر في مضارعه ، قال الجوهري: "بَدَّ يَبْدُ بَدًا ، فَرَّقَ والتبديد التفريق [و70] يقال شمل مُبَدَّدٌ ، وَتَبَدَّدَ الشيء تَقَرَّرَ"<sup>3</sup>. (الأثقل) أفعل من ثقل ، وأراد به الثقل لأنه هنا صفة للسبب ، قال الجوهري: "الثقل ضد الخفة (تقول)<sup>4</sup> منه: ثقل الشيء ثقلا ، كصغر صفرا ، فهو ثقیل"<sup>5</sup>. [انثقی] افعل من النفي ، مطاوع نفى أي ذهب ، قال الجوهري: "تَفَأَ طرده ، تقول تَفَيْتُهُ فَأَنْتَقَى وَنَفَى أيضا يتعدى ولا يتعدى ، وهذا يُتَنَافَى ذلك ، وهما يَتَنَافَيَانِ ، والنَّفْوَ بالكسر والنَّفْيَةُ كل ما تَفَيْتَهُ ، والتَّنَافَيْ بِالضَّم ما تَفَيْتَهُ من الشيء لرداءته"<sup>6</sup>.

(حسبك) هي حروف رمز على البحور التي يدخلها القصر ، فالحاء للرمل ، والسين للمتقارب والباء للديد والكاف للخفيف ، ومعناها لغة كفلك ، قال الجوهري: "حَسْبُكَ درهمٌ أي كفاك ، وهو اسم. وشيء حَسَابٌ أي كاف ومنه ﴿عطاء حسابا﴾. وأعطى فأحسب أي أَكْثَرَ ، وحسبا من رجل أي كاف لك من غيره يستوي فيه الواحد وغيره لأنه مصدر نعت بعد النكرة ، و حال بعد المعرفة ، ورأيت زيدا حسب بل فتى أي حسبي أو حسبك فلا تنون لإرادة الإضافة ، نحو جاء زيد ليس غير أي ليسغیره"<sup>7</sup> ، وغير حكى العصى من أَلْفَاظ البيت تقدّم تفسيره ، فأما (حكى) فمعناه شابه ، قال الجوهري: "حَكَيْتُ عَنْهُ الْكَلَامَ حِكَايَةً وَحَكُونُهُ لُغَةً حَكَاهَا أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَحَكَيْتُ فِعْلُهُ وَحَاكَيْتُهُ إِذَا فَعَلْتَ مِثْلَ فِعْلِهِ ، وَالْمُحَاكَاةُ الْمِشَابَهَةُ ، يَقَالُ فَلَانٌ يَحْكِي الشَّمْسَ حُسْنًا وَيَحَاكِهَا"<sup>8</sup> ، أما (العصى) فمعروفة ، قال الجوهري: "مُونْتَه ، وفي وفي المثل العصى من الغصّة ، أي بعض الأمر من بعض ، يقال عَصَى وَعَصَوَانِ ، والجمع

<sup>1</sup> - الصحاح 575/2

<sup>2</sup> - (س): هذا

<sup>3</sup> - الصحاح 444 / 2

<sup>4</sup> - (و): ثقل

<sup>5</sup> - الصحاح 1647 / 4

<sup>6</sup> - المصدر أنفسهم، ن 6 / 2513

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 1 / 110

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 6 / 2317

عَصِي وَعَصِي، وهو فُعُولٌ وإنما كسرت العين لها بعدها، وأعصِي كَزَمْنِ وَأَزْمَنْ، وألقى عصاه ترك السفر، وهذه عصاي، وقال الفراء أول لحن سمع بالعراق عَصَاتِي، وعصوته بالعصي ضربته بها<sup>1</sup>، وأراد بها الناظم هنا مثال المقصور النحوي. وقوله (كذا) البيت تقدّم تفسير مفرداته غير (جهز) وأراد به الرمز بحروفه على الأبحر التي يدخلها القطع، فالجيم للبسيط والهاء للكامل والزاي للرجز، قال بعضهم ويحتمل أن يكون مصدرا لجهزت على القتل، وأجهزت إذا أسرع قتله، وأن يكون فعلا ماضيا مفتوح العين وتسكينها جائز كشهد، تونه لأنّ مثله إذا سمى به انصرف. والوجه الثاني فيه تكلف، ولم يذكر الجوهري الثلاثي نصه "الأصمعي: أجهزت على القتل إذا أسرع قتله وقد تمت عليه، ولا تقل أجهزت على الجريح"<sup>2</sup>، وألفاظ البيت تقدّم تفسيرها إلا السريع فإنه سيأتي. وإلا (ارتدى) وهو افتعل، قال الجوهري: "تَرَدَّى وَارْتَدَّى أي لبس الرِّدَاءَ، والرِّدْيَةُ كالرِّكْبَةِ من الركوب، وهو حسن الرِّدْيَةِ، ورَدْيَتُهُ تَرَدْيَةٌ، والرداء الذي يلبس، وتثنيته رِدَاءَانِ وَرِدَاوَانِ، والجمع أُرْدِيَةٌ"<sup>3</sup>، وزاد غيره التثنية بالياء، ومصدر ارتدى ارتداء، وأصل هموته الياء، وقوله ووقف ألي طي تقدّم تفسيره. (طي) تقدّم أيضا، والمراد به هنا الرمز بحرفيه على ما يدخله الوقف والكشف من البحور، فالطاء للسريع والياء للمنسرح. (ل) فعل امر معنى اتبع أو أقرب، ونظيره على الأول قول الشاطبي: وعند سراط والسراط قتيلا، وقال الجوهري: "الْوَلِيُّ المطر بعد الوُسْمِيِّ، سمي ولّيا لأنه يلي الوُسْمِيَّ، ووالي بينهم ولَاءٌ أي تابع وتقدم هذا عند قوله فاقض على الولا"<sup>4</sup> زمن الثاني الثاني قال الجوهري "الولي القرب والدنو، يقال تباعدنا بعد وليوكل مما يليك أي مما يقابرك، يقال منه وليّه يليه بالكسر فيهما وهو شاء وأوليته الشيء فوليه"<sup>5</sup>.

(الهدى) الإرشاد والدلالة، يذكر ويؤنث يقال هداه الله للدين هدى وهديته الطريق<sup>6</sup>، والبيت هداية عرفته لغة (الحجازيين) وغيرهم، يقول إلى الطريق وإلى الدار هدى واهتدى بمعنى انتهى. (بتر) قطع، قال الجوهري: "بَتَرْتُ الشيء بَتْرًا: اقطعته قبل الإتمام، والانبتر الانقطاع، والبتائر السيف القاطع، والأبتر المقطوع الذنب، وفعله بَتَرَ بالكسر يَبْتَرُ بَتْرًا، و الأَبْتَرُ الذي لا عقب له، وكل أمر انقطع من الخير أثره فهو أَبْتَرٌ"<sup>8</sup> فيتخلص من كلامه أن البتر بإسكان الناء وفتحها القطع، وعرفه الناظم في الاصطلاح بأن تقطع الجزء المحذوف، وقد

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6/ 2428

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3/ 870

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6/ 2355

<sup>4</sup> المصدر نفسه 6/ 2528

<sup>5</sup> - ينظر: الصحاح 6/ 2529

<sup>6</sup> - ما بين المعقوفتين سقط كليا من (س)

<sup>7</sup> - (س): الحجاز

<sup>8</sup> - الصحاح 2/ 584

علمت إن الحذف اسقاط سبب خفيف ، والقطع حذف آخر الوند المجموع وتسكين ما قبله ، فإذا اجتمعا سمي ذلك بترًا ، ومثال ذلك فاعلاتن يسقط من تن للحذف والألف التي تليه ، ثم تسكن اللام للقطه فيبقى قاعل ينقل إلى فعلن ، و فعولن يحذف منه لن للحذف والواو ثم تسكن العين للقطع فيبقى فع فينقل إلى فل ، ووجه التسمية أن الجزء بعد ما حذف منه أشبه المقطوع الذنب ، فليل للجزء أبتَر والفعل منه بتر بالكسر لأن أفعل لا يأتي إلا من فعل المكسور العين ، ومصدره فعل بالتحريك ولعل الناظم سكنه ضرورة أو راعى من يقول في الجزء المبتور ، فإنه من بتر بالفتح والمصدر منه كما نطق به المصنف بترًا ، ولا يدخل غير هذين الجزأين. (بسبب) الباء الأولى ظرفية فيه بمعنى في ، و السين والباء الأولان رمز على البحرين الذين [71] يدخلهما البتر ، فالسين للمتقارب والباء للمديد ، وألغى السين والباء الأخيرين إذ لا يقع بها لبس لتكررها ، والسبب لغة قال الجوهري: "المفازة ، يقال بلد سَبَسَبَ وسَبَسَبَ ، وأما السباسب في شعر الثابغة<sup>1</sup> فيعني به عيدا لهم"<sup>2</sup>. (المديد) البحر ويأتي ان شاء الله تعالى. (اختص) بضم التاء مبني للمفعول ، قال الجوهري: "خصه بالشيء خصوصًا وخصوصيةً وخصوصية والفتح أفصح ، وخصيصي إنما يفعل هذا أخصان من الناس أي حَواصٍ منهم ، والخاصة خلاف العامة واختصه بكذا أي خصه به"<sup>3</sup> ، (باسميه) الظاهر أن ضمير اسميه راجع إلى البتر ، واسمها هما الاسمان اللذان تركب منهما وهما القطع والحذف ، فإذا اجتمعا في الجزء في المديد لم يقل له أبتَر كما يقال لجزء المتقارب إذا اجتمعا فيه ، بل يقال فيه محذوف مقطوع فيدعى باسمي البتر مفصلين ، وقال بعضهم الضمير عائد على قطع المحذوف وأسماء القطع والحذف. واسميه تثنية اسم وتقدم القول فيه. (الدعاء) ممدود وقصره ضرورة بمعنى التسمية ، وتقدم.

### التركيب

لما فرغ من ذكر علل النقص<sup>4</sup> اللازمة على سبيل الإجمال ، أخذ يذكر محل كل نوع منها من البحور على سبيل التفصيل ، وبدأ بالأوّل فالأوّل منها على عادته في مراعاة اللّف والنشر المرتب ، فقال ففي أبحر حاسوبك يوجد أي يدخل الحذف للسبب الخفيف وأقطفا أي واستعمل القطف بحذف السبب الخفيف لكن بعد تسكين الحرف الذي قبله ليليه ، وبهذا يفارق الحذف فإنه حذف السبب بلا مزيد ، ويكون هذا القطف في بحر الوافر وجزءه مفاعلتن فإذا حذفت سببه الخفيف وهو تن بقي قبله سبب ثقيل وهو عل فإذا سكنت اللام صار سببا خفيفا ، وانتفى الثقيل ، أو تقول سكنت اللام أو لا فانتفى السبب الثقيل ثم حذف السبب بأثر

<sup>1</sup> - قال النابغة: رِقَائُ الْبَعَالِ طَبِيبٌ حُجْرَاتُهُمْ \* يُجَيِّوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ.

<sup>2</sup> - الصحاح 1/ 145

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 3/ 1037

<sup>4</sup> - (س): العلل اللازمة. وصححها الناسخ في الهامش على النحو المذكور أعلاه ، بعلى النقص

التسكين ، وهذه العبارة أُجريت مع لفظ الناظم فإنه جعل الحذف أثر التسكين والى انتفاء السبب<sup>1</sup> الثقيل بتسكين ما قبل المحذوف أشار الناظم بقوله والأثقل انتفى .

فإن قلت من أين يعلم أن الحذف وما يذكر بعده إنما يكون في آخر الأجزاء ، قلت من قوله مواقعها أعجاز الأجزاء كما تقدم ، ويعلم الجزء الذي يدخله الحذف وغيره من العلل من تعيين البحور لكل علة ، فتنبه لذلك في كل ما يأتي بعد ما لم يقع فيه بيان من الناظم بالنص على محله ، فإن قلت ما الذي دلّ على أنّ باء به بمعنى في ، والدال خاصة هو الرمز مع احتمال كون الحرفين رمزا نحو هج المتقدم ، وتكون الباء رمزا على المديد أيضا ، قلت أجابوا عن هذا بوجهين ، أحدهما أنّ القطف كغيره من العلل فلا يلحق إلا العروض أو الضرب ، وجزأهما في المديد لكونه لا يستعمل إلا مجزؤا فاعلاتن وما قبل سببه لا يقبل التسكين ليكون حذف السبب أثره لكونه ليس بهتريك بل ساكن ، الأصل الثاني قوله والأثقل انتفى وما قبل المحذوف من فاعلاتن ليس بسبب فضلا عن كونه ثقيلًا ينتفي بالتسكين بل هو وتد ، وأقواهما الثاني يظهر بالتأمل ولا يدعي أنّ القطف عقل وقصر لأنّ فيه تشتيت الحذف ، ولعدم تركيب علة من زحفين وعلة ، لأنه قبل العقل زحفان وفيه نظر ، وأما اعتبار التركيب المعنوي في حاسوب فقد يقال معناه ففي حاسوبك أو الأمر الذي يقال فيه الملكية أو ذو ، والأمر حاسوبك عليه يدخل الحذف إما بترك بعضه ليخف الحساب ، أو يتركه بالكلية وهو أخفّ ، وقد يقال في معنى وأقطفن ، أي واقطف بذلك الحذف اثر سكون النفس من حركتها واضطرابها على الاستكثار مما يحاسب عليه تفريق أمرها بذلك الاضطراب ، والأثقل عليها الذي به يكثر حسابها ، انتفى بذلك القطف ولا يخفى ما في هذا من الإشارات . وقوله وحسبك البيت ، أي وأبحر حسبك يدخل فيها القصر وهو حذفك ساكنًا من سبب في بحر الجزء ، وتسكين حرف متحرك قبله ، وسمي قصر الأجل إن حكى أي شابه العصى وهو المقصور النحوي لأنه سمي مقصورا في بعض الوجوه لقصره عن ظهور الحركات فيه ، فكذا هنا لما التزم تسكين ما قبل المحذوف منع من الحركة فسمي الجزء مقصورا ، والفعل قصرا أو يقال لها حذف من الجزء قصر عن التمام كقصر الاسم المقصور كالعصى عن الهد ، وأما المعنى التركيبي فيشبه أن يقال والذي يكفيك فيه القصر ، فاقصر عليه ولا تتعدى إلى طلب الفضول ، ومعالجة تحصيل هذا المطلوب بأن تحذف ما تسكن إليه النفس من الآمال البعيدة والاقصّر علوظائف الوقت الذي هو بمثابة تسكين ما قبل المحذوف ، وتسمى هذه المعالجة قصرا لمحاكاتهما العصى التي تؤدّب بها الدابة التي لا عقل لها ، المشابهة للنفس من حيث هي ، وقوله كذا القطع أي هو بحذف الساكن وتسكين ما قبله فالتشبيه والاشارة راجعان إلى الحذف والتسكين لكن ذلك أي مجموع الأمرين المسمى قصرا أجرى أمره أين يشاء ، وابتدأ انطلاقه كما يجري الماء من السبب ، وهذا أي مجموع الأمرين المسمى قطعاً

<sup>1</sup> - سقطت من (س)

حاصل في وتد وهذا الفرق بينهما ، وأبحر جهاز حوا جميعها القطع ، فضمير له عائد على القطع وفاعل حوا ضمير جهاز أي مدلوله ، فلذلك [و 72] وُحِدَ الضمير وإن كان على حذف مضاف ، وهو أبحر وعليها في الحقيقة يعود الضمير فكان حقه أن يكون ضمير جمع لكنه أفرد بتأويل مدلول جهاز ، ويشبه أن يكون المعنى التركيبي كذا القطع يجب أن يكون فيهما يحسبك ، ولما كان القطع أبلغ من القصر لكونه في الأوتاد التي بها بقاء الأسباب وجب أن يكون هناك بحذف بعض الضروريات التي هي بمثابة الأوتاد وحاول هذا الأمر وضابطه الاختصار على تجهيز الحال وتسهيل دفع الضرورات بما أمكن أن يكون المعنى والإجهاز على النفس ، وقتلها سريعا هو الذي يحوي هذا الأمر الشاق عليها إذ لا تحتمله ما دامت حية ولما كان الأول من الأسباب مع بقاء الضروريات كفى في ردعها عنه تأديبها بآلة تشبه العصي ، ويحتمل معنى آخر وقوله وحذفك البيت أي حذفك الودت المجموع من الجزء هو الذي سماه العروضيون الحذف ، ولا يكون إلا في الكامل فلذلك أضافه إليه ، وهي من إضافة المظروف إلى ظرفه نحو مكر الليل وصاحبي السجن وألد الخصام ، بمعنى في عند بعضهم ، وبمعنى اللام كغيرها عند أكثرهم على طريقة الاتساع ، وإن لم يكن الودت المحذوف من الجزء مجموعا بل مفروقا سمي ذلك الحذف صلما والجزء أصلم وهذا معنى ، وإلا فصلم أي وإن لم يكن الودت مجموعا فاسم حذفه صلم ، وبحر السريع هو الذي ارتدى بهذا الصلم ، أي اشتمل به كما يشتمل بالرداء ، وإنما عبر بهذه العبارة لكون اختص به كاختصاص الرداء بلباسه ، وقوله ووقف البيت أي إن الوقف وهو إسكان الحرف السابع المتحرك ، والكشف وهو إسقاطه كائنان في بحري طي أو يدخلان بحري طي ، وهذا كان الأصل بحري بالتثنية إلا أنه وُحِدَ للضرورة واعتبار جنسهما ، وقوله فاسكن تفسير للوقف وأسقط تفسير للكشف ومحلها معا السابع المتحرك ، وهذا على عادته في اللف والنشر المرتب ، وإلى هذه المراعاة أشار بقوله ول الهدى .. أي واتبع طريقي التي جعلتها لك إرشادا ودلالة في مراعاة الترتيب ، ولا يبعد أن يكون قصد الأمر باتباع جنس الهدى بالإطلاق في كل معنى فيدخل فيه الأول ، أو قصد في الظاهر إلى اتباع جنس الهدى ، ووري به اصطلاحه جعلنا الله من المهتدين إلى ما يحبه ويرضاه بهمه وفضله .

وقد تقدّم إن محلها مفعولات ولا يكونان في المنسرح إلا مع النهك ، وفات الناظم التنبيه على ذلك ، وقوله وقطعك للمحذوف البيت ، أراد أن يبين في هذا البيت حقيقة البتر ومحلها من البحور ، وهذا اللقب من العلل المركبة لأنه من علتين ، فقال وقطعك أي إن الجزء المحذوف كفاعلاتن المحذوف سببه الأخير إذا قطعت بعد الحذف ، بأن حذف الألف التي قبل السبب المحذوف وسكنت اللام سمي بذلك الفعل بتر كما تقدّم ، وهو كائن في بحري بسبب كما تقدّم تفسيرهما ، فيدخل البتر البحرين جميعا على رأي الجمهور ، وقيل المهديد لا يسمى هذا لإعلال فيه بتر بل يختص باسمي علتي البتر ، فيقال فيه مقطوع محذوف ، وإنما يطلق البتر على هذا التغيير في المتقارب ، (وذلك أن جزء المهديد الذي يدخله هذا فاعلاتن

ويبقى بعده فاعل وهو أكثر الجزء فينقل إلى فعلن<sup>1</sup> فيبعد إطلاق البتر هنا بخلاف المتقارب فإن جزأه فعولن ويبقى بعد التغيير المذكور فغ ، وهو أقل الجزء فينقل إلى فل ، ولا خفاء بصحة إطلاق البتر على مثل هذا التغيير ، وهذا القول حكى عن الزجاج وعن الخليل أيضا ، وإليه أشار الناظم بقوله وقيل المديد اختصّ باسميه في الدعاء يعني بخلاف المتقارب فإنه بقي على تسمية هذا التغيير فيه بترًا والجزء أبتر ، وعبارة الناظم غير وافية بالمقصود لأنها توهم أن المديد شارك المتقارب في اسم البتر واختص عنه بزيادة تسميته بالاسمين ، وليس كذلك وال المعرفة في ألفاظ هذه الأبيات الستة هي للحقيقة إلا الدّاخلّة على العصى ، فإن المراد بها حقيقة مثال اللفظ وكذا النكرات الواقعة فيها هي أيضا للحقيقة ، وقوله وحسبك البيت فيه إطناب لأن فيه تفصيلا بعد إجمال وكذا البيت بعده ، وكذا ووقف البيت وارتدى استعارة وقيل تمثيل والأبيات كلها من النشر بعد اللف المرتب ، والخف والأثقل من الطباق ، وقوله وحسبك والبيت بعده من التفريق بعد الجمع وحذفك البيت فيه التقسيم والطباق المعنوي ، (لأنّ)<sup>2</sup> وإلا أي وإن كان مفروقا وهو ضد مجموعا ووقف البيت من الجمع والتفريق .

### الإعراب

الحذف مبتدأ وللخف متعلق به ، وفي حاسوبك الخبر ويصح كون الحذف فاعلا بفعل محذوف ، أي يدخل أو يحل الحذف ، (واقظن)<sup>3</sup> فعل أمر (مؤكد)<sup>4</sup> بالنون الخفيفة ، وهو من عطف الانشاء على الخبر ، وقد علمت ما فيه وتأويله لتقد نظيره ، وأثر ظرف يحتمل الزمان والمكان ، وسكن مضاف إليه وبه جار ومجرور ، والباء ظرفية كما تقدم وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن الحرفين مفعول بأقظن ولا يصح لأن الباء ليست برمز ، وأثر وبه معمولان لأقظن ، والأثقل انتفى الأظهر أنها جملة مستأنفة ، وحسبك مبتدأ والقصر مبتدأ ثان خبره فيها ، والجملة الصغرى خبر حسبك وهو على حذف مضاف أي واجر حسبك [و73] ، أو يكون فيها خبر حسبك والقصر فاعل بفيها ، وحذفك عطف بيان للقصر أو خبر مبتدأ محذوف ، أي هو والجملة تفسير للقصر لا محل لها من الإعراب ، ساكنا مفعول بحذفك وتسكين حرف عطف على حذفك ، ويجوز نصب تسكين على المفعول معه ، والعامل حذف قبله معمول لتسكين أو صفة لحرف ، وإذ حكى إن بقيت إذ على ظرفيتها فهي معمولة للقصر ، لأنه بمعنى اسم أو يقدر اسم مضاف إلى القصر هو العامل في إذ يقدر له عامل يدل عليه

<sup>1</sup> - سقط من (ر)

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - (و) : واقظنا

<sup>4</sup> - (و) : مؤكدا

السياق أي سمي بذلك ، و(على)<sup>1</sup> الوجه الأول لا يضر الفصل بينه وبين القصر لأنه فصل بمفسره ، القطع مبتدأ وكذا خبره لكن هذه ليست للعطف لاختصاص العاطفة بالمفرد بعد نفي أو نهي ، وإنما هي هنا حرف ابتداء لدخولها على الجملة ، ويلزم فيها أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها لفظا أو معنى كما هنا ، أو معنى لا لفظا ، وذلك مبتدأ خبره جرى من سبب متعلق بجرى ، ومن لابتداء الغاية أو من سبب خبر ذلك ، وجرى صفة سبب أي جرى في الكلام ، وجملة هذا في وتد معطوفة على ذلك من سبب ، ومتعلق في كائن أو حال ، وجهاز مبتدأ خبره حوى ، ولأم له زائدة لأنَّ المجرور بها مفعول في الأصل لحوى وهو عائد على القطع كما تقدم ، ولما قدمه على عامله قوّاه باللام ، ويحتمل أن يكون خبر جهاز وحوى حال من الضمير في الخبر ، وتقدم في التركيب تأويل أفراد ضمير حوى ، وحذفك مفعول أول لدعوا ، ومجموعا مفعول حذفك والمصدر مضاف للفاعل وهو الكاف ، ويجوز رفعحذفك بالابتداء ، ودعوا خبره والعائد محذوف أي دعوه ، ويكون أول مفعولي دعوا وهو قليل فالنصب أولى ، وحذ كامل مفعول ثان لدعوا لأنه بمعنى سموا كما تقدم ، فصلم خبر مبتدأ محذوف أي فهو صلّم ، والجملة جواب الشرط الذي نابت عنه لا ، وجملة والسريع إلى آخره مستأنفة ويضعف كونها حالا من صلّم ، ووقف وكشف مبتدآن خبرهما في المحرك سابعا حال من المحرك ، وأسكن وأسقط عطف إنشاء على خبر ، وحذف مفعول كل من الفعلين وهو ضمير المحرك ، وبحر طي ظرف وخفض بهي تنازعه الفعلان فيعمل فيه أسقط ، ويعمل أسكن في ضميره وحذف والأولى تقديره مجرورا بفيوفيه بحث ، ولـ فعل أمر الهدى مفعول به ، وقطعك مبتدأ ومضاف إليه ، والمحذوف يتعلق به ، وبتر خبره وبسببب الأولى تعلقه ببتتر والباء ظرفية كما تقدم ، أو جعله صفة له وتعلقه بالمبتدأ مؤدي إلى الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، وفي الدعاء متعلق باختص أو حال من الضمير النائب فيه أو من اسميه .

## المتن

(وسل)<sup>2</sup> ودا أكرم للضرورة صدرها \* ووضع فعولنثلمه ثرمد بدا  
 ووضع مفاعيلن لخرم وشتره \* وللحزب اعلم بالمراتب ما خفى  
 مفاعلتن للعصب والقصم والجهم \* وخرم ونقص فيه عقص وقد مضى

## الشرح:

يقع في بعض النسخ قبل هذه الأبيات ترجمة نصها "ما جرى من العلل مجرى الزحاف" ، وتبث في نسخة أخرى بعدها وقبل قوله وشعث كن ولإثباتها ههنا وجه ، فإنّ

<sup>1</sup> - سقط من (و)

<sup>2</sup> - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب خرم الورقة

الخرم ينبغي أن يذكر مع العلل لأنه لا يكون إلا في الأوتاد ، وهو مع ذلك مجرى الزحاف ، لأنه غير لازم ولأنه لا يكون في الأعاريض والضروب ، ولكونه قبيحا والعلل كلها حسنة.

### المفردات

(سل ودا) مراد الناظم من هاتين الكلمتين الرمز بحروفهما على الأبحر التي يدخلها الخرم ، فالسين للمقارب اللام للمضارع والواو للهزج والداد للوافر والألف للطويل ، وأم معناهما لغة فسل أمر من السؤال ومعناه الطلب ، وودا مصدر ودّ يودّ ، بمعنى المحبة قال الجوهري: "سألته الشيء وعن الشيء سؤالاً ومسألة. ﴿ وَسَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ﴾ أي عن عذاب ، وقد تخفف همزته فيقال سأل يسأل ، والأمر منه سلّ بحركة الحرف الثاني من المستقبل ، ومن الأول أسأل" <sup>1</sup> ، فسل فس كلام الناظم من المخفف الهمزة ، ويحتمل أن يكون من المحققها فنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحذفها وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها ، وقال أيضاً: " تقول: ودّدت لو فعلت كذا ، وودّدت لو أنك تفعله ، أودّ ودّا وودّا وودادّة وودادّا تمنيت ، وودّدت الرجل أودّه ودّا أحببته ، والودّ والودّ المودّة والودّ والوديدّ ، والجمع أودّ وأوداء ، والودود المحب ، والجمع وداد يستوي فيه المذكر والمؤنث" <sup>2</sup>. (اخرم) أمر من الخرم ، وتقديم (للضرورة) هي ضد الاختيار ، قال الجوهري: "مكان ذو ضرر أي ضيق ، ورجل ذو ضرورة وضرورة أي ذو حاجة ، واضطر إلى الشيء ألجئ إليه" <sup>3</sup>.

(صدرها) أي أوائل أجزائها الأول وتقدم. (وضع) مصدر وضعت الشيء (ضدّ رفعته ، قال الجوهري: "الموضع المكان ، ، ومصدر <sup>4</sup> وضعت الشيء يدي وضعا ، وموضوعا كمعقول ، ووضعت المرأة خمارها ، ووضعت وضعا بالفتح ، ولدت ، الوضع الدني من الناس ، ووضع الرجل بالضم يوضع ضعة صار وضيعاً" <sup>5</sup> ، فيحتمل أن يريد بوضع فعولن نصفه لأن يدخلها الخرم ، وحده أو مع غيره ويحتمل أن يريد به جعله وضيع المنزل بها يلحقه من [و74] التغيير. (تلمه) قال الجوهري: "التلمة الخلل في الحائط وغيره ، وتلمته أثلمه (بالكسر تلمّا) <sup>6</sup> ، ويقال في السيف تلمّ ، وفي الإناء تلمّ إذا انكسر من شفته شيء ، وتلمّ الوادي بالتحريك أي يتّلم حرفه ، وتلمّ الشيء فانتلمّ وتلّم وتلّم الشيء بالكسر يتلمّ فهو أثلم بين التلمّ ، وتلّمته شدّد للتكثير" <sup>7</sup> ، وهو في الاصطلاح خرم فعولن أي حذف أوله وهو الفاء ،

<sup>1</sup> - الصحاح 5/ 1723

<sup>2</sup> - الصحاح 2/ 549

<sup>3</sup> - 2/ 720 (بتصرف)

<sup>4</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>5</sup> - الصحاح 3/ 1299 - 1300 (بتصرف)

<sup>6</sup> - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب ثقب وقع فوقها

<sup>7</sup> - الصحاح 5/ 1881

فيبقى عولن فينقل إلى فعلن ، وقيل فيه ثلم تشبيها بكسر شفة الإناء ، لأن أول الجزء حاشية منه كحاشية طرف الإناء ، وكشفته لكن ينبغي أن يكون ما يطلق على خرم فعولن بفتح اللام لقولهم في الوصف منه أثلم وسكنه الناظم ضرورة.

(ثرمه) هو بالفتح وسكنه الناظم ضرورة ، قال الجوهري: "الثرْمُ بالتحريك سقوط الثَّيَّةِ ، تقول منه ثَرِمَ الرجل بالكسر فهو أَثْرَمٌ ، وَثَرْمُهُ أَنَا بالفتح ثَرَمًا إذا ضربته على فيه فَثَرِمَ ، وَثَرَمْتُ ثَيَّئَتُهُ فَأَثَرَمْتُ ، وَأَثَرَمُهُ (الله) <sup>1</sup> جعله أَثَرَمٌ" <sup>2</sup> وهر في الاصطلاح اجتماع القبض والخرم في فعولن ، يخرم بحذف فائه ثم يقبض بحذف نونه فيصير عول ، فينقل إلى فَعَلٌ بسكون العين ، وسمي هذا التغيير ثرما تشبيها بثرم السن ، ولما كان هذا التغيير أكثر من التلم أعطيت له الراء لها فيها من التكرير. (بدا)أما من بدا يبدو إذ ظهر ، أو من بدا إذا ابتداء الفعل ، أو من بدأ الشيء وهو أوله وتقدّمت المادّتان. (لخرم) خرم مفاعيلن حذف أوله كغبره ، واختلف في ضبطه هنا ، فقيل بفتح الراء فرقا بين هذا وبين الخرم المطلق ، وقيل بالسكون تسمية للمقيّد باسم المطلق ، وترك علامة التقيّد فيه علامة فساكن الراء يطلق تارة عاما وتارة خاصا ، ولفظ الناظم يحتمل أن يكون على هذا المذهب ، ويحتمل أن يكون على الأول وسكن الراء ضرورة كما يرتكب هذا كثيرا ، وقال بعضهم من ادّعى السكون فقد صحّف اغترارا باستعمال الناظم ، وكيف تصح التسمية هنا باسم الجنس والغرض من الألقاب تمييز التغييرات بما يخص كلا منها طلبا للبيان ، ويحقق هذا ما أصّل في العربية من أن كل ما كان على فعل بالكسر يفعل بالفتح عيبا أودا ظاهرا ، فالصفة منه فعل للمذكر وفعلاء للمؤنث ، والمصدر فعل بفتح بفتح العين ، نحو: غَوَرَ ، حَوَلَ ، و صِيدَ ، وَشَتَرَتَ عينه وكذا ، وإن لم ينطق له بفعل كأجذم واقطع.

قلت والتوهيم في مثل هذا والنسبة للتصحييف مع جزم قائله وهو ابن بري والشريف ، وهما من علم مكانه في هذا الفن بأنه قول بعيد. (شتره) الضمير لمفاعيلن ، قال الجوهري: "الشَتْرُ انقلاب جفن العين ، رجل أَشْتَرُ بَيْنَ الشَّتْرِ ، وقد شَتَرَ (وشَتَرَ ، وَشَتَرْتُهُ) أَنَا كَثَرَمَ وَثَرَمْتُ وَثَرْمُهُ أَنَا ، وَأَشْتَرْتُهُ أَيضا وَأَشْتَرْتُ عينه" <sup>4</sup> ، وهو في الاصطلاح اجتماع الخرم والقبض في مفاعيلن ، لحذف ميمه وبائه ، فيبقى فاعلن ويقال له أَشْتَر ، شبه التغيير بحذف الحرفين لقبحه في المسمع بشت العين ، وهو من العيوب القبيحة المنظر ، والشتر بالفتح وسكنه الناظم ضرورة. (الخرب) أصله الفتح ، مصدر خرب الربع ونحوه ، إذا تهدّم ونقص ، قال الجوهري: "الخراب ضد العمارة ، وَخَرِبَ الموضع بالكسر فهو خَرِبٌ ، ودار خَرِبَةٌ وأخربها

<sup>1</sup> - (س): إليه.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 5/ 1880

<sup>3</sup> - الكلمتان غير واضحتان في (و) بسبب ثقب في الورقة

<sup>4</sup> - 2/ 293

صاحبها ، وخرَّبوا بيوتهم شديداً للمبالغة ، والخرَّب مصدر الأخرَب ، وهو الذي فيه شقٌّ أثقَب مستدير وكلُّ ثقب مستدير فهو خُرْبَةٌ ، والمخروب والمشقوق ، ومنه رجل أخرَبٌ للمشقوق الأذن أو مثقوبها ، فإذا انخرم بعد الثقب فهو أخرم<sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح اجتماع الخرم والكف في مفاعيلن ، بحذف ميمه ونونه ، وسمي خرباً من الخراب الذي هو الفساد تشبيهاً بخراب الربع ، وكان حذف أوله وآخره بمثابة هذه أساس البناء ، إذ فيه إحاطة الفساد بالجزء ، ويقال له أخرج تشبيهاً بشقوق الأذن أو مثقوبها ، ويبقى الجزء بعد الخرب فاعيل فينقل إلى مفعول. (اعلم) أي اعرف ، وكذا وقع في نسخة مروية وهو أنسب ، إذ المراد ميّز التغييرات التي هي مدلولات هذه الألقاب المذكورة بمراتبها في الحذف ، فأول لقب لأوّل حذف وهكذا إلى آخرها كما تراه في التركيب ان شاء الله تعالى ، والمعرفة بالتمييز أنسب من العلم لأن متعلق المعرفة التصورات ، ومتعلق العلم التصديقات ، وقد ترجح نسخة اعلم بأن استخراج هذه الألقاب من كلامه لما كان خفياً احتاج إلى فضل علم ، فكأنه قال حصل العلم ليسهل عليك الاطلاع على الحقائق. (المراتب) جمع مرتبة وتقدم تفسيرها في قوله فرَّب إلى الباء. (خفي) استتر وهو بكسر العين كفرح ، لكن الناظم ابدل كسرة الفاء فتحة والياء ألفاً على لغة طيء ، قال في التسهيل " وفتح ما قبل الباء الكائنة لاما مكسوراً ما قبلها وجعلها ألفاً لغة طائية " ، وقال الجوهري " خفيت الشيء أخفيه كتمته وأظهرته أيضاً من الأضداد وأخفيته سترته وكتمته ، وشيء خفي أي خاف وخفى عليه الأمر يخفي خفاء ممدود ، وبرح الخفاء وضع الأمر " ويحتمل أن يطون عند الناظم مفتوح العين كما نطق به ويكون من قولهم خفا البرق يخفوا خفوا ويخفي خفياً إذا لمع ضعيفاً معترضاً في نواحي الغيم ، قاله الجوهري ، فكذا هنا هذه الألقاب ظهرت ظهوراً مّا بها أشار إليه الناظم. (العضب) [75] بالتحريك وسكنه ضرورة ، قال الجوهري: "عَضَبَهُ عَضْبًا قطعهُ ، والعَضْبُ (السيف)<sup>2</sup> القاطع ، و عَضَبْتُهُ بلساني شتمته ، وعَضَابُ شَتَام ، وعَضْبُ لسانه بالضم عَضُوبَةٌ صار عَضْبًا أي حديداً في الكلام ، أبو زيد: العَضْبُ الشاة المكسورة القرن الدّاخل ، وهو المُشَاش ، ويقال للتي انكسر أحد قرنيها. وعَضِبْتُ بالكسر أعَضِبْتُها ، وكَبِشَ أعَضِبَ ورجل أعَضِبَ لا ناصر له ، ومعضوب ضعيف تقول منه عضبه بالفتح وناق أو شاة عضباء مشقوقة الأذن ولم تكن ناقه رسول الله ﷺ كذلك بل لقبت العضباء ، والأعضب في الوافر مفتعلن مخزوماً من مفاعلتن<sup>3</sup> ، وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتن كما قال الجوهري "بحذف ميمه فيبقى فاعلتن فينقل إلى مفتعلن أو فاعلتن<sup>4</sup> ، ووجه التسمية أن الجزء لما سقط أوله شبه بالذي ذهب قرنه فقليل فيه أعضب ، وفي المصدر

<sup>1</sup> - الصحاح 1 / 119

<sup>2</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب الورقة

<sup>3</sup> - الصحاح 1 / 183

<sup>4</sup> - ينظر: الجوهري، عروض الورقة 32

العَصَبُ. (القَصَم) هو أيضا بالتحريك ، وسكنه ضرورة قال الجوهري: "قصمت الشيء قصما فانقصم وتقصم كسرتة حتى (يبين)<sup>1</sup> ورجل أَقْصَمُ الثَّيِّبَةِ منكسرهما من النصف ، بَيْنَ الْقَصَمِ. يقال جاءتكُم القصماء يذهب به إلى تأنيث الثنية ، قال ابن دريد القصماء من المعز مكسورة القرن الخارج والعصباء مكسورة الداخل وهو المشاش"<sup>2</sup> وقال غيره القصم الهلاك ، وانكسار الظهر وانكسار السن عرضا ، وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتين بحذف ميمه وعصبه بتسكين لامه فيبقى فاعلتين فينقل إلى مفعولن ، ويقال له أَقْصَمُ تشبيها بالذي انكسرت سَنَّهُ ، وقيل لما انقصم من الجزء كثيرا شبه الثنية التي انتقص منها كثير ، وقال الشريف: رجل أَقْصَمُ ذهبت احدى ثنيتيه أو رباعيته فشبه الجزء بذلك<sup>3</sup>. وما فسر به الأَقْصَمُ خلاف ما تقدم للجوهري وغيره. (الجمم) مصدر الأجم ، قال الجوهري: "بنيان أَجْمٌ لا شرف له ، وامرأة جَمَاءُ (المَرَأَقِي)<sup>4</sup> ورجل أَجَمٌ لا رمح له في الحرب ، وشاة جَمَاءُ لا قرن لها بنية الجمم فيهن"<sup>5</sup> ، وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتين بحذف ميمه ، وعقله بحذف لامه فيبقى فاعتن فينقل إلى فاعلن ، فشبه الجزء لذهاب أوله وخامسه بها ذهب قرناه ، ويقال له أَجَمٌ ، والمصدر جمم ، ولم أر له فعلا. (عقص) قال الجوهري "عَقَصُ الشَّعْرِ: صَفَرُهُ وَلَيْئُهُ عَلَى الرَّأْسِ ، وَتَيْسٌ أَعْقَصَ بَيْنَ الْعَقَصِ وهو الذي التوى قرناه على أذنيه من خلفه"<sup>6</sup>. وقال ابن بري وتبعه الشريف العقص ميل أحد القرنين وانعطافه<sup>7</sup> ، وهو خلاف قول الجوهري قرناه ، فإن ظاهره كلاهما ، وهذا أنسب للعقص اصطلاحا ، لأنه اجتماع الخرم والنقص في مفاعلتين ، بأن تحذف ميمه للخرم وتحذف نونه وتسكن لامه للنقص ، فيبقى فاعلن فينقل إلى مفعول بغير نون ، ويقال له أعقص والمصدر عقص بالتحريك ، وإنها سكنه الناظم ضرورة ولما ذهب من الجزء أوله ثم عطف على آخره فحذف وعلى حركة خامسه فحذفت فكان التغيير لكثرتة كأن يجمع أول الجزء وآخره في ناحية شبه باجتماع قرني التيس بلا عوجاج والانعطاف.(مضى) أي تقدّم ، قال الجوهري: "مضى الشيء مضيا ذهب"<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - (س): تفتت

<sup>2</sup> - الصحاح 5/ 2012

<sup>3</sup> - شرح القصيدة الخرزجية 138

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

<sup>5</sup> - الصحاح 5/ 1891

<sup>6</sup> - م، ن 3/ 1046

<sup>7</sup> - شرح القصيدة الخرزجية 138

<sup>8</sup> - الصحاح 2493

## ◆ تلخيص:

تقدّم أن الخرم الكلي حذف أول حرف من الجزء الأول من البيت ، وتقدّم هنا أنه مختص بأبجر سل ودا وإنّ أجزاءه فعولن من الطويل والمتقارب ، ومفاعيلن من الهزج والمضارع ومفاعلتن من الكامل ، واختص بهذه الثلاثة لافتتاحها بالوتد المجموع ، وهو لا يلحق من الأجزاء إلا ما كان كذلك ، والخليل وضع الخرم لحذف أول حرف من أي جزء كان منها ، ثم لما كانت تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزحاف وبحسب سلامتها وضع لكل صورة اسما يخصها ، فلمفعولن صورتان واسمان ، فإن دخلها الخرم وهو سالم فالخرم ثلم ، قال بعضهم باسكان اللام وفتحها ، وقد تقدّم أنّ الفتح أولى وإن دخله مع القبض فثرم ، ولمفاعيلن ثلاث صور وثلاثة أسماء فإن دخله وهو سالم فليل يسمى خرما باسكان الراء تسمية للنوع باسم الجنس لصدقه عليه ، فهو يطلق بعموم على خرم الجميع وبخصوص على خرم مفاعيلن السالم ، وقيل يسمى الخاص خرما بفتح الراء فرقا بين الخاص والعام ، فإن دخله مع القبض فشتر وإن دخله مع الكف فخرّب ، ولمفاعلتن أربع صور وأربعة أسماء فإن دخله وهو سالم ففضب ، وإن دخله مع العصب فقصم ، وإن دخله مع العقل فججم ، فإن دخله مع النقص ففقص.

## التركيب

أمر بخرم صدر أبجر سل ودا لأجل ضرورة الشاعر إلى ذلك ، وهو كما تقدم حذف أول حرف من أول جزء ، واكتفى في تفسير الخرم وتبيين محله اصطلاحا بمعناه اللغوي ، لأنه لاحق باسم الصدر من أول حرف من البيت ، فليقتصر عليه لوجود الحقيقة به ولا شيء يمكن من معاني الخرم لغة في ذلك الصدر إلا حذفه ، فخرج من هذا لأنه حذف أول حرف من أول جزء من البيت ، وأما تعيين أن ذلك المحذوف من وتد مجموع فلتعيينه في الفصل وضع الثلاثة الأجزاء له المصدرة بوتر مجموع فخرج من مجموع كلامه أنه حذف أول حرف من أول جزء في البيت مصدر بوتر مجموع فله ذره من ناظم مختصر رشيق بأحسن لفظ سهل وأبلغ تحقيق ، وقوله ووضع إلى آخره ، أي ووضع فعولن لدخول الخرم (فيه ظهر)<sup>1</sup> فيه بدخوله ثلم فعولن وثرمه أو ظهر فيه ثلم الخرم وثرمه ، فضمير ثلمه وثرمه يصلح عودها على فعولن ، أو على الخرم فأما إضافتهما إلى الجزء فلكونه محلها ، وأما إضافتهما إلى الخرم فلكونهما نوعين منه ، و هو جنس لهما ويحتمل أن يريد بوضع فعولن صوغه ونفسر بنيته والمعنى ، وفعولن ثلمه بالخرم وحده وثرمه بالخرم والقبض ظهر فيه على الوجهين ، فبدا بمعنى ظهر وهو خبر ثلمه ، وخبر ثرمه المعطوف على ثلمه بتقدير العاطف محذوف يدل عليه المذكور أي بدا ، والمبتدآن وخبراهما خبر وضع والرباط محذوف أي فيه عائد على وضع بمعنييه ، وقد رنا الخبر الظاهر لثلمه وإن كان فيه الفصل بينهما بالمعطوف بالحرف المقدر ، وخبره المقدر ليكون

<sup>1</sup> - ما بين قوسين غير واضح في (و) بسبب ثقب في الورقة

من الحذف من الأواخر ، لدلالة الأوائل الذي هو الكثير ونظيره في وجه آية المائدة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾<sup>1</sup> ، وإن قدرت بدا خبر ثرمة كان من القليل ، وهذا إن عاد ضمير ثلثه وثرمه على فعولن ، وإن عاد على الخرم فيكون ثلثه وثرمه مبتدآن خبرهما معا بدا ، ووحد الضمير باعتبار عوده على الخرم الممنوع ، وقال بعضهم بدا مهموز سهل بالقلب ألفا بعد السكون للوقف وفتح ما قبله ، إن من بدأت فَعَلْتُ ابتداء أو من بدأ الله الخلق أظهرهم موجودين ، وهو معنى الخلق ولما كان لوضع فعولن أولا مدخل في التغيرين نسب فعلهما إليه على الأول ، أو إظهارهما على الثاني نسبة الفعل لغير فاعله الملابس بتأويل إسنادا مجازيا ، والثلث والثرم مفعولاه تقدما ، وهذا أرجح من جعل بداواويا بمعنى ظهر ، وهو خبر ثرمة وحذف مثله خبرا عن ثلثه ، لأن في هذا حذفين العاطف والخبر وفي الأول العاطف خاصة ، ولأن في حذف هذا الخبر ضعف التأليف ، لأنه حذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو قليل ، إذ الحذف لابد من دليله حالة حذفه ، ولا يكون إلا في العكس .

ولما كان الخرم يلحق فعولن وهو سالم من التغير ، وهي الصورة الأولى بحسب الأصل إذ الأصل السلامة ، وجب أن يكون أول اللقبين في الذكر ، وهو الثلث اسما لهذه الصورة لما تقدم من عادة الناظم فيمرعاة مثل هذا الترتيب ، ولقوله هنا اعلم بالمراتب ما خفي ، ويلحقه أيضا ما يمكن فيه من التغير الزحافي البسيط بحسب ما رتب الناظم ، وليس إلا القبض لأن أول التغيرات في ثاني الأسباب عنده إنما هو تسكين المتحرك ، ولا يمكن هنا لأن سبب هذا الجزء خفيف فتعين الانتقال إلى ثانية مراتب التغيرات وهي حذف الساكن ، وذلك هنا القبض فتعين الاسم الثاني لهذه الصورة الثانية ، ولما تكرر في هذه الصورة التغير ، خصت باسم الثرم ، ولما في الراء من التكرير ، ولا يمكن أن يقال الثرم اسم للقبض خاصة لأنه خصه في فصل الزحاف المنفرد باسم القبض ، ولم يكرره هنا إلا لاجتماعه مع الخرم ، إذ الفصل له فهذا وجه سهل ، فشرح هذا البيت جار على عادة الناظم وقانونه الذي أصل في هذا النظم ، وقال الشريف: "لم يفسر الناظم"<sup>2</sup> الخرم إلا بقوله قبل ما انفرد ، و ولما ذكره (مع)<sup>3</sup> علل النقص علم أنه حذف ، ومن قوله اخرم صدرها علم أنه في أول البيت ، ومن قوله ما عدا الخرم فابتداء علم أنه في أول الجزء ، وعلم انه حذف حرف لأنه أقل ما يمكن لأن الحركة لو حذفت وحدها بقي حرفها ساكن لا يتبدأ به ، ولو كان حرفان مع أنه في وتد مجموع لكان الباقي ساكنا لا يتبدأ به ولنص عليه"<sup>4</sup> يعني وكذا لو كان أكثر من حرفين كحذف الوتد كله أو الجزء كله لكان ينص عليه كما نص على الحذف والجزء ، فإن قلت هل يجزي قوله قبل ما عدا

<sup>1</sup> - المائدة: 69

<sup>2</sup> - ما بين المعقوفتين سقط كله من (س)، وتقدم في مكانه شرح متعلق ببحر الطويل .

<sup>3</sup> - (س): من

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 130 (بتصرف)

الخرم فابتداء عن قوله هنا صدرها ، قلت لا لأنَّ الابتداء هناك ذكره في مقابلة قوله أعجاز الأجزاء فمعناه ما عدا الخرم ، فإنه في ابتداء الأجزاء ، وهو أعم من كونها في الصدر أو الحشو بخلاف صدر (البحر)<sup>1</sup> فإنه لا يحمل حقيقة إلا على أول حرف منه ، فهذه العبارة أخص من تلك فتكون هذه تفسيرا لها . فإن قلت ظاهر قوله للضرورة أنَّ الخرم لا يجوز إلا للضرورة لإقامة الوزن ، والخرم نقص من الوزن فكيف يضطر إليه ، قلت للضرورة أعم من إقامة الوزن ، بل قد تكون لنقص الوزن ألا ترى الناظم أتى بأول بيت من هذا القصيد مثلوما على ما في بعض النسخ ، فاستعمل الخرم لما لم ير لحرف العطف معنى ، وأيضا بعض ما قدّمنا من الخلاف في الأسباب الحاملة عليه يدل على أنَّ الضرورة قد تكون غير الوزن ، ورد (قول)<sup>2</sup> من قال في سببه إنها السكّنة بأنها عدم ، فلا تعوض من شيء ومن قال حرف الهد واللّين في آخر البيت عوض منه ، بأن الآخر ليس أولى بذلك من الأول ، وقال بعض من رآه زحافا جاء في الخماسي ليكون فيه زحافان كالسباعي فتستوي الأجزاء ، وأتى في مفاعيلن من السباعي لها امتنع فيه الزحافان ، وحمل مفاعلتين عليه وإنما حمل عليه عند من رآه لأنه لا يرى المعاقبة في الوافر ، وأما من يرى لها فيه كالناظم مع اعتقاد كونه زحافا فلا فرق بينهما ، قيل ولو اعتقد أنَّ الخرم زحف أولى كالثنائي وغيره ، ولم يمكن في السبب لتعذر الابتداء بالسّاكن ، فكان في الوجدان لكان جيّدا وقصره الخليل على أول البيت كما ذكر الناظم ، وجوّزه الأخفش في أول النصف الثاني ، وفيه وفي أول الأول وحمل الخليل ما ورد من ذلك وصحت فيه الرواية على النذور [و76].

وقوله ووضع مفاعيلن البيت ، الكلام في معنى وضع كالذي تقدّم ، ويترجح (هنا)<sup>3</sup> الوجه الأول هناك لقوله لخرم ، والمعنى إنّ وضع مفاعيلن لدخول الخرم فيه على ثلاث صور لخرمه ، بحذف أوله خاصة وذلك إذا سلم من كل تغيير سواء ، وتقدّم هل ضبطه بفتح الراء وسكونها ، ولشتره بحذف أوله للخرم وخامسه للقبض ، وللخرب بحذف أوله للخرم وسابعه للكف ، وقد ظهر أنَّ الضمير المخفوض بشتر عائد على مفاعيلن ، ويجوز عوده على الخرم لأنه نوع منه ، واللقب المذكور أولا وهو الخرم لأوّل التغييرات التي وضع الباب لها مع سلامة الجزء من غيره ، والثاني له ولأقرب تغيير إليه يمكن في الجزء وذلك هو القبض ، والثالث للخرم مع ما بعد القبض من التغييرات الممكنة وهو الكف ، فمراتب التغيير الممكنة في باب الخرم ، به وحده أو مع تغيير واحد ثلاث والألقاب التي ذكر ثلاث ، فأعط أول لقب لأوّل مرتبة من التغيير ، وثانية لثانية وثالثا لثالثة ، وهذا معنى قوله اعلم بالمراتب ما خفي ، أي اعرف بمراتب الألقاب التي ذكرتها مرتبة ما خفي من التغييرات المرتبة التي هي مدلولاتها في باب الخرم ، لا

<sup>1</sup> - (س): الحشو

<sup>2</sup> - سقطت من (و)

<sup>3</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب في الورقة

يقال ولعل القبض وحده هو الشتر والكف وحده هو الخرب ، لأننا نقول لا يتوهم ذلك لأنه قد تقدم في الزحاف المنفرد تسمية القبض والكف ، فلا يكون لهما اسمان آخران إن لم ينضمّا إلى تغيير آخر ، وإلا لبينه هناك ولا يقال أيضا بقي من التغييرات الممكنة مع الخرم القبض والكفّ معا لأننا نقول لزوم المعاقبة تمنع من ذلك وكذا المراقبة. وقوله مفاعلتن البيت ، هذا يرجح أحد الاحتمالين ، في أنّ المراد بوضع كذا أي صوغ الجزء وبنيته لقوله هنا مفاعلتن لكذا ولم يقل ووضع ، ويحتمل أن يكون على حذف كضاف أي ووضع مفاعلتن كما تقدّم في صاحبيه فيأتي فيه ما تقدم فيها ، ومراتب التغيير الممكنة في مفاعلتن إذا لحقه الخرم أربع: الأولى حذف ميمه للخرم ، الثانية حذفها مع تسكين اللام للعصب بالصاد المهملة ، الثالثة حذفها مع حذف اللام للعقل لأن مرتبة إسكان المتحرك قبل مرتبة حذفه على ما تبين في الزحاف المنفرد ، الرابعة حذفها مع إسكان اللام للعصب ، وحذف النون للكف ، أتى الناطم في هذا البيت بأربعة ألقاب ، الأهل وهو العصب بالصاد للأولى ، والثاني وهو القصم للثانية ، والثالث وهو الجعم للثالثة ، والرابع وهو العقص للرابعة ، فقوله مفاعلتن أي وضعه أو بنيته لدخول الخرم فيه وحده وهو العصب ، أو لدخوله فيه مع العصب وهو القصم ، أو لدخوله فيه مع العقل وهو الجعم ، (أو لدخوله فيه مع النقص وهو العقص)<sup>1</sup> ولما كانت الأسماء الثلاثة الأول للخرم وحده أو مع (زحف واحدا حال بيان مدلولاتها على ما اقتضته المراتب ، ولما كان الرابع للخرم)<sup>2</sup> مع زحف مركب من زحفين أي مزدوج بين مدلوله بالنقص ، إذ ليس في الزحاف المزدوج ترتيب خاص يهتدي إليه ، وخصوصا في هذا الباب ، فقال وخرم ونقص فيه أي واجتماع خرم ونقص في مفاعلتن عقص أي يسمى عقصا. وقوله وقد مضى أي تفسير النقص في فصل الزحاف المزدوج بأنه العصب والكف ، ولا يمكن هنا اجتماع الخرم مع الكف خاصة لما يؤدّي إليه من توالي خمسة متحركات من هذا الجزء والذي يليه ، ولا اجتماع العقل والكف لما ذكر في المعاقبة ، ويحتمل على ضعف أن يكون ضميرفيه عائداً على الخرم على أن يكون فيه خبر نقص ، والجملة حال من خرموخبره عقص ، وفي للمصاحبة نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾<sup>3</sup> ، أي وخرم في مفاعلتن والحال إن نقصا معه عقل وإضافة صدر وثلم وثرم وشر للاختصاص وإضافة وضع في الموضعين للتعريف ، وتنكير خرم في الموضعين ، و نقص وعقص للحقيقة ، وال في الضرورة للجنس وفي باقي الآيات للحقيقة ، ويشبه أن تكون جملة اعلم من التذييل ، وثلمه وثرمه من التجنيس المضارع ، لأنّ الاختلاف بين الكلمتين بحرفين متقاربين وهما في الوسط ، نحو ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأُونَ عَنْهُ﴾<sup>4</sup> ،

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>3</sup> - القصص: 79

<sup>4</sup> - الأنعام 26

وقولهم البرايا أهداف البلايا ، ومن هذا النوع والحرفان المختلفان في الآخر الخرم والخرب باعتبار الأصل الذي هو فتح الراء في الأول ، ومنه قوله ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>1</sup> ، وفي غضب وقصم وخرم نقص نوع من الموازنة.

### الإعراب

سل ودا مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، ووضع فعولن مبتدأ مضاف عليه ، وثلمه مبتدأ ثان ، وثرمه معطوف عليه وبدا خبر ثلم ، وحذف خبر ثرم لدلالة خبر الأول عليه ، والمبتدآن وخبرهما خبر وضع ، وقد تقدّم هذا الإعراب وغيره ويجوز على مذهب الكوفيين أن يكون ثلمه فاعل بدا ، وثرمه معطوف عليه والجملة خبر وضع ، وهو سهل لولا أنّ الفاعل لا يتقدم عند البصريين ، ويجوز أن يكون المراد بوضع فعولن خرمه أي وضعه في هذا الفصل الذي لا يكون فيه إلا مخروما ، لأنّ الفصل إنما وضع لذلك وثلمه بدل من وضع بدل شيء من شيء ، وخرمه عطف عليه ، وبدا خبرهما ووحد الضمير بتأويل ما ذكر كما تقدّم ، ويجوز خفض ثلمه بدل إلى اشتغال من فعولن ، وثرمه عطف عليه وبدا كما تقدّم الآن [و77] ووضع مفاعيلن مبتدأ ومضاف إليه ، خبره لخرم وما عطف عليه أي كائن أو محصل عليه ، ولا محل لجملة اعلم لأنها إما تذييل ما تقدّم فتكون كالمستأنفة في نفي المحل أو جواب عن سؤال مقدر ، كأنه قيل وما مدلولات هذه الألقاب الخفية ، أو بأي شيء يعرف ما خفي من مدلولاتها ، فقال اعرف بالمراتب إلى آخره ، فتكو مستأنفة ويجوز أن يتعلق لخرم بوضع وتكون جملة اعلم خبر وضع ، والرباط ال في المراتب لكونها نائبة عن الضمير ، أي اعلم بمراتبه أي مراتب الوضع المذكور ، ومن لا يرى ذلك يقدّر الضمير محذوفا في هذا الوجه أي بالمراتب فيه ، مفاعلتن مبتدأ وللعضب والقصم والجمع خبره أي كائن أو محصل أو موضوع ، وإن شئت قدرته على حذف مضاف كأخويه المتقدمين ، أي ووضع مفاعلتن وخرم مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة إما لأن المراد بها الحقيقة أو التقسيم أو العطف ، ونقص عطف عليه وفيه تنازعا فيعمل فيه نقص ويضم مثبه مع خرم وعقص خبر عنها معا لأنهما محل نفس حقيقته فلذلك لم يثن أو لأنه مصدر في الأصل ، والأول أولى وتقدم غير هذا الإعراب وجملة وقد مضى إما مستأنفة أو حال من الضمير وه ضعيف ، والأول أولى على كل حال ففاعل مضى ضمير النقص.

<sup>1</sup> - ورد الحديث في صحيح مسلم باب إثم مانع الزكاة، تحت رقم 987

## ما جرى من العلل مجرى الزحاف

قد تقدّم أن هذه الترجمة وقعت في بعض النسخ ، قبل الثلاثة أبيات التي فرغنا منها الآن ، وتقدم وجهه ووقعت في أكثر النسخ وبعضها مروى هنا ، وقال الشريف: "والظاهر أن هذا الموضع أُلقي بها"<sup>1</sup>، قلت وعلى هذا فالذي عليه الترجمة التشيعيث على ما تفسيره من الخلاف والحذف ، وهذان صرح الناظم بهما وزاد المبرّد ثالثاً وهو القصر ، ولم يحكه الخليل على ما قال ابن بري والشريف<sup>2</sup> ، وذكر غيرهما أنّ الخليل حكاه ونصّ عليه ، وأشار الناظم غلي نفيه بقوله لا سوى ، وأما على أن محل هذه الترجمة قبل قوله وسل ودا ، فيزاد فيما انطوت عليه الخرم على اختلاف أنواعه ، وهذا هو الأولى في محلها عندي لكن اتبعت في وضعها أكثر النسخ ، وأصل الترجمة على ما مرّ في نظيرها هذا فصل بيان ما جرى ، وألفاظ الترجمة المفردات تقدّم الكلام عليها ، ومعنى جريان العلل مجرى الزحاف أي في عدم اللزوم والقبح إذ أكثره قبيح ، والعلل حسنة ، وفيها ذكرناه قبل في الخرم في توجيه وضع هذه الترجمة قبل وسل ودا ، وذهب كثير إلى أن الخرم والتشيعيث من نفس الزحاف ، وتقدم أن في كلام الخليل ما يدلّ على أنّ الخرم (علة)<sup>3</sup> ، وظاهر كلامه أنّ التشيعيث علة فهذان قولان في الخرم والتشيعيث ، قيل زحافان وقيل علتان وما ذكر الناظم من أنهما علتان جرتا مجرى الزحاف فثالث ، وهو مذهب الحذاق وقد تقدم التنبيه على مثال الخلاف عند شرح قوله ومواقعها أعجاز الأجزاء<sup>4</sup>.

### المتن

وشَعِثَ كن أكرم وتده اقطعه \* أضمرنبخن وأولي سر بحذف ولا سوى

### الشرح

**المفردات:** (شعث) أمر من شعث ، (قال صاحب)<sup>5</sup> الغريبين: "يقال للأمر إذا انتشر قد تشعث"<sup>6</sup> ، ومنهم قولهم في الدعاء ألمّ الله شعثك ، أي جمع مفترق أمرك ، وقال الجوهري: "الشَّعْتُ انتشار الأمر ، يقال لمّ الله شعثك أي جمع أمرك المنتشر ، والشَّعْتُ مصدر الأشْعَثِ ، وهو المغبر الرأس ، وخيل شعث أي غير مفرجة ، وتشعث الشيء تفريقه ،

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 139

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 140

<sup>3</sup> - سقطت من (و) بسبب خرم في الورقة

<sup>4</sup> - جاء في الحاشية على يسار هذه الورقة تعقيب غير واضح بسبب تاكل الورقة من جوانبها بسبب البلى

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>6</sup> - أحمد بن محمد الهروي أبو عبيد، الغريبين في القرآن والحديث. تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي وآخرون، مكتبة نزار

مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط1: 1419هـ- 1999م، 1/ 1007

والتشعيتُ التفريق<sup>1</sup>، ومعنى غير مفرجة أي غير محسوسة بالمحسة وهي الفرجون ، يقال فرجت الدابة أي أحسستها. (كن) حرفا رمز على البحرين اللذين يدخلهما التشعيت ، فالكاف للخفيف والنون للمجتث ، ولفظه بصيغة الأمر من كان ، ومعناها شهير وهو على حذف مضاف أي جزء كن ، وذهب بعضهم إلى أنه ليس بزحاف ولا علة ، فمن رآه زحافا غلب عدم لزومه على محله ، و من رآه علة غلب محله لكونه في وتد فاعلاتن المجموع وفاعِلن ، وفي الضرب إن لم يصرَّع البيت على عدم لزومه ، ومن جعله ثالثا تعارضت عنده الأدلة ، وتقدّم قبل هذا عند قوله فالفرق بينهما انجلى أي المشترك بينهما وهو فاعلاتن ، لأن مستفعلن اختص به المجتث. (ودّه) لغة وتدّه ، وقد تقدم الكلام عليه أوائل النظم ، وضمير ودّه عائد على الجزء المفرد مضافا لِكُنْ ، وكذلك باقي مفردات البيت تقدم الكلام عليه ، إلا (سر) فالسين منه رمز على البحر الذي يدخله الحذف وهو المتقارب ، والراء ملغاة وصورة اللفظ أمر من السر ، قال الجوهري: "سَارَ يَسِيرُ سَيْرًا وَمَسِيرًا وَتَسِيرًا ، وَمَسِيرٌ شاذ لأنّ قياس مصدر فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح ، وسارت الدابة وسارها صاحبها يتعدى ولا يتعدى ، وسر عنك أي تغافلوا حتمل. والأصل سِرْ ودَغْ عنك الهراء والشك ، وسأيرّه جازاة ، وسَيْرْتُ الجُلّ عن ظهر الدابة نزعتّه عنه"<sup>2</sup>.

### التركيب

يقول شعث جزء كن وهو فاعلاتن ذو الودت المجموع المشترك بين الخفيف والمجتث ، وفي كيفية ذلك التشعيت أربعة أقوال [و78] الأول أنه يحذف لام وتدّه ، و تسمية هذا تشعيثا ظاهر من حيث اللغة لأن (الودت)<sup>3</sup> أساس الأسباب كما تقدم ، فإذا تفرّق الأساس تفرّق البناء وهو ذو ثلاثة أحرف واللام وسطها ، وإذا حذفت تفرّقت حقيقة الودت ، وإن اتصل طرفاه صار ماهية أخرى ، وكل حقيقة متى حذف وسطها الذي بواسطته اتصلت أطرافها بعضها ببعض حصل فيها غاية التفريق لحصوله لجميع أجزائها بخلاف ما إذا حذف الأول ، فإن الاتصال بين الوسط والأخير يبقى كما كان ، أو الأخير فإنه يبقى بين الوسط والأول ، وقيل يخرم وتدّه وهو حذف عينه وقيل بقطع وتدّه وهو حذف ألفه الأخيرة وتسكين اللام قبلها ، وعلى التقدير الأول يبقى الجزء فاعلاتن وعلى الثاني فالاتن وعلى الثالث فاعلاتن بسكون اللام ، وعلى جميع التقديرات فينقل إلى مفعولن ، وقيل بخبن الجزء الذي فيه الودت فتحذف ألفه فيبقى فعاتلاتن فيشبه متفاعِلن فيضمهر بتسكين عينه ، وينقل إلى مفعولن ومحل هذه الأقوال هو جزء كن كما قررناه لا وتد كن كما قرره بعضهم ، لأن الضمير في وتدّه يتعين عوده على غير الودت ، إذ لا يصح اخرم وتد الودت وليس إلا الجزء ، ولأن قوله في القول الرابع بخبن يعين أن التغيير

<sup>1</sup> - الصحاح 1/ 285

<sup>2</sup> - الصحاح 2/ 291

<sup>3</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب في الورقة

المذكور في الأقوال مضاف للجزء لأنه الذي يخبن لا الودت، وكذا الإضمار لا يكون إلا في الحرف الثاني، وليس المضمهر هنا ثانياً إلا للجزء بعد خبئه وأما الودت فهو أوله، ولقائل أن يقول التغيير في الثلاثة الأقوال، الأول ظاهر أنه في الودت والمقصود منه بالذات في القول الرابع إنما هو الإضمار، لكن بشرط مصاحبته للخبن في الجزء الذي دخله، وذلك الإضمار إنما هو في حروف الودت، قولكم الإضمار لا يكون إلا في الثاني، قلنا ذلك الإضمار القياسي وأما هذا فخارج عن القياس كما أن هذه الأقوال كلها خارجة عن القياس، فإن حذف وسط الودت في القول الأول لا نظير له، والخرم في القول الثاني خارج عن القياس، إذ لا يكون إلا في الحرف الأول من الجزء، وكذا القطع في القول الثالث إذ لا يكون إلا في آخر الجزء، والقول الأول للخليل، والثاني للأخفش، والثالث للسرقسطي، والرابع للزجاج، وتعرض الناظم لذكرها متعاطفة بحرف العطف المقدر، واستغنى عن النص على مذهب الخليل بظهور اللفظ في معناه لغة كما قدّمنا، وتقدير كلامه وشعث جزء كن بما يتمكن به مدلول التشعيث لغة على قول وذلك بحذف لامه، واخرم وتده على قول بحذف عينه واقطع وتده على قول بحذف ألفه وتسكين لامه، واضرهم الجزء على قول بتسكين ما صار فيه (ثانياً)<sup>1</sup> متحرّكا بسبب خبئه أو مع خبئه، ومن قدر وشعث وتد كن على الضمير في ودّه عائد على التشعيث الملول عليه بالفعل وهذا كما ترى، وقال أيضاً في قوله اقطعه أي اقطع وتد جزء التشعيث، وفي قوله اضمرن أي أوقع الإضمار في الجزء، وهذا حال من اضطرب في فهم مرجع هذا الضمير، وما ذكرت من أنّ الناظم تعرض لحكاية أربعة الأقوال اتبعت فيه الشراح وبيّنت أخذ القول الأول بيانا أوضح من بيانهم، إلا أنه يشبه الألفاظ ولا يخلو من تكلف، ولو قيل أن الناظم لم يتعرض للقول الأول البتة وإنما حكى ثلاثة أقوال وهي التي صرح بها، ويكون قوله وشعث أمرا بالتشعيث على سبيل الإجمال، ثم بين حقيقته بالجمال بعده التي هي أقوال، ولذا أتى بها مفصولة لئلا يوهم وصلها أنها قول واحد تفسير للمجمل، لكن قولاً حسناً وفهماً سالماً من التكلف، وكأنه رأى طرح القول الأول لأنه لا نظير له البتة، والأقوال الثلاثة وإن كانت لا نظير لها في الأحاد فلها نظير موجود أدعي وجوده فيها، وإن كانت الدعوى غير مطابقة لكنها دعوى لها أصل كلي بخلاف الأول، ورجح الرابع بأن صورة الفاصلة بعد الخبن حصلت من وتد وغيره، وسهولة تغيير الأسباب، وأكثرية لا نزاع فيها، وبهذا يردّ ما قيل أنّ فيه حذفين (وزحفاً)<sup>2</sup> ثلاثياً ولا نظير له، وتغيير أول وتد ولم يشبه خرماً ولا زحفاً وفساد المعاقبة في قول ابن أبي ربيعة:

<sup>1</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب جاء فوق الكلمة بعينها

<sup>2</sup> - (س): حذفاً

أَبْرُزُوهَا مِثْلَ الْمَهْمَا تَهَادَى \* يَتَيْنَ حَمْسِي كَوَاعِبِ أَنْزَابٍ<sup>1</sup>.

فإن حذفين قياسيين سائغان، فالخبين باعتبار الأصل والإضمار باعتبار الصورة، فليس الزحف ثلاثي بل ثنائي، و المغير ليس أول وتد ثاني سبب نظرا للصورة في ذلك كله، وفساد المعاقبة في كواعب غير معروف، وحذف ألف فاعلاتن قبل النظر للصورة والمعاقبة صحيحة بحذف نون مستفعلن في كواعب، وثبوت الإضمار القائم مقام الخبن، وهذا كله تكلف، وتطرق إلى اختلال القواعد، وقوله وأولى إلى آخره، أي وأولى المتقارب وهي عروضه الأولى التامة، لأن له عروضين تامة ومجزوءة تجري فيها العلة مجرى الزحاف بالحذف خاصة لا بسواه، كالقصر عند المبرد فتأتي تارة تامة وتارة محذوفة، فأخذ الحذف فيها بطرف من الزحاف فجري مجراه في عدم اللزوم، وهو في العروض الثانية من المتقارب، وفي غيره من البحور التي يوجد فيها لازم، قال بعضهم إنما جاز خلط العروض التامة بالمحذوفة في المتقارب لكثرة تصرف العرب فيه، ولتوافق أجزائه وتقاربها، وقيل [و79] المالم يعدّ هذا الخلط عيبا دلّ<sup>2</sup> أن الحذف هنا زحاف، لا يخرج العروض عن التمام (كالعلة)<sup>3</sup>، وإنما استحسّن الإقعاد هنا لقلة زحاف هذا البحر، إذ لا يدخله إلا القبض فاستسهلوا العلة وجعلوها زحفا، وأيضا جعلوا الزحاف عللا في غير موضع، فأرادوا جعل العلة زحفا ليقع التعادل، فمثال ما أتى مشعثا وغير مشعث في قصيدة واحدة من الخفيف قوله: ليس من مات - البيتين<sup>4</sup>، فضرب الأول (مفعولن)<sup>5</sup> مشعث، وضرب الثاني فاعلاتن غي ر مشعث، وقد تقدّم إنشادهما عند قوله "فالفرق بينهما انجلي"<sup>6</sup>، ومثاله في المجتث:

على الديار القفار \* والنوى والأحجار

تظل عيناك تبكي \* بواكف مدرار

فليس بالليل تهدي \* شوقا ولا بالنهار

تقطيع الأول: علديار للقفاري وننوي ول لأحجاري

<sup>1</sup> البيت من قصيدة "أزهقت مهجتي"، في ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح يوسف شكري فرحات. دار الجيل بيروت، ص96

<sup>2</sup> - (س): دلّ على

<sup>3</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب وقع فوق الورقة

<sup>4</sup> - والبيتان هما: لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ يَمِيتُ \* إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعْيشُ كَيْبِيبًا \* كَأَيْبًا تَالَهُ قَلِيلُ الرِّجَاءِ

<sup>5</sup> - والضرب الأول في البيت الأول هو في: أحيائي على وزن مفعولن، أما الضرب الثاني في البيت الثاني فهو في كلمة:

لررحائي على وزن فاعلاتن

<sup>6</sup> - في الصفحة رقم 150 من التحقيق

**تفعيله:** مفاعلتفاعلاتن مستفععلن مفعولن ، فجمع بين فاعلاتن ومفعولن ، ومثاله ما جاءت عروضه محذوفة وغير محذوفة من المقارب ، قول امرؤ القيس:

كَأَنَّ الْمَدَامَ وَصُوبَ الْغَمَامِ \* وَرِيحَ الْخَزَامِي وَنَشْرَ الْقَطْرِ<sup>1</sup>

يعمل بها برد أنيابها \* إذا غرَد الطائر المستحَر

**تقطيع الأول:** كأنلهداموصوبل غمام \* وريحلخزامونشر ل قطر

**تفعيله:** فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعل ، فاعلروض غير محذوفة.

**وتقطيع الثاني:** يعملل بها برد أنيابها \* إذا غر رد ططاً إرلمس تحر

**تفعيله:** فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعل ، فالعروض محذوفة حذف سببها فصارت فعو فنقلت إلى فَعَلْ<sup>2</sup> ، ومثال أبياتها تامة ومقصورة في المتقارب على مذهب المبرد:<sup>3</sup>

فرمنا قصاصا وكان التّقصا \* فرضا وحتما على المسلمينا<sup>4</sup>

حذفت نون العروض وسكنت لامها ، فالتقى ساكنان ولم يسمع ذلك إلا في المتقارب ، وهو نادروشدوده من قصر عروضه ، ومن التقاء الساكنين قال ابن بري "ولم يسمع في المتقارب إلا في هذا البيت ، وفي قوله:

فلولا خراش أخذت دواب \* سعد ولم أعطه ما عليها " ، وسوّغ ذلك المبرد في العروض من حيث أنها فاصلة تشبه الضرب ، وقال ابن رشيق القيرواني "وأنشد منه سيبويه في /الكتاب: كأنها بعد كلال الزاجر \* ومسح من عقاب كاسر"<sup>5</sup> يأسكان السنين وتشديد الحاء ، واستدل به على إدغام الهاء في الحاء لأن أصله ومسحه وهو غريب الإدغام ، لأن فيه إدغام الثاني في الأول ، ولذا قال الأخفش "لا يجوز فيه الإدغام وإنما هو إخفاء" ، قلت ولم أرهم أنشدوا زائداً على البيتين الأولين من قصيدتهما حتى يتبين اجتماع التمام والقصر في قصيدة واحدة ، ولعل هذه عروض مقصورة تبتث في اعاريض المتقارب نادرة وإن كان كلامهم يدل على أنّ الظاهر خلافه ، وزعم بعضهم أن هذا البيت موضوع ، وقال الزجاج أنشده الخليل ، ورواه ، ولا أعلم له نظير إلا ما أنشده الأخفش من قوله<sup>6</sup> : ولولا خداس البيت ، فأما الأول فالرواية فيه: وكان القصاص ، لأن جمع الساكنين في حشو الشعر معدوم ، وأحسب الثاني إن صح: أخذت رواحل سعد ، وقال الجوهري: "كأنه نوى الوقف في البيتينعلى الجزء وإلا

<sup>1</sup> - البيت من قصيد في ديوانه 69 مطلعها: أحرار بن عمرو كأي خمر \* ويعدو على المرء ما يأتمر

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>3</sup> - العمدة 1/ 137

<sup>4</sup> - البيت منسوب لزياد بن واصل، في معجم شواهد العربية 39، وفي كتاب العروض للأخفش 58

<sup>5</sup> - العمدة 1/ 137

<sup>6</sup> - بحث عن هذا البيت في كتاب العروض وكتاب القوافي للزجاج لكي لم اعثر عليه

فالجمع بين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت<sup>1</sup>، ولما كان هذا من النذور بحيث لا يقاس عليه قال الناظم لا سوى، والمضاف إليه سوى محذوف منويّ فلذلك بقي إعراب سوى كما كان قبل حذف المضاف إليه، لأن النوي كالمنطوق به، وهو ضمير عائد على الحذف ولا عاطفة، وسوى مخفوض بالعطف على حذف أي لا بسواه، وهذا على انسوى متصرفة عند من يراه، وقال بعضهم<sup>2</sup> قوله لا سوى يعني الخرم والتشعيت والحذف في أولى المتقارب جرت مجرى الزحاف في عدم اللزوم، ولا تجد غيرها من العلل شاركها في ذلك وجرى مجرى الزحاف، أو لا يجري غيرها مجراها على فاعليّة سوى ومفعوليته. قلت وهذا أيضا على أنها متصرفة لكنه يقتضي أنّ لا عاطفة الجمل لا المفردات، وهو على خلاف الأصل، فتقرينا أولى وهو أيضا يقتضي أنّ الترجمة بعد قوله وَسَلْ وَدَا وفي مقابلة التشعيت بالخرم واقتصاره على الخرم نظر لا يخفى، ويجوز أن يكون الضمير المضاف إليه سوى في التقرير عائد على أولى، أي والحذف كالتشعيت في جريه مجرى الزحاف لكن في العروض الأولى من المتقارب لا في سواها من عروضه الثانية، ولا من سائر البحور غيره، فتلخص فيما تضاف إليه سوى على هذا ثلاثة احتمالات لا سوى الحذف لا سوى الثلاثة لا سوى العروض الأولى من المتقارب، وتنكير خبن وحذف للحقيقة وتنكير سوى للعموم، وعلى أنّ الناظم حكى ثلاثة اقوال ففي البيت إطناب من التفصيل بعد الإجمال، وخرم واقطع واضهر من التفريق عند بعضهم وإضافة أولى للإختصاص.

### الإعراب

كن مفعول شعث، وخرم إن كان قولاً ثانياً فمعطوف على شعث، وإن [80] كان قولاً أول فعطف بيان، والجملة تفسيرية وتقدّم أن الجمل الثلاث على تقدير العاطف، أو الأخيرتان فقط أولى، سر كبنداً ومضاف إليه والخبر محذوف لدلالة القباّن عليه، وبه يتعلق بحذف أي معلولة بما جرى من العلل مجرى الزحاف بحذفها، وعلى نسخة حذف يكون أولى مفعولاً به والواو داخلية في التقدير على حذف من عطف الجملة الخبرية على الانشائية، وسوى على هذا معطوف على أولى والتقدير شعث كن وحذفت أولى سر لا سوى الأولى وتأول في هذا الجزء حذف باحذف أو شعث بشعث.

### المتن

فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها \* تغيرت الأجزاء فاختلف الكنى  
فقبل ابتداء واعتماد وفصلها \* وغايتها المختص منها بما جرى  
وإن تنج فالهوفور يتلوه سالم \* صحيح معرى لا تدع ذلك الهدى

<sup>1</sup> - عروض الورقة 67

<sup>2</sup> - كالدمايني في العيون الغامزة على خبايا الرامة 48

## الشرح

**المفردات:** (تغيّرت) معناه اختلفت أحكام الأجزاء بحسب حلولها صدرا وحوا وعروضا وضربا ، وألفاظ البيت الأول كلها تقدمت إلّا (الكنى) وهو جمع كنية التي هي أحد أقسام العلم ، وأراد الناظم بها الأسماء الدالة على اجزاء يلحقها نوع من التغيير أو تسلم منه في محال مخصوصة ، وقد يقال أنه أراد بها ما دلّ على شيء من الألفاظ ، والمراد به غيره لأن مدلولها يرجع إلى الإخفاء والستر لأنّ الابتداء مثلالغة يدل على أول الأجزاء ، والمراد به هنا ذلك لكن باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، ومنه الكناية في علم البيان ، وهي اطلاق اللفظ وإرادة لازم مدلوله مع جواز إرادته ، والكنية عند النحاة ما صدرّ باب أو ام ، قال الجوهري: "الكناية<sup>1</sup> أن تتكلم بشيء وتريد به غيره ، وقد كُنِيْتُ بكذا وكُنُوتُ ، ورجل كان وقوم كانوا ، والكنية بالضم والكسر واحدة الكنى ، واكْتَنَى فلان بكذا ويكْنَى بأبي عبد الله ، ولا تقل بعبد الله ، وكنيته أبا زيد وبأبي زيد تكتبه ، وكنيته كسميه<sup>2</sup> " ، وأراد الناظم هنا بالصدر أول أجزاء البيت وهو معناه اللغوي ، وبالحشو ما عدا الصدر والعروض والضرب من الأجزاء ، وأطلقه بعض العروضيين على البيت السالم من تغيير الابتداء والاعتماد والفصل والغاية ، فيقولون البيت حشو أي سالم مما ذكر . (ابتداء) مصدر ابتداء ، وتقدّم معناه لغة ، واختلف في حدّه في الاصطلاح ، فالذي يمكن أن يتحصل من كلام الناظم فيه أحد أمرين ، إما التغيير الخاص بأول البيت باعتبار إضافته إلى ذلك الأول ، وإما أول البيت باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، فالتقدير الأول مبني على أن تغيرت مسند إلى الأجزاء على حذف مضاف أي أحكام الأجزاء ، والثاني على عدم اعتبار المضاف ، أي اختلفت الأجزاء باعتبار ما يلحقها من التغيير ، فاختلّفت كنى الأجزاء بحسب ذلك وتقدير الأول اختلفت أحكام الأجزاء أو تغييراتها فاختلّفت كنى تلك الأحكام أو التغييرات ، ويأتي تمامه إن شاء الله تعالى .

وقيل اسم لكل جزء يكون أول البيت يجوز فيه الخرم قاله الأخفش ، ففعولن في الطويل والمتقارب ، ومفاعيلن في الهزج والمضارع ، ومفاعيلن في الوافر تسمى ابتداء وإن لم تخرم بجواز خرمها ، وقال الزجاج "اسم لكل جزء يعتل أول البيت بعلّة لا تكون في الحشو كالخرم في أبهره<sup>3</sup> ، لأنه لا يكون حشوا وكفاعلاتن في المديد والرمل والخفيف ، ومستفع لن في المجث فإن ألف فاعلاتن وسين مستفع لن تسقطان لغير معاقبة ولا يسقطان في الحشو إلا لمعاقبة ، وقال الأخفش لأدري لما جعل الخليل فاعلاتن ابتداء في أول المديد ، مع أنه يخبن في الحشو ، وخصّ الخليل فاعلاتن في أول المديد بالذكر دون الرمل وغيره اعتمادا على العلة المذكورة ، فقول الزجاج هو قول الخليل ووجه التسمية أنّ الابتداء إن كان اسم

<sup>1</sup> - (و): الكنية

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2577

<sup>3</sup> - لم أعثر على نص الزجاج في كتابه العروض

الجزء الأول فلا إشكال وإن كان اسماً لتغييره الخاص به فسمي بذلك لكونه خاصاً بابتداء الكلام. (اعتماد) مصدر اعتمد أي اتكأ، قال الجوهرى "اعتمدت على الشيء اتكأت، واعتمد عليه في كذا اتكلت، والعمدة ما يعتمد عليه، وعمدت الشيء فانعمد أقمته بعماد يعتمد عليه، وأعمدته جعلت تحته عمداً"<sup>1</sup>، واختلف في معناه اصطلاحاً، فالمتحصل أيضاً من كلام الناظم على الأسلوب المتقدم، إما التغيير الخاص بالحشو باعتبار إضافته إليه، أو الحشو باعتبار ما يحاقه من التغيير الخاص به، وعن الخليل هو لزوم قبض فعولن قبل الضرب الثالث من الطويل وسلامته قبل جزء الضرب المقصور والمحدوف، والأبتر من المتقارب وعنه أيضاً سلامته قبل المحدوف، والأبتر من ضرب المتقارب، وقيل لزوم قبض فعولن قبل ثالث ضروب الطويل وسلامته قبل عروضي المتقارب وضروبها كلها، وقيل كل جزء سلم من الخرم مع جوازه فيه، وقيل جزء الصدر حيث لا يجوز فيه الخرم وزحافه يغير زحاف الحشو كفاعلاتن في أول الهديد، وقال الزجاج كل ما يحذف للزحاف لاعتماد الأسباب في زحافها على الأوتاد<sup>2</sup>، وقال الشريف "لا يطلقه الجمهور إلا على قبض فعولن في الطويل في الجزء الذي يلي الضرب المحدوف خاصة، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبتر في المتقارب، ولم يجز الخليل سقوط هذه النون في المتقارب<sup>3</sup> [و81] قبل الجزء الأبتر وزنه قل لأن البتر اختلال شديد فلا يحتمل زحف ما قبله وأجازه الأخفش"<sup>4</sup>، قلت وما عزاه للجمهور هو الديقسندر به ابن بري وقال بعضهم الذي عوّل عليه الناس هو القول الأوّل وفيه مخالفة لما نقل عن الجمهور، وسمي الحشو أو تغييره اعتماداً لأنّ الضرب يعتمد عليه قبل ويقال في الطويل ضرب معتمد اسم مفعول لأنّه معتمد عليه، وفي المتقارب ضرب اسم فاعل الاعتماد ضربه وعروضه على السبب واختلف فيه على التفسير الأول لغير الناظم فقبل زحاف لأنّه في غير محل العلة وغير لازم، وقيل علة لأن دائرة الطويل مبنية على الاختلاف، فلو لم يخالف بالاعتماد وقع الاتفاق فيها وهو مكروه، ولذا لم تطو العرب سادس البسيط كراهة أن ينتقل مفعولن إلى فاعلن، فيقع الاتفاق في دائرة الطويل، ولأنّه يحدث بسلامة الطويل وقبض المتقارب، تنافر في النفس ولذا يجدهفي ذوقه مكسوراً من يزن بطبعه، ولكثرة التزام ذلك في شعر العرب ولذا توجد القصائد الكثيرة من الطويل المحدوف، والاعتماد يلزمها ولا يوجد غير لازم إلا في القليل ولا يوجد ترك الاعتماد في المتقارب، وأنكره كثير فيقابل كونه في الحشو باتفاق دائرة الطويل وعدم لزومه بلزومه ويسلم التنافر فتترجح به العلة، وقيل قسم ثالث لتعارض الأدلة، وقيل إنما اختلف الخليل والأخفش في سداسي المتقارب لا في تامه،

<sup>1</sup> - الصحاح 2/ 512 (بتصرف)

<sup>2</sup> - كتاب العروض، ص 59

<sup>3</sup> - ينظر: كتاب العروض للزجاج، ص 15

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخرجية، ص 146

والحذاق على أنه فيهما إلا أنه في السداسي لقلته ألزم قالوا ونصّ الخليل على ذلك. (فصل) مصدر معناه لغة يرجع إلى التمييز والتفريق ، قال الجوهري: "فصلت الشيء فانفصل ، قطعته وفصل من الناحية خرج وفصلت الرضيع فطمته وفاصلت شريكى ، وفي الحديث من اتقى نفقة فاصلة فله من الأجر كذا ، أي فصلت بين إيمانه وكفره ، وفصيل الناقة إذا فُصل عن أمه ، وعقد مفصل بين كل لؤلؤتين خرزة ، والتفصيل التبيين ، وفصل الشاة عظاما والفصل الحاكم ، والقضاء بين الحق والباطل " <sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح عند الناظم على ما تقدّم التغيير الخاص بالحشو باعتبار إضافته إليه ، أو الحشو باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، وقيل كل عروض لزمته علة نقص أو سلامة ، لأن العلة ما لزم فكل عروض بنيت على ما لا يكون في الحشو من صحة أو إعلال فصل ، كلزوم قبض مفاعيلن في عروض الطويل ، وهو يسلم في الحشو بقبض ويكف ، وكلزوم خبن فاعلن في عروض البسيط وكمستغلنلن في عروض المنسرح ، إذ لا يجوز فيه فعلتن فلزمه ما لا يلزم الحشو ، ووجه التسمية إنّ العروض لها لزمها ما لا يكون فيها قبلها ولا فيما بعدها كأنها فصلت بينهما أو انفصلت منهما ، أو ميزت بينهما أو تميزت منهما فسميت فصلا لذلك . (غاية) نهاية الشيء ، قال الجوهري : "الغَايَةُ مدى الشيء ، والجمع غايٌّ مثل ساعةٍ وساعٍ" <sup>2</sup> ، قلت غاية وراية <sup>3</sup> ونحوهما كآية ، واختلف في أصلها فقيل آين ووزنها فعلة ككيتة ، قلبت الياء ألفا كراهة التضعيف وهو مذهب الفراء ، قال في التسهيل: "وهو أسهل الوجوه ، وقال الكسائي وزنها فاعلة وأصلها اية حذفت عين الكلمة استثقالا لليائين المكسوروا ولاهما ، وقال الخليل وزنها فعلة <sup>4</sup> ، والأصل أيبية وقياس إعلالها إياه ، لكنهم عكسوا فأعلّوا العين وصححوا اللام شذوذا ، وقيل وزنها فعلة بضم العين ، والأصل أيبية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وصححت الياء بعدها ، وقيل وزنها فعلة بكسر العين وأعل كالذي قبله ، وقيل أصلها اياه كحياة ونواة فقلبت لامه في موضع (عينه) <sup>5</sup> ، نقل هذه الأقوال الستة أبو حيان في شرح التسهيل وهناك ينظر توجيهها وتصحيح ما يصح منها ، وقال بعضهم عيم غاية واو لأن باب لويت أكثر من باب حبيت . وينظر تصحيح النقل فيه ، وهي في الاصطلاح على ما يقتضيه أيضا كلام الناظم التغيير الخاص بالضرب باعتبار إضافته إليه ، أو الضرب باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به ، وقيل كل ضرب لزمه علة نقص أو سلامة وباللزوم يخالف الحشو فالغاية المخالفة في الضروب خاصة ، وأكثر الضروب غيات لأنّ الضرب إن كان فاعلاتن أو مفاعيلن أو فعولن فقد

<sup>1</sup> - الصحاح 5/ 1790

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2451

<sup>3</sup> - (ر): ورواية. صححها الكاتب في الهامش بقوله: لعله وراية

<sup>4</sup> - معجم العين 1/ 104 مادة (أيا)

<sup>5</sup> - (س): العين

لزم أن لا تحذف أسبابها ، لأنَّ آخر البيت لا يكون إلا ساكنا ، و من الغايات المقطوع والمقصور والمكشوف والمقطوف ، لأنَّ هذه علل لا تكون في الحشو ، ووجه التسمية أنَّ الضرب غاية البيت أي نهايته أو لزوم الضرب علة نقص أو سلامة ، هي غاية ذلك الضرب التي لا يتعدّها.

(المختص) اسم مفعول من اختصه بكذا أي خصّه به دون غيره ، وقد تقدم. (ينج) يسلم وتقدم. (الموفور) اسم مفعول ، قال الجوهري: "الموفور الشيء التّام ، ووفرت الشيء وفراً ، ووفّر الشيء بنفسه وفوراً ، وقولهم: توفّر وتحمّد ، من قولك وفّرته عرضه وماله. مثل يضرب لمن يعطي شيئاً فيردّه من غير تسخّط ، قال الفراء: ولا تقول توفّر ، وأرض في نباتها وفّر وفرة وفرة أي وفوراً لم يرع فيها وفراً ومزادة وفراً للتي لم ينقص من أدمها شيء ، [و82] وسقاءً أوفّر ، ووفر عليه حقه توفيراً واستوفره استوفاه وهم متوافرون أي كثير " ، وهو في الاصطلاح على ما اقتضاه كلام الناظم ، الصدر السالم من الخرمع جوازه فيه ، وهو عند الخليل فعولن مفاعيلن ونفاعلتن تسمى موفورة وإن دخلها زحاف غير الخرم إذا سلمت منه ، فوجه التسمية على هذا أن الجزء توفّر بسلامته من الخرم ، فلم ينقص له من شيء ، وبعضهم قصر الموفور على فعولن.

(يتلوه) أي يتبعه ، قال الجوهري : "تلو الشيء ما يتلوه ، وتلّو الناقة ولدها الذي يتلوه ، وتلّو القرآن تلاوةً ، وتلّو الرجل أتلّوه تلوّاً اتبعته ، ما زلت أتلّوه حتى أتلّيته أي تقدّمته ، وأتلّت الناقة تلاها ولدها ، ولا دريت ولا تليت ، قال يونس دعا بان لا تتلى أبله أي لا يكون لها ولد ، وأتلّاه الله أطفالاً أتبعه أولاداً ، وتليت حقي تتبعته ، وجاءت الخيل تتالياً متتابعة " <sup>2</sup>. (سالم) اسم فاعل سلم المكسور العين ، قال الجوهري: "سلم فلان من الآفات سلامةً ، وسلمه الله منها" <sup>3</sup> وهو في الاصطلاح عند الناظم الحشو السالم من الزحاف الذي يجوز أن يدخله ، ووجه التسمية السلامة من آفة الزحاف. (صحيح) اسم فاعل من صحّ وهو مفتوح العين بدليل كسرهما في المضارع ، قال الجوهري: "الصحة خلاف السقم ، وصحّ من علته واستصحّ ، وصحّحه الله فهو صحيحٌ وصحّاح بالفتح ، وصحيح الأديم وصحّاح الأديم غير مقطوع. أبو عبيدة كان ذلك في صحته وسقمه ، وأصح القوم فهم مصحّون أصابت أموالهم عاهة على مصحّ والسفر مصحّة بالفتح" <sup>4</sup> ، وهو في الاصطلاح عند الناظم العروض السالمة من علل الأعاريض والضروب التي لا تقع في الحشو ، ووجه التسمية سلامته من العلة وهو أعمّ من السالم ، لأن السالم سلم من العلة والزحاف ، فكان أحق باسم السالم والصحيح سلم من العلة فاستحق اسم الصحيح ، فكل سالم لغة صحيح وليس كل صحيح سالم ، وعلى هذا بنى

<sup>1</sup> - الصحاح 2 / 847

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6 / 2289

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 5 / 1952

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 381

بعض الفقهاء الجواب فيمن تزوّج واشترط صحة الزوجة ، أنه لا يردّها بعيب لا ينافي الصحة بخلاف ما إذا اشترط السلامة. (معري) اسم مفعول من اعربته إذانزعت ثيابه ، قال الجوهري: "عَرِيَ من ثيابه بالكسر يَعْرِى عَرِيَةً فهو عار وعريان ، وامرأة عريانه ، وأَعْرِيَتْهُ أنا وعَرِيَتْهُ تَعْرِياً فَتَعْرِى ، و ما أحسن مَعَارِي هذه المرأة وهي يداها ورجلاها ووجهها ، ويقال منه اغرُورِيَتْ منه امرأة قبيحا ، أي ركبت وأغرُورِيَتْ الفرس ركبته غُرِيَانَا ، وهو أفعوعلٌ ، وفرس غُرِيٌ لبس عليه سرج ، والجمع الأغراء ، وأغرأه صديقه تباعد منه ولم ينصره"<sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح عند النّاظم الضرب السالم من علل الزيادة التي يجوز دخولها فيه ، وهي الترفيل والإذالة والتسيغ ، ووجه التسمية أن هذه الزيادات كالثبائي فالخلو منها تعرية. (تدع) تترك وقياس ماضيه ودع غلا أنه لم يستعمل ، وأصل مضارع الغائب يودع ، وأصل عينه الكسر وغنما فتحت لعارض كون اللام حلقيه ولها وقعت الواو بين ياء وكسرة مستحقة حذفت كما فعلوا مع ظهور الكسر ، وحملوا سائر حروف المضارعة في الحذف على الياء ، قال الجوهري: "قولهم دع ذا أي اتركه ، وأصله ودّع وقد أُميت ماضيه ، لا يقال ودّعهُ بل تركه ولا وادع لكن تارك وجاء في ضرورة الشعر ودعه ومودوع على أصله"<sup>2</sup> ، قلت وجاء في الحديث "دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم. (الهدى) تقدّم تفسيره<sup>3</sup>.

### التركيب

لها قدّم النّاظم بيان التغير الذي يختصّ بالابتداء كالخرم (والخزم)<sup>4</sup> ، والذي يختص بأواخر الأعراب والضروب وهي العلل ، والذي يوجد في الحشو كتغيير ثواني الأسباب المسمى زحافا ، أراد أن يبين ها هنا اختصاص كل تغيير أو اختصاص محله باسم ، فقال قل تغيّرت أحكام الأجزاء التغيرية في الصدر والحشو والعروض والضرب ، أو تغيّرت الأجزاء باعتبار كونها محلا للتغييرات ، فصدرا أي فعل منها محل صدر وحشو وعروض وضرب ، فاختلفت كني تلك التغييرات أي أسماؤها ، لاختلاف الحقائق لبقه التمييز بينها ، أو فاختلفت كني محال تلك التغييرات لاختلافها ، فقل في التغير الأوّل وهو تغيير الصدر أو في محل التغير الذي هو الصدر ابتداء ، وقيل في التغير الثاني وهو تغيير الحشو أو في محل تغييره وهو الحشو اعتماد ، وقيل في التغير الثالث وهو تغيير العروض أو في محله وهي العروض فصلها ، أي فصل التغييرات أو فصل الأجزاء ، وتقدّم في وجه التسمية ما يدل على صلاحية إضافته للأمريين ، وقيل في التغير الرابع وهو تغيير الضرب ، أو في محله وهو الضرب غايتها والضمير مثله في فصلها ، وإنما أضافهما لإقامة الوزن ، لأنّ الاسم لا يكون إلا مضافا

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2424

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3/ 1296

<sup>3</sup> - في الصفحة 284 من التحقيق

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

فيهما ، بل يقال فصل وغاية ، و يعرفان أيضا بال ، كما يعرف ابتداء واعتماد ، وظهر لك أنّ الناظم جرى على عادته [و83] في مراعاة ترتيب اللف والنشر ، لأنّ الابتداء راجع إلى الصدر ، والمعطوفات كلّ منها راجع إلى مقابله كما بيّنا ، ووقوله المختصّ منها بما حدّ جرى الضمير في منها عائذ على الصدر ، وما عطف عليه أو على الأجزاء باعتبار كونها صدرا وغيره ، والمختصّ صفة لمحدوف أي محل المختصّ ، وما وافقه على التغيرات المتقدمة ، وفاعل جرى ضمير يعود على ما ، والمعنى الابتداء وما عطف عليه هي أسماء المحل المختصّ من الصدر ، وما عطف عليه بتغيرات جرى ذكرها ، ويجوز عود ضمير منها على التغيرات ، وما وافقه على الصدر وما عطف عليه أو على الأجزاء باعتبار كونها كذلك ، والمعنى الابتداء وما عطف عليه أسماء التغير المختصّ من التغيرات بما جرى ذكره من الصدر ، وما عطف عليه أو من الأجزاء ، وبهذا التفسير الواضح يتبيّن لك صحة (حمل)<sup>1</sup> كلام الناظم في هذه الألقاب على التغيرات أو على محالها.

وقوله ، وإن ينح<sup>2</sup> أي كل واحد من الأجزاء المذكورة الصدر أو غيره ، وفي نسخة مروية وإن تنج بناء التأنيث أي الأجزاء التي هي صدر وما عطف عليها ، والمعنى أن تسمية الصدر وما عطف عليه بالابتداء ، وما عطف عليه باعتبار ما يلحقها من تغيراتها الخاصة بها ، وإن تنج من تلك التغيرات المذكرات فلها اسما آخر باعتبار كونها سالمة منها ، فالصدر السالم من تغيير الابتداء هو الموفور ، ويتبعه في ثاني رتبة السالم اسم للحشو السالم من تغييره ، ويتلوه الصحيح اسم للعروض السالمة من تغييرها الخاص بها ، ويتلوها المعرى اسم للضرب السالم من التغيير الخاص به بالزيادة ، وهذا التقيد في تغيير الضرب لم يبيّنه الناظم ، لكنه يفهم من تسميته بالمعرى ، لأنّ التعرية إنما تكون مما زاد على البنية كالثوب ، واعتبر أيضا في أسماء السلامة ترتيب اللف والنشر على طريقته لرجوع الموفور إلى الصدر ، وما عطف عليه إلى ما عطف على الترتيب ، وإلى هذا أشار بقوله لا تدع ذلك الهدى ، وهو دلالة معرى على تغيير الضرب المشترط النجاة منه في تسميته بذلك ، إنما هو التغيير بالزيادة كما تقدّم ، ويحتمل (أن يريد)<sup>3</sup> الأمرين ، أو يريد الجنس أي لا تدع ذلك الهدى الذي هو هدى الله أن تطلبه من الله ، اهدنا الصراط المستقيم يا الله فإنك أنت المولى الكريم ، وقال الشريف "لها لم يتسع له نطاق العبارة عن بيان مراده أحال على الشيخ الذي يظنّ إلى بيان في بعض هذا القصيد ، فقال لا تدع ذلك الهدى ، أي لا تدع سؤال من يهديك إلى مرادي"<sup>4</sup> انتهى مختصرا ، قلت وعلى ما قررته فالمشيخة لفظه وتنكير صدرا ، وحشوا ، وعروضا ، وابتداء ، واعتماد ،

<sup>1</sup> - سقطت من (و)

<sup>2</sup> - (س): و إن لم تنج

<sup>3</sup> - سقطت من (س)

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 149

وسالم ، وصحيح ، ومعرى ، للحقيقة وغضافة ضرب وفصل وغاية للاختصاص ، وال في الأجزاء والكنى للحقيقة ، وفي المختص والموفور موصولة وفي الهدى للعهد أو الجنس والإشارة إليه بذلك للتعظيم ، وأكثر النسخ عطف وحشوا بالواو في نسخة مروية عطفه بالفاء ، ولا يظهر لها مبرر معني ، وفاء فاختلف سببية ، وكذا فاء فليل وهي للعطف مثلها في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾<sup>1</sup> ، فقال وجملة لاتدع يشبه أن تكون من التذييل ، وانظر ما في ألفاظ الآيات الثلاثة من التناسب ، وجمع الصدر والضرب والابتداء والغاية من الطابق ، والموفور والمعري يحتمل اللقبين ، والسالم والصحيح من التناسب ، وفي الآيات اللف والنشر كما تقدم.

### الإعراب

جملة فاختلف معطوفة على جملة تغيرت ، و(تغيرت)<sup>2</sup> نصب صدرا وما عطف عليه نصب الظروف الحقيقية ، لأنها أمكنة لا لها منصوبه على إسقاط الخافض ، إلا أن في نصب ضربها على الظرفية المكانية نظرا لاختصاصه ، وعروضا معطوف على حشو بتقدير العاطف وجملة قل اعتراض بين المتعاطفين ، وجملة تغيرت معمولة لقل ، ومنها وبها متعلقان بالمختص والمرفوع بالمختص النائب عن الفاعل ضمير يعود على ال ، والمختص مبتدأ خبره ابتداء بالنكرات ، لأن المراد بها الحقائق كأعلام الأجناس ، ويجوز أن يكون ابتداء هو النائب المرفوع بقل ، وصح عمل القول لأن المراد بها مجرد الألفاظ ، والمختص خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف ، أي هي أو هذه ألقاب المختص ، والوجه الأول أظهرها وإن كان بعضهم رده بها لم أفهمه ، والمحكي بالقول على الأولين الجمل والموفور خبر لمحذوف ، أي فهو أو فهي على النسخة الأخرى ، أو فاسمه أو فاسماؤها ، ويتلوه إما معطوفة على الموفور ، ويقيد مثله قبل صحيح وقبل معرى ، أو يجعل يتلوه حالا من الضمير في الموفور ، وصحيح ومعري معطوفان على سالم بتقدير العاطف ، ولا محل لجملة لاتدع لأنها في حكم الابتدائية.

### المتن

وَقَدْ تَمَّ إِجْمَالُ فَخْذِهِ مُفَصَّلًا \* لَهُ وَلِأَقَابٍ وَبِالرَّمْزِ يُهْتَدَى  
فَالأَوَّلُ بَخْرٌ فَالْعَرُوضُ فَضَرْبُهَا \* وَغَايَتُهَا سِينٌ فَدَالَ ثَلَاثٌ فَطَا  
فَخَذَ مِنْهُ مَا فِيهِ الرِّحَافُ وَسَالِمًا \* وَمَا حَشَوَهُ مُلَعًى دَنَاهُ أَرْغَ لَا الْفَصَا [84]

### الشرح

<sup>1</sup> - هود: 45

<sup>2</sup> - (و): تغير

**المفردات:** (تمّ) كمل ، قال **الجوهري**: "تمّ الشيء تماما ، واتّمه غيره وتممه واستتمه بمعنى"<sup>1</sup> ، وقد تقدم. (إجمالا) ضد التفصيل ، وهو راجع الى الجمع ، قال **الجوهري**: "والجُمْلَةُ واحدة الجُمْل ، وأَجْمَلْتُ الحساب إذا رددته إلى الجُمْلَةِ ، وجَمَلْتُ الشحم أَجْمَلُهُ جَمَلًا واجْتَمَعْتُهُ إذا أذبتّه ، وربما قالوا أَجْمَلْتُ الشحم حكاه أبو عبيدة"<sup>2</sup> ، وجملت الشحم من معنى الجمع ، والعلم الإجمالي العلم بالشيء جملة دون تفصيل أحواله ، والعلم التفصيلي علمه جملة وتفصيلا ، وقال بعضهم العلم الإجمالي العلم بالشيء من الوجه الجامع له ولغيره ، والتفصيلي العلم به من أخص وجوهه فلا يجمعه الجهل ، وفيه بحث. (خذ) أي تناول ، قال **الجوهري**: "أَخَذْتُ الشيء أَخْذُهُ أَخْذًا تناولته ، والأخذ بالكسر الاسم والأمر منه خذ ، وأصله أأخذ استقلوا همزتين فحذفوهما تخفيفا ، وكذا كُلُّ ومُرٌّ من أكل وامر وشبهه ، وخذ عنك أي خذ ما أقول ودع عنك المراء والشك ، وخذ الخطام وبالخطام والتخاذ افتعال من الأخذ ، أبدلت الهزمة ليئا ثم أدغم وكثرفبنوا منه تخذ يتخذ كالأصلي ، وقرئ لتخذت عليه ، وأخذت تبدأ الذال تاء ثم تذغم وبعضهم يظهر وهو قليل"<sup>3</sup>. (مفصلا) بكسر الصاد اسم فاعل ، أي مبينا ومفرقا بعد الإجمال والجمع ، قال **الجوهري**: "التفصيل التبيين وفصل القصاص الشاة عظاما" ، وقد تقدّم . (الألقاب) تقدّم [تفسيره]<sup>4</sup> ، (الرمز) مراده ، به الحروف التي رمزها على عدد البحور والأعاريض والضروب من حروف أبجد وهوز راجع إلى معناه لغة ، قال **الجوهري**: "الرمز الإشارة الإيماء ، بالشتتين والحاجبو قد رَمَزَ يَرْمِزُ وَيَرْمِزُ ، والرمّازة الزانية لأنها تومئ بعينها"<sup>5</sup>. (سين) مهمل رمز غاية البحور وهو آخرها الذي هو المتقارب كما تقدم ، والسين خامس عشر حروف أبجد ، لا باعتبار لفظه بل بحسب توالي الحروف وهو على اصطلاح المشاركة في جعله سينا ، والمغاربة يجعلونه صادًا مهملة. (دال) مهمل رمز غاية الأعاريض ، وهو أربعة باعتبار عدد الحروف ونقطتها. (طاء) ممدود مهمل ، قصره ضرورة وهوز رمز غاية الضروب وهي تسعة باعتبار ترتيبها في الحروف ونقطتها. (ملغى) اسم مفعول أي متروك غير معتبر ، قال **الجوهري**: "الْقَيْتُ الشيء أبطلته ، وكان ابن عباس (يُلغى) طلاق المكره ، وَالْقَاءُ من العدد أَلْقَاءُ منه "<sup>7</sup> ، (دنى) جمع دنى أي قري تأنيثأدنى ، أي قرب ، قال **الجوهري**: "دَنَوْتُ منه دُنُوًا وأَدْنَيْتُ غيري ، وسميت الدُنْيَا لدُنُوها ، والجمع دُنًى كالكبرى

<sup>1</sup> - الصحاح 5 / 1877

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4 / 1662

<sup>3</sup> - الصحاح 2 / 559

<sup>4</sup> - زيادة في (س).

<sup>5</sup> - الصحاح 3 / 880

<sup>6</sup> - سقطت من (ر)

<sup>7</sup> - الصحاح 6 / 2483

والكَبَرُ والصُّغَرُ والصُّغَرُ، وأصله دُتُو حذفت الواو لاجتماع الساكنين، والنسبة إليها دُتُيَاوِيٌّ ودُنِيي، وأدنت الناقة دنا يَنَاجُهَا، ودَانِيَتْ بينهما قاربت، وبينهما دناوة أي قرابة وما تزداد منا الأقرب ودناوة<sup>1</sup>. (ارع) احفظ، واعتبر أمر من رعى، قال الجوهري: "رعى الأمير رَعِيَّتَهُ رِعَايَةً، ورَعِيْتُ الإبل أَرْعَاهَا رَعِيًّا، ورَعَى البعير الكلأ بنفسه رَعِيًّا، وارْتَعَى مثله. ورَعِيْتُ النجوم رَقَبْتُهَا، ابن السكيت: رَعِيْتُ عَلَيْهِ حُرْمَتَهُ رِعَايَةً، وأَرَعَى الله الهاشمية أنبت لها ما تَرَعَاهُ"<sup>2</sup> والمادة طويلة. (القصى) جمع قصوى بمعنى البعدى، وهو ضد دنى، قال الجوهري: "يقال فلان بالمكان الأقصى، والناحية القُصْوَى بالضم فيهما، ومنزل لا يُقْصِيهِ البصر، أي لا يبلغأقصاه، وقصي المكان يقصو قصوا بعد فهو قصي، وأرض قاصية وقصِيَّة"<sup>3</sup> ن والمادة طويلة، ويقع في بعض النسخ بدل البيت الثالث

محرفه المرعى نيفه زحافه \* حشوه ملفى دناه ارع لا القصى

### المفردات

(محرفه) اسم مفعول مشتق من الحروف التي جعلها رمزا، والهاء عائدة على الرمز، أي محرف الرمز ومفهوم الصفة يقتضي أن هناك رمز لا بالحروف ولعله الكلمات المقترعة من الشواهد، أو الترتيب اللفظي ونحوه من مراعاة اللَّف والشر، وغير ذلك من الأشياء الخفية التي يعتبرها الناظم كالمعري المتقدم ونحوه، وقال بعضهم أنه عائد على التفصيل والإضافة بمعنى في، أي (المحرف)<sup>4</sup> فيه أو على المفصل فهي بمعنى من، وأجاز أن يكون محرف من حرف، أي حول عن التصريح باسم عدده من تحريف الكلام والشيء عن وجهه، والتفصيل والمفصل مدلول عليهما بفصل اسم الفاعل المنطوق به. (المرعى) اسم مفعول من رعى، وتقدم أصله مرعوي أبدلت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء (وسبقته بالسكون وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها لها. (نيفه) أي زائدة والهاء للمحرف، وأصل نيف نيوف أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة قبلها)<sup>5</sup>، وأدغمت فيها كسيد، قال الجوهري: "النيف الزيادة، يخفف ويشدد وأصله من الواو يقا عشرة ونيف ومائة ونيف، وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني، ونيف فلان عن التسعين زاد، وأنافت الدراهم على المائة زادت"، وقال غيره هو مع العشرة تسعة فما دونها، ومع المائة [84] عشرة أو أقل، ومع الألف عشرة أو أكثر، وكلما كثر العرب كثر النيف.

### التركيب

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2341

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6 / 2359

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6 / 2463

<sup>4</sup> - (و): المحذوف، والمثبت من (س) و(ر)

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

يقول قد القول في علم العروض إجمالاً، لأنه في الباب الأوّل أجزاء البحور وكيفية تركيبها منها وعددهما وعدد دوائر البحور واستخراجها منها، وفي الباب الثاني أنواع التغييرات ومحالها على الجملة، إلا أنه لم يبيّن ما أسماء تلك البحور وما يضاف إلى كل منها من التغييرات، وما عدد ضرب كل بحر وأعاريضه، وما أسماؤها، وهذا هو التفصيل الذي أشار عليه، وامر بأخذه هنا وهو الباب الثالث من أبواب القصيد، فقال فخذ أي خذ القول في علم العروض حالة كون ذلك القول تفصيلاً لذلك العلم، ومفصلاً لألقاب تقدّم إضافتها إلى البحر جملة، فيفصل هنا ما العروض أو الضرب الذي يلحقه منه، ونحو ذلك من عدد ما يلحق البحر من التغييرات وشبهه، وهذا الشرح يقتضي أن فاعل تمّ ضمير القول في علم العروض، وهو قريب من قول الشريف تمّ الكلام على الزحاف والعلل وألقابها، وعلى ما تشتمل عليه الدوائر من البحور، لكن كلامه على جميع ذلك فيما تقدّم محمل من غير بيان لألقاب البحور، ولا كيف يسمى كل بحر منها ومن غير تفسير لمواضع الزحاف والوع، فشرع في تفصيل أعاريضها وضروبها وألف=قابها، والسالم والمعتل منها، وذكر الأكيبات الشاهدة على جميع ذلك.

وقوله بالرمز يهتدي أي ومع كوني أتعرض لتفصيل تلك الأشياء فاعتمادي في بيانها على الرمز، ولا اصرح فيما لرمز يهتدي لهذا التفصيل، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن اهتدى مطاوع هديته، وتقدم في كلام الجوهري أنّ هدى واهتدى بمعنى فأنظره. وقوله فالأوّل بحر إلى ضربه لما أخبر أنّ بالرمز يهتدي، والمراد به الحروف المرموز بها على البحور وغيرها، أرشد هنا كيفية التصرف بتلك الرموز، فقال أن الحرف الأوّل من حروف الرمز يراد به البحر، وبالثاني العروض، وبالثالث الضرب، وهذا الترتيب على ما نطق به، ولفظه بالفاء المقتضية للترتيب، والمراد بالعروض أي عروض ذلك البحر الذي سبقه فهي نائبة عن ضميره، أو الضمير محذوف أي له ويدل على ذلك إضافة الضرب له. وقوله وغايتها إلى آخره، أي غاية الحروف التي جعلت رمزا على البحور والأعاريض والضروب، سين لحروف البحور لأنها الخامسة عشر من حروف أبجد كما تقدم في اصطلاح المشاركة، وهي غاية البحور، ودال بحروف الأعاريض، والمراد منها نقطها وهو أربعة مع أنها أيضا أربعة الحروف، وهي غاية ما تبلفه الأعاريض في بحري السريع والرجز، وطاء لحروف الضروب، والمراد نقطها، وهو تسعة، وهي أيضا تسعة الحروف، وذلك غاية ما تبلفه الضروب، كما في بحر الكامل، وهذا أيضا من مراعاة اللف والنشر لردّ السين المذكورة أولا للبحر المذكور أولا، وهكذا في الباقي، وتلت بمعنى تبعت وهو صفة لدال، والمتلو هو السين أي تبعت الدال السين، وكذا يقدر مع فطاء، أي فطاء تلت الدال، وأنث حروف التهجي لأنها تذكر وتؤنث. وقوله فخذ غلى قوله وسالما، أي إني في كل بحر آتي بما فيه من ابيات الزحاف التي تلحق أجزاءه، ومن الأبيات

<sup>1</sup> - (و): تسعة

السالمة منه ، وأذكر ألفاظها متقطعة من أبيات الزحاف ومن أبيات السلامة ، فخذ مما أذكره من ذلك ما فيه الزحاف من الأبيات ، وما سلم من ذلك منها ، ومعنى خذ أي تناول علم ذلك أو شاهده في كتيبي أو اسمعه من لفظي ، فضمير منه عائد على تفصيل القول أي فخذ من تفصيل القول في البحر وفي اعاريضه وضروبه علم من حوفه وسالمة لاشتمال ذلك التفصيل عليها ، وإن كان المراد بالرمز في قوله: وبالرمز يهتدى ، ما هو أعم من الحروف كالكلمات المقترعة من الشواهد ، فيصح عود ضمير منه على الرمز ، وقوله وما حشوه إلى آخره الضمير المخفوض بحشو عائد على ما هي واقعة على الكلمات التي تضمنت حروف الرمز أي والكلمات الرمزية التي حشوها ، أي الحروف التي بين حروف الرمز منها ملغى أي ليس من حروف الرمز أقرب أو احفظ من حروف تلك الكلمات للرمز الأقرب منها ، وهو ما ابتدأت به من الحروف فالأقرب ، ولا ترع للرمز أقصى حروف تلك الكلمات ، ومثال ذلك قوله في بحر البسيط: جرت جولة ، فإن الكلمتين تضمنتا حروف رمز ، وبينهما ما ليس برمز ملغى ، وهو الحشو بينهما فالجسيم من الكلمة الأولى رمز على بحر البسيط ، والراء والتاء ملغيان لزيادتهما على غاية الرموز ، فإذا انتقلت للكلمة الثانية فخذ للرمز من أدنى حروفها فالأدنى ما تحتاجه ، ولا ترع لذلك أقصى حروفها فالجسيم رمز على لدد أعاريض البحر والواو رمز على عدد ضروبه ، وقال الشريف : "معنى قوله دناء ارفع لا القصي ، أن الرمز لا يرعى منه إلا الأدنى من العدد وهو الذي لا يتجاوز الغاية التي ذكر أنها خمسة عشر في البحور ، وأربع في الأعاريض وتسعة في الضروب وأما العدد البعيد الذي يتجاوز ذلك فحروفه ملغاة لا تراعى ، وهذه ثمرة ذكر الغايات في قوله وغايتها سين فдал تلت فطاء"<sup>1</sup>.

قلت تقرّر ما شرحنا به كلام الناظم أنّ ما من قوله وما حشوه مبتدأ موصول إسمي ، وحشوه مبتدأ خبره ملغى ، والجملة صلة لما وخبر ما جملة ارفع دناء لا القصي ، والعائد [85] على ما الضمير المخفوض بدني ، فإذا كان معنى دناء إلى آخره ما شرحناه به اخذت ما خبرها وناسب الإخبار به عنها ، وإن كان معناه ما ذكر الشريف بقيت ما بلا خبر إذ لا يناسب ذلك المعنى الإخبار به عن ما ، لأنّ ذلك معنى مستقل بنفسه ، لا يتوقف ثبوته لتلك الألفاظ على جعله لما خبرا لما ، ويتخرج شرح الشريف على وجهين ضعيفين ، أحدهما أن يكون حشوه خبر هو محذوف ، والجملة صلة وملغى خبر ما أي والحروف التي هي حشو حروف الرمز ملغاة ، الثاني نصب حشو على الظرفية حسبما تقدّم ، وهو صلة وملغى خبر وحينئذ تكون جملة ارفع دناء مستقلة ، يتأتى فيها شرح الشريف على ما فيه من ضعف وتكرار ، غير ضعف الإعرابين وضعف الأول لئلا يمتنع أن فيه حذف صدر الصلة من غير طول فيها ، نحو ما قرئ تمام على الذي أحسن برفع أحسن ، والثاني فيه اختصاص ظرف المكان مع نصبه ظرفا ، وأما النسخة الأخرى ، وهي قوله محرّفه بمعناها المرعي أولا ، فأولا من الكلمات المقترعة من

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخرزجية، 151

شواهد الأبيات التي يؤتى بها عند تفصيل القول في البحر محرّف الرمز ، أي الحروف التي رمز بها على عدد أعاريض البحر وضروبه ، فأول كلمة هي من شاهد العروض الأولى والضرب الأول ، والثانية لثانيتها إلى آخر ما يرمز عليه منهما ، فإذا فرغ مقابل الرموز من الكلمات فالتيف عليها كلمات مقطّعة من شواهد أبيات الزحاف ، وهذا معنى قوله نيفه زحافه ، أي نيف ما روعي من الكلمات لحروف الرمز هي لزحاف الرمز ، أو زحاف المحرف أو زحاف بحر المحرف ، والمعنى واحد ، لأنه تفنن في مرجع الضمير ومثال ذلك قوله في الطويل: أأجرى ، فالهمزة الأولى للبحر ، والثانية للعروض ، والجيم للضروب ، وغرورا من شاهد الضرب الأول ، وستبدي من شاهد الثاني ، وصدورك من شاهد الثالث ، وقد انتهت شواهد الضروب المرموز عليها ، ومأناف عليها كلمات من شواهد أبيات الزحاف ، والخرم يقع بعد هذا في بعض النسخ وما حشوه مثل النسخة التي تقدمت ، وفي بعضها حشوه ملغى ، وبهذا يتزن مع قولهنيفه ، وأما نسخة وما فلا يتزن مع نيفه ، وإنما يتزن لو كان نيف فعل أمر ، ويحذف الضمير المتصل به وزحافه مفعول بنيف ، والتفسير واحد والاليت مشتمل على أربع جمل ، الأولى محرّفه المرعى ، الثانية نيفه زحافه ، الثالثة حشوه ملغى أو ما حشوه ملغى ، الرابعة دناء ارفع لا القصي ، وعلى النسخة الأولى جملتان كبيرتان على شرحنا ، وثلاث على شرح الشريف في وجه ، ورجح بعضهم هذه النسخة على الأولى ، بأنّ الأولى ليس فيها تعرض لأعاريض والضروب وذكرهما أهم من الزحاف ، فالجائز إذ لا يتبين إلا بعدهما ، وأجيب بأنه لم يهمل بيانهما لقوله وبالرمز يهتدى ، ولدخولهما في السالم لأن أبيات السالم هي أبيات رموز الأعاريض والضروب ، قلت وكذلك بعض الزحاف وأيضا ، فقله فخذ منه بمن التبعية يقتضي أن هناك ما يؤخذ من ذلك التفصيل غير الزحاف والسالم ، وليس ذلك إلا ما يبينان عليه ، ووه وبيان الأعارض والضروب ، ففهمهما من باب أخرى ، كمفهوم الموافقة عليك بشرحنا لهذا البيت ، وكثير من أمثاله وقابله بشرح غيرنا ، ورجح منصفان وقد أورد الناظم هذا العلم مجملا في ثمانية وأربعين بيتا ، ويورده مفصلا في خمسة وعشرين بيتا على ما اقتضاه اصطلاحه في الإجمال والتفصيل ، وهذا من محاسن هذا القصيد النبيل رحم الله جميعنا وتجاوز عنا بمنه ، وتنكير إجمالا ومفصلا وألقاب للنوعية ، وملغى يحتمل الحقيقة والتحقيق ، والنكرات في البيتين الأخيرين للحقيقة ، وال في الرمز والعروض والزحاف للعهد ، وفي القصي نائبة عن الضمير على رأي ، أو للحقيقة والضمير محذوف على الرأي الآخر ، ووتقديم المفعول في بالرمز يهتدى ، إما للحصر أیلا بالصريح من القول ، وإما للقفية وفي البيت الأول اطناب ، لاشتماله على التفصيل بعد الإجمال ، وذلك في قوله مفصلا له ولألقاب ، لا في إجمالا ومفصلا فتأمل ، وكذا في الأبيات الثلاثة لثانيتها والثالث من تفصيل إجمال (قوله) مفصلا له ولألقاب ، فهما تفصيلا لتفصيل ، وإضافات ضرب وغاية وحشو للاختصاص ، وفي إجمالا

<sup>1</sup> - سقطت من (س)

ومفصلاً طباق ، وبالرمز يهتدى من الجمع ، وفي البيت الأول والثاني لف ونشر مرتب على اصطلاح بعضهم ، وليس منه على رأي آخرين للتصريح وبعض ألفاظ الأبيات من مراعاة النظر ، وفي البيت الثالث طباقات خذ وملغى وزحاف وسالها ودناه والقصى ، وبالله أستعين .

### الإعراب

إجمالاً إما حال من فاعل تَمَّ أي مجملاً ، أو تمييز منقول من الفاعل أي إجماله ، وقد قدمنا في التركيب أنَّ فاعل تَمَّ ضمير القول في العلن ، فمفصلاً بكسر الصاد حال من مفعول خذ ، وهو ضمير القول المذكور ، وإسناد التفصيل إليه من المجاز العقلي ، إذ به يكون نحو ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>1</sup> ، واللام في له زائدة لتقوية العامل في مجرورها وهو مفصلاً لفرعيته ، نحو ﴿فَعَالَ لَهَا يُرِيدُ﴾<sup>2</sup> ، والمجرور عائذ على العلم المقدر مع القول لا على القول ، وبالرمز يهتدي جملة معطوفة على جملة خذ ، من عطف الخبر على الانشاء ، وقد تقدّم لك وجه التأويل في مثله عند من يمنعه ، وهو سهل ، ويجوز أن يكون مفصلاً بفتح الصاد اسم مفعول ، والاعراب بحاله ويكون الضمير في له عائذ على القول أو على العلم ، واللام متعلقة بيهتدي أي ويهتدي لذلك القول التفصيلي ، أو العلم المفصل [و86] ، ولألقاب آخر بالرمز ، فهذان الاعرابان في مفصلاً مكسور الصاد ، ومفتوحها ظاهران مقيسان لا غبار عليهما ولا ضعف فيهما ، وقد أشكل إعراب هذه اللفظة بالضبطين على كثير من الحذاق منذ نطق بها إلى الآن ، ومثار الإشكال اعتقادهم تعيين كون الفاعل بتم والمنسوب بخذ والمجرور باللام ، ضمائر لشيء واحد ، وتعيين كون له متعلقاً بمفصلاً ، فإن كسر الصاد وجعل حالاً من المفعول بخذ ، أشكل من حيث أنه هو المفصل بفتح الصاد اسم مفعول ، فكيف يكون فاعلاً للتفصيل ، ومن حيث أنَّ فيهِتعدّذي فعل فاعل المضمهر المتصل إلى مضمهره المتصل في غير محله ، و زان فتح الصاد وجعل حالاً من المفعول أيضاً أشكل من حيث تعلق له به إلا بتكلف وضعف ، فإن جعل له في هذا الوجه متعلقاً يهتدي صحّ كما تقدم ، وقال بعضهم الضميران المنسوب والمجرور عائذان على ما عاد عليه ضمير تَمَّ / ومفصلاً بكسر الصاد لا غير حال من ضمير الفاعل ، أو من ضمير الكفعول على مذهب الكوفيين في استتار ضمير الوصف الجاري على غير من هو له ، أي مفصلاً لنا له ، إلا أنه قواه لفرعيته باللام . فتأمل أين جرى ذكر هذا الفاعل الذي هو صاحب الحال ، وهل هذا من جريان الصفة علغير من هي له ، مع أن الموصوف لم يذكر وهل يستتر الضمير في هذا عند الكوفيين مطلقاً كما يوهمه إطلاقه ، أو عند أمن اللبس وهو الصحيح .

### الطويل

<sup>1</sup> - الأنفال: 2

<sup>2</sup> - هود: 108

هذا أول الكلام في تفصيل القول في العلم الذي أمر بأخذه ، وهو الكلام على كل بحر بخصوصيته ، يسميه باسمه ويذكر ما له من أعاريض وضروب وكلهمات مقتطعة من شواهد ما ذكر من تلك الأعاريض والضروب ، وكلهمات مقتطعة من شواهد ما دخل البحر من الزحاف والعلل ، وبدأ بذكر ما ينفك من الدائرو الأولى ، وبدأ بالطويل الذي هو أوّ البحور لاستحقاقه ذلك حسبها تقدم ، وأصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام الطويل ، ومعناه لغة ضد القصير ، وهو اسم فاعل ، وفعله طال على وزن فعل بضم العين ، قال الجوهري : "طَالَ الشيء امتدَّ ، وطُلْتُ أصله طَوُلْتُ بضم الواو ، لأنك تقول طلت فنقلت الضمة إلى الطاء ، وسقطت الواو لاجتماع الساكنين ، ولا تقل منه طُلْتُ لأنه لا يتعدى إلا بالتضعيف أو الهمزة ، وأما طَاوَلْتِي فطلته فمعناه كنت أطول منه من الطول والمطول"<sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من فعولن مفاعيلن ثماني مرات ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحبا ، وقال الخليل سميته طويلا لطوله بتهام أجزائه وسلامته من الجزء ، وقيل لأنه أطول الشعر لبنائه من ثمانية وأربعين حرفا ، وليس من الشعر ما يبلغ ذلك ، أمّا المديد فلم يستعمل إلا مجزوءا ، وأما البسيط فلجزء عروضه الثانية والثالثة ، وقيل لأنّ أول أجزائه أوتاد ، وهي أطول من الأسباب ، قال الزجاج سئل الخليل لم التزم في الطويل أن يكون مثنيا ، ولم يات سدسا كالمديد والبسط ، وهي من دائرة ، فقال لأن عروضه وضربه مفاعيلن ، لو سدس سقط من نصفه أربعة عشر حرفا ، وهما إذا سدسا سقط من بيت كل عشرة أحرف ، لأن عروضها وضربه فاعلن ، وهو خماسي ولو سدس الطويل فحذف منه مفاعيلن بقي قبله فعولن ، وليس في الشعر ما يكون المحذوف من أكثر من الباقي ، بل المحذوف أقل ومساو ، وإذا سدس المديد حذف منه فاعلن فيبقى قبله فاعلاتن ، وإذا حذف من البسيط فاعلن بقي مستفعلن.

## المتن

أَجْرَى غُرُورًا أَمْ سَتْبِدِي صُدُوزُكُمْ \* أَسُوْدٌ وَأَحْدَجُ أَمْ الْمُؤَزُّ قَدْ عَفَا

## الشرح

**المفردات:** (أَجْرَى) صورة هذه اللفظة مضارع للمتكلم من جرى ، دخلت عليه همزة الاستفهام ، إمّا الحقيقي أو الانكاري ، ومعنى جرى أسرع ، وتقدم ومراده من هذه الكلمة أن الهمزة الأولى رمز على بحر الطويل ، كما شرط في قوله ، فالأول بحر والثانية رمز على أنّ له عروضاً واحدة ، لقوله فالعروض وهي مقبوضة ، أي حذف خامسها الساكن وهي ياء مفاعيلن ، وعلم أن ذلك مراده من تلك العروض كونها كذلك في جميع الشواهد التي أشار إليها ، والجيم رمز على أن لتلك العروض ثلاثة أضرب ، الأول منها تام وكان أولاً لسلامته ، والثاني مقبوض

<sup>1</sup> - الصحاح 5 / 1753

كان ثانياً لأنه أقل تغيير بالنسبة إلى الثالث فكان أقرب إلى التام ، فاستحق أن يكون ثانيه في الرتبة والثالث محذوف أي محذوف من آخره سبب خفيف كما تقدم ، وكان ثالثاً لبعده عن بكثرة الحذف ، ولكونه لم يبق له إلا تلك الرتبة ، وعلم أن هذا مراده من تلك الضروب ، إتيانه بشواهدا على هذا الترتيب حسبها شرط في قوله محذوفه المرعي ، كما تقدّم في تلك النسخة ، وما ذكره من أن عروضه واحدة وأضره ثلاثة ، وهو مذهب الخليل ، واستدرك له بعضهم عروضاً أخرى وضريين ، فالعروض الثانية محذوفة ، معتمدة لها ضربان مثلها ومقبوض ، واستدرك له بعضهم ضرباً مقصوراً .

(غرورا) بضم الغين مصدر غرّه ، قال **الجوهري**: "عَرَّه يُعَرِّهِ غُرُورًا خدعه ، وما عَرَّكَ من فلان أي كيف اجترأت عليه ، وَمَنْ عَرَّكَ من فلان ، أي ومن أوطاك عشوة منه وغرّ بنفسه تغريراً وتغرة والغرور بالضم ما اغتر به من متاع [87] الدنيا"<sup>1</sup> . (أم) حرف عطف ، وتكون متصلة إن وقعت بعد همزة استفهام حقيقي ، أو همزة مغنية عن أي ، وغلا فمقطعة تقيد اضراباً بمعنى بل ، وحدها أو مع استفهام ، وقيل لا بدّ فيها من معنى الاستفهام إن كانت منقطعة ، وهي تحتمل الاتصال والانقطاع . (ستبدي) ستظهر وتقدم . (صدورك) جمع صدر إما الجارحة وهو مذكر أو أول الشيء أو الطائفة منه ، أو مصدر صدر الناس من حجهم ونحوه ، وصَدَّرَ القَرْسُ ، برز بصدره ، وصَدَّرَ كتابه جعل له صدراً ، وصَدَّرَهُ في المجلس فَتَصَدَّرَ ، والمُصَدَّرُ الشديد الصدر ، ويقال الأسد المُصَدَّرُ ، انتهى من **الجوهري**<sup>2</sup> . (أسود) جمع أَسَدٌ ، ويجمع أسداً مثقلاً ومخففاً ، وأسد وأساد كأَجْبَلٍ وأَجْبَالٍ ، أبو زيد: الأنثى أَسَدَةٌ ، وأرض مَأَسَدَةٌ ذات أَسَدٍ ، وأَسَدَ رأى الأسد فدهش ، وأَسَدَ صار كالأسد ، ومنه حديث أم زرع وإذا خرج أَسَدٌ ، واستأسد اجترأ ، والنبت قوي ووالثف ، وأَسَدْتُ الكلب وأوسدته أغريته بالصيد . انتهى من **الجوهري**<sup>3</sup> ، وهذه كلها للحيوان المفتوس ، ويطلق مجازاً مشهوراً للرجل الشجاع لعلاقة الشجاعة . (احداج) قال **الجوهري** : "الجَدَجُ بالكسر الجملُ ، ومَرْكَبٌ للنساء كالمِخْفَةِ ، والجمع حُدُوجٌ وأحْدَاجٌ ، وحَدَجْتُ البعيرَ أَحْدَجُهُ حَدَجًا شددت عليه الجَدَجُ ، وكذلك شَدُّ الأحمال وتوسيقها ، والحداجة لغة في الجَدَجُ والجمع حدائج ، والحدَجُ الحنظل إذا اشتد وصلب ، الواحدة حَدَجَةٌ وأَحْدَجْتُ شجرة الحنظل"<sup>4</sup> ويحتمل أن يراد به هنا جمع المركب ، أو الحنظل ويكون كناية عن أصحاب الحرارة في الحرب كالأسود ، والأول أرجح لأنه المقتطع من الشاهد . (المُوز) بالضم الغبار ، بالريح ، قاله **الجوهري**<sup>5</sup> ، ولولا أن ذلك لفظ الشاهد لاحتمل

<sup>1</sup> - الصحاح 2 / 769

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2 / 709 - 710

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 441

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 305

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 2 / 820

أن يكون بالفتح ويناسب معناه ومادته معاني ترميب البيت ، ومن يسلك ذلك به يخرج عن المروي. (خفا) تقدم معناه في قوله اعلم بالمراتب ما خفي ، قال بعضهم هو من "حَقَّيْتُ الشيء كتمته وسترته ، أو من خفا اعترض في الربع ، وعَمَّه من خفا البرق خفيا وخفوا اعترض في جانب السحاب"<sup>1</sup> ، وأصلحه في نسخة مروية. (عفا) بالعين المهملة إلا أنه ضبط الفاء بالتخفيف ، وهذه النسخة أولى للسلامة معها من الإيطاء ، ولو شدد الفاء ويكون أتى بالمرور عفى من بيت الثرم لصحّ ، إلا أنه يكون ضرب بيت الناظمين الأول التام ، وضرب القصيد إنما هو من الثاني المقبوض ، فلذلك خففت الفاء ، قال الجوهري : "عَفَّتْ الريح المنزل درسته ، وعَفَا المنزل يَعْفُو دَرَسَ ، يتعدى ولا يتعدى ، وتَعَفَّتِ الدر درست ، وعَفَّتْهَا الريح شدد للمبالغة"<sup>2</sup>.

### التركيب<sup>3</sup>

لها رمز بالحروف على البحر ، وعدد عروضه وأضربه اتى بكلمات مقتطعة من أبيات شواهد تلك الضروب ، فالكلمة الأولى من شاهد الضرب الأول ، والثانية للثاني إلى آخره وهكذا دأبه في كل بحر بحر كما قدمنا ، فإذا فرغت شواهد ما رمز عليه بالحروف أتى بكلمات شواهد الزحاف ، فكانه قال بحر الطويل له عروض واحدة وثلاثة اضرب ، فغرورا من شاهد الضرب الأول التام ، وهو:

أبا منذر كانت غرورا صحيفتي \* ولم أعطكم في الطوع مالي ولا عرضي<sup>4</sup>  
تقطيعه: أبا منذر كانت غرورن صحيفتي \* ولم أع طكم فططوعما لي ولا عرضي  
تفعيله: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن \* فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن  
وستبدي من شاهد الضرب الثاني المقبوض المماثل للعروض ، وهو:  
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا \* ويأتيك بالأخبار من لم تزود<sup>5</sup>  
تقطيعه: ستبدي لكأيا مما كن تجاهلن \* ويأتي كبالأخبار من لم تزودي  
تفعيله: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن \* فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن  
وصدورك من شاهد الضرب الثالث ، وهو المحذوف:  
أقيموا بني النعمان عثا صدورك \* وألا تقيموا صاغرين الرؤوسا<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2329

<sup>2</sup> المصدر نفسه 6 / 2432

<sup>3</sup> - سقطت هذا العنوان من (س)

<sup>4</sup> - البيت لطرف بن العبد في ديوانه 209 ، والعمدة 1 / 194 ، وعروض ابن جني 43 ، وكتاب العروض لعلي بن عيسى

الربعي النحوي 9 ، والكافي للتبريزي 19 ، وشرح عروض ابن الحاجب للقيومي 59 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن

الحاجب للعيني 36

<sup>5</sup> - سبق تخريج البيت في الصفحة 220 من التحقيق

**تقطيعه:** أقيموا بننعمانعننا صدوركم \* وألّا تقيموا صا غرين رؤوسا

**تفعيله:** فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن \* فعولن مفاعيلن فعولن فعولن

فلما حذف من آخر هذا الضرب سبب خفيف ، بقي مفاعي فينقل إلى فعولن ، والعروض كما رأيت مقبوضة مع الشواهد كلها ، ولما انتهت شواهد الرموز انتقل إلى شواهد الزحاف ، فأسود من بيت القبض ، وهو:

أُتطلب من أسودُ بيشةٌ دُونُهُ \* أبو مَطَرٍ وعامِرٌ وأبو سَعْدٍ<sup>2</sup>

والأجزاء كلها مقبوضة إلا الضرب ، وبیشه قال **الجوهري**: "اسم وموضع ، وقال الفاسم بن معن بيشة مهموز"<sup>3</sup> ، وأنشد السّقاط في بيت القبض قول امرؤ القيس: سباحة ذا<sup>4</sup> البيت وأحداج ، من بيت الكفّ والثلّم ، وهو:

شافتك أحداج سليمي بعاقل \* فعيناك للبين تجودان بالدّمع<sup>5</sup> [88]

فالثلّم في خرم فعولنوالكف في مفاعيلن ، فيما عدا العروض والضرب ، المور من بيت الثرم ، وهو قوله: هاجك ربع دارس الرسم باللوى \* لأسماء عقى آبه المور والقطر<sup>6</sup> ففعولن اجتمع فيه الخرم والقبض وهو الثرم كما تقدّم. فإن قلت نقص الناظم أن يريد في ضرب الطويل المحذوف المعتمد كما فعل ابن السّقاط . قلت العتماد وغن كان علة عند الناظم ، إلا أنّه مما جرى مجرى الزحاف عندفي عدم اللزوم ، فلذا لم يعده وعدّ الحذف وهو أعم من المعتمد وغيره ، وكان من حقّ ابن السّقاط أن يذكر المحذوف غير المعتمد لأنّ تخصيص المعتمد لا يتناول غيره ، فما فعل الناظم أرجح وزعم **الجرمي** وجماعة أنّ الذي في الضرب الثالث قصر مفاعيلن المقبوض لا الحذف من مفاعيلن التام ، لأنّه أكثر من السالم التام ، فهو مما غلب فيه الفرع الأصل فحذف من المحذوف ، وردّه بعضهم بأنّه إن خالف في

<sup>1</sup> - البيت ليزيد بن الحذاف الشني، وهو شاعر جاهلي، المفضليات599، العروض لابن جني 45، والعروض لابن عيسى الربعي 10، الكافي في العروض والقوافي 20، وشرح عروض ابن الحاجب للقيومي 60، مقصد الطالب في شرح قصيدة

ابن الحاجب للعيني 37، ورفع حاجب العيون الغامزة74

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في عروض الورقة 16، وفي الكاف في العروض والقوافي 23، وفي رفع حاجب العيون الغامزة 75

<sup>3</sup> - الصحاح 3 / 996

<sup>4</sup> - البيت لامرئ القيس ، ديوانه 75، من قصيدة مدح فيها سعد بن الضباب الإيادي، وهجا فيها هاني بن مسعود. يقول فيه:

سباحة ذا وير ذا ووفاء ذا \* ونائل ذا إذا صحا وإذا سكر

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في كتاب في علم العروض 97، والعروض لابن جني 47، وعروض الورقة 10، وكتاب العروض للربيعي 10، الكافي في العروض والقوافي 10، وشرح عروض ابن الحاجب 71.

<sup>6</sup> - البيت بلا نسبة في كتاب في علم العروض 98، العروض 47، عروض الورقة 16، كتاب العروض للربيعي 11، الكافي في العروض والقوافي24شرح عروض الورقة 72

حكم المعاقبة في الطويل احتج عليه بأشعار العرب ، وإن وافق امتنع نا قال ، لأن ياء مفاعيلن إذا حذفت يلزم ثبوت نونه للمعاقبة ، لا يقال ليس في الضرب معاقبة لأننا نقول لها تبث حكمها في الحشو ثبت في الضرب إلا بدليل ، ولأن أقرب ما يجري عليه الضرب العروض ، وقد ثبت فيه المعاقبة ولذا لم يات فيها إلا فعولتن أو مفاعلن ، فلولا أن فيها معاقبة لقبضت وكفّت ، ولجربان العروض كالضرب لما لم يجعلوا كفّ الضرب علة لئلا يوقف على متحرك لم يجعلوه علة في العروض ، وإن أمكن الوقف فيها على متحرك ، ودليله: لن يزال قومنا<sup>1</sup> - البيت - ، والذي استدرك لعروض الطويل ضرباً مقصوراً هو الأخفش وأنشد<sup>2</sup> :

كَأَنَّ عَتِيْقًا مِنْ مَهَارَةِ تَغْلَبٍ \* بِأَيْدِي الرِّجَالِ الدَّافِينِ ابْن عَتَابٍ  
وَقَدْ قَرَّ حَرْبَ هَارِبًا وَابْنُ غَامِرٍ \* وَمَنْ كَانَ يَرْجُوا أَنْ يُؤْبَ فَلَا أَبَ

وأنشد أبيات امرؤ القيس :

أَلَا إِنَّ قَوْمًا كُنْتُمْ أُمْسِي دُونَهُمْ \* هُمْ مَنَعُوا جَارَاتِكُمْ آلَ غُدْرَانَ  
غَوِيْرٌ وَمَنْ مِثْلُ الْغَوِيْرِ وَرَهْطُهُوْا سَعْدَ فِي لَيْلِ الْبَلَالِي صَفْوَان<sup>3</sup>

ثياب بني عوف ، الأبيات وقوافيها مختلفة الأعراب ، واختلف في إنشادها فالأخفش والجرمي وطائفة من الأئمة يسكنون حرف الروي فيصير مفاعيلن في الضرب فعولان بحذف نونه ( وإسكان لاهمه )<sup>4</sup> ، ويرون القصر أولى من الإقواء ، والخليل يطلق وإن اختلف الاعراب ، ويرى الإقواء لكثرتة في أشعارهم أولى من القصر في الطويل ، ويظهر من كلام سيبيويه<sup>5</sup> في القوافي أن الاطلاق أرجح خلاف ما قالهفي غيرها ، وحجة الخليل (أمران)<sup>6</sup> : الأول الاتفاق ، وعلى أنه ليس في القوافي ما يوزن مطلقاً ، ومقيد إلا في الكامل والرملة والمتقارب ، ورد بأن مخالفه إنما يريدون التقييد خاصة الثاني ، إن الإقواء أكثر في شعر العرب وأنسوا به ، ورجح الزجاج قول الخليل بأن مفاعيلن ساكن اللام غير موجود لا في الأصول ولا في المزاحيف ، وضعف بأنه نظير نفسه ، وقال ابن جني وكون الطويل لم يقيد إلا في القليل مع كثرته ، وكأنه أبو الأوزان<sup>7</sup> ، مرجح لقول الخليل ، وقيل إنما منع الخليل قصره للمعاقبة وقع مفاعيلن فيالضرب وتعاقب الحذف والابتاث على يائه امتنع حذف النون لئلا يوقف على متحرك ،

<sup>1</sup> - تم تحريج هذا البيت في الصفحة رقم 258 من التحقيق ، وتامه : لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا مُحْصِبِينَ \* صالحين ما اتقوا واستقاموا

<sup>2</sup> - انظر : الأخفش ، كتاب القوافي . ص 31

<sup>3</sup> - البيتان من قصيدة امرؤ القيس عوير ومن مثل العوير ، في ديوانه 167 . وبين البيتان بيت يقول فيه :

ثياب بني عوف طهارى نقيّة \* وأوجههم عند المشاهد غزّان

<sup>4</sup> - سقطت من (و)

<sup>5</sup> - انظر : شروح عروض ابن الحاجب - ص 73

<sup>6</sup> - (س) : شيثان

<sup>7</sup> - كتاب القوافي ، للأخفش 31

فكانت الباء محذوفة لثبات معاقبها ، فلو حذفت لحذف المعاقبان ، والعرب إذا حكمت بشيء لمعنى طرده وإن عدم ذلك المعنى في بعض المواضع ، ومثال العروض المحذوف وضربها الأول المحذوف التياستدرکہا بعضهم وهو الأخفش:

تَرَاهَا عَلَى طُولِ الْقَوَاءِ جَدِيدًا \* وَعَبْدُ الْعَوَانِي بِالشَّبَابِ قَدِيمٌ<sup>1</sup>

ومثال الثاني المقبوض:

أَلَمْ تَرَ كَمْ بِالْجَزْمِ مِنْ كَلِمَاتٍ \* وَكَمْ بِالصَّعِيدِ مِنْ هِجَانِ مَوْبَلِّه

وزاد بعضهم في هذه العروض ضربا ثالثا ، حذف فيه سببا مفاعيلن ، فصار فعل وبيته:

إِذَا كُنْتُ مَخْتَارًا صَدِيقًا فَصَادِقُ \* كَرِيمًا فِي وَصْلِ الْكَرِيمِ شَفَا

وزاد في العروض الأولى ضربا رابعا محذوفا مقصورا ، وبيته:

أَلَا أَبَالِي جَفْوَةَ النَّاسِ كُلِّهِمْ \* إِذَا مَا بَلَّغْنَا فِرْوَةَ بَنِ تَمِيمٍ

### ● تذييل

عروض الطويل لا تكون إلا مقبوضة ما لم يكن البيت مصرعا ، وهووافية فصل لكونها لازمة القبض ، ويطلق عليها وعلى كل ما لزم مثلا واحدا من عروض أو ضرب جامدة بالجميم والخاء المعجمة ، وضربها الأول تام غاية للزوم ثبوت نونه ، وأكثر الضروب على هذا غايات ، وهو أيضا جامد للزوم السلامة ولزومها علة كما تقدم ، والثاني والثالث غايتان لجمودهما ، ؟ وتحصل من شواهد الزحاف أنّ الذي يدخل الطويل منه حالقبض والثلث والثلثم والمفاعلة عند من يثبتها فيه ، بين ياء مفاعيلن ونونه فلا يوجد إلا تاما أو مقبوضا فقط (أو مكفوبا فقط)<sup>2</sup> ، ولا يجيتمعان فيه والعلل كلها حسنة ، وكذا قبض فعولن ويزداد حسنه إن وقع بعده الضرب المحذوف ، ولا يكاد يسع المقبوضة نحو:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه \* ولا كل موت نصحه بلبيب<sup>3</sup>

وهو أحسن ذوقا من قوله وألا تقيموا ، وسمى بعضهم هذا القبض قبل الضرب المحذوف [و89] اعتمادا كالسقاط ، لاعتماده على التود قبله وبعده ، وكرهوا سلامة هذا الجزء لئلا يتوالى في الطويل خماسيان ، وليس ذلك شأنه ، فإذا قبض صار باعيا فتخالفا وهذا ضعيف ، وقبض مفاعيلن فيه صالح ، وثلثم فعولن وثرمه قبيح ، وكذا كف مفاعيلن إذ ليس قبل نونه وتو يعتمد عليه بعد الحذف ، ورأى الأخفش أنّ كفه خير من قبضه ، لأن الاعتماد عنده على ما بعد ، وأما معاني ألفاظ البيت فإن كانت الهمزة للاستفهام المحض ، فكأنه يتردد ليقوم لينصرونه على أعدائه ، ووجهل هل لديهم نصر أم لا ، فهو يقول لهم أأجزي إليكم اغترارا بكم لكونكم لا تقدرون على شيء ، أم لكم قدرة على نصري فستبدي أسودكم أي شجعانكم

<sup>1</sup> - البيت بلا نسبة في: شرح عروض ابن الحاجب 73

<sup>2</sup> - سقطت من (و) واستدرکہا الناسخ في الهامش مشبرا إلى مكانها في السطر.

<sup>3</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه 208

الفوارس والرجال ذو الماراة في الحرب ، المشبهون الحدج الذي هو الحنظل لمارته أو لإبكاؤكم نساء من قتلوا ، كما يبكي الحنظل مافع ، أو أحداجكم أي تراكب نساؤكم التي من عادتكم استصحابها عند حروب الأعادي ، اتبعتم على الثبوت للحرب ، أما حياء من النساء فلا تقرون ، أو خوفاً وغيره عليها أن ينالها العدو أو للأميرين ، صدوركم أي صدور الناس منكم لحوزكم السيادة بالغلب ، أو تصدكم بذلك والناس أو الطائفة الأولى منك المبادرة لنصري ، أم الغبار قد ستر كما تكم لكثرة حركتم حتى تراكم فوقهم فلا يرون. وإن كانت الهمزة للإنكار بمعنى لا أجري لأن ذلك غرو بل ستبدي ذل صدوركم الأسود والأحداج ، بل الغبار خفاكم ، ويحتمل أن يقال لما قال الناظم خذه مفصلاً وبالرمز يهتدي ، فكان الطالب للعلم شك في قدرة الناظر على تفهم ما وعد بالرمز ، فقال أجري في طلب التعلم غرورا فلا يحصل لي كما ذكرت لعدم قدرته عليه ، أم ستبدي لي اسود وأحداج عالمون بمغزى نظمكم علم صدوركم ، فيكون صدوركم على حذف مضاف أم لا يقدرون عليه أنه فكه لكون الغبار ستره ، والغبار هو أشكاليويحتمل على كون الهمزة للأنكار أن يكون من الناظم رداً على من نسب إليه أنه لا يقدر على الاتيان بما وعد فيقول أنا لا أجري لأغتر بالناس فأتعهم فيما لا يتحصل لهم منه شيء ، بل ستبدي علم صدوركم وهم أسلافكم المتصدرون في هذا الفن أسود واحداج ، يقاتلون صعب المعاني والعلوم ، حتى تحصل لهم ويأخذونها أسداً ، فتصير ملكا لهم وطوع يمينهم يملكونها لمستحقها ، بل حثيعفوا الاشكال عنها ويضمحل فتتكشف ، كما يعفي الربيع الغبار ، وهذا أسهل وجه وأبينه وأنسبه ، وتخصيص الطويل بلفظ أجري لبعده مراده ، وقال بعضهم الهمزة للإنكار والمعنى لا لأجري اليكموحدى مغترا بإقدامي ، بل تظهر كشف صدوركم أو هزم طوائفكم رجال كأسود ورجال كذوات أحداج ، أو نساء ذوات أحداج يصفهم بالضعف والغلبة من كل احدحتى النساء ، بل الغبار كثر معترضا في الربع الدارس ، أو ستر الباقي من أثاره والاضراب من قضية إلى قضية -انتهى- وتأمل ، وتنكير غرورا للنوعية ، وأسود وأحداج للتعظيم ، أو أحداج للتحقير على المعنى الأخير ، وال في المور للجنس أو الحقيقة وإضافة صدور للتعريف والتعظيم أو التحقير ، وفي البيت طباق خفي لأن الجري غرورا لا يحصل شيئا وإبداء الصدور يحصل.

### الاعراب

غرورا مفعول من أجله ، وفيه بحث أو مصدر في موضع الحال ، فيجيء فيه من الخلاف ما في مثله ، وصدوركم مفعول كما هو في بيت الشاهد ، وأسود فاعل ستبدي وأحداج عطف عليه ، وأم تحتمل الاتصال والانفصال أولاً وثانياً

### المديد

أصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام المديد، قال **الجوهري**: "رجل مديدُ القامة أي طويل القامة، وطُرْفٌ مُمَدَّدٌ أي مَمْدُودٌ بِالْأُطْنَابِ شَدَّدَ لِلْمِبَالِغَةِ، وَتَمَدَّدَ الرَّجُلُ أَي تَمَطَّى"<sup>1</sup>، والمديد هنا البحر من الشعر، المبني في الأصل من فاعلاتن فاعلن ثماني مرات، إلا أنه لم يسمع إلا مسدسا، أي مجزوءا وهو فعيل بمعنى مفعول، ونقل من الصفة العلمية، وال فيه للمح الصفة، وقال الأخفش عن الخليل سمي مديدالتمدد سباعيه حول خماسيه، وردَّ بأنَّ ذلك يوجد في كل (متركب من سباعي وخماسي، قال الزجاج لامتداد سببين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية)<sup>2</sup>، وردَّ بوجوده في كل ما اشتمل على فاعلاتن وشبهه ممَّا أوله وآخره سببان، وقيل لامتداد التود المجموع في وسط أجزائه السباعية، واستعمله ابن المرحل تاما، والتزم الكفَّ في جميع سباعياته فتثقل على الذوق، قال الزجاج وإنما لم يثمن لئلا يقع فاعلن آخره، ولا يقع كذلك في شعر إلا منقولاً من جزء نقص، فلو وقع فيه لتوهم أنه من جزء نقص فتكون الدائرة أكثر من ثمانية وأربعين حرفا وهو باطل، ولذلك ردَّ في آخر البسيط إلى فعلن ليعلم أنه نقص منه، فإن قيل لمَّ لمَّ يعمل ذلك في المديد، فالجواب أنه إذا حذفت ألفه في البسيط لم يكن قبلها ساكن سبب يعاقبها، وفي المديد قبلها ساكن يعاقبها، فلو حذفت منه لزم أن لاي يحذف الساكن قبله أبدا، فيعود المعاقب غير معاقب، وإلى التزام جزئه أشار **المعري** بقوله:

إذا ابنا أب واحـد الفيا \* جوادا وغيرا فلاتعجب [و90]

فإن الطويل نجيب القريض \* أخوه المديد ولم ينبج

فإن قلت إذا لم يستعمل إلا مجزوءا فما الدليلي على أنه في الأصل مثنى، قلت وجد أنه في النادر تاما، وخروجه من الطويل والبسيط وهما مثنان، فوجب تقدير جزئه ولأنه لم يوجد مسدس مركب من سباعي وخماسي، وإنما تركب منهما الثماني كالطويل والبسيط، فوجب إلحاقه بهما، والحمل على النظير أسر كلام العرب، كالحكم بأن طال وزنه فغل بالضم حملا على ظرف لاتيان الوصف منهما على فعيل، أو على قصر لذلك أيضا، أو لأنه ضده وبضدها تتبين الأشياء، ولا يمكن أن يكون مقلوب البسيط لأنه يلزم أن يكون فاعلن مستفعلن فاعلن مس، ولا علة تصل بالجزء إلى هذا القدر.

## المتن

بِجُودٍ كَلْبٍ لَا يَغُرُّ أَغْلَهُوا إِنَّمَا \* يَعْيشُ بِهَيْدِي مَتَى مَا يَحِ اهْتَدَى  
فَمِنْ مُخْصِيَيْنَ كُلِّ جَوْنٍ رَبَّاهُ \* قَبَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا مِنْهُ مُرْتَوَى

<sup>1</sup> - الصحاح 2 / 537

<sup>2</sup> - كتاب القوافي 62

<sup>3</sup> - سقط ما بين قوسين من (ر)

## الشرح

**المفردات :** (جود) بضم الجيم مصدر ، جاء الرجل بما له ، يجود جودا ، وتقدمت الهادة عند قوله: جائد<sup>1</sup> ، ومراد الناظم الأصلي من الكلمة الرمز بجَلّ حروفها ، فالباء رمز على البحر الثاني وهوالمديد ، والجيم رمز على أنّ له ثلاث أعاريض ، الأولى مجزوءة ، الثانية محذوفة مجزوءة ، الثالثة مجزوءة محذوفة مخبونة ، والواو رمز على أنّ له ستة أضرب ، واحد للأولى مثلها وثلاثة للثانية ، الأول مقصور الثاني مثلها ، الثالث أبتَر ، وضربان للثالثة الأول مثلها ، الثاني أبتَر ، ويعلم أنّ مراده هذه الأعاريض وهذه الضروب على الصفة المذكورة من الشواهد التي انشدها على الترتيب المذكور كما تقدم في الطويل ، وإنما كانت الواو رمزا على الضروب دون الدالّ ، مع أنها أقل عددا لتقديم الواو لقوله: دناء ارفع لا القصي ، على أنّ دناء من جملة مستقلة ، وعلى نسخة محرفه حشوه ، وأما على نسخة وما حشوه وعلى أنّ دناء من جملة خبره فالحشو الذي هو ملغى ما كان من كلمتين لا ما كان من كلمة ، فتأمله .

● **تنبيه:** إنما نسبوا الجزء للعروض والضرب مسامحة ، وإنما هو للبيت .

(كليب) اسم رجل ، قال **الجوهري** : "وقولهم أعزّ من كليب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة من بني تغلب بن وائل ، وأما كليب رهط جرير الشاعر ، فهو كليب بن يربوع بن حنظلة"<sup>2</sup> . (يغرف) يخذع ، وتقدّم<sup>3</sup> . (يعيش) مضارع عاش ، وأصله يعيش نقلت حركة المعتل إلى الساكن وسكن ، قال **الجوهري** : "العيش الحياة ، وعاشَ مَعَاشًا وَمَعِيشًا ، يصلح كل منهما للمصدرية والاسمية ، وأعاشَهُ الله سبحانه عِيشَةً راضية ، وجمع مَعِيشَةً على الأصل مَعَايشٌ بالاهمزة ، وأصلها مَعِيشَةٌ مَفْعَلَةٌ ، الياء أصلية متحركة فلا تقلب في الجمع همزة ، وإن جمعتها على الفرع همزَت وشبهتها بفعيلة ، كما همزة مصائب لسكون الياء ، وبعض النحاة يلحق الهمزة ، والتَعِيشُ تكلف أسباب المعيشة ، وعائِشَةٌ مهموزة ، ولا تقل عِيشَةٌ"<sup>4</sup> . (هندي) نسبة إلى هند ، قال **الجوهري** : "هِنْدُ اسم بلاد ، والنسبة إليها هِنْدِيٌّ وهِنْدُود ، نحو زَنْجِيٌّ وزَنْجُوج ، وسيف هِنْدُوَانِيٌّ إن شئت ضمنت الهاء اتباعا للدال ، والمُهَنْدُ السيف المطبوع من حديد الهِنْدِ"<sup>5</sup> والمنسوب هنا والله أعلم صفة السيف . (يع) مضارع مجزوم بحذف الياء ، وأصله يوعي حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وتقدّم نظيره ، قال **الجوهري** : "وعاه حفظه ، وعيت الحديث أعياه وعيا ، وأذن واعية ، وأوعيت المتاع والزاد جعلته في الوعاء ، وهو

<sup>1</sup> - جاء شرحه في الصفحة رقم 212 من التحقيق

<sup>2</sup> - الصحاح 1 / 210

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>4</sup> - الصحاح 3 / 1012

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 2 / 557

واحد الأوعية"<sup>1</sup>. (اهتدى) تقدم<sup>2</sup>، وفي بعض النسخ يهدي ولا يتزن إلا باسقاط ما، ولا كبير معنى لها. (مخصبين) جمع مخصب، قال الجوهري: "أخصبت القوم صاروا إلى الخصب، وأخصب جنا بهم ما حولهم، وخَصِبَ الْجَنَابُ أَي الثَّاحِيَة، وبلد خَصِبٌ بالكسر نقض الجَدْبِ، وبلد أَخْصَاب، يراد بالواحد الجمع كأنه أجزاء، وَأَخْصَبَتِ الْأَرْضُ ومكان مخصب وخَصِبٌ، والخصاب بالنخل الكثير الحمل الواحدة الخصبة"<sup>3</sup>. (جون) قال الجوهري: "الأسود وهو من الأضداد، والجمع جون بالضم وهو من الخيل والابل الأدهم الشديد السواد، وسميت عين الشمس جونة لإسودادها عند مغيبها، والجونة خابية مطلية بالقار"<sup>4</sup>. وبقي شيء من المادة (ربابه) قال الجوهري: "الرباب بالفتح سحب أبيض، ويقال أنه السحاب الذي تراه كأنه دون السحاب، قد يكون أبيض وقد يكون أسود، الواحدة ربابة، وبه سميت المرأة الرباب"<sup>5</sup>. (ليت شعري) معناه ليتين علمت، قال سيبويه أصلها شعرتي، إلا أنهم حذفوا الهاء وتقدم أول كلمة من هذا النظم. (هل) حرف استفهام يسئ لها عن التصديق وتام الكلام عليها في النحو والمعاني. (مرتوي) الظاهر أنه مصدر جاء بصيغة المفعول من ارتويت أي شبع من الماء، قال الجوهري: "رَوَيْتُ [91و] على أهلي ولأهلي أتيتهم بالماء، ومن أين رَيْتَكُمْ مفتوحة الرائ، أي من أين تُرْتَوُونَ الماء، وَرَوَيْتُ من الماء بالكسر أَرَوَى رِيًّا، وَرَوَى مثل رَضِي رَضَى، وَارْتَوَيْتُ وَتَرَوَيْتُ كُلُّهُ بمعنى، فأنا رَاوٍ، وَرَوَيْتُ القوم أَرَوَيْتُهم اسْتَقْبَلْتُ لهم الماء، وسمي يوم التروية لأنهم يرتوون فيه من الماء لما بعد، والراوية الدابة التي يستقي عليها والعامية تطلقه على المزادة وهو جائز على الاستعارة والأصل ما ذكرنا"<sup>6</sup>

## التركيب

يقول بحر المديد له ثلاث أعاريض وستة أضرب، وهو ثاني البحور وثاني بحور الدائرة الأولى، فكليب من شاهد العروض الأولى وضربها المجزوء، وهو:  
يَالْبِكْرُ أَنْشِرُوا لِي كَلْبًا \* يَالْبِكْرُ أَيَّنْ أَيْنَ الْفِرَارُ<sup>7</sup>  
تقطيعه: يال بكرن أنشرو ليكلين \* يا لبكرن أين أينلفرارو  
تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلاتن \* فاعلاتن فاعلن فاعلاتن.

<sup>1</sup> - الصحاح 6/ 2525

<sup>2</sup> - في الصفحة رقم 101 من التحقيق

<sup>3</sup> - الصحاح 1/ 120

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 5/ 2095

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 1/ 133

<sup>6</sup> - الصحاح 6/ 2364

<sup>7</sup> البيت منسوب للمهلهل بن ربيعة، وهو في ديوانه 35، و في كتاب في علم العروض 102، وكنوز الرامزة 77، وكتاب

العروض لابن جني 48، والكافي في العروض والقوافي 25، وقصد الطال في شرح قصيدة بن الحاحب 44

ولا يفر من شاهد العروض الثانية وضربها الأول المقصور ، وهو:  
 لَا يَفْرَنَ امْرُءٌ<sup>1</sup> عَيْشُهُ \* كُلُّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالِ<sup>2</sup>  
 تقطيعه: لا يفررنمراًن عيشهو \* كلل عيشن صائرُن لزوال  
 تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلن \* فاعلاتن فاعلن فاعلن  
 واعلموا ، من شاهد ضربها الثاني المحذوف مثلها ، وهو: اَعْلَمُوا أَيَّ لَكُمْ حَافِظٌ \* شَاهِدًا  
 مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا<sup>3</sup>

تقطيعه: اعلمو أن ني لكم حافظن \* شاهدن ما كنت أو غائبن  
 تفعيله: فاعلاتنفاعلن فاعلن \* فاعلاتنفاعلن فاعلن  
 وإنها ، من شاهد ضربها الثالث الأبتَر ، وهو:  
 إِنَّمَا الدَّلَاءُ يَأْقُوْتُهُ \* أُخْرِجَتْ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانِ<sup>4</sup>  
 تقطيعه: إننمذ دلقا أيا قوتتن \* أخرجت من كيسه قاني  
 تفعيله: فاعلاتن فاعلن فاعلن \* فاعلاتنفاعلنفاعلن  
 ويعيش ، من شاهد العروض الثالثة وضربها الأول المحذوف المخبون ، وهو:  
 لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ \* حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>5</sup>  
 تقطيعه: للفتى عقى لن يعي شهي \* حيث تهدي ساقهو قدمه  
 تفعيله: فاعلاتن فاعلن فعلمن \* فاعلاتن فاعلن فعلمن  
 وهندي من شاهد ضربها الثاني الأبتَر ، وهو:  
 رَبِّ نَارٍ يَثُّ أَرْقُبُهَا \* تَقْضُمُ الْهِنْدِيَّ وَالْقَارَا<sup>6</sup>  
 وأنشده الجوهري أرمقها وتقضم بفتح التاء وضمها.  
 تقطيعه: رببنارن بتتأرقبها \* تقضمهلن ديوولقارًا  
 تفعيله: فاعلاتن فاعلن فعلمن \* فاعلاتنفاعلن فعلمن

<sup>1</sup> - (س): المرء

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في: كتاب في علم العروض 102، وعروض الورقة 20، والعروض 49، والكافي في علم العروض

26، كتاب العروض للربيعي 14، وشرح عروض ابن الحاجب 77

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: كتاب في علم العروض 102، وعروض الورقة 21، والعروض 49، والكافي في العروض 26 كنوز

الرامزة 78، وشرح عروض ابن الحاجب 77، ومقصد الطالب في شرح عروض ابن الحاجب 46

<sup>4</sup> - البيت بلا نسبة في: الجامع في علم العروض والقوافي 104، وعروض الورقة 21، والعروض 50، والكافي 27، وكنوز

الرامزة 68، وكتاب العروض 14، وشرح عروض ابن الحاجب 77.

<sup>5</sup> - البيت لطرفة بن العبد، ديوانه 154

<sup>6</sup> - البيت لعدي بن زيد، في ديوانه ص 100

<sup>7</sup> - سقطت من (و)

وقد انتهت شواهد ما رمز عليه ، وشرع في كلمات شواهد الزحاف ، فمتى ما يع ، من بيت الخبن وهو:

وَمَتَى مَا يَعْ مِنْكَ كَلَامًا \* يَتَكَلَّمُ فَيُجِيبُكَ بِعَقْلٍ<sup>2</sup>

وهو بيت صدر ومخصبين ، من بيت الكف ، وهو:

لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا مُخْصِبِينَ \* صَالِحِينَ مَا اتَّفَقُوا وَاسْتَقَامُوا<sup>3</sup>

وهو بيت عجز أيضا ، وكل بيت رباع من بيت الشكل وهو:

لَمَنْ الدِّيارُ غَيْرُهُنَّ كُلُّ جَوْنٍ \* المُرْنِ دَانِي الرَّبَابِ<sup>4</sup>

وياليت شعري هل لنا من بيت الطرفين ، وهو:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ \* بجَنُوبٍ قَارِعٍ مِنْ تَلَاقٍ<sup>5</sup>

وينشد أيضا من شمال بدل من تلاقي ، فقوله بجنوب فعلات ، وقد خبن لسلامة الجزء قبله ، وكفّ لسلامة الجزء بعده فهو طرفان كما تقدم ، وتقطيع أبيات الزحاف وتفعيلها وما فيها من أنواع الزحاف لا يخفى على من أحكم ما تقدم ، والعروض الأولى من هذا البحر قليلة الوجود ، وحكى بعضهم لها ثلاثة أضرب آخر ، ضربا مقصورا (وهو قوله):<sup>6</sup>

إنما الإنسان حي كميت \* والنهايا رصد للعباد<sup>7</sup>

وضربا محذوفا: ما رأينا مثل سعد بن عمرو \* في بني عوف ولا عامر<sup>8</sup>

وضربا محذوفا ومخبونا: إن قومي فاعلمي خير قوم \* فاستلي الأقسام عن كرمي<sup>9</sup>

وحكى للثائية ضربا متهما كقوله: صاحبي استنطقا ساعة \* دمنة فيها لذي الحب داء<sup>10</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من (و)

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في : الجامع في العروض والقوافي 106، وعروض الورقة 19، والعروض 52، والكافي في العروض

والقوافي 29، العروض للرباعي 16، وشرح عروض ابن الحاجب 81، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 52

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في : الجامع في العروض والقوافي 106، وعروض الورقة 20، والكافي في العروض والقوافي 29،

والعروض لابن جني 52، العروض للرباعي 16، وشرح عروض ابن الحاجب 81، منوز الرامزة 97.

<sup>4</sup> - البيت بلا نسبة في : الجامع في العروض والقوافي 107، وعروض الورقة 20، والكافي في العروض والقوافي 30، والعروض

لابن جني 52، العروض للرباعي 16، وكنوز الرامزة 79، وشرح عروض ابن الحاجب 82،

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في : عروض الورقة 20، والكافي في العروض والقوافي 30، وشرح عروض ابن الحاجب 80، وكنوز

الرامزة 79،

<sup>6</sup> - سقطت من (و)

<sup>7</sup> - من شواهد علم العروض، و لم ينسب لشاعر

<sup>8</sup> - لم أعرف قائله

<sup>9</sup> - لم أعرف قائله

<sup>10</sup> - لم أعرف قائله

وهذه العروض قلّ ان توجد لمحدث فضلا عن العرب ، لخروجها عن القياس للاتفاق الذي فيها ، ودائرة المختلف كاسمها مبنية على الاختلاف ، وفي شواهد هذا الناظم خبن فاعلاتن في العروض الأولى وضربها ، وفاعلن في الحشو وهو قبيح ، ومنع بعضهم خبن فاعلن قبل العروض والضرب المحذوفين ، وردّ بأن القياس صحّة ثاني السبب مطلقا وبالسماح [و92] أنشد الخليل:

يقدم المرء على فعله \* ويصير المال للوارث.

وأنشد الفارس<sup>1</sup> في "الإيضاح":

خرّقوا جيب فتاتهم \* لم يراعوا حرمة الرجل<sup>2</sup>

وقيل لو منع خبن فاعلن قبل فعلن في العروض الثالثة وضربها الأول كراهة الاتفاق في دائرة الطويل ، كما كان الاعتماد واستحسن الخبن فيما قبل العروض الثانية وضربها لكان قياسا كما تقدم في الاعتماد ، ونصّ جماعة على أن منع خبن عروض الثانية وضربها لقلة هذه العروض ، ولثلا يلتبس بالعروض الثانية وضربها الخامس ، ولذا لم ينشد الناظم عليه شيئا وعادته ينشد الجائز من الزحاف في الأعاريض والضروب ، ولما لم ينشد إلا زحاف الأولى علم امتناعه ، وأن السلامة من الخبن في الثانية علة لازمة ، وعلم من استشهاده أيضا أن جزء هذا البحر واجب ، إذ لم ينشد له وافيا ولا تاما ، والحذف في عروضه وضربه ، والقصر في ضربه خاصة والبتر فيه ، وله من الزحاف الخبن والكفّ والشكل ، وله من المعاقبة الصدر والعجز والطرفان ، وأدرج شواهد السلامة في الشواهد الأول ، والقبض في الحشو وفي ضرب العروض الأولى حسن ، والكف في حشوه صالح ، والشكل قبيح ، والمعاقبة في هذا البحر بين نون فاعلاتن وألف فاعلن ، فلا يحذفان ، وما خبن لسلامة ما قبله من الكف (صدر ، وما كف)<sup>3</sup> لسلامة ما بعده من الخبن عجز ، وما خبن لسلامة ما قبله من الكفّ ، وكف لسلامة ما بعده من الخبن طرفان ، واختصّت العروض الثانية بلزوم الثاني للفرقيبينهما ، وبين الثالثة التي لزما الخبن ، وقيل لقلة استعمال الثانية ، حتى قيل أن الضرب الثاني والثالث اللذين وضعهما لها الخليل لم يسمع نظيرهما للعرب ، وقال الزجاج<sup>4</sup> لم يجئ على أولهما قصيدة إلا

<sup>1</sup> - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل؛ أبو علي (288هـ - 377هـ)، أحد أئمة العربية، ولد في فسا ولتنقل إلى بغداد فأقام عند سيف الدولة الحمداني، ثم عاد إلى فارس. من مصنفاته: التذكرة، العوامل ، والمسائل الشيرازيات، والإيضاح. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 10 / 563، وشذرات الذهب 3 / 88

<sup>2</sup> - الفارسي، التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984م، ص 120

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) واستدركه الناسخ في الهامش مشيرا بسهم صغير إلى موقعه في المتن، والأمر نفسه وقع

في (ر)

<sup>4</sup> - والشاهد في العيون الغامرة للدمامي، ص 59، حيث يقول الطرماح: شتّ شمل الحيّ بعد التأم وشحاك اليوم ريع

المقمام

للطرماح<sup>1</sup>، والزحاف لا يسوغ ويسهل إلا مع كثرة الاستعمال، وإذا أنكروا صحيح هذه العروض فهم لمزحوفها أشدّ انكاراً، ومقتضى هذا التعليل جارٍ في ثاني الثالثة لقلتها، وإلا لكان قاصراً وقيل إنما لزم ثاني الثالثة لإجحافهم بفاعلتن حتى صار فاعلن، فلم تحتمل تغييراً ولذا لزم انتفاء الخبن في ثاني الثالثة، لمّا لحقه من البتر، وأما الأول المقصور من الثانية فلم يجحف به كالثاني والثالث، ولزم فيه الثاني لحملهم فاعلان على فاعلن، كما حملوا قضتا على قضت، فحذفوا الألف لام الكلمة وإن ذهب المانع بحركة التاء لأنّ ألف التثنية زائدة فلا تأثير لها فكأن التاء ساكنة وألف فاعلانتشبه ألف التثنية، وفيه نظر لأنّ ألف فاعلان هي فاعلاتن فهي أصلية، وتعليلهم بكثرة الإجحاف منتقص بلزوم خبن العروض الثالثة مع انها محذوفة، وأما معنى<sup>2</sup> تركيب الناظم فيحتمل وجوها منها على تقدير أن تكون الهمزة في البيت السابق للإنكار، وأنه قصد ذمّ المخاطبين علماً نقلنا آخر أن يردف ذلك بما يناسبه، فيقول أنتم كليب وريّ بالقبيلة، وأراد التشبيه بتصغير كلب ووجود كليب لا يفر أحد غيره، لأنه لا جود لهذا الجنس، ثم يقول اعلّموا إنما يعيش الفتى بسيف هندي يكون معه متى ما يسمع بمحلّ عيشه يهتدي إليه ولا يتكل على جود من لا يعهد منها الجود، ولا يغترّ بالأمانى الكاذبة، وأضرهم فاعل يغرّ ويعيش وإن لم يتقدم ما يدلّ عليهما لدلالة السياق، نحو ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾<sup>3</sup>، "ولا يزيّن الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"<sup>4</sup>.

ووصل همزة القطع في إنما ضرورة ويحتمل أن يكون الناظم فيما (تقدم)<sup>5</sup> وثق بالوفاء بما وعد من تفهيم العلم، أن يقول بجود كليبلا يظن اغترار، لأنه قادر على تحصيل ما يحتاج إليه، فإنه إنما يعيش بسيفه الهندي ومتى ما يع علماً يهتدي به، وتصغير كليب في هذا الوجه يشبه أن يكون للتعظيم، ويحتمل أن يكون جملة متى ما صفة لمحذوف هو فاعل يعيش، أي إنما يعيش بهندي رجل متى ما يسمع بمحلّ عيشه يهتدي إليه، أو متى ما يسمع علماً يهتدي إلى تحصيله، أو متى ما يحفظه يهتدي به، وعلى الوجهين، فمن مخصبين معناه فنحن من قوم مخصبين أخصبهم كل أسود سحابة فيا ليتني أشعر، أي أعلم هل لنا من ذلك السحاب الأسود ارتواء، فإن حمل بجود كليب على التعظيم فهم المخصبون، وإن حمل على أنه تحقير ممن يخاطبهم بذلك الكلام، فهو إخبار من المتكلم عن نفسه بأن قومه هم

<sup>1</sup> - هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيّء (- 125هـ / 743م)، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، كان معاصراً للكمي ملازماً له. له ديوان شعري. ينظر ترجمته في: المؤلفات والمختلف 219، الشعر والشعراء

<sup>2</sup> - (و): مع. مصححة في الهماش وفق ما ورد في المتن

<sup>3</sup> - النور: 40

<sup>4</sup> - الحديث في سنن الترمذي، تحت رقم 2625 باب: لا يزني الزاني وهو مؤمن. 15 / 5

<sup>5</sup> - سقطت من (و)

المخضوبون الذين يرجى جودهم ، لا جود كليب المغتر به ، وقال بعضهم لا يغر مبني للمفعول والنائب بجود قدّمه ضرورة ، أو مبني للفاعل وهو ضمير كليب مثل غلام هند ضربت ، قدّم المفسر فاستتر الضمير وهو جائز عند كثير ، وقيل أنه مذهب البصريين ، وضمير يعيش عائد على كليب ، أي لا يغر كليب بجوده لأنه ذو سيف يعيش به ، فلا يدومجوده ، أو لا تؤمن بواذره ويع يسمع فإن جعلناه اختصارا لشاهد يكن الاهتداء للجواب ، كما في الشاهد وفاعل يع فاعله في الشاهد ، ويحتمل أن يكون فاعله ضمير كليب ، ويع إما يسمع أو يحفظ العلموا الاهتداء للصواب ، فكلّ مون أي مطر جون ربابه كائن لأجل تنعم أو رزق مختصينا على اثبات الألف [93] ، أو صيرورة ناس مخصبين رحمة من الله تعالى ، ولذلك عقبه بقوله فياليت شعري هل لنا من أي من كل جون ربابه مرتوى ، أي امتلاء.

وتأمل ما الذي يتحصّل من قوله ويع إلى آخره ، وإضافة جود للتحقير أو للتعظيم ، وكذا تنكير هندي وأما مخصبين ومرتوى ، فالظاهر أنذ تنكيره للتعظيم ، والفاعل بيعيش إن كان ضمير كليب أو الفتى المقدّر ، فالقصر بإنها من قصر الموصوف على الصفة ، قصر أفراد أيعيش بهندي لا بغيره من أسباب المعيشة ، وإن كان فاعله رجل الذي نابت جملة الشرط التي هي صفته منابه فهو من قصر الصفة على الموصوف أفرادا أيضا أي لا يعيش بهندي إلا رجل شأنه كذا وهذا إن قدّرنا أنّ مكسورة ومفعولي اعلم محذوفين للعلم بهما ، وإن قدّرناها مفتوحة معمولة لاعلموا ، فلا يجيء الحصر إلا إن جعلت ما موصولة على رأي بعضهم في إفادة مثل هذا التركيب ، الحصر وتقديم بجود على يغر لإقامة الوزن ، وجملة لا يغر استثنائية وجملة اعلموا تعليلية لها أو تفسيرية ، فلذا فصلت وألفاظ البيت الثاني من التناسب.

### الإعراب

تقدّم أنّ بجود متعلق بيغر ، ولا نافية فالفعل مرفوع ، أو ناهية فالفعل وجزوم ، ويحرّك آخره بما يحرك به المدغم المجزوم ، أو يقدر مؤكّدا بالنون الخفيفة ، وحذفت الالتقاء الساكنين ، وبقي آخر الفعل مفتوحا ، وإنما فتحت في موضع مفعولي اعلموا ، وإن كسرت فمفعولها محذوفان أي اعلموا عدم غرور كليب ، منفيًا والأوّل أولى لما يلزم على الثاني من التهيئة والقطع ، وأتى في جواب الشرط المضارع بالماضي ، وقد تقدّم التنبيه عليه فيقوله وإن يات ثان قبل وتقدّر القول في محل جملة الشرط ، وتقدّم أن من مخصبين خبر نحن أو هم مقدّر وكل جون فاعل بفعل محذوف ، وعلى ما قال بعضهم كل جون مبتدأ مخصبين خبره ومن للتعليل ، أي كائن لأجل تنعم أو رزق مخصبين كما تقدم ، وربابه فاعل بجون لأنه في معنى أسود ، وشعري اسم ليت وخبرها لازم الحذف في هذا التركيب ، إذا أردفت ياستفهام كما هنا ، والتقدير ليت شعري بكذا ثابت ، والتزم حذف الخبر أنه في معنى ليتني أشعر ، ومرتوي مبتدأ خبره لنا ، ومنه حال من الضمير في الخبر وضميره يعود على جون ، أو يكون منه الخبر ، ولغا الحال وجملة هل لنا في موضع نصب بشعري ، وهو معلق عن العمل فيها لأنه مصدر بمعنى العم ، وجعل بعضهم منه متعلقا بهرتو المبتدأ ، قال ولا يمنع تقدمه عليه كونه

مصدراً لأنه لا ينحل إلى أن والفعل. قلت بل هو منحل إلى ذلك والمعنى عليه ، وبإدخاله على ليت قيل للتنبيه ، وقيل للدعاء والمنادى محذوف ، وكذا الإدخاله على ربّ وحبذا.

## البسيط

أصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام البسيط ، قال **الجوهري**: "بَسَطَ الشيء نَشَرَهُ ، وبالصاد أيضاً. والبَسَطَةُ السعة ، وأَبْسَطَ الشيء على الأرض ، والبساط ما يُبْسَطُ ، وبالفتح الأرض الواسعة ، مكان بَسَاط وبَسِيط ، وفلان بَسِيطُ الجسم والباع ، والبَسِيطُ جنس من العروض"<sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مستفعِلن فاعِلن ثمانِي مرات ، وهو علم منقول من الصفة ، وإل فيه للمحها ، ووجه التسمية أنه شطر سهل الوزن مبسوطه ، وحكى الأَخفش عن الخليل أنه سمي بسيطا لأنه انبسط عن مدى الطويل والمديد فجاء وسطه فعِلن<sup>2</sup> ، وقال الزجاج سمي بسيطا لانبساط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية<sup>3</sup> ، وقيل لانبساط الحركات في عروضه وضربه. ويستعمل مثمنا ومجزوءا

## المتن

جرت جولة يا حار شعواء خيلت \* وقوفي فسيروا عنه قد هيّج الجوا  
فحقب ارتحالٍ ذا لقيهم فذقتهم \* أصاح مقامي ذاك والشيب قد علا

## الشرح

**المفردات:** (جرت جولة) مراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفها ، فالجيم الأولي للبحر الثالث وهو البسيط ، وألغى الراء والتاء لعدم إلباسهما ، والجيم الثانية رمز على عدد أعاريضه وهي ثلاث ، الأولى مخبونة ، الثانية مجزوءة ، الثالثة مجزوءة مقطوعة ، والواو رمز على ضروبه وهي ستة ، اثنان للأولى أولها مخبون مثلها ، والثاني مقطوع ، وثلاثة للثانية الأول مجزوء من ال والثاني كالعروض والثالث مجزوء مقطوع ، وواحد للثالثة مجزوء ومقطوع مثلها ، ومدلول جرت لغة تقدّم<sup>4</sup> ، وأما جولة ففعلة للمرة ، من جال إذا طاف ، قال **الجوهري** : "جَالَ يَجُولُ جَوْلًا وجَوْلَانًا ، واجْتَالَ وانْجَالَ والتَّجَوَّلَ التَّطَوَّافَ ، وجَوَّلَ في البلاد طَوَّفَ ، وتجاولوا في الحرب ، جَالَ بعضهم على بعض وكانت بينهم مجاولات "<sup>5</sup> ، (حار) منادى مفرد علم مرخم ، وأصله حارث فرخمه بحذف التاء ، وأبقى كسرة الراء ، كأن التاء لم تزل ، وهذه لغة من ينتظر المحذوف ومنهم من لا ينتظره ، ويصحذ على هذه اللغة ضم الراء. (شعواء) قال **الجوهري**:

<sup>1</sup> - الصحاح 3/ 1116

<sup>2</sup> - لم اعثر عليه في كتاب الأخفش العروض ، وكتاب القوافي ، وهو مستشهد به في كتاب العيون الغامرة للدمامي ، ص 58

<sup>3</sup> - كتاب العروض ، ص 66 ، والغامرة 58

<sup>4</sup> - في الصفحة 249 من التحقيق

<sup>5</sup> - الصحاح 4/ 1662

"غَارَةٌ شَعْوَاءُ أَي فَاشِيَةٌ متفرقة ، وَأَشْعَى القوم الغارة اشعاءً [و94] ، إذا أشعلوها ، الأصمعي : جاءت الخيل شَوَاعِي ، وشَوَائِع أَي متفرقة"<sup>1</sup>. (خَيْلَت) أَي شبهت ، قال الجوهري "أخال الشيء أَي اشتبهته"<sup>2</sup> ، وخَيْلَت الناقة واخيلت وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب فلا يقربه ، وفلان يمضي على المَخِيل أَي على ما خيلته أَي شبهته ، يعني على غرر من غير يقين ، وخَيْلَ إلاّيه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخيل والوهم"<sup>3</sup>. (وَقُوفِي) ثبوتي ، وهو مصدر وقف ثلاثي يتعدى ولا يتعدى وتقدم ، قال الجوهري : "وعن أبي عمرو: ولو مررت برجل واقف فقلت له: ما أوقفك هنا ، لرأيتك حسناً ، وحكي عن الكسائي: ما أوقفك هنا وأي شيء أوقفك هنا ، أَي صَبَرَكَ إلى الوقوف والموقف موضع الوقوف ، وتوقيف الناس في الحج وقوفهم بالمواقف"<sup>4</sup>.

(سبروا) أمر للجماعة (من السير)<sup>5</sup>. (هَبَّح) حَرَّكَ ، قال الجوهري : "هَاج الشيء يَهْبِجُ هَبْجًا هَبْجًا وهَبْجَانًا ، واهْتَاَجَ وَهَبَّجَ ، أَي ثار. وهَاجَهُ غيره : يتعدى ولا يتعدى ، وهَبَّجَهُ وهَاجَهُ بمعنى ، و هَاجَ هَائِجَةً ثار غضبه وهذا هَائِجُهُ سَكَنَتْ فُورَتُهُ ، والهيجاء الحرب ثمَدَ ونُقْصِرَ ، ويوم الهياج القتال ، وَتَهَائِجُوا تَوَاتَبُوا للقتال"<sup>6</sup>. (الجوى) الحزن ، قال الجوهري : "الجَوَى الحُرْقَةُ وشدة الوجد من عشق أو حزن. تقول منه: جَوَى بالكسر فهو جَوٌّ كَدَوٌ ، الجوى الحزن"<sup>7</sup>. (حَقَب) جمع حَقبة وهي السنون ، وأصله بفتح القاف وسكّنه ضرورة ، قال الجوهري: "الحُقْبُ بالضم ثمانون سنة ، ويقال أكثر ، والجمع حِقَاب كَقَفٍ وَقَفَافٌ ، والحُقْبَةُ بالكسر واحدة الحَقَب وهي السنون ، والحُقْبُ الدَّهْرُ والأَحْقَابُ الدهور ، ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ أَمْضِي حَقْبًا﴾ الكهف: 60"<sup>8</sup> ، والوقوف مع الشاهد حمل على تيسير لفظ الناظم بأنه جمع حَقبة ، وإلا فجاز أن يكون أصله حَقب المضموم بمعنى الدَّهْر ، وسكّنه تخفيفاً. (ارتحال) مصدر ارتحل أي تنقّل ، قال الجوهري: "رَحَلَ وَارْتَحَلَ وَتَرَحَّلَ بمعْنَى ، والاسم الرَّحِيلُ ، واستَرْحَلَهُ سأله أن يرحل له. أبو عمرو: والرَّحْلَةُ بالضم الوجه الذي نريده ، وأنتم رَحَلْتِي أَي الذين ارتحل إليهم ، والرَّحْلَةُ بالكسر الارتحالُ ، يقال دَنَتْ رَحْلَتُنَا"<sup>9</sup>. (لقيهم) ماض مكسور العين ، وسكن ياؤه اضطراراً ، قال الجوهري: "لقيته لقاء بالمد ، ولقب بالضم والقصر ، ولقيا

<sup>1</sup> - المصدر السابق 6 / 2393

<sup>2</sup> - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب حرم في الورقة

<sup>3</sup> - الصحاح 4 / 1692

<sup>4</sup> - الصحاح 4 / 1440

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>6</sup> - الصحاح 1 / 352

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 2306

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 1 / 114

<sup>9</sup> - المصدر نفسه 4 / 1707

بالتشديد ، ولقيانا ولقيانه واحدة ولقيته واحدة ولقاءة واحدة ولقاءة مولدة لا عربية " (فذقتم) قال الجوهري: "ذُقْتُ الشيء أذوقُهُ ذَوْقًا وَذَوَاقًا وَمَذَاقًا وَمَذَاقَةً وَمَا ذُقْتُ ذَوَاقًا أَي شَيْئًا ، وَذُقْتُ مَا عِنْدَ فُلَانٍ ، أَي حَبْرَتُهُ ، وَذُقْتُ الْقَوْسَ جَذِبْتُ وَتَرَهَا لَتَنْظُرَ شِدَّتِهَا ، وَأَذَاقَهُ اللَّهُ وَبَالَ أَمْرِهِ وَتَذَوَّقْتُهُ ذُقْتُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، وَأَمْرٌ مُسْتَذَاقٌ مَجْرَبٌ وَالدَّوَاقِ الْمَلُولُ <sup>1</sup> ، والدَّوَقُ عِنْدَ الْحَكَمَاءِ قُوَّةٌ فِي الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ عَلَى جِزْمِ اللِّسَانِ وَإِدْرَاكِهِ بِمَخَالَطَةِ رَطوبَةِ الْفَمِ بِالْمَذُوقِ وَوَصُولِهِ إِلَى الْعَصَبِ. (أصاح) الهمزة للنداء القريب ، وصاح منادى مرخم وترخيمه غير مقيس لأنه نكرة واصله صاحب ، وقال الجوهري: "صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ صَحْبَةً بِالضَّمِّ ، وَصَحَابَةً بِالْفَتْحِ وَجَمْعُهُ صَحْبٌ كَرَكَبٍ وَرَكَبَ ، وَصَحْبَةٌ بِالضَّمِّ كَفَارِهِ وَفَرْهَةٍ ، وَصَحَابٌ كَجَائِعٍ وَجَبَاجٍ ، وَصُحْبَانٌ كَشَابٍ وَشُبَّانٍ ، وَالْأَصْحَابُ جَمْعُ صَحْبٍ كَفَرُخٍ وَأَفْرَاحٍ ، وَالصَّحَابَةُ بِالْفَتْحِ الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَجَمْعُ الْأَصْحَابِ أَصْحَابِي ، وَقَوْلُهُمْ فِي النِّدَاءِ يَا صَاحَ مَعْنَاهُ يَا صَاحِبِي ، وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُضَافِ إِلَّا فِي هَذَا وَحْدَهُ سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَرَّحًا <sup>2</sup> . (مقامي) قال الجوهري: "قَامَ الرَّجُلُ قِيَامًا ، وَالْقَوْمَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. وَقَامَ بِأَمْرٍ كَذَا ، وَالْمَاءُ جَمَدٌ ، وَالدَّابَّةُ وَقَفَتْ ، الْفَرَاءُ وَالسُّوقُ تَفَقَّتْ ، وَأَقَامَ الْمَكَانَ إِقَامَةً ، وَهِيَ عَوَاضٌ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ ، وَأَصْلُهُ إِقْوَامًا وَأَقَامَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَالشَّيْءُ أَدَامَهُ وَالْمَقَامَةُ بِالْفَتْحِ الْمَجْلِسُ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ ، وَأَمَّا الْمَقَامُ مِنَ الثَّلَاثِي وَالْمَقَامُ مِنَ الرَّبَاعِي فَمَصْدَرَانِ أَوْ مَكَانَانِ ، وَلَا مَقَامَ لَكُمْ الْمَوْضِعَ ، وَقُرِئَ بِالضَّمِّ أَيِ الْإِقَامَةِ <sup>3</sup> ، وَهُوَ عِنْدَ النَّاطِمِ مَفْتُوحٌ وَيَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ وَالْمَوْضِعَ. (الشَّيْبُ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "الشَّيْبُ وَالْمَشْيَبُ وَاحِدٌ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الشَّيْبُ بِيَاضِ الشَّعْرِ ، وَالْمَشْيَبُ دُخُولُ الرَّجُلِ فِي حَدِّ الشَّيْبِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْأَشْيَبُ الْمَبِيبُ الرَّأْسَ ، وَشَابَ رَأْسُهُ شَيْبًا وَشَيْبَةً ، فَهَذَا الشَّيْبُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، لِأَنَّ إِفْعَالَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ فَعَلَ يَفْعَلُ <sup>4</sup> . (عَلَا) أَيِ ارْتَفَعَ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "عَلَا فِي الْمَكَانِ يَعْلُو غُلُوءًا وَعَلِيَ فِي الشَّرَفِ بِالْكَسْرِ يَعْلى عَلَاءً ، وَيُقَالُ أَيْضًا عَلَاً بِالْفَتْحِ يَعْلى ، قَالَ الشَّاعِرُ: لَمَّا عَلَا كَعْبُكَ بِي عَلَيْتُ ، فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ <sup>5</sup>

## التركيب

يقول وهذا ثالث البحور وثالث بحور الدائرة الأولى وهو البسيط ، وله ثلاث أعاريض وستة أضرب ، ، فيأحار من شاهد العروض الأولى ، وضربها الأوّ مخبون مثلها ، وهو:

<sup>1</sup> - المصدر السابق 4 / 1479

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 1 / 161

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 5 / 2016

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 159

<sup>5</sup> المصدر نفسه 6 / 2434

يا حار لا أرمين منكم بداهية \* لم يلقيها سوقة قبلي ولا ملك<sup>1</sup>  
تقطيعه: [و95] يا حار لا أرمين منكم بداهية \* لم يلقيها سوقتن قبلي ولا ملكو  
تفعيله: مستفعّل فاعلن مستفعّلن فعلمنستفعّلن فاعلن مستفعّلن فعّلن  
وشعواء ، من شاهد ضربها الثاني المقطوع ، وهو:  
قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي \* جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سَرْحُوبُ<sup>2</sup>  
تقطيعه: قد أشهدل غارة شعواء تح ملني \* جرداء مع روقتل لحيين سرحوب  
تفعيله: مستفعّل فاعلن مستفعّلن فعّلن \* مستفعّلن فاعلن مستفعّلن فعّلن  
وخيلت من شواهد العروض الثانية ، وضربها الأول المجزوء والمذال ، وهو:  
إِنَّا دَمَمْنَا عَلَى مَا حَيَّلْتُ \* سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ وَعَمْرُو مِنْ تَمِيمٍ<sup>3</sup>  
تقطيعه: إننا ذمنا علاما خيلت \* سعد بن زي دنوعم رنمن تميم  
تفعيله: مستفعّل فاعلن مستفعّلن \* مستفعّلنفاعلن مستفعّلن  
ووقوفي من ضربها الثاني مثلها ، وهو:  
ماذا وقوفي على ربع خلا \* مخلولق دارس مستعجم<sup>4</sup>  
تقطيعه: ماذا وقوفي على ربعخلا \* مخلولقدارسنمستعجمي  
تفعيله: مستفعّل فاعلن مستفعّلن \* مستفعّلن فاعلنمستفعّلن  
و سيروا من ضربها الثالث المجزوء والمقطوع ، وهو:  
سيروا معا إنما ميعادكم \* يوم الثلاثاء بطن الوادي  
تقطيعه: سيروم عن إننما ميعادكم \* يومثلاثاءبط نلوادي  
تفعيله: مستفعّل فاعلن مستفعّلن \* مستفعّلن فاعلن (مفعولن)<sup>5</sup>  
وقد هيّج من شاهد العروض الثالثة وضربها المجزئين المقطوعية<sup>6</sup> ، وهو:

<sup>1</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى، وقد سبق تخريجه في الصفحة 154 من قسم التحقيق

<sup>2</sup> - البيت لامرئ القيس، في ديوانه ص 46

<sup>3</sup> - البيت مروى عن أبي الأسود بن يعفر، وقد سبق تخريجه في ص 190

<sup>4</sup> - البيت منسوب للأسود بن يعفر في ديوانه 62 (لكني لم أعثر على هذا الديوان) وهو وارد في: عروض ابن جني 54، وفي عروض الورقة 27، وكنوز الرامزة 80، والجامع في علم العروض 108، والعروض لابن عيسى الربعي 19، وفي شرح القصيدة الخرجية للسبي 163، ووبلا نسبة في الكافي في العروض والقوافي 32.

<sup>5</sup> - الكلمة مشطوبة في المتن ومصححة في الهامش على وزنها الصحيح.

<sup>6</sup> - إذا وقع الجزء والقطع معا في عروض وضرب البسيط سمي البيت مخلعا، لأنه خلعت أوتاده في ضربه وعروضه، وأصله مستفعّلن مستفعّلن في العروض والضرب، فقد حذف منه جزآن لأن أصله ثمانية، وفي الجزأين وتدان قد حذفت من مستفعّلن نونه فقطع هذان التودان فذهب من البيت وتدان، فكان البيت خلع. مصطلحات علم العروض في لسان

العرب، مسلك ميمون 94

مَا هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ أَطْلَالٍ \* أَضَحَّتْ قِفَارًا كَوُحِيَ الْوَاجِي<sup>1</sup>

تقطيعه: ما هيج شوقه من أطلال \* أضحت قفا رنكو حيلواحي

تفعيله: مستفعلنفاعلمفعولن \* مستفعلنفاعلمفعولن

وقد انتهت شواهد الرموز ، وما بعدها شواهد الزحاف. فحقب من بيت الخبن ، وهو:

لقد خلت حقب صروفها عجباً حدثت عبراً وأعقبتدولا

وارتحال أتى به دليلاً على لفظ ارتحلوا من بيت الطي ، وهو

ارْتَحَلُوا غُدُوَّةً فَانْطَلَقُوا بُكْرًا \* فِي زَمَرٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهَا زُمْرٌ<sup>2</sup>

ولقيهم من بيت الخبل ، وهو:

وَرَعَمُوا أَنَّهُمْ لَيَقِيَهُمْ رَجُلٌ \* فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا غُنْفَهُ<sup>3</sup>

وذقتم من بيت الخبن إذا دفل الضرب المذال ، وهو:

قد جاءكم أنكم يوماً إذا \* ما ذقتم الموت سوف تبعثون<sup>4</sup>

وأصاح من بيت الطي يدخل الضرب المذال أيضاً ، وهو:

يَا صَاحٍ قَدْ أَخْلَقْتَ أَسْمَاءَ مَا \* كَانَتْ تُمَيِّكَ مِنْ حُسْنٍ وَصَالٍ<sup>5</sup>. (حسن وصال مفتعلان)

ومقامي من بيت الخبل في الضرب المذال أيضاً ، وهو:

هذا مقامي قريباً من أخي \* كل امرئ قائم مع أخيه<sup>6</sup>. (فقلوه مع أخيه فعلتان)

والشيب قد علا من بيت الخبن في العروض والضرب المقطوعين ، ويسمى المخلّع ، وهو:

أصبحت والشيب قد علاني \* يدعو حثيثاً إلى الخضاب<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 56، وعروض الورقة 28، الجامع في علم العروض 108، والكافي في علم العروض والقوافي 33، وكنوز الرامزة 81، العروض لأبن عيسى الربيعي 20، وشرح عروض ابن الحاجب 86.

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض ابن جني 57، وعروض الورقة 25، الجامع في علم العروض 110، وكنوز الرامزة 81، والكافي في العروض والقوافي 34، وشرح عروض ابن الحاجب 87، مقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 61.

<sup>3</sup> - عروض ابن جني 57، وعروض الورقة 26، والجامع في علم العروض 110، وكنوز الرامزة 82، والكافي في العروض 34، وشرح عروض ابن الحاجب 87، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 61.

<sup>4</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض الورقة 28، والجامع في علم العروض 111، كنوز الرامزة 82، والكافي في العروض والقوافي 35، وشرح عروض ابن الحاجب 88، وشرح الشريف 165.

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في : عروض الورقة 28، والجامع في علم العروض 111، وكنوز الرامزة 82، والكافي في العروض 35، وشرح عروض ابن الحاجب 88، وشرح الشريف 165.

<sup>6</sup> - البيت ورد بلا نسبة في: عروض الورقة 28، والجامع في علم العروض 111، وكنوز الرامزة 82، والكافي في العروض 35، والبيت منسوب لابن عبد ربه في شرح عروض ابن الحاجب 88.

<sup>7</sup> - البيت لمطيع بن إياس ، في مقطوعة يكي فيها أيام شبابه، وردت في حماسة البحترى ، لويس شيخو اليسوعي ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2: 1967، ص191.

ونبّه علما يدخل الضروب والأعاريض من الزحاف هنا ، وفيها يأتي ليظهر الفرق بين ما يدخلهما منه ، وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، ويبيّن ما يدخلهما وهو لازم كالعلة ، واللازم يأتي بشاهده أولا مع شواهد العلل ، وغير اللازم يأتي بشاهده أخيرا بعد شواهد الزحاف ، ولذا أتى بشاهد الخبن في العروض الأولى من هذا البحر مع العلل أولا للزومه ، وبشاهد الخبن والمخلّع أخيرا لعدم اللزوم ، وحصل له لهذا البحر من القاب الأبيات : الوافي والمجزوء ، ولا يكون البيت منه تاما إلا في الشاذ الذي لم يلتفت إليه الخليل ، ولا مشطورا ولا منهوكا بوجه ، ومن الزحاف خبن فاعلن ومفعولن ، دون الطيّ والخبل لنقصه بالعلة ، ولمستفعلن السالم والصحيح المكافئة ، ومن العلل الإذالة والقطع في وافية وجزوءه ، وأدرج الناظم شواهد السلامة من الزحاف في شواهد العلل ، والخبن فيه حسن وهو في فاعلن أحسن والطي صالح والخبل قبيح.

### فوائد:

الأولى إنما التزم خبن عروض هذا البحر وضربه الأولين ، لأنّ آخره فاعلن والسبب فيه يعتمد على التود بعده اعتمادا قويا ، لكونهما معا في جزء واحد ، فإن قيل هلاّ التزموه في العروض فقط كالقبض في عروض الطويل ، قيل محل قبض الطويل الياء ، ولا وتد بعدها تعتمد عليه ، بخلاف ألف فاعلن.

الثانية : استدرك بعضهم للبيسط عروضين ، أحدهما مجزوءة حذالهاضريان مثلها ، وبيتها: عجبته ما أقرب الأجل\* منا وما أبعد الأمل ، وضرب مخبون مقطوع وبيتها: إن شواء ونشوة\* وخبب البازل الأمون. ثانيتهما مشطورة لها ضرب مثلها ، وبيتها: [96] دار عفاها القدم\* بين البلى والعدم

وأجاز أيضا استعمال عروضه وضربه الأولين غير مخبونين ، لكنه استشهد بما لا يلتفت إليه لشذوذه ، وجاء في مخلع البسيط مكان فاعلن مفعولن ، فهو أيضا شاذ.

الثالثة: عروض هذا البحر الثانية قليلة الاستعمال قبيحو الوزن ، لم تجئ في الشعر القديم إلا نادرا ، وعليها يتخرج أكثر قصيدة عبيد بن الأبرص<sup>1</sup> التي قال لها سئل عنها إنما كانت خطبة ارتجلها ، وأولها :

أفقر من أهله ملحوب\* فالقطنيات فالذنوب<sup>2</sup>.

وعروضه الثالثة كثيرة الاستعمال وفي شعر المحدثين ، لكن على التزام خبن مفعولن في العروض والضرب ، وتسمى هذه العروض بالمخلّع ، ومنهم من يسمي بذلك مستفعلن فيها إذا قطع في العروض وفي الضرب ، واستعمل امرئ القيس مكان فعولن فيها مستفعلن في قصيد

<sup>1</sup> - هو: عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك بن زهير، كان شاعرا جاهليا قديما من المعترين، وقتله النعمان بن المنذر يوم بؤسه. ينظر ترجمته: المؤلف والمختلف-63-227، والشعر والشعراء 148

<sup>2</sup> - عبيد بن الأبرص، ديوانه. شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، ط1: 1414-1994م، ص 19

أولها: "عيناك دمعها سجال"<sup>1</sup>، وو من الشاذ المحفوظ للتنظير، وجاء من هذه العروض قول الأعشى<sup>2</sup>:

ألم ترو إرما وعادا \* أودى بها الليل والنهار<sup>3</sup>  
وقال بعضهم ثالثة البسيط المعروفة بالمخلّع هي أخذ المنسرح، واستدلّ باطباق المحدثين على مفعولن مكان فاعلن، كقول ابن المعتز<sup>4</sup>:

العيش والموت هم \* فأَيّهذين لا أذم  
أنقل رحلي من كلّ دار \* خوف المنايا والأرض سم  
وعورض باطباق العرب على فاعلن، وأما قول قول الأعشى:  
أقسمتم لا ترضون منا \* الأعرار قد عرارُ  
فقد روي على غير هذا، واستدلّ أيضا بقول الأعشى:

ومر دهر على وبار \* فهلكت جمره وبار

لأنه قبض فعولن ولو كان أصله مستفعلن لم يقبض، وردّ بمنع القبض بجواز جرّ وبار منوّنا بدليل رفعه في القافية، وبأنه لو قبض لتوالى خمس متحركات ولا يوجد في شعر، وبامتناع الخبن في مفعولات، فلو كان كما زعم كان القياس أن يكون مستفعلن فعولن<sup>5</sup>، ولم يرد عن العرب قط، وبأن العرب تأتي في المخلّع بمفعولن مع فعولن، ولو كان على ما زعم لم يجز ذلك، وبأن أحد المنسرح لم يثبت عن العرب فلا يرد إليه المخلّع الثابت عنهم، ولا عبرة بما قال المحدثون، والمعهود ردّ ما لم يثبت إلى ما ثبت لا العكس. وفي الاستدراك والرد نظر هنا، انتهى تفصيل القول في الدائرة الأولى، وأما تركيب معنى البيتين فيحتمل أن يكون يا حارث جرت جولة في الحرب، متفرقة شبهت لمن دهمتهم تلك الحرب أنهم هالكون، وهيجّ حزنهم وقوفي عنه أي عن ذلك الحرب، وذكرها بتأويل القتال أو عن الدّفع عنهم، الذي يدلّ عليه السياق، وإنما هيجّ حزنهم وقوفي عنهم لعلمهم أنني حامي (دماهم)<sup>6</sup> المدافع عن أحسابهم، (ولما ظنوا)<sup>7</sup> الهلاك وظنوا اني لا أنصرهم لوقوفي، قال بعضهم لبعض سيروا، ثم قال مخاطبا لحارث، ومخبرا عن من دهمهم ذلك، فسنون ارتحالهم عني لقيه مهذا القتال

<sup>1</sup> - وتمثته: عيناك دمعها سجال \* كأنّ شأنيهما أوشال. ديوان امرؤ القيس، 142

<sup>2</sup> - انظر ترجمته: المؤلف والمختلف، 14،

<sup>3</sup> - البيت في ديوان الأعشى الأكبر ص 81، من قصيدة "فمنا إليكم" يهجو فيها بني حجر.

<sup>4</sup> - هو أبو الحسن عبيد الله بن المعتز بن منصور بن عبد الله النيسابوري، راوي الأجزاء الأربعة من حديث علي بن حجر.

سير أعلام النبلاء 370 / 11

<sup>5</sup> - تكررت في (و) مرتان

<sup>6</sup> - غير واضحة في (و) بسبب خرم في الورقة

<sup>7</sup> - غير واضحة في (و) بسبب خرم في الورقة

فيها ، ثم خاطبهم على سبيل الالتفات والتوبيخ لفرافهم إبله بقواه ، فذقتم ألم ما نالكم من تلك الحرب ، أو ألم بعدي ، ثم أخبر صاحبه بأن مقامه عندهم ذاك الذي وصف من أن وقوفه عن نصرهم يهيج حزنهم ، فكانه قال له يا صاحبي ذلك مقامي ، والحال أن الشيب قد علا رأسي فكيف تقدر مقامي ، والحال أنني شباب ، ويحتمل أن تكون هذه الحروب التي لا يحل الدخول في مثلها شرعا ، فيكون معنى قوله أصاح إخبار له بعذره عن الدخول فيها حين يلم في عدم نصره إخوانه ، أو من ينتصر به فقال له يا صاحبي إنما توقفت ، و أترى لي يا صاحبي أن يكون ذلك مقامي والشيب قد علاني ، هذا لا ينبغي فإنما حالة المبادرة إلى التوبة والفرار التام من المعاصي تاب الله علينا ، توبة نصوحا بمنه ، وقال بعضهم يقول أسرع إليكم أو قصدت يا حارث غارة جائلة في بلادكم فأشبه متفرقة في نواحيها خيلت للناظر وقوفي وثباتي في بلادكم لفقد الثأصر ، وعدم الثأثر فقلت أبقاه عليك ، سبروا عن بلاد الحارث قد هتج وقوفي في بلاده الجوى ، وهذا التهيج لقيهم في سنين ارتحالهم لأجل الزرع والفرع ، فذاقوا موارثه وألمه ، إلا أنه التقيت في ضمير لقيهم ، وفي ضمير لقيهم أو في ضمير ذقتم يا صاحب مقامي ، ذلك المقام المثير تهيج الأحزان على من قصدته ، والشيب قد علا.

ولا يخفى عنك على تقدير صحة هذه المعاني أن في التركيب تعقيدا لفظيا ، بحذف وإضمار وتقدير وتأخير وفصل دعت إلى ذلك ضرورة الشعر ، وانتظام معاني الكلم المتفرقة ، وإنما ارتكب هذا لما ثبت من ذكاء الناظم ، فالأولى في حق مثله أن يلتسله مثل هذا ، وأن لا يظن به أنه لم يراع إلا مطلق التنبيه على الشواهد لا ربط معاني الكلمات ، ولو صدق هذا الظن به لأثي من الشواهد بكلمات غير هذه ويحتمل حمل كلامه على وجوه من المعاني ، وتركنا تتبعها خشية السآمة وإضاعة الوقت النفيس فيها لا كبير فائدة له ، وتنكير جولة للتعظيم أو للنوعية لوصفها بشعواء ، وخيلت وارتحال للتكثير ، وإضافة وقوفي ومقامي للتعظيم ، وال في الجوى والشيب للجنس والإشارة بذا [و98] لإبرازه في صورة الحاضر المشاهد ، وبذاك للتعظيم ، وتقدير متعلق خيلت وذقتم ونحوه من الحذف المقدر في البيتين من الإيجاز ، و(فاء ذقتم) فصيحة ، لأن المعنى فقلت لهم ذقتم ، وهو من الالتفات كما مرّ ، والاسنادات الفعلية في البيتين من المجاز العقلي ، وذقتم من الاستعارة التهكمية ، ولا يبعد أن يكون في البيتين المجاز المركب المسمى بالتمثيل ، وألفاظها من التناسب.

## الاعراب

الظاهر أن جولة فاعل أجرت ، وقال بعضهم إن كان جرت بمعنى أسرع فجولة منصوب لتأكيد معناه ، لتلاقيهما معنى وإن كان بمعنى قصدت ، فجولة مرفوع صفة لغارة. والأول أولى لأن حذف الفاعل أو إضماره ، إن لم يعد على مذكور على خلاف الأصل ، وما بناه من الاعرابين على الفرق المعنوي ضعيف لصحتهما مع كل منهما ، يا حار تقدم ، شعواء نعت لجولة رفعت

أو نصبت ، وهي في لفظ الشاهد منصوبة معرفة ، وخيّلت إما صفة أخرى لها أو حال منها لوصفها ، ووقوف في المعنى المذكور أولاً مبتدأ خبره جملة قد هيّج الجوى ، وعنه متعلق بوقوفي ، وجملة وقوفي يصح أن تكون في موضع الحال من جولة أو من فاعل خيلت أو من مفعوله المقدر ، ومن جولة أو فاعل خيلت أظهر لوجود الرابط وهو ضمير عنه ، لعوده على أحدهما وذكره باعتبار المعنى كما تقدم وعلى ما نقلنا آخراً ، يكون وقوفي مفعول خيلت مضاف إلى ياء المتكلم ، وضمير عنه عائد على حار ولا محل لجملة قد هيّج لأنها تعليلية ، وجملة سيروا معمولة لقول محذوف على القولين ، وكذا فاعل هيّج ضمير الوقوف ، والجوى مفعوله ، وحقبلي التاويل الأول مرفوع بالابتداء ، وذا مبتدأ ثان ، ولقبهم خبره والجملة خبر حقب ، والعائد المنصوب بلى لأنه عائد على ما يعود عليه الفاعل بارتحال المضاف إليه حقب ، لأن الأصل ارتحالهم أي إن رحلوا ، أو يكون محذوفاً أي فيها ، وهذا أصح ، وذقتم مفعول بالقول المحذوف ، وعلى ما نقلنا أخيراً ، فحقب منصوب على الظرفية بلي ، وذقتم معطوف على لقبهم ، إلا أن فيه التفاتاً كما ذكر ، مقامي مبتدأ خبره ذلك ولا يجوز العكس لاستوائها في التعريف المطلق ، فلا يجوز التقديم والتأخير بينهما غلاً لدليل ، ولا دليل وجملة الشيب قد علا ، قال بعضهم حال من ذاك ، وهو عاملها لما فيه من معنى الإشارة .

## الوافر

هذا شروع منه في تفصيل القول ، في مجرى الدائرة الثانية ، وبدأ بأولهما الذي هو الوافر رابع البحور ، وأصل الترجمة أيضاً هذا فصل تفصيل أحكام الوافر ، وهو لغة التّام لأن الموفور ، وهو الشيء التام كما تقدم ، (وأظنه)<sup>1</sup> من وفر الشيء بنفسه وفوراً ، وتقدمت المادة عند قوله فالموفور ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفاعلتين ست مرات ، وحكي عن الخليل أنه سمي وافراً لوفور أجزائه وتدا بوتد ، وقال الزجاج لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه ، ووالكامل وإن كان كذلك إلا أن الوافر حذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله مقطوفاً ، فهو موفور الحركات ناقص الحروف.<sup>3</sup> وهو علم منقول الصفة ، وال فيها للمحفا.

## المتن

دنت بجدى فيه لنا غنم به \* ربيعة تعصيني ولم تستطع أذى  
سطور حفير إن بها نزل الشتا \* تفاحش لولا خير من ركب العطا

## الشرح

<sup>1</sup> - غير واضحة في (و) بسبب جرم وقع في فوق الكلمة

<sup>2</sup> - في الصفحة 308 من التحقيق

<sup>3</sup> - الزجاج، كتاب العروض 68

**المفردات: (دنت) قربت وتقدم قريبا. (بجدي) قال الجوهري:** "مصدر جدا مقصور، أي عامّ يقال: اللهم إسقنا غيثا غداً وجدا طبقاً، وجداً الدَّهر أي أبداً، والجدا بالقصر أيضاً الجَدوى، وهما العطية، وفلان قليل الجَداءٍ عنك بالمدّ، أي قليل العتاء والنفع، وجَدَيْتُهُ واجْتَدَيْتُهُ واسْتَجَدَيْتُهُ طلبت جدواه، وأجداه أعطاه الجدوا، وأجدي أصاب الجدوى، وما يُجْدِي عنك ما يعني"<sup>1</sup>، ومراد الناظم من الكلمتين الرمز بحروف منهما، فالدال الأولى رمز على البحر الرابع وهو الوافر، وألغى النون والتاء والباء من أول الكلمة، الثانية رمز على عدد عروضيه، وهما اثنان الأولى مقطوعة، الثانية مجزوءة، والجيم رمز على عدد ضروبه وهي ثلاثة، واحد للأولى مقطوف مثلها، واثنان للثانية أولهما مجزوء مثلها، وثانيها مجزوء ومعصوب.

**(غنم) قال الجوهري:** "الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس، يقع على الذكور وعلى الإناث وعليهما جميعاً، وإذا صغرتها ألحقت الهاء، لأنّ ما لا واحد له من أسماء الجمع لغير الآدميين يلزمه التأنيث، فيقال خمس من الغنم (ذكور، وإن غنيت الكباش إذاوليه من الغنم)<sup>2</sup>، لأنّ العدد يذكر ويؤنث على اللفظ لا على المعنى"<sup>3</sup>. (ربيعة) قبيله ولعهل إنما قرنهما مع الغنم لكثرتها عندها، قال الجوهري: "رَبِيعَةُ الفَرَس: أبو قبيله، وهو ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، وإنما سمي ربيعة الفرس لأنه اعطى من ميراث أبيه الخيل، وأُعْطِيَ أخوه الذهب فسمي مضر الحمراء، والنسبة إليه رَبِيعٌ بالتحريك"<sup>4</sup>. (تعصيني) من العصيان، قال الجوهري: "وهو خلاف الطاعة، وعصاه بالفتح يَعْصِيهِ عَصِيّاً وَمَعْصِيَةً؛ فهو عاصٍ وعَصِيٌّ، وعاصاه مثل عصاه، واستَعْصَى عليه، واغْتَصَبَ النواة اشتدت، وأَغْصَى الكرم [و99] أخرج عيدانه، والغاصي العرق الذي لا يرقأ وهو من الباء أيضاً"<sup>5</sup>. (تستطع) تقدر، قال الجوهري: "الاستطاعة الإطاعة، وربما قالوا اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ، بحذفون التاء استثقالا لها مع الطاء، ويكرهون إدغام التاء فيها فتحرك السين، وهي لا تحرك أبداً، وقرئ ﴿فما اسطأغوا أن يُظْهَرُوهُ﴾ بالإدغام فجمع بين الساكنين. وذكر الأخفش عن بعض العرب استاع يستيع، حذف الطاء استثقالا لها، وهو يريد استطاع يستطيع، وقال وبعض يقولون اسطاع يستطيع بقطع الألف، وهو يريد أن يقول أطاع يطيع، ويجعل السين عوضاً من ذهاب حركة عين الفعل، ويقال تطاوع لهذا الأمر حتى تستطيعه، وتطوَّع أي تكلف استطاعته"<sup>6</sup>. (أذى) قال

<sup>1</sup> - الصحاح 6/ 2299

<sup>2</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 5/ 1999

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 3/ 1213

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 6/ 2429

<sup>6</sup> - الصحاح 3/ 1255

**الجوهري:** "آذَاهُ يُؤْذِيهِ أَدَى وَأَذَاهُ وَأَذِيَّةٌ وَتَأْذِيَّةٌ وَتَأْذِيَتْ بِهِ"<sup>1</sup>. (سطور) جمع سطر ، قال **الجوهري:** "السطر الصَّف من الشيء ، يقال بنى سطرا أو غرس سطرا ، والسطر الخط والكتابة ، وهو في الأصل مصدر ، وجمعه أسطر وسطر ، والسطر بالتحريك مثله ، والجمع أسطر ثم يجمع أساطير وسطر ويسطر سطرا ، كتب واستطر مثله"<sup>2</sup> ، (حفير) فعيل بمعنى مفعول ، قال **الجوهري:** "حفرت الأرض واحتفرتها والحفرة واحدة الحفر ، واستحفر النهر جان له أن يحفر ، والحفر بالتحريك التراب يستخرج من الحفرة كالهدم ، ويقال هو المكان الذي حفر ، والحفير القبر"<sup>3</sup>. (نزل) حَلَّ أو سقط ، قال **الجوهري:** "المنزل والمنزلة المنهل والدار ، واستنزل حطَّ عن مرتبته ، والمنزل بضم الميم وفتح الزاي الإنزال ومنه أنزلي منزلا مباركا ، والمنزل بفتح الميم والزاي النزول ، وهو الحلول ، تقول أنزلت نزولا ومنزلا"<sup>4</sup> (الشتاء) ممدود وقصره ضرورة الفصل ، وقد يطلق على المطر مجازا لكثرة فيه ، وهو مراد الناطم ، قا **الجوهري:** "الشتاء معروف ، قال المبرد: وهو جمع شتوةٍ ، وجمع الشتاء أشْتِيَّةٌ والنسبة إليها شتويٌّ كَحَرْفِيٍّ وَخَرْفِيٍّ ، وَشَتَوْتُ بموضع كذا ، وَشَتَيْتُ أَقمت به الشتاء ، وَأَشْتَى القوم دخلوا في الشتاء ، الكسائي: عاملته مشاتاة من الشتاء والشتي على فعيل والشتوى مطر الشتاء ، وهذا يشيني أت فيكفيني أشتائي"<sup>5</sup>. (تفاحش) تكاثر ، قال **الجوهري:** **الجوهري:** "الفحشاء الفاحشة ، وكل سوء جاوز حدَّه فهو فاحش ، وقد فحش الأمر بالضم فحشا وتفاحش"<sup>6</sup> ، وفي نسخة تفاقم ، وهو بمعنى تفاحش ، قال **الجوهري:** "تفاقم الأمر أي عظم". (لولا) عند النحاة حرف امتناع لوجود ، وهي لازمة الدخول على المبتدأ ، وخبره محذوف في الغالب ، قال **الجوهري:** "لولا امتناع الثاني من أجل الأول ، وإن لوقوع الثاني من أجل وقوع الأول ، ولولا مركبة من معنييها لأنها تمنع الثاني من أجل وجود الأول ، فلولا زيد لهلكنا ، أي امتنع الهلاك من أجل وجود زيد ، وتكون بمعنى هلا ، ومنه لولا الكميا لمفنعا ، وكثرت في القرآن"<sup>7</sup>. (خير) يحتمل المصدرية والاسمية ، أي الهال والوصفية ، وافعل تفضيل ، قال **الجوهري:** "الخير ضد الشر ، تقول منه خِرْتُ يا رَجُلٌ ، فَأَنْتَ خَائِرٌ ، وَخَارَ اللَّهُ لك ، ﴿وإن ترك خيرا﴾ البقرة: 180 ، أي مالا ورجل خير ، وخير مشدد ومخفف ، وامرأة خيرة وخيره ، وإن أردت معنى التفضيل ، قلت فلان خير الناس ، وفلانة خير الناس ، ولا تقل أخير

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2266

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2 / 684

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 634

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 5 / 1828

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 6 / 2389

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 3 / 1014

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 6 / 2554

ولا يثنى ولا يجمع لأنه في معنى أفعل" <sup>1</sup>، وفي التسهيل: وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل ونذر في التعجب. (ركب) قال الجوهري: "ركب ركوبا والركبة بالكسر نوع منه، ابن السكيت: راكب صاحب البعير خاصة، ومن على حافر فرس أو حمار فارس عمارة، لا أقول صاحب الحمار فارس بل حمار، والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، والجمع أرْكَب، والركبة بالتحريك أقل من الركب، والأركوب بالضم أكثر من الركب والركبان الجماعة منهم، والركاب جمع راكب" <sup>2</sup> والمادة طويلة.

(المطا) قال الجوهري: "المطا مقصور الظهر، والجمع الأمطاء والمطية واحدة المطي، والمطي والمطايا واحد وجمع يذكر ويؤنث، والمطايا فعلا وأصله فعائل فعل به ما فعل بخطايا" <sup>3</sup>، وهو في كلام الناظم محتمل لأن يكون بفتح الطاء بحسب الأصالة، والمهراد الظهر، الظهر، أو بكسر الطاء جمع مطية ثم بفتح الطاء تشبيها بلغة طيء.

### التركيب

يقول رابع البحور وهو أول بحور الدائرة الثانية المسمى بالوافر، له عروضان وثلاثة أضرب، فغنم من شاهد العروض الأولى وضربها المقطوفين، وهو:

لنا غنم نسوقها غزارا \* كأن قرون جلتها العصي <sup>4</sup>،

تقطيعه: لنا غنم نسوقها غزارن \* كأنن قرونجلتلهل عصيو

تفعيله: مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعلتن مفاعلتن فعولن.

وربعة من شاهد العروض الثانية المجزوءة، وضربها الأول مثلها، وهو: [و100]

لقد علمت ربيعة أن \* حبلك واهن خلق <sup>5</sup>

تقطيعه: لقد علمت ربهتان \* تحبلكوامننخلقو

تفعيله: مفاعلتن مفاعلتن \* مفاعلتن مفاعلتن. وتعصيني من ضربها الثاني المجزوء والمعصوب، وهو:

أعاتبها وأمرها \* فتغضبني وتعصيني <sup>6</sup>

وتقطيعه وتفعيله ظاهران، إلا "تعصيني" فإن وزنه مفاعيلن، وأصله مفاعلتن فسكنت لاهمه ونقل إلى مفاعيلن، وما بعد هذا من شواهد الزحاف.

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 2 / 651

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 1 / 138

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6 / 2494

<sup>4</sup> - سبق تخريج البيت في ص 220

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 59، وعروض الورقة 30، والكافي في العروض والقوافي 39، وشرح الشريف السبتي 168، والجامع في العروض 115، وكنوز الرامزة 83، وشرح عروض ابن الحاجب 91.

<sup>6</sup> - البيت بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 39، وكنوز الرامزة 85.

ولم تستطع من بيت العصب:

إِذَا لَمْ تَسْتَطْعَشَيْتُنَا فَدَعُهُ \* وَجَاوُهُ إِلَى مَائَسُطَطِيعٍ<sup>1</sup>  
وسطور من بيت العقل: منازل لفرتني قفار \* كأنها رسومها سطور.<sup>2</sup>  
وحفير من بيت النقص: لسلامة دار بحفير \* كباقي الخلق السحق قفار<sup>3</sup>  
ويروى الخلق الرسم وغن نزل الشتاء من بيت العصب:  
إِنْ نَزَلَا لَشَيْتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ \* تَجَنَّبَ جَارَ يَبْتِهِمُ الشَّيْتَاءُ.<sup>4</sup>  
وتفاحش من بيت القصم: مَا قَالُوا لَنَا سَدَدًا وَلَكِنْ \* تَقَاحَشَ أَمْرُهُمْ وَأَتُوا بِهَجْرٍ<sup>5</sup>  
ولولا من بيت العقص: لَوْلَا مَلِكٌ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ \* تَذَارَكُنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ<sup>6</sup>  
وهزمة رؤوف مقصورة لا واو بعدها ، وبه يتزن البيت ، وهي لغة فصيحة قرئ بها في السبع.  
وخير من ركب المطايا من بيت الجمم ، وهو:  
أَنْتَ خَيْرُ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا \* وَأَكْرَمُهُمْ أَبَا وَأَخًا وَأُمًّا.<sup>7</sup> ويروى وأخا ونفسا.  
الحاصل إِنَّ هذا البحر لم يعمل إلا مقطوفاً أو مجزوءاً ، ولا يصح دخول العقل في عروضه الثانية وسلامتها منه علة لاومة ، لأن العقل يلبس لمجزوء الرجز المخبون الأجزاء ، وإن عصب جميع أجزاء المجزوء أشبه الهزج ، كقوله:  
صفحنا عن بني ذهل \* وقلنا القوم إخوان.

فإن وجدت في القصيدة ولو جزءاً واحداً على مفاعلتين فهي من الوافر ، وإلا احتمل الوافر والهزج ، لأن مفاعلتين يرجع بالعصب إلى مفاعيلن (ولا ينعكس ، وانكر الأخفش وطائفة

<sup>1</sup> - البيت لعمر بن معديكرب، في ديوانه 145، وفي الأصمعيات 175

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 60، والكافي في العروض 41، وشرح الشريف على الخزرجية 168، وكنوز الرامزة 84، والعروض للرعي 25.

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 60، والكافي في العروض 41، وشرح الخزرجية للشريف 169، وكنوز الرامزة 84، والعروض للرعي 25، شرح عروض ابن الحاجب 93.

<sup>4</sup> - البيت للحطيعة في ديوانه 188.

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 60، الكافي في العروض 42، شرح الشريف للخزرجية 169، والجامع في العروض والقوافي 118، وكنوز الرامزة 84.

<sup>6</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 61، والكافي في العروض والقوافي 42، وشرح الشريف للخزرجية 169، والجامع في العروض 118، وشرح عروض ابن الحاجب 94، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 72، وكتاب العروض لابن عيسى الرعي 26.

<sup>7</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 62، والكافي في العروض 43، والجامع في العروض 118، وشرح الشريف على الخزرجية 169، والعروض لابن عيسى الرعي 27، وشرح قصيدة ابن الحاجب 94

العقل في الوافر)<sup>1</sup>، لأن مفاعلتين ينقل بالعصب وهو لازم لتعاقب الياء والنون ، وسوّغوا في الوافر حذف نونه لا يائه ، لأنه فرع عن أصل فلميسمع فيه ما في الأصل ، وأبقوا الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالعصب ، فكهروا تغييرها ثانيا وهذا ضعيف ، لأن الخليل نقله عن العرب وهو ثقة ، والصحيح إنكار عقل المجزوء لثلا يلتبس بالرجز ، وهذا الالتباس محذور ، بخلاف التباس معصوب المجزوء بالهزج ، لأن جزء الوافر تقدم فيه الوند على السببين وجزء الرجز تأخر فيه الوند والوافر والهزج تقدم الوند فيهما ، ولا يكون الكف في الوافر إلا مع العصب وهو النقص ، ولا يدخله الكف وحده لثلا تتوالى الحركات الكثيرة ، ولا يجتمع فيه العقل والكف ، لأنّ عصبه حسن فينقل إلى مفاعيلن وفيه المعاقبة. وحكى الأخفش للوافر عروضاً ثالثة مجزوءة مقطوفة ، لها ضرب مثلها وبيته:

عبيلة أنتي همي \* وأنت الدهر ذكري

ومثله: فإن يهلك عبيد \* فقد باد القرون.

ومثله: أشاقت طيف مامه \* بمكة أم حمامه. ولا دليل فيها لاحتمال كونها من مشكول المبحث كقوله:

أولئك خير قوم \* إذا ذكر الخيار . وأجاز<sup>2</sup> بعضهم استعمال الوافر تاماً من غير كطف ، ومنه:

إذا غضبن بنو قطن على ملك \* عنت لهم الوجوه إذا غضبوا. وقوله :

له نعم مضاعفة ينال بها \* مفاخرة ويحفظ أصلها حسب.

وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وإنما التزم كطف الوافر كثرة حركاته فاستثقلت ، وحذف من آخر عروضه وضربه تخفيفاً ، وإنما لم يفعلوا ذلك في الكامل مع استواء حركاتها ، لأن الكامل وقعت الفاصلة في جزئه مقدّمة على الوند ، وهي أكثر حركات من الوند ، وتأخرت في الوند فكان جانب الحذف وهو آخر الجزء في الوافر أكثر حركات منه في الكامل ، وزحاف هذا البحر العصب والعقل والنقص والعصب حسن ، وهو في مجزوءه أحسن ، والعقل والنقص قبيحان ، وهما في مجزوءه أقبح. ومنع الأخفش العقل والعصب تحصل المعاقبة بين اللام والنون كما تقدم ، وفيه من الخرم العصب والقسم والجهم والعقص والخرم كله قبيح ، فإن صحبه زحاف ازداد قبحاً ، وهو في المجزوء أقبح.

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>2</sup> - جاء في (ر) على يمين هامش الصفحة اليمنى من الورقة رقم 315، ما نصه: وجدت بطرّة الأصل الذي نسخت منه ما نصه "لا يصح أن يكون قوله فإن يهلك عبيد الخ، من مشكول المبحث، وكذلك أيضاً قوله عبيلة أنتي همي، وإنما أتبع في ذلك ابن بري فوهم لهمه هكذا وجدت هذا الاعتراض بخط عتيق مكتوب في هذا المحل، ولا أدري لمن هو، انتهى ما وجدته مفيداً"

وأما معنى تركيب الألفاظ فإن كان الجري هو المطر العام ففاعل ضمير دنت ضمير السحابة المخيلة للمطر لدلالة السياق عليها ، أو ضمير السنة التي ابتدأت بالمطر ، فاستدل بذلك على خصبها وصلاح الغنم فيها. وإن كان الجري العطية فالفاعل إما ما ذكر أو دولة من الزمان الصالح نالته ، أو إمارة حليفة يرجى خيرها أو نحو ذلك ، فيكتسب الغنم لكونها أجل مكسبة وأنفس ، فهو يقول قربت هذه مصاحبة لمطر عام يكثر به الخصب في ذلك الجري ، لنا غنم أي سببه أو فيه على نوع من المجاز وفي ذلك الجري أو الغنم فإنه يذكر كما تقدم ، تعصيني أي بسببه تعصيني ربيعة فلا تعطيني فيما أمرها ، إما لاشتغالها بتلك الغنم عن طاعتي أو لتجربتها بكثرة [101] ما لها أو لبخلها ، كقصة ثعلبة ، أو تعصيني في رعاية الغنم ، فلا تطيعني وهو في عصيانها إيائي لو وجدت إذائتي لفعلت ، لكنها لا تستطيع لي أذى ، وحفظها فيما تؤذيني به أن تعصي أمري ولا تمتثلته. وقوله سطور حفير ترجح أن المراد بالجري المطر أي صفوف حفر في الأرض إن نزل فيها هذا الشتاء المترقب من هذه السحابة على ما عهد مثلها من الاتئنان بالماء الغزير ، والشتاء تطلق على الماء التازل كما تقدم أمر هذا الماء لكثرتهم وقطعه الطرق وتعطل الناس بسببه عن التحرك للمعاش ، ولولا حفر الرجل الذي يركب الظهر من سفينته أو دابة فينحو به ، ويجلب عليه للناس (لهلك الناس)<sup>1</sup> ، أو ولولا مال الذي عاداته يركب الظهر وهو أكابر الناس الذين يحتكرون لمثل هذا الوقت ما يحتاج عليه فيبيع منهم ويرفدهم لهلكوا ، أو ولولا خيرية الرجل المعهود عندهم بركوب المطي كالأمر ونحوه ، لهلكوا ، أو ولولا أفضل الناس وهم الذين يركبون المطايا فكني بمن ركب المطايا من الناس قصد للعموم ، وخيرهم الذي يستصحي لهم حتى يقلع الله تعالى عنهم مثل ذلك الفرق لهلكوا ، وهذا مثل الذي ثبت في الصحيح من استسقاءه ﷺ على المنبر ، ثم استصحائه بعد حين قيل له هلكت المواشي وانقطعت السبل ، فادع الله يقلعها عنا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسلسما كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ، وأماتنا على ستنه واتباع ما جاء به.

وتكبير جرى وغنم وحفير للتعظيم والتكثير ، وأذى للتقليل وإضافة سطور للتخصيص ، وال في الشتاء للعهد كما تقدم ، وفي المطي للجنس ، وجملة ولم يستطع أذى من الاحتراس ، وجدوى إن كان العطاء ، وفاعله السحابة فهو مجاز مرسل من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه كما أن فيه لنا من ذلك أيضا ، وإسناد الدنو للسحابة يحتمل الحقيقة والمجاز ، وألفاظ البيتين من التناسب.

### الاعراب

باء بجري للمصاحبة ، وقال بعضهم لما ضمن دنت معنى جادت عداه بالباء ، وغنم مبتدأ خبره لنا ، وفيه خبر آخر ويجوز كون فيه خبره ولنا في موضع الحال من الضمير في الخبر ،

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

ويجوز جعل فيه نعتا لجرى ، ولنا نعت آخر وغنم مرفوع بإحدهما والآخر رفع ضميره عند من يرى التنازع في المرفوع ، وبه متعلق بتعصي ، والظاهر أنها سببية ، قال بعضهم والباء تأكيد لفي ، أو هما للظرفية المعنوية. وتأمل معناه وجمله ولم تستطع أذى حال من الفاعل بتعصي ، و جملة ربعة تعصيني به ابتدائية أو صفة لجرى أ. غنم لاحتمال عود ضمير به على أحدهما ، أو حال من جرى لوصفه ، وإما جعله حالا من غنم فضعيف ، وسطور حفيّر مبتدأ وجمله الشرط والجواب خبره ، وبهام تعلف بنزل ، ولولا حرف امتناع لوجود ، وخير مبتدأ خبره محذوف أي موجود وجواب لولا محذوف أيضا للعلم به لهلكنا كما قدرناه قبل أو نحوه.

## الكامل

هذا ثاني بحري الدائرة الثانية ، وهو لغة اسم فاعل بمعنى التام ، وتقدمت الهادة عند قوله بكملها ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من متفاعلين ست مرات ، ويستعمل مجزوء فيصير أربعة أجزاء ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسئل الخليل لما سميته كاملا فقال: لأن فيه ثلاثين حركة لم تجتمع في غيره من الشعر ، يعني لكماله بكثرة الحركات في أجزائه ، وقيل لكماله في دائرته ، وقيل للاستعمال أجزائه كاملة على أصلها.

## المتن

هجرت طلا تصحو خبالا برامتي \* أجش لانت اللذ سبقتهم إلى  
بمختلف الأمر افتقرت وأكثروا \* وعبس يذب الصم عن تامر ولا  
نقلتهم عن حدة فابتأست \* والشقاء مخاف لم تجد فارغا كفا

## الشرح

**المفردات:** (هجرت) قطعت ، قال الجوهري: "الهجر ضد الوصل ، وقد هجره هجرا وهجرانا ، والاسم الهجرة والهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة ، والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، والتهاجر التّقاطع". (طلا) قال الجوهري: "الطلا الولد من ذوات الطّلف ، والجمع أطلّاء ، والطلا الشخص ؛ يقال: إنه لجميل الطلا والطلا أيضا المطلي بالقطران ، ابن السكيت الطليّ الصغير من أولاد الغنم (لأنه يطلى أي تشدّ رجله بخيط إلى وتد أيّاما ، وجمعه طليّان ، كرجف ورغفان)<sup>1</sup> ، وطلّوت الطلا وطليّته ، ربطته برجله وحبسته ، وطليّت الشيء حبسته فهو طليّ ومطليّ"<sup>2</sup> ، ومراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفيهما ، فالهاء رمز على البحر الخامس وهو الكامل ، والجيم رمز على عدد أعاريضه وهي ثلاث ؛ الأولى تامة الثانية حذاء الثالثة مجزوءة ، وألفي الراء والتاء والطاء ، رمو على عدد ضروبه وهي تسعة وهو غاية ما

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>2</sup> - الصحاح 6/ 2414

ينتهي إليه عدد[102] الضروب كما تقدم ، ثلاثة للعروض الأولى (الأول) <sup>1</sup> مثلها الثاني مقطوع الثالث أخذ مضمر ، واثنان للثانية الأول أخذ مثلها ، والثاني أخذ مضمر وأربعة للثالثة ، الأول مجزوء مرفل ، الثاني مجزوء ومذال ، الثالث مثل العروض الرابع مجزوء ومقطوع .

(يصحو) مضارع صحو من سكره صحوا ، والسكران إن صاح ، وفي بعض النسخ تصحو بناء المضارع للواحدة الغائبة ، كأنه أراد الطيبة ، قال الجوهري: "والصَحْوُ أيضا ذهاب الغيم ، واليوم صَاحَ أصحت السماء ، أي انقشَع عنها الغيم فهي مُصْحِيَّةٌ ، وقال الكسائي هي صَحَوُ ولا تقل مُصْحِيَّةٌ ، وأصحينا أصحت لنا السماء" <sup>2</sup>. (خبالا) قال الجوهري : "فلان خَبَالَ على أهله ، أي عَنَاءٌ ، والخبال أيضا الفساد ، وأما الذي في الحديث " من قفا مؤمنا بما ليس فيه وقفه الله في رذعة الخبال حتى يجيء بالمخرج منه " فيقال هو صديد أهل النار ، وبقاأي قذف والرذعة الطينة" <sup>3</sup> ، وتقدّم شيء من المادة في شرح الخيل. (رامتي) تثنية رامة موضع ، وإنما ثني باعتبار ناحيته نحو عشية سأم المريدان وهو مريد البصرة ، قال الجوهري: "رامة اسم موضع بالبادية ، وفيه المثل: تسئلني برامتين سلجها ، والنسبة إليه رامي على غير قياس ، والرام ضرب من الشجر " ، والسلجم نبت معروف ، قال الراجز:

تَسْئَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلَجَمًا

يَا مَيُّ لَوْ سَأَلْتُ شَيْئًا أَمَّا

جاء به الكري أو تجشما <sup>5</sup>

(أجش) قال الجوهري : "الأجش الغليظ الصوت رجل أجش الصوت وسحاب أجش الرعد" وقال غيره الجشة شدة الصوت ، ويقال صوت من الخياشم فيه نحت. (الذ) لغة في الذي. (سبقتهم) فتهم ، قال الجوهري: "سَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ سَبَقًا وَاسْتَبَقَا فِي الْعَدُوِّ أَي تَسَابَقْنَا ، وَذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ، قِيلَ مَعْنَاهُ نَتَنَصَّلُ ، وَلَهُ سَابِقَةٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِذَا سَبَقَ النَّاسَ إِلَيْهِ" <sup>6</sup>. (إلى ) الظاهر أن أصله غلى كما هو في بيت الشاهد ، فإنه فيه من صلة سبقتهم ، وحذف الناظم المجرور ووقف على الحرف لا سيما على لغة من يقول علاه وألا يحكاها الخليل ، كما يوقف على بعض حروف الكلمة ، ويستغنيبه عنها كما ورد في الحديث: « كفى بالسيف شا » يريد شاهدا ، وقوله: بالخير خيرا وإن شرا فـ\* ولا أريد الشرا لا إن تا ؛ يريد فشى وتشاء ، وقوله: جارية قد وعدتني إن تا\* تدهن رأسي وتقلي أو تا ، يريد إن تأتي أو تمسح .

<sup>1</sup> - غير ظاهرة في (و) بسبب خرم في الورقة

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2399

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 4 / 1682

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 5 / 1939

<sup>5</sup> - جاء بلا نسبة في معجم الصحاح 5 / 1939

<sup>6</sup> - الصحاح 4 / 1494

ونظيره ما فعل الناظم الاقتصار على الحرف الداخل على الفعل ، نحو وكان قد ونحو قارب  
المدينة ، ولما أي ولما أدخلها ، وقال بعضهم إلى ألى نعما واحدا الألاء بكسر الهمزة وفتحها ،  
ونصبه على تمييز المنقول عن الفاعل أي بسبقهم نعمك ، ولا يصح أن يكون مخفف ، إلي  
الواقع في البيت لنقص الصلة ، ولأنه لا موجب لإبدال يائه الساكنة ألفا ، والاقتطاع حاصل  
سبقتهم ، فالأليق بجزالة الناظم وقوة ساعده ما ذكرناه. وتأمل معنى قوله والاقتطاع حاصل  
بسبقتهم.

(مختلف الأمر) بكسر اللام وفتحها من إضافة الصفة إلى الموصوف ، أي الأمر المختلف  
وهو المضطرب غير المستقيم على حالة واحدة ، أو من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها أي  
مختلف أمره ، والمعنى واحد والأمر ، قال الجوهري : " واحد الأمور ، يقال أمره مستقيم  
وأمره مستقيمة ، ولك على أَمْرَةٍ مُطَاعَة ، أي أطيعك فيها ، وهي المَرَّة الواحد من الأمر ، ولا  
تقل إِمْرَةً بالكسر لأنها من الولاية"<sup>1</sup> ، ويحتمل أن يكون الأمر هنا ضد النهي ، واحد الأوامر ،  
ويختلف إما بكسر اللام أي مضطرب بكسر الراء ، وإما بفتحها على أنه مصدر بمعنى  
الاضطراب أو المخالفة.

(افتقرت) افتعل من الفقر وهو الحاجة ، قال الجوهري: " فقير من المال ، ابن السكيت:  
هو الذي له بُلْغَة من العيش بدليل ، أما الفقير البيت والمسكين لا شيء له ، الأصمعي  
المسكين أحسن حالا ، وعكس يونس وقال قلت لأعرابي أفقر أنت ، قال لا والله بل  
مسكين ، ابن الأعرابي هما من لا شيء له ، والفقر بضم الفاء وفتحها كالضُعْف والضَعْف "<sup>2</sup> .  
(وأكثرُوا) أي كثر ما لهم ، الجوهري : الكثرة نقيض القلة ، وكسر الكاف لغة رديئة ، وكثر  
الشيء فهو كثير ، وقوم كثير وكثيرون ، وأكثر الرجال كثر ماله ، وكأثرناهم فكثرناهم غلبناهم  
في الكثرة ، واستكثر من كذا أكثر ، وماله قَلٌّ ولا كُثْرٌ ، أي مال بضم فائيهما ، وأصل الثاء  
الضم ، والحمد لله على القَلِّ والكُثْرِ ، وبالكسر أيضا والتكاثر المكاثرة وعدد كثر أي كثير ،  
ويتكثر بمال غيره ، ومكتور عليه نفذ ماله ، وكثرت عليه الحقوق كَمُثْوِدٍ وَمَشْفُودٍ  
وَمَضْفُوفٍ "<sup>3</sup> . (عبس) مساكن أبو قبيلة من قيس ، وهو عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان  
بن سعد بن قيس غيلان ، قاله الجوهري<sup>4</sup> ، (يذب) قال الجوهري : " الذَّبُّ المنع والدفع ، وقد  
وقد ذببت عنه ، وذبت أكثر الذب ، وطعان غير تذيب إذا بولغ فيه "<sup>5</sup> . (الصم) جمع أصم ،  
قال الجوهري : "حجر أصم صلب مصمت ، والصماء الداهية ، وفتنة صماء شديدة ، ورجل

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 2/ 580

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2/ 782

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2/ 802

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 3/ 945

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 1/ 126

أصم بين الصمم، ويقال للداهية صمي صمام كقطام، وهي الداهية، اي زيدي زيدي<sup>1</sup> [و103] فيحتمل أن يريد الناظم جمع صماء الداهية (أو الفتنة)<sup>2</sup>، أو جمع أصم للجلد القوي مستعار من صفة الحجر، وهو في بيت الشاهد من قوله صم صده، أي هلك ويحتمل أن يريده الناظم، أي يذب عن من يقال فيه إن ام ينصر صم صده، ويحتمل غير هذا من معاني المادة. (تامر) صاحب تمر، قال الجوهري: "التمر اسم جنس واحدها ثمرة وجمعها تمرات بالتحريك، وجمع التمر تمور، وتمران بالضم ويراد به الأنواع لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة، والتامر من عنده التمر، وقد يكون بمعنى مطعم التمر، والتمر بئعه، والتمري محبته، واملتمر الكثير التمر وأتمر كثر تمره والمتمور المزوود تمر"<sup>3</sup>، (ولا) بفتح الواو يحتمل أن تكون العاطفة، ولا نافية والمعنى يدب عن التامر ولا يسلمه، وحذف الفعل واقتصر على لا لدلالة السياق عليه، وهو من معنى ما قدمنا في إلى، وقال بعضهم هو بفتح الواو ممدودا بمعنى النصر. قلت لعله عنده جمع ولاية مما بينه وبين واحده التاء، قال الجوهري: "والولاية والولاية) النصر، يقال هم علي ولاية أي مجتمعون في النصر، وقال سيبويه الولاية بالفتح)<sup>4</sup> المصدر، وبالكسر الاسم كالإمارة"<sup>5</sup>، قلت وعلى هذا فيحتمل أن يكون بكسر بكسر الواو أيضا، إما بمعنى جمع النصر أو القوم المجتمعون في النصر، كأنه أراد جماعاتهم. (نقلتهم) من النقل وهو التحول، قال الجوهري: "نقل الشيء تحويله من موضع إلى موضع، والمنقل الطريق في الجبل، والمنقلة المرحلة من مراحل السفر، النقلة بالضم الاسم من الانتقال من موضع إلى موضع وناقلته الحديث حدثني، والنقل الطريق"<sup>6</sup>، (حدة) قال الجوهري "الحدة ما يعتري الانسان من النزق والغضب، تقول حددت على الرجل أحده حدة وحداء عن الكسائي"<sup>7</sup>. (فابتأست) افتعلت من البؤس بمعنى الحاجة، قال قال الجوهري: "بئس الرجل بالكسر ببأس وبؤسا وبؤسا اشتدت حاجته فهو بئس"<sup>8</sup>، ويجوز أن يكون من البؤس الذي هو العذاب والشدة في الحرب، وقال بعضهم الابتئاس سوء الحال، والكره من البؤس، تقول بئس بؤسا ساءت حاله فهو مبتأس أي سيئ الحال أو كاره. (الشقاء) والشقاوة بالفتح، قال الجوهري: "نقيض السعادة، وقد قتاده "شقاوتنا" بالكسر وهي لغة، وإنما جاء بالواو لأنه بني على التانيث في أول أحواله، وكذلك النهاية فليس الواو والياء حرفي

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 5/ 1967

<sup>2</sup> - الكلمة غير واضحة في (و) بسبب حرم في أعلى الورقة

<sup>3</sup> - الصحاح 2 / 201

<sup>4</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>5</sup> - الصحاح 6 / 2530

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 5/ 51834

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 2 / 463

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 3 / 907

إعراب ، ولو بني على التذكير لهمز ، لأن الشقي الفعل أعلّ بقلب الواو ياء ، بكسر ما قبله ، وقلبها ألفا في المضارع لفتحته ، ويشقيان كالماضي ، وأشقاؤه فهو شقي بين الشقوة بالكسر وفتحته لغة ، والمشاقيات المعاناة والممارسة ، وشاقي فشقوته أشقوه غلبته<sup>2</sup>. (مخاف) مفاعل من المفاعلة في الخفاء لأنه لا يخفي (صاحبه في الناس وصاحبه يوقعه عن نفسه فكل يخفي صاحبه)<sup>3</sup> ، وتقدم بعض مادة خفي ، ورأيت في بعض النسخ بالجيم من الجفوة ، قال الجوهري: "الجفاء ممدود خلاف البر ، وقد جفوته أجفوه جفاء فهو مجفو ، ولا تقل جفيت وظاهر الجفوة بالكسر أي الجفاء"<sup>4</sup> ونسخة الخاء أصح لأنها التي في الشاهد. (تجد) مضارع وجد أي أصاب ، وأصله يوجد ، وتقدم تصريفه ، قال الجوهري: "وجد مطلوبه يجده وجودا ، وضم جيم المضارع لغة عامرية لا نظير لها في المثال ، ووجد ضالته وجدانا ، وأوجده مطلوبه أي أظهره به"<sup>5</sup> ويعني بالمثل معتل الفاء. (فارغا) أي خاليا ، قال الجوهري: "فرغت من الشيء أفرغ فروغا وفارغا ، وتفرغت لكذا واستفرغت مجهودي فيه بذلته ، وفرغ الماء يفرغ فارغا كسمع انصب فرفته وأفرغته أنا وأفراغت الدماء أرقتها ، وفرغته تقريبا صببته ، وأفراغت صببت الماء على نفسي ، وتقريغ الظروف أخلاوها"<sup>6</sup>. (كفى) أي دفع الحاجة ، قال الجوهري: "الجوهري: "كفاه مؤنثة ، كفاية وكفاك الشيء يكفيك وأكفيت به واستكفيت الشيء فكفانيه وكفيك بسكون الفاء حسبك ، والكفية بالضم القوة والجمع الكُفَى"<sup>7</sup>.

### التركيب

يقول هذا خامس البحور ، وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب ، فيصحو دالّ على صحت من شاهد العروض الأولى التامين ، وهو :

إذا صحت فما أقصر عن ندي \* وكما علمت شمائي وتكرمي<sup>8</sup>

تقطيعه: وإذا صحو تفما أقص صرعندي \* وكما علم تشمائلي وتكرمي  
تفعيلها: كلها متفاعلن.

<sup>1</sup> - هنا تنتهي الصفحة الأولى من الورقة رقم (و104) من النسخة (و) وستتم ما ورد في الصفحة المقابلة لها، بالعودة الى الورقة [و97] في صفحتها اليسرى، من نفس النسخة، وقد أكدنا ذلك سابقا بوجود خلط في ترتيب بعض أوراق النسخة المذكورة.

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2394

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 6 / 2303

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 2 / 574

<sup>6</sup> - الصحاح 4 / 1324

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 6 / 2475

<sup>8</sup> - البيت لعنترة وقد سبق تحريجه في ص153

وخبالا من شاهد ضربها الثاني المقطوع ، وهو:

وَإِذَا دَعَوْتُكَ عَمَّهِنَّ فَإِنَّهُ \* نَسَبٌ يَبْزُودُكَ عِنْدَهُنَّ حَبَالاً<sup>1</sup>

تقطيعه: وإذا دعو نكعمهنننننننه \* نسبينزيدكعند هننخبالا .

تفعيلها: متفاعِلن ، إلا الضرب فإنه فعلاتن .

وبرامتي من شاهد ضربها الثالث الأحذ المضمر ، وهو:

لَمَنِ الدِّيارُ بَرَامَتَيْنِ فَعَاقِلٌ \* دَرَسْتُ وَغَيَّرَ آيَهَا الْقَطْرُ<sup>2</sup>

تقطيعه: لمند ديار برامتين فعاقِلن \* درستو غيِّراايهالقطرو

تفعيلها: متفاعِلنإلا الضرب فإنه فعلن.وأجش من شاهد العروض الثانية وضربها

الأول<sup>3</sup> [104] الأحذجين ، وهو:

دِمْنٌ عَقَتْ وَمَحَا مَعَالِمَهَا \* هَطَلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبٌ<sup>4</sup>

تقطيعه: دمننعتومتوما معالِمها \* هطلن لأجش شو بارحن تربو

فالعروض والضرب فعلن ، وباقي الأجزاء متفاعِلن ، ولنت من شاهد ضربها الثاني الأحذ

المضمر ، وهو:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ \* دَعَيْتَ نِزَالَ وَلِجٍّ فِي الدُّعْرِ<sup>5</sup>

تقطيعه: ولأنتأشجعمنأ سامة إذ \* دعيت نزال ولججفد ذعلي

فالعروض فعلن والضرب فعلن ، والباقي متفاعِلن . وسبقتهم من شاهد العروض الثالثة

المجزوءة ، وضربها

المجزوء والمرفل ، وهو:

وَلَقَدْ سَبَقْتَهُمْ إِلَيَّ \* فَلَمْ نَزَعْتِ وَأَنْتَ آخِرُ<sup>6</sup>

تقطيعه: ولقد سبق تهم إلي \* يقلمنزع توأنت أآخر

تفعيله: متفاعِلنمتفاعِلن \* متفاعِلن متفاعِلان

ومختلف من شاهد ضربها الثاني المجزوء والمذال ، وهو:

جَدْتُ يَكُونُ مَقَامَهُ \* أَبْدَا بِمَخْتَلَفِ الرِّيحِ<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - البيت للأخطل التغلبي، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت. 1979، ص107\*

<sup>2</sup> - البيت منسوب لابن عبد ربه في شرح عروض ابن الحاجب 98، ولزهير في العروض لابن جني 64، وبلا نسبة في: الكافي في العروض والقواري 44، وعروض الورقة 38، والجامع في العروض 121، وكنوز الرامزة 88، والعروض للربيعي 29.

<sup>3</sup> - جاء في آخر الصفحة من (و) ختم ورد فيه: بن حمدان عبد الرحمان. تلمسان

<sup>4</sup> - البيت سبق تخريجه في ص70

<sup>5</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعول. دار الكتب العلمية بيروت، ص11

<sup>6</sup> - البيت للحطيئة وقد تم تخريجه في ص 105

**تقطيعه:** جدثن يكو نمقامه \* أبدين بمخ تلفرياح  
 فالصرب متفاعلان والباقي متفاعلين. وافتقرت من شاهد ضربها الثالث مثلها وهو:  
 وإذا افتقرت فلا تكن \* متخشعا وتجهل<sup>2</sup>  
**تقطيعه:** وإذا فتقرت فلا تكن \* متخشعن وتحملي  
**تفعيله:** متفاعلين. وأكثوا من شاهد ضربها الرابع المجزوء المقطوع ، وهو:  
 وإذا هم ذكروا الإساءة \* أكثروا الحسنات<sup>3</sup>  
**تقطيعه:** وإذا همو ذكر لإساءة \* أة أكثرل حسناتي  
 فالضرب فعيلاتن والباقي متفاعلين ، وهنا انتهت شواهد الرموز ، وباقي الكلمات من  
 شواهد الزحاف. فعبس من بيت الإضرار:  
 إني امرئ من خير عبس منصبا \* شطري وأحمي سائري بالمنصل<sup>4</sup>  
 وأول القصيد: طال الثواء على رسوم المنزل \* بين اللكيك وبين ذات الحرمل  
 وفيه جزآن غير مضمرين ولولا ذلك لأمكن أن يكون من الرجز. ويدب من بيت الوقص:  
 يذب عن حريمه بنبله \* وسيفه ورمحه ويحتمي<sup>5</sup>  
 والصمّ دليل على صمّ من بيت الخزل ، وهو:  
 منزلة صمّ صداها عفت \* أرسمها إن سئلت لم تجب<sup>6</sup>  
 فأجزأؤه مفتعلن ، وهو معنى المعاقبة فيه فتحصل بين الألف والتاء بعد الإضرار. وتامر  
 من بيت الإضرار الجائر في الضرب المرفل:  
 وغررتني وزعمت أنك \* لابن الصيف (تامر)<sup>87</sup>

<sup>1</sup> - البيت بلا نسبة وقد سبق تحريجه في ص 106.

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 67، وعروض الورقة 34، الجامع في العروض 122، وكنوز الرامزة 90،  
 والعروض للربيعي 31

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 68، والكافي في العروض والقوافي 48، والجامع في العروض 122، وشرح  
 الخرجية للشريف 173، وكنوز الرامزة 90، والعروض للربيعي 31، وهو منسوب لابن عبد ربه في شرح عروض ابن  
 الحاجب 101

<sup>4</sup> - البيت لعنترة، ديوانه 126

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 69، والكافي في العروض والقوافي 49، وعروض الورقة 35، والجامع في العروض  
 125، وشرح الخرجية للشريف 173، وكنوز الرامزة 90، والعروض للربيعي 32، وشرح عروض ابن الحاجب 102.

<sup>6</sup> - البيت بلا نسبة في العروض لابن جني 70، والكافي في العروض والقوافي 50، وعروض الورقة 35، وشرح الخرجية  
 للشري 173، وكنوز الرامزة 90.

<sup>7</sup> - (س): لابن

<sup>8</sup> - البيت للحطيئة في ديوانه، 168.

فقوله فصصيفتامر مستفعلان. ونقلتهم من بيت الوقص الجائز في الضرب المرفل ، وهو:  
ولقد شهدت وفاتهم \* ونقلتهم إلى المقابر<sup>1</sup>  
فقوله المقابر مفاعلاتن. وحدة من بيت الخزل الجائز في الضرب المرفل:  
صفحوا عن ابنك إن في \* ابنك حدة حين يكلم<sup>2</sup>  
فقوله حينيكلم مفتعلان. وابتأست من بيت الإضممار الجائز في الضرب المذال:  
(وإذا اغتبطت أو ابتأست \* حمدت رب العالمين<sup>3</sup>  
فقوله بلعالمين مستفعلان. والشقاء من بيت الوقص الجائز في الضرب المذال)<sup>4</sup>:  
كتب الشقاء عليهما \* فهما له ميسران<sup>5</sup>  
فقوله ميسسران مفاعلان. ومخاف من بيت الخزل الجائز في الضرب المذال:  
وأجب أخاك إذا دعا \* لك معالنا غير مخاف<sup>6</sup>  
فقوله غير مخاف مفتعلان. ولم تجد من بيت الإضممار الجائز في الضرب المقطوع:  
وإذا افتقرت على الدخائر لم تجد \* ذخرا يكون كصالح الأعمال  
وفارغ من بيت الإضممار الجائز في المجزوء المقطوع: وأبو الخليس ورب مكة فارغ  
مشغول .

ولكا كثرت شواهد الضروب ولم يستوفها ، قال كفي أي كفاك ما ذكرت من الشواهد ،  
وقس عليها ما يرد عليك. وضرب العروض الثانية الثاني أكثر استعمالا من أولها ، والثالث في  
الأولى أقل استعمالا والضرب الرابع من العروض الثالثة قليل الاستعمال ، قال الزجاج لا أعلم  
قصيدة عليه للعرب ، وهو محجوج بالبيت المتقدم أنشد الخليل وبيتين آخرين ، وكتب  
الخليل على هذا الضرب وعر الضرب الثاني من العروض الأولى مقطوع ممنوع إلا من سلامة  
الثاني أو إضمماره ، يعني لا يجوز فيهما غير السلامة لأنها الأصل ، والإضممار لحسنه في هذا  
الشعر وما سواهما لا يحتمل مع ما دخله من القطع ، ولا يجوز في الكامل اجتماع الوقص  
والطي ، لأنهم استقبحوا فيه اجتماع الإضممار والطي وهو الخزل ، فأجرى ما هو أشنع من هو  
قليل إنما امتنع من ذلك للمعاقبة بين سين مستفعلن وتائه المنقول بالإضممار من متفاعلن

<sup>1</sup> - البيت بلا نسبة: في الكافي في العروض والقوافي 50، وعروض الورقة 39، وشرح الخزرجية للشريف 174، وكنوز  
الرامزة 90.

<sup>2</sup> - لم أعرف قائله

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في العقد الفري 483/ 5

<sup>4</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>5</sup> - البيت في العقد الفريد 483/ 5

<sup>6</sup> - المصدر نفسه

<sup>7</sup> - العقد الفريد 484/ 5

بناء على جواز المعاقبة فيه ، وقيل إنما امتنع لتوالي ثلاث علل في أربعة أحرف وليس ذلك في شعر لأن سكون ثانيه علة ، وحذفه أخرى ، فلو حذف رابعه لاجتمعت ثلاث ، وحكى بعضهم للكمال عروضاً مشطورة لها ثلاثة أضرب معرى وبيته: حكمت بجوز في القضاء ولاتنا ، ومذال وبيته: (يا جل ما لا قيت في هذا النهار)<sup>1</sup>. ورفل وبيته:

أيك الوليد بن الوليد بن المغيرة \* أيك الوليد الوليد فتى العشرة<sup>2</sup> [و105]  
ولا يعرف الخليل هذا كله لشذوذه ، وأقبح منه ما حكى بعضهم في تخميسه ، وأنشد منه  
الزجاج :

لمن الصبي بجانب الصحراء \* ملقى غير ذي مهد<sup>3</sup>  
وصوابه ينشد هكذا: من مخبري لمن الصبي بجانب \* الصحراء ملقى غير ذي مهد  
ولها كثرت حركات الكامل وقع في أعاريضه من الاختلاف ما لم يقع في غيره ، كقول امرئ  
القيس:

الله أنجَحَ مَا طَلَبْتُ بِهِ \* وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ<sup>4</sup>  
بعد قوله: يَأْزُبُ غَائِيَّةٍ صَرَمَتْ جِبَالَهَا \* وَمَشَيْتُ مُتَمِّدًا عَلَى رُسُلِي<sup>5</sup>  
وقول زهير: إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلُهَا \* مَا تَبْتَغِي غَطْفَانَ يَوْمَ أَطْلَلْتُ<sup>6</sup>  
وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنتَ لَنَا إِذَا \* تَهَلَّتْ مِنَ الْعَلَقِ الرِّمَاحُ وَعَلَّتْ  
فاجتمع في هذه الأبيات العروض السالمة مع الحذاء ، وهو خلاف ما اشترط في العلل من  
اللزوم ، وكذلك استعملت المقطوعة مع السالمة في قصائد مع أن الخليل لم يحكم للكمال  
عروضاً مقطوعة البتة ، ورأى بعضهم نحو هذا من الإشارة إلى التصريح ، وبالجملة فعروض  
الكمال عروض كثر استعمالها فأتسع مجالها ووقع فيها من الشواذ ما لم يقع في عروض من  
الأعاريض ، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله آخر القصيد ، والإقعاء تنويع العروض بكامل.  
وزحاف هذا البحر المنفرد: الإضمار ، والوقص ، والمزدوج ، والطّي والإضمار وهو الخزل ،  
ومن العلل: الحذف والقطع ، والترفيل ، والإذالة ، ومن الألقاب: التمام ، والوفاء ، والجزء ،  
والإضمار فيه عصب في الوافر ، والوقص عقل والخزل نقص ، وما يحسن أو يقبح في هذا من  
الزحاف يحسن أو يقبح في الآخر.

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - لم أعثر على قائله

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في العروض للزجاج 71

<sup>4</sup> - ديوانه 131

<sup>5</sup> - في ديوانه ص 130

<sup>6</sup> - ديوانه ص 30 - 31

ومضمر الكامل يلتبس بتام الرجز كما تقدم ، ومخزوله بمطويه وموقوصه بمخبونه ، ويقع الفرق بينهما بسلامة جزء ، ويلتبس مضمر العروض الثانية من هذا البحر بثنائية السريع ، وإذا أضمر أول جزء من الصدر منها والعجز وسلم ما بعدهما ، التبس ضربها الأول بالتام من المنسرح ، والتبس الثاني بالمقطوع منه ، ويلتبس معصوب الوافر التام بهزج إن وجد<sup>1</sup> ، لكن إن وجدنا قصيدة من المقطوف كلها معصوبة حملت على الوافر ، فإنه المسموع من العرب ، ومحذوف تام الهزج لم يسمع ويلتبس معقول التام من الوافر بمقبوض تام الهزج ، ومخبون الرجز ومنقوصه بمكفوفه ، فإن احتمل القصيد معقول الوافر ومقبوض الهزج ومخبون الرجز ، حمل على الأخير فإنه المسموع ، ويلتبس معصوب مجزوء الوافر بمجزوء الهزج ومعقوله بمقبوضه ، ومخبون مجزوء الرجز ومنقوصه بمكفوفه ، والإضمار حسن ، والوقص القليل صالح وال(خزل)<sup>2</sup> والوقص الكثير قبيحان ، وأما معنى تركيب الألفاظ ، فيقول هجرت بضم التاء للمتكلم ، وفتحها للمخاطب ، هذا المشبه للطلأ وهذه المشبهتها التي تصحو عن حبي ، ولا يشق عليها هجراني إياها الخيال وقع في عقلي ظنا مني أنني إن هجرتها تتألم لهجراني فلا تتيه عليّ ، فلما هجرتها صحت بالكلية عن حبي بعد أن كانت تظهر لي شيئا من المحبة ، إذ منت واصلا لها ، وكان هذا الطلا أو الهجران في رامي الرجل الأجش أي الشديد الصوت ، أما القوة خلقتة المستلزمة غالباً شجاعته ، وصولته على الأقران ولمكانته في قومه .

أو المشبه الأسد في شدة صولته ، وتنقير الجمع بزأرتة وشأن هذا المصوت حماية الحوزة والذب عن الحريم ، فالمحبوب الكائن في حوزة مثل هذا لا يؤدب بالهجران وإنما يسار معه بالذل والتحمل ، فإن الهجران لنا يكون من الغالب للمغلوب لا العكس ، فلذلك كان هذا الهجران خبالاً ، وإن هذا الأجش أن يقول لي أيها المهاجر لهذا الطلا أنت الذي سبقت الناس إلي للدخول في حرمتي ، والانحياز إلى حوزتي ، ولولا ذلك لنكلت بك ، ومثلك هذا لفقرك وذلك لا يليق بك الهجران ، والهجران اختلاف من الأمر الذي هو اضطراب الحال ، لأن الوصال وفاق أو مخالفة أمر المحبوب ضد النهي ، وبسبب مختلف أمورك أو أوامرك التي تؤمر بها افتقرت من المال أو من الوصال ، وغيرك من الناس الذين لم تختلف أمورهم كثرت أموالهم ففروا بها ، ومن لا مال له منهم كعبس ففيه الشجاعة فهو يدب الدواهي الصم عن صاحب التمر وغيره من أصحاب الأموال ، ولا يسلمهم لذوي الغارة عليهم أو تلك الحماية نصرة منه لهم ، وأنت أيها المهاجر نقلت أصحاب الأموال من التامر وغيره عن جوارحك الذي تحكم فيه عن حدة وطيش منك ، فبقيت وحدك فلحقك البؤس أو اليأس ، وهذا الفعل من الشقاء ، والشقاء مخاف للإنسان شأنه أن يخافى صاحبه ويخافيه ، وهذا على سبيل المجاز لأن أشد لها

<sup>1</sup> - (س): ان استعمل

<sup>2</sup> - غير ظاهرة في (ر) بسبب خرم في الورقة

كان لا حقا بمن قدر عليه غير ظاهر في الحال ، كأنه خافي من لحقه ومن لحقه لهما لم يتحذر منه مع علمه به فهو يعمل على أن الخبر دائم عليه ، وذلك شبيه بأنه يخافي في الشر ، والشر لك يجد أحدا فارغا من هذه المخافات ، كفى الشر من تكلف مثلها ، لكون هذا المنفي وجوده حازما يعمل على أن الشر ظاهر الحلول به ، وأما على رواية مجاف بالحيم فمعناه أن الشقاء لكونه لا يظهر في الحال ، كأنه مرتفع عن من هو بصدد أن يلحقه ، وقال بعضهم إن يريد [و106] بالطلا ولد ذوات الظلفاستعارة ، نحو هجرت غزالا يريد شخصا وسيما ، أو يريد الشخص الجميل فيكون حقيقة ، أو يريد المطلي وعبر به عن الخمرة مجازا من تسمية الشيء باسم محله ، لكونه محله غالبا ، ولذا نهى عن الانتباز في المزمت ، وهذا أنسب للمصحو ، وعلى الأولين إخبار برفض الغزل ومفاكهة النساء ، وأضاف رامتين إلى أجش بتقدير اختصاصها بربع الأصوات القوية فيهما ، أما من الحيوان أو من شدة وقع الماء وصته فيهما ، أي حللت برامتي الصوت الأجش ، وهجرت الغزال أو الخمر صاحيا مضطرب الحال ، ثم استأنف فقال مؤكدا أنت الذي سبقتهم نعما ، أي نعمك كما تقدم ، ثم قال مخاطبا أو مخبرا ، افتقرت بسبب اضطراب الأمر وكثرة أموالهم أو أتو بكثير من القول في ذلك ، وعبس أو فارس عبس ، يرفع الأقوياء عن ذي تمر ناصرا له ، أو نصرة له ثم قال نقلت الصم أي حولتهم عن التامر بحدة ، وعن الاستعانة ، والتفت بضميري الخطاب بعد الغيبة في يذب ، ومعنى البيت وإعرابه بعد تفسير مفرداته ظاهرا ، ولم يحد أي لم يجد فارغا من الشقاء كافيا غيره .

وتأمل ما يحصل ، من سبك كلامهوقابله مع ما سبكنا وتنكير ، طلا للتعظيم أو النوعية ، وخبالا وحدة ومخاف وفارغا للنوعية ، وتقدم وجه المجاز في طلا ، ومجملته والشقاء مخاف من التميم ، وألفاظ الأبيات من التناسب ، وافتقرت وأكثروا من الطباق .

### الإعراب

تصحو صفة لطلا ، وخبالا مفعول له أو حال من فاعل هجرت ، وباء برامتي للظرفية ، وهو معمول لهجرت أو صفة لطلا ، وأجش مضاف إليه وأفعل إما بمعنى الفاعل أو المفضل عليه محذوف للعلم به ، أي أجش من أمثاله ، ولام لأنت للابتداء ، والذ خبر أنت ، وبمختلف الأمر متعلق بافتقرت ، وأكثروا عطف على افتقرت وجملة وعبس معطوفة على افتقرت اسمية عطفعلية ، فابتأست عطف على نقلتهم من عطف المسبب على سببه ، وجملة والشقاء مخاف اعتراضية أو حالية من فاعل ابتأست ، وجملة كفى صفة لفارغا وجملة لم يجد إما خبر ثان للشقاء أو في موضع حال من الضمير في مخاف وهنا انتهى الكلام على الدائرة الثاني

### الهزج

هذا ابتداء الكلام على أبحر الدائرة الثالثة ، وتقديم الترجمة كما مر في أمثاله ، والهزج لغة قال الجوهري: "صوت الرعد وضرب من الأغاني فيه ترنم ، وقد هزج بالكسر وتهزجت وتهزجت

القوس إذا صوتت عند انباض الرامي عنها ، والهزج جنس من العروض والهزاج بالضم الصوت المتدارك بزيادة الميم وهو أدنى من الرغاء"<sup>1</sup>.

وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني في الأصل من مفاعيلن ست مرات ، إلا مجزوءا مربعا ، وسمي هزجا لأن الصوت يتهزج فيه أي يتردد ، وقال الخليل لأنه يضطرب. شبه بهزج الصوت ، وقيل لحسنه في الغناء ، وهو منقول من المصدر ، وال فيهللمحه. وحكي استعماله مسدسا على الأصل وهو قليل جدا ، وأنشدوا منه<sup>2</sup> :

عَفَا يَا صَاحٍ مِنْ سَلَمَى مَرَايِيهَا \* فَظَلْتُ مُقْلَتِي تَجْرِي مَآيِيهَا<sup>3</sup>  
ومنه: تَرَفَّقَ أَيُّهَا الْحَادِي بِعَشَاقٍ \* نَشَاوَى قَدْ تَعَاوَا كَأْسَ أَشْرَاقٍ

## المتن

وأبد بسهب الضيم بأسا يذودهم \* كذاك ولو ماتوا فموسى امرؤ دنا

## الشرح

**المفردات:** (أبد) أظهر من أبدا بمعنى أظهر وتقدم ، وأتى بالواو رمزا على سادس البحور وهو الهزج وهو أول أبحر الدائرة الثالثة ، وبالهزمة رمزا على أنَّ له عروضاً واحدة مجزوءة ، وبالباء رمزا على أنَّ لها ضربين الأول مثلها الثاني مجزوء محذوف. (بسهب) السهب قال صاحب العين: " ناحية الفلاة ، والجمع سهوب"<sup>4</sup> ، وقال الجوهري: " الفلاة والفرس الواسع الجري ، وبئر سَهْبَةٍ ومُسَهَّبَةٌ بفتح الهاء ، بعيدة القعر ، وحفروا فأَسْهَبُوا بلغوا الرمل ولم يخرج الماء ، وأسْهَبَ الرجل اتسع في الجري وسبق ، والرجل أكثر الكلام فهو مُسَهَّبٌ بفتح الهاء لا بكسرهما ، وهو نادر وأسْهَبَ مبني للمفعول ذهب عقله من لذغ الحية"<sup>5</sup>. (الضيم) قال الجوهري: " الظلم ، وقد ضَامَهُ يَضِيْمُهُ ، واستَضَامَهُ فهو مَضِيْمٌ ومُسْتَضَامٌ ، أي مظلوم ، وقد ضُمْتُ مبني للمفعول وضيم بالكسر والإشمام والضم"<sup>6</sup>. (بأسا) قال الجوهري: " البأس العذاب والشدة في الحرب ، وبُؤْسٌ بالضم يَبُؤُسُ بِأَسًا ، إذا كان شديد البأس ، حكاه أبو زيد في كتاب الهمز ، فهو بَيِّسٌ على فعيلٍ أي شجاع ، وعذاب بَيِّسٌ شديد"<sup>7</sup>. (يذودهم) يطردهم ، قال الجوهري : " الذِيَادُ الطرد ، دُذْتُه عن كذا ذِيَادًا ودُذْتُ الإبل سقتها وطردتها ،

<sup>1</sup> - الصحاح 1 / 350

<sup>2</sup> - وقد زيدت في (س): حتى أنهم لم ينشدوا منه إلا شيئا يسيرا

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في مقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب للعيني 86.

<sup>4</sup> - معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي 2 / 287

<sup>5</sup> - الصحاح 1 / 150

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 5 / 1973

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 3 / 906

والتَّذْوِيدُ مثله ، وأَذَدْتُهُ أَعْنَتَهُ عَلَى ذِيَادِ إِبْلِهِ ، وَذَائِدٌ وَذَوْدٌ حَامِي الْحَقِيقَةِ دَفَاعٌ ، وَالمِذْوَدُ اللِّسَانُ<sup>1</sup> وَبَاقِي أَلْفَاظِ الْبَيْتِ ظَاهِرٌ .

### التركيب

يقول بحر الهزج له عروض واحدة مجزوءة وضربان ، فسهب من شاهد ضربها الأول المجزوء ومثلها ، وهو :

عفا من آل ليلي السه\*ب فالأملاح فالغمر<sup>2</sup>

تقطيعه: عفا من آل ليلسُسَه\*ب فلأملاح فالغمر

تفعيله: [107]مفاعيلن<sup>3</sup> . والضيم من شاهد ضربها الثاني المجزوء والمحذوف ، وهو :

وما ظهري لبأغي الضي\*م بالظهر الذلول<sup>5</sup>

تقطيعه: وما ظهري لبأغضضيب\*مبظظهر ذذلولي

[تفعيله: مفاعيلن ، إلّا] فذلولي فعولن أصله مفاعيلن ، حذف سببه الثاني والباقي

مفاعيلن ، وباقي الكلمات من شواهد الزحاف ، فبأسا من بيت القبض :

فقلت لا تخف شيئا\*فما عليك من بأس<sup>7</sup>

فجزأه الأول والثالث مقبوضان . ويزودهم من بيت الكف :

فَهَذَانِ يَذُوْدَانِ\*وَذَا مِنْ كَثْبٍ يَزِيْمِي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 2 / 471

<sup>2</sup> - البيت لطرفة بن العبد في دوانه، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال. ط: 1395-

1975، م. 154

<sup>3</sup> - ورد في أسفل الورقة من حاشيتها على اليسار ويخط غير واضح قوله: قلت ومنه قول الشاعر :

ولما سارم أهواه نسيت هواه...

أهواه بلا قلب .....

(غير واضحة بسبب تمزق الورقة من الأسفل) . ومنه قول علي بن أبي طالب: فاستمسك بتقوى ولا تصحب أحبا الجهل

وإياك وفكهم من جاهل (....) حللما حين ..... (باقي من كلامه ما لا يتجاوز أربعة أسطر وهو غير واضحة)

<sup>4</sup> - تكررت في (س) أربع مرات بحسب وزن البيت في شطريه.

<sup>5</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 72، والكافي في العروض والقوافي 55، وعروض الورقة 43، والجامع في

العروض 127، وشرح الخزرجية للشريف 176، والعروض للربيعي 34، وكنوز الرامزة 93، وشرح عروض ابن الحاجب

105، ومقصد الطالب 87.

<sup>6</sup> - ما بين المعقوفتين زيادة في (س) سقطت من (و) و(ر) ، وأردنا إدراجها في المتن حتى يكتمل المعنى

<sup>7</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 73، الكافي في العروض والقوافي 55، وعروض الورقة 42،

والجامع في العروض 129، وشرح الخزرجية للشريف 177، وكنوز الرامزة 93، وشرح عروض ابن الحاجب 105،

ومقصد الطالب 90.

فما عدا ضربه مكفوف ، وكذلك من بيت الخرم:

أَدُّوا مَا اسْتَعَارُوهُ \* كَذَلِكَ الْعَيْشُ عَارِيَةٌ<sup>2</sup>

وماتوا من بيت الشتر: فِي الدِّينِ قَدْ مَاتُوا \* وَفِيمَا خَلَفُوا عِبْرَةٌ<sup>3</sup>

فقولاً فللذي فاعلن بخرم مفاعيلن وقبضه.

و موسى من بيت الخرب ، وهو:

لو كان أبو موسى \* أميرا ما رضينا<sup>4</sup>

فلو كان مفعول الكف مفاعيلن وخرمه وأجمعوا على امتناع القبض في ضرب الهزج ، وقال الزجاج<sup>5</sup> زعم الخليل أن ياء مفاعيلن لا تحذف في عروضه ، ولا فيما قبل ضربه ، وعلى هذا فلا يقبض إلا الجزء الأول لأن الباء لو حذفت وتكرر في البيت ، التبس بالرجز يعني المجزوء المخبون فيصير مستفعلن بفاعلن وخطأه الأخفش<sup>6</sup> بأن الضرب لا يقبض فلا لبس ، والمشهور أن عروضه وضربه الأول لا يقبضان ، ولزوم الياء فيهما علة لالزمة . وأجاز الزجاج قبض عروضه على كره ، لئلا يلتبس بالرجز ومجزوء الوافر المعصوب ، ولم يفعل ذلك بمضمر الكامل الملتبس بالرجز لكثرة حركات الكامل ، ولم يسمع من ضربه الثاني إلا قوله:

قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْجِ \* سَعَدَ بَنُ عُبَادَةَ<sup>7</sup>

رَمَيْتَاهُ بِسَهْمٍ \* فَلَمْ تُخْطِ فُؤَادَهُ

وحكى الأخفش للهزج ضربا ثالثا مقصورا ، ومنه:

وما ليث عزيز \* ذو أظافير وأسنان

أبو شبيلين وثاب \* شديدي البطش عرثان

ياسكان نون عرثان وأباه الخليل ، وينشده على الإطلاق والإقواء ، وبالإطلاق رواها الجرمي

في كتاب القوافي ، وحكى له بعضهم عروضاً ثانية مخبونه لها ضرب مثلها ، وبيته:

سقاها الله غيثاً \* من الوسمي ريا

<sup>1</sup> - البيت لعبد الله بن الزبيري، في ديوانه 48

<sup>2</sup> - لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 73، والكافي في العروض والقوافي 56، والجامع في العروض 129، وشرح الخرزجية 177، وكنوز الرامزة 93.

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض 56، وعروض الورقة 43، وشرح الخرزجية للشريف 178، وكنوز الرامزة 93، وشرح عروض ابن الحاجب 107.

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 73، والكافي في العروض 56، وعروض الورقة 45، وشرح القصيدة الخرزجية للشريف 178.

<sup>5</sup> - انظر: كتاب العروض 15 و73

<sup>6</sup> - العروض، للأخفش 54

<sup>7</sup> - البيت بلا نسبة في العقد الفريد 5 / 484

وهو شاذ ، وحكي عن الأخفش أن الهزج مرتفع ، والصحيح مذهب الخليل لأن الشعر كله مثنون ومسدس ، ولا مربع إلا المجزوء ، ودعوى مربع الأصل لا نظير له ، ودعواه بالجزء له نظير ، ولأن دائرته التي ينفك منها تقضي بتسديسه ، ولإتيان هاتما قليلا ، نحو:  
لمن دار بذات الواد فالجزع \* قفار موحشات الرسم والرعب.

وأتى الحذف في مجزؤه وفي عروضه كضربه ، وهو نادر نحو سقاها البيت ، والقبض فيه صالح ، والكف حسن والخرم كله قبيح لأنه يكسر الوزن ، ويوجد فيه الخرم والشر والخرب كما تقدمت شواهدا ، وأما معنى تركيبه فهو يقول أظهر في فلات الظلم جريا أو عذابا يطردهم أي الظالمين أهل تلك الفلات ، وكذلك يكون استمرارك على إظهار الحرب أو العذاب بهم ، ولو أذى إلى موتهم فإن موسى أميرهم دنا أي قرب إلى الظلم ، ويحتمل على ضعف أن يكون أصله دنى شيمته الظلم ، ويحمل أصحابه عليه ، فهو فعيل من الدناءة ، فقصّر بحذف الهمزة ضرورة ، فبقيت ياء ساكنة وقبلها كسرة فأبدلت الكسرة فتحة ، والياء ألفا تشبيها لها بلام الكلمة على لغة طيء ، وقال بعضهم معناه أظهر في فلات الضيم ، أو بسبب الظلم الشبيه في الاتساع لكثرتة بالفلات ، حربا تذودهم بها وتردهم على ذلك الضيم أسند لذود إلى البأس مجازا ، لأن حصوله به إن لم يموتوا ولو ماتوا ، أو الحال لو ماتوا فيكون في غيره أجرى ، وجمله فموسى امرئ دنا ابتداء كلام ، أي دنا من الخير أو من صلحنا ، ويجوز جعل لولا لاستقبال كان فيكون الكلام شرط وجواب على رأي الفراء وابن مالك وغيرهم.  
فتأمل وتنكير بأسا وامرئ للنوعية ، وإضافة سهب للاختصاص أو التحقير ، واسم الإشارة لإفادة إبراز البأس في صورة المحسوس ، وإضافة سهب إلى الضيم إما حقيقة لوقوعه فيه ، فتكون الياء ظرفية أو يكون مستعار للضميم لاتساعه ، وكثرتة استعارة تخيلية ، والباء سببية ، وإسناد الذود إلى البأس من المجاز العقلي كما تقدم ، لأنه سبب والفاظ البأس والذود والهوت من مراعات النظر.

### الإعراب

جملة يذودهم صفة لبأس والفاعل ضميره ، وهم المفعول العائد على الظالمين المفهومين من الضيم ، أو يكون بسهب على حذف مضاف ، أي بأهل سهب ، وعلى ذلك المضاف يعود مفعول يذود ، والإشارة بذلك على ما شرحنا تعود على البأس ، وقال بعضهم هي راجعة على الضيم والكاف صفة بأس ، أي بأسا مثل الضيم في كثرتة وشدته ، أو صفة لمصدر أي ذود أمثل الضيم أو أبدأ مثل إبدائهم الضيم ، أو لاستعلاء نحم كخير جواب كيف أصبخت أي على خير متعلقة بيزود مضمنا معنى ردا.

قلت إنا يتم هذا لو جعلت بمعنى عن إلا أن يقال جاءت بمعنى على ، وعلى تأتي بمعنى عن ، وفيه ضعف ، وأما لو فالظاهر أنها [و108] شرطية ، وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم ، أي ولولا أدى إلى موتهم لما ارتفع عنهم الذود ، ونزل ماتوا منزلة يموتون نحو ﴿و ليخشى الذين

لو تركوا<sup>1</sup>، وجملة الشرط عطف على جملة المر، ولا يخفى عليك وجه التأويل، وقال بعضهم الواو إما عاطفة على مصدر قبل مصحوبها نقيضا له، أي أظهر الحرب إن لم يموتوا ولو ماتوا، وإما أن تكون واو الحال وبعيد على التقديرين ربط الكلام بها يستبعد أن يحصل معه، ويكون في غير أخرى.

وامرئ خبر موسى وهو موطن لما بعده الذي هو صفة، وهي جملة دنا ولا فائدة فيه وهو وإنما المقصود ما بعده، وجملة موسى تقدمت

## الرجز

هذا هو البحر السابع، وهو ثاني بحر الدائرة الثالثة، وتقدير الترجمة هذا هو فصل تفصيل بحر الرجز، أي القول فيه وقال الجوهري: "الرجز بالتحريك ضرب من الشعر، وقد رجز الراجز وارتجز، والرجز أيضا داء يصيب الإبل في أعجازها فإذا ثارت الناقة ارتعشت فخذاها ساعة ثم تنبسط، يقال بعير أرجز، وقد رجز وناقة رجزاء، ومنه تسمى الرجز من الشعر لتقارب أجزائه وقلة حروفه"<sup>2</sup>، وقيل سمي بذلك لاضطرابه على اللسان كفخذ الناقة، وقيل لاضطرابه بكثرة زحافه وقصر بيوته، وقيل لأنه أكثر ما تستعمل العرب منه المشطور الذي على ثلاثة أجزاء، تشبيها بالراجز من الإبل، وهو الذي إذا اشتدت إحدى يديه بقي على ثلاثة قوائم، والأول قول الخليل وهنا تسوغ مخالفته لأن هذه التسمية كانت موضوعة على هذا الشطر قبل وضع علم العروض، وحقيقته الاصطلاحية البحر من الشعر المركب من مستفعلن ست مرات، وهو سهل في الأسماع، ولذلك اتسعوا فيه فاستعملوه على خمسة أوج؛ التهام والوفاء والجزء والشطر والنهك، ويطلق على هذا البحر الخاص وعلى قسيم القريض، وهم كل ما كان على جزأين أو ثلاثة من أوزانهمقاله الأخفش، وتقدم تأويلهم قال أن هذا مرادالمازني في نقله عن الأخفش، أنه ليس من الشعر لا البحر، وقيل في الرجز قسيم القريض<sup>3</sup> كل ما قلت أجزاؤه وكثرت بيوته، والقريض ما عداه، واسم البحر معرفة لأنه علم والألف واللام فيه للغلبة، ومقابل القريض نكرة بدليل تعدد أحاده، ويعرف أيضا فإذا طال الرجز قيل أرجوزة، وإذا طال القريض قيل قصيدة.

## المتن

<sup>1</sup> - النساء: 09

<sup>2</sup> - الصحاح 3/ 878

<sup>3</sup> - القريض: الشعر وهو الاسم كالقصيد، والتقريض صناعته... والقريض الشعر، والقريض: قرض الشعر ومنه سمي القريض، وقال الجوهري القريض قول الشعر خاصة، يقال قرضت الشعر أقرضه إذا قتله، وقال ابن بري: وقد فُرق الأغلب العجلي بين الرجز والقريض بقوله:

أرجزا تريد أم قريضا كليهما أجد مسترضيا. انظر: مسلك ميمون، مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب، دار الكتب العلمية. ط. 1: 2007م، ص 248

زكت دهرها دار بها القلب جاهد\* وقد هاج قلبي منزل ثم قد شجا  
فيا ليتني من خالد ومنافهم\* أرى ثقلا خير فيمنلنا أسا

## الشرح

**المفردات:** (زكت) نمت أو تنعمت ، قال الجوهري : "زكا الزرع يزكو زكاء ممدود ، أي نما وأزكاه الله ، وهذا لا يزكو بفلان أي لا يليق به ، وغلām زَكِيٌّ أي زَالٍ ، وَزَكَا زَكُوًا وَزَكَاءً عن الأخفش. الأموي: زكا الرجل يزكو إذا تنعم وكان في خصب". (دهر) قال الجوهري : "الدَّهْرُ الزمان وجمعه دُهُور ، ويقال الأبد ، ودَهْرٌ دَاهِرٌ كقولهم أَبَدٌ أَبِيدٌ ، ودَهَارِيْرٌ أي شديد كليلة ليلاء ، وشبهه. ولأَتَيْكَ دَهْرَ الدَّاهِرِينَ أي أبدا ، وفي الحديث "لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللَّهُ" ، لأنهم كانوا يضيفون النوازل إليه ، فقليل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فإن ذلك هو الله تعالى"<sup>2</sup> ، وغرضه من الكلمتين الرمز ، فالراء لسابع البحور وهو الرجز ، وألغى الكاف والتاء وأتى بالدال رمزا على عدد أعاريضه ، وهي أربع غاية ما تصل إليه الأعاريض الأولى تامة ، الثانية مجزوءة ، الثالثة مشطورة ، الرابعة منهوكة ، وأتى بالهاء رمزا على عدد ضروبه وهي خمسة ؛ اثنان للأولى الأول مثلها ، والثاني مقطوه وواحد للثانية مجزوء مثلها ، وواحد للثالثة مشطور مثلها ، وواحد للرابعة مثلها. (دار) قال الجوهري : "مؤنثة وذكر في ﴿وَلْيَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ النحل: 30 ، على معنى المثوى والموضع ، وأدنى العدد أدوْرٌ بقلب الواو المضمومة همزة ، ولذا ألا تهمز ، والكثير دِيَارٌ ودَوْرٌ والدَّارَةُ أخص من الدَّار"<sup>3</sup>. (القلب) قال الجوهري : "الفؤاد وقد يعبر عن القلب ، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ ق: 37- أي عقل"<sup>4</sup>. (جاهد) أما من جهد دابته حملها من السير فوق الطاقة ، أو من جهد إذا جدّأو من جهد جهدك أي بلغ غايتك ، قال الجوهري: "الْجَهْدُ وَالْجُهُدُ ، وقرئ بهما الطاقة ، الفراء بالضم الطاقة وبالفتح من قولك أَجْهَدُ جَهْدَكَ في كذا أب بلغ غايتك بالفتح خاصة ، والْجَهْدُ المشقة ، جَهَدَ دَابْتَهُ وَأَجْهَدَهَا حمل عليها في السير فوق طاقتها ، وَجَهَدَ في كذا جدّ فيه بالغ ، وَجَهَدْتُ اللبن فهو مَجْهُودٌ أخرجته زبده كله ، وَجَهَدْتُ الطعام اشتهيته ، أو أَكثَرْتُ من أكله وَالْجَاهِدُ الشَّهْوَان ، وَجَهَدَ الطعام وَأَجْهَدَ اشتهى ، ومرعى جَهِيدَ جَهْدَهُ المال وجهد الرجل من المشقة فهو مجهود وجهد العيش نكد واشتد"<sup>5</sup>. (هاج) ثار وتقدم.

(قلبي منزل) تقدما والمنزل هنا منزل الحبيب. (ثم) بفتح الثاء ، قال الجوهري: "بمعنى هناك وهو للبعيد بمنزلة هنا للقريب". (شجا) حزن ، قال الجوهري: "الشَّجُوُ الهم والحزن ،

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2368

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2 / 661

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 659

<sup>4</sup> - المصدر نفسه ، 1 ن / 204

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 2 / 460

شَجَاهُ يَشْجُوهُ شَجَوًا أَحْزَنَهُ ، وَأَشْجَاهُ يُشْجِيهِ إِشْجَاءً أَغْصَهُ ، تقولم منهما جميعا: شَجِي بالكسر يَشْجِي شَجًى ، والشجي ما ينشِب في الخلق ورجل شَجَّ وامرأة [109] شَجِيَّة ، وويل للشجي من الخلي ياء الشجي مخففة ، وشدت في الشعر ، وياء الخلي مشددة وإن جعلت الشجي فعلا من شجاه الحزن فهو مشجو وشجي بالتشديد لا غير <sup>2</sup> . (ليت) حرف تمن ينصب الاسم ويرفع الخبر. (خالد ومناف) علما لشخصين. (أرى) الظاهر انها بصرية. (ثقلا) بكسر التاء وفتح القاف ، قال الجوهري: "ضد الخفة ، ثَقُلَ الشيء ثِقَالاً كَصَغُرَ صَغُوراً ، فهو ثَقِيلٌ ، والثَقُلُ بالتحريك متاع المسافر وحشمه ، والثَقْلَانِ الانس والجَن ، ووجدت ثَقَلَةً في جسدي أي ثَقِلا وفتورا" <sup>3</sup> . (أساء) ضد احسن ، وأصله المد وقصره ضرورة ، قال الجوهري: "أساءَ إليه تَقِيضُ أحسن ، والسوَأَى أي تَقِيضُ الحسنى ، ومعنى السوَأَى أي في القرآن النار ، وأصل السيئة سَوِيئَةٌ أبدلت الواو ياء وأدغمت ، وسَيَّءُ الاختيار وقد يخفف كَهَيِّنَ وَهَيِّنَ ، وسَوَاءٌ: قبيحة" <sup>4</sup> .

### التركيب

يقول بحر الرجز له أربع اعاريض وخمسة أضرب. فدار من شاهد العروض الأولى ، وضربها الأول وهما تامان ، وهو:

دار سلمى إذ سلمي جارة \* قفر ترى آياتها مثل الزبر <sup>5</sup>

تقطيعه: دارنسل ما إذسليما جارتين \* قفرنترآياتها مثلز زبر  
تفعيلها: كلها مستفعلين.

والقلب جاهد ، من شاهد ضربها الثاني المقطوع ، وهو:

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ \* وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودٌ <sup>6</sup>

تقطيعه: القلب منها مستريح سالمين \* ولقلبمن نيجاهدن مجهودو  
تفعيله: مستفعلين ، إلا الضربمفعولن.

وقد هاج ، من شاهد العروض الثانية وضربها المجزوءين ، وهو:

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلٌ \* مِنْ أُمِّ عَمْرُو مَقْفَرٌ <sup>7</sup> . وتقطيعه وتفعيله ظاهران <sup>1</sup>

<sup>1</sup> - في هذه الورقة تكرر الختم الحامل لاسم: بن حمدان عبد الرحمن -تلمسان-

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2389

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 4 / 1647

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 56

<sup>5</sup> - البيت سبق تخريجه في ص 153

<sup>6</sup> - البيت سبق تخريجه في ص 153

<sup>7</sup> - البيت لم يعرف قاته ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 75 ، والكافي في العروض 58 ، وعروض الورقة 44 ، شرح الخرزجية للشريف 180 ، والجامع في العروض والقوافي 132 ، وكنوز الرامزة 95 ، والقسطاس 20 ، وشرح عروض ابن الحاجب 111 ، ومقصد الطالب 95 ، والعروض للبرقي 38.

وقد شجا من شاهد العروض الثالثة وضربها المشطورين ، وهو:  
 ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجا<sup>2</sup> . تقطيعه وتفعيله أيضا ظاهرا<sup>3</sup> .  
 وياليتني من شاهد العروض الرابعة وضربها المنهوكين ، وهو: ياليتني فيها جذع<sup>4</sup>  
 (مستفعلنمستفعلن).

وباقى الألفاظ من شواهد الزحاف ، فخالدمن بيت الخبن:  
 وطالها وطالها وطالها \* كفي بكف خالد مخوفها<sup>5</sup>  
 قال ابن بري فهذا البيت مخبون إلا الجزء الرابع ، فإن الرواية فيه كفي بفتح الكاف  
 وتشديد الفاء ، ولا معنى له والصولب كفي بضم الكاف وتخفيف الفاء من الكفاية ، وسكنت  
 الياء ضرورة لأن له معنى صحيحا حسنا ، ولأن فيه تجنيسا ، ولأن الجزء يكون مخبونا كغيره .  
 قلت أما التجنيس فحاصل على الروايين ، ومناف من بيت الطي ، وهو:  
 مَا وَلَدَتْ وَالِدَةً مِنْ وَلَدٍ \* أَكْرَمَ مِنْ عَبْدٍ مَنَافٍ حَسَبًا<sup>6</sup>  
 وتقل من الخبل: وَثَقُلَ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ \* وَطَلَبٍ مَنَعَ خَيْرَ ثَوْدَةٍ<sup>7</sup>  
 ولا خير من بيت الخبن الجائر في الضرب المقطوع:  
 لَا خَيْرَ فِيمَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ \* إِنْ كَانَ لَا يُرْجَى لِيَوْمٍ خَيْرٌ<sup>8</sup>  
 والضرب الثاني من العروض الأولى لا يجوز فيه الطي لضعف اعتماده على الوجد المقطوع ،  
 قال الزجاج وهذا الضرب قليل في شعر العرب ، إلا أنه مسموع ، ومنه:  
 سِيرُوا جَمِيعًا إِنْهَا مِعَادُكُمْ \* بَطْنٌ عَقِيقٍ أَوْ مَسِيلُ الْوَادِي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - فتقطيع البيت هو: قد هاج قل بي منزلن + من أئعم رنقفرو . وتفعيله كالآتي: مستفعلن مستفعلن + مستفعلن  
 مستفعلن

<sup>2</sup> - البيت للعجاج ، ديوانه، تحقيق عزة حسن. دار الشرق العربي - بيروت، 1995، 2 / 13

<sup>3</sup> - وتقطيع البيت: ما هاج أح زاننو شج ونقد شجا. تفعيله: مستفعلن مستفعلن مستفعلن

<sup>4</sup> - البيت لدريد بن الصمة، في العمدة 1 / 184

<sup>5</sup> - البيت منسوب لأبي النجم العجلي في: القوافي للأخفش 9، والكافي في العروض والقوافي 59، وعروض الورقة 45،  
 وشرح عروض ابن الحاجب

<sup>6</sup> - البيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 77، والكافي في العروض والقوافي 60، وعروض الورقة 46،  
 وشرح الخرزجية للشريف 181، وكنوز الرامزة 96، والجامع في العروض 133، وشرح عروض ابن الحاجب 116،  
 ومقصد الطالب 103.

<sup>7</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 60، وعروض الورقة 46، وشرح الخرزجية للشريف  
 181، والقسطاس المستقيم 20، وكنوز الرامزة 97، وشرح عروض ابن الحاجب 116، ومقصد الطالب 104، والعروض  
 للربيعي 39.

<sup>8</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 60، وعروض الورقة 47، وشرح الخرزجية للشريف  
 182، وكنوز الرمة 97، وشرح عروض ابن الحاجب 116.

واستدرك بعضهم للرجز عروضاً أخرى مقطوعة ضربها مثلها ، وبيته:

لَأَطْرُقَنَّ حِصْنَهُمْ صَبَاحًا \* وَأُبْرِكَنَّ مَبْرَكَ النَّعَامَةِ<sup>2</sup>

والخين لازم في هذه العروض وهذا الضرب ، وجاء القطع في المشطور ومنه: يَا صَاحِبِي  
رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي<sup>3</sup> ، زعم ذلك الشيخ الفقيه الأديب أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ  
التلمساني<sup>4</sup> ، صاحب الأرجوزة في الفرائض ، وسبقه إليه المهري ، والخليل يرى هذا من  
السريع ، واتفقوا على جواز القطع مع التمام في ضروب الأرجوزة المشطورة إجراءً (للعلة)  
مجرى الزحاف ، كقول امرأة من جديس:

لَا أَحَدٌ أَذَلَّ مِنْ جَدِيسٍ \* أَهْكَذَا يُفْعَلُ بِالْعَرُوسِ<sup>5</sup>  
يَرْضَى بِهَذَا يَا لَقَوُومِي حُرٌّ \* أَهْدَى وَقَدْ أُعْطِيَ وَسِيقَ الْمَهْرُ  
لِحَوْضِهِ بَحْرَ الرَّدَى يَنْفُسِهِ \* خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ ذَا بِعُرْسِهِ  
وعليه: والنفس من أنفس شيء خلقا \* فكن عليها ما حييت مشفقا  
ولا تسلط جاهلا عليها \* فقد يسوق حتفها إليها

وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز المشطورة والمزدوجة ، وقد يقال كل  
شطين شعر على حدثه إلا أنه لا يسمى قصيدة حتى يبلغ سبعة أشطار فأكثر ، وحكى بعضهم  
استعمال الحذف والتسبيح في مشطور الرجز ، وقياس نذهب الخليل حمل ما ورد منه على  
الإقواء ، وهو قبيح هنا ، وللعرب تصرّف واتساع في الرجز لكثرة في كلامهم في مواطن  
الحروب والفخر والملاحاة. قال الزجاج ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل ذلك  
لحسن بنائه ، كقول عبد الصمد بن المعذل: فالتخبل

ماذا الخجل

هذا الرجل

حين احتفل

<sup>1</sup> - لم أعرف قائله

<sup>2</sup> - لم أعرف قائله

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: عروض الورقة 46، والعروض لابن جني 86، والكافي في العروض والقوافي 71،  
والعروض للمربعي 44، وشرح عروض ابن الحاجب 126، وزهرة الظرف وزهرة الطرف للقللوسي 38.

<sup>4</sup> - هو إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن عيسى الأنصاري التلمساني، كنيته أبو إسحاق، وهو الأريب المتفنن الأديب  
العارف بالشروط المبرز في الفرائض أخذ عن أبي الشلوبين ولقي ابن عصفور وابن عميرة وابن محرز، وأجازوا له وعنه، روى  
جلة منهم أبو عبد الله بن عبد الملك. ألّف المنظومة المشهورة في الفرائض تعرف بالتلمسانية، لم يؤلف مثلها وأخرى في  
السير وأمداح النبي وغير ذلك، مولده سنة 609 هـ وتوفي سنة 699 هـ. ينظر ترجمته في: البستان 55، وشجرة النور  
الزكية في طبقات المالكية 202

<sup>5</sup> - البيت لعفيرة بنت عفار الجديسية، أنشده بن بدرون في "كمامة الزهر وفريدة الدرر"، تحقيق دوزي 1849م، 64.

أهدي بصل<sup>1</sup>

فجاء بالقصيدة على مستفعلن ، ومثله قول يحيى بن علي المنجم<sup>2</sup> :

طَيْفَتْ أَلَمْ \* يَذِي سَلَمَ بَعْدَ الْقَنَمَ \* يَطْوِي الْأَكَمَ

جَادَ بِقَمَ \* وَمُلْتَزَمَ فِيهِ هَضَمَ \* إِذَا يُضَمَّ<sup>3</sup>

ويقال أول من ابتدعه سلم الخاسر ، في قصيدة مدح بها موسى الهادي<sup>4</sup> رابع خلفاء العباسيين ، أخا الرشيد<sup>5</sup> ، وهي :

موسى المطر \* غيث بكرثم انهمر \* ألوى الممر

كم اعتسر \* ثم ايتسروكم قدر \* ثم غفر [و110]

عدل السَّير \* باقي الأثر خير وشر \* نفع وضر

خير البشر \* فرع مضربدر بدر \* والمفتخر<sup>6</sup>

لمن غبر

ولم يسمع شيء من هذا عن العرب ، و أقا ما سمع لهم ما كان على جزءين ، كقول دريد بن الصمة<sup>7</sup> يوم هوزان: ياليتني فيها جذع \* أخب فيها وأضع<sup>8</sup> ، والجوهري يسمي هذا المقطع. وزحاف هذا البحر: الخبن والطبي والخبل ، والخبن حسن ، والطبي صالح ، وقيل بالعكس ، والخبل قبيح. وحاصل تفصيله التمام والوفاء والجزء والشطرنج والنهك والقطع ، في ضربه خاصة والمكانفة. ومن الزحاف ما تقدم.

<sup>1</sup> - جاءت منسوبه لصاحبها في: عروض الورقة 45، وشرح الخزرجية للشريف 180

<sup>2</sup> - هو أبو الحسن علي بن يحيى بن أبي منصور الأخباري، الشاعر نديم المتوكل، ثم من بعده. وكان ذا فنون وعقليات وهذيان، وتوسع في الأدبيات، وله تصانيف منها: كتاب أخبار إسحاق النديم. مات سنة 275هـ. سير أعلام النبلاء 151/9.

<sup>3</sup> - ورد هذا الرجز في العمدة 5 / 184

<sup>4</sup> - الهادي أبو محمد موسى بن المهدي بن المنصور، ولد بالري سنة 147هـ، بويغ بالخلافة بعد أبيه بعهد منه، مات في ربيع الآخر سنة 170هـ. ينظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء ، تقدم عبد الله مسعود، دار القلم العربي ببلج. ط: 1411هـ- 1991م، ص 266

<sup>5</sup> - هو، هارون الرشيد أبو جعفر بن المهدي محمد بن المنصور عبد الله بن محمد علي بن عبد الله بن العباس، استخلف بعهد بعده من أبيه عند موت أخيه الهادي. كان من أمير الخلفاء وأجل ملوك الدنيا، وكان كثير الغزو والحج، مولده بالري، سنة 148هـ. تاريخ الخلفاء الراشدين 268.

<sup>6</sup> - قال الصولي: ولسلم الخاسر في الهادي مدحه: موسى المطر....، تاريخ الخلفاء، ص 266

<sup>7</sup> - هو دريد بن الصمة بن الحارث بن معاوية بن جداعة، الفارس المشهور والشاعر المذكور. ينظر ترجمته في: المؤلف والمختلف 216، والشعر والشعراء 95.

<sup>8</sup> - دريد بن الصمت، ديوانه 128

### تنبيه:

تقدم في ألقاب الأبيات الخلاف في المشطور وغيره ، فالعروض الثالثة وضربها المشطوران ممتازان على مذهب الخليل والناظم سالماني ، وما ورد من القطع من ضرب هذه العروض حملة على مكشوف السريع أوجه لأن التغيير يأنس بمثله ، ولم يثبت في عروض الرجز مطلقا تغيير إلا ما لا با له ، وثبت في السريع ولم يثبت في عروض الرجز قطع ، وثبت الكشف في عروض السريع ، وقول ابن مالك :

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ \* مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ<sup>1</sup>

إن قرئ بالهاء من هذا وهذا ، أولى من قراءته بالتاء والتزام الإقواء فرارا من القطع في عروض المشطور ، ومن قراءته بالهاء وجعله مكشوف السريع ، والتزام خلط الأبحر ، لكون ابن مالك لم ينص على أن نظمته من الرجز ، بل قال ألفيه ، وهو محتمل أن تكون أبياتها مصرعة من الرجز التام أو من السريع ، لأن المزدوج من الأبيات ما لا يلزم قافية واحدة ، وهو المسمى أرجوزة والصواب أنها من الرجز ، لأنه المعهود في مثله ولا سيما وسباق كلامه في الخطبة يقتضي أنه قصد بها معارضة ابن معطي ، وكلام ابن معطي صريح أو كالصريح في أن ألفيته من الرجز ، وقال بعضهم البيت من مكشوف السريع ، وامتناع خلط الأبحر إنما ذلك في الخمس وما في معناه من المزدوج ، وقال صاحب الختام من شأنهم في الخمس الجمع بين الرجز والسريع ، ويأتي في السريع مفعولان وأصله مفعولان ، أتوا بمفعولن مذيلا ، وهو أحد الضربين النادرين لعروض الرجز الأولى التامة ، وهما المرفل والمذال ، والثاني أكثر شذوذا لأنه مقطوع مذل ، جمع بين النقص والزيادة ، ولا يكون في شيء من الشعر إلا هنا لأنسهم به في الخمس ، والعرب تعطي الشيء حكم مجاوره أو ما كان منه بسبب فذيلوا مفعولن لاختلاط الرجز بالسريع وتشابههما.

وقال بعضهم على القول بالإسقاط في المشطور ، وأنه مصرع الأولى التامة ، أفرد عن المصراع الثاني فكل شطر نصف بيت ، وعلى القول بالامتزاج فهو بيت تام ، وتقدم هذان وغيرهما من الخلاف فيه ، فالألفية إن قيل أنها من المشطور ألفا بيت حقيقة وألف واحدة مجازا ، بالنظر إلى التام وكثير من تكلم في لفظ ابن مالك لم يحصل من حقيقته على طائل . قلت كأنه فهم أن قوله ألفية منسوب إلى ألف بيت واحدة ، فأشكل عليه لفظه على القولين اللذين ذكر ، أما على القول بالامتزاج واتحاد العروض بالضرب فهي (الفان من الأبيات) أما على القول بالإسقاط<sup>2</sup> فهي الفان من الأنصاف وألف واحدة من الأبيات مجازا ، ووجه المجاز أن عددنا نصفًا من بيت ونصفًا من بيت آخر واحدا ، والبيت حقيقة ما تركب من نصفيه لا من نصفه ونصف غيرهن ، وقد ذكرت في كتابي المسمى بإيضاح المسالك في

<sup>1</sup> - وهو البيت الثالث من مقدمة ألفية ابن مالك في النحو والصرف . مكتبة القاهرة ، ص 09

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

شرح ألفية ابن مالك ، أنَّ قوله في ألفية يحتمل لأن يكون نسبة إلى ألفين المثنى لأنها من الرجز المشطور ، وكل قسم منه بيت على انفراده ، لأنه سمي مشطور الاسقاط شطر أجزاء البيت منه ، لكن التزم فيه توافق قافية كل بيتين ، وقد يلتزم أكثر من ذلك ويحتمل أن يكون نسبة إلى ألف واحدة باعتبار المزدوجين ، وعلى الاحتمالين فهي إما ألفان باعتبار الأبيات ، أو ألف باعتبار المزدوج ، والنسبة إلى الألف صحيحة على كل تقدير ، وأخبرني بعض الطلبة أنه عدّ المزدوج منها فوجده ينقص عن الألف نحو ستة أبيات ، فإن صحَّ ذلك فيكون أطلق العدد على ما يقرب منه مجازاً ، أو يكون قوله في ألفية على حذف مضاف أي في قرب أو نحو ألفية.

وأما معاني ألفاظه فزكت يحتمل أن يكون إخباراً عن الدار بالماء والخصب ، ويحتمل أن يكون دعاء بذلك ، فهو يقول الدار التي فيها القلب بالغ غايته وأمنيته زكت وأزكاها الله في جميع دهرها ، لأنَّ الدهر اسم جنس أضيف فيعم جميع أفرادها ، ثم أخبر عن قلبه هو بأنه حركه منزل في تلك النواحي ، وقد حزنه لكونه لم يبلغ أمنيته ، فليس كالقلب الذي بلغ غايته في تلك المنازل ، فلذلك دعى للأول وأثنى عليه ولم يفعل ذلك في المنزل الذي حزن قلبه ، وعقب بالتمني أن يكون من أهل خالد المعروف به ذلك المنزل ، ومن أهل مناف ذلك المنزل وعبر عنه بضمير العقلاء<sup>1</sup> تعظيماً له وكان ذلك المنزل بساط خالد ومناف ، أي ياليتني من منزل ذينك الرجلين الذي بلغ القلب فيه منتهاه ، لا كالمنزل الذي فيه قلبي وهاجه وشجاه ، ويحتمل لأن يكون خالد ومناف ممن بلغ قلبهما غايته في ذلك المنزل ، فتمنى أن يكون من صنفهما باعتبار تلك الخاصة ، أو عضواً منهما لا سيما إن كان قلبهما البالغ غايته وأرى ثقلاً من كتعلقات التمني أي إن كنت من أهل منزلهما أو منهما بالاعتبارين [111] أو ثقل القوم وأمتعتهن المحملة ورحيلهم المستلزم غالباً رؤية ضغائنهم ، فأتسلى وأتمتع ممن أحب ، ولو بمثل ذلك النظر ، وفي ذلك نوع من الوصل والإحسان لا كالمنزل الذي فيه قلبي ، فإني لا أرى لهم ثقلاً ولا ضغائن لكونهم لا ينتقلون كأهل الحواضر أو يبالغون في حجب الحريم ، ومثل هذا التضيق إساءة إلى المحب ، ولا خير فيمن أساء إلينا أيها المحبين ، ويحتمل أن يكون جاهد في البيت الأول من المشقة ودعاء للمنزل الذي فيه القلب كذلك على سنة المحبين في الدعاء للمحبوبين ومنزلهم بكل خير ، ولو نالهم منهم غاية الشر ثم أخبر أن المنزل الذي فيه قلبه كذلك ، وذلك يستلزم الدعاء له بمثل ما ذكر ، لأنه أراد بالمنزل الأول كلها هو بتلك الصفة ، والثاني بعض أفرادها ، وعلى هذا فيحتمل خالد مناف أن يكونا ممن اشتهر ببلوغ قلبهما المشقة العظيمة في منزل من المنازل ، فيتمنى حالتهما لكونهما أقصى حالات الحب وإن نالا المشقة فيه ، لأنَّ تلك درجة عظيمة عند المحبين يتمنونها على ما فيها من المشاق ، وأرى ثقلاً على هذا خبر آخر للبيت أي وليتني أرى

<sup>1</sup> - (س): القتلاء

ثقل إعياء المحبة وأثقلها ، وغير هذه الدرجة التي ليس فيها تحمل مشقة المحبة إساءة للمحبين ، ولا خير فيمن لنا أساء أيها المحبين ، ولعله أشار بخالد لنا على أساء ومناف إلى تمنى أن يكون على سيرة أصحاب رسول الله ﷺ ، كخالد بن الوليد<sup>1</sup> ومن كان منهم من بني عبد مناف رضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، في تحملهم المشاق العظيمة من الجهاد وغيره في ذات الله تعالى ، وتنكير دار وغيرها من النكرات في البيتين ، إما للتعظيم أو النوعية وال في القلب للجنس ، وإضافة قلب للتعظيم ، ودهر ومناف (للاختصاص)<sup>2</sup> ، والإشارة بثم للتعظيم ، وتقديم دهر على دار للوزن ، ولنا على أساء لذلك أو للحصروالأول أولى ، وفي الثاني دقة ، ومفعول شجا محذوف للعلم به أي شجاه والضمير للقلب ، أو شجاني وتقديم قلبي المفعول على منزل الفاعل للوزن ، ودار فاعل إما حقيقة أو مجاز أي هل دار ، وإسناد هاج إلى منزل مجاز أي حب أهله ، وثقلا من الكناية لانه من التعبير الملزوم عن اللزم الذي هو الطغائن ، مع جواز إرادة الملزوم أو من الانتقال كثير رماد القدر ، وهاج وشجا وخالد ومناف من مراعات النظر ، وفي جاهدوهاج قلب بعض .

### الإعراب

باء بها إما للسببية أي بسبب حبها ، أو للظرفية وهي متعلقة بجاهد ، والقلب مبتدأ وجاهد خبره ، والجملة صفة دار أويكون بها صفة دار والقلب فاعل ، ويصح نصب جاهد في هذا الوجه على الحال من القلب ، وعلى رفعه يكون خبر محذوف عائد على القلب ، وثم مفعول لهاج أو شجا ، وفاعل شجا ضمير المنزل ، وجملة قد هاج مستأنفة ، أو حال من دار ومن خالد خبر ليت ، وجملة أرى ثقلا إما خبر آخر ولم تعطف لاستقلالها بالخبرية ، أو تفسيرية للخبر أو حال من الضمير في المجرور ، وجملة لا خير مستأنفة فلذا لم تعطف على ما قبلها لئلا يتوهم اشتراكها مع التي قبلها في معانيها .

### الرمل

هذا هو البحر الثامن وثالث أبحر الدائرة الثالثة ، وتقدير أصل الترجمة كما في غيره وهو في اللغة ضرب من السير ، ورمل الحصر ضم بعضه إلى بعض ، قال الجوهري: "الرمْلُ بالتحريك الهرولة ، وزمَلْتُ بين الصفا والمروة رَمَلًا ورَمَلًا ، والرمْلُ جنس من العروض ، والقليل من المطر والجمع أَرْمَالٌ ، وخطوط في قوائم البقرة الوحشية تخالف سائر لونها"<sup>3</sup> . وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من فاعلاتن ست مرات ، وقد استعمل مجزوءاً ،

<sup>1</sup> - هو ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن كعب، سيف الله تعالى وفارس الإسلام، وليث المشاهد، السيد الإمام الأمير الكبير قائد المجاهدين... عاش ستين سنة، توفي بمحرم سنة إحدى وعشرين. الذهبي، سير أعلام

النبلأ 1 / 366

<sup>2</sup> - (و): للتخصيص، وهي مصححة في الهامش ب: للاختصاص

<sup>3</sup> - الصحاح 4 / 1713

فبقي على أربعة أجزاء ، وسمي رملا لخفته على اللسان وسرعته عليه ، كما يرمل الإنسان في أشواطه ، وقيل تشبيها له برمل الحصى وهو نسجه قاله الخليل ، وقيل لأن الرمل الذي هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن فسمي به<sup>1</sup> ، وقال بعضهم وجه العلاقة أن الرمل ليس له تمكن الشعر الطويل الموفور لقصر وزنه وانتقاص أجزائه واضطرابها بالزحاف ، ففيه سرعة لذلك. والظاهر أن علمية الرمل على البحر المخصوص بالغلبة.

## المتن

حبونك سحقا مألوك الخنس فاربعا \* ففي مقفرات ما لما فعلت دوا  
فصلت قضاها صابر وهي أقصدت \* له واضحات دونها عدت القنا

## الشرح

**المفردات:** (حبونك) أي أعطيتك ، قال الجوهري: "حباه حبوا أي أعطاه ، والحباء العطاء وحابيته في البيع محاباة ، قال الأصمعي فلان يحبوا ما حوله أي يحبيه ويمنعه"<sup>2</sup> ومراد الناظم الرمز بالحاء على بحر الرمل ، وبالباء على انه له عروضين ؛ الأولى محذوفة والثانية مجزوءة ، وبالواو على أن لها ستة أضرب للعروض الأولى ثلاثة ؛ الأول متهم ، والثاني مجزوء كالعروض ، والثالث محذوف. (سحقا) بفتح السين ، قال الجوهري: "سَحَقْتُ الشيء فأسَحَقْتُ إذا سكهته ، وأسَحَقْتُ الثوب البالي ، وأسَحَقْتُ في العدو فوق المشي ودون الحُضُر ، وأسَحَق بالضم البعد ، يقال سَحَقًا له ، وكذلك السُحُقُ مثل عُسْرٍ وَعُسْرٍ. وسَحَقَ بالضم فهو سحيق أي بعيد ، وأسَحَقَهُ الله أبعده ، وأسَحَقَ الثوب أي أخلف وبلى ، عن يعقوب قال: وأسَحَقَ خُفَّ البعير أي مَرَنَ ، وأسَحَقَ الضرع ذهب لبنه وبلى ولصق بالطن"<sup>3</sup>. (مالك) قال الجوهري [112] "الألوك الرسالة وكذاك المالك ، والمألوك بضم اللام فيهما"<sup>4</sup> ، وقال صاحب العين: "المألوك والألوك بفتح الهمزة الرسالة ، لأنها تولك في الفم كما يألك الفرس اللجام ، أي يعلكه والفعل ألك بين القوم ألك وألوكا بضم الهمزة ، كقعود إذا ترسل ، ومألوك من الأمثلة المزيد فيها ، ولم يأت إلا إسما"<sup>5</sup> ، وأما مالك فأحد ما جاء من المصادر على نفع ، قال أبلغ النعمان عني مألوكا ومكرم ومعون ومهلك وميسر ، وهو رأي الكوفيين ومختار ابن مالك ومنهم من نفى هذا البناء وقال هذه مما رخم بحذف تاء التأنيث ، ومنهم من قال هي مما بينه وبين واحده التاء.

<sup>1</sup> - الخطيب التبريزي، الكافي في علم العروض والقوافي 61.

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2308

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 4 / 1494

<sup>4</sup> - المصدر نفسه / 1611

<sup>5</sup> - العين 1 / 80

(الخنس) قيل أنه ترخيم الخنساء اسم المرأة المشهورة ، من ترخيم غير المنادى للضرورة ، إلا أن ابن مالك شرط فيما يرخم كذلك صلاحيته للنداء<sup>1</sup> ، وال هنا تمنع النداء. قلت قال ابن مالك في "شرح التسهيل": "ال تمنع من هذا الترخيم ، فلا يقال في (الحمي)<sup>2</sup> مكة من ورق الحم ، أنه مرخم ضرورة ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم ، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم كقوله: عفت المنا بمتالع فأبان ، أراد المنازل"<sup>3</sup>. وانظر تمام كلامه فيه ، ونظير هذا التغيير المدعى في الخنساء لإقامة الوزن بل هو أبعد منه ، ما أنشده الجوهري لأبي زيد بن الصمة أو دريد بن الصمة:

أخناس قد هام الفؤاد بكم \* وأصابه نبل من الحب<sup>4</sup>.

قال يعني الخنساء بنت عمر بن الشريد<sup>5</sup> ، فغيره ليستقيم له وزن الشعر. قلت وهذا كله تكلف والأولى أن يجعل الخنس بضم الخاء جمع خنساء الصفة ، قال الجوهري: "ال خنس تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة ، والرجل أخنس والمرأة خنساء ، والبقر كلها خنس"<sup>6</sup> ، وفي بعض النسخ سحق المالك بتعريف المالك وإضافة سحق إليه.

(فاربعاً) أمر بمعنى أرفق ، وهو مسند للواحد المخاطب مؤكدا بالنون الخفيفة مبدلة ألفا ، ويحتمل لأن يكون مسندا للإثنين والألف ضميرهما هو في الشاهد ، إلا أنه أوقع موقع أفعل ، نحو : ألقيا في جهنم ، وبا حاريس اضربا عنقه ، ، وقفا نيك في وجه ، قال الجوهري: "ابن السكيت: رَبَعَ الرجل يربع إذا وقف وتحبّس ، ومنه قولهم اُرْبَعْ على نفسك وأُرْبَعْ على طُلْعِكَ أي ارفق بنفسك وكف"<sup>7</sup> ، وقال غيره ربع بالمكان أقام فيه وفي حديث صلت ابن اشيم ، فقلت لنفسي أي نفسي جعل الله رزقك كفافاً فأربعي فربعت ولم تك. (مقفرات) جمع مقفرة صفة لمحدوف ، أي خاليات قال الجوهري: "أقفرت الدار خلت ، وأقفر الرجل صار إلى الفقر ، عن ابن السكيت: وأقفر الرجل لم يبق عنده أذم ، وفي الحديث "ما أقفر بيت فيه خل" والفقر مفازة لا نبات بها ولا ماء ، والجمع قفار يقال قفر ومفازة وقفر قفرة أيضا ومقفار"<sup>8</sup>. (دوا) ممدود ممدود وقصره ضرورة ، قال الجوهري: "الدَّوَاءُ ممدود ، واحد الأدويّة والدَّوَاءُ بالكسر لغة

<sup>1</sup> - شرح التسهيل 3 / 421

<sup>2</sup> - (و ، ر) : قواطنا. والأصل ما ذكرناه تبعاً لشرح التسهيل وما ورد في (س)

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 4 / 431

<sup>4</sup> - البيت لدريد بن الصمة، في قصيدته: حيوا تماضر وأربعوا صحي

<sup>5</sup> - هي الخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد، صاحبة المراثي في أخويها صخر ومعاوية. ينظر ترجمتها في: المؤلفات والمختلف

والمختلف 157 ، والشعر والشعراء 200

<sup>6</sup> - الصحاح 3 / 925

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 3 / 1212

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 2 / 797

فيه ، وقيل مصدر دَاوَيْتُهُ مداواة ودواء<sup>1</sup>. (صلت) قال الجوهري: " الصَلْتُ الجبين الواضح ، تقول منه صَلْتُ بالضم صَلُوْتَةً ، وسيف إَصْلِيْتُ صَقِيل ، أو مُصَلَّتْ ، وأَصَلْتُ بسيفه جرده من غمدهوضربه بالسيف ، صلتا وصلتا ضربه به ، وهو مصلت ، والصلت بالضم السكين الكبير وجمعه اصلاات ، ورجل مصلت بكسر الميم وأصلتي ومنصلت وصلت ومصلات ماض في الأمور والصلت اسم رجل"<sup>2</sup> ، والظاهر أن مراد الناظم اسم رجل ، وقال بعضهم يحتمل أن يريد الصفة أي ماض ، أو الصلت العلم وهو منقول منه ، أو من الجبين الواضح ، وال على الأول للمح الصفة وحذفها جائز كما نطق به ، وعلى الثاني للغلبة وحذفها لغير نداء وإضافة قليل عند ابن مالك ، وهذا منه خلاف لبعضهم انتهى بالمعنى. (قضاها) <sup>3</sup> فرغ منها ، من قضى الحاجة أو صنعها وقدرها ، ومنه ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>4</sup> ذكر هذه المعاني كلها الجوهري<sup>5</sup>. (صابرا) أي حابسا نفيه ، قال الجوهري: "الصَبْرُ حبس النفس عند الجزع ، وصَبَرَ عند المصيبة يَصْبِرُ صَبْرًا ، وصَبْرَتُهُ: حبسته ، ومنه ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ أو حلفته أو قتلته صَبْرًا ، وكذلك أصبرته والمَصْبُورَةُ ، اليمين ذات الروح التي نهى عن صبرها حية ثم ترمى للقتل"<sup>6</sup>. (أقصدت) أي قتلت سريعا ، قال الجوهري: "أَقْصَدَ السهم أصاب فقتل مكانه ، وأَقْصَدْتَهُ حية قتلته ، قال الأخطل: وإن كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِي إِذْ رَمَيْتَنِي \* بِسَهْمِيكَ فَالْزَامِي يُصِيبُ وَلَا يَدْرِي. أيولا يَخْتَلُ ، والقصد إتيان الشيء تقول أقصدته وله وإليه وقصدت قصده نحووت نحوه"<sup>7</sup>. (واضحات) جمع واضحة أي بينات أو بياضات ، قال الجوهري: "وَضَحَ الأمرُ يَضْحُ وَضُوحًا واتَّضَحَ أي بان ، وأَوْضَحْتُهُ أنا ، وأَوْضَحَ الرجل وَلَدَ له أولاد بيض ، ومن أين أوضحت ؟ أي من أين اطلعت ، ومن أين بدأَوْضَحُكَ ، واستوضحت الشيء وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه ، واستوضحته سألته أن يوضح لك ، والوضح الضوء والبياض ، يقال بالفرس وضح أي سمة ، والوضح الرجل الأبيض اللون الحسنه والواضحة الأسنان التي تبدوا عند الضحك"<sup>8</sup> ، وبقي من المادة أشياء مناسبة. (دونها) أي أدنى من مكانها. (عذب) حلا أو طاب ، قال الجوهري: " الْعَذْبُ الماء الطيِّب ، وقد عَذَبَ غُذُوبَةً ، والأعذبان[و113] الرقيق والخمر ، واستعذب ماءه استقاه عذبا ، أو عَدَّه عذبا ، وَيُسْتَعَذَّبُ له من بئر كذا يستقي له ،

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2342

<sup>2</sup> - الصحاح 1 / 256

<sup>3</sup> - جاء على الهامش من (و) ما نصه: "فقضاها سبع سماوات" أو من حكم بها ، ومنه "قضى ربك " أو أغاها وأبلغها.

<sup>4</sup> - الإسراء: 4

<sup>5</sup> - الصحاح 6 / 2463

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 2 / 706

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 2 / 524

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 1 / 415

وعذبة اللسان أو الميزان أو غيرهما.<sup>1</sup> طرفه وجمعه عذب بينه وبين واحدة التاء ويحتمل أن يكون لفظ الناظم فعلا على فعل المضموم العين وجمعا كثر المفتوح العين. (القنى) جمع فتاة بينه وبين واحدة التاء وهي الرماح ، ويحتمل غير هذا ، قال الجوهري: "القنى الرضى عن أبي زيد ، يقال من أعطى مائة من المعز أعطي القنا ومن الظأن الغنى ومن الإبل المني ، وأغناه الله وأقناه أعلاه ما يسكن إليه ، والقنو العذق وجمعه قنوان وأقناء والقنى مقصور مثله ، وجمعه أقناء والقنى جمع قناة الرمح وجمعه قنوات ، وقنى على فاعول وقناء وكذا القنوات المحفورة ، وقناة الظهر ما ينتظم القفار والقنى أحد يدا ب الأنف ورجل أقنى الأنف وامرأة قنواء بيئة القنى وهو عيب في الخيل".<sup>2</sup>

### التركيب

يقول بحر الرمل لع عروضان وستة أضرب ، فسحق من شاهد العروض الأولى المحذوفة وضربها الأول المتمم ، وهو:

مثل سحق البرد عفى بعدك الـ \* قطر مغناه وتأويب الشمال<sup>3</sup>

تقطيعه: مثلسحقل برد عفقبعدكل \* قطر مغناهوأتأوبششمال

تفعيله: فاعلاتن فاعلاتن فاعلن \* فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

الضرب المتمم في الاصطلاح ما كان في عروضه نقص ، أو تقول هو ما زيد في ضربه على وزن عروضه سبب خفيف ، هو من نفس الجزء كما هنا ، وزن الضرب فاعلاتن والعروض فاعلن.

والمألك من شاهد ضربها الثاني المقصور ، وهو:

أبلغ النعمان عني مألكا \* أنه قد طال حبسي وانتظار<sup>4</sup>

تقطيعه: أبلغننعمنا نعننيمألكن \* أننهو قد طالحبسي وانتظار

تفعيله: فاعلاتن فاعلاتن فاعلن \* فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

والخنس إشارة إلى الخنساء من شواهد الضرب الثالث كالعروض ، وهو:

قَالَتْ الْخَنْسَاءُ لَمَّا جِئْتُهَا \* شَابَ بَعْدِي رَأْسُ هَذَا وَاشْتَهَبَ<sup>5</sup>

تقطيعه: قالتلخنساء لهما جئتها \* شاب بعدي رأس هذا واشتهب

تفعيله: فاعلاتن فاعلاتن فاعلن \* فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

<sup>1</sup> - الصحاح 1 / 178

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6 / 2468

<sup>3</sup> - البيت لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ، تحقيق حسين نصار . مكتبة الحلبي ، مصر 1957 . ص 125

<sup>4</sup> - البيت لعدي بن زيد ، سبق ترجمه ص 70

<sup>5</sup> - البيت لامرئ القيس ، ديوانه ص 48

وأربعاً من شاهد العروض الثانية (المجزوءة)<sup>1</sup> وضربها الأول المسبغ:

يا خليلي أربعا فس \* تخبرا رسما بعسفان

تقطيعه: يا خليلي يربعا فس \* تخبرا رسمن بعسفان

تفعيله: فاعلاتن فاعلاتن \* فاعلاتن فاعليان

ومقفرات من شاهد ضربها الثاني المجزوء ومثلها ، وهو:

مقفرات دارسات \* مثل آيات الزبور<sup>2</sup>

وتقطيعه وتفعيله: فاعلاتن. ولها من شاهد ضربها الثالث المحذوف ، وهو:

مالما قرت به العيب \* نان من هذا ثمن<sup>3</sup>

وتقطيعه: مالما قر رتبهل عيب \* نان من هذا ثمن

وتفعيله: فاعلاتن والضرب فاعلن.

وصلت أول كلمات شواهد الزحاف فصلت من بيت الخبن:

وَإِذَا رَأَيْتُ مَجْدٍ رُفِعَتْ \* نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَّاهَا<sup>4</sup>

وقضاها من بيت الكف: لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ حَاجَةً \* ثُمَّ جَدَّ فِي طَلَابِهَا قَضَاهَا<sup>5</sup>

وصابرا من بيت الشكل: إِنَّ سَفْذًا بَطَلٌ مُهَارِسٌ \* صَابِرٌ مُخْتَسِبٌ لِمَا أَصَابَهُ<sup>6</sup>

واسم أجزاء هذا البيت سالم ، طرفان محذوف ، سالم مطرفان متمم.

وأقصدت من بيت الخبن الجائز في الضرب المقصور:

أَقْصَدْتُ كِسْرَى وَأَمْسَى قَيْصَرَ \* مُغْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابٌ حَدِيدٌ<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من (و)

<sup>2</sup> - البيت للناطقة الشيباني، ديوانه، دار الكتب المصرية 1932. ص54

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في العروض لابن جني 81، والكافي في العروض والقوافي 64، والجامع في العروض والقوافي 137، وشرح القصيدة الخزرجية للشريف 185، وكنوز الرامزة 99، والعروض للرعي 42، وشرح عروض ابن الحاجب 120.

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 81، والكافي في العروض والقوافي 64، والجامع في العروض والقوافي 138، وشرح القصيدة الخزرجية للشريف 185، وكنوز الرامزة 99، وشرح عروض ابن الحاجب 120، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 120.

<sup>5</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 82، وعروض الورقة 53، والكافي في العروض والقوافي 64، والجامع في العروض والقوافي 138، وشرح القصيدة الخزرجية للشريف 185، وشرح عروض ابن الحاجب 120، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 110

<sup>6</sup> - لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 64، وشرح القصيدة الخزرجية 186، وكنوز الرامزة 100.

<sup>7</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 72، والكافي في العروض والقوافي 65، وشرح القصيدة الخزرجية 186.

واضحات من بيت الخبن الجائر في الضرب المسبغ:  
 وَاضِحَاتٌ قَارِيبَاتٌ \* تٌ وَأَدَمٌ عَرَبِيَّاتٌ<sup>1</sup>  
 وأجاز بعضهم استعمال العروض الأولى تامة من غير حذف ، كقوله:  
 ذكر أيام غرتنا منكرات \* حدثت فيها أمور وامور<sup>2</sup>  
 وقوله: يا خليلي اعذراني إنني \* من حب سلمى في اكتئاب وانتحاب  
 وقال الزجاج الضرب الأول من العروض الثانية قليل جدا ، إلا أنه قد جاء منه:  
 لأن حتى لو مشى عليه \* الذر كاد يدميه<sup>3</sup>  
 وقال في ضربها الثالث لم أجد عليه شعرا صحيحا للعرب ، قيل يعني قصيدة كاملة ، وزاد  
 للرمل عروضاً ثالثة مجزوءة محذوفة لها ضرب مثلها ، ومنه:  
 طاف يبغي نجوة \* من هلاك فهلك  
 وقال بعضهم في الضرب السادس وهو ثالث الثانية ، هذا الضرب قليل أثبتته الخليل وأنكره  
 الأخفش ، وزعم أنَّ مالها قرت ، محدث وقال في العروض التي زادها الزجاج ، أن لها عنده  
 ضربين ضرب مثلها وبيته:  
 بؤس للحرب التي \* غادرت قومي سدا<sup>4</sup>  
 . ومثله: قد علمنا ما الذي قبله لا أم لك  
 والثاني مخبون قالت أم تأبط شرا تراثيه : طاف يبغي البيت ، وزاد لها غير الزجاج ثالثا  
 مجزوءا ومقصورا ، وبيته:  
 ليت شعري ما الذي \* فعلت أم البنين.  
 ومن غريب الرمل ما انشده الثعالبي<sup>5</sup> في "أجناس التجنيس":  
 كنت من فرط ذكاء \* كاشتعال النار في الجزل اليبس<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - البيت بلا نسبة في: العروض لابن جني 82، والكافي في العروض والقوافي 65، وعروض الورقة 54، وشرح القصيدة الخرجية 186، وكنوز الرامزة 100.

<sup>2</sup> - لم أقف على قائله في جملة المصادر التي بين يدي

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5 / 463، والكافي في العروض والقوافي 63.

<sup>4</sup> - البيت من الشواهد العروضية، ولم يعرف قائله

<sup>5</sup> - العلامة شيخ الأدب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري. الشاعر، مصنف كتاب يتيمة الدهر في في محاسن أهل العصر، وله كتاب فقه اللغة، وكتاب سحر البلاغة، وكان رأسا في النظم والنثر، توفي سنة 143 هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 11 / 236، وطبقات ومراتب النحويين واللغويين ، ووفيات الأعيان 3 / 178-180.

<sup>6</sup> - البيت للثعالبي، لم أجده في ديوانه، دراسة وتحقيق محمود عبد الله الجادر. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990م ، وهو في يتيمة الدهر، قسم ملح أشعار أهل الجبال وفارس/ ص 252

فإنه بين مخمس ، ووجهه أنه استعمل الجزء في العروض دون الضرب ، أو في الضرب دون العروض ، كالعلل وزحاف هذا البحر الخبن وهو حسن ، والكفّ وهو صالح ، والشكل وهو قبيح ، وقال بعضهم والخبن في الرجز قبض في الهزج كفّ ، في الرمل وهو حسن في الرجز [114] ، والقبض والكف صالحان ، والطّي في الرجز كف ، في الهزج خبني الرمل ، والخبن في أول جز<sup>1</sup> من الرمل حسن ، وفيما عداه صالح . والكف في الهزج صالح والطّي في الرجز كذلك ، والخبل جائز في الرجز ممتنع في الرمل ، والهزج لفساد المعاقبة فيهما .

### ● تنبيه

قرر الخليل أن كل شعر حذف من أتم بنائه حرف متحرك أو زنته ، فلا بد فيه من حرف مدّ ولين للردف ، وهو مراد ابن الحاجب بقوله: وما نقص محركا عن تمام ردفه حملا<sup>2</sup> ، ولا يقال انتقضت هذه الكلية في العروض الأولو ضربها الأول من هذا البحر للحذف منها بلا عوض ، لأن تلك الكلية في الضرب لأنه محل الردف لا في العروض إذ ليس بمحله إلا في التصريع ، ولم يوجد هنا ، ولا يوجد إلا مع الوصل والخروج ، وابن الحاجب ذكر هذا في كلامه على الثالث من ضروب الطويل ، وهو مما يدل على اختصاصه بالضرب<sup>3</sup> .

وأما معنى تركيب الكلمات ، فهو يقول للمحب الجاهد قلبه المتقدم ذكره في البيتين قبل هذين ، أعطاك هؤلاء النسوة ثوبا باليا ، وذلك الثوب مرسل إليك من المرأة المسماة بالخنساء ، وأمن النسوة الخنس ، وذلك وإن لم يكن له بال لكنه من المحبوب عظيم ، لأن فيه نوعا من الوصل ، وقدرًا من العطف ، وإن قلت قيمته ، والمحب يرضى من محبوبه بأقل من ذلك ، فافرق على نفسك مما تحمّلها من مشقة الهجران ، واقنع بذلك القدر من الوصل ، فإنه للذي فعلته الخنساء المذكورة أو الخنس في مقفرات المكنى بها عن قلوب الرجال الخالية من العقل لما دهمها ووللها من أمر المحب دواء ينفعها إلا الوصال ، وهذا المهدي لك من قلبها أو من قبله من مبادئه ، وشبه قلوب المحبين لخلاؤها من العقل المحصل لمنافع البدن الظاهرة والباطنة بالفقار من الأرضين ، ثم قال فصلت أي فالرجل الماضي في الأمور الناقد فيها هو الذي قضى هذه الخلطة من الرفق بالنفس عندما دهاه من أمور الحبّ العظام ، حالة كونه صابرا على مشاقها وصبره كائن ، والحالة أن تلم الأمور أو تلك الخنساء المحبوبة أو الخنس أقصدت أي قاربت القتل سريعا فعبر بالقتل عن تلك الحالة مجازا لشدها ، ولذلك الصلت من تحمل أمثال هذه المشاق أمور بيناتمن الشدائد ، دون تلك الأمور بطيب الفتى عند غيره ، الذي لا تحمل عنده فهو يختار الموت بالرماح ، ولا يتحمل أدنى من تلك الأمور الذي يتحملها الصلت ، أو دون تلك الأمور مثل مشقة أطراف الرماح ، وهذا معنى في البيتين

<sup>1</sup> - ينظر: سيبويه، الكتاب 4 / 441

<sup>2</sup> - لم أعثر على هذا البيت في عروض ابن الحاجب، ولا في قصيدته المقصد للخليل في علم الخليل .

<sup>3</sup> - ينظر: علي الفيوم المقرئ، شرح عروض ابن الحاجب، ص60

مليح مرتبط ، ويجوز أن يكون أقصدت تعديّة قصدت ، وله متعلق به وواضحات مفعول أقصدت أي والحال أن المذكورة أو المذكورات أقصدت للصلت أمورا واضحات ، دون تلك الأمور إلى آخره ، ويجوز أن يرفع واضحات بأقصدت ، والمراد بهنّ النساء البيض الحسان ، يصبر وقد أقصدت واضحات لأجله لا كمثلك أيها المخاطب الذي لم تصبر لواحدة ، ويحتمل تخريج البيتين على معان شتى بحسب معاني مفرداتها يطول تتبعها ، وقال بعضهم في معنى البيتين ؛ أعطاك أولئك النسوة ما لا يكون حبا عند ذوي المروءة من الثياب السحقة البالية ، وقت رسالة الخنساء هذا وإن أريد بسحقا الثوب البالي حقيقة أو مجازا ، عبر عنه سوء الحال ، وانتفاع اللون ، وإن أريد الإبعاد فيقول أعطيتك مكان الحجباء إبعاد أو اطرادا وقت رسالة الخنساء ، فلذلك يحقّ لك نبذهنّ ساليا عنهنّ ، وتقيم في رسوم مقفرات أو فأقم في رسوم مقفرات باكيا متحسرا على وصلهنّ ، ليس لما فعلن من ذلك شيء يصلحه يكون له كذا ، ثم قال إن رفعت يوما راية مجد في دفع مضرة ، أو (جلب) <sup>1</sup> نفع بمسرة فصلت أي رجل ناقد في الأمور أو الصلت هو يفرغ منها أو يصنعها ويقدرها صابرا ، أو إن هي قصده أي أدت إلى قتله سريعا أشار إلى أن الصلت لا ينال منه ما ينال من غيره ، بقوله له واضحات دونها عذب الفنى ، فكفى عن ذلك بأن واضحاته دونها أطراف الأسنة ومن كانت دون رأسه جراء الأسنة فهو عزيز منيع لا محالة ، فتأمل واختر .

تنكير النكرات في البيتين للتعظيم ، إلا سحقا فلتحقير أو التقليل أو النوعية ، ويحتمل التعظيم لأنه أبذل منه ما أضيف للجنس ، والإضافة فيه للتعظيم والأدواء فلتقليل ، ويحتمل واضحات النوعية ، وال في الخنساء للمح الصفة ، وإن جمعا فللجنس والإيهام في لما للتعظيم ، وتقديم المسند في وهي ، يحتمل التخصيص أو تقوي الحكم ، وفا فاربعا للسببية ، وفي البيت الأول تعقيد لفظي كما تراه في الإعراب ، ومقفرات يمكن أن يجعل من الإستعارة بالكناية على ما شرحناه ، وتقدم وجه المجاز في أقصدت ويمكن تخريج معان من البيان في البيتين بتكلف .

### الإعراب

حبونك فعل ماضي والنون فاعل ، وهو ضمير النسوة يفسره السياق ، والكاف مفعول أول وسحقا مفعول ثان ، ومالك بدل من سحقا وهو مصدر بمعنى المفعول ، أي مرسل والخنس مضاف إليه ، فإن كان جمعا فمخفوض بالكسر ، وإن كان مرخما فالسين مفتوحة لأن المرخم في غير النداء للضرورة إنها يرخم على نية أن المحذوف مذكور وقيل يجوز ترخمه على نية التهام كما في ترخيم الهنادى [و115] وإن كان الحذف لا على وجه الترخيم ، فليس إلا فتح السين وجملة أربعا معطوفة على حبونك من عطف الإنشاء على الخبر ، ومقتضى ما تقدم في التركيب إن في مقفرات متعلق بفعلت ، وأن الفاء الداخلة على في الجارة داخلة في الأصل

<sup>1</sup> - سقطت من (و) و(ر)

على ما النافية ، وإنَّ الأصل فما دواء لما فعلت الخنساء في مقفرات ، والجملة المعطوفة بهذه الفاء من عطف الخبر على الإنشاء ، إلّا أنَّ في هذا الإعراب تقديم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف ، وعلى ما النافية ولها صدر الكلام ، وذلك لا يجوز لكنه ارتكبه لضرورة الوزن ، أو يقدر عامل آخر في المجرور يدل عليه فعلت لأن ما المجرورة باللام يحتمل أن تكون موصولا اسميا ، وعائدها محذوف أي فعلته ، أو حرفيا أي لفعلها ، أو نكرة موصوفة بفعلت والعائد أيضا محذوف ، أي لشيء فعلته ، ودواء مبتدأ وخبره لما وما النافية تميمية ، فالمجرور باللام في محل رفع ، ولا يصح أن يكون محله النصب على أنها حجازية ، لأن خبر الحجازية لا يتقدم ، وعلى ما قدمنا من شرح بعضهم يكون العامل في مقفرات فعل محذوف تقديره فتقيم أو فأقم في مقفرات ، والفاء العاطفة لذلك الفعل المحذوف على ما قبله لكنه صرح قبل ذلك الكلام الذي نقلنا عنه بأن الفاء زائدة ، فيكون العامب في المجرور عليها إما حبونك أو اربعا ، وقال أيضا أن فتح سين سحقا مراد به الثوب البالي ، فهمو مفعول ثان ، ومألكا انتصب انتصاب المصدر النائب عن الزمان ، وعامل الظرف حبا فقط ، وإن ضم سينه مراد به الإبعاد فيصح عمله فيه ، ويصح عمل الفعل ، أو انتصب بدلا من ضمير المخاطب أو على إضمار حرف النداء ، أي يا رسول الخنساء ، أو دارسالتها ووقع فعلت موقع فعلمن .

وصلت إن كان علما فواضح وإن كان صفة فذلك مسوغ الابتداء بالنكرة ، وصابرا حال من فاعل قضاها ، وله واضحات بالرفع جملة في موضع الحال من الضمير المرفوع بصابرا أو بقضى وبالنصب تقدم إعرابه ، وعذل إن كان جمع عذبة فهو مبتدأ مضاف إلى الفتى خبره دونها والجملة صفة واضحات ، وإن كان فعلا فالقناء فاعل ودونها ظرف مكان معمول له والجملة صفة واضحات أيضا ، ويجوز جعل دونها صفة واضحات ، وعذب عبي أنه جمع فاعل به ، وهنا انتهى تفصيل القول في الدائرة الثالثة .

## السريع

تقدير الترجمة تقدم ، وهذا هو البحر التاسع ، وهو أول أبحر الدائرة الرابعة وهو في الأصل صفة ، قال الجوهري: "السُرعة تقيض البطء ، وسُرْعَ سِرْعًا كَصَغْرٍ صَغْرًا فهو سريع ، وعجبت من سُرْعَتِهِ وسِرْعِهِ كَصَغْرٍ ، عن يعقوب . والسَّرْع السَّرْع كالوَحَى الوَحَى ، وأسرع في السير وهو في الأصل متعد والمسارة المبادرة"<sup>1</sup> ، والمادة طويلة .

وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من مستفعلن مستفعلن مفعولات ومثلها ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، قال الخليل سمي سريعا لسرعته على اللسان ، وبيان قوله أن وتد مفعولات فيه مفروفا ، فلفظه كلفظ السبب والأسباب أسرع من الأوتاد ، ومذهب الخليل وهو المعروف قديما وحديثا بناؤه مما ذكر ، وقال الأخفش مبني من

<sup>1</sup> - الصحاح 3 / 1228

مستفعّلن (مستفعّلن) <sup>1</sup>فاعلاتن ، لأنّ الشائع فيه جريانه على فاعلاتن ، وزحافه فلا يدعى مفعولات ما أمكن لها فيه من الوقف على متحرك ، ومما استدلّ به الخليل سماع مفعولات في عروضه تاما مطويا ، كقول الخماسي :

لا تلمني فالهمجد غير البديع \* يدخل في تيم ومخزوم

لا يقال هو فاعلاتن كَفَ لأننا نقول لم لم يأت سالها ، فإن قيل لأنه علة ولم يسلم فاعلاتن كقولكم في مفعولات ، قلنا لم يثبت الكف علة في شعر لأن امتناا عليّته في الضرب لثلا يوقف على متحرك ، وفي العروض لحملها على الضرب ، ولذا رجعت إليه في التصريح ، وامتناع سلامة مفعولات ليس للوقوف على متحرك ، وقوي مذهب الخليل بأن خصمه ادّعى نقص آخر الجزء فعليه الدليل ، وعورض لأنّ الخليل ادّعى نقصا في الجزء فعليه الدليل ، فالالتزام مشترك ، وأجيب بأن طي مفعولات حسن حيث وقع ، وكفّ فاعلاتن صالح والحسن أقلّ تكلفا ، فيجب الحمل عليه ويطالب الأخفش بكيفية رجوع مفعولات لفاعلاتن لوقوعه موقعه في قوله: يَنْصَحْنَ فِي حَافَاتِهَا بِالْأَبْوَالِ <sup>2</sup>.

لا يقال ليس بشعر عنده لما تقدم من فساد مذهبه ، ولا يقال شعث فاعلاتن ثم أذيل ، لأنّ التشعيث لم يثبت إلا حيث الودد المفروق ، ولم يوجد على قوله ولأنه لم يلزم سوى قيل انه علة أو زحاف ، ولأنّ الإزالة لا تدخل جزءا مقطوعا ، لأنها زيادة لتطويل الجزء والنقص لتقصيره ، فلا يجتمعان في جزء واحد ، ولأنّ الودد إذا اعتلّ لا يزاحف السبب الذي يجاوره ، وهذا زوحف كما يأتي في قوله: لها التقوا بسولاف. وأيضا لا يوجد بحر من سباعيين متفقين وسباعي مخالف لهما إلا وودد مفروق ، ومذهب الخليل لا يؤدّي [116] إلى عدم النظر فهو أولى فإن ادّعى من ينتصر الأخفش كون ودد فاعلاتن مفروقا ، ردّ بعدم جريان زحاف السريع على ذلك فإن العروض والضرب في قوله:

النشر مسك والوجه دنانير \* وأطراف الأكفّ عنم <sup>3</sup>

فعلن ولا يتأتى ذلك في فاع لاتن ذي الودد المفروق

## المتن

طفي دونشامحول لا لقليل ما \* به النشر في حافات رحلي قد نها  
أرد من طريق في الطريق وفاءه \* ولا بد إن أخطأت من طلب الرضا

## الشرح

<sup>1</sup> - سقطت من (و)

<sup>2</sup> - العجاج، ديوانه 2 / 86

<sup>3</sup> - البيت للمرقش الأكبر في: عروض الورقة 25، وكنوز الرامزة 102، وشرح عروض ابن الحاجب 124

**المفردات (طغى)** رأيت هذه الكلمة مضبوطة بفتح الطاء والغين بوزن رمى ، وفتح الطاء وكسر الغين بوزن نسي ، وبضم الطاء والغين المبني للمفعول ، وعلى كل حال فمعناه مجاوزة الحدّ ، قال **الجوهري** : "طغىبطنى ويطغو طغيانا أي جاوز الحدّ وكل مجاوز حده في العصيان طاغٍ ، وطغى بالكسر يطغى مثله ، وأطغاه الهال جعله طاغيا وطغى البحر هاجت أمواجه ، وطغى الدم تقشع ، والسيل جاء بهاء كثير"<sup>1</sup> ومعنى تقشع غلب وتمشى في البدن.

(دون) تقدم ومقصد الناظم من الكلمتين الرمز ، فالطاء رمز على تاسع البحور وهو السريع ، والغين والياء التي هي صورة الألف لغو ، والدال رمز على أن له أربع أعاريض ، وهو غاية ما ينتهي إليه عددها. الأولى مطوية مكشوفة ، الثانية مخبونة مكشوفة ، الثالثة موقوفة مشطورة ، الرابعة مكشوفة مشطورة ، والواو رمز على عدد ضربه ، وهي ستة ؛ ثلاثة للأولى الأول مطوي موقوف ، الثاني مثلها مطوي مكشوف ، الثالث أصلم ، وواحد للثانية مثلها ، وواحد للثالثة مثلها ، وواحد للرابعة مثلها ، وقال **الشريف** : "الأولى طغى بضم الطاء وكسر الغين ، لتعين الياء فينتفي اللبس ، إذ ليست من عدد الأعاريض ، ومع فتح الطاء والغين يجيء الألف فيوهم أن له عروضاً واحدة"<sup>2</sup> ، قلت وكذلك ينتفي بفتح الطاء وكسر الغين وتسكين الياء للضرورة ، وهذا أولى من ضبطه بثبوت هذا دون ضبطه ، لأنه لا يتعدى فيبنى للمفعول ، لكنه إنما يرى مثل هذه الكلمات لمجرد الرمز بلا معنى ، وينتفي اللبس أيضاً بفتح الحرفين ومراعات الياء التي هي صورة الألف ، وأيضاً لا بدّ من اعتبار أول الكلمة الثانية رمزاً لقوله دناء ارع ، فلا يصح أخذ الألف رمزاً إذ لا يكون للأعاريض إلا رمز واحد ، وهذا ملّيج .

(شأم) أصله بهمزة ساكنة ، وقد تبدل الفاء لفتح ما قبلها ، قال **الجوهري** : "الشأم بلد تذكّر وتؤنث ، ورجل شأمي ، وشأم على فَعَالٍ ، وشأمي حكاة سيبويه ، ولا تقل شأم وما جاء في ضرورة الشعر محمول على أنه اقتصر من النسبة على ذكر البلد ، وامرأة شأميّة وشأميّة مخففة الياء"<sup>3</sup> ، ( وإنما فسر شأم بالبلاد لكون ذلك في بيت الشاهد ، ولا يبعد أن يقال أتى به إشارة لها في الشاهد لموافقة اللفظ ، ومراد به اسم فاعل إما من شأم السيف أغمده أو سلّه ، فإنه من الأضداد والأرجح الثاني ، أو من شأم مخايل الشيء تطلع نحوها ببصره منتظر له ، وشأم البرق نظر غلى سحابته أين تمطر ، وأصله في ذلك كله شائم ثم قلب فصار شامي ففعل به ما فعل بقاض ، ونظيرها لات وشاك ونحوها ، وإنما يحمل على هذا اليتيم سبك معنى كلماته والتئامها كما ترى بحول الله وقوته)<sup>4</sup> . (محول) الظاهر أنه اسم فاعل من أحال إذا تكلم بالمحال ، القياس بمحيل بالإعلال كفعله ، ولأحال معان ، قال **الجوهري** : "أحال تكلم

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2412

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 187

<sup>3</sup> - الصحاح 5 / 1957

<sup>4</sup> - ما بين قوسي سقط من (ر)

بالمحال ، وأَحَالَ في متن فرسه مثل حال أي وَثَبَ ، وأحال حالت إبله فلم تحمل ، وأحال عليه بالسَّوْط يضربه أقبِل ، وفي المثل: تَجَنَّبَ رَوْضَةً واحَالَ يَغْدُو. أي ترك الخصب واختار الشقاء ، وأحال عليه الحول حال وأحالت الدار وأحولت أتى عليها حول ، وكذلك الطعام وغيره ، وفهو محيل ، قال الكميت: أَلَمْ تُلْهِمْ عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ ، وقال أيضاً: وَمَا أَنْتَ وَالطَّلَلُ الْمُحَوِّلُ. وقال امرؤ القيس:

مِنْ الْقَاصِرَاتِ الطَّرَفِ لَوْ دَبَّ مُحَوِّلٌ \* مِنَ الذَّرِّ فَوْقَ الْأَثْبِ مِنْهَا لَأَثَرَا

واحال عليه بَدَّيْنِهِ ، والاسم الحوالة وأحال بالمكان وأحول أقام به جولا ، عن الكيسائي. واحال من الدلو صبّه وقلبها<sup>1</sup>. (قبل) مصدر قال ، قال الجوهري: "قَالَ يَقُولُ قَوْلًا وَقَوْلَةً وَمَقَالًا وَمَقَالَةً ، وكثر القِيلُ والقَالُ ، وفي الحديث نهى عن قيل وقال وهما اسمان ، وقرئ ذلك عيسى بن مريم ، قال الحق وكذلك القالة"<sup>2</sup>. (النشر) قال الجوهري: "الرائحة الطيبة ، والنشر أيضا الكلاً إذا يبس ثم مطر دبر الصيف فاخضر وهو رديد للرعاية يهرب منه بأموالهم ، ومصدر نشر المتاع بسطه ونشر الميت نشور أشاع وأنشره الله ، وقرئ الحسن نشرها ثلاثياً ، قال الفراء من النشر والطي ، ومصدر نشر الخشبة ينشرها قطعها بالمنشار ، ونشر الخبر ينشره ينشره إذاعه. (حافات) جمع حافة وهو طرف الشيء ، قال الجوهري: "وحافتا الوادي جانبيه ، وتحوفه أي تنقضه" (رحل) منزل قال الجوهري: "الرجل مسكن الرجل وما يستصعبه من الأثاث ، والرجل رحل[117] البعير ، وهو أصغر من القتب ، والجمع الرِّحَال ، وثلاثة أرْجُل"<sup>3</sup>.

(نما) زكى ، قال الجوهري: "نمى المال وغيره ينمي نماءً ، وربما قالوا وإنما نما الله انماءً ، وفي الحديث «لا تمثلوا بنامية الله» أي الخلق لأنه ينمي ونموت الحديث ، انموه وانميه"<sup>4</sup>. ونسخة (علا) معناها ارتفع ، قال الجوهري: "عَلَا في المكان يَغْلُو غُلُوءًا ، وَعَلِيَ في الشرف بالكسر يعلى غَلَاءً ، ويقال أيضا على بالفتح يَعْلَى"<sup>5</sup>. ونسخة بدا ظهر وتقدم. (أرد) أمر من الإرادة ، قال الجوهري: "الإزادة المشيئة ، وأصله الواو بدليل زَاوَدَةٌ ، ونقلت حركتها إلى ما قبلها فسكنت فانقلبت في الماضي ألفا وفي المستقبل ياءً ، وأسقطت في المصدر لمجاورتها الألف الساكنة ، وعوض منها الهاء آخره. وزَاوَدَهُ على كذا مُزَاوَدَةً وِرْوَادُ أي أرادته"<sup>6</sup> وليس لفظ الناطم من الورد لأن الأمر منه ردوا التعرض لحدّ الإرادة على طريقة الحكماء والمتكلمين ،

<sup>1</sup> - الصحاح 4 / 1680

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 5 / 1806

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 4 / 1706

<sup>4</sup> - الصحاح 6 / 2515

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 6 / 2434

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 2 / 478

والفرق بينهما وبين القدرة وغير ذلك مما يتعلق بها ككونها مرادفة للمحبة والرضى ، أو هما أخص منها لا يليق بهذا الفن ولا بهذا المختصر . (طريف) بالمهملة قبل اسم علم ، ويحتمل أن يكون صفة أي المستحسن ، قال **الجوهري** "طرف بالضم وأطرف جاء بطرفة والطريف في النسب الكثير الأباء إلى الجد الأكبر ، وهو خلاف الفعل ذو طرف بالضم طرفة ، وقد يمدح به قال ثعلب الأطراف الأشراف ، واستطرفه عدّه طريفاً ، أو استحدثه والطّارف والطريف من المال المستحدث خلاف التّالد والتّليد ، والاسم الطرفة"<sup>1</sup> ويحتمل أن يكون بالمشالة ، قال **الجوهري**: طرف بالضم طرفة فهو طريف ، وقوم طرفاء وطراف ، وقالوا ظروف كأنهم جمعوا طرفاً بعد حذف الزوائد ، وزعم الخليل انه كذا كبر لم يكسر على ذكر وأطرف ولد بنين طرافاً ، وتطرف تكلف الطرف . (الطريق) قال **الجوهري**: "السبيل يذكر ويؤنث ، الطريق الأعظم والطريق العظمى ، والجمع اطريقة وطرق وطريقة القوم امائلهم وخيارهم وهذا طريقة قومه وهؤلاء طريقة قومهم للرجال الأشراف وعن الفراء وطريقة الرجل مذهبه"<sup>2</sup> . (وفاءه) قال **الجوهري**: "الوفاء ضد الغدر ، ووفى بعهده وأوفى بمعنى"<sup>3</sup> . وتقدّم باقي المادة عند قوله أوخولفت وفا . (لابد) قال **الجوهري** "لابد من كذا كأنه قال لا فراق منه ، ويقال البد العوض"<sup>4</sup> . العوض " (أخطأت) يصح ان يكون بضم التاء للمتكلم وبفتحها للمخاطب ، وهو ضد أصبت ، قال **الجوهري**: "الخطأ نقيض الصواب وقد يمدّو أخطأت ، وتخطأت بمعنى وأخطيت بقوله بعضهم ، وما أخطاه تعجب من خطي لا من أخطأ أبوعبيدة خطي أخطأ لغتان بمعنى واحد وفي المثل مع الخواطي سهم صائب يضرب لمكثر الخطأ يصيب أحيانا ، وقال الأُموي المخطئ مريد الصواب فصار إلى غيره والخاصي متعمد ما لا ينبغي"<sup>5</sup> . (الرضى) ضد السخط ، السخط ، وقد يفسر بالصواب بالإرادة والمحبة ، قال **الجوهري** : "رضيت عنه رضى مقصور مصدر مخصص ، والاسم الرضاء ممدود عن الأخفش ، وسمع الكسائي رضوان وحموان في تثنيتهما والوجه حيمان ورضيان وهي لغة ن والباء أكثر وعيشة راضية مرضية نحو هم ناصب ورضيت معيشة مبني للمفعول لا للفاعل ، والرضوان بكسر الراء وضمها والمرضات الرضى ورضيته فهو مرضي ، وارتضيته فهو مرضي ، وقالوا مرضو على الأصل"<sup>6</sup> ، والمادة طويلة .

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 4/ 1394

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4/ 1398

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6/ 2526

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 2/ 444

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 1/ 37

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 6/ 2357

**التركيب:** يقول بحر السريع له أربع أعاريض وستة أضرب ، فشأم من شاهد العروض الأولى المطوية المكشوفة ، وضربها الأول المطوي الموقوف ، وهو : أَرْمَانُ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرُّ \* رَأْوُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ<sup>1</sup>

**تقطيعه:** أَرْمَانُ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا \* رَأْوُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ

**تفعيله:** مستفععلن مستفععلن فاعلن \* مستفععلن مستفععلن فاعلن

ومحول من شاهد ضربها الثاني المطوي المكشوف مثلها ، وهو:

هَاجَ الْهَوَى رَسْمٌ يَذَاتِ الْقَضَا \* مَخْلُوقٌ مُسْتَعْجِمٌ مُحَوَّلٌ<sup>2</sup>

**تقطيعه:** هَاجَلُهَا رَسْمٌ يَذَاتِ الْقَضَا \* مَخْلُوقُنْ مُسْتَعْجِمُنْ مُحَوَّلُو

**تفعيله:** مستفععلن مستفععلن فاعلن ، ومثلها.

ولقيل من شاهد ضربها الثالث الأصلم ، وهو:

قَالَتْ وَلَمْ تَقْصِدْ لِقِيلِ الْحَنَّا \* مَهْلًا فَقَدْ أَبْلَغْتَ أَسْمَاعِي<sup>3</sup>

**تقطيعه:** قالت ولم تقصد لقي للحننا \* مهلن لقد أبلغتأس ماعي

فالضرب فعلن أصله مفعولات ، حذف وتده. والنشر من شاهد العروض الثانية وضربها المخبولين المكشوفين ، وهو:

النشر مسك والوجوه دنا \* نِيرَ وَأَطْرَافِ الْأَكْفِ عَنَّمْ<sup>4</sup>

**تقطيعه:** النشر مس كن ولوجوه دنا \* نيرن وأطراف فلا كففعنم

فالعروض والضرب فعلن حذف فاء مفعولات وواوه وتأؤه وحافات من شاهد العروض الثالثة ، وضربها الموقوفين المشطورين ، وهو: ينضحن في حافات بالأبوال<sup>5</sup>

**تقطيعه:** ينضحن في حافاتبا بلأبوال

**تفعيله:**

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 83، والكافي في العروض والقوافي 69، والجامع في العروض والقوافي 140، وشرح القصيدة الخزرجية 188، وكنوز الرامزة 101، وشرح عروض ابن الحاجب 123، والعروض للربيعي 43، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 114.

<sup>2</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 84، والكافي في العروض والقوافي 69، والجامع في العروض والقوافي 141، وشرح القصيدة الخزرجية 188، وكنوز الرامزة 101، والعروض للربيعي 43، وشرح عروض ابن الحاجب 123، ومقصد الطالب 114، والقسطاس المستقيم 23.

<sup>3</sup> - البيت لأبي قيس بن الأسلت، في ديوانه 78، كما تجمع عليه الكتب المذكورة أعلاه، لكني لم اعثر على هذا الديوان.

<sup>4</sup> - البيت للمرقش الأكبر من قصيدة المفضليات 586.

<sup>5</sup> - البيت سبق تخريجه 175

مستفعلن مستفعلن مفعولان. ورجلي [118]<sup>1</sup> من شاهد العروض الرابعة وضربها  
المكشوفين المشطورين ، وهو: يا صاحبي رحلي أقلأ عذلي<sup>2</sup>  
تقطيعه: يا صاحبي رحلي أقل لا عذلي  
تفعيله: مستفعلن مستفعلن مفعولان  
والأفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف ، فأرد من بيت الخبن: أرد من الأمور ما ينبغي  
\* وما تطبيقه وما يستقيم<sup>3</sup>

وطريف من بيت الطي: قال لها وهو بها عالم \* ويحك أمثال طريف قليل<sup>4</sup>  
والطريق من بيت الخبل: وبلد قطعه عامر \* وجمل نحره في الطريق<sup>5</sup>  
ولابد من بيت الخبن الجائز في الضرب الموقوف: لَأَبْدُّ مِنْهُ فَأَنْحَدِرْنَ وَارْقَيْنَ<sup>6</sup>  
وأخطأت من بيت الخبن الجائز في الضرب المكشوف:  
يارب إن أخطأت أو نسيت<sup>7</sup>  
فأنت لا تخطئ ولا تموت

وما ذكر الناظم من أنّ العروض الثانية إنما لها ضرب مثلها خاصة وهو مذهب الأخفش  
والزجاج وعند الخليل ، وكثير لها ضرب آخر أصلم وبيتته: يا أيها الزّاري على عمر \* قد قلت  
فيه غير ما يعلم<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - ورد في حاشية (و) على يسار الورقة بعض الأبيات الشعرية، وهي: ومنه قول بعض المولدين:

أشكو إلى الله ذهاب الشباب \* كم حسرة أورثي واكتئاب  
سدّ عن اللذات باب الصبا \* فزارت أشجان من كل باب  
وغربة طالت فما تنتهي \* موصولة اليوم بيوم الحساب  
وشدّ نقصهن كلما هملجت \* في القيم لم تقل حطام المتاب  
يارب شفع فيّ شبي ولا \* تجرد مني الزلفى وحسن المتاب

<sup>2</sup> - لم يعرف قائله وقد سبق تخريجه ص 252

<sup>3</sup> - البيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 488، العروض لابن جني 86، والكافي في العروض 71، والجامع  
في العروض والقوافي 144، وشرح القصيدة الخزرجية 190، وكنوز الرامزة 103، وشرح عروض ابن الحاجب 127،  
والعروض للرعي 45

<sup>4</sup> - البيت للحطيئة، ديوانه، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه. ط 1: 1958، ص 77

<sup>5</sup> - البيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 87، والكافي في العروض 72، والجامع في العروض والقوافي  
145، وشرح القصيدة الخزرجية 191، وشرح عروض ابن الحاجب 127

<sup>6</sup> - البيت بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 72، شرح القصيدة الخزرجية للسبي 191، وكنوز الرامزة 103

<sup>7</sup> - البيت منسوب للعجاج في ديوانه 2/ 182، ولرؤبة بن العجاج ديوانه 25.

<sup>8</sup> - البيت لم يعرف قائله وهو بلا نسبة في العقد الفريد 5/ 489، شرح عروض ابن الحاجب 124، ومقصد الطالب  
116، وكنوز الرامزة 102، وهو منسوب لكعب الأشقري في لسان العرب (زري)

فعمرن فعلن ويعلم فعلن ، وبعض من أنكر هذا الضرب زعم أنه مسكن من فعلن ، وردّ بأن أوائل الأسباب لا تتغير إلا آخر البيت حيث يلتقيساكنان ، وليس كذلك هنا بأنه يرى هذا التغيير زحافا ، لأنه لا يلزم والزحاف محله الثواني ، وأجمعوا أن الودت إذا اعتل لا يزاحف السبب الذي قبله إلا في مفعولات في السريع ، وعلة منعه لزوم حرف المد واللين ، ولا محل له إلا ثاني السبب المجاور للودت وثاني وتد السريع ساكن ، فإذا حذفت حركة الأخير بقي ما قبله ساكنا ، فلزم فيه حرف المد واللين فصَحَّ حذف ثاني السبب الذي جاوره على القياس ، لزوال العلة ، ولا يقال أن العروض الثالثة هنا من الرجز لأن الوقف لا يكون إلا في مفعولات ، والرجز ليس فيه مفعولات البتة ، واختلف في شطر الرابعة فمن أجاز القطع في مشطور الرجز ألحقه به ومن منع قطعه ألحقه بالسريع ، وهو مذهب الخليل والأكثر ، ويجوز في القوافي المقيدة<sup>1</sup> أن يجتمع في عروض السريع الثانية ضربها الأول والثاني في قصيدة واحدة ، كقول المرقش<sup>2</sup> :

النشر مسك والوجوه دنا \* نير وأطراف الأكفّ عنم ، مع قوله :

وليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم<sup>3</sup>

وأجازه الأخفش في المطلقة أيضا ، واحتجّ الأكثر بأن المقيدة يحتمل فيها الاختلاف دون المطلقة ، لأن الروي في المقيد في محل الوصل من المطلق ، والروي أقوى من الوصل إذ عليه تبني القصيدة ، ولا يحذف البتة ، والوصل غير الهاء إنما يحذف حال الوقف فجعلوا النون من فعلن روبا لا وصلا ليتقوى قوة فعلن المحرك العين ، فبان أن المقيدة تحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها ، وجاء منه في الكامل ما أنشدته سيبويه في القوافي :

أمن آل ليلي دمنة وطلل \* قد أقفرت فيها النعام زجل

ولقد عدوت بسامح هرج \* ومعني شباب كلهم أخيل<sup>4</sup>

الآبيات ، قال سيبويه وهو شاذ قليل كان الخليل ينكره ، لكنه يقوي جواز ذلك في السريع ، وإنما جاز في السريع لصيرورة مفعولات فيه بالخبل والكف<sup>5</sup> بكسر العين ، ثم ساكنها ساكنها بالصلم فكأنه في الأصل محرك ثم سكن تخفيفا كما فعل في فعلن في الكامل الناشئ

<sup>1</sup> - ينظر : الزجاج ، كتاب العروض 17

<sup>2</sup> - وهو المرقش الأصغر ، اختلفوا في اسمه فقال بعضهم : هو عمرو بن حرملة ، وقال آخرون هو ربيعة بن سفيان ، وهو من بني سعد بن مالك بن ضبيعة ، وأحد عشاق العرب المشهورين . ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء 115

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله ، وهو من أبيات الشواهد

<sup>5</sup> - سقطت من (و)

عن متفاعلين (بالحذف)<sup>1</sup> والإضمار ، وإلى هذا نحى الزجاج ، وفي قياسه نظر لاختلاف أمر فعلن في البحرين ، فإن عينه في الكامل ثاني سبب يجوز إسكانها بالإضمار ، وفي السريع أوله فلا يغير مع أن فعلن السالم من الإضمار في الضرب الآخر من الكامل شاذ لأن اضماره علة لازمة ، وإنما لم يرد مفعولات في السريع على أصله لضعفه بالوحد المفروق ، فأشبهه أوله السبب فطوي في العروض وكشف ، لأن لات مفروق فلا يقع قبله سببان وبعده سببان ، وأوله يشبه السبب فيكون كأنه اجتمع في وسط البيت خمسة أسباب خفيفة متوالية ، والعروض ينبغي أن تكون أقوى من الضرب لأنها وسط البيت ، ووسط الشيء عمدته ، فطويت وكشفت ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوتد وهو فاعلن ، ثم غير الضرب لأن بناءه على أصله يؤدي إلى الوقف على متحركوهو تاء مفعولات ، وجاز في السريع ما لم يجز في غيره من زحف سببي مفعولات معا في العروض الثانية مع إعلال وتده ، والأصل أن لا يزحف الأسباب في الأعراب والضروب ، إلا إن كان بعدها وتد سالم تعتمد عليه ، فإن اعتل الوتد ضعف الاعتماد عليه ، ولذلك لزم الثاني في مقطوع البسيط ، وإنما نقضوا هذا الأصل في الثانية من السريع — والله أعلم- لكون مفعولات فيه لم يستعمل على أصله ، فكان أصله فاعلن.

وزحاف هذا البحر الخبن والطى والخبل في الحشو لا في الموقوف فقط أو المكشوف فقط ، لأن العروض أو الضرب إذا طوي مع الكشف أو الوقف لم يخبن عند الخليل ، إذا صار أحدهما فاعلان أو صارا معا فاعلن ، ومنع الأخفش خبن فاعلن أيضا ، وعلل الخليل ذلك بأن الجزأين غير أبعد تغيير فلو زحفا لاختلا ، وعلل الأخفش بأن خبن فاعلن يلبس العروض الأولى بالثانية وهو وفاق الخليل ، ولهما أنشد الناظموخبنه وطيه حسنان ، واختلف في الاحسن منهما ، وخبله قبيح ، وأما معنى تركيب الكلمات [و119] فيقول تجاوز الحد الاتي بالمحال ، والمتكلم به كالمادح على الوجه المسمى بالغلو في علم البديع ، كقول أبي نواس<sup>2</sup> :  
وَأَخَفَتْ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى أَنَّهُ \* لَتَخَافُكَ الثُّطْفُ الَّذِي لَمْ تُحَلِّقْ<sup>3</sup>

إلا إذا أتى بذلك وتكلم به في الثناء على بالقليل الذي بسببه النشر ينمو أو يبدو ويعلوا فيحافات رحلي ، فإنه ليس فيه مجاوزة للحد ، ولو أتى بالمحال فيه لأن ما اشتملت عليه من الفضائل والمحاسن يحتمل ذلك ولا يخفى أن هذا المتكلم على هذا الوجه محمول في مدح نفسه فهو طاع ، وكما استثنى من حالات المحول ما لا يكون طاعيا فيها ، وهو ما إذا مدحه

<sup>1</sup> - جاءت في (س) بالحذف ، وقد صححها الناسخ في الهامش بقوله: قوله الحذف والإضمار ، صوابه الحذف ، إذ هو حذف الوتد المجموع كما في الكامل ، تأمل.

<sup>2</sup> - رئيس الشعراء ، أبو علي الحسن بن هانئ الحكمي ، وقيل: ابن وهب ، ولد بالأهواز ، ونشأ بالبصرة ، أخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري وغيره ، وله أخبار وأشعار رائقة في الغزل والخمر ، وكانت له حظوة في أيام الرشيد والأميين ، توفي سنة 196 هـ. سير أعلام النبلاء 154 / 7

<sup>3</sup> - ديوانه ، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط3: 1423 هـ - 2002 م ، ص382

يقبل ينمي النشر بسببه في حافات رحله ، كذلك استثنى من الطاعي الشائم ، وهو الذي لا يغلو بهدحه بل يقتصر على ذكر مخائل الشيء ومبادئ الأمور ، فالمعنى طغى المحول لا الشائم ، أو يكون المهني الطاعي حقيقة الذي يسلب غضب لسانه فيتكلم بالمحال في غير مدحي لا الذي يسلب سيفه على الناس ، فإن هذا وإن كان طاعيا إلا أن مفسدته ظاهرة يمكن الاحتراز منها ، ويقطعها من يقدر على قطعها ، فكانها لذلك ليست بطغيان بخلاف المتكلم بالمحال ، فإنه قد يخفي أمره ونعجز فيه الحيلة ، فهو الطاعي حقيقة من كان يخلق ما يقول ، فحيلتي فيه قليلة ، ولما وصف المحول بأنه طاع وشأن الطاعي أن لا تراه طريقته لزم من ذلك أن يجتنب ، ولا يراد منه شيء وإن كان طريفا في نظمه أو نثره فتضيع فوائد ، لذلك فاستدرك وقال أحب من طريف في الطريق وفاءه ، لا طغيانه الذي هو نقص وأنا مخطئ في إشارتي إلى اجتنابه مطلقا ، ولا بد من طلي للرضى إن صدر مني الخطأ ، وقد طلبته بقولي: أرد من طريف في طويقته وفاءه ، فهو كالخاص بعد العام ، وإن فتحت تاء أخطأت فهو من الخطاب العام الذي لا يراد به معين ، أيوغن أخطأت يا من يصح منه الخطأ فلا بد من طلبك الرضى ، وألن كذلك ، لأنّ المخاطب داخل في عموم متعلق خطابه ، ويحتمل أن يكون لما عيب عليه استثناء مدح نفسه من طغيان المحوا أشار إلى أن ذلك خطأ منه ، ويقول وأنا وإن كنت طريفا فالطريف لا يحب من طريقته إلا وفاءه ، فاترك الخلف والخطأ من قولي ، واتبع الصواب ، ولا بد أنا أيضا من طلب الرضى إن أخطأت ، أو لا بد للمخطئ من طلب الرضى إن أخطأت يا من يصح منه الخطأ ، ويحتمل أن يحمل على معاني كثيرة يطول تتبعها ، وقال بعضهم لأن من قوله لا لقليل يحتمل أن تكون زائدة ، وأن تكون عاطفة لمحذوف قبلها ، ولأم الجر بعدها تعليلية على الوجهين ، وقيل إما مضاف إلى ياء المتكلم استغناء عنها بالكسرة ، أو إلى الجملة بعده ، والنشر استعارة للثناء الجميل وعلى زيادة لا ، فالكلام تضمن مدح المتكلم نفسه بطريق الكناية ، لأنّها إذا كان الثناء الجميل بدا في حافات رحله ، فقد بدا منه وهو معنى الكناية ، وإذا كان الكلام المحكي بالقليل تضمن مدح المالكين بإثبات الثناء الجميل له وضم المحول بنفيه عنه حسن ، كونه علة لطغيانه في تركيب الناظم ، وعلى أنها عاطفة فالمعنى أفرط المحول في مجاوزة الحدّ لجهله لا لقليل ما فيه مشرا ، أي لا لزمي إياه ومدحي نفسي ، ولك أن تجعل النشر مبتدأ خبره ما بعده وما موصولة صلتها به ، والأول أرجح من غير وجه بالتأمل هذا معنى لفظه المعقد في هذا البيت ، وأين هو مما قبله وما بعده قد اتضح بفضل الله .

والبيت الثاني من أحسن الأبيات لفظا ومعنى ، ومعناه يعرف من فهم مفرداته بسهولة ، انتهى هذا خلاصة ما ذكر في معنى البيتين ، وانظر منصفا ما الذي يتحصّل منه ، وتنكير محول للتحقير وطريف للتعظيم ، وال في النشر والرضى للحقيقة ، وفي الطريق نائبة عن الضمير عند من يراه في طريقه ، وإضافة حافات ورحلي ووفاء وطلب لتعظيم شأن المضاف إليه و المضاف أو كليهما ، وهو في الأولين بحسب الإدعاء وغي الأخيرين بحسب الحقيقة ،

وإضافة دون ووقيل للاختصاص ، ويحتمل الثاني تعظيم المضاف لأن الاتيان بما الموصولة لذلك في الأظهر ، وجملة قد نما تذييلية ، وفصلت جملة أرد من جملة طغى على الأصل لتخالفهما خبر أو إنشاء ، ووصلت جملة لا بد بجملة أرد وإن اختلفتا في ذلك ، لأن تأويلهما بـأطلبالرضى إناخطأت ظاهر وألفاظ النشر إلى آخر البيت من مراعاة النظير ، وكذلك كلمات الجملتين في البت الثاني.

### الإعراب

طغى بفتح الطاء والغين ، أو بفتح الطاء وكسر الغين فعل ماض فاعله محول ، ودون منصوب به ، وأما على ما ذكر الشريف من بناءه للمفعول فمشكل ، لأنه لا يتعدى فيكون محول هو النائب ولا يكون النائب دون ، ويرفع محول بفعل يدل عليه المذكور ، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾<sup>1</sup> ، فيمن فتح الباء لأن مثل هذا وإن كان مذهب الأكثر أنه يقاس عليه ، فقد شرط بعضهم فيه أن لا يصح إسناد الفعل الظاهر إلى ذلك المرفوع ، وفي هذا الشرط نظر ، وأيضا شرط نيابة الظرف أن يكون متصرفا ، ودون إما أنها لا تتصرف أصلا أو نادرة التصرف كما ذكر في التسهيل ، وأيضا من شرط نيابته أن يفيد الكلام معه ، وهو هنا منتف ، ولا عاطفة لما بعدها على المقدر ، أي طغى محول لأقواله الغالبة ، لا لقليل وقيل مضاف إلى ما وهي موصول اسمي ، أو نكرة موصوفة والتقدير لا لقليل القول الذي به أو قول به ، والعائد على التقديرين ضمير به ، والنشر مبتدأ وقد [و120] نما خبره ، وبه وفي حافات يتعلقان بنمي ، وجملة النشر قد نمي صلة أو صفة ، ويجوز كون به صلة أو صفة ، والنشر فاعل به ، وقد نمي في حافات رحلي جملة في موضع الحال ، ومن النشر وباء به سببية أو ظرفية ، ويجوز أن يكون النشر مبتدأ (وقد نمي صلة له ، لأنه معرف بال الجنسية والخبرية ، وجملة المبتدأ والخبر)<sup>2</sup> صلة أيضا أو صفة ، وأجاز بعضهم جعل قد نمي صلة لموصول محذوف صلة للنشر ، ولا يخفى ضعفه ، ومن طريق وفي الطريق (يتعلقان)<sup>3</sup> بأرد ، ووفاءه مفعول أرد وهأؤه عائدة على طريق ، ويجوز عودها على الطريق وفي الطريق عند بعضهم متعلق بوفاء ، وفيه تقديم معمول المصدر عليه ، إلا أن يقال ليس المقصود منه انحلاله إلى أن والفعل بل الثابت المستقر ، ولا لنفي الجنس عاملة عمل أن ، وبدا اسمها مبني على الفتح لتركبه معها ، ومن طلب الرضى خبرها وجواب الشرط محذوف لدلالة جملة لا عليه أي إن أخطأت فلا بد من طلب الرضى ، وجملة الشرط والجزاء المقدر اعتراض بين اسم لا وخبرها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - النور: 36

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)، ثم استدركه الناسخ في الهامش

<sup>3</sup> - سقطت م ن (و)

<sup>4</sup> - جاء بعد هذه الجملة في (س): وهذا هو الذي يظهر في إعراب هذين البيتين، وهو المناسب لما تقدم والله أعلم. وهي

زيادة لم ترد في (و) ولا (ر)

## المنسرح

تقدير الترجمة بين مما سبق ، وهذا هو البحر العاشر ، وهو ثاني أبحر الدائرة الرابعة ومعناه لغة ، المنطلق أو الخفيف السريع ، اسم فاعل من انسرح ، قال الجوهري "سرحت فلانا إلى موضع كذا أرسلته ، وسرحت الماشية وسرحت هي يتعدى ولا يتعدى ، وتسريح المرأة تطليقها ، والاسم السراح ، وفي المثل السراح من النجاح ، أي إن لم تقض الحاجة فأليس ، فإنه كالإسعاف وتسريح الشعر إرساله وحله قبل المشط ، والتسريح التسهيل وناقة سرح ومنسرحة أي سريعة ، الأصمعي ملاط سرح الجنب المنسرح للذهاب والمجيء ، ومشية سرح سهلة ، والمنسرح الخارج من ثيابه ، والمنسرح جنس من العروض ، وانسرح الرجل استلقى وفرج رجله "1 ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر ، المركب من مستفعلن مفعولات مستفعلن ، ومثلها علم نقل من الصفة وال فيه للمحها ، وسمي منسرحا لانسراحه وسهولته قاله الخليل ، وقيل لأنه تسرح مما يلزم أشباهه لأن مستفعلن في الضرب لا مانع يمنعه من اتيانه على أصله إلا في المنسرح ، فإن يمتنع ان يأتي فيه إلا مطويا ، وفي هذا نظر فإن قصره على الطي ضد الانسراح ، وقد اتسعوا فيه فهكوه فبقي البيت على جزأين كما فعلوا في الرجز .

## المتن

يلجج يفشي صبر سعدٍ بذى سمي \* على سمت سولا فبها الأنس قد يرى

## الشح

**المفردات:** (يلجج) مراده منه هذا اللفظة الرمز بالياء عن عاشر البحور وهو المنسرح ، وألفى اللام إذ لا تبس ، و بالجيم الأولى على أن له ثلاث أعاريض ؛ الأولى تامة ، الثانية منهوكة موقوفة ، الثالثة مكشوفة منهوكة ، وبالثانية على أن له ثلاثة أضرب ؛ واحد للأولى مطوي ، وواحد للثانية مثلها ، وواحد للثالثة مثلها ، ويلجج في الأصل مضارع لجج ، قال الجوهري: "لَجَجَتِ السفينة أي خاضت اللجة ، والتَّجَّ البحر التجاجًا ، ولَجَجَتْ بالكسر تَلَجَّ لَجَاجًا وَلَجَاجَةً فهو لَجُوجٌ وَلَجُوجَةٌ ، الهاء للمبالغة . ولججت بالفتح تلج لغة ، والملاجة التعاديفي الخصومة"2 ، وقال غيره "لجوج ولجوجة الداخل في الأمر ولم ينصرف عنه ، ومن لجج بالفتح قولهم لجج فجج ، ومنه: ﴿ بَلْ لَجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴾ الملك: 21 ، ويلجج تضعيفه للتكثير كردد في ردا ، وهو من لجج القوم دخلوا في لجة البحر أي معظم مائه . قلت ومنه قول ابن الحاجب بخلاف الملجج في البحر والنيل وقت الهول على المشهور .

(يفشي) مضارع أفشى ، قال الجوهري: "فَشَى الخبر يَفْشُو فُشُوءًا ، اي ذاع وأفشاه غيره ، وتفشى الشيء اتسع ، والفَوَاشِي ما انتشر من المال كالغنم السائحة ، والابل وغيرها ، وفي

1- الصحاح 1/ 374

2- المصدر نفسه 1/ 337

الحديث: «ضموا فواشيكم حتى تذهب فحمة العشاء»<sup>1</sup>. (صبر) قال الجوهري: "حبس النفس عند الجزع"، وتقدم قريبا. (سعد) اسم رجل علم منقول من المصدر، ويحتمل أن يكون اسم امرأة أصلا، أو مرخا من سعدي أو سعاد ترحيم الضرورة، ويدل على هذا قوله بعد وصالها كما تراه. (سمي) مرخم للضرورة من سمبر علم رجل، وتقدم القول فيما تضاف إليه ذو عند قوله لذو وطاء، وإضافتها إلى سمي العلم هنا كإضافتها في ذي يزن وذو الكلام، بل في مثل ذو تبوك وذو بكة، وهو موقوف على السماع عند الأكثر، وأجازه بعضهم قياسا، والظاهر فيها إذا أضيفت إلى علم أن لا يبقى فيها اعتبار معنى صاحب، بل هي ملغاة كما تقدم من نص التسهيل، وفي بعض نسخ الجوهري السُمَيْرِيَّةُ ضرب من السفن<sup>2</sup> نسبت إلى رجل اسمه سمبر كان يصنعها.

(سمت) قال الجوهري: "السَّمْتُ الطريق، وسمت يَسْمُتُ بالضم قصد، والسَّمْتُ هبئة أهل الخير؛ ما أحسن سمته أي هديه، والسَّمْتُ السَّير بالظن والحدس، وسمته قصده، قال ثعلب الاختيار في تسميت العاطس بالسين لأنه من السَّمْتُ وهو القصد والمحنة"<sup>3</sup>. وقال غيره السميت الناحية المقصودة ومنه سميت الكعبة. (سولاف) قيل هو موضع (الأنس) بكسر الهمزة جماعة الناس، وبضمها التأنس مصدر أنس بكذا أنسا تأنس، قال الجوهري: "الإنس البشر الواحد إنسي وأنسي بالتحريك والجمع أناسي، وإن شئت جعلت واحده [121] إنسانا، فتكون الباء عوضا من النون، وكذا الأناسيَّة كصيارفه والمرأة أيضا إنسان، والعامة تقول إنسانة، والأناس لغة في الناس والمخفف الأصل والإنس بالتحريك الحي المقيمون، ولغة في الأنس ومنه يحسد الإنس الطعاما، وكيف ابن انسك وإنسك أي كيف تراني في مصاحبتي إياك، وابن إنسه أي صفته وخاصته، وخذني وأنسي وخلصني وجلسي كله بالكسر، واستأنست بفلان وتأنست بمعنى، واستأنس المحشي أحسن أنسيا، والأنيس المؤانس، وكل ما يؤنس به، وعن الفراء يحرك نون يونس العلم بالثلاث، والإيناس خلاف الإيحاش، وكذلك التأنيس، وكانت العرب تسمي يوم الخميس مؤنسا، وإنس أيضا خلاف الوحشة مصدر أنس بالكسر أنسا وأنسة وفيه لغة أخرى أنست به أنسا ككفر كفرا"<sup>4</sup>. (بري) بصرية أو علمية.

## التركيب

يقول بحر المنسرح له ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب، فيفشي من شاهد العروض الأولى التامة، وضربها المطوي، وهو:

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2455

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2 / 689

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1 / 254

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 3 / 904

إن ابن زيد لا زال مستعملاً \* للخير يفشي في مصره العرفاً<sup>1</sup>  
تقطيعه: إنبنزیدن لا زال المستعملن \* للخير يفشي في مصره لعرفا  
تفعيله: مستفعلنمفعولات مستفعلن \* مستفعلن مفعولات مفتعلن  
وصبر من شاهد العروض الثانية وضربها المنهوكين الموقوفين ، وهو: صبرا بني عبد  
الدار<sup>2</sup> . مستفعلن مفعولان  
وسعدٍ من شاهد العروض الثالثة وضربها المنهوكين المكشوفين ، وهو: ويل أم<sup>3</sup> سعدٍ  
سعدا ، وبعده:  
صرامة وجدا ، وسؤودا ومجدا ، وفارسا معدا ، سدّ به مسدا. وباقي الألفاظ من شواهد  
الزحاف ، فبذي من بيت الخبن:  
مَنَائِلٌ عَفَا عَنْهُنَّ بِذِي الْأَرَا \* لِكُ كُلِّ وَابِلٍ مُسْبِلٍ هَطْلٍ<sup>4</sup>  
وسمي من سمير المنتزع من بيت الطي:  
إِنَّ سَمِيرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ \* قَدْ حَذَبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَيْقُوا<sup>5</sup>  
ويروى سميرا أراءز وسمته من بيت الخبل:  
وبلد متشابه سمته \* قطعه رجل على جملة<sup>6</sup>  
وسولاف من بيت الخبن الجائر في العروض الموقوفة: لَمَّا التَّقَوُا بِسُؤْلَافٍ<sup>1</sup> فسولاف  
فعولان ، أصله مفعولان الذي أصله مفعولات.

<sup>1</sup> - سبق تخريجه في 220

<sup>2</sup> - البيت لهند بنت عقبة ف السيرة النبوية، لابن هشام ، حققها وضبطها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي. الدار الثقافية العربية- بيروت، 3/ 68. وتام الرجز: صبرا بني عبد الدار  
صبرا حماة الأدبار

قتلا بكل بتار

<sup>3</sup> - جاء في كل النسخ المعتمدة في التحقيق (ويلم) المطابق لشكل تقطيعها، ولكن الأصل في هذا الرجز هو الذي أوردناه في المتن. وهو مطلع مقطوعة لكيشة بنت رافع، قالتها لما مات ابنها سعد في غزوة الخندق، وفيها: ويل أم سعد سعدا، صرامة وحدا، وسؤودا ومجدا، وفارسا معدا، سدّ به مسدا. الرجز في سيرة ابن هشام 3/ 272.

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 90، والكافي في العروض والقوافي 75، والجامع في علم العروض 148، وشرح القصيدة الخزرجية للسبيتي 193، كنوز الرامزة 105، والعروض للربعي 48، وشرح عروض ابن الحاجب 132.

<sup>5</sup> - البيت لمالك بن العجلان الخزرجي، قتل رجل من بني عوف بن عمرو يقال له سميرا جارا لمالك بن العجلان، وطلب مالك ديتة، فقدمت إليه دية الخليف، أي نصف الدية، فغضب مالك، وأبى أن يأخذ فيه إلا الدية كاملة أو يقتل سميرا، وأذن عمرو بن عوف بالحرب، واستنصر قبائل خزرج، فأبى بنو الحارث بن الخزرج أن تنصره، فقال مالك هذه القصيدة. وهي موجودة في جهرة أشعار العرب 502.

<sup>6</sup> - سبق تخريجه في ص 99.

والإنس من بيت الخبن الجائز في العروض المكشوفة: هل بالديار إنس. وتدخل المعاقبة هذين البحرين السين والفاء ، بشرط أن يقع قبل جزءها مفعولات ، لأجل توالي المتحركات ، واستثقلوا وزن هذا البحر لكثرة ورود الأسباب فيه ، وشبهها من الأوتاد المفروقة ، فاستعملوه مطويا حتى أنّ الأخفش زعم أن فاء مستفععلن زائدة ، لمّا رآها تحذف كثيرا ، والعروض الثالثة يحتمل أن تكون من منهوك الرّجز ، دخله القطع ولكنه عند الخليل من المنسرح ، والأخفش لا يعدّه ، والذي قبله شعرا على أصل مذهبه ، والصحيح أنه شعر ، لأنه مقفى جار على نسبة واحدة في الوزن ، كقوله: ويل أمّ.. الأبيات. وفيه نظر ، وزعم المعري وهو لازم للتلمساني الفرضي ، أنّ الثانية والثالثة ضربان للمنهوكة من الرجز على أصلهما السابق في مشطوره ، وردّ بأن مفعولان لا يدخل الرجز لأن الجزء لا يزداد فيه بعد النقص للتضاد ، فلا يرجع صبرا بني عبد الدار ، للرجز ، وأما مفعولن في ويلمّ سعد سعدا ، فيحتمل والأنس بالتغيير يوجب كونه من المنسرح ، وحكوا للأولى ضربا ثانيا مقطوعا أنشد منه التبريزي<sup>2</sup> ، وزعم أنه من الشعر القديم<sup>3</sup>:

ذَاكَ وَقَدْ أَذْعَرَ الْوُحُوشَ بِصَدِّ \* تِ الْحَدِّ رَحْبٍ لَبَانُهُ مُجَفَّرٌ<sup>4</sup>  
وأنشد منه الزجاج وقال أنه ليس بقديم<sup>5</sup>:

مَا هَيَّجَ الشَّوْقُ مِنْ مَطْوَقَةٍ \* قَامَتْ عَلَى بَانَةٍ تُغَيِّئَانَا<sup>6</sup>  
ومنه: إن هو مستوليا على أحد \* إلا على أضعف المجانين  
ومنه: لا يخلف الوعد والوعد \* ولا يبيت من نائر على نار

وهذا الضرب يلزمه حرف المدّ واللين ، لأنه حذف منه زنة حرف متحرك ، واستحسن هذا الضرب المتأخرون حتى استعملوه غير مردف ، كقول ابن الرومي:

لو كنت يوم الوداع شاهدا \* وهن يطفين لوعة الوجد  
لم تر إلا دموع باكية \* تسفح من مقلة على خد  
كأن تلك الدموع قطر ندى \* تقطر من نرجس على ورد<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - البيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 90، والكافي في العروض 76، والجامع في العروض 150، وشرح القصيدة الخزرجية 194، وكنوز الرامزة 106.

<sup>2</sup> - (س): ابن بري

<sup>3</sup> - الخطيب التبريزي، الكافي في العروض والقوافي 75.

<sup>4</sup> - البيت لعبد الغفار الخزاعي، في أمالي القاضي 3 / 91.

<sup>5</sup> - كتاب العرض 85

<sup>6</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 75، وشرح عروض ابن الحاجب 133، وكنوز الرامزة 105.

<sup>7</sup> - ابن الرومي، ديوانه، شرح أحمد حسن بسج، 1 / 496. والبيت الأول جاء في الديوان:

لو كنت يوم الفراق حاضرا \* وهن يطفين غلة الوجد

وزاد بعضهم له عروضاً محزونة مكشوفة ، وضرباً مثلها ، وبيته: لم أقل من أسياف إلا وقد عادها .

الثاني موقوف ومنه:

يا وزراء السلطان \* أنتم وآل خاقان  
كمثل ما روينا \* في سالفات الأزمان  
ما ولا كصدي \* مرعى ولا كالسعدان<sup>1</sup>

ولم يثبت الخليل هذه الأعاريض ، وإن سمعت لشذوذها ، وإنما لم يجعله الخليل عروضين تامة لها ضربان لاختلاف الجزأين ، والمزج الذي هو مذهب الخليل وأصحابه ، إنما يكون مع الاتفاق ويدخل هذا البحر الطيّ والنهك والوقف والكشف والخبن والخليل ، الطيّ حسن والخبن صالح إلا في مفعولات فإنه قبيح ، والخليل قبيح والطّي ممتنع في العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوجد المعتل ، والخليل ممتنع في العروض الأولى لأدائه إلى اجتماع خمس متحركات ، والمكانفة فيه في كل مستفعلن إلا عروض التامة ، وفي مفعولات فيجوز طيهما وخبنهما وخبليهما ، والمعاقبة في مستفعلن عروض التامة وضربها طيه كالعلة ، وزحفه كله مستثقل ، إلا ما استثنى ومطويه أحسن من سالمه ، وليس [و122] شعر مطويه أحسن من سالمه عدا هذا .

وأما معنى تركيب الألفاظ ، فهو يقول يلجج الطريف المتقدم الذكر في بحار الصبر علمها لديه من محبة سعد مخافة أن يفشي صبر محبة سعد ، فضلا عن أن يفشي محبته بسبب كون سمير على طريق أرض يرى بها الأنس الذين هم الأناسي حقيقة لكونهم أحبائي ، أو بها يرى أنسي إذ أهلها أحبائي الذين أتأنس بهم ، فضمير بها عائد على سولاف ، لأنه بمعنى الأرض أو البقعة ، ويروى به باعتبار المكان ، والباء ظرفية ويحتمل أن يمدكون فاعل يلجج ضمير المنسرح على أنه كنى به عن الصّابر ، على ألم الحبّ الذهيو متعلق به لا يظهر ألمه لصبره ، لا كالذي لا محل فيه للصبر على الحبّ ، فتجده منقبضا أبدا لا يستطيع الذهاب ، ويحتمل أن يريد بذى سمي مكانه ويكون متعلقا بيلجج أو يفشي ، والمعنى يلجج في بحار الصبر في أرض سميرا ، ومخافة أن يفشي في أرض سمير صبر محبة سعد مارا ذلك الملجج في الصبر على هدي الصابرين فيتأنس بهم ولا يستوحش منهم كما يستوحش مما لا صبر عنده ، وبذلك الهدى يرى الأنس لأنه هدى الأخيار ، أو بتلك الأرض يرى الأناسي المعتد بهم أو بذلك الهدى يرون ، ويحتمل أن يكون يفشي بدلا من يلجج أو حالا من فاعله ، أي يلجج في بحار المحبة حالة كونه فاشيا صبر محبة سعد ، بأن يظهر التّصبر أو لجاجه هو افشاؤه صبر محبة سعد بسبب سمير تقدم ، وإضافة صبر للتعريف والتعظيم ، وسمت للتخصيص ، وإن كان يفشي

<sup>1</sup> - الأبيات قالها أبو علي البصير بمدح عبید الله بن خاقان. ينظر: الموسوعة الشاملة [www.islamport.com](http://www.islamport.com)

بدلاً من يلجج فهو من الإطناب لأنه إفهام بعد إبهام ، وتتكبر سولاف للنوعية والتعظيم ، وال  
في الأنس بالضبطين للحقيقة ، وبعض ألفاظ البيت من مراعاة النظر.

### الإعراب

تقدم أن يفشي حال ، فيكون في موضع نصب أو بدل ، فيكون في موضع رفع ويجوز أن يرتفع بعد أن كان منصوباً بالمصدرية ، فرفع الفعل بعد أن حذفت وعلى هذا فهو مفعولن من أجله لأنه على تقدير مضاف ، أي كراهة أن أو مخافة ، أو<sup>1</sup> على معنى اللام وحذف لا أي لئلا ، وفيه تعسف أو على معنى اللام ، والمراد الثبوت أي يلجج لإفشاء صبر سعد وبذي سمي أي بسمي ، وذو ملغاة أتى بها للوزن ، والباء سببية ، وتقدم العامل فيها أو يكون ذي كناية عن أرض سمي فالباء سببية أو ظرفية ، والعامل ما ذكر وتقدم العامل في على سمت ، ويحتمل أن يكون حالا من ذي سمي ، والأنس مبتدأ خبره قد يرى وبه متعلق بيري ، والجملة صفة لسولاف إن كان نكرة وإلا فحال منه ، ويحتمل أن يكون به لسولاف والأنس مرفوع به ، وقد يرى حال منه .

### الخفيف

هذا هو البحر الحادي عشر ، وهو ثالث أبحر الدائرة الرابعة ومعناه لغة ، ضد الثقيل اسم فاعل من خفّ يخفّ ، وتقدم عند قوله "فرد سببا خفا"<sup>2</sup> ، وعند قوله "خفيف متى يسكن"<sup>3</sup> . وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلها ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمجها وسمي خفيفا لخفته على اللسان لأنه مركب من أخفّ أجزاء السباعيات ، وقيل لأن حركة الودد المفروق فيه اتصلت بحركات الأسباب فخففت لتوالي لفظ ثلاثة أسباب<sup>4</sup> ، وهذا القول مبني لما ذكر الخليل ، و مستفعلن فيه مفروق الودد لأنه مقلوب مفعولات ، توسط في الودد بين السببين فصل مفلات عو ، فنقل إلى مستفع لن ، ويكتب وتده منفصلا مما بعده ، وعلامة الجزء المفروق الودد وقوعه نفردا مع جزأين مكررين من غير جنسه كمستفعلن هنا وفي المجتث ، وفاعلاتن في المضارع .

### المتن

<sup>1</sup> - سقطت من (س) وكانت لا بدلاً من أو

<sup>2</sup> - ص 267 من التحقيق

<sup>3</sup> - ص 98 من التحقيق

<sup>4</sup> - جاء هنا في الحاشين من (و) ما نصه: قوله لتوالي لفظ ثلاث أسباب، أي لأن حركة الودد المفروق لما اتصلت بالسبب بعدها صار الجميع كالودد، وصار ما قبل تلك الحركة كالسبب الخفيف في اللفظ، لتوالي بذلك ثلاثة أسباب في اللفظ...أحد الثلاثة تن ما آخر فاعلاتن وثانيها مس، أول مستفع لن، وثالثها تف الذي هو الودد المفروق، فهو في صورة السبب، وإن كان أول وتد، وإن لم يكن هذا مراده فإن الأسباب الثلاثة التي توالى تامه.

كفيت جهارا بالسخال الردي فإن \* قدرنا نجد في أمرنا خطب ذي حمر  
فلم يتغيريا عيـر وصالها \* جحا جحة في حبلها علقوا معا

## الشرح

**المفردات:** (كفيت) كفى يكون لازما ، كفي الرجل كفاية بالأمر ، ومتعديا إلى اثنين ﴿كفى الله المؤمنين القتال﴾<sup>1</sup> ، ومنه كفيت هنا وتقدم القول فيها عند قوله فارغا كفى ، فراجعه. (جهارا) عيانا ، قال الجوهري: "رأيتَه جَهْرَةً وكَلِمَتَه جَهْرَةً ، وَجَهَرْتُ البُرَّ واجْهَرْتُهَا نَقَيْتُهَا من الحَمَاءِ ، فِيهَا مَجْهُورَةٌ ، قَالَ الْأَخْفَشُ: تقول العرب: جهرت الركبة إذا غطى ماؤها الطين فبقيت حتى ظهر ماؤها وصفا ، ومنه ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ البقرة: 55 ، أي عيانا يكشف ما بيننا وبينه ، وجهرا بالقول رفع به صوته وجهور وجهوري الصوت ، وجهيره وجهر بالضم ، وأجهار الكلام إعلانه ومجهر بكسر الميم عاداته أن يجهر بكلامه ، المجاهرة المبادات"<sup>2</sup>. ومراده من الكلمتين الرمز؛ فالكاف رمز على البحر ، وألفبكية حروف فكفيت إذ لا تلبس ، و الجيم رمز على أنّ له ثلاث أعاريض ، الأولى تامة الثانية محذوفة ، الثالثة مجزوءة ، والهاء رمز على أن له خمسة أضرب اثنان للأولى ، الأولى مثلها ، الثاني وحذوف وواحد للثانية مثلها ، واثنان للثالثة ، الأول مثلها والثاني مجزوء مخبون مقصور. (بالسخال) قال الجوهري: "أبو زيد يقال لأولاد الغنم من الظأن والمعز ساعة توضع ذكرا كان أو أنثى سخلة ، وجمعه سخال وسخل [و123] والسخال أيضا في قوله: وحلت علوية بالسخال ، اسم موضع"<sup>3</sup>.

**(الردي)** قال الجوهري: "رَدِي بالكسر يَرْدِي رَدًى أي هلك ، وأرداه غيره ورجل رَدٍ وامرأة رَدِيَّةٌ على فعلة"<sup>4</sup>. (قدرنا) ملكنا أو قهرنا ، وهو معنى القدرة ، قال الجوهري: "قدرت على الشيء أقدر قدرة ، وقدرانا وقدرت عليه بالكسر لغة ، (وذو قُدْرَةٍ)<sup>5</sup> أييسار ، وما لي عليه مقدرة بتثليت الدال أي قدرة ، ومنه "المقدرة تذهب الحفيظة" ، وأما من القضاء والقدر فبفتح الدال لا غير"<sup>6</sup>. (نجد) من الوجود ، أي نظفر بالمطلوب أو نحز أو نلف ، وتقدم قوله لم يجد فارغا كفى<sup>7</sup>. (أمرنا) واحد الأمور أي شاتنا. (خطب) هو الأمر أيضا ، قال الجوهري : "الخطب سبب

<sup>1</sup> - الأحزاب: 25

<sup>2</sup> - الصحاح 2 / 618

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 5 / 1728

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 6 / 2355

<sup>5</sup> - سقطت من (س)

<sup>6</sup> - الصحاح 2 / 787

<sup>7</sup> - في الصفحة 152 من التحقيق

سبب الأمر ، تقول ما خطبك" (حمى) أيمنع أو ممنوع ، قال الجوهري: "حميته حماية دفعت ، وهذا شيء حمى على فِعْلًا محظور لا يقرب ، وأَحْمَيْتُ المكان جعلته حمى ، وفي الحديث «لا حمى إلا الله ورسوله» ، وسمع الكسائي تننية جَمَوان ، قال: والوجه جِمَآن ، وقيل لعاصم بن ثابت الأنصاري: حَمِيَّ الدُّبُرُ فَعِيل بمعنى مفعول" <sup>2</sup> ، وزاد غير الجوهري في مصدر حميت محمية. (يتغير) مضارع تغير مطاوع غَيَّر ، أي يتبدَّل ، قال الجوهري: "غيرت الشيء فتغير ، والاسم الغير" <sup>3</sup>. (عمير) تصغير عَمَر أو عُمر ، أو مرخم عميرة تصغير عمرة ، فإنه محتمل لذلك في بيت الشاهد بالفتح على لغة من نوى لئلا يلبس الضم بنداء عمير. (وصال) من الصلة بمعنى البر ، تقول وصلته صلة بررته وواصلته وصالا ومواصلة ووصلت الشيء وصلا وصلة ووصل إليه ووصولا بلغ ، وأوصله غيره ، والوصل ضد الهجران ، وبينها وُصلة اتصال وذريعة. الجمع وُصَل ، وتوصل إليه تَلَطَّف في الوصول ، والتواصل ضد التصارم ، ووصله توصيلا أكثر من الوصل وواصله مواصلة ووصالا ومنه مواصلة الصوم وغيره <sup>4</sup>. (جحا جحة) قال الجوهري: "الجَحْجَاحُ السيد ، والجمع الجَحَاجِحُ ، قال الشاعر:

ماذا يَبْدُرُ فَالْعَقْنُ \* قَلَّ مِنْ مَرَازِبَةِ جَحَاجِحٍ. وجمع الجَحَاجِحِ وإن شئت جَحَاجِيعُ ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ولا بد منها أو من الياء ولا يجتمعان" <sup>5</sup> ، واعترض قوله أولا الجحاجح الجمع بلا ياء والصواب الياء لثبوت المدة في الواحد ، وإنما حذف الشاعر الياء للضرورة.

قلت ، وقال في التسهيل: تجوز مماثلة ما مائل لمفاعل لمفاعيل ، وكذلك العكس في غير فواعل ، مالم يشد كسوايغ. إلا أنهم قالوا إنه ذهب مذهب كوفي ، وعليه يتخرج ما قال الجوهري. (حبل) المراد به هنا التواصل ، وقيل أنه مستعار للعهد والوصلة والمودة ، وانقطاعه في نقيض ذلك ، قال الجوهري: "الحبل الرِّسن ، ويجمع على أحبال وأحبل ، والعهد والأمان كالجوار والوصال والرمل يستطيل ، وحبل العاتق عصب ، وحبل الوريد عرق في العنق ، وحبل الذراع في اليد ، وفي المثل هو على حبل ذراعك ، أي في القرب منك" <sup>6</sup>. (علقوا) بكسر اللام ، أما بمعنى هبوا أو بمعنى تنبثوا فمر الأول ، قال الجوهري: "العلق الهوي يقال نظرة من ذي علق ، قال:

ولقد أردت الصبر عنك فعاقني \* علق بقلبي من هواك قديم.

<sup>1</sup> - الصحاح 1 / 121

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6 / 2319

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 776

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 5 / 1842

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 1 / 357

<sup>6</sup> - الصحاح 4 / 1664

وقد علقها بالكسر وعلق حبها بقلبه أي هويها ، وعلق بها علوقا ، ومن الثاني قال علق الظبي في الحباله ، وعلقت الدابة شربت فععلقت بها العلقه وعلق به علقا ، أي تعلق به وأصاب ثوبي ، علق بالفتح وهو ما علقه فجذبه ، وفي المثل علقت معالقها وصل الجندب ، أصله أن رجلا انتهى الى البئر فاعلق رشاه برشائها ، ثم صار إلى صاحب البئر فادعى جواره ، فقال له وما سبب ذلك قال : علقت رشائي برشائك ، فأبى صاحب البئر وأمره بالرحيل ، فتكلم بذلك أي جاء الحرّ ولا يمكنني الرحيل " . (معا) جميعا ، قال الجوهري : "مع كلمة تدل على المصاحبة ، قال محمد بن السري : الذي يدل على اسميته حركة آخره مع تحرك ما قبله ، وقج يسكن وينون ، تقول جاؤوني معا" <sup>2</sup> ، وفي العين هو "اسم معناه الصحبة ، تقول جاء القوم معا أي جميعا" <sup>3</sup> ، فصرح باسميتها وبديلها وهو التنوين في مثاله ، ومن دليله دخول من عليها حكاه سيبويه ، وقرئ هذا ذكر من معي ، بكسر ميم من ، وفي التسهيل : ومع للصحبة اللاتقة بالمذكور وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة ، واسميتها حينئذ باقية على الأصح ، وتقدر فتساوي جميعا معنى ونبني لفظا لا بدا وفاقا لبونس <sup>4</sup> والأخفش وغير حاليتها حينئذ قليل وبسط القول في تفاصيل مسائلها محلله النحو ، وفيما ذكرنا مقنع ، وعلى ما اختاره ابن مالك من مذهب يونس والأخفش ، من أن اعرابها اعراب المقصور ينبغي أن تحمل عند الناظم لأن قصيدته من المقصور لا على أنها معربة بالحرمان الظاهرة ، كما ذهب إليه الخليل وسيبويه ، لأنّ التنوين لا يكون روبا .

### التركيب

يقول بحر الخفيف له ثلاث أعاريض وخمسة أضرب ، فالسخال من شاهد العروض الأول وضربها الأول التامين ، وهو :

حلّ أهلي ما بين درني فبادو \* لي وحللت علوية بالسخال <sup>5</sup> [و124]

تقطيعه : حللأهلي ما بيندرنا فبادو \* لا وحللت علويتن بسسخال

تفعيله : فاعلاتن مستفععلن فاعلاتن \* ومثلها

والردى من شاهد ضربها الثاني المحذوف ، وهو :

ليت شعري هل ثم هل أتينهم \* أم يحولن من دون ذاك الردى <sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المصدر نفسه / 4 / 1529

<sup>2</sup> - المصدر نفسه / 3 / 1286

<sup>3</sup> - العين / 4 / 157

<sup>4</sup> - هو إمام النحو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ مولاهم ، البصري . أخذ عن أبي عمر بن العلاء ، والكسائي وسيبويه والفراء ، وأخبرون ، عاش ثلاث وثمانين سنة ، وله تأليف في القرآن واللغات . سير أعلام النبلاء / 6 / 372 .

<sup>5</sup> - البيت للأعشى ميمون بن قيس

**تقطيعه:** ليتشعري هلثمهل أتينهم \* أميحولن مندودن ذاك رردى  
والتفعيل ما تقدم ، إلا كالردى ففاعلن. وإن قدرنا من شاهد العروض الثانية وضربها  
المحذوفين ، وهو:

إن قدرنا يوما على عامر \* نتتصف منه أو ندعه لكم<sup>2</sup>

**نقطيعه:** إن قدرنا يومنعل عامرن \* تنتصفمن هوأو ندع هو لكم

**تفعيله:** فاعلاتن مستفعلن فاعلن ، ومثلها.

وفي أمرنا من شاهد العروض الثالثة ، وضربها الأول المجزأين ، وهو:

ليت شعري ما ذا ترى \* أمْ عمرو في أمرنا<sup>3</sup>

**تقطيعه:** ليت شعري ماذا ترى \* أمعمرو في أمرنا

**تفعيله:** فاعلاتن مستفعلن ، ومثلها.

وخطب من شاهد ضربها الثاني المجزوء والمخبون المقصور ، وهو:

كُلَّ حَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُوْ \* نُوا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ<sup>4</sup>

**تقطيعه:** كللخطبن إنلمتكو \* نو غضبتهم يسيرو

**تفعيله:** فاعلاتن مستفعل \* فاعلاتن فعولن. أصله مستفعلن ، حذف سينه ونونه ،  
وسكنت لامه ، وإنما قيل مقصور لا مقطوع لأنَّ القصّر حذف آخر السبب وتسكين ما قبله ،  
ومستفّع لن هنا آخره سبب خفيف ، لأنّه مفروق.

وألفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف ف"لم يتغير" من بيت الخبن:

وفؤادي كعهده لسليمي \* بهوى لم يحل ولم يتغير<sup>5</sup>

و"يا عمير" من بيت الكف:

---

<sup>1</sup> - البيت منسوب للكيميت ، في شرح هاشميات الكيميت بن زيد ، لأبي رياش أحمد بن ابراهيم القيسي . تحقيق داود سلوم ،  
عالم الكتب ومكتبة النهضة - بيروت 1986 ، 38

<sup>2</sup> - البيت سبق تخريجه ، ص 154

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : العروض لابن جني 94 ، و الكافي في العروض والقوافي 78 ، والجامع في العروض  
152 ، وعروض الورقة 55 ، وشرح عروض ابن الحاجب 137 ، وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 196 ، وكنوز الرامزة 108 ،  
والعروض للرعي 52 .

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : العقد الفري 5 / 492 ، العروض لابن جني 94 ، والكافي في العروض والقوافي 79 ،  
وعروض الورقة 59 ، والجامع في العروض 152 ، و شرح القصيدة الخزرجية 197 ، شرح عروض ابن الحاجب 137 ، وكنوز  
الرامزة 108 ، والعروض للرعي 52 .

<sup>5</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : العقد الفريد 5 / 491 ، والعروض لابن جني 95 ، والكافي في العروض والقوافي 80 ،  
وعروض الورقة 56 ، والجامع في العروض والقافية 154 ، وشرح القصيدة الخزرجية 197 ، وكنوز الرامزة 109 ، العروض  
للرعي 53 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 137 .

يَاغَمِيرُ مَا تَظْهَرُ مِنْ هَوَالِكَ \* أَوْ تُجِنُّ يُسْتَكْتَرُ حِينَ يَبْدُو<sup>1</sup>  
و"وصالها" من بيت الشكل:

صَرَمْتُكَ أَسْمَاءَ بَعْدَ وَصَالٍ \* هَا فَأَصْبَحْتَ مُكْتَتِبًا حَزِينًا<sup>2</sup>  
و"جحاجة" من بيت الشكل أيضا والتشعيت:

إِنَّ قَوْمِي جَحَاجِحَةٌ كِرَامٌ \* مُتَقَادِمٌ مَجْدُهُمْ أَخْبَارٌ<sup>3</sup>  
و"في حبيلها علقوا" من بيت الخبن الجائز في الضرب المحذوف:  
والمناي ما بين غاد وسار \* كل حي في حبيلها علق<sup>4</sup>.

قال الزجاج "لم أسمع في العروض الثلاثة إلا البيتين المتقدمين ، وبيت الكف الذي ذكر الخليل"<sup>5</sup> يا عمير ، ما تظهر البيت. قال ابن بري ودخول الكف في مستفعلن في هذا الشطر يدل عى أنه مفروق الوند ، لأن الكف زحاف ولا يدخل إلا في الأسباب. وفي هذا نظر لأنه ينفي حقيقة الوند المفروق فتأمله ، وألحق بعضهم للخفيف عروضاً مجزوءة مقصورة له ضرب مثلها ، ومنه قول أبي العتاهية: عيب ما للخيالي<sup>6</sup> . وتقدم الكلام فيه كما تقدم أن التشعيت والسلامة منه اجتماعاً في شعر كقوله: ليس من مات<sup>7</sup> ، البيتان. وكقوله:

أَذْنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ \* رَبِّ ثَاوِ يَمِيلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ<sup>8</sup>  
أسد في اللفاذ وأشبال \* وربيع إن شنعت غرباء  
فأتى به في الفصل والغاية وها ، وهو من الإشارة إلى التصريح ، كقوله:  
عند راهب قسيس \* صَوَّرَهَا فِي جَانِبِ الْمَحْرَابِ<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 96، والكافي في العروض والقوافي 80، وعروض الورقة 56، والجامع في العروض والقوافي 154، وشرح القصيدة الخرزجية 197، وكنوز الرامة 109، العروض للربيعي 53، وشرح عروض ابن الحاجب 140

<sup>2</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 80، والجامع في العروض والقافية 155، وشرح القصيدة الخرزجية 198، وشرح عروض ابن الحاجب 141، ومنوز الرامة 109، والعروض للربيعي 53

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 96، والمثاني في العروض والقوافي 80، والجامع في العروض والقوافي 155، وشرح القصيدة الخرزجية 198، وكنوز الرامة 109، والعروض للربيعي 53.

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 81، وشرح القصيدة الخرزجية 198، وكنوز الرامة 110.

<sup>5</sup> - الزجاج، العروض 91

<sup>6</sup> - تمام البت وتخريج في ص 6

<sup>7</sup> - سبق تخريجه، ص 221

<sup>8</sup> - البيت للحارث بن حلزة، ديوانه. جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1: 1991، ص 37

37

<sup>9</sup> - البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه، شرحه وقدم له عبد أ، وعلي منها. دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ص 64

وقال الزجاج<sup>1</sup>: إنما حسن التشعيث في الخفيف مع أنه زحاف في وتد ، وهو لا يزحف لأنه شعر مبني على الغناء واستماعه بطرب ، طربا لا يوجد في غيره من الأوزان ، فاحتمل من قببح الزحاف ما لا يحتمل غيره ولا يجب التعويض في محذوف التشعيث ، بل يجوز أن لا يردف ، كقوله:

ورأيت الإمام كالكودن البالي \* قياما على فوار القدر<sup>2</sup>  
وهو على رأيمن رأى أنّ التشعيث دخله الخبن ثم أسكن ثانيه ، وأتى للعروض الأولى ضرب مقصور وبيته: ولست أدري ماذا يقولون فينا \* غير أنّي ممن يقول اليقين وضرب محذوف مخبون ، وبيته:

قد دنت من أوطانها واستمرت \* إذ رأت ما تهواه من طلل  
وضرب أبتر وبيته: قد سمعنا ما قاله وهو إفك \* من كذوب ذي فرية باغ  
وإنما لم يردف هذا الضرب المحذوف ، كما أردف ثالث ضروب الطويل لقلة هذا ، ولأن الردف لا يمكن فيه إلا مع الوصل والخروج وهو تكلف ، ولأن هذه العروض حذف منها متحرك للتشعيث ، فأنس به ولم يعوض من الحذف ولأنهم خلطوا العروض الأولى والثانية في قصيدة واحدة ، فيكون المحذوف أكثر من متحرك ، وتقدم في الرمل ، وأتى للعروض الثانية ضرب تام وبيته:

لم أجده إلا على حذر وقد \* أتاها بالمعضلات الخبر  
وضرب مقصور وبيته: مالنا من أحزانها فرج \* أو تلاقي الحمام يوم الحمام  
وضرب أبتر وبيته: ما أبالي من لامي ولما \* عيل صبري من لائم لاح  
وزاد المحدثون لها عروضاً بترء ، وضرباً أبتر ، ومنه:  
صد عني وصدق العذلا \* ورأى الهجر في الهوى عدلا  
ذو لحاظ ترمي فما تخطي \* لفؤادي صرفا ولا عدلا  
وأكثر المحدثون منها ، وأكثرها [125] في موشحاتهم ، وأتى العروض الثالثة عروض مقصورة مخبونه ، وبيته:

كيف تبقى شمال \* أفردت من يميني ومشى عليها المحدثون كثيرا وسّموها مشطور  
مقلوب المديد ، قيل وهو خطأ ، ومنها قول ابن المعتز:  
طال وجدي وداما \* وفنيت سقاما  
أكل اللحم مني \* وأذاب العظاما  
أهل سلمى غضاب \* فيمن ذا وأعلاما

<sup>1</sup> - كتاب العروض 90

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في كتاب العروض للزجاج 90.

## جعلوا القرب منهم \* والكلام حراماً<sup>1</sup>

وهذه هي التي قدّمت أولاً، وإِثْمَها قول أبي العتاهية: عتبت -الشعر-، ولم يلتفت الخليل إلى ما سمع من هذا لقلته، وسلامة مستفعلن في العروض غير المجزوءة مستثناة، وربما ظن البيت مكسوراً من يزن بطبعه، وأكثر ما أتى مخبونا حتى قال الأخفش لذلك أن السين زائدة ولا وجه لقوله وهو مثل قوله بزيادة الفاء كما تقدم. والشكل والكف قبيحان، قال الزجاج "ومفاعل فيه قبيح جداً، لزحف سببين لا يعتمدان على وتد مجموعيل على مفروق"، واستدل على ثبوته ببيت لابن قيس الرقاية<sup>2</sup>، وقال ولا اعلم مفاعل في شيء من الخفيف غير هذا، ونوزع على دلالة البيت على ما ذكر لقوله التَّأْوِيل على خلافه، والتشعيث حسن، ومن يراه زحافاً يقول لا يحسن في العروض حذف متحرك للزحاف غيره، واختصت به هذه الدائرة كما اختصت بالوتد المفروق، وكأنه عوض من ن=منع خرم المفروق، وإن كان الخرم غير مقيس، وقيل إنما وقع في الخفيف لأنه استعمل على أصله في دائرته والرميل والديد لم يستعملان على أصلهما، و ونوقص بوقوعه في المجث الذي لم يستعمل على أصله، وتحصل المعاقبة في هذا البحر بين نون فاعلاتن وسين مستفعل لن، بعده عند الخليل ومنعها غيره، وبين نون مستفعل لن وألف فاعلاتن بعده، فيتصوّر فيه الصدر والعجز والطرفان، فخبّن مستفعل لن صدر وكف فاعلاتن أو مستفعل لن عجز، وشكل مستفعل لن وفاعلاتن متوسطتين طرفان، ولا يحذف الساكنان اللذان بينهما معاقبة، ولا يكف الجزء الذي قبل فاعلاتن خلافاً لبعضهم، ولا الذي قبل مفعولن، والخبّن والتشعيث حسنان، والكف صالح والشكل قبيح، وحيث يتصور خبن فاعلاتن في صدر البيت، فينبغي أن يسمى ابتداء كالمديد.

وأما معنى تركيب الألفاظ فإنه لما أخبر عن الملجج على طريق الغيبة، بأنه يخوض في بحار الصبر على ما تقدم، وكانت حالة ذلك الصابر مظنة أن يهلك صاحبها أن توالى عليه ذلك أقبل على خطابه على سبيل الالتفات والتأنيس، بأن دعا له بأن يكفيه الله الهلاك، معاناة بالموضع المسمى بالسخال الذي هو موضع سعد المحبوب، أو موضع سمير الواشي ولعل اسمه مأخوذ من السمر كما عو شأن الرقيب الحافر، وإنما دعا له بكفاية الهلاك معاناة وإن كان لا يستلزم كفايته إياه خفية، لأنه الذي كان يتقي الملجج ولذلك كان لا يفشي أمره، ويحتمل أن يكون إخباراً له بأنه لما صبر ولم يفشي أمره، وجرى على الهدى الحسن في إخفاء أمره أمن من الهلاك جهاراً، فلم يبق الخوف عليه إلا من الهلاك الخفي بسبب صبره على ما يؤلم باطنه، ثمزاد في تأنيسه على التفسيرين الدعاء والخبر بأن وعده، بأنه إن قدر يوماً على إيصاله إلى مرغوبه، تجد في أمرنا من تمكينه من ذلك وحمايته من الهلاك الباطني، أمر

<sup>1</sup> - الأبيات لابن المعتز من قصيدة الفؤاد العاصي، ديوان ابن المعتز، دار صادر بيروت، ص 410

<sup>2</sup> - والبيت هو: لا بارك الله في الفواني هل \* يصبحن إلّا لهنّ مُطْلَبٌ. كتاب العروض للزجاج 47

أصحاب حمى حوزتهم ومنع من يتعلق بهم من كل أذى يصيبهم ، ويحتمل أن يكون أخبره بأنه ضمنه مما يخاف من إذابة ت=الواشين وغيرهم جهارا بالدفع عنه ، لأن ذلك هو الذي يقدر عليه الآن ، ولا يبقى إلا الهلاك الخفي ، فإن قدرنا على دفعه نجد في أمرنا أمر أهل الحماية ، ويحتمل أن يريد الإخبار بأنه أطلع على أمر محبوبته ، التي هي سعدى المتقدمة في قوله: صبر سعد ، فلم يجدها تغيرت على حب الملجج ، فقال له كفيت الهلاك جهارا ، فإن محبوبتك لم تزل على عهدك في الظاهر ، ولذا قال في البيت بعده : فلم يتغير ، وهذه معان ظاهرة لا تكلف فيها ، ومن الإتيان الغريب أن معنى فإن قدرنا في قول الناظم مع تركبه من كلمات الشواهد المختلفة موافق لمعنى بيت الشاهد: إن قدرنا يوما -البيت- . وقوله فلم يتغير تأنيس آخر له لا سيما على الوجه الأخير ، فهو يقول له تسلّ مما تجده من ألم الهجران الذي تخافه ، فلم يتغير يا عمير وصال سعدى لك ومحبتها فيك ، والحال إن سادات علقوا في حبها جميعا فلم تلتفت إلى واحد بينهم ، وراعت عهدك ، ويحتمل غير هذا المعنى مما يطول تتبعه ، وتكبر جهارا وحمى للنوعية ، وجحاجة للتعظيم ، وإضافة خطب وذي للإختصاص أو تعظيم المضانف ، ووصلها للتعريف والعهد ، وال في السخال للغلبة ، وفي الردى للجنس ، ولم يذكر فاعل كفيت للعلم به ، وإن كان الحبل يطلق على العهد أو الوصل حقيقة بالاشتراك اللفظي ، فلا كلام وإن كان مجازا ، فيحتمل أن يكون في الاستعارة الترشيفية (إن كان علقوا بمعنى تشبثوا ، لأنه مما يلائم المستعار منه ، وإن كان علقوا حقيقة في المحبة فتجريدية لأنه مما يلائم<sup>1</sup> المستعار له ، وإسناد يتغير إلى وصال من المجاز العقلي).

### الإعراب

مفعول كفى النائب عن الفاعل التاء ، ومفعوله الثاني الردى (وجهارانت لمصدر محذوف ، أي كفاية حبها ، أو حال من الردى)<sup>2</sup> ، والباء في بالسخال ظرفية ، وتجد إن كان بمعنى أصاب فخطب مفعوله ، وفي [و126] أمرنا متعلق به ، وإن كان من أخوات ظنّ ففي أمرنا مفعوله الثاني ، وفاء فلم عاطفة للجملة بعدها على جملة كفيت ، وهي مشعرة بالسببية ، كما قررنا في الوجه الأخير من شرح كفيت ، وقال بعضهم لما لم تكن الفاء للإستئناف ، تعين زيادته على مذهب الأخفش والكوفيين ، أو جواب شرط مقدر ؛ أي إن سألت عن محبوبتك . وجحاجة مبتدأ وسوَّغ الابتداء بالنكرة كونه وصفا ، وخبره علقوا وفي حبلها معمول علقوا ، ومعا منصوب على الحال بمعنى جميعا ، كما تقدم ، وعلامة نصبه على المختار فتحة مقدرة في الألف لأنها بدل من حرف لين وهو مقصور ، وهذا مذهب يونس والأخفش ، ومختار ابن مالك ، ومذهب الخليل وسيبويه ، أن نصبه بالفتحة الظاهرة ، وأنه ثنائي لفظا منقوص كيد ، والاحتجاج للفريقين مبسوط في كتب النحو ، وجملة جحاجة في موضع الحال من

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س) ثم استدركه الناسخ في الهامش

المضاف إليه ، وصال وصح وقوع الحال في المضاف إليه لكون المضاف كجزئه ، أو هي حال من من وصال ، وأنث ضميره الذي هو رابط الجملة وهو المخفوض بحبل ، لكونه بتلاويل المحبة ، واستغنى بربط الضمير في هذه الجملة عن ربط الواو ، نحو ﴿بَغْضُكُمْ لِبَغْضِي عَدُوٍّ﴾<sup>1</sup> ، وتقدم القول في نداء عمير<sup>2</sup> .

## المضارع

هذا هو البحر الثاني عشر ، وهو رابع أبحر الدائرة الرابعة. وهو لغة اسم فاعل من ضارع ، أي شابه. قال الجوهري: "المضارعة المشابهة"<sup>3</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفاعيلن فاعل اتن مفاعيلن ، ومثلها إلا انه لم يستعمل إلا مجزوءا ، فيبقى على أربعة أجزاء فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحبا ، وسمي مضارعا لأنه المقتضب ، حكاه الأخفش عن الخليل<sup>4</sup> ، ويعني ضارعه غ=في قلتهما عن العرب ، وقيل لمضارعتة الهزج قيل يعني في مفاعيلن ، وقيل في اتسعماله مربعا مع تقديم الأوتاد فيه على الأسباب ، وقيل لمضارعتة المجتث حال قبضه ، قاله الزجاج<sup>5</sup> ، وأنكر الأخفش المضارع والمقتضب من شعر العرب ، وزعم أن لم يسمع مهم شيء منهما ، قال الزجاج: هما قليلان ولا توجد منهما قصيدة لعربي ، بل البيت والبيتان ، ولا ينسب بيت منهما لشاعر عربي ، ولا يوجد في أشعار القبائل<sup>6</sup> ، وأثبتته الخليل للعرب وأجازه الأخفش قياسا ، وروي أنه سأل الهامزي الأصمعي أوجدت المضارع للعرب؟ فأشدد:

يا معشر العجائز لا درّ درّكته \* حثتن للثريد مرحبا بكنه<sup>7</sup>

قال المعري: وهذا شعر يقال أنه ذكر في زمن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما ، ولم يستعمله المحدثون إلا نادرا<sup>8</sup>.

## المتن

لماذا دعاني مثل زيد إلى ثنا \* فإن تدن منه شبها اذكر إليه ذا

## الشرح

<sup>1</sup> - البقرة: 36

<sup>2</sup> - جاء في (س) زيادة هنا ، مفادها: فراجع إن شئت .

<sup>3</sup> - الصحاح 3/ 1249

<sup>4</sup> - الدماميني، العيون الغامزة 79

<sup>5</sup> - كتاب العروض 92، والغامزة 79

<sup>6</sup> - كتاب العروض 94، والعيون الغامزة 79

<sup>7</sup> - للأصمعي، ينظر: شرح عروض ابن الحاجب 143

<sup>8</sup> - يحتمل أن يكون هذا الكلام وارد في كتاب جامع الأوزان لأبي العلاء المعري، إلا أن الكتاب مفقود

**المفردات: (لماذا)** مقصد الناظم الأول من الكلمة الرمز بأكثر حروفها ، فالام للمضارع وما ملغاة ، والألف رمز على أن له عروضاً واحدة مجزوءة ، والألف الثاني رمز على أن ضربها واحد مجزوء مثلها ، والذال لكونها معجمة لا يحصل بها لبس ، وأما مدلول اللفظة لغة فاللام جارة ، وماذا يحتمل أن يكون جميعه اسم الاستفهام ، أو جميعه موصولا اسما بمعنى الذي ، ويحتمل أن تكون للاستفهام ، وذا وحدها موصولة ، ويحتمل أن كون ما استفهاما وذا زائدة ، والظاهر صحة الوجهين الأولين هنا وصحة الرابع بتكلف. (دعاني) ناداني وقد تقدم<sup>1</sup>. (مثل) قال **الجوهري**: "كلمة تسوية ، يقال مثله ومثله كشبهه وشبهه بمعنى ، والعرب تقول مُثِّلْ هذا ، وأميتالهم لحقارة المشبه به والمشبه ، وقد يراد بمثل الشيء نفسه"<sup>2</sup> ، نحو: مثلك لا ينجعل ، أي أنت. فكنى بمثل المضاف إلى ضمير المخاطب عن المخاطبة ، لأن تبوُّث الحكم للمساوي الذي يسد مسد مساوية أو نفيه عنه يستلزم تبوُّثه أو نفيه لمن هو على أخص أوصافه قضية لحق المثلين

(ثنا) أصله ثنا ممدود بمعنى المدح ، وقصره ضرورة ، قال **الجوهري**: "وأثنى عليه خيرا ، والاسم الثناء"<sup>3</sup> ، وانظر هل يصح أن يضبط بكسر التاء وهو الأمر يعاد مرتين كما قال **الجوهري** ، وقد تقدم عند قوله ثنى ثنى. (تدن) مضارع دنا ، أي تقرب وتقدم. (شبرا) أي مقدرا شبرا ، والشبر معروف وهو نصف الذراع ، قال **الجوهري**: "واحد الأشبار ، ورجل قصير الشبر متقارب الخلق ، والشبر بالفتح مصدر شَبَرْتُ الثوبَ أَشْبَرُهُ وَأَشْبُرُهُ ، وهو من الشبر كبعته من الباع ، وتشابرا تقاربا في الحرب ، كأنه صار بينهما شبرا ، ومن كل واحد منهما إلى صاحبه الشبر"<sup>4</sup>. (اذكر) أي انطق به بلسانك فهو من الذكر اللساني ، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾<sup>5</sup> ، قال **الجوهري**: "وذكرت الشيء بعد النسيان ، وذكرته بلساني وقلبي ، وتذكرته واذكرته وذكرته بمعنى ، ﴿وَاذْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾ يوسف: 45 ذكر بعد نسيان ، وأصله إذتذكر فأدغم"<sup>6</sup> ، وبقي من المادة ما يناسب اللفظ إشارة إلى الثناء أو إلى الاستفهام الذي تضمنه لماذا ، إما حقيقة أو إنكار.

### التركيب

يقول بحر المضارع له عروض واحدة وضرب واحد ، ودعاني من شاهد العروض وضربها المجزئين ، وهو:

<sup>1</sup> - ص 79

<sup>2</sup> - الصحاح 5 / 1816

<sup>3</sup> المصدر نفسه 6 / 2296

<sup>4</sup> - الصحاح 2 / 692

<sup>5</sup> - الأنفال: 45

<sup>6</sup> - الصحاح 2 / 665

دعاني إلى سعاد \* دواعي هوى سعاد<sup>1</sup>  
 تقطيعه: دعاني إلا سعادي \* دواعيه و سعادي  
 تفعيله: مفاعيل فاع لاتن ، ومثلها. وباقى الألفاظ من شواهد الزحاف ، فمثل زيد من بيت  
 القبض والكف:

لقد رأيت الرجال \* فما أرى مثل زيد<sup>2</sup>.  
 (ويروى)<sup>3</sup> وقد رأيت ومثل عمرو ، وهذا [و127] الوزن يشبه مخبون المجتث ، كقوله:  
 ومذ علق سلمي \* وعلمت أن سأ موت.  
 والفرق بينهما لزوم المراقبة في المضارع.  
 وثنا من بيت الشتر: سوف أهدي لسلمي \* ثناءً على ثناء<sup>4</sup>  
 وإن تدن منه شبرا ، قال الشريف<sup>5</sup> هو من بيت الكف:  
 وإن تدن منه شبرا \* يقربك منه باعا<sup>6</sup>  
 وأنشده بالواو وكذلك قال ابن بري ، وأنشده بالواو بعض من قال بهذه المقالة أنشده  
 بالفاء ، وقال غيرهم هو من بيت الخرب ، وأنشده بلا واو ولا فاء: "إن تدن منه". وأنشد ابن  
 بري من بيت الخرب:

قلنا لهم وقالوا \* كل له مقال<sup>7</sup>  
 وعلى شرح الشريف لم يتعرض الناظم لبيت الخرب ، وهو غير جيد ، لا يقال لها ترك  
 شاهد الخرم جاز ترك شاهد الخرب ، لأننا نقول إنما يذكر الخرم هنا لأن المراقبة منعه ، لأن  
 لازمه السلامة من القبض والكف ، لكنه باطل لما تبث من المراقبة في المضارع ، فينتفي  
 الملزوم وليس كذلك الخرب فإنه مقصود ، وعلى هذا فقول الناظم ووضع مفاعيلن لخرم لا  
 يدل على دخول تلك الألقاب فيه ، في كل موضع لامتناع الخرم هنا ، فيقيد إطلاقه على أنه لا

<sup>1</sup> - سبق تخريجه ص 182

<sup>2</sup> - سبق تخريجه

<sup>3</sup> - سقطت من (و)، استدرکها الناسخ على الهامش الأيسر من الورقة

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 98، والكافي في العروض والقوافي 83، والجامع في العروض  
 والقوافي 158، وعروض الورقة 62، والقسطاس المستقيم 26، وشرح القصيدة الخزرجية 200، كنوز الرامزة 56، وشرح  
 عروض ابن الحاجب 144، و العروض للربيعي 56.

<sup>5</sup> - قال الشريف: "و إن تدن منه شبرا من بيت الخرب"، ص 200

<sup>6</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5/ 472، الكافي في العروض والقوافي 83، و الجامع في العروض والقوافي  
 158، وشرح القصيدة الخزرجية 200، كنوز الرامزة 112، وشرح عروض ابن الحاجب 143.

<sup>7</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 98، وعروض الورقة 62، والعروض للربيعي 56، ومقصد الطالب في  
 في شرح قصيدة ابن الحاجب 142

يقتضي عموماً ، ولا يقال يلزم التكرار على شرح الشريف ، لانشاده بيت القبض والكف ، لأن القبض والكف لا يجتمعان في جزء لوجوب المراقبة ، فيكون الكف في فاعلاتن في العروض وفيه إيماء إلى وجوب سلامتها من القبض ، كما نصّ عليه الخليل ، والبيت الأول الذي هو دعائي ، دخلها الكف في مفاعيلن للوراقبة التي فيه بين النون والياء ، فلا يتبثان معا ولا يحذفان معا ، ومن علل هذا البحر عند بعضهم امتناع القبض في العروض والضرب ، وحكى الجوهري<sup>1</sup> اجتماع القبض والكف في المضارع من غير مراقبة وأنشد :

أشاقك طيف مامه \* بمكة أم حمامه<sup>2</sup>

وزعم بعضهم أن قبض فاعلاتن إنما امتنع لئلا يلتبس كَفّ الجزء الأول بمخبون المقتضب ، قال ويقويه قلة هذا الشرط ، ونوقض بقبض مفاعيلن فيه فيلتبس بمخبون المجتث ، نحو: وقد رأيت ، مع ومذ علقت البيتين . ويظهر من كلام الخليل أن السلامة من القبض علة لازمة في عروض المضارع وضربه ، وجعلت سلامتها هنا علة كما جعلتها في ضرب الطويل الأول ، وأتى لهذه العروض مما لم يذكر الخليل ضرب ثاني محذوف وبيته: متى تخرج العروض فقد طال حبسها ، وأتى لهذا البحر أيضاً عروض ثانية محذوفة ، لها ضرب مثلها ، وبيته: لقد هزّهما متى \* فلن يأل هزها. وزحافه القبض والكف على مراقبة ، والشر والخرب وكله قبيح إلا الكف ، لا يقال هذا يقوي مذهب الأخفش بقبح قبض مفاعيلن ، وهو عند الخليل صالح والكف قبيح لأن الخليل وافق الأخفش هنا والخليل إنما يراعي الخفة والثقل في الذوق ، ولأن الأخفش ينكر هذا البحر ، فلا يحتجّ بهز إنما لم يجعل الخليل وقد رأيت الرجل من المجتث ، لأنه لو كان منه لم يجز كَفّ فاعل اتن مع خبن مستفعلن فيه ، لئلا تقسد المعاقبة عنده .

وأما معنى تركيب كلماته فيحتمل وجوهل منها على تقدير ماذا ، كله موصولا أن يكن عائده إلى ثنا ، من إيقاع الظاهر موقع المضمّر نحو: وأنت الذي في رحمة الله أطمع ، ومتعلق لماذا محذوف يدل عليه السياق ، والبيت مرتبط بالذي قبله ، وكان الذي ناداه بقوله يا عمير ، وأنساه بما أخبره به اسمه زيد ، ولما لم يؤنسه أحد بمثل ما سلاه به من الثناء على محبوبته بأنّ وصالها لم يتغير ، قال للثناء على سعدى الذي ناداني إليه مثل زيد قوله يا عمير ينبغي أن يصغي ويهمل فجازه الله خيرا ، فإن تدن منه أيها المخاطب شبرا بعد الحركة من مكانك الذي انت فيه فاذا ذكر إليه ذا ، أي فاذا ذكر إليه لثنائك على سعدى الذي ناديت به إليه ، ينبغي أن يصغي ويشكر عليه فاعله ، وإنما علق الذكر على الدنو منه شبرا ، تحريضا على مبادرته بهذا الخبر بقدر الإمكان ، ومحتا على القرب منه ولو شبرا ، وكنى بمثل زيد عن زيد نفسه على وجه الكناية الذي هو أبلغ من الصريح ، كما قررنا في المفردات ، وأما على تقدير لكونه كله استفهاما

<sup>1</sup> - عروض الورقة 63.

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في المرجع السابق.

حقيقيا لا إنكاريا ، فالمعنى أنّ زيدا لما دعاه وأخبره بما بشّره فكأنه لم يسمعه أو لم يصدق خبره ، كما أن المحب لا يزال مولعا بسوء الظن ، فاستفهم من حضره بقوله لأي شيء دعاني مثل زيد الذي هو واسطة خير ، ولا يقول إلا خيرا ، فكأن المسئول قال له دعاك إلى ثناء على محبوبتك فكر عمير على المسئول بقوله ، فإن تدنايها المسئول من مثل زيد شبرا فاذا ذكر إليه الثناء الذي يستحق أن يثنى عليه ، بسبب كونه واسطة خير ، فالإشارة بذا عليها إلى جنس الثناء ، وهذان الوجهان أظهر ما يحتمله هذا التركيب فلنقتصر عليهما . وقال بعضهم المعنى لأي شيء دعاني إن كان ماذا استفهما وإن كان ما خاصة استفهما ، فذا إشارة إلى حاضر كأنه الثواني لقرينة الدعاء ، ودعا وع ما بعده إما مستأنف وهو الأظهر ، أو حال على معنى لد هذا التواني مني ، مدعو إلى ثناء وهذا الوجه وإن تكون ما استفهاما وذا زائدة مرجوحان لتبوث ألف ما الاستفهامية في الجر ، وإن الأسماء لا تتراد عند الأكثر والوجه الأول هو الأظهر ، والاستفهام يحتمل أن يكون طلبيا أو إنكاريا ، وفي كلا الوجهين يحتمل أن يكون المسئول عنه أو المنكر الدعاء المقيد بغاية الثناء ، ويحتمل أن يكون الدعاء المطلق ويكون قوله إلى ثناء بعض كلام أجيب به السؤال أو ردّ به الإنكار ، لأنّ معناه لا ينبغي له أن يدعوني فردّ هذا بأن قيل [128] دعاك إلى ثناء أي أمر فيه ثناء عليك ، أو ثنائك على من يجب له ذلك ، وكل منهما لا ينبغي أن ينكر وقوله فإن تدن أن جعل ثنا بعض كلام كان هذا أمر بامتنال ما دعاه إليه زيد مهما تقرب إليه أدنى مسافة وهو مقدار الشبر ، وضميرا منه وإليه يرجعان إلى متعلق الثناء أي المثنى عليه ، واسم الإشارة يفسر الثناء ، وغن جعل من تمام الاستفهام بمعنييه فمعناه ؛ فإن تدن من زيد مقدار شبء فأبلغه كلامي هذا منكرا أو سائلا . انتهى ما ذكره في معنى هذا البيت ، وتأمل ما يتحصّل منه وكيفية سبكه ، وتنكير ثنا للتعظيم ، وشبرا للتقليل ، والتعبير بالموصول على الوجه الأول في لماذا لتفخيم الأمر المدعو إليه ، وتعظيمه وكذا الربط بالظاهر لما في وقوعه موقع المضمر من التعظيم ، وفي البيت على أنّ ماذا استفهام إطناب لها في الجواب من الإفهام بعد الإبهام .

### الإعراب

تقدم العامل في لام الجر على تقدير موصولية ماذا ، واللام على ذلك المعنى للانتهاة ، وجمله دعاني مثل زيد صلة ، وعائدها إلى ثنا كما تقدم ، وإن كان ماذا استفهما فهو مجرور باللام ، وهي متعلقة بدعا ويجب تقديم المفعول لأن الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل فيه ما قبله ، واللام أيضا للانتهاة أو للتعدية ، وإلى ثنا متعلق بدعا مقدرا ، واذكر إليه جواب إن وحذف الفاء من الجواب هنا ضرورة ، لأن هذا الجواب مما لا يصح جعله شرطا . فإن قلت لو قال فإن تدن شبرا منه فاذا ذكر لاستقام الوزن ولم يرتكب شذوذا في حذف الفاء ، قلت جملة على ذلك طلب الاتيان بلفظ الشاهد من دون تغيير ، والاستكثار منه ما أمكن ، لأن الأصل الاتيان به كله بلفظه ، ولو قال كما قال السائل لتوهم أنها ألفاظ من شواهد ، وفيه مع هذا نظر لأن الألفاظ هي ألفاظ الشاهد لم تختلف إلا بالتقديم والتأخير ، وإليه متعلق بأذكر

لتضمنه معنى يتعدى إلى كإوصل ، أو أنه ونحوه وشبرا منصوب على الظرفية المكانية قياسا ، لأنه من المقادير فهو مبهم ، نحو ميل وفرسخ ، والأصل قدر شبرا ومكات شبر ونحوه والعامل فيه تدن .

## المقتضب

هذا هو البحر الثالث عشر ، وهو خامس أبحر الدائرة الرابعة ، وتقدير الترجمة بين وهو بفتح الضاد المعجمة اسم مفعول من اقتضب ، قال الجوهري: "قضبه قطعه ، واقتضبه اقتطعه من الشيء ، واقتضاب الكلام ارتجاله ، تقول هذا شعر مقتضب وكتابهمقتضب ، وانقضب الشيء انقطع وانقضب الكوكب من مكانه"<sup>1</sup>.

والهادة دائرة مع معنى القطع ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفعولات مستفعّلن مستفعّلن ، ومثلها إلا انه لم يستعمل إلا مجزؤا فبقي على أربعة أجزاء ، وهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحبا ، وسي مقتضبا لأنه كانه مقتطع من المنسرح لأن تركيب المنسرح مستفعّلن مفعولات مستفعّلن ومثلها ، فكأنهم أزالوا مستفعّلن الأول وبقي مفعولات مستفعّلن ، وحكى الأخفش عن الخليل إنما سباه مقتضبا لأنه اقتضب من الشعر أي اقتطع منه ، وقيل له اقتضب من المنسرح خصوصا لأن المنسرح مستفعّلن مفعولات مستفعّلن ، ووالمقتضب مفعولات مستفعّلن مستفعّلن ، وليس بينهما إلا تقدم مفعولات في المقتضب وتوسطه في المنسرح ، فكان المقتضب مقتطع من المنسرح ، إذ طرح من أوله مستفعّلن ، ويحتمل أن يكون هذا تفسير القول الخليل ، وهو القول الأول ولا يوجد هذا البحر للعرب والمولدين إلا نادرا ، وزعم الأخفش أنه محدث لم يرو للعرب ، والمتبث هو الذي الخليل مقدم على النافي ، وقال الزجاج وأما المقتضب فقليل ، وروي أنه سمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل عليّ ويحكما \* إن لهوت من حرج

وأحسب الزحاف الذي فيه من عمل العروضيين لقلته.<sup>2</sup>

واستقلوا وزنه لكثرة الأسباب فيه وما يشبهها من الأوتاد المفروقة ، فادخلوا الطي في أجزائه فطاب ذوقه وحسن استعماله .

## المتن

وما أقبلت إلا اتانا بعلمها \* مبشّرنا يا حبذا ما به أتى

## الشرح

<sup>1</sup> - الصحاح 1/ 203

<sup>2</sup> - كتاب العروض 94

**المفردات:** (وما أقبلت) مراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفها ، فالواو ملغاة ، إذ لا يقع بها لبس إذ هذا البحر هو الثالث عشر ، وعدد الواو أقل من ذلك ، والميم رمز على البحر والألف رمز على أن له عروضاً واحدة ، والهمزة رمز على أن لها ضرباً واحداً هما مجزوءان مطويان. (أقبلت) أتت مقابلة ، قال **الجوهري**: "القابلة الليلة المقبلة ، وقد قبل وا قبل بمعنى ، وعام قابل أي مقبل ، وقبح الله منه ما قبل وما دبر ، وبعضهم لا يقول منه فعل"<sup>1</sup>. (أتانت بعلمها) تقدماً وروي بوصلها بدل بعلمها ، وتقدم معناه أيضاً. (مبشرنا) اسم فاعل من بشر أي أخبرني بها يسرني ، قال **الجوهري**: "بَشَرْتُهُ بَشَرًا وَبَشُورًا من البُشْرَى ، وكذلك الإِبْشَارُ والتَّبْشِيرُ ثلاث لغات ، والاسم البَشَارَةُ بكسر الباء وضمها ، وبشرته بمولود فأبشر إشاراً ، سَرَّ وأبشر بخير بقطع الألف ، ومنه ﴿وابشروا بالجنة﴾ ، وبشرت بكذا بالكسر أبشر أي استبشر به ، وأتاني أمر بشرت به أي سررت به "<sup>2</sup>. (حبذا) بمعنى نعم لإنشاء المدح ، قال **الجوهري**: "قال ابن السكيت في قول ساعدة: هجرت غضوب وحبّ من يتجنب [و129] أراد حبب فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح ، ومنه حبذا زيد محب ، فعل ماضي لا يتصرف وأصله حبب على ما قال الفراء ، وذا فاعله جعلاً اسماً واحداً يرفع ما بعده ، وموضعه رفع بالابتداء وزيد خبره ، ولا يجوز كونه بدلاً من ذا لقولهم حبذا امرأة ، ولو كان بدلاً ل قيل حبذه المرأة"<sup>3</sup> ، قلت وهذا مذهب الكوفيين ، وقال في "التسهيل": أصل حبّ من حبذا حبب ، أي صار حبباً فأدغم كغيره وألزم منع التصرف ، وإيلاء ذا فاعلاً في أفراد وتذكير وغيرها ، وليس هذا التركيب مزياً فعلية حبّ فيكون مع ذا مبتدأً خلاف للمبرد وابن السراج ، ومن وافقهما ولا اسمية ذا فيكون مع حب فاعلاً فاعله المخفوض خلافاً لقوم"<sup>4</sup> ، وتفصيل أحكامها في كتب النحو.

### التركيب

يقول ، بحر المقتضب له عروض واحدة وضرب واحد مجزوءان مطويان ، وأقبلت من شاهدها وهو:

أقبلت فلاح لها \* عارضان كالبرد<sup>5</sup>

تقطيعه: أقبلت فلاحها \* عارضان كالبردي

تفعيله: فاعلات مفتعلن \* فاعلات مفتعلن

<sup>1</sup> - الصحاح 5 / 1795

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2 / 590.

<sup>3</sup> المصدر نفسه 1 / 106

<sup>4</sup> - شرح التسهيل 2 / 355

<sup>5</sup> - سبق تحريجه ص 264

ولا بد من خبن مفعولات أو طيه لها بين فائه وواواه من المراقبة في هذا الشطر ، ولمن تبتق الفاء وجبحذف الواو. وأتانا مبشرنا من شاهد الزحاف خبن مفعولات أول المصراع الأول وطيه أول الثاني ، وهو:

أتانا مبشرنا \* بالبيان والنذر<sup>1</sup>

تقطيعه: أتانا مبشرنا \* بلبيان ونندري

تفعيله: مفاعيل وأصله مفعولات مخبون مفتعلن بالبيان فاعلات ، أصله مفعلات مطوي مفتعلن ، وماذكرنا من ثبوت المراقبة في مفعولات هنا هو مذهب الجمهور ، ومنهم من لم يثبتها وصححه بعضهم لكثرة محبيه مخبولا عند العرب ، أنشد منه الفراء:

صرمتك جارية \* تركتك في تعب<sup>2</sup>

فرحافه عند هؤلاء الخبن والطي ، لا على مراقبة ، وهو الخبل وأنشد غير واحد شاهد على الخبن: يقولون لا بعدا وهم يدفنونهم. وطي مستفعلن بعد مفعولات هنا لازم لبناء عروضه وضربه عليه ، فصار كالزحاف في غيره كالخبن في أولى البسيط والطي في ضرب السريع ، قال بعضهم لزمه هذا الزحاف فقط ، لأن السين لا تسقطن قبلها تاء مفعولات ، فلو سقطت السين كثرت المتحركات ولم يتم فيه مستفعلن كما في المجتث ، أنه شعر قصد به الخفة فلزمه الزحاف. وهو مقو لما قبله وروى بعضهم لعروض هذا الشطر ضربا مجزوءا مقطوعا: إنَّ المرء في أمل ما ينفك يرجوه ، وزاد أبو العتاهية لها ضرب آخر ونظم عليه:

كم نكلت من سكن \* صرت منه فردا

كم وجدت فقد أخ \* كم وجدت فقدا<sup>3</sup>

وروى بعضهم له عروضاً مجزوءة سالمة من الطي ، لها ضرب مثلها ، بيته: كم ترى المنايا \* مزقت قتيلا.<sup>4</sup>

والطي في هذا البحر أحسن من الخبن والخبل قبيح ، وأما معنى تركيب كلماته فإنه لما بشره زيد بأنَّ عهد محبوبته لم يتغير ، كأن قال له صدقت ، وكذلك عادتي معها فإنها ما أقبلت علي بوصل إلا أتانا بذلك الوصل مبشرنا ، الذي من عادته إدخال السرور علينا ، كزيد هذا وما أحب ما أتانا به من هذه البشارة ، وأا نسخة بعلمها فهي (قلقة)<sup>5</sup> ، إلا أن يريد بالعلم المعلوم

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 100 ، والكافي في العروض والقوافي 84 ، وشرح القصيدة

الخرزجية 202 ، والجامع في العروض والقوافي 161 ، وكنوز الرامزة 113 ، والعروض للربيعي 58

<sup>22</sup> - سبق تخريجه 98

<sup>3</sup> - لم أقف على هذين البيتين في ديوان أبي العتاهية ، دار بيروت 1986م

<sup>4</sup> - لم أقف على قائله

<sup>5</sup> - (س): قليلة

وإضافة مبشر لتعظيم ما أضيف إليه ، والظاهر أن هذا القصر قصر قلب ردا على من يزعم أنها تقبل ولا يشير بذلك الوصل أو العلم.

### الإعراب

ما نافية ، ولا إيجاب بعد النفي ، وبوصلها يحتمل أن يتعلق بمبشر ، ويحتمل أن يتعلق بأتانا ، وعلى التقديرين فالباء للتعدي ، أو لها وللمصاحبة إن تعلقت بأتانا ، وباء الداخلة على حبذا إما للتنبيه أو للنداء ، والمنادى محذوف (وحب فعل ماض ، وزا فاعله كما تقدم ، وما مبتدأ خبره حبذا ، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا)<sup>1</sup> ، أي هو ما ، وما هو المخصوص بالمدح وهو موصول إسمي أو نكرة موصوفة ، وبه متعلق بأتى ، وجملة أتى به صلة أو صفة .

### المجث

هذا هو الحبر الرابع عشر ، وهو سادس أبحر الدائرة الرابعة ، وثاؤه الأخيرة مثلثة مدغم فيها مثلها مفتوحة ، لأنه اسم مفعول من اجتث أي اقتطع ، قال الجوهري : "جثه قلعه ، واجتثه اقتلعه ، والمجث والمجثات حديدة يقلع بها الفسيل"<sup>2</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر ، المركب من مستفع لن فاعلاتن ومثلها ، إلا أنه لم يسمع إلا مجزوءا مربعا ، ومستفع لن فيه ذو الوند المفروق فهو علم منقول من الصفة ، والفيه للمحما ، وسمي مجثا لأن هاجث من الشعر أي اقتطع منه ، وقيل لأنه اجتث من طويل دائرته ، يعني الخفيف ، وذكر الخليل هذا البحر وقال الأخفش قوله: البطن منها خميص<sup>3</sup> ، لرجل من أهل مكة يؤخذ عنه الشعر ، وزعموا أن من القديم :

جَنّ هَبْن بَلِيل \* يَنْدَبْن سِيدَهْن . وَقِيلَ هُوَ لِلْوَلِيدِ ابْنِ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَنْشَدَ لَهُ الْمَسْعُودِي فِي "مَرْجِ الذَّهَبِ":

إِنِّي سَمِعْتُ بَلِيلَ \* نَحْوَ الرَّصَافَةِ رَتَّةً

خَرَجْتَ أَسْحَبَ ذَيْلِي \* أَنْظُرْ مَا شَأْنَهُتْهُ

إِذَا بَنَاتُ هَشَامَ \* يَنْدَبْنَ وَالذَّهْنَ

نَدَبْنَ وَيَلَاوَعُو \* وَالْوَيْلَ حَلَّ بِهِنَا

وقال الزجاج ليس في المجث قصيدة للعرب إلا أنهم رَوَوْا جَنّ هَبْن ، البيت .

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>2</sup> - الصحاح 1 / 277

<sup>3</sup> - (س): البطن منها خميص والحضر رق الخلال. والبيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 101،

والكافي 58، والجامع في العروض والقوافي 162، وشرح القصيدة الخزرجية للسبيتي 203، وشرح عوض ابن

الحاجب 148، والعروض للرعي 59، كنوز الرامزة 114

## المتن

نقا أم هلال من عقلت ضمارها \* أولئك كل منهم السيّد الرضا

## الشرح

### المفردات:

(نقا) قال الجوهري: "نقاوة الشيء خياره ، وكذلك الثّقاية [و130] بالضم وثَقِيَ بالكسر يَثْقَى نَقَاوةً بالفتح ، فهو نقي أي نظيف ، والثّقَاء ممدود النظافة والثّقَى مقصور الكتيب من الرمل ، وتثنيته نقوان ونقيان والتنقية التنظيف"<sup>1</sup> ، فكلام الناظم يحتمل كتيب الرمل ، والنقاء النظافة فقصره ضرورة ، وقال ابن طريف في جامعہ النقاء مصدر نقي الشيء نقاوة ونقا ونقا ونقي ، نظف وحسن ، وأيضا النقي بالقصر ذهاب اللحم ، نقي الرجل نقي ذهب لجمه . (أم) تقدم القول فيها ، ومراد الناظم من الكلمتين الرمز بالنون للبحر وألقاب ملغاة ، والألف الأولى رمز على أن له عروضاً واحدة والثانية على أن لها ضرباً واحداً وهما مجزآن . (هلال) قال الجوهري: "الهلال أول ليلة وثانية وثالثة ، ثم هو للقمر . وذكر الهلال معاني ، ثم قال : وتهلل السحاب ببرقه تلالاً ، وتهلل وجه الرجل من فرجه واستهل ، وأهل واستهل الهلال على مالم يسم فاعله ، واستهل هو أيضا بمعنى تبين ، ولا يقال أهلاً وأهللنا عن ليلة كذا ، ولا يقال أهللناه فهل كما يقال أدخلنا فدخل وهو قياسه"<sup>2</sup> . (علقت) تقدم . (ضمار) قال الجوهري: "الضمارُ ما لا يرجى من الدين والموعود ، وكل ما لا تكون منه على ثقة ، ومنه قوله:

وأنضيأ أنخن إلى سعيدي \* طرّوفاً ثم عجلن ابتكارا  
حمدن مزاره فأصبن منه \* عطاءً لم يكن عدّة ضمّاراً

وقال أيضا الضمر والضمر كعسر وعسر الهزال وخفة اللحم ، وضمير الفرس بفتح الميم وضمها يضمير ضمورا وأضرمرته وضممرته تضميرا فأضرمر هو ، واللؤلؤ المضطمر الذي في وسطه بعض الانضمام ، والضمر الرجل الهضميم البطن اللطيف الجسم ، وناقعة ضامر وضامرة"<sup>3</sup> . (أولئك) إشارة إلى الجمع مطلقاً ، مذكراً أو مؤنثاً عاقلاً أو غيره ، (السيّد) أصله سيود ، وهو عند البصريين فيُعَلّ ، اجتمعت البياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في البياء ، وقد يخفف ، قال الجوهري: "ساد قومه يسودهم سيادة ، وسوددا وسيدودة فهو سيد وسادة تقديفة فعلاً بالتحريك ، لأن سيداً فعيل كسري وسراً ولا نظير لهما يدل عليه جمعه على سائد بالهمز ، كافيل وأفايل وتبيع وتبايع ، وقال أهل البصرة هو فيعمل وجمع على فعله كأنهم جمعوا أسايد كقائد وقادة ، وجمعه سيايد بالهمز غير مقيس ، لأنّ جمع

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2514

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 5 / 1851

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 722

فيعمل فياعل" <sup>1</sup>، وذهب بعضهم إلى انه فيعمل بفتح العين ثم تقلل إلى مكسورها ، وإنما قال ذلك لأن مكسور العين في المعتل قليل (الرضى) مقصور مصدر رضى ، وتقدم وهو هنا من الوصف بالمصدر أو الراضى بالمعالي والهمم العالية ، أو المرضي في أفعاله أو ذو الرضى أو يجعل نفس الرضى مبالغة (كرجل عدل) <sup>2</sup>.

**التركيب:** يقول بحر المهجث له عروض واحدة وضرب واحد وهما مجزآن. وهلال من شاهدهما وهو :

البطن منها خميص \* والوجه مثل الهلال <sup>3</sup>

**تقطيعه:** البطنين ها خميصن \* ولوجهث للهلال

**تفعيله:** مستفع لن فاعلاتن ، ومثلها. وباقي ألفاظ البيت من شواهد الزحاف فعلقت من بيت الخبن:

ومذ عقلت بسلمى \* علمت أن ستموت <sup>4</sup>. ويروى أن ستموت ، ويروى ولو عقلت وستموت.

وضمار من بيت الكفّ: ما كان عطاؤهنّ \* إلا عدة ضمرا <sup>5</sup>

وأولئك من بيت الشّكل: أولئك خير قوم \* إذا ذكر الخيار <sup>6</sup>. ومنه: أنت الذي ولدتك أسماء بنت الحباب

والسيد من بيت التشعيث: لمّ لا يعي ما أقول \* ذا السيّد المأمول <sup>7</sup>

وسوّغوا فيه خلط المشعث بالسالم كما في الخفيف ، وأنشد منه التبريزي:

على الديار القفار \* والنوى والأحجار

تظّل عيناك تبكي \* بواكف مدرار

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 2 / 490

<sup>2</sup> - ما بين قوسين زيادة في (س) غير مذكورة في (و) (و) (ر)

<sup>3</sup> - سبق تحريجه 194

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 102، والكافي في العروض والقوافي 86، والجامع في العروض والقوافي 164، شرح القصيدة الخرزجية 204، والعروض للربيعي 59، وشرح عروض ابن الحاجب 149، ومقصد الطالب 148

<sup>5</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض 86، والجامع في العروض والقوافي 164، والعروض للربيعي 59، شرح القصيدة الخرزجية للسبتي 204، شرح عروض ابن الحاجب 149، ومقصد الطالب 149.

<sup>6</sup> - البيت للقللوسي في كتابه زهرة الظرف وزهرة الطّرف 64، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 102، والكافي في العروض 86، والجامع في العروض 164

<sup>7</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 87، وشرح القصيدة الخرزجية 204، وكنوز الرامة 115، 115، وشرح عروض ابن الحاجب 149.

فليس بالليل تهذا \* شوقا ولا بالنهار<sup>1</sup>

واختلف في التشعيث فقيل لم يقع في المحدث إلا للمحدثين ، وقيل وقع لهم وللعرب ، قال النديم وأنشدني من أثق وزعم أنه قديم : على الديار -الآيات- ، والناظم ممن يراه ولذا أنشد له وهو لاقياس ، أن المحدث مقلوب الخفيف ، وقد شعث ، ولما لم يذكره الخليل في الكجث ، وذكره في الخفيف اختلف فيه ، ولعله إنما يذكره لأنه لم يحفظه إلا أنه ليس بقياس ، وحكي بعضهم استعمال المحدث مسدسا ، وأنشد:

يا من على الحب يلحى مستهما \* لا تلحني إن مثلي لن يلاما . وقال بعضهم هو من قول المحدثين ، وقد أتى ضرب مسبق: : أبو سعيد حصين \* مات طريد الجوران<sup>2</sup> وفيه طي الودت المفروق فهو شذوذ في شذوذ ، وزاد لبعضهم عروضاً محذوفة لها ضربان ضرب مثلها ، وببئته:

دار عفاها القدم \* بين البلى والعدم

وضرب مجزوء محذوف مخبون ، ومنه: صاح الغراب فمه \* بالبين من سلمه

صاح الغراب بنا \* في ليلة شبهه

ما للغراب ولي \* دق إلا له فمه

فليت له يصح لي \* ولم يقل كلمه

وإذا ابتزت عروض المحدث وكُفَّ مستفعلن وفاعلاتن كان مجزوء الدو بيت ، وكذلك العروض السابعة من الدوبيت هي مجزوء المحدث ، مع لزوم الكف لمستفعلن ، ومن الدوبيتين عروضه السابعة :

لو ساعد قبض شأني \* ما بحث لكم بشأن

أضمرت فباح دمعني \* بالحب وأعاني

هل أصبر عن حبيب \* قلبي يديه عاني

إن لاح فبدرتم \* أو مال ففصن بان<sup>3</sup>

والدوبيت شعر غير عربي ، ذو أعاريض كثيرة وضروب [131] منتشرة ، وزحاف هذا البحر ؛ الخبن والكف والشكل ، والخبن حسن والكف صالح ، والشكل قبيح ، وفيه المعاقبة بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن ، وفيه الصدر والعجز والطرفان ، وبين نون فاعلاتن وسين مستفعلن لن عند الخليل ، ومنعه غيره كما تقدم في الخفيف ، وقال بعضهم خبن مستفعلن لن حسن وفاعلاتن صالح ، ولا يكف أحدهما مع خبن الآخر للمعاقبة ، ولا يجوز الطي لهما

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله ، وهو دون عزو في الكافي في العروض والقوافي 87.

<sup>2</sup> - لم أعرف قائله

<sup>3</sup> - الدوبيت للقلولسي . انظر : القلولسي ، زهرة الظرف وزهرة الطرف 64

الوئد المفروق ، وقد غلط من طواه ، والخبن في مستفع لن الأول في السريع كف في المجث في مستفعن قبض المهمل في فاعلاتن ممتنع في المضارع للعلة خبن في المنسرح والمقتضب في مستفعن ، الطي فيه خبن في فاعلاتن ، في المجث والمهمل والخفيف كف في فاعل اتن في المضارع ، ومقلوبه طي في المنسرح والمقتضب الخبل فيه خبل المنسرح ، وفي المقتضب ممتنع في المجث ، والخفيف والمهمل للمعاقبة ممتنع في المضارع للعلة ، الخبن في مستفعن الثاني في السريع خبن في المنسرح والمقتضب كف في المجث ، والخفيف والمهمل في فاعلاتن ، قبض في المضارع والمهمل ، الخبل فيه خبل في المنسرح والمقتضب ممتنع في الخيف والمجث والمهمل للمعاقبة ممتنع في المضارع والمهمل للمراقبة ، الخبن في مفعولات فيه خبن في المنسرح والمقتضب كف في فاعلاتن في الخفيف والمجث والمهمل ، قبض في المضارع ومهمليه الطي في مفعولات فيه طي في المنسرح والمقتضب ، خبن في مستفعن في الخفيف والمجث والمهمل ، كف في المضارع ومقلوبه الخبل فيه خبل المقتضب والمنسرح ممتنع في الخفيف والمجث والمهمل للمعاقبة ممتنع في المضارع للمراقبة ، وهذا من بعض أحكام تداخل الزحاف في هذه الدائرة قفس عليه .

وأما معنى تركيب كلماته فإن كان نقي من النظافة على لغة القصر ، أو على أنه مقصور من المهدود للضرورة ، فالمعنى أنه اشتبه عليه محبوبه لما به من النظافة والوضاءة والحسن بالهلال ، فكأنه قال هذا المرئي فيمن هوين الضمار منهم ، إن كان بمعنى الرجل الهضيم البطن من النور والحسن نضافة ذات جميلة أم هلال ، وكأنه في الحال التي استفهم فيها هذا الاستفهام ذله الحب ، حتى لم يفرق بين المحبوب والهلال ، أو اشتد الشبه بينهما فعسر عليه التمييز بديا ، ثم لما استفاق من ذله أو تبثت فحصل له التمييز أخبر أنّ من علق ضمائرهم كل منهم يقال فيه السيد الرضي ، وإن أراد بنقى الرمل فهو على حذف مضاف ، أي ظبية نقي أو غزاة ، نقي من علقته ضمائرهم أم هلال والمعنى على التوّه ، أو على اشتباه التمييز بين الأمرين ، ويحتمل أن يكون المعنى على التشبيه أي اشتبه غزال نقي أو شبيه هلال من علقته ، فيكون الكلام حقيقة في الاستفهام وفي قوله أولئك ، وإنما اختار التشبيه بظباء الرمل وبالهلال ، وردّد الأمر بينهما لما وصفهم به من أنهم ضمار وهو جمع ضمير الهضيم البطن ، وهذه الحالة تشبه الهلال ، و غزالان الظباء ، ليوافق قوله في الشاهد: البطن منها خميص \* ( والوجه مثل الهلال ، والبطن الخميص )<sup>1</sup> محمود بدليل هذا البيت ، وبدليل قوله: أبت الروادف والتدي لقمصها \* مس البطون وإن تمسّ ظهوراً<sup>2</sup>

وفي هذا نظر ، وهذا يرجح من ضمائرهم جمع ضمير ، ويحتمل أن يريد بالضمار ما لا يرجي من الدين الذي هو واجب الوصال بين المحبين ، أو من وعدهم إياه بذلك ، وقال بعضهم

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>2</sup> - البيت لعمر بن أبي ربيعة

يحتمل أن يريد الغولان ونحوه<sup>1</sup>، وعبر عنهم بالنقى تجوزاً أو حذف لفظهن مضاف إليه ، والمعنى أزال من هويت ذواتهم اللطيفة البطن ، أو من تشبث به من وصالهم أم هلال ، ويحتمل أن يريد بالنقا الخيار أو النظيف الحسن الهيئة ، وأم منقطعة تقدّمها الخبر ثم أضرب عنه انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى ، فيقول مرجحاً نفسه في التشبث بوعدهم أو دافعاً لومة لائم في محبتهم من علقت ضمائرهم أي تشبثت بما لا يوثق به من ضمائرهم ، خيار بل هـ بدور أي كالبذور في علو القدر وكثرة الانتفاع ، بترجي وعدهم بذلك ، أو من علق قلبي بحبهم حسان (الزّي) بيض الوجوه بل هم كالبذور في حسن المظهر ، وكمال بهجة الحسن ، فلا لوم في محبتهم أولئك أي المتشبث بضمائرهم أو المحبوب الضمر منهم كل منهم ، أي كل واحد منهم السيد المفزوع إليه في النائبات ، ومعضل الحداث الراضي في حكمه بما تقدم ، أو المرضي عند من تقدم ، ومن هذه صفات الواحد منهم فيرجون في الخطوب فضلاً عن يسير المطلوب ، وتستعمل الأبدان في أسباب محبتهم فضلاً عن القلوب .

وقوله أم منقطعة ، تقدمها الخبر لإخفاء بأنه لم يتقدمها خبر إلا بتكلف إضمار ، وتنكير نقا وهلال للتعظيم أو النوعية ، والموصول فيمن علقت إما للتعظيم أو للتوصل إلى ذكر الصلة ، وإضافة ضمائر تعظيمه ، والإشارة بأولئك لتنزيلهم منزلة الحاضرين المحسوسين ، ليعاين ما هم عليه من الفضل أو التنبيه على أنهم مستحقون بما بعد اسم للإشارة ، وال في السيد والرضى للحقيقة على الأظهر ، ونقى أم هلال إن كان المعنى على التشبيه فهو من باب الاستعارة أو من مجاز الحذف ، وإلا فهو من تجاهل العارف المسمى [و132] بسوق المعلوم مساق المجهول ، نحو:

أيأ شجر الخابور مالك مورقا \* كأنك لم تجزع على ابن طريف<sup>2</sup>  
 وقوله: فيا ظبية الوعساء بين جلاجل \* وبين النقا أنت أم أم سالم<sup>3</sup>  
 وفوائده معلومة منها التوله في الحب ، نحو قوله:  
 بالله يا ظبيات القاع قلن لنا \* ليلاي منكن أم ليلى من البشر<sup>4</sup>  
 والسيد الرضى من المناسبة ، وكذلك باقي ألفاظ البيت

### الإعراب

من فيمن علقت مبتدأ والجملة بعده صلته ، ونقى خبره ، وأم هلال عطف على نقى ، فإن قدرت همزة الاستفهام قبل نقى وحذفت لدلالة السياق عليها ، نحو: "بسع رمين الجمار أم

<sup>1</sup> - (س): الذي

<sup>2</sup> - البيت للفارعة، ترثي أخاها الوليد بن طريف الشاري، الشاعرة كانت تجيد الشعر وتسلك سبيل الخنساء في مراثيها

لأخيها صخر

<sup>3</sup> - البيت لذى الرمة

<sup>4</sup> - البيت منسوب لأحد الأعراب، في معاهد النصيص للعباسي

بثمان" ، يريد أبسيع ، فأم متصلة ، وإن قدرته خبراً فأم منقطعة للإضراب عنه ، وفي هذا نظر فإنه لم يسبقها خبر كما تقدم إلا أن يقدر نقى من علقت ضمائرهم أم هلال من علقت ضمائرهم ، وفي هذا ما ترى إلا انه قال في "التسهيل" في المنقطعة: وعطفها المفرد قليل ، وأتت أم هنا أيضاً متصلة بما عطفت عليه ، وفصل أم مما عطفت عليه أكثر من وصلها ، ولا يلزم أن يقع بعد أم المنقطعة جملة كما يلزم ذلك قبلها ، لقولهم : إنها الإبل أم شاه ، وعلى تقدير الاستفهام قبل نقى واتصال أم ، فيجوز رفع من بنقى لأنه في معنى ما يدل على (الاشتقا وإن أريد به الطيبي أو بما أضيف إليه من ذلك لأنه في)<sup>1</sup> معنى الحسن ، واعتمد على الاستفهام ، وهلال رفع ضميره وهذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين ، على هذا التقدير رفعه بهلال ورفع بنقى ضميره من باب التنازع ، وعلى تقدير كون نقى خبراً وأم منقطعة ، فمن مبتدأ عند الجمهور خبره ما قبله ولا يصح رفعه بنقى ، لعدم اعتماده ويجوز ذلك على مذهب الأخفش ، ويضعفه مون نقى مبتدأ خبره من عقلت ، وأولئك مبتدأ كل مبتدأ ثان ، السيد مبتدأ ثالث ، الرضى نعت للسيد ، ومنهم خبر السيد وجملة السيد خبر كل ، وجملة كل خبر أولئك ، ويجوز على رأي الفراء والزمخشري كون كل تأكيد الأولئك ، وخبره جملة السيد لأنهم يستغنون في التأكيد بكل وأخواتها بنية الضمير الذي يضاف إليه عن ذكره ، وهنا انتهى القول في الدائرة الرابعة.

## المتقارب

هذا هو البحر الخامس عشر ، وهو نخر البحور التي انفردت به الدائرة الخامسة على المشهور ، وقيل ينفك منها شطر آخر يسمى المتدارك كما تقدم. والمتقارب اسم فاعل من تقارب ضد تباعد ، قال الجوهري: "قرب الشيء بالضم يَقْرُبُ قُرْباً ، أي دنا والقرب ضد البعد واقترب الوعد أي تقارب وقاربته في البيع مقاربة ، وشيء مقارب بكسر الراء وسط بين الجيد والردى ، ولا تقل مقارب وكذلك إذا كان رخيصاً ، والتقارب ضد التباعد"<sup>2</sup> ، وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من فعولن ثمان مرات ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي متقابراً لتقارب أجزائه ، لكونها خماسية يشبه بعضها بعضاً ، وقيل لتقارب أوتاده واستعماله في الأكثر تاماً ، وقد جلء مجزوءاً.

## المتن

سبوا لابن مَرَّ نسوة ورووا \* لمية دمنة لا تبتئس فكذا قضى  
أفاد فجاد ابنا خداس برفده \* وقلت سدادا فيه منك لنا حلا

## الشرح

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - الصحاح 1/ 198

**المفردات: (سبوا) (قال الجوهري)<sup>1</sup>:** "السَّبِيُّ والاستِباءُ الأسر ، وقد سَبَيْتُ العدو سَبِيًّا وسَبَاءً أسرته ، واستَيْتَهُ مثله ، والمرأة تَسِي قلب الرجل ، وسبيت الخمر سَبَاءً لا غير إذا حملتها من بلد إلى بلد وهي سبية ، فإن اشتراها ليشربها فالهزم ، والسبية المرأة تسي ، وسباه الله يسبيه سبياً غربه وأبعده كلعه" <sup>2</sup>، ومراد الناظم الأول من الكلمة الرمز بحروفها ، فالسين للبحر والباء رمز على أن له عروضين ، الأولى تامة ، الثانية مجزوءة محذوفة ، والواو رمز على أن له ستة أضرب ، أربعة للعروض الأولى ؛ الأول تام مثلها والثاني مقصور ، والثالث محذوف ، والرابع أبتَر ، واثنان للثانية الأول مثلها والثاني أبتَر. (مُرٌّ) علم رجل ، قال الجوهري: "مُرُّ أبو تميم ، وهو مُرُّ بن أُدِّ بن طابِخَةَ بن الياس بن مضر" <sup>3</sup> ، ويحتمل أن يكون عند الناظم مرخما ، للضرورة من مرّة على لغة من لم ينوه ، (و مرّة) <sup>4</sup> أبو قبيلة من قريش ، وأبو قبيلة من قيس عيلان. (نسوة) جمع امرأة واحدة من غير لفظه ، قال الجوهري: "نسوة بالضم والكسر ، والنساء والنسوان جمع امرأة من غير لفظها ، كما يقال خليفة ومخاض ، وذلك وأولئك ، وتصغير نسوة نسوة ، ويقال نسيات ويقال نسيات وهو تصغير الجمع" <sup>5</sup>. (رووا) سقوا وتقدم الكلام عليه عند قوله: هل لنا منه مرتوا <sup>6</sup> ، أو يحتمل أن يكون من الرواية ، قال الجوهري: "رَوَيْتُ الْحَدِيثَ والشعر رَوَايَةً ، فأنا راوٍ في الماء والشعر ، من قوم رَوَاةٍ ورَوَيْتَهُ الشعر تَرَوَيْتَهُ حملته علروايته وأرويته أيضا" <sup>7</sup>. (مِيَّة) قال الجوهري: "اسم امرأة ومِيٌّ أيضا" <sup>8</sup>. (دمنه) قال الجوهري: "الدِّمْنَةُ آثار النالسداد بالفتح الاستقامة والصواب ، وكذلك السداس وما سوّدا ، والجمع الدِّمْنُ ، تقول منه دَمَنَ القوم الدار ، ودَمَنَ الشاء الماء كدره هذا من البعر ، لأنه يقال له دَمِنَ ، و فلان دَمِنٌ مَالٍ ، كما يقال إزاء مال ، والماء مندمن سقطت فيه أبعاد الإبل والغنم ، والدمنة الحقد ، والجمع دَمَنٌ ، ودمنت قلوبهم بالكسر ودمنت على فلان ضغنت" <sup>9</sup> ، ضغنت" <sup>9</sup> ، وكلام الناظم محتمل المعنيين. (لا تبتئس) قال الجوهري: "أي لا تحزن ولا تشتك ، والمبتئس الكاره والحزين ، قال حسان: مَا يُفْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَنِّسٍ \* مِنْهُ

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2371

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 814

<sup>4</sup> - سقطت من (س)

<sup>5</sup> - الصحاح 6 / 2508

<sup>6</sup> - ص 138

<sup>7</sup> - الصحاح 6 / 2364

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 6 / 2499

<sup>9</sup> - المصدر نفسه 5 / 2114

وَأَقْعُدْ كَرِيماً نَاعِمَ الْبَالِ<sup>1</sup> [و133] وقيل معناه لا تجزع ولا تضجر. (قضى) أي حكم الله وقدّر في الأزل، وتقدم الكلام على اللفظة عند قوله فصلت قضائها، وقوله فاقض على الولاء<sup>2</sup>. (أفاد) أعطى واكتسب، قال الجوهري: "الفائدة ما استفدت من علم، أو مال، تقول منه: فادت له فائدة، أبو زيد: أفدت المال أعطيته غيري. وافدته استفدته، وفاد المال لفلان يفيد؛ ثبت له"<sup>3</sup>. (جاد) سخا، قال الجوهري: "جاد الرجل بماله يجود جودا بالضم فهو جواد، وقوم جود كقذال وقذل، وإنما سكنت الواو لأنها حرف علة وأجواد وأجاود وجوداء، وكذلك امرأة جواد ونسوة جود كنوار ونور"<sup>4</sup>، وتقدمت المادة عند قوله سطحك جائد<sup>5</sup>. (خداش) علم رجل، قال الجوهري: "خداش اسم وهو خداش بن زهير"<sup>6</sup>. (رغد) قال الجوهري: "الرغد بالكسر العطاء والصلة، والرغد بالفتح المصدر رغدته رفدا أعطيته، أو أعنته والإرفاد الإعطاء والإعانة والمرافدة المعاونة والترافد التعاون والاسترفاد الاستعانة، والارتفاد الكسب والترفيد التسويد، رغد أي سود وعظم"<sup>7</sup>. (سدادا) صوابا، قال الجوهري: "السَّدَادُ بالفتح الاستقامة والصواب، وكذلك السَّدَدُ مقصور منه، وأمرهم يجري على السَّدَادِ، وقال سَدَادًا من القول، والتَّسْدِيدُ التوفيق للسداد، وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ومُسَدَّدٌ بعمل بالسداد، والقصد والمُسَدَّدُ الْمُقَوَّمُ، وسدد رمحه خلاف عَرَضَهُ، وسدّ قوله يسد بالكسر صار سديدا، وأنه ليسد في القول فهو مسد يصيب السداد، أي القصد"<sup>8</sup>. (حلى) جمع حلية، قال الجوهري: "حلية السيف جمعه أحلى كحلية ولحى، وربما ضم وحلية الرجل صفته وحليت الرجل وصفت حليته"<sup>9</sup>.

### التركيب

يقول بحر المتقارب له عروضان وستة أضرب، وابن مَرٍّ من شاهد العروض الأولى، وضربها الأول التّامين، وهو:

فأما تميمٌ تميمٌ بن مَرٍّ \* فألفاهم القوم روى نياما<sup>10</sup>

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 3 / 907

<sup>2</sup> - الأول في ص 168، والثاني في ص 78

<sup>3</sup> - الصحاح 2 / 521

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 2 / 461

<sup>5</sup> - التحقيق ص 67

<sup>6</sup> - الصحاح 3 / 1003

<sup>7</sup> - المصدر نفسه 2 / 475

<sup>8</sup> - المصدر نفسه 2 / 485

<sup>9</sup> - المصدر نفسه 6 / 2318

<sup>10</sup> - البيت لبشر بن أبي خازم، ديوانه 190

**تقطيعه:** فأما تيمين تيمب نمرن \* فألفاهم لقو مربوا نياما  
**تفعيله:** كله فعولن .

ونسوة من شاهد ضربها الثاني المقصور وهو:

ويأوي إلى نسوة بئسات \* وشعث مراضيع مثل السعال<sup>1</sup>

**تقطيعه:** ويأوي إلانس وتنبأ ئساتن \* وشعثن مراضي عمئلس سعال  
**تفعيله:** فعولن ، إلا الضرب فهو فعول .

وروا من شاهد ضربها الثالث المحذوف ، وهو:

وأبني من الشعر شعرا عويصا \* ينسي الرواة الذي قد رروا<sup>2</sup>

**تقطيعه:** وأبني منشع رشعرن عويصن \* ينسسر روتل لذيقدروو

**تفعيله:** فعولن ، إلا الضرب فهو فَعْلٌ ومِيةٌ من شاهد ضربها الرابع الأبتَر ، وهو:

خليلي عوجا على رسم دارٍ \* خلت من سليمي ومن مِية<sup>3</sup>

**تقطيعه:** خليلي يعوجا علا رس مدارن \* خلت من سليما ومن مي يه

**تفعيله:** فعولن ، إلا الضرب فهو فَلَ . ودمنة من شاهد العروض الثانية ، وضربها الأول

المجزأين المحذوفين ، وهو :

أمن دمنة أقفرت \* لسلمي بذات الغضى<sup>4</sup>

**تقطيعه:** أمن دم نتن أق فرت \* لسلمبا بذاتل غضا

**تفعيله:** فعولن ، إلا العروض والضرب فهما فَعْلٌ . ولا تبتئس من شاهد ضربها الثاني

الأبتَر ، وهو:

تعقّف ولا تبتئس \* فما يقض يأتিকা<sup>5</sup>

**تقطيعه:** تعقّف ولا تب تئس \* فمايق قضي أتي كا

<sup>1</sup> - البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي، ديوان الهذليين 2/ 184، وخزانة الأدب 2/ 42

<sup>2</sup> - سبق تخريجه ص 219

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 105، والكافي في العروض والقوافي 91، و عروض الورقة 64، والجامع في العروض 167، وشرح القصيدة الخزرجية 207، العروض للربيعي 62، وكنوز الرامزة 117، وشرح عروض ابن الحاجب 152، ومقصد الطالب 153

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 105، والكافي في العروض والقوافي 92، عروض الورقة 66، والجامع في العروض والقوافي 167، وشرح القصيدة الخزرجية 207، العروض للربيعي 62، وكنوز الرامزة 117، وشرح عروض ابن الحاجب 153.

<sup>5</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 106، والكافي في العروض والقوافي 92، والجامع في العروض والقوافي 167، وشرح القصيدة الخزرجية للسبيتي 207، العروض للربيعي 63، كنوز الرامزة 117، وشرح عروض ابن الحاجب 153، ومقصد الطالب 155.

تفعيله: فعولن فعولن فعل \*فعولن فعولن فل  
والفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف ، فأفاد فجاد من بيت القبض:  
أفاد فجادوساد فزاد \* وقاد فداد وعاد فأفضل<sup>1</sup>  
وخداش من بيت التلم:

لولا خداش أخذت جمالا \* ت سعد ولم أعطه ما عليها<sup>2</sup>  
ويروى زيد بدل سعد ، وسداد من بيت الثرم ، وهو:  
قلت سدادا لمن جاءني \* فأحسنت قولاً وأحسنت رأياً<sup>3</sup>

ولزم العوض في الضرب الثاني المقصور ، من حركة اللام وهي أقل من زنة متحرك لقول  
الأخفش " حرف متحرك أو زنته أو أقل من ذلك ، وإنما لم يعوّضوا في الضرب الثالث  
المحذوف مع أنه أحق به لأن الحذف في المتقارب زحف ، كما تقدم ، وفي الأبتّر لا يكون  
الواحد عوضاً عن أكثر منه لقلّة الضرب الثاني من العروض الثانية ، نفاه بعضهم وزعم  
الزجاج<sup>4</sup> أن مثل قوله: تعقّف ولا تبتئس -البيت- قليل في أشعار العرب ، وأن العروض الثانية  
قليلة النظير في كلامهم ، قال ابن بري: وحكى غير واحد للعروض الثانية ضرباً أبتّر وبيته  
تعقّف -البيت- ، ومنه في مقبوضه: أبيح له رزقه وليس بمختال<sup>5</sup>

ومنه وهو غير معتمد على مذهب الأخفش: ألا أيها الرّبع أين أهلك أين هم .  
ويجوز في المتقارب خلط العروض التامة بالمحذوفة والمقصورة ، والمحذوفة بالبتراء  
لتصرف العرب فيه ، ولتوافق أجزائه فيه ، ولتوافق أجزائه وتقاربها ، وأنشدوا لعبيد بن  
الأبرص:

هي الخمر تكني الطلأ \* كما هو الذئب يكني أبا جعده<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - امرئ القيس، ديوانه 151، وهو بيت مفرد

<sup>2</sup> - البيت لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: الكافي في العروض والقوافي 93، والجامع في العروض والقوافي 167، وشرح القصيدة الخزرجية 207، العروض للربيعي 63، وكنوز الرامزة 118

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 107، والكافي في العروض والقوافي 94، وعروض الورقة 65، والجامع في العروض والقوافي 169، وشرح القصيدة الخزرجية للسبتي 208، والعروض للربيعي 63، وكنوز الرامزة 118، وشرح عروض ابن الحاجب 155، ومقصد الطالب 157.

<sup>4</sup> - كتاب العروض 98

<sup>5</sup> - لم أقف على قائله

<sup>6</sup> - البيت لعبيد بن الأبرص قاله للمنذر بن ماء السماء حين أراد قتله، ضربه مثلاً، أي تظهر لي الإكرام وأنت تريد قتلي، كما أنّ الذئب وإن كانت كنيته حسنة فإن عمله ليس بحسن، وكذلك الخمر وإن سمّيت طلاء وحسن اسمها فإن عملها

قيح. ديوانه 49، والبيت في معجم الصحاح (طلا) 6/ 2414

(وهو من المتقارب فأصلحه الخليل: هي الخمر يكونونها الطلاء\* كما الذئب يكنى أبا جعده)<sup>1</sup>، وأصلحه غيره: هي الخمر تكنى الطلاء كما\* هو الذئب يكنى أبا جعده.

وقال شيخنا أبو بكر يحتمل أن يكون أسقط من البيت جزءا واحدا فصار سباعيا، كما أسقط [134] من السداسي جزءا فصار خماسيا، نحو:

لمن الصبي بجانب الصحراء\* ملقى غير ذي مهد<sup>2</sup>

فعلبهذا يكون من الضرب الأبتري، قال ويحتمل أول خرم نصفه الثاني، نحو: شقت ما فيهما من آخر، وقطع همزة الوصل من الذئب.

فعلل هذا البحر: القصر والحذف، والبتري، والجزء. وزحافه: القبض، والثلثم، والنرم، فالقبض فيه حسن، إلا أنه يمتنه في الجزء الذي قبل جزء الضرب المحذوف، وهو هنا اعتماد هذا على رأي الخليل، وأجاز الأخفش والزجاج قبضه، والثلثم والثرم قبيحان، وقال بعضهم حسن القبض لاعتماده على وتد قبله ووتد بعده، ما لم يكن قبل جزء العروض، أو مقصور وهو محذوف أو أبتري أو مقصور، وهو في المقصور أخفت لقوله:

على رسم دار قفار وقتت\* ومن ذكر عهد الحبيب بكيت<sup>3</sup>

ولم يذكر الخليل في المقصور اعتمادا، وكتب على الجزء المقبوض قبله مقبوض حسن، والأولى التزام الاعتماد فيه. وقوله أفاد فجاد -البيت-، فيه من البديع الموازنة بين جملة، ومثله بيت من المتقارب من عروضه وضربه المقصورين، قال ناظمه الإمام زين الدين المغربي، أنه يشتمل على أربعين ألف بيت من الشعر، وثلاث مائة وعشرين بيتا، نبه عليها ولخص حساب عددها، وهو:

لقلبي حبيب مليح ظريف\* بديع جميل رشيق لطيف

فهو ثمانية أجزاء في ثمان كلمات، ويمكن أن تكون كل كلمة في مكان غيرها من الكلمات، فتكون كل في ثمانية مواضع من البيت، والكلمتان الأوليان يتصور فيهما صورتان بالتقديم والتأخير، ثم يحدث من الثالثة مع الأولين ستة أشكال، بأن تكون قبلهما وبعدهما ثم تقلبهما وتضعهما قبلها وبعدها، ثم تضعهما بينهما على التقديم والتأخير، فكون ستة لأننا ضربنا الأوليين في مخرج الثالث؛ اثنين في ثلاثة، ثم نورد الرابع على الستة وكل منها ثلاثة، فيحصل من كل صورة أربعة، وهكذا.

وأما معنى تركيب كلماته فيحتمل أن يكون الضمير الفاعل بسبوا، عائد على أولئك في البيت المتقدم، فهو يقول اسم أولئك السادة لابن مرسوة، وكان لمية من هؤلاء النسوة حقد في قلبها عليهم، قبل أن يسبوهن لكونهم أعداءهم وبعد السبي أكدوا ذلك الجحد وكثر

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر) ثم استدركه الناسخ على الحاشية

<sup>2</sup> - سبق تحريجه في ص 356

<sup>3</sup> - البيت لابن عبد ربه، في قصيدة "فؤادي رميت وعقلي سبيت"

عندها حتى رويت منه ، كما يروى من الماء ، فبا بن مر لا تجزع ولا تحزن على ما أصابك من سبي نساءك فكذا قضى الله وقدّر في أزلّه لأن كل شيء بقضاء ، وقدر ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ، لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ ، ويحتمل أن يكون رويوا لمية دمنه أن مية بكت من أجل سبي النسوة ، حتى روت دمنتها بدموعها ، وأسند الريّ إلى السّائين لكون سبيهم سببا في الدموع التي كان بها الريّ ، من الإسناد المجازي ويحتمل أن يرتفع دمنة بالابتداء ولمية خبره والجملة محكية برووا من رواية الحديث ، والمهني سبوا نسوة وقالوا لمية من أولئك النسوة دمنة قفر ( بعد السبي )<sup>2</sup> ويحتمل أن يكون المعنى نقصوا ابن مرّ فسبوا له النسوة ، وذكروه عهود محبوبته مية ، فرووا لها دمنة مروا بها خالية ، فتحزن لأجل الأمرين فقال له من يشفق عليه لا تبتئس إلى آخره ، وقوله أفاد البيت يحتمل أن يكون الذي سلى ابن مرّ بنا خدش برقد ابن مرّ أي ياعنائه التي أعاناه بها من التصير والتسلية ، فأخبر مخبر عنهما مثنيا عليهما بذلك ، فقال أفاد أبنا خدش بن مرّ فجاد عليه ياعنائه الصادرة منهما له ، وهي تحريضه على الصبر ، فإنها فائدة جليلة نافعة بنفسها بقولهما له لا تبتئس ، فانتفع بذلك ﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>3</sup> ، أو تشبيه لهما هذه المنفعة الحاصلة له بالموعظة بالإرداف بالمال ، ثم يقول ذلك المخبر عنهما المثني عليهما بذلك مخاطبا لابن مرّ ، وقلت أنا يا ابن مرّ فيما مدحت به الرجلين قولا صوابا مستقيما كما قالاه (هما لك)<sup>4</sup> وفي قولي وقولهما أي بسبب مقالة جميعنا استحقاق جلي أو ماء وحسنة صادرة منك لنا جزاء لمقالتنا فيك ، أما هما فلنصحك وأما أنا فللثناء عليهما بذلك ، ومنفعة ذلك كله عائدة عليك ، وقال بعضهم دمنة من الضعف ، فخصّوا مية من المسيبات بمزيد ألم ونكال ، وهما آثار الحقد تنشأ عنه غالبا ، وتجرعت غصص ذلك فكانت كمن يروي ولما كان هذا عظيمها حمل ابن مرّ على الصبر وتسليم الأمر لله الذي قدره في سابق علمه ، ويحتمل أن يكون رويوا من رواية الشعر والحديث ، نقلهما وحفظهما ، والدمنة من الآثار والرسوم ، ولام لمية للتبليغ أي لمحبة حيّة ، والمعنى ذكر لمحبة مية آثارها ومسكنها ، ولا تبتئس تسلية للمحب ، أي لا تكن على حالة البؤس بعدها لذهابها الذي لا مطعم فيه لأن الله قضاه.

ما ذكره فيمعني البيت الأول ، وأما الثاني فلم يسبك له معنى ولم يزد على ذكر لغته وإعرابه ، غير أنه قال في بعضه أي في ذلك السّداد حلا كائنة لنا منك ، وهو تقدير إعراب وتأمل تخريج ما يتحصل من معنى البيت الأول عنده وتكثير نسوة [135] ودمنه وسداد

<sup>1</sup> - الحديد: 22- 23

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>3</sup> - الذاريات: 55

<sup>4</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

وحلللتعظيم ، ويحتمل سدادا النوعية ، ورووا في بعض تفاسيره من للكناية ، وألفاظ البيتين من مراعاة النظر ، وفي هذين البيتين وجميع الأبيات التيتقدمت في الكلام على تفصيل البحور من قوله ؛ أجرى غرورا ، إلى هنا اللقب المسمى بالتلميح وهو أن يشير الكاتب أو الشاعر في كتبه أو شعره إلى قصة أو شعر كما فعل الناظم ، فإنه يشير بكلمات في شعره إلى أبيات الشواهد ، من ذلك قوله :

لعمرو مع الرّمضا والنار تلظى \* أرق وأصفى منك في ساعة الكرب  
أشار إلى البيت المشهور :

المستجير بعمره عند كربته \* كالمستجير من الرمضاء بالنار

### الإعراب

يحتمل أن يكون فاعل سبوا وروو ضمير أولئك في البيت المتقدم ، ويحتمل أن يكون ضمير السابين من حيث الجملة ، واللام في لابن مرّ للملك ، إن كان حالا من نسوة من نعت النكرة المتقدم عليها ، أو لشبه الملك ، وإن تعلق بسبوا فهو للتعدية أو للانتها ، ولأم لمية إن كان من نعت النكرة المتقدم أو متعلقا برووا مثلها (في ابن مرّ) سواء ، ولا تبتئس جملة إنشائية مستأنفة ، فلذا فصلها مما قبلها لكونها خبرية ، وفاعل قضى ضمير اسم الجلالة ، وكاف كذا اسمية نائبة عن مصدر قضى ، أو حرفية وعاملها على الوجهين قضى ، وجملة أفاد مستأنفة فلذا قطعت أيضا ، وأفاد وجاد يتنازعان في ابني أخداش ، وبرفده فعلى مختار البصريين يرتفع ابن بجاد ويتعلق به برفده ، ويجب أن يضرر الفاعل في أفاد ويحذف به المتعلق به ، وهو ضمير رفد لكونه فضلة ليس أصلها المبتدأ والخبر ، ثم أنه قصر أفاد لضرورة الحكاية وإلا فالقياس أفاد أو نحوه في الاقتصار علىحركة الضمير" فلو أنّ الأطباء كان حولي". وعلى مذهب الكوفيين يرفع ابنا بأفاد ، ويتعلق به برفد ونضمير المرفوع والمجرور مع الثاني ، إلا أنهما حذفوا لضرورة الشعر في المجرور ، ولذلك أو لالتقاء الساكنين في المرفوع وسداد منصوب بقلت ، إما لأنه في حمل المصدر لنيابته عنه ، والمصدر يعمل فيه فعل القول ، وإما لأنه مفرد في معنى الجملة ، لأنه يؤدي معناها ، فينصبه القول كما يتعدى إلى الجملة على رأي من اجاز ذلك فيه ، ومنك ولنا صفات لسداد وحلى مرفوع بأحدهما ، ويعمل باقيها في ضميره ويجوز أن يكون منك ولنا حالين من حلى من نعت النكرة المتقدم عليها ، ويجوز أن يكون حلى مبتدأ خبره فيه ، ومنك لنا إما خبران آخران ، وحالان من الضمير في الخبر المجرور ، وهو العامل فيهما ، وجملة حلى صفة لسداد ، وقال بعضهم أن تحمل أفاد ضمير ابن مرّ مستترا ، وتعدى لاثنتين تنازع فيهما مع جاد ، رفه بجاد أولهما ووصل للثاني بالباء ، وهما ابنا ورفد وأضرما في الأول المهمل ، أي أفادهما وإن تعدى لواحد وهو رفد تنازعا فيه ، وأعمل فيه جاد ، وإن لم يتحمل ضمير فاعل تنازعا في ابنا أيضا ، والصواب رفعه بأفاد ، ويرفع بجاد

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

ضميرهما البارز، وحذف لفظاً لالتقاء الساكنين وهو ثابت خطأً، ويجوز العكس عند الكسائي، والضمير المخفوض برفد لخدش أو لابن مر والمخفوض بفي يعود علرفد، أو خدش أو ابن مر أو سداد، ويتعلق بقلت إلا إن أعدته على سدادن فيتعلق بالاستقرار أي في ذلك السداد حلى كائنة لنا منك، والجملة صفة سداد، وإن علقته بقلت فهي ابتدائية لا تعلق لها قبلها.

وهنا انتهى القول في الدائرة الخامسة على رأي الخليل والجمهور والناظم، وبتمامه نجز القول في الدوائر كلها وأبحرها، والحمد لله كما هو اهله.

واستدرك الجوهري وكثير من المحدثين في تفكيك هذه الدائرة بحرا آخر سموه

**المتدارك** وهو مقلوب المتقارب كما تقدم، فيكون مبنيا من فاعلن ثمان مرات، وسمي أيضا المترادف والغريب وركض الخيل ومشى البريد، والمتداني، والمخترع، وقطر الميزاب، ووالعقال، والخبب، وهو أشهر أسمائه، والمخلوع، والشقيق، والمحدث فالمتدارك، إِمَّا بكسر الراء اسم فاعل لكونه تدارك هو بالمتقارب، أي تلاحق به. وإِمَّا بفتحها اسم مفعول لأنه تُدورك على الخليل، والمترادف لترادف أوتاده بعضها على بعض، والغريب لغرابته، وركض الخيل لقصر أجزائه وتقطع أبياته في الذوق والسمع كركض الخيل، ومشى البريد لذلك أيضا، والمتداني لتداني بعض أوتاده من بعض، كأحد القولين في المتقارب، ولأنه مرادفه، والمخترع لاختراعه بعد استقرار البحور، أو ابتدائه من دائرة المتقارب، وقطر الميزاب لكون أجزائه على نسبة واحدة، فهو في الصوت كصوت قطر الميزاب، وقيل لما قيل في ركض الخيل، والعقال بكسر العين من عقال البعير لأن التطق بأجزائه يشبه وثبات البعير المعقول، وبضمها داء يصيب الدواب في أرجلها فهي ترفعها وتضعها على نسبة واحدة كأجزاء هذا البحر. الخبب لسرعة النطق بأجزائه لكونها خماسية، كسرعة مشي الخبب. والمخلوع لكون الخليل لم يعده من البحور أو العرب، مع ظهور فكّه من دائرته ظهورا بيّنا، فكانه باستحقاق عدّه من البحور كان منها ثم خلع [136]، والشقيق لأنه شقيق المتقارب. المحدث لكون الخليل والأقدمين لم يذكره، وإنما ذكره المحدثون، أو لكون العرب لم تقل عليه، وإنما قال عليه المولدون فهذه ثلاثة عشرة اسما، وكثرة أسماء الشيء تدل على مزيد الاعتناء بشأنه، بحسب الاستقراء، فلو أثبتته كثير من أهل هذا الفن، وتفننوا فيه وفرعوا من وتصرفوا فيه تصرفات كثيرة، وظاهر كلام بعضهم، أن بعض الأسماء المتقدم ليست له من حيث كونه بحرا بل بحسب حالة تعرض له من التغيير، وإنما أهمله الخليل لقلته عند العرب ودخول الاعلال في الأوتاد حشوا في النادر، الذي أتى منه والمضارع والمقتضب، وإن ندر لكونهما أتيا على القياس في كل ما أتى منهما، وقال الزجاج: "امتنع لأنه لو جاء على فاعلن لجاز حذف كل ساكن فيه" يعني في السبب فلا يبقى فيه سبب إلا أعلّ، ويصير على فعلن، وهذا احتجاج ضعيف، وهو مثنى مبني من فاعلن، مستعمل على أصله وله ثلاث أعاريض، وأربعة أضرب، فعروضه الأولى تامة سالمة من الخبن لها ضرب مثلها، وبيتته:

لم يدع من مضى للذي قد غبر \* فضل علم سوى أخذه بالآثر<sup>1</sup>  
وزعم ابن رشيقي أنه قديم<sup>2</sup> ، ومنه:

يا بني عامر قد تجمعتكم \* ثم لم تدفعوا الضيم إذ جئتم<sup>3</sup>  
ويروى ثم لم تبعثوا ، ومنه: جاءنا عامر سالها \* سالها بعدما كان من عامر<sup>4</sup>  
العروض الثانية مخبونة لها ضرب مثلها ، وبيته أنشده الخولاني للعرب:  
(وكرت طرحت لصوالجة \* فتلقفها رجل رجل<sup>5</sup>)<sup>6</sup>  
ومنه للعرب أيضاً:

زُمت إبل للبين ضحى \* في غور تهامة قد سلکوا<sup>7</sup>  
العروض الثالثة مجزوءة مخبونة ، لها ضربان ضرب مثلها ، وبيته:  
أنسيت زيارتها \* ومدامعه تكف<sup>8</sup>

الضرب الثاني مقطوع: لك نحمد يا صمد أبدا \* ولك الشكر ، وهذا ما نسب للعرب من  
هذه العروض ، وأما ما اعترى أجزائه التشيع ، فروى منه لعلي رضي الله عنه:  
إن الدنيا قد غرتنا \* واستغوتنا واستهوتنا  
لسنا ندري ما قدمنا \* فيها ألا لو قد متنا  
ومنه: ما لي ما لإدرهم \* أو برذوني ذاك الأدهم<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العمدة 2/ 304 ، وعروض الورقة 68 ، وكتاب البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 99 ،

<sup>2</sup> - العمدة 2/ 304

<sup>3</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: شرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 159

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 99 ، والمختصر الشافي على متن الكافي 28 ، وكنوز الرامزة 119

<sup>5</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 100 ، والمختصر الشافي على متن الكافي 28 ، وكنوز الرامزة 119 .

<sup>6</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر) ثم استدركه الناسخ في الحاشية

<sup>7</sup> - البيت منسوب للحصري ، في البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 100 ، في قصيدة مطلعها:

يا ليل الصب مني غده \* أقيام الساعة موعده

رقد السمار فارقه \* أسف للبين يرده

<sup>8</sup> - لم أقف على قائله في المصادر التي بين يدي

<sup>9</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: عروض الورقة 69 ، وشرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 161 ، وكتاب البسط الشافي في علمي العروض والقوافي 100

والتشعيت في هذه الأبيات غير مقيس ، إلا أنه أقيس من ادّعاء القطع والإضمار ، ولم يستعمله معتبر المحدثين إلا فعل ساكن العين ، فعل مكسورها أو ساكنها مرتين ، ثم مكسورها مرتين ، ولا يأتي ساكنها في عروض وال ضرب زحافا ، وإنما دخل التشعيت كل أجزائه ، وسبيله أن لا يدخل إلا في عروض أو ضرب لأنّ الحذف زحف في مقلوبه لقلّة الزحاف وهو علة ، وهو موجودة هنا ، بل هذا أقلّ زحافا من المتقارب ، لأنه يدخله النلم والثرم ، وهما زحاف على رأي ، ووهذا لا يدخله إلا الخبن ، فالتشعيت فيه أقرب لأنه زحاف على رأي ، ولما كان الحذف علة لم ينقل عن العروض والتشعيت زحاف ، فأدخل كل البيت ولم يسلم فاعلن في هذه العروض إلا قليلا ، أنشد الجوهري:

من مال إلى الدنيا صبا \* قد امعن في الدنيا طلبا  
خذ ما يبقى كي لا تشقى \* وابغ الحق ودع اللعب  
وأتى فعلن بسكون العين في العروض زحفا ، واستثقل ولم يقع لعروضي معتبر ، ومنه قول الحصري:

يا ليل الصبّ متى غده \* أقيام الساعة موعدة  
رقد السمار فارقده اسف \* للبين يردده<sup>1</sup>  
ومنه قول أبي بكر بن محيٍو:

أبناء الدين لقد سعدت \* عين برؤايك تكتحل  
أعطيت سداد الرأي فلا \* وهن يعروك ولا خلل  
نقّذك بما لك من أمل \* فالنصر بشأنك مبتهل  
ومدا الأيام ولا حرج \* فالدهر لأمرك ممثّل  
ومنه: يا ربع تعاهد القدم \* زمنا فخلت منه الرسم  
وبقيت بلا وقع موحشة \* تبكي لتوحشك الريم<sup>2</sup>  
وزحاف هذا البحر الخبنوهو مستخف حسن ، والتشعيت وهو ثقیل إن توالى في جزأين ، وهو في العروض قبيح جدا ، إنما هو من الإقعاد ، والخبن في الخبب قبض في المتقارب ، وهما حسنان ، وحكوا للمجزوءة ضربا مرفلا ، وهو:  
دار سعدي ببحر عمان \* قد كساه البلى الملوان<sup>3</sup>  
ويروى بحشر بدل ببحر ، وضربا مذالا وهو:  
هذه دراهم أقفرت \* أم زبور محته الدهور<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - البيت سبق تخريجه ص 204

<sup>2</sup> - لم أعثر عليه

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في: عروض الورقة 69، وشرح عروض ابن الحاجب 158، ومقصد الطالب 160، وكنوز الرامزة 119،

والبسط الشافب في علمي العروض والقوافي 99

ويروى ودمنة بدل دارهم ، هذا بعض الكلام في بحر المتدارك

### تتميم

قال الخليل وغيره ، للعرب نوعان من الشعر ، أحدهما المَخَمْس وهو ما اختلطت قوافيه واختلفت حيزا حيزا. الثاني المسمَط ، ما كان انصافا على قواف تجمعها قافية واحدة ، ثم يعاد لمثل ذلك حتى تنقضي القصيدة ، قاله الخليل ، وقال ابن رشيق: "المخمس أن يؤتى بخمسة أقسام على قافية واحدة ، ثم بخمسة أخرى على قافية أخرى ، إلى تمام القصيدة ، هذا أصله"<sup>2</sup> ، وقد يستعمل على أقل من خمسة أو أكثر ، أنشد الزجاج:

سقى طللا بجزوبهرهم الودق أحوى [137]

عهدنا فيه أروى \* زمانا ثم أقوى

وأروى لا كنود \* ولا فيها صدود

لها طرف صيود \* ومبتسم برود

لين شطر المزار \* بها وناء ديار

فقلبي مستطار وليس له قرار<sup>3</sup>

وهذا الوزن يحتمل أن يكون من مربع الوافر المقطوف ، أو من المضارع المقبوض المكفوف ، وكلاهما شاذ. والمسمَط أن يؤتى ببيت مصرّع ثم بأربعة أقسام على قافية واحدة غير قافية البيت الأول ، ثم يعيد قسمها واحدا من مثل ما ابتدأ به وزنا وقافية ، شبه بالسمط الذي ينظم جواهره في أخياط ، ثم ترد الأخياط إلى حبة واحدة ، ثم تفرق وينظم كل خيط على انفراده ، ثم يجمع أيضا نحو:

توهمت من هند معالم أطلال \* عفاهنّ طول الدهر في الزمن الخالي

مراع من هند خلت ومصايف \* يصيح بمغناها صدّ وعواذف

وغيرها هوج الرياح العواصف \* وكل مسف ثم آخر رادف

بأسحَم من نوء السماكين هطال<sup>4</sup>

وهذا هو الذي جرى عليه اليوم اسم المخمس غلطا ، قال ابن الرشيق: "وربما كان التسميط بأقل م أربعة ، نحو:

خيال هاج لي شجنا \* فبت مكابدا حزنا

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: عروض الورقة 69 ، وشرح عروض ابن الحاجب 158 ، ومقصد الطالب 160 ، وكنوز

الرامزة 119 ، والبسط الشافي في علمي العروض والقوافي 99

<sup>2</sup> - العمدة 180 / 1

<sup>3</sup> - القصيدة منسوبة للزجاج في العمدة 181/1

<sup>4</sup> - البيتلامرؤ القيس ، ديوانه 153

عميد القلب مرتها \* بذكر الله والطرب  
سبتي ظبية عطل \* كأن رضاها عسل  
ينوء بخصرها كفل \* ثقل روادف الحقب"<sup>1</sup>  
ومن الشعر نوع ثالث ، يسمى القادوسي<sup>2</sup> ، لم يذكره الخليل وذكره غيره ، وشبه بقواديس  
الساقية ، لارتفاع بعض قوافيه في جهة وانخفاضها في جهة ، نحو:  
كم للدمى الأكارب \* الحسن من منازل  
بمهجتي للوجد من \* تذكارها منازل  
معاهد غيرها \* سواكب الهواطل  
لما نأى ساكنها \* فأدمعي هواطل<sup>3</sup>  
وقد اخترع المحدثون نوعا من الشعر يسمى الدوبيت ، وأكثروا منه لعذوبته ، حتى أخلّوا  
فيه بالوزن ، ووضع له ابن المرحل السبتي ميزانا<sup>4</sup> يرجع إليه عند الاختبار ، ويعمل عليه حالتي  
الضرورة والاختيار ، ذكر انه مثنى مبني من فعلن ساكن العين متفاعلن فعولن فعِلن بتحريك  
العين ، على هذا الترتيب ومثلها ، وجعل له خمس أعاريض وسبعة أضرب ؛ فعروضه الأولى  
وهي التامة الثقيلة ، سماها تامة لسلامتها من الجزء ، وثقيلة لحركة العين ، ولها ضربان  
مثلها ، وبيته:

قالوا ومقالهم يثير الشجنا \* والقلب يذوب عن سقام ضنا

ومثال وبيته:

عودوا وتعطفوا على قلب كئيب \* لو جئت فيه لبان فيه ضربان<sup>5</sup>  
الثانية فعِلن وسماها تامة خفيفة لعدم الجزء ، وسكون العين وله ضربان مثلها وبيته:  
ما أشوقني إلى نسيم الرند \* يشفي كبدي إذا أتى من نجد<sup>6</sup>

ومثال وبيته:

حالي بوصال سيدي نعم الحال \* جيدي فحلي بوصاله جيد حال<sup>7</sup>  
فهذه أبيات مصرعة محتملة أن تكون أبياتا أو أشطارا ، وكثيرا ما يستعملون هاتين  
العروضين أشطارا مربّعة ، كقوله في الثقيلة:

<sup>1</sup> - العمدة 1 / 179

<sup>2</sup> - ينظر: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر 3 / 378

<sup>3</sup> - الأبيات منسوبة لطلحة بن عبيد الله العوفي ، في العمدة 1 / 178

<sup>4</sup> - ينظر: القلوسي ، زهرة الظرف وزهرة الطُرف في بسط الجمل من العروض المهمل. ص 27

<sup>5</sup> - لم أعثر عليه

<sup>6</sup> - لم أعثر عليه

<sup>7</sup> - لم أعثر عليه

إن كان عهدو وصلكم قد درست \* فالروح إلى سواكم ما أنست  
أغصان هـواكم بقلي غرست \* منوا بهواكم وإلا يبست<sup>1</sup>

وفي الحقيقة:

لا أسمع عدلكم فخلوا عذلي \* ما أعذب في الغرام طعم القتل

إن طل دميكم قتيل مثلي \* قد ضرج بالحفاظ لا بالنيل<sup>2</sup>

العروض الثالثة فعولن ، وهي المجزوءة لها ضرب مثلها وبيتها:

فيها رشا إذا تثنمن \* قامته الغصون تخجل<sup>3</sup>

العروض الرابعة فَعَلْ ، ساكنة اللام وهي المجزوءة المحذوفة ، لها ضرب مثلها وبيتها:

لله معاهد الحمى \* ما أحسنها مع الدمى<sup>4</sup>

العروض الخامسة متفاعِلن ، وهي المشطورة لها ضرب مثلها ، وبيتها:

أهلا بخیالكم \* من لي بوصلكم

والرابعة والخامسة من اختراع ابن المرحل ، ويدخل في الخامسة الوقص ، فتصير إلى

مفاعِلن ، فيخفف وزنه ويأتي على مثل قوله: من لي باغيد كالغصن أملدِ

يروح نحوه قلبي ويغتد

ياليته سرى من غير موعدي<sup>5</sup>

فهذا آخر الأعرىض التي وضعها ابن المرحل ، قال ويلحقها ثلاثة أسماء ؛ الإلحاق والإسقاط (والتخفيف فمن الإلحاق الإذالة وتقدمت ، ومن الإسقاط الحذف وهو إسقاط)<sup>6</sup> لن من فعولن ، والخبن وهو إسقاط الثاني الساكن من فعِلن ، كقوله: فوا قلقي من الأراقم ، وهو خبن قبيح إذ لا وتد في الجزء يعتمد عليه ، ومن التخفيف الإضمار وهو إسكان الثاني المتحرك من متفاعِلن ، كقوله: رفقا رفقا على محبّ دنف. ومن التخفيف والإسقاط مع الوقص حذف حركة التاء من متفاعِلن ، تخفيفا وحذفها بعد تسكينها إسقاط فكانه اجتمع فيه إضمار وخبن ، وهو خاص بالعروض الخامسة ، وحسن فيها ، وظهر من نظم ابن المرحل ضرب آخر مرفل لم يذكره ، وهو:

للحسن على موثق وهو قلاده \* لا أبرح أبتغي من الحب زياده

<sup>1</sup> - لم أعر عليه وهو بلا نسبة في الموسوعة الشاملة www.islamport.com

<sup>2</sup> - لم أعرف قائله وهو بلا نسبة في الموسوعة الشاملة www.islamport.com

<sup>3</sup> - منسوب لبعض المتأخرين ، في الكشكول للبهاء العاملي . الموسوعة الشاملة www.islamport.com

<sup>4</sup> - لم أعرف قائله

<sup>5</sup> - الأبيات لابن المرحل ، في بوابة الشعراء www.poetsgate.com

<sup>6</sup> - مابين قوسين سقط من (و)

ووضع بعضهم في الدوبيت تأليفاً لببياً ، استدرك فيه أعاريضاً وضروباً (لم يذكرها ابن المرحل ، وأنهى عروضه لاحدى عشرة وضعفها ضرباً)<sup>1</sup> وزعم أنه مأخوذ من الكامل بطريقة تكلفها ، ووضع له أسماء علل وزحاف على نحو ما رآه ونبه على الخلل الواقع في أوزانه —والله المستعان-

## المتن

فالأضرب سجع والأعاريض لدنة \* والأبحر يهمل والدوائر هي الهدى  
وقل واجب التغير أضرب بحره \* وجائزه جنس الزحاف كما ابتنى  
وخذ لقب المذكور مما شرحته \* وصغ زنة تحذو بها حدو من مضى [138]

## الشرح

**المفردات:** (الأضرب) جمع ضرب ، وهو آخر أجزاء البيت الذي هو الكلمة الأخيرة من كلماته ، و(الأعاريض) جمع عروض ، على غير قياس جمعها على اعتبار تأنيثها ، غرض كقلوص وقلص ، وفي التسهيل: يطرّد فعل في فَعُول ، لا بمعنى مفعول ، وعروض من ذلك ، ويحتمل أن يقال أنه منه ، لأنها معروض عليها الضروب ، وكأنّ أعاريض جمع أعريض مرادف عروض ، وقيل جمع أعراض جم عرض فهو جمع الجمع ، وكونه جمع عروض هو الذي قدمنا عن الجوهري في أول بيت من هذا النظم<sup>2</sup> ، وكذا ذكر سيبويه لأنه جعله مما جمعه على غير ما يكون في مثله ، ومثله بحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض ، وقطيع وأقاطيع .  
والمراد بالعروض هنا آخر جزء من النصف الأول من البيت ، وتقدم تفسيرها وتفسير الضرب في قوله: وقل إلى آخر الصدر من البيت .

(سجع) الظاهر أنه بضم السين والجيم ، وتسكين الجيم لغة أو تخفيف جائز ، ومعناه على قدر واحد ، ووردت اللفظة لغير هذا المعنى ، لكن أظهر معانيها في البيت هذا كونه جمع أسجع ، كما رأى بعضهم ، فيه نظر لأنه ليس أفعل مقابل فعلاءن قال الجوهري: "الإسجاح حسن العفو ، يقال ملكت فأسجح ، ويقال إذا سألت فأسجح ، أي سهل ألفاظك وأرفق ، ومشية سجع سهلة ، والشّجيرة العطية ، ووجه أسجع بين السجع حسن معتدل ، ودخل عن سجع الطريق بالضم أي وسطه ، وبنى القوم بيوتهم على سجع واحد وسجيجة واحدة أي على قدر واحد"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - ينظر: ص 115 من التحقيق

<sup>3</sup> - الصحاح 1/ 372

(لدنة) فعلة من اللدونة واللدانة اللبن ، تقول لُدْن بضم الدال فهو لذن ، والأثني لذنّة ، وقال الجوهري: "رمح لُدْن ورماح لُدْن بالضم ، والتلُدْن التمهكّث ، تلذن عليه إذا تلاكاً"<sup>1</sup> ، ومن شواهد (أهل)<sup>2</sup> النحو:

لذن بهز الكف يغسل متنه \* فيه كما غسل الطريق الثعلب.

(الأبهر) الأبهر جمع بحر الشعر وتقدّم وجه تسميته بحرا . (يهمي) يسيل وصدره بالياء لضرورته إلى إفادة المعنى الذي قصد من الرمز على حدّ قوله: ولا أرض أبقل أبقالها. والأصل تصدير هذا المضارع بالتاء للمؤنث ، لأنّ الإسناد إلى ضمير الجمع المكسر كالإسناد إلى ضمير المؤنث ، قال الجوهري: "هـى الماء والدّمع يهـى هـميا وهـميانا سال"<sup>3</sup>. (والدوائر والهدى) تقدما ، والقصد الأول عند الناظم من البيت الأول الرمز ببعض حروف كلماته ، ونقط السين في اصطلاحه ستون ، والجين ثلاثة وستون ضربا ، إلى ذلك تنتهي ، ورمز باللام ونقطها ثلاثون ، وبالدال ونقطها أربعة في قوله لرنه ، على أن جميع أعاريض البحر ينتهي عددها إلى أربع وثلاثين عروضا ، وبالياء ونقطها عشرة ، وبالهاء ونقطها خمسة في قوله يهـمى ، على أن مجموع البحور خمسة عشر ، لا زائد عليها عنده ، ورمز بالهاء من هـى على أن مجموع دوائر البحور خمسة ، وسكن الناظم ياء هـى على لغة قيس وأسد ، وحذفها لالتقاء الساكنين. (واجب) ثابت لازم ، قال الجوهري: "وجب الشيء لزم ، يـجي وجوبا ، وأوجب الله واستوجبه أي استحقه ، ووجب البيع يجب جبة ، وأوجبت البيع فوجب"<sup>4</sup>. (التغيير) تقدم ، (جائز) مقابل اللازم ، والجائز شرعا هو الذي استوى فعله وتركه ، والجائز عقلا ما لا يمتنع وجوده وأصله من قطع المسافة ، قال الجوهري: "جزت الموضع أجوزه جوازا ، سلكته وسرت فيه ، وأجزئته خلّفته وقطعته ، وأجزئته أنفذته ، والاجتياز السلوك"<sup>5</sup>. (جنس الزحاف) تقدّما. (ابتنى) انفعل من البنين ، وتقدّم أيضا ، (وخذ لقب) تقدما ، والمذكور معناه بين وتقدم أيضا. (شرحته) بينته ، قال الجوهري: "الشرح الكشف ، شرحت الغامض فسّرتّه ومنه تشرح اللحم ، وشرح الله صدره للإسلام فانشرح"<sup>6</sup>. (صغ) أمر من صاغ الشيء علمه ، قال الجوهري: "صغت لاشيء أصوغه صوغا ، ورجل صائع وصواغ وصياغ أيضا في لغة أهل الحجاز ، وعمله الصياغة ، وصاغه الله صيغة حسنة ، أي خلفه وهذا صوغ هذا ، إذا كان على قدره ، وهما

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2194

<sup>2</sup> - سقطت من (س)

<sup>3</sup> - الصحاح 6 / 2536

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 231

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 3 / 870

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 1 / 378

صوغان أي سبيان ، وفلان يصوغ الكذب استعارة ، وفي حديث كَذِبَةُ كَذِبِهَا الصَّوَاغُونَ<sup>1</sup> . قلت كأنه فهم ان معنى الحديث كذبها الكذابون ، ويحتمل أن يكون نسبة للصواغين لما علم من لعتيادهم للكذب ، كسائر الصناعات ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن في كلام الناظم نسخة أخرى وهو صَغَ أمر من وضع فعل به ما فعل بالأمر من خذو مر ، وتقدم. (زنة) فعلة من الوزن ، وأصله وزنة فحذفت الواو ، قال الجوهري: "وَزَنْتُ الشيءَ وَزْنًا وَزِنَةً ، ووزنته ، وزنت له ، وهذا يَزْنُ درهما ، ودرهم وَازْنُ ، ووازَنْتُ بينهما موازنة ، ووزَّائًا ، وهذا يزن ويُوَازِنُ هذا ، أي على زنته أو محاذيه ، وَاثَرَنُ المعطي وانتقد الأخذ ، وهو افتعل قلبوا الواو تاء وأدغموا"<sup>2</sup> . (تحذوا حذو) أي تفعل فعل أي مثل فعل ، وهو من حذوت النعل بالنعل حذوا ، قال الجوهري: "إذا قررت كل واحدة على صاحبها ، ياقل حذو القذة بالقذة ، وأحذى مثاله أي أقتدي به"<sup>3</sup> [139]

#### التركيب<sup>4</sup>

يقول أن أضرب الشعر كلها (ثلاثة وستون ضربا ، وأعاريضها كلها أربع وثلاثون عروضاً ، والأبحر كلها خمسة عشرة بحراً ، والدوائر التي ترجع إليها البحور كلها)<sup>5</sup> خمس ، وقد تقدم له التنبيه على عدد البحور والدوائر تفصيلاً ، وعلى عدد الضروب والأعاريض جملة ، لكن لما نص هنا على عددها بالتفصيل ضم إلى ذلك النص على عدد البحور والدوائر ، ليكون هذا البيت كالفلذكة في الحساب ، وكأنه لما فرغ من الحديث على علم العروض إجمالاً وتفصيلاً ، نبه بهذا البيت على أن عدد أنواعه التي يتحدّث فيها ، وهي الضرب والأعاريض والبحور والدوائر كذا ، وتقدير كلامه والأضرب نقط أولى سجع أي الحرفين الأولين من لكمة سجع ، وعدد الأعاريض نقط أولى لفظ لدنة ، وعدد الأبحر نقط أولى كلمة يهيمي ، عدد الدوائر نقط أول كلمة هي ، فإن قلت ومن يعلم اقتصاره في الرمز (من الكلمات) المذكورة على ما ذكرتم من الحروف ، ولعل الكلمة كلها رمز ؟ قلت: أما أنه اعتمدا في هذا وفي جميع الكتاب على مخالفة خط حروف الرمز لخط غيره ، غما باختلاف القلمين أو الصبغين كما هو الموجود في النسخ ، وعلى هذا فلا بد من اعتماد على الرواية في النسخ ، وهذا ضعيف متكلف ، أو يقال إن هذا البيت لما كان تجميلاً لما فصل قبل اكتفى بذلك ولذلك قال وخذ لقب المذكور مما

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 4/ 1324

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6/ 2213

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6/ 2310

<sup>4</sup> - جاء في الحاشية من (و) مانصه: قلت قال أبو عمرو بن الحاجب في المقصد الجليلي إلى علم الخليل:

أربع وثلاثون العروض وقل ثلاثة عَشْرَ سِتْرٍ الصُّرُوبُ خلاً. ابن الحاجب، المقصد الجليل في علم الخليل، تحقيق محمود محمد

العامودي، ص10

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

شرحت، وقد شرح أعاريض كل بحر وضروبه، وقد قدم البحور والدوائر، وهذا أصح وأقوى في الجواب، ويكون كقوله قبل وما حشوه ملغى دناء أرد لا القصي<sup>1</sup>. ولكن حقه على عادته في ترتيب اللف والنشر أن يبدأ بذكر الدوائر ثم البحور ثم الأعاريض ثم الضروب، كما قدم في التفصيل، لكنه عكس هنا، نحو: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ<sup>2</sup>﴾، وكأنه فيما تقدم من التفصيل ذكر الأصل ثم ما يتفرع عنه، وذكر هنا بعد ما بين ذلك ردّ الفروع إلى الأصل فذكر الضروب ثم أصلها القريب إليها، وهي الأعاريض، وذكر الأبحر ثم الدوائر التي هي أصلها، فكانه يشير إلى الأصل الذي منه المبدأ وإليه المنتهى، وعبر بجمع القلة في قوله الأضرِب والأبحر، مكان جمع الكثرة مجازاً، لأنّ الوزن لم يتأت له إلا كذلك، ولأنّ كلا من الجمعين يستعمل في مكان الآخر، ولأنّ جمع القلة إذا عرف تعريف الجنس عمّ، فساوي جمع الكثرة في مطلق الكثرة ويزيد، وعبر بجمع الكثرة الذي هو غاية بناء جموعها، وهي الدوائر محل جمع القلة مجازاً أيضاً لما ذكر، ولأنّ الدوائر وإن كانت خمسا إلا أنّ أجناس البحور التي اشتملت هي عليها وأنواعها وأشخاصها كثيرة، لأنّ مدار ذلك كله عليها، فهي كثيرة في المعنى.

وهذا أيضاً ينبغي أن يراعى في الأعاريض، فإنها وإن كانت أقل من الأضرِب إلا أنّ جمعها إليها وعليها تنبني، وفي كلام الناظم بسبب اختلاف هذه المجموع نوع معادلة لاتبانه بجمعي قلة وجمعي كثرة في بيت، وجعل جمع القلة للمعدود الأكثر وجمع الكثرة للمعدود الأقل بالنسبة إلى مقابله ليحصل لكل نوع قلة وكثرة، فالأضرِب قليل أو أقل من حيث الصيغة كثير أو أكثر من حيث المدلول، والأعاريض بالعكس والأبحر أيضاً أقل من الدوائر من حيث الصيغة أكثر من حيث المدلول، والدوائر بالعكس، وأيضاً الفرع وإن كثر قليل بالنسبة لأصله، كما في الأضرِب مع الأعاريض والأبحر مع الدوائر، فنسبة الأضرِب إلى الأعاريض كنسبة الأبحر إلى الدوائر، فهي وضعه لصيغ هذه المجموع في البيت نوع من الأربعة الأعداد المتناسبة، وإنما تعددت الأعاريض والضروب إلى ما ذكر لاختلافها بحسب تغييرها وسلامتها، فسميت كل صورة من صور التغيير أو السلامة عروضاً، إن كانت في آخر النصف الأول، وضرباً إن كانت في آخر النصف الثاني، وإنما كانت الضروب أكثر من الأعاريض لأنّ الضروب أواخر، وهي محل التغيير، ولذا وقعت أسماء الزيادة كلها في الضروب دونها، وإنما علم حصرها في العدد المذكور باستقراء الخليل — رحمه الله — ذلك من شعر العرب، وزاد غيره أعاريض وضروباً كما مرّ في تفصيل القول في البحور.

وأما البحور فتقدم قول الناظم وأنواعه قل خمسة عشر، أن ردها إلى اثني عشر منها المتدارك. وأما الدوائر فلا خلاف بين القائلين بها بأنها خمس كما قال، وأنكر بعضهم الدوائر

<sup>1</sup> - ينظر: ص 128

<sup>2</sup> - آل عمران: 106

وجعل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئاً من ذلك ، وقال إنها نطقوا بالمديد مسدسا ، وبالبسيط فعلمن في العروض ، وبالوافر فعولن فيها ، وبالهزج والمقتضب والهجث مربعات ، وومن لنا بأصل عروض الطويل مفاعيلن بالياء ، وأن المديد من ثمانية أجزاء ، وأن فعلمن في البسيط أصله فاعلمن ، وأن عروض الوافر مفاعلتن ثم صار فعولن إلى غير ذلك ، والأكثر على خلاف هذا الرأي لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة ، وأطراد جريه فيها أدلّ على ما اختص الله به العرب دون غيرهم ، فكان ذلك سرا مكتما طباعهم ، أطلع الله عليه الخليل واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولا نووه ، كما لم يشعروا بقواعد بقواعد [140] النحو وأصول التصريف. فالتثمين في المديد والتسدس في الهزج والمضارع وغيره من المجزوات أصل مرفوض لهم ، كما رفضوا أصولا كثيره في كلامهم في النحو واللغة ، وإذا تطرّق الشك في ذلك إلى الشعر ، تطرّق إلى الكلام ، فيختل قانون كلام العرب وميزانه الذي يوزن به ، وذلك يؤدي إلى عدم التوثق بالكلام العربي ، وفي فتح هذا الباب إبطال للشريعة ، واجتثاث لها من أصلها نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى.

وأما معنى تركيب كلمات البيت ، فهو يقول أضرب البحور على قدر واحد لا يختلف لها تقدم من لزوم العلة وأعاريضها ، لئنة سهلة لأنها تقبل أن يبنى عليها ضروبها ، والأبحر يسيل ما يبني من أشخاص أبياتها ولا ينقطع ، كما يسيل أشخاص ماء البحر ولا ينقطع ، وهذا التشبيه متمكن في البحر الجاري كالنيل والفرات ، وفي الرأكد لأن أمواجه تسيل ولا تنقطع ، والدوائر هي التي يهتدي بها في تمييز أصل البحور ، فإن منها تنشأ ولولاها ما عرف أصل البحر ولا تامه ، ولا مجزؤه ، ولا مشطوره ولا وافيّه ، ويحتمل أن يكن المعنى الأضرب وجوه حسنة سهلة ، من قولهم وجه أسجح وأعاريض لينّة ، ولما كانت أصل الضروب وصفها باللين الذي هو أخصّ من السولة ، فكأنه يقول والأعاريض ألين سهولة وحسنا من الضروب ، فإنّ حسن الضروب مستفاد منها ، والأصل أقوى من الفرع ، وباقي البيت على ما تقدم.

ويحتمل أن تكون ألفاظ البيت من التوريات ومعناها القريب ما أراد من هذا الفن ، والبعيد إخبار عن صفات السفر في البحر ، فالمراد بالأضرب أوجه السفر فيه ، أو النواحي التي يسافر إليها ولا يبعد أن يراعى في اللفظ معنى الضرب في الأرض ، ومنه ﴿ وإذا ضربتم في الأرض ﴾<sup>1</sup> ، والمعنى أوجه السفر في البحر على قدر واحد ، أو النواحي التي يسافر إليها ، فيه على قدر واحد لا تتفاوت فيها المسافات بحسب مساحة سطح الماء بل بحسب المراكب والأرواح<sup>2</sup> والرؤساء ، وقصد السائر أو هما حسنان لا مشقة فيهما ، بخلاف البر ، فإن

<sup>1</sup> - النساء: 94

<sup>2</sup> - (س): الأرياح

المسافات فيه مختلفة بالقرب والبعد، والحزونة<sup>1</sup> والسهولة وغير ذلك، ومثل هذه الوجوه في البحر نادر وفي البر أيضا مشقة السير وغيره، والأعاريض أي الرياح التي تعرض وتسير المراكب لينة طيبة، والأبحر يسيل ماؤها فيعين على زيادة سير المراكب، ولا كالزائدة التي لا تتحرك، والدوائر هي الهدى، أي دوائر السماوية التي تدور إلى أن تثبت إلى جهة القبلة، هي التي يهتدي بها السائرون في البحار، ومن الغريب الإتفاقي أنني رائم من كتبي المحل (السفر في البحر (قاصدا)<sup>2</sup> حج بيت الله الحرام، وزيارة<sup>3</sup> مولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى ورضي الله عن جميع آله وأصحابه السادة الأعلام، يسر الله علينا من ذلك ما قصدناه ووفقنا لما فيه رضاه مما تركناه واتيناه.

وقوله، وقل واجب إلى آخره يعني أن التغيير الواجب كائن أو حال في أضرب ذلك البحر الذي يلحقه ذلك التغيير، أو كائن في أضرب بحر الشعر فالضمير المخفوض بحر يعود إما على التغيير الواجب، أو على الشعر بالإطلاق، وواجب التغيير من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي التغيير الواجب ومنه:

نَا مُحَيَّوْكَ يَا سَلَمَى فَحِينَا \* وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا<sup>4</sup>

أي الناس الكرام، ومثله سحق عمامة وجرد قطيفة وسمل سربال، ويحتمل أن يكون أصل الكلام، ومحل واجب التغيير أضرب بحر التغيير، أو أضرب بحر الشعر، ومعنى التغيير الواجب هو الذي إذا حل ضربا من ضروب أبيات القصيد وجب أن تكون ضروب تلك القصيدة كلها كذلك، وهو من تغيير العلل اللازم كما تقدم، وهذا الحكم موجود أيضا في تغيير الأعاريض، فإذا تغيرت عروض بيت من قصيدة بقطع أو قصر أو حذف ونحوها، وجب أن تكون أعاريض أبيات القصيدة كلها كذلك، وإنما لن ينص الناظم على هذا كما فعل في الضروب، لأن العروض الواحدة يكون لها أضرب متعددة، فتتحد العروض مع تعدد الضرب، فيظهر التغيير في الأضرب دون العروض، كذا قال الشريف<sup>5</sup> وقال غيره<sup>6</sup>، خص الضروب بالذكر في هذا الحكم إما لأنها فرع الأعاريض، ولذا سميت ضروبا أي أنواعا من ها الفرع يستلزم الأصل، فهي داخلة في معنى لفظه، وإما لأن تغييرها أظهر من تغيير العروض لكثرتها.

<sup>1</sup> - والحزُن ما غلظ من الأرض. وفيها حَزُونَةٌ... قال الأصمعي، الحَزُنُ الجبال الغلاظ، الواحدة حزنة، مثل صُبْرَةٍ وصُبْرٍ.

ينظر: الصحاح 5/ 2098

<sup>2</sup> - غير واضحة في (و) بسبب ثقب في الورقة

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>4</sup> - البيت لنهشل بن حري بن ضمرة الدارمي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، وكان من خير بيوت بني دارم

<sup>5</sup> - شرح القصيدة المخزرجية 209

<sup>6</sup> - الدماميني، العيون الغامرة على خبايا الرامزة 84

قلت جوابه الثاني هو جواب الشريف ، وهو ضعيف ، لأن ظهور التغيير في الضروب لا يوجب مساوات الأعاريض لها في حكم وجوب التغيير بل يوجب نفي ذلك ، لأن من شرط القياس المساوات في علة الحكم ، إن كان من قياس المساوات أو كونها أقوى في الفرع ، إن كان قياس أخرى ، و ظهور التغيير في الأعاريض لا يساوي ظهوره في الضروب ولا يزيد عليه ، بل هو أقل ظهوراً منه فكيف يقال ذكره للحكم في الضروب يؤخذ منه الحكم في الأعاريض ، فإن قلت إنما بينا وجه تخصيص الناظم بالضروب بالذكر خاصة ، لأنهما التزما عهدة أخذ الحكم من الضروب في الأعاريض ، وهذا ظاهر من لفظها ، فقلت فيبقى الاعتراض على الناظم في تخصيصه الضروب بهذا الحكم ، وقول غير الشريف في الجواب الأول أن الضروب فروع الأعاريض فنستلزمها فتدخل في معنى [141] لفظه فاسد ، أما أولاً فلأنه يلزم أن لا توجد العروض إلا مغير بتغيير الضرب ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وأما ثانياً فلأنه لا يصح قوله ثانياً ، وقول الشريف إن تغيير الضروب أظهر لكثرتها ، لأنها إذا تلازما لم تظهر أكثرية ، ويمكن أن يجابعن الناظم بأن الموافقة في التغيير إنما وجبت في الضروب من أجل إنها محل القافية الت من أجلها كان الشعر شعراً مطلقاً ومقيداً ، لأنها أحد أركان حقيقته ، على ما تبين أول هذا المجموع ولا شك أن أعاريض البحور هي كالأنواع لها ، التي لا يمكن أن توجد بدونها ، وإنما تنوعت بما تلزمه من التغيير أو السلامة التي حكموا عليها للزومها بحكم العلة ، فإذا تغيرت عروض من بيت واحد من القصيدة ، قيل أن تلك القصيدة من عروض كذا من بحر كذا ، أو لابد أن تكون أبيات كلها كذلك ، لمتحقق كونها من أشخاص النوع المعين ، ولو جاز فيها اختلاف الأعاريض لاشتملت على أنواع كثيرة ، والقصيدة لا تكون إلا من نوع ، والحاصل أن الناظم نظر إلى العلة فإذا وجب اتفاق الضروب في التغيير لتكون الأبيات قصيدة واحدة من نوع معين ، فلا يجب اتفاق الأعاريض فيه ، لذلك أخرى وأولى لأن اختلاف الأصول أقوى في الدلالة على تباين الحقائق من اختلاف الفروع ، والأعاريض أصول الضروب لا بتأثيرها عليها ، فتأمل ، فإنه يدق فكلامه على هذا فيه حذف معطوف دل عليه السياق ، وأي أضرب بحره واعارضه نحو ﴿سراييل تقيكم الحر﴾<sup>1</sup> أي والبرد.

وقوله وجائز إلى آخره ، أي وجائز التغيير هو جنس الزحاف المأخوذ في حده ، وهو في الحقيقة على حذف مضاف أي صفة جنس الزحاف ، لأنه حده التغيير الجائز الكائن في ثاني الأسباب ، لا يقال وعلى مقتضى قوله قبل فيمقابله واجب التغيير ، يصح أن يكون جائزه جنساً للزحاف ، فيقول في حد الزحاف هو جائز التغيير الكائن في ثاني الأسباب ، فجائز التغيير جنس لأننا نقول لما كان واجب التغيير من إضافة الصفة إلى الموصوف مجب أن يكون جائزه كذلك ، فلا بد من اعتقاد كون جائز صفة جنس الزحاف ، وجنسه حقيقة إنما هو التغيير ، وخرج من هذا أن حد العلة عنده التغيير الواجب ، الكائن في الضروب والأعاريض ،

<sup>1</sup> - النحل: 81

أو واجب التغير الكائن فيهما ، وكان حق هذا الكلام أن يأتي به عند ذكر الزحاف والعلل ، ولا كبير فائد لذكره هنا إلا ما أشرنا إليه من أنه كالفذلكة .

فإن قلت كلامه في هذا البيت لا يخلو من تدبيج لأنه إما أن يقصد بيان الفرق بين العلة والزحاف ، بذكر خاصة كل منها ، من وجوب العلة وجواز الزحاف ، فكما قال جائز التغير جنس الزحاف ، كان حقه أن يقول في مقابه واجب التغير جنس العلة ، وأما أن يقصد بيان محال النوعين من أجزاء البيت ، فكما قال واجب التغير أضرب بحره ، كان حقه أن يقول وجائزه ثواني الأسباب أو ما عدا ما ذكر ، أو يقصد ذكر حقيقة كل ومحلّه ، فكان حقه أن يقول واجب التغير علّة محلّها الضرب والعروض ، وجائزه زحاف محلّه غيرهما ، من ثواني الأسباب ، لا يقال قصد من واجب التغير ذكر محلّه ومن جائزه بيان خاصته ، لأننا نقول قولكم إن كلامه هنا كالفذلكة ، يقتضي أن لا يقتصر هنا على ذكر بعض ما قدّم إلا لموجب ، والأصل عدمه ، ولا يقال أنه لم يقدم ذكر جواز الزحاف وذكره هنا ، وأما محلّه فذكره في قوله تغيير ثاني حرفي السبب ، ولم يذكر وجوب العلة ولا محلّها ، فذكرها هنا لأننا نقول فهذا الكلام إذا ليس كالفذلكة ، فلم أخره إلى هنا ، وأيضا فقد ذكر محلّ العلة بقوله مواقعها اعجاز الأجزاء -البيت- ، ومن هناك يعلم لزومها .

قلت الظاهر أنّ كلامه كالفذلكة ، وأنه قصد بيان وجوب العلة ومحالها ، وجواز الزحاف ، إلا أنه أتى في كلامه بنوع من البلاغة قصد الإيجاز الذي هو مبني كلامه ، وهو الموجب لحذف المعطوف كما قدم ، وذلك بأن يكون فيه النوع المسمى بحذف التقابل ، فذكر مع واجب التغير محلّه ، وسكت عن كونه جنس العلة ، وذكر مع كونه جنس الزحاف ، ولم يذكر محلّه فحذف من كل ما أثبت نظيره في مقابله ، والتقدير واجب التغير جنس العلة ، ومحلّه أضرب البحر وأعارضه ، وجائز التغير جنس الزحاف ومحلّه غير محلّ العلة .

وقوله كم انبنى أي كما بنيت الكلام في الزحاف أوّل النظم ، ورتبته فانبني هو وترتب ، وذلك حين حدّه بقوله: وتغير ثني حرفي السبب ، ورتبه بقوله: وذلك بالإسكان ، ويحتمل أن يريد كما بنيت الكلام في الأمرين العلة والزحاف اللذين هما واجب التغير وجائزه ، فانبني هو أي ترتب ، وذلك أيضا قوله في العلة وما لم يكن مما مضى إلى آخره<sup>1</sup> ، أي كما انبنى كلامي كلامي في الأمرين ، وقال بعضهم إنما قال جائز التغير جنس الزحاف ، أي لا نوعه ولا شخصه ، لثبوت اللزوم لبعض أنواعه كالخبز في أول البسيط ، والطّي في السريع ، والقبض في عروض الطويل ، ومعنى الجواز في جنس الزحاف عدم اللزوم .

ولا يخفى ما في هذا الكلام لأن التغير الجائز إذا كان جنسا للزحاف فكيف يخلو عند نوع الزحاف أو شخصه ، لأن الجنس جزء كل منهما وكيف يخلو الكل عن جزئه ، أو ما هو كجزئه ، وكأنه والله أعلم ، حمل الزحاف على التغير المطلق ، لا على حقيقته الاصطلاحية ، إذ لا

<sup>1</sup> - (ر): مما مضى ادع بعلّة إلخ

يفارقها الجواز ، وما لزم من التغيير ، وكأن في الضروب والأعاريض لا يسمى [142] زحافا ، ثم قال فإن قلت دلّ كلامه أنّ تغيير جنس الزحاف جائز ، وتغيير أشخاص العلل واجب ، فيكون في جنسهما ، لأنّ ما هو باطل لجواز بعضها ، قلت قد بينّ قبل الجائز منها فحسن أن يطلق هنا الوجوب في أشخاصها ، لأنه إذا وجب تغيير الضروب وجب تغيير العلل ، أي لزم الزحاف لما لم يتقدم له فيه حكم صريح ، ووقع كثير منه في الضروب والأعاريض ، لأن ما قال هنا جائزه حسن الزحاف ليبين ما لزم وما لم يلزم عروضاً وضرباً وحشواً ، فعبارته هنا أرشق العبارات وإشارته ألطف الإشارات.

قلت لا يخفى ما في هذا الكلام من الخلل ، إن لم يكن نقص من النسخة التي نقل منها ، وتتبعه يؤدي السّامة ، وانظر ما هذه الرشاقة التي أعجبته من لفظ الناظم ، وقوله وخذ إلى شرحته ، يحتمل أن يريد خذ عدد الضروب والأعاريض ، مما أنشدت لك من أبيات الشواهد التي أشرت إليها في كل بحر بكلمات منها ، وخذ عدد البحور مما سميت منها في تفصيل تراجم البحور وأسائها ، وخذ عدد الدوائر من قولي في أوائل النظم دوائر خفشلق ، ويحتمل أن يريد أنّ ما ذكرت هنا من الضروب والأعاريض والبحور والدوائر ، وواجب التغيير وهو العلة وجائزه وهو الزحاف ، خذ أسماؤها وألقابها ، مما شرحت لك قبل ، فإني بينت لك جميع ذلك قبل هذا إجمالاً وتفصيلاً ، ويحتمل أن يريد الجزء الذي دخله التغيير الواجب أو الجائز خذ لقبه ، أي ما يستحقه من الإسم بسبب التغيير الذي لحقه مما شرحت لك قبل من أسماء التغيير ، فالذي دخله تغيير القبض قل فيه مقبوض ، وهكذا المخبون والمطوي ، والمذال ، والمشعث ، وغير ذلك وقد قدمنا في بعض التفاسير ، إنّ هذا معنى قوله في أوائل هذا النظم ، فادع كلاهما اقتضى ، وعند تقطيع الأبيات يتبين لك الأجزاء التي دخلها التغيير ، فإذا قُطعت قوله ستبدي لك الأيّام -البيت- ، يظهر لك أن عروضه وضربه دخل كلا منهما القبض الذي علمته ، فتسمي كلاهما مقبوضاً ، وإذا ظهر لك تغيير في الجزء فلا تزنه إلا بصيغة لها نظير في كلام من مضى وهو العرب ، وهذا معنى قوله ؛ وضع زنة أي للجزء المغيّر تحذوا بتلك الزنة تفعل بها في الوزن فعل من مضى من العرب ، ثم لا تكون الصيغة إلا من حروف لمعت سيوفنا ، كما تقدم ، وإنما نبّه على هذا لأنّ اللفظ بعد التغيير قد لا يكون له نظير إن وزن ما بقي منه بما يقابله من حروف وزنه الأول ، كفاعلاتن إذا شعث بحذف لامه على قول فإنه يبقى على فاعاتن ولا نظير له ، فتصاغ له زنة توافق أوزان العرب وذلك مفعولن ، وكذلك مستفعلن إذا خبن وطوي فإنه يبقى متعلن ، ولا نظير له فيصاغ له فعلنن كحسنة ، وهذا معنى النسخة الأخرى وهي وضع من الوضع ، أي ضعها على أوزان أوضاع العرب ، قالوا والأوزان الشعرية ينتهي عددها إلى أحد وأربعين ، لانتحار مادتها في حروف لمعت سيوفنا ، وتنكير سجح ولدنة وزنة للنوعية ، وال في ما عرف لها في الأبيات الثلاثة عهدية ، إلا في الهدى ، فهي محتملة لذلك وللحقيقة ، أو الجنس وإضافتها لإختصاص الأحذو من فلذلك أو للتعريف على الرأيين ، والجمال الثلاثة الأول من البيت الأول ، تحتل التشبيه أو الاستعارة المطلقة أو

التجريدية ، أو المكنى عنها ، وأما هي الهدى فمجاز مرسل ، إما من إطلاق اسم الجنس على النوع ، أو من مجاز الحذف ، أي ذات الهدى أو من تسمية الوصف باسم المصدر أي هادية. وألفاظ الأبيات الثلاثة من مراعاة النظير ، وفي الأول نوع من التقسيم والجمع ، بين الواجب والجائز من الطباقي ، وكذا بين الضروب والأعراض ، باعتبار أنّ الأول آخر العجز والثاني آخر الصدر ، والصدر والعجز ضدان.

### الإعراب

(الأضرب)<sup>1</sup> مبتدأ على حذف مضاف ، أي عدد الأضرب ، وسجج خبره على حذف مضافين ، أي نقط أولي سجج. والأعراض لدنة والأبحر يهيم والدوائر هي الهدى ، إعراب كل جملة منها كإعراب الأولى ، و التقدير في هي نقط أول إلا أنّ هي ليست هي الخبر وحدها ، بل الخبر عن الدوائر ، الجملة منها ومن خبرها الذي هو الهدى ، وواجب التغيير مبتدأ ، فإن كان على حذف مضاف أي محل واجب ، فأضرب مرفوع خبره وإن لم تقدر مضافا ، فأضرب منصوب على الظرفية المكانية ، لأنه في معنى أواخر الأعجاز ، وهو في موضع خبر واجب ، إلا أنه مختص بإضافته إلى بحره ، وظرف المكان لا يكون إلا مبهما ، فالأولى رفعه ، على أنه خبر كالوجه الأول ، وجائزه مبتدأ خبره جنس الزحاف ، والكاف في كما إن كانت اسميّة فهي نعت للزحاف ، أو حال منه ، وإن كانت حرفا فحملها محتمل للأمريين ، لأن المعرف بال الجنسيّة يجوز فيه ذلك ، وهي بمعنى على ، وما المجرورة بها موصول اسمي ، أو نكرة موصوفة ، ويجوز كونها موصولا حرفيا أي كانبنا به ، والضمير للزحاف ، ومما شرحته في موضع النعت أوالحال للمذكور أيضا ، وما محتملة للثلاثة ، ويضعف الحرفية عود الضمير عليها ، وفيه خلاف وحذو من مصدر نوعي ، أنّ المقصود به التشبيه ، وعامله تحذوا ، ومن إمّا موصول اسمي ، أو نكرة موصوفة وجملة تحذوا صفة زنة.

وهنا تنهى الباب الثالث ، وشرع في الرابع وهو القوافي ، لأنها من تمام حقيقة الشعر [143] كما تقدم في حده ، وإنما أفردت بالتأليف ، وإن كانت من علم العروض ، لكثرة مباحثها وشرفها ، كما أفردت الفرائض بالتأليف ، وإن كانت من علم الفقه ، وكما أفرد التصريف بالتأليف وإن كان من علم النحو ، وعدم إفرادها بالذكر كما فعل الناظم أولى.

### القوافي

هو جمع قافية ، وتقدير الترجمة ، هذا باب ذكر حكم القوافي ، وحاصل ما ذكره في هذا الباب ثلاثة فصول ، الأول في حدّ القافية في الاصطلاح العروضي ، وأجزائها من الحروف والحركات ، فالحروف: الروي ، والتأسيس ، والدّف ، والدخيل ، والوصل ، والخروج. والحركات: المجرى ، و الرسّ ، والإشباع ، والحدو ، والتوجيه ، والنفاد.

<sup>1</sup> - (س): ضرب

الثاني في أقسامها، الثالث في عيوبها من الإكفاء، والإقواء، والإيطاء، والسناد، والتضمين، والغلو، وفي هذا الفصل بعض الإشارة إلى عيوب الشعر.

والقافية لغة، فاعلة من قفاه، إذا اتبعه، قال الجوهري: "قَفَوْتُ أثره قَفْوًا وَقَفُوًا، اتبعته، وَقَفَيْتُ على أثره بفلان اتبعته إياه، ومنه ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ﴾، ومنه الكلام المَقْفَى، واقتفى أثره وتقفاه اتبعه، وسميت قوافي الشعر لأن بعضها يتبع أثر بعض"<sup>1</sup>، وتطلق في اللغة أيضا على الروي وآخر البيت، وجملة البيت جملة القصيدة ونصف البيت.

وأما حدّها في الاصطلاح<sup>2</sup>، فعن الخليل: "هي من آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن قبله، مع حركة ما قبل الساكن الأول المذكور"<sup>3</sup>، وعن سيبويه مثله، إلا أنه لم يجعل الحركة التي قبل الساكن منها، وقيل مع المتحرك الذي قبل الساكن الأول، وهذا القول هو الذي عزاه الشريف للخليل<sup>4</sup>، وعن الأخفش هي آخر كلمة في البيت<sup>5</sup>، قال صاحب "العمدة" وهو عرف المتأخرين<sup>6</sup>، وعن الفراء<sup>7</sup> وقطرب وابن كيسان<sup>8</sup>، هي حرف الروي، وإليه يذهب صاحب العقد، وقيل هي كلمتان من آخر البيت، وقيل فإن حرفان من آخره، وقيل ما لزم الشاعر إعادته من الحروف والحركات في القصيد، وقيل الجزء الأخير من البيت كمفاعيلن أو غيره، وقيل نصف البيت الأخير.

وأما من عدّ في الأقوال القول بأنها البيت كله أو القصيدة، فمبعد، لأن دينك من معانيها لغة كما تقدم لا اصطلاحا، قال ابن بري: سبب اختلافهم، هل ما تكلم عليه العلماء بهذا الفن من الحروف والحركات داخل في مسمى القافية، وإن بعد عن الروي، فيرجح مذهب الخليل، أو ليس داخلا فيه، وإنما هو لازم أو كالإلزام، فلا يرجح.

ورجح بعضهم مذهب الخليل بأنّ القافية هي ما اشتمل على ما يلزم من الحروف والحركات والساكنان آخر البيت مع ما يشتملان عليه، والسابق عليهما هو المشتمل على هذه اللوازم، وردّ بأن غاية هذا الترجيح، تقرير المذهب فهي مصادرة، واحتجّ الأخفش لقوله بأن من نطق

<sup>1</sup> - الصحاح 6/ 2466

<sup>2</sup> - جاء في الحاشية من (و) ما نصه: قلت: قال أبو عمرو بن الحاحب:

ساكنان أخيرا مع ما اكتنفا \* مع سابق لهما قافية جعللا

ونخالف الأخفش الخليل جاعلها \* آخر كلمة بيت ليس معتدلا

المقصد الجليل في علم الجليل، ص 19

<sup>3</sup> - العمدة 1/ 151

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 212

<sup>5</sup> - الأخفش، القوافي 2

<sup>6</sup> - العمدة 1/ 152

<sup>7</sup> - حروف المعجم

<sup>8</sup> - العمدة 1/ 153

بأجزاء البيت إلى آخر كلمة منه ، قيل قفيت القافية ، وقيل وبأنه لو قيل أجمع قوافي لما جمع أنصاف أبيات ولا حروف مجرّدة ، بل كلمات يلزم آخرها حرف واحد ، ولو كانت القافية الروي خاصة لما قيل لمن قال في قافية قال ، وفي أخرى قيل اختلفت قوافيه ، أن الروي واحد ، فالقافية في الاصطلاح على الحدود كلها علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، قال ابن بري: واشتقاقها من قفا يقفوا ، إذ اتبع ، فهي تقفوا أثر كل بيت ، أو تقفوا أثر إخوانها ، والأول أولى لأن البيت الأول من القصيدة لا يصح فيه لمعنى الثاني ، وعلى كلا القولين فهي فاعلة على بابها ، وقيل لأن الشاعر يقفو بها ، لأنها تجري له في البيت الأول على الشجّة ، ثم يتبعها في سائر الأبيات ، فهي فاعلة بمعنى مفعولة كعيشة راضية أي مرضية .

## المتن

وقافية البيت الأخيرة بل من \* المحرك قبل الساكنين إلى انتها  
تحوز رويًا حرفًا انتسبت له \* وتحريكه المجري وإن قرنا بها  
يدانيفذا الإكفا والأقوا وبعده \* الإجازة والإصراف والكل منتقى

## الشرح

**المفردات:** ألفاظ البيت الأول كلها تقدمت ، إلا (الأخيرة) فإنها فاعلة بمعنى فاعلة ، أي آخره مقابل أولى ، وتقدم . و(إلى انتها) وأصله المدّ ، وقصره ضرورة ومعناه آخر الشيء ، قال **الجوهري:** "الإنهاء الإبلّغ ، وأنهيت إليه الخبر فأنتهى وتناهى ، أي بلغ ، والنهاية بالكسر الغاية ، يقال بلغ نهايته ، والنهاية بالضم مثله"<sup>1</sup> . (تحوز) قال **الجوهري:** "الحواز المنع ، وكل من ضم شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً وحيازة واحتازه أيضاً"<sup>2</sup> ، (رويًا) قال **الجوهري:** "الروي حرف القصيدة ، يقال قصيدتان على روي واحدة ، والروية أيضاً التفكير(في الأمر)<sup>3</sup> غير مهموزة ، والرواء بالكسر والمدّ جبل يشد به المتاع على البعير ، والجمع الأروية ، يقال رويت على الرحل شدته على البعير لثلاً يسقط من النوم"<sup>4</sup> ، وقال الناظم هو الحرف الذي تنتسب إليه القافية ، أي الذي يكون آخرها فتنسب إليه ، فيقال قافية ميمية أو لامية ونحوها ، وهو مأخوذ من الروية بمعنى الفكرة لأن الشاعر يرويه ، فهو فعيل بمعنمفعول ، وقيل من الرواء الجبل ، لأن الشاعر يشدّ القصيدة بهذا الحرف ويربطها به ، ويصح على هذا أن يكون فعيلًا بمعنى فاعل لأنه إذا شدّه فهو شادّ كسيف قاطع على نسبة الفعل (إلى)<sup>5</sup> آتته ، (انتسبت)

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2518

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3 / 875

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 6 / 2364

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

أضيفت ، قال **الجوهري**: "النسب واحد الأنساب ، والنسبَةُ مثله ، وانتسب إلى أبيه اعترى ، وتَنَسَّبَ إدعى أنه نسيبك ، وفي المثل: القريب من تقرب لا من [و144] تَنَسَّبَ ، وَنَسَابَةٌ عالم بالأنساب ، الهاء للمبالغة في المدح كأنهم ، يريدون داهية أو غاية ونهاية"<sup>1</sup>. (تحريكه) أي حركته ، وهو في الأصل مصدر حركت الحرف تحريكاً جعلت عليه حركة ، فأطلق التحريك على الحركة مجازاً لتلازمهما ، كما يطلق المصدر يراد به المفعول<sup>2</sup> ، كدهرم ضرب الأمير. (المجرى) بفتح الميم لأنه من جرى الثلاثي ، أي مكان الجري وسميت به حركة الروي إما أخذ من الجري الذي هو الإسراع ، لأن الصوت يسرع فيها ، أو من جرى الماء هو اتصال سيلانه واطراده وحركة الروي كذلك للزوم جريها واطرادها في جميع الأبيات ، كما يلزم اطراد محلها الذي هو الروي إلا في القليل من الإكفاء والإجاسة ، ويحتمل أن يكون بضم الميم من أجريت ، وهو أيضاً للمكان ، وقرئ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾<sup>3</sup> ، بالضم والفتح. (قرنا) جُمعا والضمير للروي وحركته ، قال **الجوهري**: "قرن بين الحج والعمرة قرناً بالكسر ، وقرنُ العبرين أقرنُهُما قرناً ، إذ اجتمعا في جبل واحد ، وذلك الجبل القِرْنَان ، وقرنُ الفرس وقعت حوافر رجله مواقع حوافر يديه ، يقرنُ بالضم في جميع ذلك ، وقرنُ الشيء بالشيء وصلته ، واقرنَ بغيره وقارنته قرانا صاحبتة ، ومنه قران الكواكب"<sup>4</sup>. (يداني) يقارب ، وقد تقدّم. (الإكفاء) أصله المدّ ، وقصره ضرورة ، قال **الجوهري**: "كفأت القوم كفأ أرادو وجها فصرفتهم إلى غيره فانكفؤوا رجعوا ، وكفأت الإناء كبيتته وقلبتة ، فهو مكفوء ، وزعم ابن الأعرابي أن أكفأته لغة ، والكفاء بالمد والكسر ، شقة أو شقتان تُنصَحُ إحدهما بالأخرى ، ثم يُخلُ بهن مؤخر الخباء ، تقول أكفأت البيت إكفاء ، والإكفاء في الشعر أن تخالف بين قوافيه ، بعضها ميم وبعضها نون ، وبعضها دال وبعضها طاء ، وبعضها حاء وبعضها خاء ، كقول رؤبة:

أَزْهَرُ لَمْ يُؤَلَدْ بِنَجْمِ الشَّحِّ \* مَيْمَمَ الْبَيْتِ كَرِيمِ السِّنْحِ

هذا قول أبي زيد ، وهو المعروف عند العرب ، وقال الفراء أكفأ الشاعر ، خالف بين حركات الروي ، وهو مثل الإقواء"<sup>5</sup> ، والذي عرّفه به الجوهري هو ما حدّه به الناظم ، لأنه عنده قرن حرف الروي بما يقاربه في المخرج ، ومفهوم قوله يداني أنه إن قرن بما يباعده لا يكون إكفاء ، وهو كذلك كما سيأتي ، وسمي إكفاء إما من الصرف لصرف الروي عن طريقه ، وفي معناه الانقلاب ، وإما من إكفاء البيت لأن الحرف المخالف للأول كالشقة التي توصل بمؤخر الخباء.

<sup>1</sup> - الصحاح 1 / 224

<sup>2</sup> - (س): اسم المفعول

<sup>3</sup> - هود: 41

<sup>44</sup> - الصحاح 6 / 2181

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 1 / 67

(الإقواء) ممدود وقصره أيضا للضرورة ، قال **الجوهري**: "والإقواء في الشعر قال أبو عمرو بن العلاء: هو أن يختلف حركات الروي ، فبعضه مرفوع وبعضه منصوب أو مجرور ، وكان أبو عبيدة يقول الإقواء نقصان حرف من الفاصلة يعني من عروض البيت ، وهو مشتق من قوي الحبل ، كأنه نقص قوة من قواه ، وهو مثل القطع من عروض الكامل ، كقوله:

أبعد مقتل مالك بن زهير \* ترجوا النساء عواقبا الأطهار

وأقوى الشاعر إقواء ، وأقوى الفقر ، وكذا القوى ، والقواء بالمدة والقصر ومنزل قواء لا أنيس به ، وأقوت الدار وقويت خلت ، وأقوى القوم صاروا بالقواء وبات فلان القواء وبات الفقر أي جائعا على غير طعم"<sup>1</sup>. وهو عند الناظم قرن حركة الروي الذي هو المجرى بما يدانيه من الحركات ، كالضمة تقرن بالكسرة وبالعكس ، ومفهومه أن إحاهما إذا قرنت بما يباعدها وهي الفتحة لا يكون إقواء ، وهو كذلك كما سيأتي ، وهذا خلاف ما نقل **الجوهري** عن أبي عمرو ، من تسويته بين الحركات ، وسمي إقواء من أقوى الربيع عفى وتغير ، خلا من مكانه ، وكذلك الروي تغيرت جريته المستقيمة ، وخلي من حركته الأولى. (بعده) البعد ضد القرب ، وهو مصدر في الأصل ، وهو هنا نائب عن بعيد مباعد ، من إطلاق المصدر على الفاعل ، أو على حذف مضاف أي ذي بعده أي البعيد منه. (الإجازة) بالزاي وبالراء ، قال **الجوهري**: "في باب الزاي جزت الموضع سلكته ، وأجزته خلفته وأجزته انقذته ، والاجتياز السلوك أجزت على اسمه جعلته جائزا ، أو الإجازة ، أن تتم مصراع غيرك ، قال الفراء: الإجازة في قول الخليل كون القافية طاء والأخرى دالا ونحوه ، وهو الإكفاء عند أبي زيد وجاوزته إلى غيره وتجاوزته ، جزته وتجاوز الله عتًا ، عفا وجوز له ما صنع ، وأجاز له سوغ له ذلك ، وتجاوز في كلامه تكلم بالمجاز وجعل الأمر مجازا لحاجته ، أي طريفا ، واللهم تجوّز عني وتجاوز بمعنى"<sup>2</sup>.

وقال في باب الراء "الجور الميل عن القصد ، جار عن الطريق وجر عليه في الحكم ، وجوره نسبه للجور والجار المجاور جاورته مجاورة وجوارا الكسر والضم أفصح ، والمجاورة الإعتكاف والجار من أجرته من أن يظلم ، واستجاره فأجاره ، وأجاره الله من العذاب أنقذه"<sup>3</sup>. وهي في الاصطلاح عند الناظم ، قرن حرف الروي بحرف بعيد من صفته ومخرجه ، لا كما حكى الفراء عن الخليل ، ووجه تسميتها إجازة بالزاي ، إما من الجواز أي أجازوا أن يقرن بالحرف مباعده ، أو من السلوك كأن هذا الحرف المباعد سلك هذا المكان الذي ليس له ، أو من التجوّز أو التجاوز ، وهو التسامح ، ووجه تسميتها إجارة بالراء ، إما أجاره أي جعله جارا لغيره ، وإن كان مباعدا له ، أو حماه [145] من أن يمنع من ذلك المكان ، أو من المجاورة أو

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6/ 2469

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3/ 870

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2/ 617

من الميل عن القصد، لأنهم مالوا بالروي عن قصده، أو من الظلم لأنهم ظلموه بقرنه بالمباعد.

(الإسراف) بالصاد والسين، فمن السَّرَف الذي هو الزيادة، وهو مقيس، وأما بالصاد فقالوا هو من صرف الشيء عن طريقه، وفيه نظر، لأنه لم يمع رباعيا وليست الهمزة للتعدية، لأنّ ثلاثيه يتعدى بلا همزة، فلو كانت للتعدية لاحتاج إلى مفعول ثاني، قال الجوهري: "فما يليق باللفظة من فصل الصاد صرف الدهر حدثانه ونوائبه، والصرفان الليل والنهار، وسميت الصَرْفَةُ من منازل القمر لانصراف البرد عندها، والصرفة من الخرز التي تذكر في الأخذ، وصريف البكرة صوتها عند الاستقاء، وصرفت تصرف صريفا، وكذا صريف الباب وناب البعير، والصرف المحتال المتصرف في الأمور، وصرفت الرجل عني فانصرف، والصبيان قلبتهم، وصرف الله عنك الأذى، وصرفته في أمري تصريفا فتصرف فيه، واصطرفني طلب الكسب، واستصرفت الله المكاره"<sup>1</sup>، وقال في فصل السين: "السرف ضد القصد، والسرف الإغفال والخطأ، والإسراف في النفقة التبذير"<sup>2</sup>، وهو عند الناظم قرن حركة الروي التي هي المجرى بحركة بعيدة من منها، كقرن الضمة أو الكسرة بالفتحة، ووجه تسميته إسرافا بالسين بين، لأنه من الإسراف لأن قرن الحركة بحركة بعيدة منها ضد القصد، وتجاوز للحد، وأما بالصاد فقالوا هو من صرف الشيء عن طريقه، وقد علمت ما فيه ويمكن أن يكون معدى من صرفت البكرة ونحوها، لأن صوتها مختلف ليس على وتيرة واحدة، وأصرفتُها إذا فعلت بها ذلك، وكذلك الباب والناب، وكأنّ الروي لما خولفت حركاته فتباعد اختلف صوته، فكانّ الشاعر أصرفه، أو معدى من صرف الدهر، إذا تحوّلت فيه الأمور، وقد اختلف العروضيون في تعريف هذه الحقائق، فمذهب الناظم ما تقدم، وتقدم ما ذكر الجوهري في الإقواء والإجازة، وذهب المفضل والمبرد وطائفة إلى أنّ الإكفاء اختلاف الروي، والخليل وعامة البصريين يسمون الإكفاء إجازة بالزاي<sup>3</sup>، والإكفاء عندهم هو الإقواء، وعامة الكوفيين يسمونه إجازة بالراء، وكثير يسمي الإقواء إكفاء، والإقواء عندهم ما يسميه الخليل إقعدادا، وهو نقص العروض عن الضرب نحو: أبعد مقتل البيت. وبعضهم يسمي الإقواء إجازة أيضا، وقال صاحب "العقد": إنما الإجازة فيما وصل من القوافي المختلفة الجرية بها موقوفة نحو:

الحمد لله الذي \* يعفو ويشدّ انتقامه  
في كرههم ورضاهم \* لا يستطيعون اهتضامه<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الصحاح 4 / 1385

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4 / 1393

<sup>3</sup> - ينظر: العقد الفريد 5 / 507

<sup>4</sup> - البيت بلا نسبة في: العمدة 1 / 155

وقوله:

فديت من انصفتني في العوى \* حتى إذا أحكمه حلّه  
أينما كنت ومن ذا الذي \* قبلي صفا العيش له كله<sup>1</sup>  
ففي ذلك ثلاثة أسماء: الإقواء والإكفاء والإجازة.

(مَتَّقِي) متحفّظ منه لأنه عيب، اسم مفعول من اتَّقَى، قال الجوهري: "والتقاة التقية، يقال: اتقى تقيةً وتقاةً مثل اتَّخَمَ تخمة، والتقى المتقي، وتوقى واتقى بمعنى"<sup>3</sup>، وأصل اتقى أو تقى أبدلت الواو تاء، وأدغمت في التاء، وكذا متَّقِي ومتقا أصلهما موتقي وموتقا، فوقع الإدغام، وفي بعض النسخ منتعى، ومعناه معيب من نعت عليه فعله، أي عبته، كذا قال الشريف<sup>4</sup>، وقال الجوهري: "فلان يعني على فلان ذنوبه، أي يظهرها ويشهر بها"<sup>5</sup>، قلت والغالب أنَّ الذنوب إنما تظهر قصدًا لعيبها، فيوافق ما قال الشريف، ويحتمل أن يكون من النعي الذي هو الخبر بالموت، قال الجوهري: "يقال نعا له نعبا، ونعبانا بالضم، وكذلك النعي على فعيل، يقال جاء نعي فلان، والنَّاعي الذي يأتي بخبر الموت"<sup>6</sup>

### التركيب

يقول قافية البيت هي الكلمة الأخيرة ط من البيت، وهذا هو مذهب الأخفش كما تقدم، وولما حكى هذا القول وكان عنده مرجوحا، أضرب عنه وحكى القول الآخر الذي اتضاه وهو مذهب الخليل، على ما حكى الشريف، فكأنه قال ليس هذا الحدّ للقافية بصحيح، بل الصحيح من الأقوال، أنها من أول حرف متحرك قبل الساكنين في آخر البيت من الشعر إلى انتهاء البيت، فالقافية على مذهب الأخفش في قول امرئ القيس: بسقط اللوى بين الدخول فحومل<sup>7</sup>، الكلمة بأسرها، وعند الخليل على ما حكى الشريف عنه وهو مراد الناظم، من الحاء إلى آخر، وعلى ما حكى عنه غيره من حركة الحاء إلى آخر ولا تدخل الحاء، وعند سيبويه من الواو، وعند الفراء اللام، وعليه تكون حرفا واحدا بصلته نحو: "بي" في قوله: وأتتني وبياض الصبح يقر به بي. وعلى قول الخليل تكون بعض كلمة، نحو: ويلوي بأثواب العنيف

<sup>1</sup> - المصدر نفسه

<sup>2</sup> - العقد الفريد 5 / 508

<sup>3</sup> - الصحاح 6 / 2527

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 213

<sup>5</sup> - الصحاح 6 / 2513

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 6 / 2512

<sup>7</sup> - يقول امرئ القيس في معلقته المشهورة: قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل. ديوانه

المثقل<sup>1</sup> ، وكلمة نحو: إذا جاش فيه حميه غلي مرجل<sup>2</sup> . وكلمتين نحو: كجلمود صخر خطّه السيل من علي<sup>3</sup> .

وقوله تحوز إلي له الظاهر ، أنّ فاعل تحوز ضمير القافية ، أي تحوز القافية المفسرة وتتضمن حرفا تنسب إليه فيقال قافية لامية أو نحوه ، وذلك الحرف هو الروي المفسر ، ويجوز أن يكون فاعل تحوز القصيدة المفهومة من السياق ، فيقال قصيدة ميمية مثلا ، أو على حذف مضاف إلى ضمير القافية ، والتقدير قصيدتها ، أي تحوز قصيدة [و146] القافية ، ويعلم أنّ ذلك الحرف لا يكون إلا آخر ، لأنه لما اشترط لزوم الإتيان بمائله أو مقاربه تعين أن يكون هو الموجب للإختصاص الذي تكون الإضافة إليه ، وأما غير (الآخر)<sup>4</sup> فلما لم يشترط ذلك فيه ، لم يوجب اختصاصا ، ومثال الروي ظاهر لا يخفى ، كاللام في الأبيات المتقدمة قريبا ، وجميع حروف المعجم يصح أن تكون رويًا ، إلا حروف المد وهي الألف ، والواو ، والياء ، ووالهااء الإضمار والسكت والتأنيث<sup>5</sup> ، وإلا بعض الضمائر في تفصيل يذكر إن شاء الله والله وبحوله وقوته .

قال ابن بري وتبعهم بعضهم ، فإن كانت الألف أصلية أو منقلبة عن أصل صح كونها رويًا ، وعليه جاءت المقاصير مقصورة ابن دريد<sup>6</sup> وغيره ، وهذه القصيدة الخزرجية ، فإن كانت للإطلاق أو بدلا من تنوين لم تكن رويًا ، ويكون الواو والياء رويًا إذا تحركا ، نحو: (صحا القلب من سكر فيا حبذا الصّحو \* إني إذا ما القوم كانوا أنجيه)<sup>7</sup> أو سكنا وانفتح ما قبلها نحو: يُنسي الرّواة الذي قد رَوُوا<sup>8</sup> ، ونحو:

<sup>1</sup> - البيت لامرئ القيس ، وصدره: يزلّ الغلام الخف عن صهواته . ديوانه 119

<sup>2</sup> - البيت لامرئ القيس ، وصدره: على العقب جياش كأّ اهترامه . ديوانه 119

<sup>3</sup> - البيت لامرئ القيس ، وصدره: مكرٍ مفرٍ مقبلٍ مدبرٍ معاً . م، ن 119

<sup>4</sup> - سقطت من (و) ثم استدركها الناسخ في الحاشية

<sup>5</sup> - هاء التأنيث والإضمار ، إذا تحرك ما قبلهما ، كطلحة ، وضربه . وأما تاء التأنيث ، فالصحيح وقوعها رويًا . وإلا هاء

السكت ، كارمة ، وفيه ، و له . ينظر: عبد الملك بن جمال الدين العصامي ، الكافي الوافي بعلم القوافي . تحقيق عدنان عمر

الخطيب ، دار التقوى - دمشق ، ط 1 : 1430 - 2009م ، ص 44

<sup>6</sup> - المقصورة في مدح ابني ميكال: أبي القاسم عبد الله محمد ، وابنه العباس إسماعيل ، القصيدة مطلعها:

يا طيبة أشبه شيء بالمها \* ترعى الخزامى بين أشجار النقا

ألم تَرَي رأسي حاكى لونه \* طرّة صبح تحت أذيال الدّجى

عبد الملك بن جمال الدين العصامي ، الكافي الوافي بعلم القوافي ، 42،

<sup>7</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

<sup>8</sup> - لم يعرف قائله ، وصدر البيت: وأبني من الشعر شعرا عويصًا ، وهو بلا نسبة في: العروض لابن جني 104 ، والكافي في

العروض والقوافي 90 ، والعروض للربيعي 62 ، والجامع في العروض والقوافي 167 ، وشرح عروض ابن الحاجب 152 ،

ومقصد الطالب في شرح قصيدة ابن الحاجب 153 ، وكنوز الرامزة 50

تبا لقوم فوق هامتهم \* عمائم لفت على غير شيء  
وربما أجريا مجرى الألف ، فجعللا روبا ، وإن لم ينفتح ما قبلها ، كقوله:  
وهل نحن إلا مثل من كان قبلنا \* نموت كما ماتوا ونحى كما حيوا  
وينقص منا كل يوم وليلة \* ولا بد أن نلقى من الأمر ما لقوا<sup>1</sup>  
وكقوله: نروح ونغدو لحاجاتنا \* وحاجة من عاش لا تنقضي  
تموت مع المرء حاجاته \* وتبقى له حاجات ما بقي<sup>2</sup>  
وينبغي أن يحمل عليه قول الآخر:  
إني امرؤ أحبي دمار إخوتي \* إذا رأوا كريهة يرمون بي<sup>3</sup>  
رميك الدلي في قعر الركي  
والهاء الأصلية تكون روبا إن لم شاركها ما ليس بأصلي. كقوله:  
ضامر حشاك فإن دهرك موقع \* بك ما تحب الأمور وتكره  
وإذا أتاك من الأمور وقدر \* ففررت منه فنحوه تتوجه  
فإن شاركها ما ليس بأصلي فهي وصل ، كقوله في آخر بيت: تخلقت قلبي لديه ، ثم قال  
في آخر آخر: وذلك الوجيه. مهاء الإضمار قد تكون روبا إن سكن ما قبلها ، وقيل إن كان  
حرف مد ولين ، فإن تحرك ما قبلها لم تكن روبا إلا عند الأخفش ، وهاء السكت إن سكن ما  
قبلها كانت روبا وإلا فلا ، وهاء التأنيث كطلحة ونعمه ، إن تحركت أو سكتت وسكن ما قبلها  
كانت روبا ، و أكثر ما توصل المتحركة الساكن ما قبلها بالياء ، وقد توصل عند المحدثين  
بالواو والألف ، وإن تحركت بعد متحرك فلا تكون روبا إلا في القليل ، وتاء التأنيث الساكنة  
كقامت ، تكون روبا تحركت أو بقيت ساكنة ، وتحريكها أكثر وكاف الضمير والخطاب يكون  
روبا على كل حال ، والفاضل الطبع يجعله وصلا ، وربما يتأكد التزام ذلك إن كانت القافية  
مقيّدة ، كقول الخماسة: طاف يبغي نجوة من هلاك فهلـك-الآبيات- ، وياء المتكلم يقل جعلها  
روبا ، نحو: بازل عامين حديث سني \* لمثل هذا ولدتني أُمِّي<sup>4</sup>  
وقد حمل ما جاء من هذا على الإقواء ، ويقل جعل واو الجمع روبا نحو: كما حيوا ، وما  
لقوا ، وقد تقدم. وما عدا ذلك من الضمائر يصحّ جعله روبا ، كألف التثنية ، وميم الجمع ،  
ونا(وكذا نون الاثنين ونون التثنية)<sup>5</sup> ، ونون الوقاية.

<sup>1</sup> - البيتان لمروان بن الحكم، في الكافي الوافي بعلم القوافي، ص43

<sup>2</sup> - البيت لمحمد بن حمزة بن أبي كريمة، في معجم الشيوخ، لابن جميع الصيداوي، دراسة وتحقيق عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ص121

<sup>3</sup> - البيت بلا نسبة في العقد الفريد 5/ 503

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5/ 503

<sup>5</sup> - ما بين قوسين سقط من (س) ثم استدركه الناسخ في الحاشية

وقوله وتحريكه المجرى ، يعني وحركة الرويِّ سواء كانت ضمة أو فتحة أو كسرة ، تسمى المجرى ، وقد تقدم وجه التسمية ، فحركة الرويِّ مسرعة جارية مطردة لزوما ، كاطراد محلها الذي هو الرويِّ ، إلا في محال الإقواء والإكفاء والإجازه ، فإذا تماثلت قوافي القصيدة في الرويِّ والمجری ، فقد وضعاً فيها وضعاً متحاذي المراتب ، وذلك هو الكمال وإلا فعيب ، وقوله وإن قرنا بما يداني إلى آخره ، وفي بعض النسخ ، فإن قرنا بالفاء ، وهي أحسن لأنها المعهودة في ابتداء تفصيل المجل ، ثم يعطف عليها بالواو إشارة إلى ذلك العيب الذي هو اختلاف الرويِّ ، أو اختلاف حركته في قوافي القصيدة الواحدة ، أي قرن روي القصيدة بحرف مغاير له ، فإن كان يقاربه في الصفة والمخرج فهذا يسمى في اصطلاح العروضيين إكفاء ، نحو قوله :  
أَبْنِي إِنْ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ \* الْمُنْطَقُ اللَّيْنُ وَالطَّعِيمُ<sup>1</sup>  
لتقارب النون والميم صفة ومخرجا ، وقوله :

إذا جلست فاجعلوني وسطا \* إني كبرت لا أطيق العندا<sup>2</sup>  
لتقارب الطاء والدال ، كذلك وإن قرنت حركة الرويِّ بحركة مغايرة لها ، فإن كانت حركة تقاربها كالضمة مع الكسرة ، فهذا القرن يسمى في الاصطلاح إقواء ، نحو قول النابغة :  
إفدا الترحل غير إن ركبنا \* لما نزل برحلنا وكان قد  
زعم الغراب بأن رحالنا غدا \* وبذاك خبرنا الغراب الأسود<sup>3</sup>  
ثم قال : بعد قواف مخفوضات \* يكاد من اللطافة يعقد<sup>4</sup>  
ثم قال : بعد قواف مخفوضات \* يكاد من اللطافة يعقد  
فهذا معنى قوله وإن قرنا أي الرويِّ والمجری ، فذا الإكفاء راجع إلى قرن الرويِّ بما يدانيه ، والإقواء راجع إلى قرن بما يدانيه كما مثلناه ، وهذا من اللَّف والنشر المرتب ، لردِّ أول اللقبين المذكورين ، وهو الإكفاء للرويِّ المذكور أولا في البيت قبل ، وردِّ ثانيها في البيت وهو المجرى ، وإن كان الحرف المغاير للرويِّ المقرون هو به بعيدا من في الصفة والمخرج ، فهذا القرن يسمى في الاصطلاح الإجازه بالزاي والراء كما تقدم . [و147] ومثاله :  
إِنْ بَنِي الْأَبْرَدِ أَخْوَالُ أَبِي \* وَإِنْ عِنْدِي إِنْ رَكِبْتَ مَسْحَلِي<sup>5</sup>  
شم شماریخ رطاب وخشي

<sup>1</sup> - الرجز لامرأة قالت له لابنها . في : النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان 1967 ، ص 134

<sup>2</sup> - البيت بلا نسبة في : جهرة اللغة 3 / 70 ومختصر القوافي لابن جني 30 . وقد جاء روي الشطر الأول بقوله : إذا ركبت فاجعلاني وسطا .

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني ، ديوانه 72

<sup>4</sup> - البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه 68 -

<sup>5</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : كنوز الرامزة 125 ، وهو منسوب لصخر في تاج العروس (خشي) 37 / 551 .

فجمع بين الباء واللام والشين ، وكلها متباعدة وإن كانت الحركة التي قرنت بحركة المجرى بعيدة منها ، فهذا القرن يسمى في الاصطلاح الإصراف بالسين والصاد كما تقدم ، وذلك كاقتران الضمة والكسرة بالفتحة ، لأنَّ بين الضمة والكسرة من المشابهة ما ليس بين أحدهما والفتحة ، فإنها مع أحدهما قبيح جدا قاله ابن جني ، ومثاله:

لا تنكحَنَّ عجوزاً أو مطلقة \* ولا يوقها في حبلك القدر  
وإن أنوك وقالوا إنها نصف \* فإن أطيب نصفها الذي غيرا<sup>1</sup>

ومنه عرين من عرينة البيتين على فتح نون آخرين ، هذا أيضا من اللَّف والنشر المرتب لرجوع الإجازة للروي ، والإصراف للمجرى ، وإلى هذا أشار بقوله وبعده ، أي وبعده أي وإن قرن الروي أو المجرى يبعد كل منهما ، فيعد مخفوض بالعطف على ما ، ويصح رفعه على الابتداء أي ومباعد كل منهما المقرون به إجازة في الأول ، وإصراف في الثاني ، فقوله قرنا بما يداني قرنا بمباعد ، هو على التوزيع والبدل بين كل من الروي والمجرى ، ويصح أن يكون على الجمع ، بأن يقرن كل بمخالفة ضربه فيجتمع الإكفاء والإقواء والإجازة والإصراف ، فيتأكد العيب ، ولم أقف على شاهد الاجتماع ، والناظم بكلامه ق=في البيتين الآخرين ارتكب نوعا من قبيح القافية ، وهو التضمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، لأن البيت الثاني محتاج للثالث ، لأن يداني صلة ما ، وجملة فذا جواب جواب ، وإن قرنا فاستعمل نوعا من العيب ، وهو في مقام بيان ، نوع آخر منه ، وعلى مثل هذا الحال يقول لسان المقال: لا تنه عن خلق . وقوله والكل أي من نوعي المخالفة بالقرب والبعيد في الروي ، ونوعهما في المجرى وهو الإكفاء ، والإقواء ، والإجازة ، والإصراف ، معيب جميع ذلك ، أ، متقى فيجنب إلا أنَّ الإقواء ، قال ابن بري كثير في أشعار العرب ، ونقل عن صاحب "العمدة" أنه جائز للمولدين ، وال في كلمات البيت الأول للعهد ، وهي كلمات ماعداه للحقيقة ، إلا كلَّ فإن دخولها عليه غير جائز ، وتنكير رويا للحقيقة ، وفي البيتين الأخيرين التعقيد اللفظي كما ترى في الإعراب ، وفيها اللَّف والنشر كما تقدم.

### الإعراب

قافية البيت مبتدأ ، والأخيرة خبره على حذف الموصوف ، أي الكلمة الأخيرة ، ووبل حرف عطف أما بعد النفي المقدر كما قدمنا ، أي لسيئت القافية الأخيره بل كذا ، أو بعد موجب للرجوع عنه ، والمحرك والساكنين صفتان لموصوف محذوف ، أي الحرف والحرفين ، وحذف الموصوف مع هذين أسهل من حذفه مع الأخيرة ، لأن من شرط نيابة الصفة عن الموصوف اختصاصها به ، والأولى أن يجعل من المحرك خبر لمبتدأ محذوف تقديره بل قافيتة ، أي مبدأها أو مبدأ قافيتة من المحرك وبالخبر يتعلق إلى انتهاء ، وقيل أما معمول للمحرك أو في موضع الحال منه ، وجملة تحوز روبا حال من (ضمير القافية الكائن في الخبر ، وحرفا عطف

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد

بيان من رويأ عند من أجازة في النكرات ، وجعله بعضهم هنا متعينا لها فيه من الكشف كالنعت ، ولا يتعين لأنّ البدل قد يكشف ، بل لابدّ فيه من زيادة بيان عند المحققين ، وأشار إليه سيبويه ، فهو إما من عطف بيان من رويأ كما تقدم ، أو بدل منه ، <sup>1</sup> (جملة) <sup>1</sup> انتسب له صفة في المعنى لقافية لكنها جرت على غير من هي له وهو حرف ، فكان حقّه أن يبرز الضمير فيقول: انتسبت هي له ، لكنه لم يأت به لأمناللبس ، على مذهب الكوفيين ، وضمير له عائد على حرف وتحريكه مبتدأ ، والمجرى خبره ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وما في بما ، إما موصول اسمي ، أي بالحرف أو بالحركة الذي يداني ، أو نكرة موصوفة أي بحرف أو حركة يداني ، وذا مبتدأ ، والإكفاء خبره ، والإقواء خبر مبتدأ محذوف ، دلّ عليه المتقدم ، أي وذا الإقواء ، والواو للتقسيم كأحد معاني ، أو فهي إذا عاطفة جملة مقترنة بالفاء في التقدير على جملة مثلها ، ولا يصح أن تكون عاطفة ، الإكفاء عطف مفرد خبر على مثله ، لأنّ ذا المشار به من صفة الروي المخبر عنه بأنه يوصف بالإكفاء الذي هو من صفات حركاته ، لا يقال صفة الصفة ، لأننا نقول ذلك من جهة المعنى والكلام هنا في تعريف الاصطلاح المميّز بين حقيقتين ، وهو من باب التسميات ، وجملة فذا خبر إن قرنا في البيت قبله ، وكذا المعطوفة عليها ، لأنل قدمنا إن قوله قرنا هو على التوزيع ، وإن جمعا في الضمير ، ونظيره في الجملة ما قرر في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ <sup>2</sup> ، فإن فعل القول وإن جمع في الضمير إلا أنّه على التفريق ، أي قالت اليهود كونوا هودا ، (وقالت النصارى كونوا نصارى) <sup>3</sup> ، وبعده إن كان مخفوضا ، فأما بالعطف على ما ، من عطف المفردات ، إلا أنّ فيه شبه العطف على عاملين ، فإن الواو عطفت بعد على ما ، والجمليتين الابتدائيتين المقدّرتين على مثليهما ، أي وبعده فذا الإجازة وذا الإصراف على ما قرنا في الجمليتين قبل على رأي من أجاز مثل هذا العطف من النحاة ، وأما من عطف الجملة ويقدر الجار لبعده ، والفعل العامل فيه بعد الواو ، أي وإن قرنا ببعده ، وجاز حذف الجار وإبقاء عمله للعطف على مذكور مثله ، و بعد إن كان بمعنى مباح [و148] فلا تأويل في ضميره وإن كان بمعنى بعيد ، فالمعنى بالبعد منه ، وإنما أفرد الضمير ولم يقل ببعدهما ، لأنّ المعنى على العطف باو كما قدمنا ، فالمعنى قرن أحدهما ببعده ، وتقدمت الإشارة إلى إعراب الإجازة والإصراف ، ولا يخفى ما في كلامه من التعقيد ، والكل مبتدأ خبره متّقى.

## المتن

فوصلا بها لينا وهاء النفاذ \* والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا  
وردفا حروف اللين قبل الروي \* لا سونا لفعيها التحرك حذوذا

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)، واستدركه الناسخ في الحاشية مشيرا إلى موضع سقوطه من المتن بخط صغير

<sup>2</sup> - البقرة: 135

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (ر)

وتأسيسا الها وي وثالثة الرّوي \* من كلمة وأخر إضمارا تلا

## الشرح

**المفردات:** (وصلا) اللائق هنا بمعناه اللغوي الإلحاق ، قال **الجوهري**: "والوَصْلُ: وُصِّلَ الثوب والخُفَّ ، وفي الحديث "لعن الله الواصلة والمستوصلة" فالواصلة التي تصل الشعر ، والمستوصلة التي تفعل بها ذلك ، والموصل ما يوصل من الجبل"<sup>1</sup> ، وتقدمت المادة ، و هو في الاصطلاح على ما ذكر الناظم ، وصل حرف الروي بحرف لين أو هاء ضميرا كانت أو أصلية ، و حرف اللين هو الألف بعد فتحة ، والواو بعد ضمة والياء بعد كسرة ، و وجه تسمية هذا الحرف وصلا يين ، لأنه (وصل)<sup>2</sup> شيء بشيء ، منقول من مصدر ، وال فيه للغلبة. (لينا) قال **الجوهري**: "ضد الخشونة ، لأن الشيء يلين ليئنا ، وشيء لين ، وليئن مخفف منه ، والليئان بالفتح مصدر من اللين ، وهو في ليئان من العيش أي نعيم وخفض ، ولينته وألنته صيرته لينا ، وألنته أيضا على التمام ، كأطلته وأطولته ، والليان بالكسر مصدر لايئنه ملائنة وليئنا ، واستلأكته عدّه لينا ، وتلين تملق"<sup>3</sup> ، ووجه تسمية حروف العلة لينا ، أنّ الصوت يميل معها ولا يخشن. (هاء) ممدود منون ، حذ الناظم تنوينه ضرورة ، نحو: ولا ذاكر الله إلا قليلا<sup>4</sup> ، بنصب اللفظ الكريم ، وقرأ احد الله بلا تنوين ، وقال **الجوهري**: "الهاء من حروف المعجم والزيادات ، وتأتي للتنبيه وعوضا من واو القسم ، لأها الله ، وكناية عن الغائب ضربه ، والغائبة ضربها ، أو للتأنيث ويوقف عليها بالهاء ، إلا طينا فإنهم يقفون بالتاء ويقولون طلحة ، وللدبة في الوقف وربما أثبتت فيها وصلا ضرورة ، وتضم أو تكسر للساكين ، وزائدة في الوقف لبيان الحركة نحو: له ، وبدلا من الهمزة نحو هراق"<sup>5</sup>. (التفاد) بنقط الذال ، الماضي والخروج ، قال **الجوهري**: "نقد السهم من الرمية والكتاب إلى فلان نفاذا ونفودا ، وأنفذته ، والتنفيذ مثله ، ورجل نافذ في أمره أي ماض ، وأمر نافذ مطاع ، وأتى ينفذما قال أي بالمخرج منه ، وطعنة لها نفذ أي نافذة"<sup>6</sup> ، وفي الاصطلاح حركة هاء الوصل علم منقول من مصدر ، وال فيه للغلبة ، ووجه التسمية أنّ حركة الهاء منفذ إلى الخروج ، ويلزم أطرادها مانافذ في أمره ، ويصح أن يكون بالذال الغفل بمعنى التمام.

(الخروج) ضدّ الدخول ، قال **الجوهري**: "خرج خروجا ومخرجا ، وقد يكون المخرج موضع الخروج والاستخراج والاستنباط ، وخرجه في الأدب فتحرج وهو خريج فلان بمعنى مفعول ،

<sup>1</sup> - الصحاح 5/ 1842

<sup>2</sup> - سقطت من (و)

<sup>3</sup> - الصحاح 6 / 2198

<sup>4</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد 1954، ص 203

<sup>5</sup> - الصحاح 6 / 2557

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 2 / 571

كمعنى عَيْنين ، ورجل خُرْجَة وُلْجَة ، كهَمْزَة ، كثير الخروج والولوج<sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح حرف اللين الناشء عن حركة هاء الوصل ، (التي هي النفاذ)<sup>2</sup> ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، فهو علم منقول من مصدر ، وال للغلبة ، ووجه التسمية أنَّ حرف اللين محل خروج من البيت فكأنه من باب تسمية المحل باسم الحال ، نحو : ﴿فَفي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>3</sup> ، أي في الجَنَّة لأنها محل الرحمة ، وما ذكر الناظم في تفسير النفاذ والخروج هو المعروف ، وفي "واضح" الزبيدي: "النفاذ حرف اللين بعد الهاء ، وهو الخروج"<sup>4</sup> . قال ابن السيد: هذا لا يعرف ، قال ابن جني<sup>5</sup> سمي النفاذ لنفوذه حركة هاء الوصل إلى حرف الخروج ، لأن هاء الوصل إن سكنت لم تحتاج لخروج يتبعها كالرويِّ المقيد ، وإن تحركت أشبهت المطلق واحتاجت إلى حرف خروج كحاجة الرويِّ المطلق للوصل ، وتنزل الخروج من الهاء منزلة الوصل من الرويِّ ، فكما سميت حركة مجرى لجري الصوت فيها ، واستطالته حتى اتَّصل بالوصل ، سميت حركة الهاء نفاذاً لنفوذ الصَّوت بها إلى الخروج ، ونفوذ شيء لشيء كجريانه عليه في المعنى ، وقال ابن جني أيضاً: إنما سمي نفاذاً لا نفوذاً<sup>6</sup> ، لأنَّ باب النفاذ يستعمل في الحَدَّة والمضي ، ولنفوذ في القطع والسلوك ، فالنفاذ أشبه بهذا المهني ، ولم تختلف العرب في لزوم هذه الحركة واطرادها كما ورد في المجرى. (لها) أصله المدّ وقصرها ضرورة ، وأضافها إلى الوصل. (قفا) تبع وتقدم. (ردفا) قال الجوهري: "الردف المرتد خلف الراكب ، وأردفته أركبته معي ، وذلك الومض رادف ، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردف ، وأمر لا ردف له أي لا تبع ، والردف في الشعر حرف ساكن من حروف المدّ واللين ، يقع قبل حرف الروي ، ليس بينهما شيء ، فإن كان ألفا لم يجز معها غيرها ، وإن كان واوا جاز معها الياء ، والردف الكفْلُ والعَجْزُ ، والرديف المرتد ، وردفه بالكسر تبعه ونزل بهم أمر فردف لهم آخر أعظم منه"<sup>7</sup> ، وما فسره الجوهري به في الاصطلاح أخصّ مما فسره به الناظم ، فسره بحروف اللين وهي أعمّ من حروف المدّ ، لأنها تتناول الواو والياء المفتوح ما قبلها ، فلو لم يذكر الجوهري المدّ كان كلامه هو شرح كلام الناظم إلى قوله معها سواء ، فهو علم منقول من اسم جنس ، وال فيه للغلبة ، وقال ابن بري الردف حرف مد ولين ، أو حرف [و149] لينقبل الرويِّ ، ليس بينهما حائل ، مأخوذ من ردف الرَّاكِب لأنه خلف الروي. فكلامه مثل كلام الناظم ، وتبيّن من كلامه وجه تسميته ردفًا.

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 1 / 309

<sup>2</sup> - سقط من (س)

<sup>3</sup> - آل عمران: 107

<sup>4</sup> - أبو بكر الزبيدي، كتاب الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة. دار مجلس الزمان، 2010م، ص301

<sup>5</sup> - مختصر القوافي 28

<sup>6</sup> - مختصر القوافي 28

<sup>7</sup> - الصحاح 4 / 1363

### تنبيه:

قول الناظم في الردف حروف اللين حسن ، لدخول الواو والياء المفتوح ما قبلها ، وأما قوله في الوصل لنا ، وفي الخروج لين ، فمن تسمية المقيّد باسم المطلق ، لأنّ مراده حرف المدّ واللين فلا يدخل الواو والياء المذكورين .

(التحرّك) لمصدر تحرّك ، والمراد به الحركة كما تقدم له في قوله وتحريكه ، وقيل أطلق التحرك على الحركة مجازاً ، لأنّه يكون بها ، وهي الحركة الكائنة قبل الرّدف المسماة حذوا ، وإليها أشار بقوله (حذوذا) وقد تقدّم معنى الحذو لغة ، وقال ابن بري الحذو حركة الحرف الذي قبل الرّدف ، لأنّ الشاعر يحذوها في القوافي ، ليتفق الأرداف وحكمها في الاطراد والاختلاف حكم الرّدف ، فإن كان الرّدف ألفاً فلا تكون إلا فتحة ، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وإن كان واواً أو ياءً فحيث جاز تعاقبها جاز اختلاف الحذو . ومعنى يحذوها أي يفعل مثلها وينسج على منوالها ، أو يقتدي بها أو يجعلها بحذاء الرّدف ، وباقي ألفاظ البيت تقدمت ، وذا إشارة إلى التحرك ، أي حذوا يسمى هذا التحرك ، وحذف تنوين حذو ضرورة ، وذهب الشراح إلى أنه إشارة إلى الردف .

(تأسيساً) مصدر أسس البناء ، قال الجوهري: "الأسّ والأساس والأسس مقصور منه أصل البناء ، وجمع الأسّ أساس ، كعسّ وعسّاس ، والأساس أسس ، كقذال وقذل ، والأسس أساس كسبب وأسباب ، وأسست البناء تأسيساً ، وكان ذلك على أسّ الدهر ، بتثنية الهمزة ، أي على قدمه ووجهه ، والتأسيس في القافية هو الألف التي ليس بينها وبين حرف الروي إلا حرف واحد ، كقول النابغة:

كَلْبِنِي لَهْمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ \* وَلَيْلٍ أَقَاسِيَةَ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ<sup>1</sup>

فلا بدّ منه هذه الألف إلى آخر القصيدة .

وما فسّره به في الاصطلاح هو ما فسّره به الناظم مع زيادة قوله من كلمة إلى آخره ، وهذا التأسيس الذي حكى الجوهري هو التأسيس اللازم ، والذي حدّ الناظم أعمّ من ذلك ومعنى ما حدّه به الناظم أنّ التأسيس هو الحرف الهاوي ، وهو الألف ، لأنّ تلك الصفة خاصة به ، الكائن قبل الروي بحيث يكون الروي ثالثاً منه ، ومعلوم أنّ ذلك لا يكون إلا إذا فصل بينهما حرف واحد ، وسواء كان ذلك الألف والرويّ من كلمة واحدة أو من كلمتين ، والرويّ ضمير اسم سبق إلا أنّهما إذا كانا من كلمة فهو الذي يلزم في القصيد ، وهو ما عناه الجوهري ، وإن كانا من كلمتين والرويّ مضمّر فهو تأسيس غير ، وفي معنى كون الرويّ الضمير أكونه بعضضمير ، لأنّ الحكم واحد ، وتلخيص هذا الحدّ أنّ تقول التأسيس ألف ثالثة الرويّ من كلمته أو من أخرى ، والرويّ ضمير لمتلوه ويريد أو بعض ضمير فيدخله العناية في الحدّ ، وفيه أيضاً التردد بين نوعين ، فهو علم منقول من مصدر ، وال للغلبة ، وقال ابن بري

التأسيس ألف يكون قبل حرف الروي، بينهما حرف مأخوذ من تأسيس البناء، لأنَّ الشاعر يبنى عليه القصيدة.

(الهاوي) اسم فاعل من هوى، قال الجوهري: "الأصمعي: هَوَى بالفتح يَهْوِي هَوِيًا، سقط إلى أسفل، وكذلك الهَوِيُّ في السَّير، إذا مضى، وهَوَى وأنْهَوَى بمعنى، وهَوَتْ الطعنة فتحت فاها"<sup>1</sup>، وهو هنا صفة خاصة بحرف الألف، واختلف في سبب وصفه بالهاوي، ف قيل لأنه مخرجه اتَّسع لجريانه في هوى الفم، و قيل لأنه يهوي في الفم فلا يعتمد على اللسان على شيء منه، و قيل لأنه ضعف لاتساع مخرجه لهذا الصوت أشدَّ من اتساع غيره، فيشبهه على الأوَّل والثالث أن يكون من فتحت الطعنة فاها، وعلى الثاني من السقوط وعدم التماسك، وعلى الثالث أن يكون مقولوبا من الهاوي، قال الجوهري: "وهي الحائط ضعف وهم بالسقوط"<sup>2</sup>. (أخر) أصله أخرى فعلى، فحذف الألف ضرورة، (قال الجوهري)<sup>3</sup>: "الآخر بالفتح أحد الشيتين اسم على أفعل، والأنثى إلا أنَّ فيه معنى الصفة، لأنَّ أفعل لا يكون إلا في الصفة، وآخر جمع أخرى، وأخرى تأنيث آخر وهو غير مصروف، ومنه ﴿فَعَدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ لأنَّ أفعل من لا يجمع ولا يؤنث مادام نكرة"<sup>4</sup>. (إضمار) مصدر أضمر، والمراد به الضمير أو المضمر، من إطلاق المصدر على المفعول، قال الجوهري: "أضمرت في نفسي شيئا، والاسم الضمير والجمع الضمائر، والمضمر الموضع والمفعول"<sup>5</sup>، ومراد الناظم المضمر عند النحاة، ووجه التسمية بيته، وتقدير كلامه أو من كلمة أخرى، وهي مضمرا أو ذات إضمار. (تلا) تبع، وتقدم عند قوله فالموفور يتلوه<sup>6</sup>.

### التركيب

وصلا عطف على روياء، وعطفه بالفاء المقتضية الترتيب، تنبيهها على أن حرف الوصل بعد حرف الروي ضمير بها، عائد على المجري باعتبار المعنى، لأنه حركة، وقال الشريف: "عائد على حركة المجري المفهومة من الكلام"<sup>7</sup>، فقال بل هي مذكورة فيه، عبَّر عنها بلفظ المجري أو التحريك، وليس ذكر المعنى بلفظ المجاز مانعا من ذكره صريحا، والمفهوم من الكلام ما لا يذكر فيه لفظا بل معنى، لحذفه أو لاستلزام المصريح به، وإن لم يكن محذوفا. والصواب ما ذكرناه من عوده على المجري نفسه حقيقة لا على الحركة المضافة إليه، فإنه نفس الحركة،

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2538

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6 / 2531 (باب الواو)

<sup>3</sup> - ما بين قوسين سقط من (و)

<sup>4</sup> - الصحاح 2 / 577

<sup>5</sup> - الصحاح 2 / 722

<sup>6</sup> - التحقيق: ص 125

<sup>7</sup> - شرح القصيدة الخزرجية، 218

والشيء لا يضاف لنفسه غلا بسماع ولا مجاز في اللفظ ، وتفسيره المفهوم بما ذكر قد لا يسلم له الحصر فيه ، لا باعتبار اللغة وهو ظاهر ، ولا باعتبار الاصطلاح الأصولي أو النحوي ، بل هو أعم مما ذكر فبتناول ما أشار إليه الشريف ، ومعنى كلام الناظم ، أنَّ القافية تحوز رويًا ثم تحوز وصلا ، وهو ما وصل بحركة الروي المسمّى بالمجرى ، من أحد حروف اللين الثلاثة ، أو الهاء أصلية كانت أو ضميرا ساكنة أو متحركة ، والواو في وهاء للتقسيم ، نحو الكلمة اسم (وفعل وحرف)<sup>1</sup> ، لا للجمع ، فمثال الوصل:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي \* بنوا اللقيطة من ذهل بن شيبانا<sup>2</sup>  
فالنون روي وحركتها مجرى ، و الألف وصل ، ومثله الشريف بقوله: "أَقْلَى اللّوم عاذل والعتابا"<sup>3</sup> ، فالباء روي (وفتحها)<sup>5</sup> مجرى ، والألف وصل ، وأنشده ابن بري على أنَّ الألف بدل من التنوين ، والقافية مقيدة ، والوصل إنما يكون مع إطلاقها للترنم ، ومثال الواو: سَقِيَتِ الْعَيْثُ أُيُتُّهَا الْخِيَامُ<sup>6</sup>.

ومثال الياء: كما زَلَّتِ الصَّفراء بالمتنزل .  
ومثال الهاء الساكنة: فما زلت أبكي حوله وأخاطبه<sup>7</sup>  
والمتحركة قول ذي الرمة يصف بيضة النعامة:

وبيضاء لا تنحاش منا وأمها \* إذا ما رأتنا زيل منها زويلها<sup>8</sup>  
أي زيل قلبها من الفزع ، قال ابن بري وبعض العرب يتركون الترنم في الانشاد ، فلا يصلون القوافي ، فمنهم من يبدله من حرف الإطلاق نونا ، يسمونه تنوين الترنم ، نحو: ما حاج أحرانا وشجوا قد شجن<sup>9</sup> ، وأقْلَى اللوم عاذل والعتابا ، ومنهم من يجري الشعر مجرى الكلام ، فيقف على القوافي بالإسكان ، ويحذف الوصل ولو كان من نفس الكلمة ، نحو: يا دار

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - البيت لقرطوب بن أنيف التميمي ، وهو شاعر إسلامي أغار عليه لصوص من بني شيبان فأخذوا منه ثلاثين بعيرا نخباً ، فاستنجد بقومه فلم ينجدوه

<sup>3</sup> - البيت لجريز، مطلع قصيدة في هجاء الراعي النميري، وعجزه: وقولي إن أصبت لقد أصاب. ديوان جريز، تحقيق محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مكتبة النجاة- بيروت، ص64

<sup>4</sup> - القصيدة الخزرجية 214

<sup>5</sup> - (س): حركتها

<sup>6</sup> - البيت لجريز، وصدره: متى كان الخيام بذى طلوح. ص512

<sup>7</sup> - البيت لذى الرمة، ديوانه 821، وهو بلا نسبة في: كنوز الرامزة 126

<sup>8</sup> - البيت لذى الرمة، ديوانه 923

<sup>9</sup> - سبق تحريجه، ص44

عبله بالجوا تكلمي<sup>1</sup>، فإن كان الوصل ألفا يوقف عليها في الكلام، أوضميرا أو هاء، لم يجز حذفه اتفاقا، وحكى الأخفش جواز حذف الهاء.

وقوله النفاذ إلى آخره، أي النفاذ الذي هو حركة هاء الوصل، والخروج الذي هو اللين الناشئ عن حركة هاء الوصل، قد تبعها هاء الوصل، فالنفاذ مبتدأ والخروج معطوف عليه، قد قفا خبرهما، وإنما قال قفا بإفراد الضمير دون قفيا معاملة لضمير الاثنين، معاملة ضمير الواحد، وقال في "التسهيل": إن ذلك يأتي دون أفعل التفضيل قليلا، وأنشد منه في الشرح:

أَخُو الذِّئْبِ يَعْوِي والغُرَابِ وَمَنْ يَكُنْ \* شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ<sup>2</sup>

فإفراد الضمير ما ولا كأنه قال ومن يكن هذا النوع أو من ذكرت، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون راعى لفظ من قال ابن هاني، ومنه: بها العينان تنهل، ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾<sup>3</sup>، على رأي، ومنه عند الفراء ﴿فَلَا يَخْرُجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾<sup>4</sup> ﴿وَعَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾<sup>5</sup>

وكان في العينين حب قرنفل \* أو سنبل كحلت به فانهل

ولو رضيت يداي لها وظننت \* لكان علي للقدر الخيار<sup>6</sup>

وقوله ﷺ: "اللهم عافني في سمعي وبصري ما أبقيتني، واجعله الوارث مني"، قال الزمخشري "يحتمل أن يراد به ما ذكر، وأن يكون لملازمة السمع والبصر"، فقريب من هذا التأويل الأخير من تأويلي الزمخشري، تأويل الشريف وغيره كلام الناظم فإنه "قال قفا ولم يقل قفيا، وهو ضمير النفاذ والخروج، لأنهما لما كانا متلازمين صيرهما كالشيء الواحد، فعاملها معاملة الفرد"<sup>7</sup>، ولهاء الوصل متعلق قفا، ولها ضعف عامله عنه لتقدمه عليه لأجل القافية قوي باللام الزائدة، وأما بذي لين فجعله الشريف متعلقا بالخروج<sup>8</sup>، ووجهه غيره بأنه وإن كان اسما اصطلاحا، لكنه مصدر في الأصل ولا ينفك عن رائحة الفعل، وقد قال ابن

<sup>1</sup> - البيت منسوب لعنترة، ديوانه 148، وعجزه: وعمي صباحا دار عبلة وأسلمي، وهو بلا نسبة في: العقد الفريد 5 /

305

<sup>2</sup> - ابن مالك، شرح التسهيل 1/ 124 - 126

<sup>3</sup> - التوبة: 34

<sup>4</sup> - طه: 117

<sup>5</sup> - ق: 17

<sup>6</sup> - البيت منسوبان لعباء بن الأرقم، في قصيدته: حلت تماضر غربة فاحتلت + فلجأ وأهلك باللوى فالحلت، وهما بلا

نسبة في التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 1/ 170

<sup>7</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 219

<sup>8</sup> - المصدر نفسه

جني في قول الشاعر: ولولا سلاحي عند ذلك لجاني. إنّ عند معمول لسلاحي ، لما فيه من معنى قوتي ، مع انه ليس بلفظ الفعل ، فأحرى الخروج الدال على الفعل بحروفه أصلاً. قلت وسلاحي أيضاً فيه حروف الفعل أصلاً ، إذ هو بمعنى تسليحي ، فلا أحروية فأجاز هذا الموجّه كون باء بذى زائدة ، فلا تتعلق ، قال من جنس ما زيد في المبتدأ ، لأنّ الخروج معطوف على المبتدأ الذي هو النفاذ ، وذو على هذا التقدير عطف بيان من الخروج لا بدل ، أو تتعلق بمحذوف صفة للخروج لأنه معرّف بال الجنسيّة ، فأشبه النكرة. وقال الشريف وغيره " إنّ قوله بذى لين تفسير للخروج " ، قال الشريف: " وإنما لم يفسّر النفاذ كما فسّر الخروج لكونه أوماً إليه لما ذكر أنّ النفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل ، وقدم النفاذ في الذكر ، وترتيب الذكر عنده معتد حسبها تقدّم في غير موضع علم ، أنّ الذي يتقدم حرف اللّين بعد الهاء ، ليس إلا الحركة"<sup>1</sup> ، وبسطه غيره فقال لما قال فوصلا بها علم أنّ كلامه في الروي المتحرك ، وفسره باللين والهاء ، فاللين ساكن أبداً والهاء الساكنة كاللين ، والمحركة يلزم بعد حركتها لين ليوقف على ساكن ، ولما فسّر الخروج بذى لين علم أنّ النفاذ حركة الهاء ، لأنّ نسبة الهاء منهما نسبة الروي من حركته ووصله ، ويتأكّد بالترتيب الذكري الذي عومده.

ويمكن أن يقال خبر النفاذ والخروج بذى لين ، أي كائنان بذى لين ، والباء بمعنى في ، وكنونتهما في ذي اللين يكون أحدهما حركته والآخر نفسه ، ولما كان الحرف إنما نشأ عن حركة الهاء ، وجب أن تكون سابقة ، ويتعيّن لها الأول من [150] اللقبين المذكورين ، وهو النفاذ بتقديمه في الذكر ، ويتعين الثاني للناشئ وهو الخروج ، إعطاء الأوّل في الذكر الأوّل في الترتيب الطبيعي ، ويحتمل أن كون الباء سببيّة ، أي كائنان بسبب ذي اللّين المسمى بالخروج ، وهما أيضاً حرك وحرف ضرورة كون هاء الوصل في هذا المقام متحركة ، والوجه الأوّل في الباء أظهر وأصحّ وأسلم من الاعتراض ، وقد قفا على هذا الوجه جملة حالية من ذي اللين ، وعلى هذا الوجه لم يخصّ الناظم الخروج بالتفسير ، فمثال وصل هاء الوصل بالألف قوله: عفت الديار محلها فمقامها<sup>2</sup> ، ففتحة الهاء هو النفاذ والألف خروج ، ومثال وصلها بالياء: تجرّد المجنون من كسائه<sup>3</sup> . فكسرة الهاء نفاذ والياء خروج ، ومثال وصلها بالواو: وبلد عامية أعماءه<sup>4</sup> ، فضمة الهاء نفاذ ، والواو خروج.

وقوله وردفاً إلى معها عطف أيضاً على روبا ، أي وتجوز أيضاً القافية روبا ، ولما لم يكن فيه ترتيب عطفه بالواو ، ولذا لا يصحّ عطفه على وصلاً لئلا يقتضي الترتيب كما اقتضاه المعطوف عليه ، وذلك الرّدف الذي تحوزه القافية هر حروف اللين الكائنة قبل حرف الروي ، متصلة

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 221

<sup>2</sup> - البيت للبيد بن ربيعة العامري، دار صادر - بيروت، وعجزه في مطلع قصيدته هو: بمى تأبّد غولها فرجائها . ديوانه، 16

<sup>3</sup> - البيت لأبي النجم العجلي يصف فرساً، كما جاء في مختصر القوافي 24، والوافي بعلم القوافي 51

<sup>4</sup> - البيت لرؤبة، ديوانه 3

به ، وإذا كان حرف من حروف اللين ردفا لم يلزم أن يكون مثل ذلك الحرف هو الرَدَف في جميع أبيات القصيدة ، بل حرف اللين من جنسه ، إلا إذا كان الردف ألفا فإنه لا يكون سواء ردفا معه في القصيدة ، وهذا معنى قوله لا سوى ألف معها ، أي لا يجتمع في الردف سوى الألف الذي هو الواو والياء مع الألف ، ولما استثنى هذه الصورة علم أن الواو تعاقب الياء في الردف وبالعكس ، ويعلم كون الردف متصلا بالروي من كلام الناظم ، من حيث أنه إضافة للقافية ، وهي على ما قدّم من أول متحرك قبل الساكن الأول من ساكني الكلمة الأخيرة ، ومعلوم بالاستقراء أن ذلك الساكن لا يكون إلا متصلا بالروي قبله ، وليس قول الناظم قبل الروي يدل على الاتصال ، لأن القبلية أعم من المتصل ، وقال بعضهم يعلم ذلك من كلامه في البعدية ، لأنه بدأ فيها بما يلي الروي إلى آخر ، فتتقيد القبلية بما يليه إلى أول ، ويعرف أيضا من اشتقاقه فيكون خلف الروي مباشرة ، كردف الراكب. ولا يخفى ضعف المأخدين ، ولا ضعف أن يقال يؤخذ من قوله في التأسيس ، وثالثة الروي فيتعين أن يكون الروي ثاني الردف لاحتمال أن يكون رابعة لا سيما مع قوله أو أخرى ، ؟ وقوله التحرك حذوذا أي التحرك الذي نشأ عنه الردف ، وهي الحركة التي قبله حذو ، وهو ذا التحرك ، أي يسمى حذوا ، والذي يدل على أنه أراد هذا التحرك كون حرف اللين لا يكون ما قبلها إلا متحركا ، وعن حركته نشأت ، وقال الشريف: التحرك حذوذا إشارة ، إلى أن الحركة قبل الردف يسمى حذوا ، ولم يعين الناظم الحركة التي تسمى حذوا ما هي ، لكن أوما إليها ، بقوله حذوذا ، فإن الإشارة بذا إلى الردف ولا حركة تحاذي الردف ، وتكون تابعة لحروفه ، إلا هذه الحركة ، ولكونها محتذاة على جنس الف أبدا ، أو واو ، أو ياء في الأكثر ، سميت حذوا ، ويعين أنها حركة الحذو أن القافية من المتحرك قبل الساكن الأول إلى آخر ، وهذا الساكن حرف الردف فالقافية مثلا: حوبو ، من قوله: جرداء معروفة للحيين سرحوب ، فحركة الباء قد تقدّم أنها المجرى ، فلم يبق للحذو إلا حركة ما قبل الردف ، وكذا إن وصل الروي بالهاء نحو مقامها ، فحركة هاء الوصل النفاذ ، فيبقى ما قبل الردف للحذو<sup>1</sup> انتهى ببعض اختصار.

وقال بعضهم الإشارة بذا للردف وتحركه باطل ، فالخروج حركة ما قبله ، وتصح إضافتها للردف لنشبه عنها ، ومصاحبتة لها وإلى ما قبله لكونه محلا لها ، والمعنى حركة ما قبل الردف (يقال لها حذوا ، والرجف وال في التحرك التي عوض عن إضافتها هذه ، ولذا حسن إضافة حذوا إلى ذا المشار به للردف ، ويتعين أن يريد الناظم حركة ما قبل الردف)<sup>2</sup> لا غيرها ، لأن ذلك الغير لا يصح أن يكون من غير حركات القافية ، لأن كلامه إنما هو في حركاتها ، ولا من حركات ما بعد الروي ، لأنه ضد الردف ، وقد فرغ منه ، فتعين للحذو ولا يقال يحتمل أن يريد حركة الروي ، وتسميته إياها مجرى لا يمنع ذلك ، لاحتمال تخصيصه بغير المردوف من باب

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 223

<sup>2</sup> - ما بين قوسين سقط من (و) و (س)، واستدركناه من (ر)

تقييد المطلق ، وتخصيص الحذو بالمردوف ، لأنل نقول أجيب عنه بأنّ في كلامه ما يرشد إلى أنها حركة ما قبل الـردف ، لقوله حذوذا . وما بعد الـردف لا يصدق أنه محاذ للـردف ، فإن الروي فاصل وحركته مقدرة بعده لا معه على الأصح في المسألة ، وحركة ما قبل الـردف محاذية للـردف لتقديرها بعده فهي مباشرة للـردف ، وهذا حسن لو صحّ كون الحركة بعد الحرف ، وقول الأوّل انه من تقييد الأوّل بعيد لأن هذه الألقاب أعلام أو كالأعلام ، وإن أمكن تقييد حكمها هنا فلا جدوى له لعدم قصده ، والسؤال ساقط من أصله إذ لو صحّ لأخلّ الناظم ببعض حركات القافية ، وهي حركة ما قبل الـردف ، وهو فاسد على مذهبه ، انتهى ببعض اختصار ، ولا خفاء بضعف ما علل به سقوط السؤال ، وتظافر جميعهم على أنّ إشارة إلى الـردف ولا خفاء بما في شروحاتهم من التكلّف ، مع أنها كلها راجعة إلى شرح واحد ، والشرح الذي ارتضيناه سهل ولا تكلف فيه ، ومثال الـردف بالآلف :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي<sup>1</sup> . فالآلف الـردف ، وفتحت الباء قبله حذو ، ومثاله بالياء :  
بُعَيْدَ الشباب عصر حان مشيب<sup>2</sup> . فالياء ردف وكسرة الشين حذو ، ومثاله بالواو :  
جرداء معروفة للحين سرحوب ، فالواو ردف وضمة الحاء حذو . [151]  
ومثال معاينة الواو الياء في قصيدة :

طحا بك قلب في الحسان طروب \* بعيد الشباب عصر حان مشيب  
تكلفني ليلي وقد شط وليها \* وعادت عواد بيننا وخطوب<sup>3</sup>  
ولا تعاقبها الألفلكثرة مطلها ، وعدم مجانسة الفتحة للضمة وللـكسرة ، ولذلك أنكر المبرّد رواية من روى :

حنين ثكلى فقدت حميما \* فهي تنادي يا بني وا بناما<sup>4</sup>  
ومثال الـردف بحرف اللين الواو :

يا أيها الرّاكب المزجي مَطيئته \* سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصّوتُ  
وقل لهم بادروا بالعذر والتمسوا \* قولاً يبريكم إني أنا الموت<sup>5</sup>  
ومثاله بالياء :

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتي \* إذا لم تقل بطلا علي ومينا  
ولكنما نجزي امرؤا تكلم أسنه \* فتى قومه إذا الرماح هوي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - البيت لامرئ القيس ، في ديوانه 122 . وعجزه : وهل يعمن من كلن في العصر الخالي

<sup>2</sup> - البيت لعلمة بن عبدة ، وشرط البيت هو : طحا بك قلب في الحسان طروب . ديوانه 534

<sup>3</sup> - علقمة الفحل ، ديوانه بشرح الأعلام الشنتمري ، 33

<sup>4</sup> - البيتان لرؤبة ، ديوانه 185

<sup>5</sup> - البيتان لرويشد بن كثير الطائي ، في ديوان الحماسة برواية الجواليقي ، تحقيق عبد المنعم صالح ، ط 1 : 1987م ، دار

الجيل - بيروت ، 54 - 55 ، وسر صناعة الإعراب 2 / 11

ويجوز تعاقبهما أيضا:

كنت إذا ما جئته من غيبي \* يشمّ رأسي ويشمّ ثوبي<sup>2</sup>  
ولا يشترط في الردف كونه من كلمة الروي ، بل يلزم وإن كان منفصلا عنه ، لقرب مكانه  
منه بخلاف التأسيس ، كقوله:

أنته الخلافة منقادة \* تجرّأ ذيا لها  
فلم تك تصلح إلّا له \* ولم يك يصلح إلّا لها<sup>3</sup>  
وإذا سهلت الهمزة فأبدلت ألفا جاز أن يكون ردفا ، كقول امرئ القيس: وصمّ صلاب ما  
بقين من الوجى. كان مكان الردف منه على رأل.

وقد اغتدى والطّير في وكناتها \* لغيث من الوسمي رائدة خال  
والرّأل مهموز ، فرخ النعام وسهله ، قال ابن بري: وهذه الأرواف إنما تستعمل حيث نقص  
من جزء القافية حرف أو زنته ، وهو نقص ساكن وحركة ، أو حيث يلتقي فيه ساكنان ، ولا يعدّ  
في النقصان ما يعتوره الزحاف فالأوّل:  
وما كل موت نصحه بلبيب<sup>4</sup> . والثاني: جرداء معروقة اللحيين سرحوب. والثالث: كل عيش  
صائر للزوال<sup>5</sup>

وإنما لزم الردف في مثل هذا ليقوم المدّ فيه مقام ما نقص من القافية ، أو مقام حركة  
تفصل بين الساكنين ، و ما لم (ينقص)<sup>6</sup> منه ما ذكر ، أو ما لم يلتق فيه ساكنان ، فإنما يلزم  
الشاعر ردفه إن شاء ، استحسانا لمدّ الصوت ، كقوله:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي \* وهل يعمن من كان في العصر الخالي<sup>7</sup>  
وأجاز سيبويه ترك الردف حيث النقصان المذكور ، لأنّ الوزن قائم بالحرف الصحيح قيامه  
بحرف العلة ، وأنشدوا:

ولقد رحلت العيس ثم زجرتها \* قدما وقلت عليك خير معدّ  
وعليك سعد بن الضباب فصيح \* سيرا إلى سعد عليك بسعد<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - البيتان منسوبان لجابر بن رالان أو رالان السّنبسي الطّائي في : الحماسة برواية الجواليقي / 73

<sup>2</sup> - البيتان لخالد بن زهير الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ، للسّكري . تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاکر ، دار الكتب  
العروبة - بيروت ، 1965 ، 1 / 207

<sup>3</sup> - البيتان لأبي العتاهية ، ديوانه

<sup>4</sup> - البيت لأبي الأسود الدؤلي ، ديوانه ، 208 . وصدر هـ : وما كلّ ذي لبّ بمؤتيك نصحه .

<sup>5</sup> - البيت سبق تخريجه في التحقيق 139

<sup>6</sup> - (و) : ينقل

<sup>7</sup> - البيت لامرئ القيس ، ديوانه 122

<sup>8</sup> - البيتان لامرئ القيس ، ديوانه 57

وقوله ، وتأسيسا عطف على روبا ، أي وتجاوز القافية أيضا تأسيسا ، وهو الألف الهاووي ، وثالث الحروف من هذا الألف الذي هو التأسيس الروي ، أي أنّ التأسيس قبل الروي بحرف والروي إمّا من الكلمة التي منها التأسيس ، أو من كلمة أخرى ، لكنه ضمير ما تلاه من الأسماء ، أو بعض ضمير ما تلا ، وقد تقدم أنّ دلالة كلام الناظم على أن كونه يعرض ضمي ما تلا مصحح ، لكون التأسيس من غير كلمته إنما هي من تقييد من يشرح كلامه ، وإلا فظاهر كلامه اشتراط كونه جملة ضمير نعم ، لما كان المضاف إلى الشيء كالجاء منه ، وحكم البعض حكم الكل ، اكتفى الناظم بذكر الكل ، وقال بعضهم إضمار بدل من أخرى بدل كل من كل ، وما موصولة أو نكرة موصوفة ، والتقدير ضمير اسم تبع هو التأسيس ، أو تبعه التأسيس ، وذلك ما عبّر عنه من الأسماء الظاهرة بضمير متكلم أو غائب أو مخاطب ، وإن ضبط آخر بصيغة الجمع على ما صححه الشريف ، فسبك كلامه يبدان أو يؤخذان من كلمات التأسيس أو من كلمات آخر ذوات إضمار ، أسماء تلت التأسيس ، ولم يتضح ضبط أخرى على أخرى ، وكلاهما ضرورة بحذف ألف أخرى ، أو بحذف همزة القطع ، وكل منهما له أصل مشهور .

قلت ، وما نقل الشريف أشار إليه الشريف في آخر كلامه على البيت ، وأشار إلى أنّه تقدّم ، ولم أره في النسخة التي طالعت منه إلّا في آخر كلامه ، ولا خفاء بها فيه من التكلف ، ومفهوم كلامه أنّ الروي إن كان من كلمة أخرى ، وليس جملة ضمير ولا بعضه لم يكن الألف المنفصل عنه قبل التأسيس ، وظاهر كلام الناظم أنّ التأسيس إذا كان من كلمة الروي مساويا له إذا كان منفصلا بشرطه ، وليس كذلك لأنه مع الاتصال لازم ، ومع الانفصال غير لازم ، فمثال التأسيس من كلمة قول النابغة :

أَهَاجَكَ مِنْ أَسْمَاءَ رَسُمِ الْمَنَازِلِ \* بِرُؤُوسَةِ نُعْمِي فَذَاتِ الْأَجَاوِلِ<sup>1</sup>

وقول زهير : صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ \* وَغَرِي أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ<sup>2</sup>  
وذكر الشريف أنّ من شرط لزوم التأسيس أن يكون من كلمة الروي ، ومتى انفصل عنه وليس بضمير ولا بعضه ، لم يكن تأسيسا<sup>3</sup> ، كقول عنتره :

وَلَقَدْ حَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ \* لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنَتِي ضَمَضَمِ  
السَّائِمِي عِزْنِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا \* وَالتَّائِدِينَ إِذْ لَمَّا لَقَّاهُمَا دِي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - النابغة، ديوانه 151

<sup>2</sup> - زهير بن أبي سلمى، ديوانه 88

<sup>3</sup> - شرح القصيدة الخرزجية 224- 225

<sup>4</sup> - عنتره، شرح ديوان عنتره، للتبريزي 186

فألف ألفهما ، ليس بتأسيس فإن كان الروي ضمير أو بعضه جاز كون الألف تأسيسا وغيره ، فالتأسيس نحو قوله: **أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى \*** **مَنْ الْأَمْرُ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَا لَنَا**

بَدَا لِي أَيُّ لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى \* وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>1</sup>

وكقوله:

فَإِنْ شِئْتُمْ أَلْحَقْتُمَا نَتَجَّتُمَا \* وَإِنْ شِئْتُمْا مَثَلُ بِمَثَلٍ كَمَا هُمَا -ويروى مثلا بمثل كلاهما -  
وَإِنْ كَانَ عَقْلًا فَأَعْقَلًا لِأَخِيكُمَا \* بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالِ الْمَقَادِمَا<sup>2</sup>

فألف كما تأسيس لكون الروي بعض ضمير ، وهو ميم هما ومثال غير التأسيس قوله:  
لو كنت [و152] حبلا لسقيتها به  
أوقاصرا أوصلتها بثوبيه<sup>3</sup>

قال الشريف "وهذا هو الذي أراد الناظم بقوله وآخر إضمار ما تلا ، وعلّة كون الألف منفصلة لا تكون تأسيسا مع غير الضمير ، أمران بعدها عم حرف الروي الموجب ضعف الاعتداد بها مطلقا ، لولا قوة لينها واستطالتها ، الثاني انفصالا ، فتقوم كلمة الروي بنفسها ، ولا تحتاج إلى الألف وإلى ما الألف منه ، واعتبرت مع الضمير لأنه منوط بما قبله ، حار ومجرى بعضه ، ولذا لا يستأنف الضمير دون تقدم مظهر ، وإلى هذه العلة أشار الناظم بقوله: إضمار ما تلا ، أي أنّ حرف الروي لما كان ضميرا كان كبعض ما يتلوه الكلمة التي هو فيها ، لعود الضمير عليه"<sup>4</sup>

وقد اضطرب كلامهم في هذا التأسيس المنفصل ، فظاهر كلام الناظم ، أنه لا يكون تأسيسا إلا إذا كان الروي ضميرا خاصة وضاهره أنه تأسيس لازم كالم متصل لأنه عائد بينه وبين المنفصل ، إن كان الروي ضميرا ، وزاد الشريف وهو ظاهر ما نقل عن النديم ، أو يكون بعض ضمير إلا أنهما صرحا بأن التأسيس حينئذ ليس بلام خلاف ظاهر كلام الناظم ، وظاهر كلام الناظم والنديم ، وصرح به الشريف ، أنّ المنفصل وليس الروي ضميرا ولا بعضه لبي بتأسيس ، وظاهر كلام ابن بري أنّ المنفصل مع الضمير وغيره لا يكون تأسيسا إلا إذا اختاره الشاعر ، ويكون من لزوم ما لا يلزم ، ونصه وشرط لزوم ألف التأسيس أن تكون مع الروي في كلمة واحدة ، ومتى انفصلت عنه لم تلزم فإن تبرع الشاعر بلزومه مع انفصال ، فمن لزوم ما

<sup>1</sup> - البيتان لزهري بن أبي سلمى ، ويزعم البعض أنهما لصرمة بن أبي أنس الأنصاري ، ديوان زهير : 139 ، والبيت الثاني هو البيت العشر من قصيدته التي مطلعها ألا ليت شعري .

<sup>2</sup> - البتان لعوف بن عطية التيمي ، في الأصمعيات 167 ، والعمدة 1 / 163

<sup>3</sup> - البيتان لم يعرف قائلهما ، وهما بلا نسبة في: مختصر القوافي 27 ، والكافي الوافي بمعلم القوافي 58 ، والعمدة 1 / 162

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 226

لا يلزم كقوله: ألا ليت شعري -البيتين-، وهي قصيدة كلها مؤسسة، واستحب بعض المتأخرين التزامه حيث يكون الروي في كلمة نقصها الإعلال، كقوله:  
فقلت لعمرو صاحبي إذا رأيته \* ونحن على حوض دقاق عواسر  
أي عوي الذئب بسرنا وعليه بنى بعضهم قوله:

إذا جلس إلي النواضح \* قل لنعاب النوى ضح  
وكان حقه أن يأتي بيت آخر، مع قوله فقلت لعمرو ليظهر التأسيس، وإذا كان الروي رابعا من الألف لم يكن من التأسيس في شيء، بل هو من لزوم ما لا يلزم بلا خلاف، وثمره الخلاف في العبارات المتقدمة تظهر في المخالفة، فيحصل سناد التأسيس إذا كان من كلمة، وينتفي إذا انفصلا، وليس الروي ضميرا ولا بعضه، ويحتمل الأمر أن مع الانفصال والضمير أو بعضه.

#### تنبيه:

قدّم الناظم الكلام في الروي، لأنه اللازم للقافية وغيره من الوصل، وما ذكر بعده قد تنفك عنه، فجعله مضافا إليه بالبعدية كالوصل والخروج، وبالقبلية كالردف والتأسيس، وقدم ما يتعلق بالبعدية لتعلقه بحركة المجرى فكانه من تمامه، والتنكير فيها وجد فيه من ألفاظ الأبيات الثلاثة للحقيقة، مع احتمال التوعية في ألف إلا كلمة أو أخرى، فإنهما للجنس أو النوعية أو التوحيد، وال فيما اشتملت عليه من ألفاظ الأبيات أيضا للحقيقة، إلا التحرك فإنها فيه للعهد المعلوم بالعقل، وفي الأبيات الثلاثة إطناب لأن في كل منها إفهام بعد إبهام، لما اشتملت عليه من الإبدال أو التفسير، وفي الهاوينوع من الإيجاز، لأنه صفة قامت مقام موصوفها، وكذا أواخر وتقديم لهاء الوصل على عامله لأجل القافية والنفاد والخروج، من النشر بعد ألف المعلوم، وفي كل من البيتين الأولين الجمع.

#### الإعراب

فوصلا تقدّم أنه معطف على روبا بالفاء، لأنه بعده، وإن ضمير بها عائد علما للمجرى، والباء للألصاق، وهي متعلّة بوصلا، ولينا بدل من موصول أو عطف بيان عند من أجازته في النكرات، ولا يتعيّن هنا أيضا خلافا لبعضهم، على الأصل المقرر في وقوع المصدر موقع الصفة، وتقدّم أنّ واو وهاء للتفصيل لا للجمع، وتقدم إعراب باقي البيت الأول، وردفا تقدم إعرابه، وحروف اللين بدل أو عطف بيان خلافا لبعضهم أيضا، في تعيين الثاني وليس كونه جمعا، بهانع من الاعرابين لكونهما كالنعت في لزوم التّبعية في الأفراد، لأنّ ردفا اسم يصحّ وقوعه على الجمع وقبل الروي غما صفة لحروف أو حال منه، لأن المضاف إلى المعرّف بال الجنسية أو التي للحقيقة حكمه حكم ما أضيف إليه، وقد تقرّر عند المحققين أنّ الجمل وما في معناها كالظروف والمجرورات يجوز جعلها صفات للمعرّف الجنسي، أو أحوالا نظرا إلى المعنى أو إلى اللفظ، وسوى ألف معطوف على حروف إن قدرت لا عاطفة مفردا على مفرد،

وإن قدرتها عاطفة جملة على مثلها ، وسوى مفعول بفعل محذوف ، وهو المعطوف أي لا تجوز سوى الألف مع الألف ، وعلى كلا التقديرين فاستعمل سوى متصرفة على رأي من يرى ذلك ، ومعها صفة للألف ، وفيه تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المنفصل ، في غير محله ، والقياس في مثله مع نفسها ، وقال بعضهم استعمل سوى متصرفه اسم لأ مرفوع أو منصوب لإضافته ، وخير لا معها أي لا غير ألف متعاقبا أو متعاقب مع الألف ، أو تكون معمولة لمقدر بعد لا ، أي لا يردف غير ألف مع الألف .

والتحرك مبتدأ ، وحذوا خبره ، وذا مضاف إليه ، والجملة مستأنفة لا محل لها وتأسيسا عطف على رويًا كما تقدم ، والهاوي تقدم أنه صفة لمحذوف ، وقال الشريف "بدل من تأسيسا ، وكان الوجه أن يظهر الفتح في بائه ، لكن سكتها لضرورة [و153] الوزن ، نحو: ردت عليه أقاصيه ولئده"<sup>1</sup> . وقال بعضهم الهاي خبر محذوف ، أي هو الهاوي ، والجملة تفسيرية لكشفها ما تلت ، قائمة مقام عطف البيان ، ولا يكون الهاوي عطف بيان مقدر فتحه لاختلافهما بالتنكير والتعريف ، والبصري والكوفي يمنعه والمجوز كالزمخشري خارق للإجماع ، ولا بدلا لها تقدم ، ولأنه مشتق فتقوم الصفة مقام الموصوف .

وثالثه مبتدأ خبره الروي ، ويجوز العكس ، والجملة حال من تأسيس وعاملها تحوز ، وصح وقوع الحال من النكرة ، أما لأن المراء الحقيقة ، أو لكونها تخصصت بالجملة المفسرة ، ورابط الجملة الواو والضمير الضمير المضاف إليه ثالث (والإضافة)<sup>2</sup> بمعنى من أو اللام ، أي الثالث منه (أوله)<sup>3</sup> ومن كلمة متعلق بفعل محذوف ، أي بعد الثالث من كلمة التأسيس ، ولا محل لجملة هذا الفعل لاستئنافه ، كأنه جواب سؤال مقدر ، أي من أين يعد الثالث ، قال بعضهم ولا يصح أن يكون حالا من الاسمين قبله ، لعدم العامل فيه ، قلت يصح أن يعمل فيه ثالث لتأويله بالمعدود ، والروي لتأويله بالأخير أو بالمنسوب إليه الروي ، وليس هذا من المبتدأ الممتنع وقوع الحال منه لعدم العامل لأن ذلك حيث يكون المبتدأ جامدا غير مشتق ، ولا مؤولا به بحيث لا يوجد عامل في الحال غير الابتداء ، وهو لا يعمل فيه عند الجمهور ، وأخر عطف على كلمة ، فإن صح كونه جمعا كما أشار الشريف فعلامة خفضه فتحة ، لأنه ينصرف لأجل ألف التأنيث إلا أنه رخمه للضرورة في غير النداء ، وإعراب الشريف<sup>4</sup> وغيره إضمار بدلا من آخر على المأخذين ، وتقدم إعراب ما والضمير العائد على ما هو المنصوب بتلا ، وتقدم كلا م بعضهم في ذلك .

## المتن

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 224

<sup>2</sup> - سقطت من (و)

<sup>3</sup> - سقطت من (س)

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 227

وفتحة قبل الرس بعد الدخيل \* حركوه بإشباعهم سنانا عدتدي  
 بذا وبتأسيس وحذو وردفها \* وتوجيهها مثلاً رتد عدور عفش  
 ومستكملاً لأجزاء العديهم سناده \* هو البأ وثما لنصبياً منيختشي

## الشرح

**المفردات:** (الرّس) قُل ، قال الجوهري: "رَسَّ الحُمَى رسيّسها ، أَوَّلَ مَسِيَّها ، وبلغني رَسٌّ من خبر أي شيء منه ، والرّسُّ البئرُ المطوية بالحجارة ، و الرسيس الشيء الثابت ، والرّس الإصلاح بين الناس ، والإفساد من الأضداد"<sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، فتحة ما قبل ألف التأسيس ، نحو فتحة واو الرواحل ، ونون المنازل ، فهو علم منقول من اسم جنس ، وال فيه للغلبة ، وهو إما من رس الحمى لأنه مبدأ القافية على قول ، أو مبدأ الألف أو من رس الخبر لأنها شيء من المذكورين ، أو من البئر المطوية لأنها من بناء أوائل القافية المشبهة فم البئر ، المبني أو من الإصلاح في التأسيس اللازم ، أو من الإفساد المعيب. (الدخيل) فعيل من الدخول في الشيء ، قال الجوهري: "دَخِلُ الرجل ، ودُخِلَ الذي يداخله في أموره ، ودَاخِلَتْهُ ودُخِلَتْهُ بالضم ، باطن أمره ، والدَخُلُ خلاف الخروج ، وادَّخَلَ على افتعل مثل فعل ، وجاء في الشعر: اندخل ، وليس بالفصح ، وتدخل دخل قليلاً وتداخلني منه شيء وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، الحرف الذي بعد ألف التأسيس ، نحو: حاء الرواحل ، وزي المنازل ، ومو منقول من الدخيل الصفة ، لأنه يدخل لفظ القافية في أموره ، كدخيل الرجل ، وال فيه للمح الصفة ، وعلم من كلام الناظم أنه حرف لا حركة ، وأنّ كلامه يومهم ذلك لذكره الفتحة أو لا ، فيوهم تقسيم الكلام فيها أو في جنسها التي هي الحركة ، من قوله حركوه ، فإنّ الضمير للدخيل والحركة لا تحرك ، وإنما يحرك الحرف.

(إشباع) بالشين المعجمة ، مصدر أشبعه كذا ، في أكثر النسخ ، وعليه شرح الشرح ، وكذا يذكره العرضيون ، ورأيت في بعض نسخ هذا النظم المطنون بها الصّحة بالتاء مكان الشين ، وله وجه إن صحّ ، قال الجوهري: "الشَّبَعُ نقيض الجوع ، شَبَعْتُ كذا ومن كذا شبعان ، من مصادر الطبائع ، وبتسكين الباء اسم ما أَشْبَعَكَ من شيء ، وشبعان وشبعي للمؤنث ، وأشبعته من الجوع ، والثوب من الصبغ ، وشَبِعُ الغزل كثيرة ، والمتشَبِعُ المتزيّن بأكثر مما عنده ، ويتزيّن بالباطل ، وفي الحديث: "المتشَبِعُ بما لا يملك ، كلابس ثوبي زور" ، وشبعة من طعام بالضم ، قدر ما يشبع به مرة ، يعقوب: بلد شبعث غنمه قارت الشبع ، ولم تشبع"<sup>2</sup> ، وهو في الاصطلاح عبارة عن حركة الدخيل ، علم منقول من المصدر ، وسميت بذلك لأنها تشبع الفصل بين التأسيس والروي. (ساند) فاعل من السناد ، وأصل المادة

<sup>1</sup> - الصحاح 3 / 934

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4 / 1696

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 3 / 1234

الاعتماد ، قال **الجوهري**: "السَّد ما قابلك من الجبل وعلا عن السَّفح ، وفلان سَدَّ معتمد ، وسَدَّدْتُ إلى الشيء أسند سنوداً ، واستندت بمعنى ، وإسناد الحديث رفعه إلى قائله ، وخرج القوم متساندين أي على رايات شتى ، لا تحت راية أمير واحد ، والسناد الناقاة الشديدة الخلق ، والسناد في الشعر اختلاف الردفين ، كقول الشاعر:

فَقَدْ أَلَجَّ الْخِبَاءَ عَلَى جَوَارٍ \* كَأَنَّ عُيُونَهُنَّ عُيُونُ عَيْنٍ

ثم قال: وَأَصْبَحَ رَأْسُهُ مِثْلَ اللَّجَيْنِ

وساند [و154] الشاعر ، قال ذو الرِّمة:

وَشِعْرٌ قَدْ أَرِقْتُ لَهُ غَرِيبٍ \* أَجَانِبُهُ الْمُسَانِدَ وَالْمَحَالَا

وساندت الرجل عاضدته وكانفته"<sup>1</sup> ، واختلف في تفسيره في الاصطلاح ، فقال ابو عبيدة "هو اختلاف الأرداف فقط ، وهو الذي ذكر الجوهري"<sup>2</sup> وقيل كل عيب يلحق القافية ، أي عيب كان ، ومنه قول عدي بن الرقاع:

وقصيدة قد بَتَّ اجمع بيتها \* حَتَّى اتفق ميلها وسنادها<sup>3</sup>

أراد براتها من ميل الوزن وعيب القافية ، وقال أبو القاسم الزجاجي : هو كل عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء<sup>4</sup> ، لأن العرب ذكرت في شعرها هذه الألقاب الأربعة ، والأصل عدم الترادف ، وقال الرَّمَّاني "هو اختلاف ما قبل الروي وما بعده من حركة أو حرف" ، وقال ابن جني وهو اختيار الناظم "هو كل عيب يحدث قبل الروي خاصة"<sup>5</sup> ، وهو الصحيح ، والذي تمكن فيه المخالفة قبل الروي ، وهو المسمى بالسناد خمسة أشياء ، ذكرها الناظم في قوله: بذا البيت ؛ الإشباع والتأسيس ، والحدو ، والردف ، والتوجيه ، فهو علم منقول إما من المصدر أو من اسم ، وال فيه للغلبة ، واختلف في اشتقاقه الذي يعرف منه وجه التسمية ، فقال قدامة : "من تساند القوم جاءوا متفرقين"<sup>6</sup> ، وهو صادق في جميع وجوه السناد ، وقبل من السند ، وهو لبس ثوب قصير فوق ثوب طويل ، وهو صادق في إسناد التأسيس ، وقيل من قولهم ناقاة سناد إذا كانت قوية ، وهو صادق في سناد الردف والحدو ، حيث النقلة من معتل إلى صحيح ، أو كالصحيح ، وقال السَّهيلي من السناد في الحرب ، وهو تقابل الفئتين

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 2 / 489

<sup>2</sup> - في صحاحه

<sup>3</sup> - البيت لعدي بن الرقاع، في قصيدة بمدح فيها الوليد بن عبد الملك، ويصف فيها الظبية والمطية. ديوانه، جمع وشرح ودراصة: حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص38

<sup>4</sup> - ينظر: العمدة 1 / 169

<sup>5</sup> - مختصر القوافي 33

<sup>6</sup> - قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ص 183

المتغايرتين ، لأنّ فيه مقابلة حرف المد واللين بحرف اللين ، وهو صادق في سناد الحذو فقط .

(اعتدى) قال الشريف "أراد به تجاوز حدّ ما يستحسن إلى ما يعاب ويقبح"<sup>1</sup> ، فهذا منه تفسير لكلام الناظم ، لقوله أراد به ، لأنّه تفسير مدلول اعتدى لغو ، وفهم ذلك بعضهم فجعله تفسير الاعتداء لغة ، والمعنى الذي ذكره إنما هو للتعدّي لا للاعتداء ، وإن كانا متلازمين ، وأما اعتدى فمعناه لغة ظلم ، وهو أحد معاني عدا أيضا ، قال الجوهري: "العداء أيضا تجاوز الحدّ والظلم عدا عليه عدوا وعدوا وعداء ، ومنه ﴿قَسَبُوا اللَّهَ عَدُوًّا﴾ (وقرأ الحسن)<sup>2</sup> عُدُوًّا كجلوس ، وعداه يعدو جاوزه ، وما عدا فلان إن صنع كذا ، وما عن فلان معدّى أي لا تجاوز إلى غيره ، ولا قصور دونه ، وعدوته عن الأمر صرفته عنه ، والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره ، يقال عديته فتعدى أي تجاوز وعد ما ترى أي إصرف بصرك عنه ، والعدوان الظلم الصراخ ، وعدى واعتدى بمعنى"<sup>3</sup> .

قلت ومنه قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>4</sup> ، إلا أنّ أن فاعتدوا من باب المشاكلة ، أي فجاوزوه . (بذا) الإشارة إلى الإشباع ، وسناده تغيير حركاته أي اختلافها في القصيدة الواحدة ، قال الشريف: "فالضمة مع الكسرة معيبة والفتحة مع كل منهما معيبة"<sup>5</sup> ، وهو الذي أراد الناظم بقوله فمن ساندنا اعتدى بذا ، والتأسيس ، والالحذو ، والردف ، تقدمت ، والمراد أيضا السناد المضاف إلى كل منها ، فسناد التأسيس أن يجيء بيت مؤسس ، وبيت غير مؤسس ، وسناد الحذو هو تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة والضمة مع الكسرة ليست بعيب ، والمعيب هو ما أراد الناظم ، وإنما لم ينبه على أنّ الضمة مع الكسرة ليست بسناد لما تقدم ، من أنّ الواو يقع ردفا مع الباء بخلاف الألف في ضمن ذلك وقوع الكسرة حذوا مع الضمة ، لأنّ الحروف تابعة للحركات ، وسناد الردف أن يجيء بيت مردف مع بيت غير مردف .

(توجيهها) الضمير للقافية والتوجيه مصدر وجّه توجيهها ، أي صرفه إلى جهة أو جعل له وجها ، قال الجوهري: "وجهته في حاجة ، ووجهت وجهي لله ، وتوجّهت نحوك وإليك ، وتوجّه الشيخ ، ولّى وكبر ، وفي المثل: أحقق من يتوجّه ، أي لا يحسن إتيان الغائط ، وموجّه جعل على جهة واحدة لا تختلف ، أبو عبيدة: التوجيه الحرف الذي بين التأسيس وبين القافية ، قال ولك أن تغيره بأي حرف شئت ، كقول امرئ القيس: إني امرؤ ، مع قوله صبر ،

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 229

<sup>2</sup> - سقط ما بين قوسين من (س)

<sup>3</sup> - الصحاح 6 / 2420

<sup>4</sup> - البقرة: 194

<sup>5</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 133

واليوم قر ، ولذا قيل توجيه ، وغيره يقول التوجيه اسم لحركاته إذا كان الروي مقيدا ، أو إما نفس الحرف فيسمى الدخيل<sup>1</sup> ، وتأمل قوله بين ألف التأسيس وبين القافية ، مع تمثيله بكلمات امرئ القيس ، فإنه غير مطابق. وحد ابن بري والشريف التوجيه ، بأنه حركة ما قبل الروي المقيد ، والذي يظهر من تمثيل الناظم هنا ومن الفصل الذي فيه كلامه أنه أراد سناد التوجيه كما تقدم في نظائره وحده من كلامه اختلاف حركات ما قبل الروي المقيد ، وعبر عنه بعضهم بقوله تعاقب الحركات الثلاث قبل الروي المقيد ، أي الساكن كما لو كانت القافية عينا ساكنة فكسر ما قبلها ، كدال ارتدع ، ثم فتح كدال دع ، ثم ضم كراء رُع ، وهذا قريب مما نقل الجوهري عن غير أبي عبيدة ، إلا أنّ كلامه يوهم ما قاله أبو عبيدة ، أنّ الحرف الذي تختلف حركاته مخصوص بها بن ألف التأسيس والقافية ولا [155] ألف تأسيس في أمثلة الناظم ، بل ولا في شعر امرئ القيس الذي يمثل به ، فالتوجيه علم منقول من مصدر وتعريفه بالغلبة ، وهو إما من الصرف في جهات الحركات ، وإما أنه جعل له وجهها منها ، وقال ابن بري لأنّ الروي لما ضعف بالسكن وجه الشاعر نظره نحو الحركة قبله ، فاعتبرها كما كان يعتبر حركة الروي ، . (ارتدع) فعل أمر ، أي ارتج ، قال الجوهري: "ردعته عن الشيء أردعه ردعا فارتدع ، أي كفته فكفت ، وردع من زعفران أو دم لطح ، ، وأثر وردعته بالشيء فارتدع لطحته فتلطخ"<sup>2</sup> . (دع) أمر بمعنى أترك ، قال الجوهري: "قولهم دع ذا ، أي أتركه ، وأصله ودع يدع ، وقد أميت ماضيه ، لا يقال ودعّه ، بل تركه ، ولا ودعّ بل تارك ، وجاء ودّع ومؤدّع في الشعر قال: ليت شعري عن خليلي ما الذي \*غاله في الحب حتى ودّعّه

وقال: إذا ما استحمت أرضه منسمائه \* جرى وهو مؤدّع وواعد مصدّق

أي متروك لا يضرب ولا يزر<sup>3</sup> ، قلت وفي الحديث: "دعوا الحبشة ما ودعوكم".

(زغ) أمر من الروع بالفتح ، قال الجوهري : "الزغ والروعة ، الفزعة وأفرخ روعك ذهب فزحك وسكن ، وروعته فارتاع أفزعتة ففزع وتردّع تفزع ، ولا ترع لا تخف وللأنثى تراعي ، والروعاء من النوق الحديدة الفؤاد ، وكذا الفرس ولا يوصف به الذكر"<sup>4</sup> . (فشي) داع واشتهر ، وتقدم في قوله يفشي صبر . (مستكمل) اسم فاعل بمعنى مستتم ، وتقدم . (العديم) وقال الجوهري "عدمته بالكسر أعدمه عدما ، بالتحريك على غير قياس فقده ، والعدم أيضا والعدم بالضم ، والتخفيف الفقر ومثله الجحد والجحد والصلب والصلب ، والرشد والرشد ، والحزن والحزن ، وأعدم فهو معدم وعديم ، افتقر وأعدمه الله ، وما يعدمني هذا الأمر أي يعدوني"<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> - الصحاح 6 / 2255

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3 / 1218

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 3 / 1296

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 3 / 1223

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 5 / 1982

(البأو) قال الجوهري: "الأصمعي: البأو الكبير والفخر، بأوت على القوم أبأ بأوا، قال حاتم طيبي: وما زادت بأوا على ذي قرابة \* غننا ولا أزرى بأحسابنا الفقّر"<sup>1</sup>، وهو في الاصطلاح كما ذكر الناظم، الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته، وعدم السناد مطلقا، أي المستحسن منه كالضم مع الكسر، والمستقيح كالفتح مع الضم أو الكسر، فالذي استكمل أجزاءه احترازا من المجزوء والمشطور والمنهوك، وعدم السناد احتراز من الذي اشتمل على السناد ولم يعدمه، فإنه لا يسمى بأوا، فهو علم منقول من مصدر، وال للمح الصفة المعنوية، ووجه التسمية أن الشعر الثام العديم عيب السناد له، فخر على غيره من الشعر الذي لم يسلم مما ذكر. (النصب) اللائق هنا من معانيه اللغوية، الإقامة من معنى قولهم انتصب فلان أو نصب لكذا، إذا صار أو صير في مقام شريف، ظاهر للناس، كالعلم في ذلك، قال الجوهري: "النصب: مصدر نُصِبْتُ الشيء إذ أقمته، وصفيح مُنْصَب أي نصب بعضه على بعض، ونصبت الخيل آذانها شدد للكثرة أو للمبالغة، والمنصب والنصاب، الأصل والنصاب ما يجب فيه الزكاة من المال"<sup>2</sup>، وهو في الاصطلاح قيل مرادف للبأو اسمان على مسنّى واحد، وقيل البأو ما سلم من السناد مطلقا، والنصب ما سلم من مستقيحه فقط، مع اشتراكهما في استكمال الأجزاء، والسلامة من مستقيح السناد، فحدّه على حدّ الشعر المستكمل الأجزاء العديم مستقيح السناد، فكل بأو نصبا ولا عكس بينهما، عموم وخصوص مطلق، وكلام الناظم محتمل للقولين، فعلى الأول تكون ثم بمعنى الواو، وأتى بها لتأتي الوزن، وعلى الثاني تكون للتتيب، وأشار بها إلى تراخي مرتبطب النصب عن مرتبة البأو، والكلام في عمليته ونقله واشتماله على حرف التعريف كالبأو، وسمي نصبا لإقامته في مرتبة مستحسنة على القولين.

(يومن) مضارع مبني للمفعول من الأمن، قال الجوهري: "ضد الخوف، والأمانة بالتحريك الأمن، ومنه ﴿أمانة نعاسا﴾، والأمانة وبضم الهمزة أيضا الذي يتق بكل أحد كهزمة، وأمينته على كذا وأئتمنته بمعنى، والبلد الأمين المأمون، والأمون ناقة أمنت الضعف والأمان والأمانة بمعنى، وأمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان"<sup>3</sup>.

(يخشى) مضارع أيضا مبني للمفعول من الخشية، بمعنى الخوف، قال الجوهري: "خشى الرجل يخشى خشية، خاف فهو خشيان، والمرء خشي، وخاشاني فخشيته أخشبه بالكسر، عن أبي عبيد كنت أشد خس=شية منه، وخشاة تخشية، وخش ذؤالة بالجمالة، أي الذئب"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 6 / 2278

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 1 / 224

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 5 / 2071

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 6 / 2327

## التركيب

يقول إنّ الفتحة الكائنة قبل ألف التأسيس ، وهي حركة الحرف الذي قبله ، تسمى الرّس ، والحرف الذي بعد ألف التأسيس الكائن بينه وبين الروي يسمى الدّخيل ، وهذا الدخيل حرّكه يشباع أي بحركة تسمى إشباعا ، نحو كسرة باء الأصابع ، من قوله : وأومأت إليها بالأصابع<sup>1</sup>.

وفتحة واو تطاولي من قوله : بما تطاولي ما شئت أن تطاولي<sup>2</sup>

وكضمة التدافع من قوله : سيرهن التدافع<sup>3</sup>

وما ذكره من أنّ من حركات القوافي الرّس ، هو مذهب الجمهور [و156] ، وأنكره الأخفش<sup>4</sup> والجرمي قائلين أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، فلا فائدة في ذكره ، وكذا سيبويه ، لكونه قبل أول ساكن فليس منها ، وقيل إنّ الخليل لم يذكر الدخيل ، وإنما ذكره الأخفش ، ويصلح له كل حرف يقبل الحركة إذ لا يكون إلا كتحركا ، ولا يجوز تشديده ، وظاهر كلام الناظم إن كل حركة تصلح للإشباع ، وهو نص كلام ابن القطاع ، وظاهر كلام ابن بري وغيره ، ولا يلزم إطراد جنسها خلاف الأخفش ، ونصّ ابن الحاجب<sup>5</sup> على تعيين الكسرة للإشباع .

قوله : فمن ساند إلى فشى ، أي تجاوز الحدّ المستحسن إلى الحدّ المستقبح ، من ساند أي استعمل في شعره واحدا من السنادات الخمسة ، التي هي : سناد الإشباع ، وسناد التأسيس ، وسناد الحذو ، وسناد الرّدف ، وسناد التوجيه ، فقله بذا وكذا ما عطف عليه ، على تقدير مضاف ، أي سناد ذا ، وسناد تأسيس وكذا إلى ردفها ، وأما قوله وتوجيهها ، فليس بمخفض بالعطف على ما قبله ، بل مرفوع بالإبتداء ، أي وسناد توجيهها وبذا متعلق بسناد مضمّر ، يدل عليه المذكور في جملة الشرط ، وهو مستأنف جواب سؤال مقدّر ، كأنه قيل بماذا ساند المتعدي ، فقال ساند بذا ، ولا يتعلق بسناد المذكور ، للفصل بينهما بجواب الشرط ، ولهذا علّقه بعضهم باعتدى . وعلى كلّ حال فهو من التضمين المستقبح في القوافي لارتباط معنى ، فمن ساند بمعنى البيت الذي بعده ، وعلى الوجه المخصوص ، فمثال سناد الإشباع :

نهوى الخليل وإن أقمنا بعدهم \* إن المقيم مكلف بالسائر

<sup>1</sup> - تمام البيت هو : إذا قلّ مال المرء قلّ صديقه \* وأومت إليه بالعيوب الأصابع . وهو بلا نسبة في : الكافي في العروض والقوافي 113 ، ولسان العرب (ومأ) ، وشرح الخرزجية 228 ، والكافي في العروض والقوافي 113

<sup>2</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في : القوافي لأخفش ، والكافي في العروض والقوافي 113 ، والجامع في العروض والقوافي 282 ، وشرح القصيدة الخرزجية 228

<sup>3</sup> - البيت للناطقة الذبياني ، في قصيدة مدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه ويهجو مرة بن ربيع بن قريع . وتمام البيت : بمصطبحات من لضاف وثيرة \* يزرن إلا لا سيرهن التدافع . ديوانه 125

<sup>4</sup> - القوافي 11

<sup>5</sup> - قوله : إشباعهم كسرة الدّخيل ردفهم + مدّ ولين لما قبل الروي مطلا . المقصد الجليل في علم الخليل 19

إن المطي بنا يخون ضحى غد \* واليوم يوم لبانة وتزاور<sup>1</sup>  
 وقوله: يا نخل ذات السدر والجداول \* تطاولي ما شئت إن تطاولي<sup>2</sup>  
 والخليل لا يرى ذلك سنادا ، خلاف الأخفش ، ومثال سناد التأسيس قول الحماسي:  
 لو أن صدور الأُمريدولفتي \* كأعقابه لم تلقه يتندم  
 إذا الأرض لمتجهل على فروجها \* وإذ لي عن دار الهوان مراغم<sup>3</sup>  
 وأما قول العجاج:

يا دار سلمى يا سلمى ثم أسلمي \* فخذق هامة هذا العالم<sup>4</sup>  
 فقال ابنه على ما حكى عنه لغة أبي همز العالم ، فإن صحَّ هذا فلا سناد ، ومثال سناد  
 الحدو ، وهو الحركة التي قبل الردف كما تقدم ، والمراد هنا تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع  
 الكسرة ، قبل الردف ، قوله:

كأن سيوفنا منا ومنهم \* محاريق بأيدي لاعبين  
 (مع قوله):<sup>5</sup> كأن متونهن متون غدر \* تصقفها الرياح إذا جرينا<sup>6</sup>  
 وقوله: فَإِنْ يَكْ فَاتْنِي يَوْمًا شَبَابِي \* وَأُضْحَى الرَّأْسِ مَيِّ كَاللَّجِينِ  
 فَقَدْ أَلِجُ الْخِبَاءَ عَلَى الْعَذَارَى \* كَأَنْفَعُ وَنَهْغُوعُوعِيْنِ<sup>7</sup>  
 وقوله: عيد شمس أبي فإن كنت غضبي \* فأملني وجهك المليح خموشا  
 نحن كئسا سكانها من قريش \* (وبنا سميت قريش) <sup>8</sup> قريشا<sup>9</sup>  
 وقوله: ففاجأها وقد جمعت جموعا \* على أبواب حصن مصلتينا<sup>10</sup>  
 فعذدت الأديماراشيه \* والغى قولها كذبا ومينا  
 ومثال سناد الردف قوله:

ندمت ندامة لو أن نفسي \* تطاوعني إذا لبنت نفسي

<sup>1</sup> - البيتان في العمدة 1 / 161

<sup>2</sup> - سبق تخريجه

<sup>3</sup> - البيتان للشاعر الإسلامي ابن السلمي، في الحماسة للحوالي 214، والكافي الوافي بعلم القوافي 83

<sup>4</sup> - العجاج، ديوانه برواية الأصمعي، شرح عبد الحفيظ المطلي، مكتبة أطلس - دمشق، 442

<sup>5</sup> - سقطت من (س)

<sup>6</sup> - البيتان لعمر بن كلثوم التغلي، ديوانه، تحقيق علي أبو زيد، دار سعد الدين - دمشق ط1: 1991م، ص 86 و95

<sup>7</sup> - البيتان لعبيد بن الأبرص، ديوانه 123

<sup>8</sup> - ما بين سقطت من (و)

<sup>9</sup> - البيت للفضل بن العباس اللهي، في العمدة 1 / 167

<sup>10</sup> - البيتان لعدي بن زيد، في الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، تقدم وتحقيق: محمد حسين شمس الدين،

تبين لي سفاه الرأي مني \* لعمر الله حين كسرت قوسي<sup>1</sup>  
وقوله: وبالطوف نالا خير ما أصبحا به \* وما المرء إلا بالتقلب والطوف  
فراق حبيب وانتهاء من الهوى \* فلا تعذلني قد بدا لك ما أخفي<sup>2</sup>  
وقوله: إذا كنت في حاجة مرسلًا \* فأرسل لبيبا ولا توصه  
وإن باب امرء عليك التوى \* فشاور حكيمًا ولا تعصه<sup>3</sup>  
قال ابن بري بعد أن استشهد بالأبيات المذكورة وهو كثير حتى استهله المولدون ، وحمل  
عليه بعضهم قول الراجز: أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ \* يَخْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمَغْلَةِ<sup>4</sup>  
وليس منه بل هو مما لم يتسعمل فيه الإذالة في الشطر الثاني ، إجراء للعلة مجرى  
الزحاف ، في عدم اللزوم ، فأما ما أدغم في الواوات والياءات في الروي ، فليس بسناد لذهاب  
المطل لا لتشديد ، كقوله:

صحا القلب عن صحو فيا حبذا الصَّحو \* وأصحت سائي بعد ما أظلم الجَوَّ  
ومثال سناد التوجيه ، قول امرؤ القيس:

فَلَا وَأُيَيْكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ \* لَا يَدْعِي الْقَوْمَ أَنِّي أَفْرُ  
تَمِيمٌ بَنُ مَرْ وَأَشْيَاءُهَا \* وَكُنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعًا صَبْرُ  
إِذَا رَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَمُوا \* تَخَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرُ<sup>5</sup>

وتقديم كلام الناظم سناد توجيه القوافي ، وهو اختلاف ما قبل الروي المقيّد ، مثل  
ارتدع ، و د ع ، ورع ، فاشي أي كثير منتشر في أشعارهم ، قال ابن بري وأقبح وجوه السناد  
سناد الحذو ، ثم سناد التأسيس ، ثم سناد الردف ، ثم سناد الإشباع ، ثم سناد التوجيه ، وهو  
أقلها قبحا ، وإليه أشار الناظم بقوله فشا. قال الشريف: واختلف الخليل والأخفش في  
سنادي التوجيه والإشباع ، فالخليل يرى اختلاف التوجيه أفحش ، والأخفش يرى  
اختلاف الإشباع أفحش ، احتجّ الأخفش بكثرة إتيان الفتحة مع الكسرة والضمة ، كشعر امرؤ  
القيس المتقدم ، واحتجّ الخليل بقياس الفتحة مع أحدهما قبل حرف الروي المقيّد ، على  
الألف إذا وقعت ردفا مع الواو والياء ، وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله فشا ، أي وقوع  
المكسور مع المفتوح ، والمفتوح مع المضموم ، والمضموم والمكسور مع والمضموم ، كل

<sup>1</sup> - البيت لغامد بن الحارث الكسعي ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، للراغب الأصبهاني ، هذبه ابراهيم

زيدان ، مكتبة الهلال بمصر ، 1902م

<sup>2</sup> - البيتان بلا نسبة في العقد الفريد 5 / 506

<sup>3</sup> - البيتان لم يتحقق من نسبتهم ، فهو منسوب لشعراء أكثر من أمثال ، حسان بن ثابت في العمدة 168/1 ، ولزبير بن

عبد المطلب في الطبقات 1 / 246 ، ومختصر القوافي 33

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله ، وهو بلا نسبة في: الصحاح 2 / 464

<sup>5</sup> - ديوانه ، في قصيدة مطلعها: أحرار ابن عمرو كأي خمر \* ويعدو على المرء ما يأتمر. ص 68

ذلك فاش ، ولم (يرتهن في )<sup>1</sup>كون شيء من ذلك عيبا ، ولم يفسر الترجيه لكن أما إليه بالمثال"<sup>2</sup>.

وقوله مستكمل - البيت- أي أنّ الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته فلم يدخل جزء لا شطر ولا نهك ، وعدم سناده ، أي وسلم من السناد المستحسن [و157] والمستقيح يقال له البأو ، ثم هذا المستكمل إن عدم السناد المستقيح يقال له النَّصب ، أو ثم النَّصب وهو ما عدم السناد المستقيح فقط ، من مستكمل الأجزاء ، فالبأو والنصب قسمان من مستكمل الأجزاء ، وعلم ذلك من عطف النَّصب بثم ، لأنَّ المعطوف يؤذن بالمغايرة ، وثم تؤذن بالترتيب ، فليس النَّصب هو البأو ، ولا رتبته كرتبته بل أدنى ، إذ لو كانت الرتبة واحدة وهما صفتان لموصوف واحد لما حسنت ، ثم إذ لا تراخي ولا ترجيح ولا صح قوله يختشي ، إذ لا يصح أن يكون راجعا إلى الأول في الذكر الذي هو البأو ، ولأنه على خلاف هادته في مراعات اللف والنشر المرتب ، ولا يمكن رجوع الجملتين إلى كل منهما ولا إلى أحدهما ، وإلا اجتمع الضدان فيتعين أن في كلامه معطوف محذوف والتقدير العديدي سناده أو العديدي معيبة فقط ، فقوله يؤمن راجع إلى الذي عدم السناد مطلقا وهو البأو ، وقوله يختشي راجع إلى الديقدم المعيب منه فقط وهو النَّصب ، وإنما قلنا أنه من مستكمل الأجزاء لأنَّ التقسيم فيه ، وإنما قلنا أنه عدم السناد المعيب لأنه لو اشتمل عليه لما قيل يخشى بل يعاب ويترك فعليك بهذا الشرح المحقق ، فقل من سلكه ، والمعنى يؤمن من عيبه ورده ويختشي منه أن يعاب ويرد ، وإنما قيل يختشي من الخشية التي لا تعطي تحقيق التحريض على الجتناب دون أن يقول يحتوى أو نحوه مما يدل على ذلك ، لأنه يمكن أن يختلف في كون الضمير كع الكسر عيبا ، كما أنَّ الفتح مع أحدهما عيب اتفاقا ، ألا ترى أنَّ الأخفش يكره الضم مع الكسر في حركة الاشباع ، والخليل لا يكرهه ، فظهر أن العطف بثم لتراخي مرتبة النَّصب عن البأو كما قررنا وتنكير إشباع وتأسيس وحذو للحقيقة ، إلا أنها على حذف مضاف كما ذكرنا ، وال في الرس والدخيل والبأو والنصب لتعريف الحقيقة ، وفي الأجزاء للعهد ، وفي العديدي موصولة ، والإضافات المصرح بها والمقدرة في الأبيات الثلاثة للاختصاص ، إلا مستكمل فإنها للتخفيف ، وأجاز بعضهم في جملي يؤمن ويختشي أن تكونا مستأنفتين إستينافا ببيانها فلا محل لها.

قلت كان التقدير والله أعلم ، أنّ قائلا قال ما حكم البأو والنصب ، أو ماصفتهما ، فقال يؤمن يختشي ، وقيل وبعد من الطباق ، وفي البيت الأول نوع من التقسيم ، وفي قوله فمن ساند مع البيت الثاني الجمع ، وفي البيت الثالث اللَّف والنشر في مكانين ، اللف في العديدي سناده والمعطوف عليه المقدر ، ونشره البأو والنصب ، ثم هذان نشرهما يؤمن يخشى ، وفي

<sup>1</sup> - ما بين قوسين سقط من (س)

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 231

البيت أيضا الجمع في مستكمل الأجزاء مع التعريف فياالتفريق في العديم ، سناده مطلقا او معيبه فقط ، والتقسيم في يؤمن يختشي نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾<sup>1</sup> إلى قوله ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾<sup>2</sup>.

### الإعراب

فتحة مبتدأ مضاف إلى موصول محذوف ، قامت صلته وهي قبل مقامه ، أو إلى موصوف محذوف قامت صفته وهي قبل أيضا مقامه ، وحذف المضاف إليه قبل وبني على الضم والتقدير وفتحة ما قبله أي قبل الروي الرس ، أو فتحة حرف قبله ، وفي كون الظرف المقطوع صفة خلاف منعه بعضهم لنقص الصلة ، وأجازه آخرون لقوله تعالى ﴿عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>3</sup> ، كما أن حذف الموصول أيضا منعه البصريون وأجازه الكوفيون ، والرس خبر فتحة والدخيل مبتدأ خبره بعد والضمير المضاق قبل وبعد في التقدير عائد على الروي ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفا ، وبعد صلته على ما تقدم ، والدخيل خبرالمحذوف أي وما بعده الدخيل ، ولا محل لهذه الجملة لاستقلال حكمها ، فهي مستأنفة ولا معنى لغير هذا الوجه ، وجملة حرّكوه بإشباع الظاهر أيضا استئنفاها لاستقلال حكمها/ ولا يمنع من ذلك اشتغالها على ضمير الدخيل ، ويجوز جعلها حالا من الضمير في الظرف ، وباء بإشباع للتعدية ، ومن مبتدأ ساند خبره ، وهو في موضع جزم ، لأن من شرطية ، واعتدى جواب الشرط ، ويجوز تقدير من موصولة صلتها ساند ، وعائدها المرفوع به ، واعتدى خبر ، وتقدم العامل في بذا ، ولا يعمل فيه اعتدى جواب كان ، لها مرّ أو خبرا ، إذ لا يخبر عن الموصولقبل تمام صلته بعمولها وغيره ، وحذو وردفها مخفوضان بالعطف على بذا ، وتوجيهها مبتدأ ، وتقدم أنه على حذف مضاف ، ومثل وما أضيف إليه من ارتدع وما عطف على ارتدع من دع ورع ، خبره ودع على تقدير العاطف أي ودع ، والجمال في محل خفض بإضافة مثل إليها ، وفشا خبر ثان ، ويجوز أن يكون هو الخبر ، ومثل حال من فاعله قدم عليه (لتصرفه)<sup>4</sup> ، وللقافية ومستكمل مبتدأ ، والأجزاء مضاف إليه ، وهو ممدود قصره للضرورة ، والظاهر أن إضافته من نصب أي مستكمل أجزائه ، فهي للتخفيف وفي تقديرها من رفع من باب الصفة المشبهة ، اكلف لأنه متعد العديم نعت لمستكمل ، سناده فاعل بالعديم من باب الصفة المشبهة ، وجملة هو البأو وثم للنصب خبر مستكمل ، يؤمن يختشي تقدّم انهما مستأنفان ، ويجوز جعلهما نعتين للبأو ، والنصب من نعت المتعدّد المختلف الذي يجب نفيقه بالعطف لاختلافه ، فيختشي على تقدير العاطف أي ويختشي ، وصحّ نعت المعرفين بالجمليتين ، لأنّ تعريفهما [158]

<sup>1</sup> - هود: 105

<sup>2</sup> - هود: 108

<sup>3</sup> - يوسف: 109

<sup>4</sup> - (س): لضرورة

جنسي كما قررنا غير مرة ، ويجوز نصبها على الحال من الحال من الضمير في البأو والنصب لأنهما في معنى المشتقين ، وهما العاملان في الحالين ، وفيه بحث.

## المتن

ومطلقها باللين والهاء سَتْها \* وتبلغ تسعا بالمقيد عكس ذا  
فجردهما وارفعهما أسسنهما \* والأول قد يولي الخروج فيحتذى

## الشرح

**المفردات:** (مطلق) معناه مخلى مرسل ، ضد المقيد ، والمادة كيفما تصرفت تدل على السراح ، قال **الجوهري**: "رجل طُلُقَ الوجه وطُلِيق ، وطُلُق بالضم طلاقة ، وطُلُق اليدين سمح ، وطلق اللسان ، وطلبيقه ، وأطلقت الأسير خَلَبته ، والناقة من عقلها فطلقت هي ، بالفتح ، وأطلق يده بخير وطلقها أيضا ، وطلق امرأته تطليقا فطلقت هي بالفتح تطلق طلاقا فهي طالق وطالقة"<sup>1</sup> ، والمراد هنا المطلق من القوافي ، أي من رويها ، فقله ومطلقها على حذف مضاف أي مطلق رويها ، وحقيقة ما ذكر الناظم وهو ما كان من القوافي موصولا بحرف اللين أو الهاء ، وسمي مطلقا لإطلاق الصوت مع اللين والهاء ، فهو علمنقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وقال ابن بري "المطلق ما تحرك رويّه بأحد الحركات الثلاث" ، لكن قال في الوصل هو فتح حرف الروي بألف أو واو أو ياء أو هاء ، ضميرا كانت أو أصلية ، وتسمى أيضا حروف الإطلاق.

(تبلغ) تصل ، قال **الجوهري**: "بلغت المكان بلوغا ، وصلت إليه ، أو شارفت عليه ، ومنه ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ أي قاربته ، وبلغ الغلام أدرك ، والإبلاغ والتبليغ الإيصال ، والإسم البلاغ"<sup>2</sup> . (المقيد) ضد المطلق ، قال **الجوهري**: "القيد واحد القيود ، وقيدت الدابة والكتاب شكلته ، وإجمال مقاييد أي مقيدات ، والفرس الجواد قيد الأوايد ، لمنعه فوات الوحش لسرعته ، والقيد الضام ، عرقونني الرّحل ، قيد والمقيد موضع القيد ، من رجل الفرس والخلخال من المرأة"<sup>3</sup> ، وهو في الاصطلاح ما قال الناظم ، عكس المطلق ، فيتلخص أنّ حدّه عنده ما لم يوصل رويّه من القوافي بحرف لين ولا هاء ، وقال ابن بري "المقيد ما سكن رويه" ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي مقيدا لحبس الصوت معه ، وعدم انطلاقه ، فاشتمل على ضد علة المطلق . (عكس) مصدر ، قال **الجوهري**: "شدّ حبل في خطم البعير إلى رسخ يديه ليزل ، والجلعكاس ودون ذلك عكاس ومكاس ، والعكس ردّ آخر الشيء إلى أوله ، ومنه عكس البلية عند القبر ، لأنهم كانوا يربطونها معكوسة الرأس ، إلى ما

<sup>1</sup> - الصحاح 4 / 1517

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4 / 1316

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 529

يلي كلكها وبطنها ، ويقال إلى مؤخرها مما يلي ظهرها ، ويتركونها على تلك الحال حتى تموت<sup>1</sup> ، والعكس المستوي عند المنطقيين تبديل كل واحد من طرفي القضية بعين الآخر ، مع بقاء الصدق والكيفية ، وأطلقه التآظم هنا على الضد مجازا ، لأنّ الإتيان بضدّ الشيء يرد لهيئته ، كرد راس البعير أو البلية. (ذا) إشارة إلى المطلق (جردهما) هذا الضمير الممثنى مع جرد ومع الفعلين بعده ، عائد على المطلق والمقيد ، وجرد أي لا تردفهما ولا تؤسسهما ، فهو تجريد عن الأرداف والتأسيس ، قال الجوهري: "كل شيء جردته عن شيء فقد جردته عنه ، والمقشور مجرود ، وما قشر عنه جرادة ، وجريدة من خيل لجماعة جردت عن سائرها لوجه ، والتجريد التعرية ، والتجرد التعري ، وجرد للأمر جدّ فيه"<sup>2</sup> ، فالمجزوء من مطلق القوافي ومقيدها ما ليس بمردف ولا مؤسس ، وهما مجردان من ذلك في الأصل مجرد معناهاستدم التجريد ، أو كأنهما لما جاز ردفهما أو تأسيسهما قدرا كأنهما تلبّسا بهما ، فصَحّ الأمر بتجريدتهما منهما. (اردفهما) أمر من الإرداف ، أي اجعل قبل الروي المطلق والمقيد حرفا من حروف اللين ، وقد تقدم معنى الردف وحكمه. (أسسنهما) أمر من التأسيس ، مؤكد بالنون الخفيفة ، أي اجعل قبل الحرف الذي قبل الروي المطلق والمقيد ألف ، وتقدّم أيضا معنى التأسيس. (الأول) يعني الذي قدم في الذكر وهو المطلق ، وتقدم الكلام فيه. (يولي) أي اجعل الحرف يلي المطلق أي يقرب منه تاليا له ، قال الجوهري: "الولي القرب والدنو ، يقال تباعدنا بعد ولي ، وكل مما يليك ، ويليه يليه بالكسر فيهما ، وهو شاذ وأووليته الشيء فوليه"<sup>3</sup> ، ويعلم أنه تال له ، من مرتبة الخروج ، وقد تقدّم معنى الخروج. (فيحتذى) قال الشريف: "أي يحتذى به حركة الوصل إذ هو تابع لها"<sup>4</sup> يعني يحتذى بالخروج ، حركة الوصل من حذوت فلانا وأحتذيتته ، جلست بحذاءه ، وقد تقدم

### التركيب

يقول إنّ عدد القوافي تسع ، وتنقسم أولا إلى مطلق ومقيد ، فمطلقها ما وصل رويه بحرف اللين أو الهاء ، فالواو في قوله والهاء (للتفصيل)<sup>5</sup> لا للجمع كما تقدّم ، ومقيدها ما لم يوصل رويه بلين ولا هاء ، والمطلق باللين ثلاثة أقسام: مجرد ، ومردف ، ومؤسس ، والمطلق بالهاء كذلك ، فجملة القوافي ست ، وهذا معنى قوله ستها ، أي ست القوافي ، من ضرب ثلاثة أنواع الروي ، وهي: المجرد ، والمردف ، والمؤسس في اثنين نوعي المطلق باللين والهاء والمقيد أيضا مجرد [و159] ومردف ومؤسس ، فهذه ثلاث قواف مقيدة إلى ست مطلقة ، صار الجميع

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 3 / 951

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 2 / 455

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6 / 2529

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 236

<sup>5</sup> - (س): للتقسيم

تسعا ، وهذا معنى قوله وتبلغ أي القوافي المطلقة تسعا بالمقيد ، أي يضم عدد المقيد إلى ما تقدم من ست المطلق ، ولا يصح أن يكون فاعل تبلغ ضمير الست المطلقة ، لفساد المعنى ، ويعلم أن عدد المقيد ثلاث من وجهين ، الأول أنه لما عيّن ستا للمطلق ، وعيّن تسعا للجملة ، علم بعد إسقاط المعلوم العدد ، وهي الست من الجملة أن الباقي وهي ثلاث ، لما لم يعين عدده ، وهو المقيد ، الثاني: إن قوله مجردها معناه استعمال المطلق بقسميه ، والمقيد مجردين من الردف والتأسيس ، واستعملهما مردفين ، واستعملهما مؤسسين ، فهذه ثلاثة أحوال مشتركة بينهما ، تضاعفت في حق المطلق لأن له حالين ؛ اللين والهاء ، فبلغت قوافيه ستا وبقيت ثلاثا في حق المقيد ، إذ ليس له حالا واحدة ، وقد بان معنى قوله مجردها أردفهما أسسنهما ، وقوله والأول إلى آخر أي والمذكور أولا من قسمي القوافي وهو المطلق قد يولي أحد قسميه ، أو ثاني قسميه وهو المطلق بالهاء حرف الخروج ، وهو الألف أو الواو أو الياء ، فيحتدى أي فيتبع بهذا الخروج حركة الوصل ، وهي الفتحة قبل الألف ، والضمّة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، ويحتمل أن يكون المعنى فيحتدى ذلك الخروج في القصيدة كلها ، قال بعضهم ويحتمل أن يكون معناه فيحتدى مثاله في هذه الأقسام ، أي يقتدى بع فيها بانضيافه إليها ، فتكون بع = عشر أو اثنتي عشرة.

وقد بان أن المفعول النائب في يولي ضمير الأول علحذف مضافين كما قررنا ، ويحتمل أن يقدر المضاف مع الأول أي وثاني الأول ، فمثال الموصول بحرف اللين قوله:

أبا منذر أفنبت فاستبق بعضنا \* حنانيك بعض الشر أهون من بعض<sup>1</sup>

ومثال مردفه: الا قالت قتيلة أدلقتني \* وقد لا تعدم الخنساء ذمما

ومثال مؤسسه: كليني لهم يا أميمة ناصب<sup>2</sup>

ومثال المجرد الموصول بالهاء: ألا الفتى نال العلا بهمة<sup>3</sup>

ومثال مردفه: عفت الديار محلها فمقامها

ومثال مؤسسه: في ليلة لا يرى بها أحد \* يحكي علينا إلا كواكبها<sup>4</sup>

فهذه أمثله الست المطلقة ، ومثال المجرد المقيد:

أتهجر غانية أم تلم \* إن الحبل واه بها منجذم<sup>5</sup>

ومثال مردفه: يارب من يبغض أذواذنا \* رُحَن على بغائضه واغثنين<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - البيت لطفه بن العبد، ديوانه 53

<sup>2</sup> - البيت للنابغة، وقد سبق تحريجه 225

<sup>3</sup> - البيت لأعرابي في الحماسة برواية الجواليقي 581

<sup>4</sup> - لم يعرف قائله، وهو منسوب لأحيحة بن الجلاح في: الكافي الوافي بعلم القوافي 69، وشرح القصيدة الخزرجية 235

<sup>5</sup> - البيت للأعشى، ديوان 85

<sup>6</sup> - البيت لعمر بن قميّة، في شرح القصيدة الخزرجية 235

ومثال مؤسسه: نهنه دموعك إن من \*يبيكي من الحدثان عاجز<sup>1</sup>  
فهذه أمثلة الثلاث المقيدة ، وبها كملت القوافي تسعا ، مثال إيلاء ثاني القسم الأول  
الخروج إلا في مقامها ، وإلياء في قوله: تجرد المجنون من كسائه. والواو في قوله: وبلد عامية  
أعماؤه. وال في اللين والهاء ، والأول والخروج إما للعهد أو للحقيقة ، وفي المقيد للحقيقة ،  
وإضافات البيت الأول للتخصيص ، وفي البيتين المطابقة في المطلق والمقيد في الأول ، وهو  
أيضا من مراعاة النظر ، وفي جرد مع الفعلين بعده في الثاني وفي البيتين أيضا الجمع ، وفي  
الثاني خاصة تقسيم.

### الإعراب

مطلقها مبتدأ وست خبره ، وباللين والهاء في موضع الحال من المرفوع المستتر في  
مطلق ، ويحتمل أن يكون الخبر باللين ، والهاء والمراد تعريف المطلق من القوافي ، أي  
وروي مطلقها كائن باللين والهاء ، والباء للمصاحبة أو موصول باللين ، والهاء والباء للإصاق  
وستها خبر مبتدأ محذوف ، أي وهو ستها وإضافة بمعنى من أي ست منها ، أو بمعنى اللام ،  
والأول أظهر ويجوز أن يكون الخبر فعلا محذوفا ، أي يبلغ وستها منصوب به ، على المفعولية ،  
وباللين متعلق به والباء سببية ، ويدل على هذا الفعل قولهاوتبلغ تسعا ، ولا يكون هذا  
معطوفا على المحذوف ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيلزم أن يبلغ المطلق تسعا وهو  
باطل ، كما تقدمت الإشارة إليه في تبين فاعل تبلغ المصرح به ، بل معطوف على جملة  
مطلقها الابتدائية من عطف الفعلية على الاسمية ، وتسعا مفعول تبليغ المصرح به ، وبه  
يتعلق بالمقيد ، وبأوه سببية ، وعكس يجوز خفضه بدلا من المقيد ، وهكذا رأيته مضبوطا في  
نسخة معتبرة ، ويجوز معه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي وهو عكس ذا ، والضمير للمقيد  
والإشارة للمطلق ، والمراد على الضبطين تعريف المقيد والجمليتين بعد جردهما معطوفتين  
عليها بتقدير حرف العطف والخروج مفعول ثان ليولى ، ويحتذى معطوف على يولى وجملة  
الأول مستانفة لا محل لها من الإعراب.[160]

### المتن

ورودف بالسكنين حدا وبين ذا \*بها دون خمس حرّكت فصلوا ابتدا  
فوآتر دارك راكب اجف تكاوسا \*وتضمينها إخراجهم نلذا وذا  
وتكريرها الإيطاء لفظا ورجحوا \*ومعنى ويزكو قبـهـكلما دنا  
والإقعاد تنويع العروض بكامل \*وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا

### الشرح

<sup>1</sup> - لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في: شرح القصيدة الخزرجية 235

**المفردات: (رودف)توبع ، قال الجوهري :** "التَرَادُفُ التتابع ، قال الأصمعي: تعاونوا عليه وترادفوا ، بمعنى ، وَرَدَفَهُ بالكسر تبعه ، يقال نزل بهم أمر فردف لهم آخر أعظم منه ، قال تعالى: ﴿تَتَّبِعُهَا الرِّدَاقَةُ﴾. وأردف لغة فيه كتبعه ، واتبعه بمعنى ، وأردفت النجوم توالى<sup>1</sup> ، ومراد الناظم التنبيه برودف على المترادف من القوافي ، وتعريف حقيقته وهي اسم فاعل من ترادف ، أي متتابع وهو في الاصطلاح ما توالى فيه ساكنان من القوافي ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها ، وسمي مترادفا لتتابع الساكنين فيه. (السكنيين) يريد الساكنين أي الحرفين الساكنين ، فهو إما تثنية السكّن مراد به المصدر ، وأصله السكون ، فتصرف فيه هذا التصرف ضرورة ، أي بذى السكونين ، ويحتمل أن يكون تثنية السكّن بكسر السين اسم فاعل (مرادف)<sup>2</sup> للساكن ، كالتلو والتالي ، وقد تقدم الوجهان في في قوله ذيله بالساكن. (حدا) أي المترادف حد من حدود القوافي الخمسة ، وسميت حدودا لأنّ بعضه منحجز من بعض ، فهي منقولات من أسماء أجناس ، وال للغلبة على الأظهر ، قال الجوهري: "الحدّ الحاجز بين الشئين ، وحدّ الشيء منتهاه ، حددت الدّار حداها حدا ، والتحديد مثله ، وفلان حديد فلا ن أرضه إلى جنب أرضه ، والحدّ المنع ومنه قيل للبواب حداد ، وكذا السجان ، والمحدود الممنوع"<sup>3</sup>. (بين) قال الجوهري: "بمعنى وسط ، فجلست بينهم كجلست وسطهم بالتخفيف ، وهو ظرف وإن جعل إسما أعرب ، وقرئ تقطع بينكم رفعا ، ولقيته بعهدات بين ، أي لقيته بعد حين ، ثم أمسكت عنه ثم أتيت ، وهذا بين بين ، أي بين الجيد والرديء ، اسمان جعلوا واحد بنيا على الفتح والهمزة المخففة بين بين ، سميت بذلك لضعفها ، وبيننا فعلى أشبعت الفتحة وبينما بزيادة ما ، والمعنى واحد وتضافان إلى الجميل ، وكان الأصمعي يخفض بين إذ أصلح موضعه بينن وينشد لأبي ذؤيب:

بيننا تعيَّقه الكِّمَاة وروغِه \* يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفُ

وغيره يرفع ما بعدهما بالابتداء والخبر"<sup>4</sup> ، وفي "التسهيل" وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية ، والإضافة إلى جملة وقد تضاف بينا إلى المصدر"<sup>5</sup>. (ذا) إشارة إلى الساكنين من الإشارة بالواحد إلى الاثنين ، نحو: ﴿عَوَانٌ يَبِينُ ذَلِكَ﴾<sup>6</sup> ، أي بين الفارض والبكر ، ومنه: إِنَّ الرِّشَادَ وَإِنَّ الْبَرَّ فِي قَرْنٍ \* بكل ذلك يأتيك الجديدان

<sup>1</sup> - الصحاح 4 / 1264

<sup>2</sup> - (س): مراد به

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 2 / 462

<sup>4</sup> - الصحاح 5 / 2084

<sup>5</sup> - شرح التسهيل 2 / 134

<sup>6</sup> - البقرة: 68

(فصلوا) أي فصلوا بين الساكنين بمتحرك إلى أربعة ، وقد تقدم معنى الفصل عند قوله واعتماد وفصلها. (ابتداء) ممدود قصره ضرورة ، وهو مصدر ابتدأت به ، فعلته ابتداءً ، قاله الجوهري ، وقد تقدمت المادة. (واتر) أمر المروارة ، قال الجوهري: "وهي التابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينهما فترة ، وإلا فهي مرارة ومواصلة وموارة الصّوم ، صوم يوم وإفطار يوم أو يومين ، وتأتي به وترا وترا لا يراد به المواصلة ، لأن أصله من الوتر ، وكذا واترت الكتب وناقاة موارة تضع إحدى ركبتيها أولا في البروك ، ثم تضع الأخرى ولا تضعها معا فيشق على الراكب ، وتترا واحد بعد واحد ، وأصلها وترا من الوتر فمن منع حرفها فالألف للتأنيث ومن تَن فلإلحاق"<sup>1</sup> ، إشارة الناظم إلى المتواتر من القوافي ، وهو أيضا في الأصل اسم فاعل ، وهو في الاصطلاح القافية التي فصل فيها بمتحرك واحد بين ساكنين ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها وسمي متواتر لمجيء الساكن فيه مرة بعد أخرى يفصل. (دارك) معناه تابع أمر من المداركة ، قال الجوهري: "الدارك المداركة ، يقال دارك الرجل صوته أي تابعه"<sup>2</sup> ، وهو أيضا إشارة إلى متدارك القوافي أصله اسم فاعل بمعنى متابع ، وفي الاصطلاح ما فصل فيه من القوافي بمتحركين بين ساكنين ، فهو علم منقول من الصفة ، وال فيه للمحها وسمي كذلك لتتابع الحركتين بين الساكنين. (راكب) أمر من المراكبة مفاعلة ، من الركوب ، وتقدمت مادته ، وهو إشارة المتراكب من القوافي ، وحقيقته ما فصل فيه بين ساكني القافية ، بثلاثة متحركات ، فهو أيضا منقول من الصفة ، وسمي كذلك لتراكب الحركات فيه أي ركب بعضها بعضا. (أجف) أمر. قال الشريف: "إما بضم الفاء من الجفاء ، عبّر به عن النقل ، إذا كان المتكاوس ثقيلًا لكثرة توالي الحركات ، وإما بكسر الفاء ونقلت حركة همزة القطع للساكن قبلها ، من أجفيت الماشية فهي مجفات ، إذا أتبعته ولم تدعها تأكل لأن توالي الحركات من غير سكون يستريح فيه اللسان ، شبيهه باتباع الماشية ، وعدم تركها تستريح وهذا الوجه أحسن من الأول"<sup>3</sup>.

قلت ، قال الجوهري: "الجفاء ممدود خلاف البر جفوته أجفوه جفاء فهو مجفو ، ولا تقل جفيت ، وأما قول الراجز: فلست بالجافي ولا المجفي ، فأصله مجفوي ، وظاهر الجفوة بالكسر أي الجفاء ، قال أبو زيد أجفيت الماشية إلى آخره"<sup>4</sup> ، قلت وحمله على أنه من الجفاء أظهر لأنه يطلب تكاوس بالعمل طلبا ظاهرا لا تكلف فيه ، فلا يعدل عنه. (تكاوسا) مصدر تكاوس ، قال الجوهري: "التكاوس التراكم ، يقال عشب متكأوس ذا كثر وكثف ، وكاس

<sup>1</sup> - الصحاح 2 / 843

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4 / 153

<sup>3</sup> - شرح القصيدة الخرجية 238

<sup>4</sup> - الصحاح 6 / 2303

البعير إذا مشى على ثلاث قوائم، وهو معرّقب"<sup>1</sup>، وأشار به الناظم إلى المتكاوس من القوافي. [و161] وحقيقته ما فصل بين ساكني القافية فيه بأربعة متحركات، فهو علم منقول من اسم فاعل تكاوس، وسمي كذلك لكثرة حركاته، وهو أقصى ما يوجد في الشعر من توالي الحركات، وهي الفاصلة الكبرى، فأشبه تراكم النبات لكثرتِه وكثافته، وقيل من كاس البعير لأنّ مشيه على ثلاث قوائم غير معتاد، كما أنّ هذا الوزن مضطرب مخالف للمعتاد، وقيل من تكاوس الإبل، وهو ازدحامها على الماء، لازدحام الحركات وهي وجوه متقاربة. (تضمينها) الضمير للقافية والتضمين مصدر ضمّنته، قال الجوهري: "كل شيء جعلته في وعاء فقد ضكّنته إياه، والمضمن من الشعر ما ضمّنته بيتا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه، فهت ما تضمّنه كتابك، أي اشتغل عليه، وكان في ضمّنه، وأنفذتضمّن كتابي أي في طيّه"<sup>2</sup>، ومعناه اصطلاحاً ما ذكره الجوهري في البيت المضمن، وهو الذي عني الانظم بقوله: إحواج معنى لذا وذا، أي التضمين في القوافي أن يخرج المعنى من أراد فهمه إلى البيت الأوّل والثاني، فأحواج بالواو من الحاجة مصدر مضاف للفاعل، وفي أكثر النسخ بالراء من الخروج، والمصدر مضاف للمفعول أي أن يخرج الشاعر معنى لهذا البيت وهذا البيت، وهذه النسخة قليلة جداً لأنها إنما (تتمشى)<sup>3</sup> إن لو كان اللفظ إخراج معنى ذلك، والأولى على التقدير الذي قرّناه أظهر وأبين، فهو علم منقول من مصدر وسمي كذلك لأن المعنى لما كان لا يستقل به واحد من البيتين فقد ضمّناه، وقال الشريف: "سمي تضمينا لأنك ضمّنت البيت الثاني معنى البيت الأوّل والأوّل معنى الثاني، لتلازم المعنيين في البيتين، وقال ابن بري التضمين تعليق معنى القافية بما بعدها، كأ، الشاعر يضمن البيت الثاني معنى الأوّل"<sup>4</sup>.

(ذا وذا) الإشارة إلى البيتين (تكريرها) مصدر كرر الشيء، إذا ردّده والضمير للقافية أيضاً، قال الجوهري: "كررت الشيء تكريرا وتكرارا، وقال أبوسعيد الضرير لأبي عمرو ما (الفرق)<sup>5</sup> بين تفعّال وتفعّال فقال بالكسر اسم وبالفتح مصدر"<sup>6</sup>. (الإيطاء) مصدر أوطأته أي أي جعلته يطاءً، قال الجوهري: "وطئة الشيء برجلي وطأاً، ووطئ امرأته يطاءً فيها سقطت الواو من يطاءً كما سقطت من يسع، لتعديدهما لأن معتل الفاء من فعل يفعل لازم، وجاء هذان معتلديان فخولف بهما نظرا وهما الوطأة موضع القدم وبالضم أيضاً، وأوطأته الشيء فوطئه،

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 3 / 972

<sup>2</sup> - الصحاح 6 / 2155

<sup>3</sup> - (س): تتم

<sup>4</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 239

<sup>5</sup> - سقطت من النسخ كلها، وهي تابتة في الصحاح

<sup>6</sup> - الصحاح 2 / 805

أبو زيد: واطأته على الأمر مواطأة وافقته من الموافقة ، ويواطئ اسمه اسمي ومنه ليواطئوا ، ومثلهما ﴿أشدوطاء﴾ بالمد ، أي مواطأة أي مواتاة السمع والبصر ، وأشدّ وطيا قياما ، وتواطأته بقدمي كوطيته ، وموطئ قدم والإيطاء في الشعر إعادة القافية<sup>1</sup> ، وهذا المعنى الذي ذكر لها في الشعر هو معنى قول الناظم وتكريرها الأيطاء لفظا ، أي تكرير لفظ القافية في القصيدة الواحدة هو الإيطاء ، وقال ابن بري هو تكرار لفظ القافية في بيت آخر مأخوذ من التواطئ ، وهو التوافق بذاك لاتفاق اللفظين . وهو علم منقول من مصدر ، وال إذا دخله للمح ما نقلت عنه ، ووجه التسمية أنّ الشاعر لها أعاد القافية كأنه أوطأها موضع التي قبلها . (لفظا) أي تكرير لفظها أو من اللفظ ، قال الجوهري: "لفظته من فيّ ألفظه لفظا رميته ، والشئ لفاظه ولفظت بالكلام وتلفّظت به تكلمت واللفظ واحد الألفاظ ، وهو الأصل مصدر"<sup>2</sup> ، وقال بعضهم هو الصوت المعتمد على مقطع من اللسان . (ورجحوا) فضّلوا وأصله قد رجح الميزان مال ، وتقدم أوّل البيت . (معنى) المراد به هنا مدلول اللفظ ، قال الجوهري: "عنيت ما بالقول كذا ، أردت معنى الكلام ، ومعنائه واحد تقول عرفت ذلك في معنى كلامه ، وفي معنائه وفي معنية"<sup>3</sup> . (يزكوا) ينهوا وتقدم عند قوله زكت دهرها (قبحه) قال الجوهري: "القبح نقيض الحسن ، قبح قباحة فهو قبيح وقبحه الله ، نحاه من الخير فهو من المقبوحين ، وقبحا له بفتح القاف وضمها ، وأقبح أتى بقبيح ، والاستقبح ضد الاستحسان ، وقبح عليه فعله تقبيحا"<sup>4</sup> . (دنا) تقدم في قوله دناء أزع . (الأقعاد) مصدر أقعده ، قال الجوهري: "قعد قعودا جلس وأقعده غيره ، والقعدة المرة الواحدة ، وبالكسر نوع منه ، والمقعدة السافلة ثم قال والإقعاد والقّعاد داء يصيب الإبل في أولائها فيميلها إلى الأرض ، والإقعاد في رجل الفرس أن تفرش جدا فلا تنتصب ، والمقعد الأعرج تقول منه أقعد الرجل والثدي المقعد التأهد ول ينتن"<sup>5</sup> ، والمادة طويلة ، وهو في الاصطلاح قال الناظم تنويع العروض في بحر الكامل ، ومعنى تنويعها اختلاف حالاتها وصفاتها في القصيدة الواحدة ، وسمي إقعادا تشبيها بالداء الذي يصيب الإبل فيميلها إلى الأرض ، فاخلاف نسبة وزن الأعراب بعضها إلى بعض ، كاختلاف مشي هذه الإبل ، فكما أنّ هذا الداء يكاد يقعد هذه الإبل كذلك اختلاف الأعراب يكاد يقعد هاعن (درجة)<sup>6</sup> الشعراء ، أو من المقعد الذي هو الأعرج لأنّ اختلاف نسبة الأعراب بعضها إلى بعض [و162] ، كاختلاف مشي الأعرج ، وقيل هو منقول من أقعدت

<sup>1</sup> المصدر نفسه 81 / 1

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3 / 1179

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6 / 2440

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 393

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 2 / 525

<sup>6</sup> - سقطت من (س)

البئر إذا لم ينته بها إلى الماء ، أو من داء الأبل المذكور والعلاقة أن الجزء أقعد عن التمام ، أي منع كما فعل في البئر ، أو كأنه أصابه داء. (تنويع) مصدر نَوَّع ، وتقدّم تفسير النوع في ثاني بيت من النظم ، وبعضهم يسمي الإقعاد إقواء ، وبعضهم يسميه إكفاء. (التحريد) قال الجوهري: "حرد يحرد حرودا تنحى عن قوميه ونزل منفردا ، ولم يخالطهم ، أبو زيد: رحل حريد من قوم حردا وحرد يحرد حرودا ترك قوميه وتحول عنهم ، وقالوا كل قليل في كثير حريد وكوكب حريد معتزل عن الكواكب ، الأصمعي: رجل حريد فريد وحيد ، والمنحرد المنفرد في لغة هذيل ، وتحريد الشيء تعويجه كالطاق وبيت محرّد مسنم ، وحبل محرّد صفر فصارت له حروف لإعوجاجه ، والمحرّد من كل شيء المعوج " <sup>1</sup> ، وهو في الاصطلاح كما قال الناظم ، تنويع الضرب حيث جاء في الشعر والمعنى أنه يأتي الضرب في القصيدة الواحدة على أنواع مختلفة ، فهو علم منقول من مصدر ، وقال الشريف: "وليس الإقعاد مما يعدّ فيما يختص بالقوافي إذ لا تعالّق له بها ، وإنما هو من عيوب الشعر لكن ذكره الناظم هنا بحسب التّبع للتحريد ، والتحريد اسم لاختلاف الضروب في الشعر ، وهو نظير الإقعاد في الأعراب ، وضبطه بالحاء المهملة من قولهم حي حريد أي منفرد معتزل وكوكب حريد للطالع منفردا ، وسمي اختلاف الضروب تحريدا لأنه انفرد عن النظير ، وبعد عنه " <sup>2</sup> . (جاء) أصله الهدّ وقصره ضرورة.

### التركيب

ذكر في البيت الأول وبعض الثاني حدود القوافي الخمسة ، وهي المترادف ، والمتواتر ، والمتدارك ، والمتراكب ، والمتكاوس ، فأشار إلى الأول بقوله ورودف أي توبع ، باجتماع الساكنين في القوافي حالة كون ذلك المتبّع فيه بهما حدا من حدود القوافي ، وحالة كونه مبتدأ به حدودها ، أو ذا ابتداء لعددها ، وهذا معنى قوله ابتداء ، وهو معمول لرودف ، وإنما كان المترادف أول حدود القوافي ، لأنّ ما عداها منها إنما يعرف بالنسبة إليه ، ولذا قال وبين ذا ، أي وبين ساكني المترادف فصلوا بها دون خمس من الحروف المتحركة ، وهو أربعة أو ثلاثة أو اثنان أو واحد ، فإن كلا من هذه الأقسام يصدق عليه أنه دون خمس ، ولما كان الأصل عدم الفصل بين هذين الساكنين كان تقليله ما أمكن أولى ، فلذا كان الفصل بينهما بحرف واحد متحرك أولى من كل فصل ، فيجب أن يكون ثانيا في الرتبة للمترادف ، وذلك هو المتواتر ، فلذلك ثنى بذكره بقوله فواتر ، لما كان الفصل بينهما بحرفين متحركين أبعد من فصلهما بمتحرك ، وأقرب من فصلهما بأكثر ، استحق أن يكون ثالثه في الرتبة وهو المتدارك ، وإليه أشار بقوله ودارك ، والفصل بثلاثة متحركات أقرب من الفصل بأربعة ، فاستحق أن يكون رابعا وهو المتراكب ، وإليه أشار بقوله راكب ، فلم يبق إلا الفصل بأربعة فاستحق

<sup>1</sup> - الصحاح 2/ 464

<sup>2</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 242

خامسة المراتب وهو المتكاوس ، وإليه أشار بقوله أجف تكاوس ، ولها كان غاية في الثقل لتوالي أربع متحركات التي هي غاية ما يجتمع في الشعر ، أمر بجفائه بقوله اجف ، على أنه من الجفاء أو أمر بمتاعب النفس بالنطق به على معنى إن شئت الاتيان به فاتعب نفسك في النطق به ، أو على معنى التهديد أو التحذير ، من فعله لقبه كأنه قال لا تفعله فإنه يتعب النفس ، وإعرا ب تكاوس على المعنى الأول مفعول به على الثاني ، إما منصوب باسقاط حرف الجر ، أي اتعب نفسك بالتكاوس ، أو مفعول من أجله أي لأجل التكاوس ، وأجاز الشريف أن يكون ابتداء معمولاً لواتر أي فواتر ابتداء ، أي ابدأ بالمتواتر ، ويكون البيت مضمناً ، فعلى الوجه الأول يعلم ما أردنا من الترتيب فيما بعد المترادف بترتيب الوضع لأن الواحد قبل الاثنين ، وعلى الوجه الثاني يعلم ذلك من ترتيب الذكر لأنه قد نصّ على أن المتواتر يبتدأ به<sup>1</sup> . قلت المترادف أول الحدود بالإطلاق ، والمتواتر أول ما اشتمل على متحرك فاصل بين ساكنين ، فلا جرم صحّ صرف الابتداء إلى كل منهما ، وقال بعضهم المعنى جيء بالساكنين كالمترادفين ، أو رودف بجمع الساكنين حاجزاً مبتدأ للقوافي ، أو منتهى مبتدأ منه القوافي ، أو يتعلق ابتداءً يفصلوا أي فصلوا بين الساكنين بكذا فصلاً ، مبتدأ من الواحد مرتباً إلى الأربعة ، وإن جعل حداً بمعنى منتهى الشيء ، فهو ظرف أي رودف بكذا أول حدود القوافي ، ولكل شيء نهايتان بالابتداء والانقضاء ، وإن كان بمعنى الحاجز ، فحال من الساكنين أي ورودف بالسّكّنين حال كونهما حاجزين للقوافي عن غيرهما ، وابتداء فيه الوجهان السابقان نعت لاحد ولمصدر محذوف ، بعد فصلوا أو هو حال من واوه أي مبتدأين .

فمثال المترادف: ما هاج حسان رسوم المقام<sup>2</sup> . ونحوه

لا يغرنّ امرء عيشه \* كل عيش صائر للزّوال .

ومثال المتواتر: حنانيك بعض الشرّ أهون من بعض<sup>3</sup> . ونحوه:

ألا يا صبي نجد متى هجت من نجد .

ومثال المتدارك: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل .

ومثال المترادف: قف بالديار التي لم يعفها القدم \* بل وغيّرها الأرواح والديم<sup>4</sup>

ونحوه: بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا

ومثال المتكاوس: قد جبر الدين الإله فجبره<sup>5</sup>

ونحوه: وثقل منع خير طلب \* وطلب منع خير تؤده

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 238

<sup>2</sup> - البيت لحسان بن ثابت، في شرح القصيدة الخزرجية 237

<sup>3</sup> - البيت سبق تخريجه في ص 480

<sup>4</sup> - البيت لزهير بن أبي سلمى، في قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان المري. ديوانه 113

<sup>5</sup> - البيت للعجاج، ديوانه برواية الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السّطلي، ط: 1، دمشق 1971م، 1 / 2

وهو غير لازم للزومه عن الخيل وهو [و163] لا يلزم ويمكن انتقال كل من الحدود الخمسة إلى ما يليه طردا وعكسا ، فإذا تحرك الآخر من غير المتكاوس انتقل إلى رتبة ما بعده طردا ، فينتقل المتترادف والمتواتر إلى المتدارك ، والمتدارك إلى المتراكب ، والمتراكب إلى المتكاوس ، وإذا سكن الآخر من غير المتترادف انتقل إلى ما قبله عكسا ، فيصير المتكاوس متراكبا والمتراكب متدارك ، والمتدارك متواترا ، والمتواتر مترادفا ، وقوله وتضمينها هذا كلام منه في عيوب القوافي ، فمنها التضمين وقد معناه ، وحده وهو نوعان قبيح وجائز ، فالقبيح ما لا يتم الكلام إلا به ، كجواب الشرط ، والقسم ، والخبر ، والفاعل ، والصلة ، والجائز ما يتم الكلام بدونه والحاجة إليه من تكميل المعنى المتقدم ، كالنعت وغيره من التوابع والتفسير وسائر الفضلات ، والأول هو الذي أراد الناظم لأنه المعنى الذي يحوج في تمامه على ذكر البيتين على الحقيقة ، وغيره إنما يحوج إليهما لكمالهما لاتمامه ، وكذا أيضا إخراج المعنى الواحد للبيتين على النسخة الأخرى ، إنما يصدق في النوع الأول ، وأما الثاني فهما معنيان ، لأن ما يكمل به الشيء غيره ، ومثال القبيح قول النابغة:

وهم وَرَدُوا الْجَفَارَ عَلَى تَمِيمٍ \* وهم أَصْحَابُ يَوْمٍ عُكَاظٍ إِيَّيَّ  
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ \* شهدن لهم بصدق الود مني<sup>1</sup>

قال ابن بري وإذا ضمن من البيت غير القافية فهو جائز بكل حال ، وقلما يخلو شعر من ذلك ، وكلما بعد عن القافية كان أحسن ، لا سيما إذا انشغل الشاعر عنه ، بجمل الاعتراض التي فيها قسم وتأکید ، فإن ذلك يحسن ، كقوله:

فلو كالיום كان علي أمري \* ومن لك بالتدبر في الأمور  
إذا تملك عصمة آل هند \* على مما كان من حسد الصدور

وكقوله<sup>2</sup>:

وما مجد أعرابية قذفت بها \* صروف النوى من حيث لم تك ظلت  
تمنت أحاليب الرعاء وخيمة \* بنجد فلم يقدرها ما تمت  
إذا ما ذكرت ماء العضاة وطيبه \* وريح الصبا من نحو نجد أرنت  
باكثر مني لوعة غير أنني \* أضامن أحشائي على ما أجت

قلت ، فعلى هذا قول الناظم وتضمينها بإضافة التضمين أن يكون البيت مفتقر إلى الذي بعده ، وقوله وتكريرها البيت يعني أن تكرير لفظ القافية في بيت آخر أو أكثر هو المسمى بالإيطاء ، وهل تكرار اللفظ خاصة هو الإيطاء سواء اتحد معناه وتكرر بتكرره ، أو اختلف ولم يتكرر المعنى كالمشترك أو لا بدّ من تكرار اللفظ والمعنى قولان ، وإلى القول الأول أشار بقوله

<sup>1</sup> - البيت للنابغة الذبياني، ديوانه 195، وقد جاء الشطر الثاني من البيت الثاني في ديوان مخالف لما جاء في المتن، وهو:

أتينهم بوذ الصّدر مئي

<sup>2</sup> - الأبيات منسوبة لابن الدميني، لكني لم أقف عليها في ديوانه

وتكريرها الإيطاء لفظاً ، أي تكريرها باللفظ خاصة هو الإيطاء كيفما كان معنى ذلك اللفظ ، متحداً أو متعددي أو إلى الثاني أشار بقوله ورجّحوا ، ومعنى أي ورجح العروضيون القول بأن الإيطاء هو تكرير القافية لفظاً ، ومعنى فثغر للضم موضع للرباط وكلب للقبيلة ، والناج إيطاء على القول ، وحكي عن الخليل وليس بإيطاء على القول الثاني ، وهو مذهب الجمهور الذي حكى الناظم أنهم رجّحوه ونحو ذلك الفعل أي مضى وذهب ، أي تبر ليس بإيطاء على القولين عند بعضهم ، قال ابن بري إن اتحد معنى اللفظين المتفقين من كل وجه ، فأيطاء كجندب وجندب علماً لواحد ، وإن اختلف المعنى من كل وجه ، وعامر وصالح علي=مين وصفتين ، وأنت تذهب وهي تذهب ونحو ذلك من المشتركات ، فليس بإيطاء ، ويجوز توالي اللفظين في القصيدة الواحدة وتباعدهما ، وعدّه أهل الصنعة من البديع ، وسماه قدامة طباقاً ، وغيره (تجنيساً)<sup>1</sup> مستوفى في كونه:

هذا جنائي وخياره فيه \* إذ كل جان يده إلى فيه<sup>2</sup>

وأولع به بعد المحدثون وأكثروا منه ، ولم يرد عن العرب فيه إلا القليل النادر ، ولذلك اضطرب النقل فيه عن الخليل ، ف قيل عنه أنه إيطاء لأن القبح إنما جاء من تكرار اللفظ ، وقيل ليس بإيطاء ، وقيل إيطاء فيما اتفق جنسه في الاسمية والفعلية ، وليس بإيطاء فيما اختلف جنسه ، كيزيد علم رجل ، ومضارع وذهبلنقد والفعل ، وقيل إيطاء فيما تضاد معناه ، كقرء وجون جلل ، وفيه نظر ، وإذا اختلف المعنى ولو من وجه كرجل نكرة ومعرفة ، وغلام والغلام وغلامي زيد ضرباً بمدة الاطلاق ، وهو ضرباً فليس بإيطاء وهو رأي الأخفش ومثله ، ياهندي قي ، وزيد لم يق ، وإذا تكررت حروف الجر وكانت أفعالها مختلفة ، نحو رمى به وسعى به ، فأيطاء عند المبرد ، وليس بإيطاء عند الأخفش<sup>3</sup> ، والصحيح قبحه إن كثرت حروفه وإليه ما ابن جني<sup>4</sup> ، انتهى كلام ابن بري بشيء من الاختصار.

فمثال الإيطاء قول امرؤ القيس:

على الأبن جَبَّاش كَأَنَّ سِرَاتِهِ \* على الضمر والتعداء سرحة مرقب

ثم قال بعده بيت: له أَيُّطَلَا ظَلَبِي وَسَاقًا نَعَامَةً \* وَصَهْوَةً عَيْرَ قَائِمٍ فَوْقَ مَرْقَبٍ<sup>5</sup>  
والإيطاء قبيح من حيث الجملة ، قرب محل اللفظة المكررة من محل قبلها أو بعد إلا أنه كلّما تقاربا كان القبح أكثر ، وكلما تباعدا كان أقل وهذا معنى قوله ، ويزكوا أي ويكثر قبح التكرير الذي هو الإيطاء كلما دنا ، أي كلما قرب التكرار ، أي محله بعضه من بعض ، ومفهوم

<sup>1</sup> - سقطت من (س)

<sup>2</sup> - البيتان لعمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي، ابن أخت جذيمة الأبرش، في: مختصر القوافي 33

<sup>3</sup> - القوافي 58

<sup>4</sup> - مختصر القوافي 32 - 33

<sup>5</sup> - ديوانه 33

الشرطي أو الوصفي يقتضي أنه لا يزكو كلما تباعدوا ، وإذا لم يرك لم يبق في [164] أقل مراتبه من القبح المطلق ، بل تتفاوت قلتته بتفاوت مراتب البعد فتأمله فإنه يدق ، وقال الشريف: "ويزكو أي ويزيد قبحه كلما قربت القافية من موافقها ، وإذا تباعد كما أحسن ، واختار بعضهم أنه إذا كان بينهما سبعة أبيات فليس بإيطاء ، كذلك إذا خرج من قصة ألى أخرى"<sup>1</sup> ، وفي قوله أحسن مسامحة والأولى أن يقول اخف ، وقال ابن بري : "الإيطاء جائز للمولدين خلافا لابن سلام الجمحي"<sup>2</sup> ، وقال الفراء : "إنما يواطئ الشاعر من عي"<sup>3</sup> ، وهو قبيح وجائز ، فالقبيح ما تقاربت أبياته كبتي امرؤ القيس المتقدمين ، يريوا وأحرى ، إذا تواليا ، قال ويزداد القبح بتكرار أكثر من القافية ، كقول أبي ذؤيب:

سبِقُوا هوى واعنقوا لهواهم \* فتنجروا ولكل جنب مصرع<sup>4</sup>

ثم قال: فصرعه تحت العجاج فجنبه \* متشرب ولكل جنب مصرع<sup>5</sup>

وكقول امرؤ القيس : له كفل كالدعص لبّده الندى \* إلى حارك مثل الغبيط المذاب<sup>6</sup>

ثم قال: يدير قطاة كالمحالة أشرقت \* إلى سند مثل القبيط المذاب

والجائز ما تباعد حتى لا يعد تكراره عيبا ، وبعضهم حدّ البعد بسبعة أبيات ، وبعضهم بعشرة ، قال "صاحب العمدة": "وتكرير قافية التصريح ليس بعيب ، كقول امرؤ القيس:

خليليّ مرّا على أم جندب \* نقض لبانات الفؤاد المعذب

فإنكما إنتنظراني ساعة \* من الدهر تنفعني لذا لذا أم جندب"<sup>7</sup>

وقول صاحب العمدة صحيح ، إذ لا يصدق عليه اسم حد الإيطاء لاختصاصه بالقافية ، ومما لم يذكره النّاظم في عيوب القوافي ، الغلو والتعدّي ، قال ابن بري : الغلو تحريك الرويّ المقيد الذي إذا أطلق اختل به الوزن بالحركة التي لم يكن مقيدا مع زيادة نون ساكنة بعده الغالي مأخوذ من الغلو الذي هو السرف ، كقوله: تروح من الحي أم تبتكر ، يقال فيه تبتكرن

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 240

<sup>2</sup> - هو أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي البصري ، الإمام في اللغو والأدب ، روى عن الجهم الغفير ، وروى عن مشايخ الأدب ، ومنهم أبو العباس ثعلب ، من مصنفاته: طبقات فحول الشعراء . ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين

180

<sup>3</sup> - العمدة 1 / 140

<sup>4</sup> - أبو ذؤيب الهذلي ، حياته وشعره ، نورة الشمالان ، عمادة شؤو ن المكتبات الرياض ، ط 1 : 1400 هـ - 1980 م ، ص

155

<sup>5</sup> - المرجع السابق 156 ، والعمدة 1 / 170

<sup>6</sup> - ديوانه 33

<sup>7</sup> - العمدة 1 / 171

بالضم الرء ونون ساكنة ، وقيل أنّ الغلو لا يلحق إلا ما كلن من القوافي المقيدو في موضع خفض كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق<sup>1</sup>. ولذا قال شيخنا أبو بكر "ليس الغلو من الشعر لأنه إذا اختص بالمخفوض لم يلزم لاختلاف حركة الروي في الحرية لأن القوافي المقيدة لا يشترط اتفاق إعرابها ، ومما يشبه الغلو التعدي وهو إطلاق هاء الوصل الساكنة ، كقوله : عجبت والدّهر كثير عجه. يقال فيه عجهو ، والغلو والتعدي في المقيدات نظير الحذف في المطبقات ، نحو تكلم في تكلمي ، وضع في وضعوا ، وقد تقدم"<sup>2</sup>

وقوله والإقعاد إلى بكمال تقدم قول الشريف أنه لم يذكر الإقعاد الذي ليس من القوافي إلا تبعاً للتجريد ، وتقدم أيضاً حدهما ، ومعنى كلامه إنّ الإقعاد عبارة عن إتيان الأعراري مختلفة في القصيدة الواحدة على أنواع شتى ، كعروض مفاعلن ثم أخرى على فعولن ، والباء في قوله بكمال بمعنى في عاملها محذوف بدل عليه النقل والاستقراء ، أي وويكثر هذا الإقعاد أو تنوع الأعراري في بحر الكامل ولا يتعلق بتنوع لئلا يوهم اقتصاره عليه ، إنه خاص بالكامل ولا يوجد في غيره ، وليس كذلك بل قد جاء في الطويل إلا ان يقال لما قلّ في غير الكامل لم يعتبره الناظم ، ورأى تخصيصه بالكامل فيجوز حينئذ تعلق بكامل بتنوع ، وقوله وقل مثله إلى آخره ، مراده وقل في حد التحريد مثل ما قلت في حدّ الإقعاد إلا أنك تبدل لفظ العروض بلفظ الضرب في القصيدة الواحدة حيث جاء ذلك التنوع في الشعر ، ولا يختصّ أو يكثر في الكامل كالإقعاد ، وعبارته لا توفي بهذا القصد حق التوفية ، لأنها مجملة لأنها توهم أن يكون المحكي بقل الألفاظ التي بعدها بلا مزيد تقرري ذلك لا يفيد شيئاً لعدم اعتبار ما يعود عليه ضمير مثله ، ويحتمل عود الضمير على الإقعاد ، ولا يخلص يظهر بالتأمل ، والأقرب ان يعود على التنوع أي وقل في حدّ التحريد مثل تنوع الأعراري في الضرب ، ثم لا يخلو من قلق ، ومثال الإقعاد قول امرؤ القيس:

الله أنجَحَ مَا طَلَبْتُ بِهِ \* وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ<sup>3</sup>

وقد قال قبله بأبيات: يَا رَبُّ غَائِبَةٍ صرمت \* حبالها ومَشَيْتُ مُتَبِّدًا عَلَى رُسُلِي<sup>4</sup>  
فعروض هذا تحبالها وزنه متفاعلن ، وعروض الآخر تبهي وزنه فعلن ، كغيره من أبيات القصيد ، فهما نوعان كما ترى ، وكقول زهير: إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا \* مَا تَبْتَغِي غَطْفَانُ يَوْمَ أَصْلَتْ

<sup>1</sup> - البيت لرؤية بن العجاج، وعجزه: ولو كان أدنى من عُبيد وشرق. ديوانه، تحقيق وليم البروسي، مكتبة المثنى بغداد

1903م. ص 104

<sup>2</sup> - العيون الغامرة

<sup>3</sup> - ديوانه 131

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 130

ولنعم حشو الدّرع انت إذا \* نهلت من العلق الرّماح وعلت<sup>1</sup>  
فاجتمع في هذه الأبيات العروض السّالمة مع الحذاء ، وهو خلاف المشترك في العلل من  
للزوم وأقبح من هذا قول الربيع العبسي<sup>2</sup> :

أفبعد مقتل مالك بن زهير \* ترجوا النساء عواقب الأطهار  
من كان مسرورا بمقتل مالك \* فليأت نسوتنا بصدر نهار<sup>3</sup>  
وقول الآخر: حثّت نوار ولات هنا حثّت \* وبدا الذي كانت نوار جثّت  
(وفيها يقول): لو رأيت ماء السلي مشروباً \* والفرت يعصر فيا الإناء أرنت<sup>4</sup>  
فاستعمل العروض المقطوعة مع السالمة ، مع أنه لم يحك الخليل للكمال عروضاً  
مقطوعة ، وبعضهم يرى نحو هذا من الإشارة إلى التصريح ، وتقّدّم هذا كله في تفصيل الكلام  
على بحر الكامل ، ومن أمثلة التحريد وقوع الضرب الأول والثاني معا في قصيدة من عروض  
السريع الثانية في قوله: [و165]

النشر مسك والوجه دنانير \* وأطراف الأكفّ عنم<sup>5</sup>  
ثم قال: ليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم  
فالضرب فعّلن بكسر العين ، والثاني بسكونها ولم يقع إلا في المقيد ، وجعله الأخفش  
قياساً ، وزعم أنه لم يأت شعر من هذه العروض إلا والتحريد فيها ، وقد تقدم شيء من هذا في  
تفصيل القول في بحر السريع ، ومما ينبغي الكلام فيه مع الإقعاد والتحريد ، التّجميع والإشارة  
إلى التصريح ، فالأول بالخاء من خمّعت الشيء أخرجته لأنه لها أوهم استعمال البيت على  
قافيتين واستعمل على واحدة كأنه عرج ، وبالجيم مصدر جمعت للشيء كذا ، وتجمّعت له  
إذا استعددت له ، وهو على وجهين أحدهما أن يؤتى في أول بيت بحرف يصلح للقافية في  
الصدر ثم في آخره بقافية أخرى ، ينبب عليها الشعر دون تغيير للعروض عن وجهها ووزنها ،  
ويتصوّر فيما يكون فيه التصريح تقفية وليس بعيب ، بل موصوف وهو كثير ، وحد قدامة  
التّجميع "بأن تكون قافية المصراع الأول على روي تنهياً قافية البيت بحسبه فيؤتى

<sup>1</sup> - البيت في ديوانه 30 - 31

<sup>2</sup> - وهو الربيع بن زياد بن عبد الله بن ناشب العبسي ، أحد دهاة العرب وشجعانه ورؤسائهم في الجاهلية ، يروى له شعر  
جيد ، وكان يقال له (الكامل) توفي عام 33 ق.هـ ، له عشرة قصائد.

<sup>3</sup> - البيت للربيع العبسي في: الحماسة 283 ، والكافي في العروض والقوافي 124 ، وكنوز الرامزة 138 ، والكافي الوافي بعلم  
القوافي 99. وشرح عروض ابن الحاجب 97.

<sup>4</sup> - البيت لشبيب الثغلي ، أمه النوار بنت عمرو بن كلثوم ، أُسر في يوم ذي طلع

<sup>5</sup> - البيت سبق تخريجه 261

بخلافه"<sup>1</sup>، وقريب من قول ابن رشيق "ومن ابتدأ القصيدة مخمّع وهو تهيوّ القسم الأول للتصريح بقافية ما، فيقفّي البيت بخلافها، نحو:

سل الرّبع أنى يممت أم سالم \* وهل عادة للرّبع يتكلما  
قال: وإنما التجميع فيما يشابه الإطلاق أي يقاربه"<sup>2</sup>، والتخميم كثير عند العرب والمحدثين، الثاني أن يكون للعروض ضرب أول يساويها في الوزن، فيوهم الإتيان به معها للتصريح ثم يعدل إلى ضربها الثاني، وهو اقبح من الأول، و أما الإشارة إلى التصريح فأقبح من التخميم، ولا يتصور في المقفى وهو أن تكون العروض مثلاً تامة، وضربها بخلافها فيوافق بها الضرب من غير تصريح، كقول الوليد بن يزيد:

فتراه في حالة محسودا \* وتراه في حالة محروما  
وقوله: أبعد مقتل مالك بن زهير \* ترجوا النساء عواقب الأطهار  
وقول البحتري: ليس ينفك هاجيا مضروبا \* ألف حدّا أو مادحا ممنوعا<sup>3</sup>  
وتذكير حدّ للنوعية، وتكاوسا للحقيقة، وباقي النكرات للجنسية، ويحتمل معنى المضاف إليه أحرار النوعية، وال في السكّنين جنسية أو للحقيقة، كالتي في الإيطاء، وإضافة تضمين وتكرير، وقبح للعهد ودون للتبّيت، واحواج للتخصيص، وفي رجحوا معنى إيجاز الحذف لأنه على تقدير حذف العاكف أي لفظا ومعنى.

### الإعراب

حدّا وابتداء الأظهر أنهما حالان من السكّنين كما تقدمت الإشارة إليه في التركيب، ويجوز كون ابتداء نعتا لحدّ، أي ذا ابتداء ومبتدأ به، وتقدم كلام بعضهم فيهما، وقال الشريف: "أولا إنه معمول لردوف، ولم يبيّن كيفية عمله، والظاهر أنه أراد به منصوب به على الظرفية الزمانية، وأجاز ثانيا أن يكون معمولاً لفصلوا، والظاهر أيضا أنه على الظرفية، وبين وبما يتعلّقان بفصلوا، و الواو الداخلة على بين هي في الأصل داخلة على فصلوا، وجملة فصلوا معطوفة على جملة رودف، ووقع الفصل بها بين رودف وابتداء الذي هو من معمولاته ضرورة، ويبعد جعلها جملة اعتراضية بينهما، قال الشريف: لأجل الواو والمقتضية العطف في الظاهر، ولا يصح جعلها حالا من السكّنين، لفساد المعنى، وما في بما موصول أي بالحروف التي هي دون خمس أو نكرة موصوفة، أي بحروف دون خمس وحركت صفة لخمس وفواتر عطف على فصلوا عطف مفصل على مجمل، ودارك عطف على واتر، وراكب كذلك، بحذف العاطف، واجف كذلك، اي وارك تكاوسا مفعول اجف على الظاهر، وتقدم فيه غير هذا، وتضمينها مبتدأ، واحراج معنى خبره لذا باحواج، أو صفة لمعنى والمصدر الذي هو

<sup>1</sup> - نقد الشعر 181

<sup>2</sup> - العمدة 1 / 177

<sup>3</sup> - لم أف على هذا البيت في ديوان البحتري، تحقيق وشرح: حسن كامل الصّيرفي، ط3، دار المعارف

إحراج مضاف للفاعل كما قدمنا في التركيب ، ويجوز أن يضاف للمفعول والفاعل ضمير المخاطب الذي هو الشاعر ، وقال بعضهم تقدير كلامه على نسخة الرا والمعجمة أن تخرج معنى من البيت الأول إلى البيت الثاني ، ومن البيت الثاني إلى الأول ، فحذف المجزور بمن من المتعاطفين اسمي الإشارة المجزورين بلام الغاية ، وقال في نسخة إحراج من الحاجة ، إنه من أحواله غذا جعلته يحتاج والمعنى ان تحوج معنة من البيتين إليهما ، إلا أنه فرق بين المثنى بالعطف للضرورة ، و لك أن تستعمل هذا التقدير في النسخة الأخرى ، وتستعمل ذلك التقدير في هذه ، وهما وجهان متحذان بالمعنى ، فيختلفان بالأصل " أنتهى كلامه وكان الأليق أن يذكره في التركيب ، وإنما أخرته إلى هنا لما تعلق به من الإعراب ، ولأن في فهمه استغلافا ، وجملة تضمينها مستأنفة ، وجملة تكريرها الإيطاء عطف عليها ، ولفظا تمييز نسبة الإضافة ، أي تكرري لفظها ، ويحتمل أن يكون تمييزا لهاء المضاف إليه تمييز مفرد ، ورجحوا معطوف على فعل محذوف ، أي قالوه والضمير لمضمون الجملة قبله ، أي قالوا الإيطاء تكرير القافية لفظا ، ورجحوا كذا معنى معطوف على محذوف أيضا ، وذلك المحذوف أي ورجحوا قول من قال الإيطاء تكرير القافية لفظا ومعنى ، وكل منصوب على الظرفية المكانية يبرزوا ، لأن ما التي أضيفت إليها كل بمعنى المكان ، وهي نكرة موصوفة صفتها دنا ، أي كل مكان قريب فيه اللفظ المكرر ممن مثله ، ويحتمل على بعد أن يكون بمعنى الوقت ، وجملة يركوا مستأنفة وجملة الإقعاد مستأنفة [و166] أي معطوفة على جملة تكريرها ، وبكامل تقدم بيان عامله والتحديد مبتدأ مثله ، خبره وفي الضرب وحيث يتعلقان بمثل ، لما فيه من رائحة الفعل ، ويحتمل تعلقهما بالتحديد لما فيه من رائحة الفعل أيضا ، ولأنه في الأصل مصدر ، وتقدم نظيره ويجوز كونهما حالين من الضمير المستتر ، في مثل وجملة جاء في موضع خفض بحيث ، وفاعله ضمير التحريد وجملة التحريد في موضع نصب بقل .

## المتن

وقد كملت ستا وتسعين فالذي \* توسط في ذا العلم توسعه حبا  
ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من \* مطالعها تحافهم نهبالدعا

## الشرح

**المفردات:** (كملت) تقدم عند قوله في المكافئة بكملها. (ستا وتسعين) عدد أبيات قصيدته ، وكان حقه أن يقول ستة بالتاء ، لأن البيت مذكر ، قال بعضهم إنما أنث العدد على معنى البيت لا على لفظه. ولم يبين ما المعنى الذي راعى ، ولعله يريد صورة نظم البيت ، وهذا كما ترى ، والذي يظهر أن يخرج كلامه على أحد وجهين ، إما أن يكون القوافي وهي تستلزم الأبيات ، وإما أن يكون المعدود الأبيات ، لكن لما لم يذكر التمييز ، صحّ التأنيث في

<sup>1</sup> - شرح القصيدة الخزرجية 236 إلى 239

لفظ العدد ، على رأي من رأى ذلك ، قال أبو حيان في شرح التسهيل: "وفي غيره إن لم يذكر المعدود فالصحيح أن يكون العدد بالتاء للمذكر ، وبحذفها للمؤنث ، فتقول صمت من الشهر خمسة ، تريد أياما ، وسرت خمسا تريد ليالي ، ويجوز حذف التاء مع المذكر حكى الكسائي من قولهم: صمنا خمسا ، وحكى الفراء أظفرتنا خمسا وعشرا ، وقال بعضهم ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ، و لا تلتفت إليه ، ويشهد للكسائي قوله ﷺ: "من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال ، أي بستة أيام"

(توسط) أي حلّ في الوسط ، قال الجوهري "وسطت القوم أسطهم وسطاً ، وسطاً أي توسّطتهم ، والتوسط أن يجعل الشيء في الوسط ، وقرأ بعضهم ﴿فوسّطن به جمعا﴾ والتوسط بين الناس من الوساطة ، وشيء وسط بين الجيد والرديء ، وواسط القلادة الجوهر الذي في وسطها ، وهو أجودها ، والوسط من كل شيء أعدله ، و﴿أمة وسطا﴾ ، أي عدولا ، ووسيط قومه أوسطهم نسبا وأرفعهم محلا<sup>1</sup>. (ذا العلم) الإشارة لعلم العروض وفيه دليل على أن علم القوافي من علم العروض ، كما تقدمت الإشارة إليه ، لأن هذا العد منها جميعا. (توسّعه) الظاهر أنه مضارع أوسع معدى بالخزمة ، إلى اثنين من وسع المتعدي إلى واحد ، قال الجوهري: "وسّع الشيء بالكسر يسعه ، تقول لا يسعني شيء ، ويضيق عنك ، أي وأن يضيق بأن متى وسعني وسعك ، والوسع والسّعو الجدة والطاقة ، ومنه ذو سعة من سعته وأوسع صار ذا سعة ، وغنى ، ومنه ﴿وإنّا لمُوسِعُونَ﴾ أي أغنياء قادرون ، وأوسع الله عليك أغناك والتوسيع خلاف التضيق ، ووسعته فاتّسع واستوسع ، صار واسعا ، وتوسّعوا في المجلس تفسّحوا"<sup>2</sup> ، (حبا) أي عطاءً ، وأصله المد وقصره ضرورة ، قال الجوهري: "حبا أي أعطاه ، والحبا العطاء ، قال الفرزدق: وإليه كان حباؤه جفنة يُنقل ، وحابيته في البيع محابة"<sup>3</sup>. (الخزرجي) منسوب للخزرج أحد قبيلتي الأنصار ، وهما الأوس والخزرج ، قال الجوهري: "وقبيلة الأنصار هي الأوس والخزرج ، أيبناء قبيلو وهي أهمها نسبا ، وهما أبناء حارثة بن ثعلبة من اليمن ، والخزرج ربيع ، قال الفراء: خزرج هي الجنوب غير مجرة"<sup>4</sup> ، بمعنى غير منصرفة ، ولعل اسم القبيلة منقول منه ، وقد بين ابن إسحاق وغيره نسبة الخزرج إلى قحطان وغير ذلك من أخبارهم. (مطالع) اسم فاعل من طالع ، قال الجوهري: "طالعت الشيء أي اطّلت عليه"<sup>5</sup>. (اتحافه) أي ابراره إكرامه ، قال الجوهري: "التحفة ما أتحفت به

<sup>1</sup> - الصحاح 3 / 1167

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 3 / 1298

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 6 / 2308

<sup>4</sup> - المصدر نفسه 1 / 310

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 3 / 1253

الرجل من البر واللطف ، وكذلك التحفة بفتح الحاء والجمع تحف" <sup>1</sup>. (الدعاء) الرغبة إلى الله في حصول أمر وأصله الهدى ، وقصره ضرورة ، قال الجوهري: "دعوت الله له وعليه دعاء ، والدعوة المرة الواحدة ، والدعاء واحد الأدعية أصله دعاء ، ولأنه من دعوت أبدلت همزة بعد الألف ، ويأقل للمراة أنت تدعين وتدعوين وتدعين ، بإشمام العين الضمة وللجماعة أنتن تدعون كالرجال سواء" <sup>2</sup>

### التركيب

يقول وقد كملت هذه القصيدة ستا وتسعين قافية ، وذلك مستلزم كون عدد أبياتها كذلك ، أو قد كملت ستا وتسعين بيتا ، وإنما كملت هذا العدد بهذا البيت الذي قال فيه وقد كملت ، وبالذي بعده وإلا فاعدد الذي تضمن هذا العلم منها إنما هو أربعة وتسعون بيتا خاصة ، باسقاط هذيم البيتين ، وقوله فالذي توسّط إلى آخره ، يعني به أنّ المبتدئ في هذا العلم لا ينتفع بهذه القصيدة الانتفاع التام ، لأنّ فيها أشياء لم تبين بالنص بل بالإشارة إلى ما علم في الفن ، وتقرر في كثير من امواضع يعتمد على ذلك ، فالذي توسّط في هذا العلم أي ارتقى عن درجة المبتدئين بحيث يكون عارفا بالإصلاح محصّلا لكثير من مسائله ، إلا أنه لم ينته إلى درجة الأكابر فيه ، توسعه هذه القصيدة حباء ، أي [و167] تجعل الحباء يسعه ، أي لا يضيق عنه فيدخل في دائرة ، وذلك أنّ الحباء شأنه أن يسع من يصلح له والمتوسط في علم العروض إذا أخذ في تحصيل مسائل هذه القصيدة وحصلت له ، جعلت القصيدة الحباء يسعه بعد أن كان يضيق عنه لقصور درجته ، فبتحصيله هذه القصيدة استوجب الدخول في اهل دائرة من يسعه الحباء ، ويجوز أن يكون توسعه بمعنى تعطيه أو تقييده ، وحباء على الأول من هذين المعنيين مصدر مرادف ، أو اسم للمعطي ، وعلى الثاني اسم أو يكون المعنى تجعله من الموسعين ، وحباء على هذا تمييز ، وأتى بهذا البيت تحريضا على قراءة قصيدته ، والاشتغال بها كما هو شأن العلماء في مدح تأليفهم ، استجلابا لقلوب الطلاب على الإقبال عليها ، ونصحا لهم للإستكثار من الفوائد ، جزاهم الله عنا خيرا ، وتقبل سعيهم ، وإنّ هذه القصيدة بالمنزلة التي وصفها به رحمه الله ورضي عنه ، فكم قربت على القاصدين من بعيد ، وردّت على الطالبين من شريد ، وإنما يصفها بهذا الوصف أو النظم كما هي عادة الناظمين والمؤلفين ، لأنه لو ذكر ذلك أولا فإما أن يكون تصوّر القصيدة فيما قدره أن يكون ولم ينظمها فيكون قد مدحها بما لا يدري ، هل يوافق ما قدره أو لا ، وإن كان نظمها فهو مادح ما لم يسمع ولم يقرأ ، فما فعله هو الأولى لأنه قد جلاها وبيّن محاسنها فناسب أن يكون على ما أظهر بالمدح ليصادف الحق ، ويقطع في الفصل ويستحق أن يسعف بما سأل من مطالعها ، من

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 4 / 1333

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 6 / 2337

اتحافه إياه بالدعاء إثابة لما وهبه من فوائد هذا العلم ومسائله في هذا النظم ، وما حصل له من شرف المنزلة الدينية والدينية .

فإن قلت إنهم في هذا الدعاء ولم يعينه فيما ذا يدعى له ، قلت هبة الثواب لا يضرها عدم تعيين الثواب ، ولا يفسدها الحبل لكونهم حملوها على أن أقل ما يكون مراد للواهب قيمتها ، وكذلك فهو طالب لقيمة ما حصل للمطالع من الفوائد ، ولما كان ذلك لا يضبط لتفاوت الناس فيما يتحصل لهم منه ، بحسب ما يخلق الله لهم من الفهم ، أطلق في الدعاء ولم يقيد ليدعو كل بمقدار ما يتحصل له ، ولا قيمة للعلم بشيء من متاع الدنيا الصرف ، الذي لا يوصل للآخرة ، لأن متاع الدنيا قليل صغير ، والعلم كثير كبير ، فلا يكون أحدهما قيمة للآخر ، فكأنه طلب أن يدعى له بما ينفعه في الآخرة من العفو والمغفرة ، والمهمات على الإيمان ، والتزام السنة — رحمه الله ورضي عنه — ، وتلطّف في طلب الدعاء بوصف نفسه بالعبودية في قوله عبد الله ، فإنه يحتمل أن يريد الوصف اللازم له ولسائر المخلوقين استعطافاً ، كقوله :

إلهي عبدك العاصي أتاك \* مقراً بالذنوب وقد دعاك

فإن ترحم فأنت لذلك أهل \* وإن تطرد فمن يرحم سواك

ويحتمل أن يريد الاسم فإن اسمه عبد الله ، ويحتمل أن يريد الاسم وويلحظ الصفة في هذا المقام لما ذكرنا ، وقال الخزرجي ليتخصص من شيوع العباد ليقتصد بالدعاء ، فله درّه حيث لم يطلب عوضاً عن ما أتى به من محاسن هذا القصيد ، إلا الدعاء إنّ الله ما أمّل من رضاه بهمه ، وقد استتنتت به في هذا السؤال ، فقل :

ويسأل عبد الله ذا الشارح الذي \* أبان المعنى أن يزود بالدعاء<sup>1</sup>

والله جلّ جلاله أسأل من فضله أن يغفر لي ولهذا التّأظم ، وبأبائنا ولأمهاتنا إلى منهي الإسلام ، و لناظر في هذا النظم وفي هذا الشرح مغفرة عزا ، لا تغادر ذنبا إلا أتت عليه ، وأن يفعل ذلك بأحبائنا إنه منعم رحيم جواد كريم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين ، وتنكير حبا إما للتعظيم أو للنوعية ، وال في الدعاء للعهد ، والتعبير بالموصول ليتوصل بذكر الصلة إلى وجه بناء الخبر والاشارة في قوله ذا الخزرجي ، وفي ذا العلم لتمييز المشار إليه ، أكمل تمييز وتسمية العلم حباء إمل على تشبيه العلم الكثير بالعطاء الواسع ، أو على الحقيقة وتوسعه حباء واتحافه بالدعاء من الاعتبار المناسب .

## الإعراب

<sup>1</sup> - أعتقد أنّ هذا البيت هو من نظم ابن مرزوق الحفيد ، رة فيه على الخزرجي في آخر بيت من نظمه ، حيث قال فيه

الخزرجي :

ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من \* مُطالعها اتحافه منه بالدعاء

فاعل كملت ضمير القصيدة المفهومة من السياق ، وستا وتسعين تمييز الجملة ، أي كهل عددها ستا وتسعين ، ويجوز نصب ستا على الحال من الضمير الفاعل أي معدودة بكذا ، وفاء فالذي سببية ، وجملة الذي معطوفة على جملة كملت ، وفي ذا العلم متعلق بتوسط ، وتوسعه خبر الذي ، وحبا مفعول به أو تمييز ، كما تقدم ، وجملة يسأل معطوفة على جملة كملت ، وذا الخزرجي بدل من عبد الله ، أو عطف بيان أو نعت لأنه بمعنى المنسوب ، فهو في تأويل المشتق ، ومن الأولى متعلقة بيسأل اتحافه مفعوله ، وبالداء متعلق باتحاف ، وهوه عائدة على عبد الله السائل ، فالمصدر مضاف للمفعول وفاعله ضمير المطالع المسؤول ، وضمير منه عائد على المطالع ، وهو متعلق باتحاف ، ومن لابتداء الغاية ، ويجوز أن يكون حالا من الدعاء ، وأجاز بعضهم أن يكون حالا مؤكدة في المعنى من اتحاف ، أو من الدعاء ، أو تأكيدا (لفظيا)<sup>1</sup> لمن مطالعها ، وفيما قاله نظر ، وانظر معنى كونها مؤكدة من الدّعاء.

وهذا آخر ما تيسر ذكره في هذا الشرح ، والحمد لله ربّ العالمين ، مولى النعم والفتح ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وكان الفراغ من تبليغه ليلة الجمعة لأحدى عشرة خلت من رجب [و168] الفرد ، عام تسعة عشر وثمانمائة ، بتونس حرسها الله تعالى ، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى - انتهى -<sup>2</sup> وفرغ من نسخ هذه النسخة آخر يوم من المحرم فاتح سنة ( ) وتسعين وثمانمائة عرف الله خيره ، فرحم الله كاتبه ، وكاسبه ، وناظره ، ومن سعى في شيء منه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلم تسلينا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. [و169]<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - (س): لفظهما

<sup>2</sup> - جاء بعد هذا الكلام في (ر) مانصه: قال كاتبه الفقير إلى عفو الله، حمد بن إبراهيم، تاب الله عليه وأصلح حاله، فرغت من كتابة هذا الشرح المبارك، بعد زوال يوم الأربعاء العاشر من شهر شوال، سنة خمسة وخمسين وألف، وصلى الله على أشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، إلى يوم الدين، والحمد لله ربّ العالمين. وإن تجد عيبا فسد الخلال جلّ من لا فيه عيب وعلا. وكان في آخر الورقة ختم دائري الشكل، خاص بالمكتبة العامة بالرباط.

أما في (س) ف جاء ما نصه: وافق الفراغ من تعليقها في يوم الأحد المبارك ثاني عشر شهر شعبان الذي هومن شهور سنة 1157 من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السّلام، على يد أفقر عباد الله تعالى، محمد بن علي بن تاج الدين بن عبد الله، غفر الله له ولوالديه ولمشايقه ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات. آمين، آمين، آمين.

<sup>3</sup> - جاء في نهاية هذه الورقة ختم باسم/ أحمد بن عبد الرحمن. تلمسان

# الفهارس العامة

## فهرس أبيات متن الرامزة الشافية في الشرح

الصفحة	أبيات متن الرامزة الشافية في الشرح
115	وللشعر ميزانٌ تُسمّى عَرُوضَه * بِهَا التَّقْصُ والرُّجْحَانُ يَدْرِيهُمَا الفَتَى وَأَنْوَاعُهُ قُلْ خَمْسَةَ عَشَرَ كُلُّهَا * تُوَلِّفُ مِنْ جُزْأَيْنِ فَرْعَيْنِ لَا سَوَى
139	وأول نطق المرء حرف محرك * فإن يأت ثان قيل ذا سبب بدا خفيف متى يسكن وإلا فضده * وقل وتدان زدت حرفا بلا امترا وسم بمجموع فعل وبضده * كفعل ومن جنسيهما الجزء قد أتى
151	خماسيه قل والسباعي ثم لا * يفوتك تركيبا وسوف إذا ترى فعلون مفاعيلن ومفاعلتن وفا * علات أصول الست فالعشر ما سوى أصابت بسهميها جوارحنا فدا * ركوني بهمة كوقعيها سوا فما زائراتي فيهما حجبتهما * ولا يد طولاهنّ يعتاده الوفا
169	فَرَّتْ إِلَى الْيَاءِ زَيْنٌ دَوَائِرُ خَفْشَلَقْ * أَوَّلَاتُ عَدِّ جُزْءٍ لِجُزْءٍ ثَنَا ثَنَا خَتْمَانِبِ زُهْرٍ وَلَهُ قُلْ سِتَّةٌ * جَلَّتْ حَضَّ سَمَرٍ بَلْ وَفَرْنٌ لِدَوِّ وَطَا وَطُولُ عَزِيْزٍ كَمْ يَدْعِبِلْكُمْ طَوُوا * يَعْزِزُ قِسْ تَتَمِيْنُ أَشْرَفُ مَا تَرَى
203	فمنها ابتنا المصراع والبيت منه * والقصيدة من أبيات بحر على استوى وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق وباعتنا
212	إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَاءَ بَيَّتْ كَحَشْوِهِ * عَرُوضٌ وَضَرْبٌ تَمْ أَوْ حُولَقَتْ وَفَا بِزُهْرِ هَا وَازْدَادَ سَطْحُكَ جَائِدٌ * أَخِيْرُهُمَا فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِنَّجَلَا وَأَسْقَاطُ جُزْئِيهِ وَشَطْرٌ وَفَوْقَهُ * هُوَ الْجُزْءُ ثُمَّ الشَّطْرُ وَالنَّهْكَ إِنْ طَرَا وتغيير ثاني حرفي السبب ادعاه * زحافا وأوج الجزء من ذلك احتمى

233	وذلك بالإسكان والحذف فيهما * يعم على الترتيب فاقض على الولا فتلك بثنائي الجزء الإضممار متبعا * بخن ووقص فادع كلا بما اقتضى و رابعه لم يبل إلا بطيه * أي الحذف أن يسكن وإلا فقد نجا وعصب وقبض ثم عقل بخامس * وكفّ سقوط السّابع الساكن انقضى
247	وطيّك بعد الخن خبل وبعد أن * تقدّم إضممار هو الخزل يا فتى وكفك بعد الخن شكل وبعد أن * جرى العصب نقص كل ذا الباب محتوى إذا السببان اجتماعا لهما النجا * أو الفرد حتما فالمعاقبة اسم ذا
253	لأول أو ثانیه أو لكليهما * اسم صدر وعجز قيل والطرفان جاء تحل يبيحد وكاهن بي وجزؤها * بريء متى تفقد وقد جاز أن ترى
261	ومنعك للضدّين مبدأ شطر لم * بأربعها كلّ مراقبة دعا وأبحر طيّ جز مكانفة لها * بكتلها فافعل بها أيها تشا
267	ما لم يكن مما مضى ادع بعلة * زيادته والنقص فرقا لذي النهى فرد سببا خفا لتفرييل كامل * بغايته من بعد جزء له اهتدى ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامنا * وسبّغ به المجزوء في رمل عرى وإن زدت صدر الشطر ما دون خمسة * فذلك خرم وهو أقبح ما يرى وحذف وقطف قصر القطع حذف * وصلم ووقف كشف الخرم ما انفرا مواقعها أعجاز الأجزاء إن أتت * عروضاً وضرباً ما عدا الخرم فابتدا
282	ففي حاسبوك الحذف للحف وأقظفن * به اثر سكن بد والأثقل انتفى وحسبك فيها القصر حذفك ساكنا * وتسكين حرف قبله إذ حكى العصى كذا القطع لكن ذاك من سبب جرى * وفي وتد هذا وجهز له حوى وحذفك مجموعا دو احذ كامل * وإلا فصلم والسريع به ارتدى ووقف وكشف في المحرك سابعا * فاسكن وأسقط بحر طي ول الهدى وقطعك للمحذوف بتر بسبب * وقيل المديد اختصّ باسمه في الدعا

289	وسل ودا أكرم للضرورة صدرها * ووضع فعولن ثلثه ثرمد بدا ووضع مفاعيلن لخرم وشره * وللحزب اعلم بالمراتب ما خفى مفاعلتن للعصب والقصم والجمم * وخرم ونقص فيه عقص وقد مضى
299	وشعّث كن أكرم وتده اقطعه * أضمرن بخن وأولي سر بحذف ولا سوى
304	فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها * تغيرت الأجزاء فاحتلف الكنى فقليل ابتداء واعتماد وفصلها * وغايتها المختص منها بما جرى وإن تنج فالموفور يتلوه سالم * صحيح معرى لا تدع ذلك الهدى
311	وقد تمّ إجمالاً فحذّه مُفصّلاً * له ولألقاب وبالرمز يهتدى فالأول بحرّ فالعروض فضربها * وغايتها سينّ فدلّ ثلث قطاً فخذ منه ما فيه الزخاف وسالماً * وما حشوه ملغى دناه أرغ لا القصا
318	أأجرى غروراً أم سبدي صُدوركم * أسود وأخدج أم المؤر قد عفا
325	بجود كليب لا يغرّ اعلموا إنما * يعيش بحدّي متى مايع اهتدى فمن مخصّبين كلّ جسون ربّاه * فيا ليت شعري هل لنا منه مرتوى
333	جرت جولة يا حار شعواء خيلت * وقوفي فسيروا عنه قد هيّج الجوا فحقب ارتحال ذا لقيهم فذقم * أصاح مقامي ذاك والشيب قد علا
341	دنت بجدى فيه لنا غنم به * ربيعة تعصيني ولم تستطع أذى سطور حفير إن بما نزل الشتا * تفاحش لولا خير من ركب العطا
348	هجرت طلا تصحو خبالاً برامتي * أحش لانت اللذ سبقتهم إلى بمختلف الأمر افتقرت وأكثروا * وعيس يذب الصم عن تامر ولا نقلتهم عن حدة فابتأست * والشقاء مخاف لم تجد فارغا كفا
359	وأبد بسهب الضيم بأسا يذودهم * كذاك ولو ماتوا فموسى امرؤ دنا
364	زكت دهرها دار بما القلب جامد * وقد هاج قلبي منزل ثم قد شجا فيا ليتني من خالدا ومنافهم * أرى ثقلا خير فيمن لنا أسا

372	حبونك سحقاً مألِكَ الخنس فاربعاً * ففي مقفرات ما لما فعلت دوا فصلت قضاها صابر وهي أقصدت * له واضحات دونها عدت القنا
381	طغى دون شام محمول لا لقيـل ما * به النشر في حافات رحلي قد نما أرد من طريف في الطريق وفاءه * ولا بد إن أخطأت من طلب الرضا
391	يلجج يفشي صبر سعدٍ بذي شُمي * على سمت سولاف بها الأنسُ قد يُرى
396	كفيت جهازاً بالسخال الردى فإن * قدرنا نجد في أمرنا خطب ذي حمر فلم يتغير يا عمير وصالها * جحا جحة في حبلها علقوا معا
405	لماذا دعائي مثل زيد إلى ثنا * فإن تدن منه شبرا أذكر إليه ذا
410	وما أقبلت إلا اتانا بعلمها * مبشرنا يا حبذا ما به أتى
413	نقا أم هلال من علقـت ضمـارها * أولئك كل منهم السيّد الرضا
419	سبوا لابن مرّ نسوة ورووا * لمية دمنة لا تبتئس فكذا قضى أفاد فجاد ابنا خدّاش برفده * وقلت سدادا فيه منك لنا حلا
432	فالأضريسجح والأعريض لدنة * والأبحر يهمى والدوائر هي الهدى وقل واجب التغير أضرب بحره * وجائزه جنس الزحاف كما ابتنى ونخذ لقب المذكور ممّا شرحته * وصغ زنة تحذو بها حذو من مضى
443	وقافية البيت الأخيرة بل من * المحرّك قبل الساكنين إلى انتها تحوز رويـا حرفا انتسبت له * وتحريكه المجرى وإن قرنا بها يدانيفذا الإكفا والأقوا وبعده * الإجازة والإصراف والكل منتقى
453	فوصلا بها لينـا وهاء النفاذ * والخروج بذي لين لها الوصل قد قفا وردفا حروف اللين قبل الرّوي * لا سوى ألف معها التحرك حذوذا وتأسيسا الهاوي وثالـثة الرّوي * من كلمة أواخر إضمـار ما تلا

467	<p>وفتحة قبل الرسّ بعد الدخيل * حرّكوه بإشباع فمن ساند اعتدى  بذا وبتأسيس وحذو وردفها * وتو جيهها مثل ارتدع دع ورع فشا  ومستكمل الأجزاء العدم سناه * هو البأو ثم النصب يؤمن يّحتشى</p>
477	<p>ومطلقها باللين والهاء ستها * وتبلغ تسعا بالمقيد عكس ذا  فجرّدها وارفعها أسّسهما * والأول قد يولي الخروج فيحتدى</p>
481	<p>ورودفبالسكينينحد او يينذا * بمادونخمسحرّكتفصلوا ابتدا  فواتر دارك راكب اجف تكاوسا * وتضمينها إخراج معنى لذا وذا  وتكريرها الإيطاء لفظا ورجحوا * ومعنويزكو قبّحهكلمادنا  والإقعاد تنويع العروض بكامل * وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا</p>
494	<p>وقد كملت ستا وتسعين فالذي * توسط في ذا العلم توسعه حبا  ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من * مطسالعها اتحافه منه بالدّعا</p>

## الكتب المذكورة في الشرح

- \* أجناس التحنيس، للثعالبي: 377
- \* إيضاح المسالك في ألفية ابن مالك، لابن مرزوق الحفيد: 369
- \* الإيضاح، لأبي علي الفارسي: 274، 330
- \* تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: 141
- \* التذكرة، لأبي علي الفارسي: 171
- \* التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان: 140، 267، 337،
- \* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: 131، 138،
- 39، 149، 150، 151، 173، 176، 177، 230، 292، 307، 344، 390، 3
- 92، 398، 399، 411، 418، 433، 458، 482
- \* الجامع، لابن طريف: 314
- \* الدرر اللوامع، لابن بري 117
- \* شرح أصول ابن السراج، للرماني: 173
- \* شرح التسهيل لابن مالك: 137، 151، 373
- \* شرح الكافية، لابن مالك: 149
- \* الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض: 119، 127
- \* العقد الفريد، لابن عبد ربه: 443، 447
- \* العمدة في صناعة الشعر، لابن رشيق القيرواني: 274، 443، 452، 490
- \* الغريبين في القرآن والحديث، لأحمد بن محمد الهروي 232، 299
- \* القوافي، للجرمي: 361
- \* الكتاب، لسيبويه: 208
- \* مروج الذهب، للمسعودي: 413
- \* معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي: 95، 128

- \* المغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام: 132،136،176
- \* المفصل في علم العربية، للزمخشري: 173
- \* الواضح في النحو، للزبيدي: 454

## فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الصفحة
<b>البقرة</b>		
27	﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ بِعَدِّ مِيثَاقِهِ﴾	244
36	﴿أَهْبَطُوا بِعُضُكُم لِبَعْضِ عَدُوِّ﴾	138
68	﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	482
123	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾	228
135	﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾	453
194	﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾	470
197	﴿الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾	148
<b>آل عمران</b>		
15	﴿وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾	168- 64- 199
96	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾	247
106	﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ﴾	436
107	﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	455
159	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾	279
<b>النساء</b>		
3	﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا وَثَلَاثًا وَرِبَاعًا﴾	183

363	﴿وَلِيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾	9
437	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	94
265	﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾	95
	<b>المائدة</b>	
295-63	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾	69
	<b>الأنعام</b>	
297	﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأُونَ عَنْهُ﴾	26
	<b>الأعراف</b>	
150	﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ وَمَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ﴾	11
256	﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾	75
	<b>الأنفال</b>	
232	﴿وَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفَا﴾	15
154	﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾	58
317	﴿وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾	02
406	﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	45
	<b>التوبة</b>	
459-64	﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾	34
169	﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ﴾	36
252	﴿لَا يُرْقِئُونَ فِي مُؤْمِنٍ﴾	10
	<b>يونس</b>	
238	﴿فَالْيَوْمَ نَنْجِيكَ﴾	92
	<b>هود</b>	

445	﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجَرَاهَا وَمَرْسَاهَا﴾	41
311	﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾	45
477	﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	105
317	﴿فَعَالَ مَا يَرْيدُ﴾	108
477	﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ﴾	108
<b>يوسف</b>		
97	﴿أَخَذَا عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	04
201	﴿يوسفُ أَعْرَضَ﴾	29
477	﴿عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾	109
<b>الحجر</b>		
235	﴿وَقَضِينَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾	66
<b>النحل</b>		
439	﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	81
<b>الإسراء</b>		
237 - 235 - 374	﴿وَقَضِينَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	04
235	﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾	23
233	﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾	110
<b>مريم</b>		
123	﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾	65

172	﴿إِنَّمَا نَعِدُّهُمْ عِدًّا﴾	84
233	﴿إِنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾	91
طه		
166	﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾	25
64	﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾	117
الأنبياء		
176	﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾	26
النور		
331	﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾	40
390	﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ﴾	36
الشعراء		
149	﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾	04
225	﴿وَالشُّعْرَاءُ﴾	224
القصص		
297	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	79
الروم		
127	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ الْأَلْسِنَةِ﴾	22
فاطر		
183	﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مِّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرِبَاعَ﴾	1
يس		

179	﴿فَعَزَّزْنَا بِقَالِهِ﴾	14
225	﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾	69
الحديد		
425	﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾	22
ق		
459-64	﴿وَعَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾	17
الذاريات		
425	﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	55

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	
الصفحة	الحديث النبوي
200	"أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ أَقْرَبُكُمْ مِنِّي بِحَالِسَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمَوْطُئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلُقُونَ وَيُؤْلُقُونَ"
114	"أهجمهم وروح القدس معك"
200	« إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ »
116	"إِنَّ من الشعر لحكمة"
331	"ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"
225-65	"أنا النبي لا كذب أنا بن عبد المطلب"
298	"الخنيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة"
116	"لأن يمتلئ"
459	اللهم عافني في سمعي وبصري ما أبقيتني واجعله الوارث مني"
207	" من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"

## فهرس الشواهد الشعرية

### قافية الهمزة

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
الأحياء	عدي بن الرعلاء الغساني	221	الشتاء	الحطينة	345
الرجاء	//	221	الثواء	الحارث بن حلزة	402
الفراء	ابن الرومي	259	غبراء	الحارث بن حلزة	402
سباء	//	259	ثناء	/	408
السوداء	//	260	شيء	/	451
الأغنياء	//	260			
داء	/	329			

### قافية الباء

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
من كتب	/	265	الرباب	/	330
الأبواب	/	278	سرحوب	امرئ القيس	337
حسبا	/	367	الخضاب	مطيع بن إياس	339
مرغب	/	279	الذنوب	عبيد بن الأبرص	339
أتراپ	عمر بن أبي ربيعة	303	غضبوا	/	347
ابن عتاب	الأخفش	323	ترب	/	354
فلا أب	الأخفش	323	لم ينجب	المعري	326

367	/	حسبا	324	أبو الأسود الدؤلي	بلييب
402	عمر بن أبي ربيعة	المخرب	326	المعري	فلا تعجب
427	/	الكرب	413	/	تعب
			432	/	الحقّب
459	جرير	العتابا	457	النابعة	الكواكب
481	النابعة	ناصر	463	علقمة بن الفحل	خطوب
491	امرؤ القيس	المذاب	490	امرؤ القيس	مرقب
374	دريد بن الصمة	الحبّ	491	امرؤ القيس	أم جندب
329	/	أو غائباً			

#### قافية التاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
285	/	ستموت	166	/	مقيتا
431	/	ييست	197	/	كملت
459	علياء بن الأرقم	فانهلّت	345	/	هلكت
462	رويشد بن كثير الطائي	الموت	354	/	الحسنات
356،491	زهير بن أبي سلمى	وعلّت	356	زهير بن أبي سلمى	أظلت
475	/	المغلّة	361	/	عبرة
			488	/	أجنت

486,491	شبيب التغلبي	أرنت	491	شبيب التغلبي	جنت
488	ابن الدمينه	تمنت	488	ابن الدمينه	ظنت
296	/	ييست	515	ابن عبد ربه	بكيت

#### قافية الشاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			330	/	للوارث

#### قافية الجيم

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			366	العجاج	شحا

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			276,353	/	الرياح
465	/	ضح	337	/	الواحي

#### قافية الحاء

#### قافية الدال

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
330	/	للعباد	143	الأفوه الأزدي	أوتاد
337	/	الوادي	199	/	للأعادي
-357	/	ذي مهد	-220	/	مجهود
425			367		

378	/	سدا	260	موسى شهوات	بن يزيد
396	ابن الرومي	الوجد	260	موسى شهوات	السعود
396	ابن الرومي	نجد	261		العهدي
396	ابن الرومي	ورد	261		بعدي
401	الكيميت	الردى	249		العضد
401	/	يتغير	-264 412		كالبرد
402	/	يبدو	199	/	للأعادي
402	/	أخيار	221- 321	طرفه بن العبد	تزود
408	/	زيد	-264 408		سعاد
412	أبو العتاهية	فردا	323	/	أبو سعد
431	/	نجد	424- 425	عبيد بن الأبرص	أباجعده
432	ابن المرحل	زياده	433	ابن المرحل	موعدي
451	النابعة الذبياني	الأسود	452	النابعة الذبياني	يعقد
463	امرئ القيس	معدّ	464	امرؤ القيس	بسعد

### قافية الرء

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
عسير	بن بدل القريعي	130	الفرار	المهلهل بن ربيعة	327
التزاور	/	190	والغارا	عدي بن زيد	328
التشاجر	/	190	ولا عامر	/	329
السرائر		190	زمر	/	337
يغفر		193	النهار	الأعشى	302,339
الشعر	عدي بن زيد	143	عرار	الأعشى	339
الخفر	كعب بن مالك	143	وبار	الأعشى	339
عمرو	/	263	سطور	/	345
الزبر	الحطيئة	218 - 365	قفار	/	345
وانتظار	/	-219 376	بمجر	/	345
للغدر	كعب بن مالك	277			
الأحجار	امري القيس	302- 415	الخنبار	علباء بن الأرقم	459
آخر	الحطيئة		القطر	ابن عبد ربه	303,321,353

353	زهير بن أبي سلمى	الذعر	351,302	/	مدرار
355	/	المقابر	415	/	بالنهار
360	طرفة بن العبد	الغمر	303	/	كاسر
365	/	مقفر	417	عمر بن أبي ربيعة	ظهورا
367	عفيرة بنت عفار الجدسية	المهر	336	الربيع العبيسي	نهار
394	عبد الغفار الخزاعي	محفر	305	الوليد بن يزيد	الأطهار
400	/	يسير	394,425	/	نار
309	/	القدر	402	/	الخبر
414,415	/	ضمارا	411	/	النذر
285	/	الأحجار	285	القلولسي	الخيار
418	لأعرابي	البشر	302,415	/	ولا بالنهار
427	/	بالأثر	425	/	بالنار
430	الزجاج	قرار	293	/	عامر
465	/	عواسر	429	/	الدهور
473	/	وتزاور	451	/	غيرا
475	امرئ القيس	قر	238	/	الخيار

فجبره	العجاج	487	الصدور	/	488
-------	--------	-----	--------	---	-----

### قافية الزاي

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
عاجز	/	480			

### قافية السين

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
الرؤوسا	يزيد بن الحذاف	320	قوسي	غامد بن الحارث الكسعي	474
بأس	الخليل الفراهيدي	247			
بالعروس	عفيرة بنت عفار الجديسية	367			

### قافية الشين

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
قريشا	الفضل بن العباس اللهي	474			

### قافية الضاد

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
فروض	بشر بن أبي خازم	154	من بعض	طرفة بن العبد	519، 480
ولا عرضي	طرفة بن العبد	219	الغضى	/	290

### قافية العين

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
519	/	الربيع	519	/	بالدّمع
385	أبو قيس بن الأسلت	أسماعي	237	عمرو بن معد يكرب	ما تستطيع
490	أبو ذؤيب	مصرع	407	/	باعا
			337	البحثري	ممنوعا

### قافية الغين

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
			402	/	باغ

### قافية الفاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
355	/	مخاف	392-220	/	العرفا
474	/	ما أنخفي	418	الفارعة	ابن طريف

### قافية القاف

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
386	/	الطريق	329-258		تلاقٍ
388	أبو نواس	تخلق	260	/	الأواقي
401	/	علق	344	/	خلق
			329،258	/	استقاموا

أشراق	/	359	مشققا	/	520
عراق	/	385-219			

### قافية الكاف

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
ولاملك	زهير بن أبي سلمى	336-220			
لاقيكا	الإمام علي	277			
يأتيكا	/	422			

### قافية اللام

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
الشمال	/	152-257	للزوال	/	375-217
أمللي	الباقلاني	118	بعقل	/	329-258
الزحل	امرؤ القيس	356-491	الرجل	الفارسي	330
نصلا	/	185	دولا	/	337
مذليا لي	أبو العتاهية	118-185	وصال	/	337
ما فعل	/	190	الأمل	/	338
الزلزل	القطامي	200	تحمل	/	157
كاهلا	امرؤ القيس	224	بالمنصل	عنتر بن شداد	354
المحالا	ذو الرمة	468	الأعمال	/	355
وهو أول	/	233	مشغول	/	355
المخزول	الخليل	247			

491-356	امرؤ القيس	رُسلي	-258 329	/	بعقل
360	/	الدلول	265	مالك بن عجلان	جمل
385	/	مُحول	277	امرؤ القيس	مزمل
385-381	العجاج	بالأبوال	277	ليبد بن ربيعة	همل
178	الحطيئة	قليل	186	/	في العلا
387	/	زجل	353	الأخطل الثعلبي	خبالا
387	/	أنخيل	-367 385	/	عذلي
402	/	طلل	399	الأعشى	بالسخال
407	/	مقال	402	/	عدلا
414	/	الهلال	412	/	قتيلا
421	ابن أبي الهذليين	السعال	415	/	المأمول
429	أبو بكر بن محيو	ممثل	290	امرؤ القيس	فأفضل
430	امرؤ القيس	هطال	206	/	رجل
296	/	حال	431	طلحة بن عبيد الله العوفي	هواطل
432	/	تخجل	431	/	بالنيل
463-430	امرؤ القيس	الخالي	451	/	مسحلي

الأجاول	النابعة	464	رواحله	زهير	464
---------	---------	-----	--------	------	-----

### قافية الميم

القافية	الشاعر	الصفحة	القافية	الشاعر	الصفحة
يدفنونهم	/	263	بن تميم	/	323
ندعه لكم	/	-220 399	اعتلما	/	278
السلام		240	عدمه	طرفة بن العبد	278
استقاموا	/	523	سما		50
قدمه	طرفة بن العبد	186	ونحوهما	/	143
من تميم	أبو الأسود يعفر	-190 230	قدم	/	273
ما علم	/	191	كرمي	/	226
مستعجم	أبو الأسود بن يعفر	230	والعدم	/	232
أذم	ابن المعتز	232	أمّ سالم	ذو الرمة	418
سما	//	186	تكرمي	عنتره بن شداد	352-218
يكلّم	/	355	يرمي	عبد الله بن الزبيري	360
الأكم	يحيى بن علي المنجم	368	عنم	المرقش الأكبر	-381,385,387,492

285	/	يلا ما	402	ابن المعتز	سقاما
421	بشر بن أبي خازم	نياما	418	ذو الرمة	أم سالم
429	/	الريم	427	/	جثتم
432	/	بوصالكم	432	/	الدمي
450	امراة	الطعيم	450	/	أمي
228	رؤبة بن العجاج	وابناما	458	جرير	الخيام
464	عوف بن عطية التيمي	المقادما	464	عنزة بن شداد	دمي
473	العجاج	العالم	473	ابن السلماني	مراغم
524	الأعشى	منحزم	524	/	ذماما

### قافية النون

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
524	عدي بن زيد	مصلتينا	231	امرئ القيس	الركبتين
376	/	دهقان	276،376	/	بعسفان
303	/	تبعثون	376	زياد بن واصل	المسلمينا
338	/	الأمون	322	امرئ القيس	آل غدران
344	/	تعصيني	322	امرئ القيس	صفوان
346	/	إخوان	394	أبو علي البصري	الأزمان
158	/	العلمين	346	/	القرون
362	/	أسنان	355	/	ميسران

264	/	وارقين	361	/	عرثان
394	/	تغنيينا	346	/	القرون
394	/	آل خاقان	270	/	المجانين
400	/	حزينا	400	/	أمرنا
415	/	الجوران	401	/	اليقين
429	/	الملوان	525	علي بن أبي طالب	قد متنا
525	/	ضربان	525	/	ضنا
462	جابر بن رالان	هويانا	438	نحشل بن حري	فاسقيننا
468	عبيد بن الأبرص	عين	474	عمرو بن كلثوم التغلي	جرينا
328	عمر بن قميئة	واغتدين	462،474	عدي بن زيد	ومينا
488	النابعة	مني	482	/	الجديدان
457	قريط بن أنيف التميمي	شيبانا			

#### قافية الهاء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
328،269	طرفة بن العبد	قدمه	274	الزبيري	حريمها
337	/	أخيه	274	الزبيري	سقيمها
346،408	/	أم حمامه	278	امرئ القيس	غدوه
525	/	مآقيها	323	/	موبله
280	/	عاريه	278	/	بخالده
361	/	رضيناه	525	/	صحبتة
361	/	عباده			
361	/	فؤاده	367		التعامه

366	أبو النجم العجلي	مخوفها	191	/	هجرانه
166	/	تؤدّه	337	/	عنقه
405	الأصمعي	بكنه	166	/	إليها
408	/	هزها	367	عفيرة بنت عفار الجديسية	بعرسه
422	/	ميّه	416	/	كلمه
429	الحصري	يردده	303,422	/	ما عليها
219	/	كله	447	/	اهتضامه
450	/	تتوجّه	449	/	أنجيّه
458	ذو الرمة	زويلها	458	ذو الرمة	أخطابه
469	عدي بن الرقاع	سنادها	463	أبو العتاهية	إلا لها
480	أحيحة بن الجلاح	كواكبها	475	حسان بن ثابت	ولا تعصه
			246	نصر بن ربيعة اللخمي	فيه

### قافية الواو

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
450	مروان بن الحكم	لقوا	219,421,449		رووا

### قافية الياء

الصفحة	الشاعر	القافية	الصفحة	الشاعر	القافية
465	زهير بن أبي سلمى	جائيا	220,344	امرئ القيس	العِصِيّ
422	/	رأيا	362	/	ريا
450	مروان بن الحكم	ما بقي	346	/	ذكرى
			450	محمد بن حمزة بن أبي كريمة	لا تنقضي

### فهرس أنصاف الأبيات

أنصاف الأبيات		
البيت	الشاعر	الصفحة
فأقبلت زحفا على الركبتين	(امرئ القيس)	231
دعنتي أخاها أم عمرو ولم أكن	/	233
إذا المنية أنشبت أظفارها	/	244
هَنّ عوادي يوسف وصواجه	(أبو تمام)	280
وأبو الحليس وربّ مكة فارغ مشغول.	/	355
يا صاحبي رحلي أقلا عذلي.	/	385 - 367
يا دار عبلة بالجوا تكلمي	عنتره بن شداد.	527
بعيد الشباب عصر حان مشيب	(علقمة بن عبدة)	462
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي	(امرئ القيس)	462
وما كل موت نصحه بليب	أبو الأسود الدؤلي	463

465	/	أو قاصرا أوصلتها بثوبيه
473	/	وأومأت إليه بالأكفّ الأصابع
473	/	بما تطاولي ما شئت أن تطاولي.
473	النابعة الذبياني	سيرهنّ التدافع
480	لأعرابي	ألا الفتى نال العلا بهمة
487	حسان بن ثابت	ما هاج حسان رسوم المقام
393،394	هند بنت عتبة	صبرا بني عبد الدار
487	/	ألا يا صبي نجد متى هجت من نجد
225	طرفه بن العبد	سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
487	امرئ القيس	قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزل

الأراجيز		
الرجز	الشاعر	الصفحة
تسئلني برامتين سلجما يا مَيَّ لو سألت شيئا أمما	/	349
جاء به الكرى أو تجشّما	/	349
قالت خبل ماذا الخجل	/	367
طيف ألم بذى سلم	يحيى بن علي المنجم	368
موسى المطر غيث بكر	سلم الخاسر	368

385-381	العجاج	ينبضن في حافاتهما بالأبوال
386	العجاج	ياربّ إن أخطأت أو نسيت فأنت لا تخطئ ولا تموت
416	للقللوسي	إن لاح فبدرتم أو مال فغصن بان (دويت)

## فهرس الأعلام

ابن الحاجب 224،378،392،473

ابن الرشيق 116،430

ابن الرومي 259،395

ابن السّراج 173،411

ابن السقاط 252،268،269،270،271،272،274،280،321

ابن السكيت 139، 175، 207،313،344،348،350

ابن الطراوة 140

ابن القوطية 177

ابن المرحل 432، 190،325،431

ابن المعتز 402، 339

ابن برّي 117،119،122،123، 125،128،142،146، 186،

217، 231، 232، 236، 253، 256، 269، 270، 273، 278،

291، 293، 299، 303، 306، 366، 401، 407، 423، 443،  
449، 452، 455، 456، 457، 458، 463، 465، 470، 473،  
475، 478، 484، 488، 489، 490

ابن جنّي 116، 205، 322، 451، 454، 455، 459، 469، 489

ابن دريد 145، 249، 292، 449

ابن طريف 179، 269، 413

ابن قيس الرقاية 402

ابن كيسان 129، 186، 187، 278، 443

ابن ليون 122، 216، 259،

ابن مالك 531، 149، 151، 265، 362، 369، 370، 372،

373، 374، 399، 404

ابن معطي الزواوي 369

أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني 367

أبو العتاهية 118، 185، 401، 402، 412

أبو العلاء المعري 142، 143، 192، 325، 367، 394، 405

أبو بكر الدماميني 117، 290، 334،

أبو تمام 280

أبو جهل 127

أبو حيان 137، 140، 149، 307، 494

أبو ذؤيب 490

أبو زيد الأنصاري 178

أبو عبد الله الآبلي 161

أبو عبيدة 214، 254، 308، 312، 445، 468، 470،

أبو علي الفارسي 152، 274،

أبو نواس 388

الأخفش 135، 137، 153، 176، 187، 224، 225، 226،

242، 243، 259، 260، 280، 296، 303، 305، 306، 322،

323، 325، 333، 342، 345، 346، 361، 362، 363، 377،

380، 381، 386، 387، 388، 394، 399، 403، 404، 405،

408، 410، 413، 419، 423، 424، 443، 448، 450، 459،

473، 474، 475، 476، 489، 492، الأصمعي 106، 126، 127،

164، 166، 195، 228، 229، 240، 255، 277، 312، 322،

329

الأعشى 124، 339،

الأفوه الأودي 142

أم تأبط شرا 378

امرؤ القيس 186، 224، 231، 278، 303، 321، 322، 338،

356، 448، 463، 470، 471، 475، 489، 490، 491،

أوقليدس 169

البحري 532

البصريون 230، 233، 477،

التبريزي 274، 394، 415،

الثعالي 377

الجرمي 271، 321، 322، 361، 473،

جلال الدين القزويني 120

الجوهري 115، 122، 123، 124، 129، 130، 132، 133،  
135، 139، 141، 142، 143، 144، 145، 151، 152، 153،  
154، 155، 169، 172، 174، 175، 176، 177، 178، 179،  
180، 191، 203، 204، 206، 207، 212، 213، 214، 215،  
231، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 248،  
249، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 261، 262، 267،  
268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 282، 283، 284،  
285، 289، 290، 291، 292، 293، 299، 303، 305، 306،  
307، 308، 309، 312، 313، 314، 318، 319، 320، 321،  
325، 326، 327، 328، 333، 334، 335، 342، 343، 344،  
348، 349، 350، 351، 352، 358، 359، 363، 364، 365،  
368، 371، 372، 373، 374، 375، 380، 382، 383، 384،  
391، 392، 397، 398، 399، 406، 408، 410، 411، 413،  
414، 419، 420، 421، 422، 429، 433، 434، 435، 436،  
437، 440، 445، 446، 447، 448، 454، 455، 456، 457،  
468، 469، 470، 471، 472، 478، 479، 482، 483، 484،  
485، 486، 495، 496

الحسين بن علي 176

الحسين رضي الله عنه 128

الحصري 429

خالد بن الوليد 371

الخليل بن أحمد الفراهيدي 118، 121، 122، 124، 127، 128،  
130، 131، 132، 140، 141، 142، 143، 144، 146، 159،  
169، 186، 187، 197، 206، 223، 224، 227، 232، 242،  
243، 247، 250، 259، 260، 264، 273، 274، 279، 280،  
287، 293، 296، 299، 301، 303، 305، 306، 307، 308،  
318، 319، 322، 325، 330، 333، 338، 341، 346، 348،  
349، 355، 356، 359، 361، 362، 363، 367، 369، 372،  
377، 378، 380، 381، 384، 386، 387، 388، 391، 394،  
395، 396، 399، 401، 403، 404، 405، 408، 410، 413،  
416، 424، 427، 430، 431، 436، 437، 443، 446، 447،  
448، 473، 474، 475، 476، 489، 492

الخنساء 373، 375، 378

دريد بن الصمت 368

ذي الرمة 179، 458، 469

الربيع العبسي 334

الرقماني 173، 469

الزبيري 274

الزبيدي 179، 455

الزجاج 136، 143، 236، 243، 248، 278، 280، 287، 303،  
305، 306، 318، 322، 325، 330، 330، 341، 356، 361،  
366، 367، 377، 386، 388، 394، 401، 402، 405، 410،  
413، 423، 424، 427، 430، 469

الزجاجي 204، 205، 469  
الزمخشري 119، 138، 419، 459، 467،  
زهير بن أبي سلمى 356، 464، 491  
زين الدين المغربي 424  
سيبويه 115، 128، 129، 136، 137، 151، 152، 171، 204،  
205، 235، 247، 259، 303، 322، 327، 351، 382، 387،  
399، 404، 433، 4431، 448، 453، 463، 473،  
الشريف السبتي 114، 127، 133، 134، 135، 140، 141، 142،  
143، 145، 146، 160، 162، 163، 165، 171، 172، 174،  
193، 210، 216، 217، 219، 220، 232، 241، 244، 245،  
246، 256، 258، 259، 267، 273، 280، 291، 292، 293،  
295، 299، 306، 310، 314، 315، 316، 382، 390، 407،  
408، 438، 439، 443، 448، 457، 458، 459، 460، 461،  
464، 465، 467، 470، 471، 475، 479، 483، 484، 486،  
487، 490، 491، 493

الشلوبين 152  
ضياء الدين الخزرجي 114، 494، 497، 498

الطرماح 331  
عبد الصمد بن المعذل 367  
عبيد بن الأبرص 338، 423

الفراء 149، 205، 206، 214، 259، 264، 265، 272، 283،  
307، 308، 335، 362، 364، 383، 384، 392، 411، 412،  
419، 443، 445، 446، 448، 459، 490، 495

القاضي أبو بكر بن الطيب 205

القاضي عياض 119، 127

قدامة بن جعفر 119، 121، 469، 489، 492،

قطرب 215، 443

الكوفيتون 136، 137، 142، 149، 230، 297، 317، 372،  
404، 411، 419، 426، 447، 453، 467، 477

المازني 124، 224، 226، 363، 405،

المبرد 124، 149، 299، 302، 303، 343، 447، 462، 489،

المرقش 387

المسعودي 413

موسى الهادي 368

النابعة الذبياني 285، 451، 456، 464، 488،

النديم 140، 141، 225، 416، 465،

النضر بن شميل 128

هارون الرشيد 128، 368

الوليد بن المغيرة 127، 225، 226، 356،

الوليد بن يزيد بن عبد الملك 493

يحيى بن علي المنجم 368  
يونس بن حبيب 399، 404

## قائمة مصادر ومراجع التحقيق

### المطبوعات

القرآن الكريم، برواية ورش عن الامام نافع

1. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّم وعلق عليه أحمد الخوفي ويدوي طبانة. دار نخضة مصر - القاهرة، ط3: 1430هـ - 2009م
2. ابن الحاجب (-646هـ)، المقصد الجليل في علم الخليل. دراسة وتحقيق: محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج15، ع: 2 سنة: 2007م
3. ابن الدمينية، ديوان ابن الدمينية، صنعة أبي العباس ثعلب. تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة
4. ابن الرومي، ديوان ابن الرومي، شرح أحمد حسن بسبع، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط3: 1422هـ - 2002م.
5. ابن المعتز، ديوان ابن المعتز، دار صادر بيروت
6. ابن النديم، الفهرست. دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة-تونس
7. ابن جميع الصيدداوي، معجم الشيوخ. دراسة وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ط1: 1405هـ - 1985م
8. ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي وآخرون، القاهرة 1969م
9. العروض ، تحقيق: حسيني عبد الجليل يوسف. دارالسلام، ط2: 2010م
10. ابن حجر العسقلاني، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديدي. مكتبة الرشد الرياض، ط1: 1409هـ - 1989م

11. ابن خلكان، وفیات الأعيان وأبناء الزمان. حققه وعلق حواشيه وصنع فهرسه: محمد محي الدين عبد المجيد، مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الأولى: 1367هـ- 1984
12. ابن رشيق القيروان، العمدة. تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الجيل بيروت - لبنان، الطبعة 5: 1981م
13. ابن قنفذ القسطنطيني، الوفيات، حققه وعلق عليه عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الرابعة 1403هـ- 1983م.
14. ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. دار هجر، ط1: 1410هـ- 1990م
15. ابن مريم الشريف المليتي المديوني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية الجزائر 1908م
16. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.
17. ابن يعيش، شرح المفصل للزحشري. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط1: 1422هـ- 2001م
18. أبو الحسن العروضي، كتاب في علم العروض. حققه وعلق عليه: جعفر قاسم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1995م
19. أبو الحسن بن محمد العروضي، الجامع في العروض والقوافي، حققه: زهير زاهد غازي وهلال ناجي، مؤسسة الثقافة الجامعية 2008م
20. أبو الحسن علي بن عيسى الرّبيعي النحوي (- 460هـ)، كتاب العروض. تحقيق: محمد أبو الفضل بدران. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية- بيروت 1432هـ- 2011م.

21. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين. تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، طبعة: 1423هـ-2003م
22. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، قواعد الشعر. حققه وقّدم له وعلق عليه رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي
23. أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار بيروت 1986م
24. أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف السبتي(697هـ)، شرح القصيدة الخرجية في العروض والقوافي. تحقيق محمد هيثم غرة، دار البيروتي
25. أبو بكر الباقلائي. إعجاز القرآن، دار ومكتبة الهلال، ط1: 1993م
26. أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، حققه حسن هنداي، دار القلم - دمشق
27. أبو عبد الله المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء. تقديم وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1: 1415هـ-1995م
28. أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي، ملء العيبة بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرمين مكة وطيبة، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، 1402هـ/ 1982
29. أبو عبد الله، صحيح البخاري. طبعة جديدة مضبوطة ومفهرسة، دار ابن كثير دمشق-بيروت، ط1: 1423هـ-2002م
30. أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة. منشورات دحلب ، الجزائر 2000م
31. أبي سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين. تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الثانية: 1428هـ - 2007م

32. أحمد بن محمد الهروي أبو عبيد، الغريبين في القرآن والحديث. تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة الرياض، ط1: 1419هـ - 1999م
33. الأخطل التغلبي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق - بيروت. 1979
34. امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحّحه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط5: 1425هـ - 2004م.
35. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1411هـ - 1991م
36. الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، ط3: 1405هـ - 1985م
37. إنعام فؤال عكاوي، المعجم في علوم البلاغة . دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2: 1996م
38. البغدادى، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي بيروت (د، ت)
39. التبريزي، الكافي في العروض والقوافي. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط2: 2008م
40. الجرجاني، الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، قرأه وعلّق عليه رشيد أعرضي. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط1: 2007م.
41. جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
42. الحارث بن حلزة، ديوان الحارث بن حلزة. جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1: 1991

43. الحافظ بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية. وثقه وقابل مخطوطاته: علي محمد معوض وآخرون. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1: 1421هـ - 2001م

44. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

45. الدماميني، العيون الفاخرة الغامرة على خبايا الرامزة. وبالهامش كتاب فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية لأبي زكريا الأنصاري

46. الذهبي، سير أعلام النبلاء. أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1405هـ - 1985م

47. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد المجيد قطاش وآخرون. ط1: 1422هـ - 2001م.

48. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق علي هلال. مطبعة حكومة الكويت، ط2: 1407هـ - 1987م

49. الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، ط2: 2011م

50. الزركلي الأعلام دار صادر بيروت. ط5: 1980

51. الزمخشري، القسطاس في علم العروض.

52. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح ثعلب، دار الكتب المصرية - القاهرة 1944

53. السمعاني، الأنساب. وضع حواشيه: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1998م

54. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب 1983.

55. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة. ضبط وتوثيق وتدقيق يوسف الصميلي. المكتبة العصرية صيدا - بيروت

56. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، طبعة 2: 1399 هـ - 1979 م
57. شهاب الدين أبي الفلاح الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط وغيره، دار ابن كثير دمشق - بيروت، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986 م
58. طرفة بن العبد، ديوان طرفه بن العبد، تحقيق: علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية
59. عبد الرحمن الجبالي، تاريخ الجزائر العام
60. عبد الرحمن بلحاج علي، أسماء الكتب التي انتخبت من مكتبة مدريد العامة، تحقيق عبد الرحمن بلحاج علي 2010 م
61. عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها. دار القلم، ط 1: 1996 م
62. عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، مكتبة الآداب القاهرة، ط: 1420 هـ - 1999 م
63. عبد الملك بن جمال الدين العصامي، الكافي الوافي بعلم القوافي. تحقيق: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى - دمشق، ط 1: 1430 - 2009 م
64. عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف مصر، ط 5: 1979 م
65. العجاج، ديوان العجاج، تحقيق عزة حسن. دار الشرق العربي بيروت 1416 هـ - 1995
66. عدي بن الرقاع، ديوان عدي بن الرقاع، جمع وشرح ودراسة حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1: 1410 هـ - 1990 م

67. عدي بن زيد العبادي، ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد الجيار المعبيد، بغداد 1965م
68. عصمت عبد الله غوشة، الشعر التعليمي في العصور الأربعة الأولى الهجرية، القاهرة 1970م
69. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر 1421هـ - 2001م
70. علقمة الفحل، ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشنتمري (ت476هـ). حققه لطفي الصقال ودريد الخطيب، دار الكتاب العربي، ط1: 1389هـ - 1969م، حلب
71. علي القاري الهروي، شرح الشفا للقاضي عياض، ضبطه وصححه عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
72. عنتره، ديوان عنتره، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوى، بيروت، 1390هـ - 1970م
73. محمد بن علي المحلي، شفاء الغليل في علم الخليل، حققه وقدم له وعلق عليه شعبان صلاح. دار الجيل بيروت ط1: 1411هـ - 1991م
74. محمد بن محمد الدلجي العثماني (-974هـ)، رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة. تحقيق أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2011م
75. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة 1349هـ.
76. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، . المطبعة السلفية 1349
77. محمد بن مخلوف الثعالبي، غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد، تحقيق محمد شايف شريف، دار ابن حزم.

78. محمد بن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغرا، تقديم محمود بوعيداد. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1401-1981
79. محمد فلاق، إظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق الحفيد التلمساني. تقديم وتحقيق، موفم للنشر 2011م
80. مسلك ميمون، مصطلحات العروض والقافية في لسان العرب. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 2007م
81. المقرئ أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت 1995م
82. موسى الأحمد بن نويوات، المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي. دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة: 2009م.
83. يحيى بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة. دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر. طبعة خاصة 2009م

#### ◆ المخطوطات

1. ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، المسبع للإمام ابن مرزوق. قصيدة منظومة على شرح البردة، نسخة مخطوطة في مكتبتنا
2. ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، المفاتيح المرزوقية لحل الأفقال واستخراج خبايا الخرجية، مخطوط ذو رقم (2544) المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، و مخطوط ذو رقم (2410د) المكتبة الوطنية العامة الرباط، ومخطوط ذو رقم (489) مكتبة الرياض جامعة الملك سعود.
3. ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني، سؤال وجواب في الشرف من قبل الأم، مخطوط في مكتبتنا

4. أمينة زين العابدين، المفاتيح المرزوقية بحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية، تقديم وتحقيق. أطروحة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية، جامعة محمد الخامس (الرباط) المغرب، 1999م-2000م

5. عبد الرحمن عبان، الشعر التعليمي في الأدب الجزائري القديم على عهد الموحدين، دراسة في موضوعاته وبنائه -ابن معطي نموذجاً-، رسال ماجستير في الأدب العربي، قسم اللغة العربية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007م-2008م

6. محمد بن أحمد فلاق، إظهار صدق المودة في شرح البردة، لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني (766هـ - 842هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة والأدب العربي، دراسة وتحقيق محمد فلاق، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تيزي وزو 2010م

#### ◆ الدوريات

تلخيص إظهار صدق المودة في شرح البردة، لابن مرزوق الحفيد. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن عبد الكريم نجيب الشريف. مجلة قطر الندى، مركز نجيويه للمخطوطات، ع: 12، سنة 2005م

#### ◆ المواقع الالكترونية:

1. بوابة الشعر [www.poetsgate.com](http://www.poetsgate.com)
2. مكتبة الرياض، جامعة الملك سعود [makhtota.ksu.edu](http://makhtota.ksu.edu)
3. المكتبة الوطنية العامة الرباط - المغرب [www.bnrm.ma](http://www.bnrm.ma)
4. الموسوعة الشاملة [www.islamport.com](http://www.islamport.com)

## فهرس الموضوعات

5	المقدمة
	القسم الأول: قسم الدراسة
17	الفصل الأول:
	متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية، لضياء الدين أبي محمد عبد الله الخزرجي الأندلسي
19	المطلب الأول: حياته ومؤلفاته
21	المطلب الثاني: متن الرامزة الشافية في علم العروض والقافية
26	المطلب الثالث: القيمة العلمية لمتن الرامزة الشافية
28	المطلب الرابع: شروح الرامزة
31	الفصل الثاني:
	كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية لابن مرزوق الحفيد
34	المبحث الأول: ابن مرزوق الحفيد حياته وعلمه وآثاره
34	المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده
35	المطلب الثاني: تكوينه العلمي ورحلاته
38	المطلب الثالث: شيوخ ابن مرزوق وتلاميذه
39	المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه
40	المطلب الخامس: آثاره العلمية
47	المطلب السادس: وفاته
49	المبحث الثاني: دراسة كتاب المفاتيح المرزوقية
51	المطلب الأول: توثيق عنوان الكتاب

51	المطلب الثاني: دوافع تأليف الكتاب وملايساته
54	المطلب الثالث: شرح عنوان الكتاب
55	المطلب الرابع: قيمة الكتاب
57	المطلب الخامس: التعريف بكتاب المفاتيح المرزوقية
59	المطلب السادس: مادة الكتاب
61	المطلب السابع: مصادر المؤلف في الكتاب
63	المطلب الثامن: التوثيق اللغوي في الكتاب
67	المطلب التاسع: منهج الكتاب وأسلوبه
75	المبحث الثالث: النسخ المعتمدة في التحقيق
77	المطلب الأول: وصف النسخ المخطوطة
82	المطلب الثاني: منهج التحقيق
82	المطلب الثالث: الرموز المستعملة
85	المطلب الرابع: نماذج من المخطوطات
91	الفصل الثالث:
	قراءة في تحقيق الدكتور أمينة زين العابدين
103	الخاتمة
	القسم الثاني: قسم التحقيق
111	كتاب المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية لأبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد التلمساني
499	الفهارس العامة
500	فهرس أبيات المتن في الشرح
505	فهرس الكتب المذكورة في الشرح

507	فهرس الآيات القرآنية
512	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
513	فهرس الشواهد الشعرية
527	فهرس أنصاف الأبيات
528	فهرس الأراجيز
529	فهرس الأعلام
537	مصادر ومراجع التحقيق والدراسة
546	فهرس الموضوعات